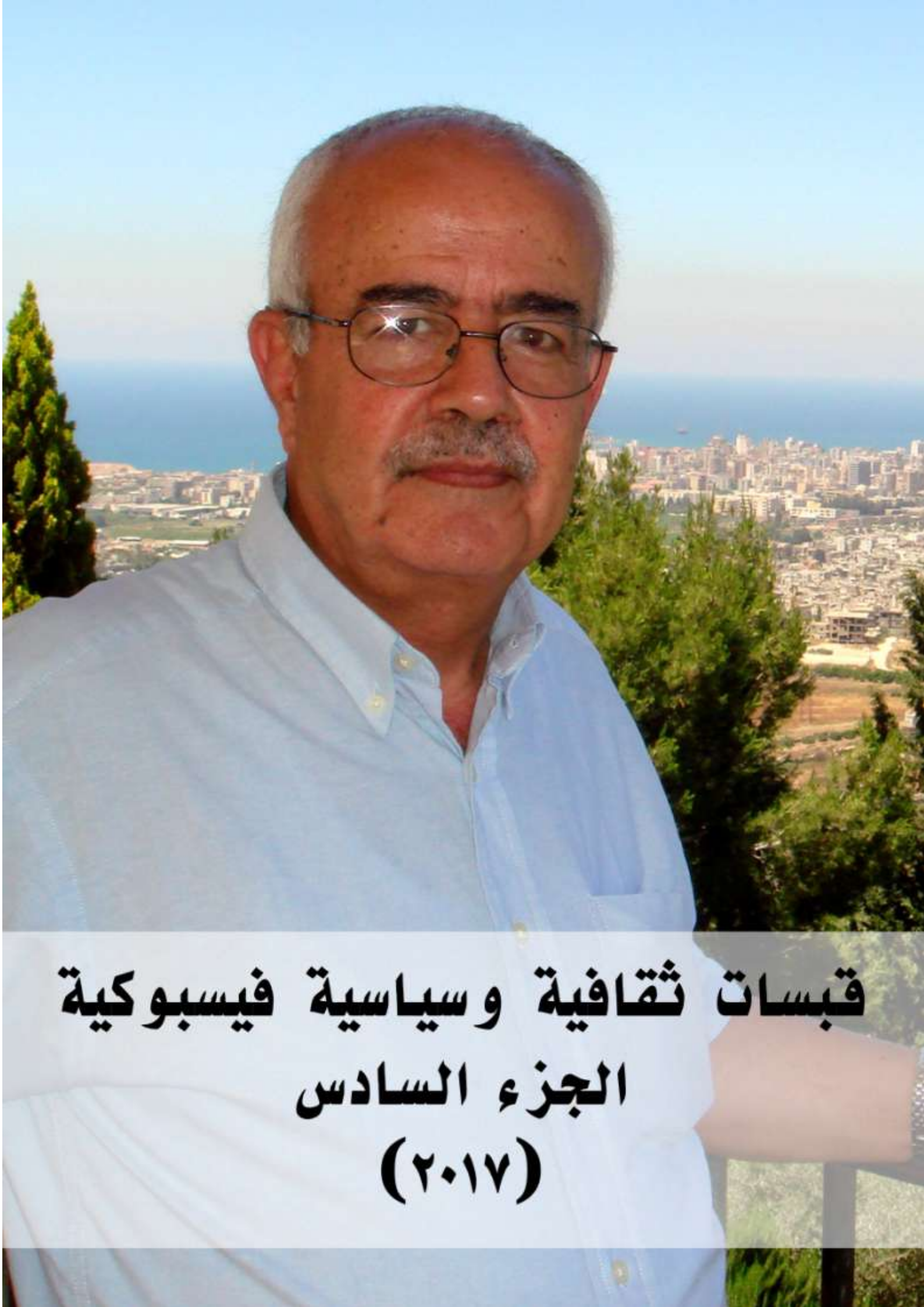

قبسات ثقافية وسياسية فيسبوكية

الجزء السادس

(٢٠١٧)

لماذا أكتُبْ ..؟

أعتقد أنني أكتب من أجل الكُل الوطني ، القومي، والإنساني المُتَمَيِّز بتعدديته العقلانية العلمانية والديمقراطية . وأدرك أن قِلَّه من هذا الكُل المُتميِّز تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري فحسب، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاّق بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا التحررية والديمقراطيةالثورية .

المحتويات

لماذا أكتُبْ ..؟ 2
حديث عن الخطاب الاسلامي ...و" فيدرالية " الأخ الصديق موسى ابو مرزوق 26
شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها 28
حول انظمة القمع والاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن 28
نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف..... 30
في ضوء التباين الشديد بين وجهات النظر حول الهوية بين أهل اليمين والوسط واليسار 31
حول إشكالية الهوية : (مقطع من محاضرة غازي الصوراني عن الانتماء القومي وإشكالية الهوية...يوليو 2010(.... 31
عن الانتماء والهوية الوطنية والقومية وور المثقف العضوي ...(مقطع من محاضرة غازي الصوراني عن الانتماء القومي وإشكالية الهوية...يوليو 2010(.... 32
بينما شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدهار هذا المشروع القومي العربي..... 33
ان هذا الواقع العربي، المهزوم والمأزوم، أثار _وما زال_ كثيراً من المرارة والرفض لدى الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً، ... 35
استمرار هذا الانقسام البشع، أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني 35
إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد اكثر من ثلاثمائة عام على مروره 36
التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن..... 36
نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف..... 37
حول "الدولة الفلسطينية" وجوهر موقف الجبهة الشعبيةلتحرير فلسطين.... 37
حديثي عن حل دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً 38
أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية 39
من محاضرة للكاتب والباحث الفلسطيني غازي الصوراني حول الثقافة ودور المثقف (منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 2008/8/31(..... 40
إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر 41
يقول المفكر التقدمي الراحل محمود أمين العالم "إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن..... 42
إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها؟..... 43
شعبنا الفلسطيني على العهد..... 44
الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان 45
لسنا ضد شعار" يهودية الدولة " فحسب بل ايضا مواصلة النضال من اجل انهاءالوجود الصهيوني..... 45
من أبرز اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي.... 46
الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ . 47
إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً 47
أكد مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الكاتب والمفكر الفلسطيني غازي الصوراني أن منظمة التحرير لم تعد منظمة للتحرير 48
وشدد الصوراني إلى أن خيارنا كفلسطينيين يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها 49
ووجه الصوراني نقداً موضوعياً قاسياً إلى أبعد الحدود إلى كافة القوى الثورية اليسارية..... 49
"إن نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف..... 50

وطرح الصوراني سؤالاً هل القوى الديمقراطية معنية بالنضال من أجل إنهاء الانقسام والتمسك بالثوابت الوطنية والوحدة الداخلية 50
أما بالنسبة لحركة حماس، أكد الصوراني بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً 51
التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن 52
وقال الصوراني: " إن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين 53
خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطيافها في فلسطين ، 54
موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجاه منظمة التحرير الفلسطينية 54
الديمقراطية التي اوصلت حركة حماس للسلطة تتحول من مهد لحرية الرأي والتعبير والتظاهر والتغيير الديمقراطي الى لحد/ قبر لدفن كل هذه المفاهيم والاهداف العظيمة 56
سؤال الى الاخوة في قيادة حركة حماس : هل يستقيم شعار التحرر والمقاومة مع القمع ووأد الحريات واعتقال المناضلين من اجل حرية الوطن وحقوق المواطن؟ 56
لن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيز يميز بين الحرية والديمقراطية ويناضل من اجلهما ... 57
الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني..... 57
سؤال وجواب للنقاش الهادىء من الاصدقاء والرفاق حول شعار " الاسلام هو الحل!?" 58
يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية 59
كيف نفهم ونتفاعل مع مفهوم المعرفة في ظل منظومة العولمة الراهنة 61
من فلاسفة عصر النهضة 62
لن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيز يميز بين الحرية 63
لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة..... 64
وجها الفلسفة..... 65
هناك مستويين من الوعي الاجتماعي 66
الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي 67
عن الفلسفة اليونانية 68
ارسطو طاليس (384-322ق.م) 69
فلسفة العصر الهيلنستي (ما بعد الاسكندر - توفى 323ق.م)..... 72
أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس 74
مجابهة الفلسفة الرجعية الغيبية التي سادت في العصر الاقطاعي..... 74
المذاهب والفلسفة الإسلامية حتى القرن الرابع عشر..... 75
المذاهب الفكرية الإسلامية..... 76
ثالثاً: المعتزلة: 77
الفلسفة الإسلامية :_(..... 79
ابن رشد (1126 م. _ 1198 م.) 81
الشيعية موقف و"نظرية"(..... 83
طبيعة الصراع بين طائفتي السنة والشيعة 87

الشيعة..... 88
الملامح الأولية في التكوين الاعتزالي..... 88
)اخوان الصفاء)؛ ظاهرة عصر، لا ظاهرة جماعة! 91
اخوان الصفا:..... 94
حركة القرامطة ...اول حركة/حكومة اشتراكية في التاريخ: 94
تابع /القرامطة ...اول حركة اشتراكية في تاريخ البشرية..... 97
عن " جماعة الخوارج " و" جماعة المرجئة 98
ظاهرة الزهد والتصوف..... 99
الفلسفة الإسلامية 101
الفلسفة الأوروبية الحديثة عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر 102
ما هي المقدمات المادية والفكرية التي دفعت نحو ولادة عصر النهضة ؟(..... 103
ما هي المنطلقات الأولية أو العناصر الجوهرية التي دفعت نحو تشكل واستمرارية عصر النهضة ؟؟(..... 105
المرحلة التاريخية الثانيةمن تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية 107
جورج حبش .. قائداً ومفكراً ومناضلاً ثورياً .. في ذكراه التاسعة 109
إن الأثر العظيم لرفيقنا القائد الوطني والمفكر القومي الأممي الثوري الراحل جورج جبش 111
موقف الرفيق المؤسس والقائد الوطني والقومي الراحل جورج حبش من مفهوم الوحدة الوطنية..... 111
رفاقي الأعزاء .... في قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة 112
الفلسفة الأوروبية الحديثة : عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر..... 113
أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لمرحلة عصر النهضة_: 114
الفكر الذي ساد في اوروبا خلال المرحلة الإقطاعية التي امتدت من القرن الرابع حتى القرن الخامس عشر..... 116
المرحلة التاريخية الثانية من تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية 116
رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م(. 117
محددات الديمقراطية ومفهوم المواطنة 119
كلمات عن التنوير 119
سؤال حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ؟..... 121
لماذا لم تتفاعل وتندمج قوى اليسار العربي مع اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والاستبداد في النظام العربي ؟..... 122
اوهام حديث اليسار العربي عن " محاسن " الليبرالية..... 122
لماذا أكتُبْ ..؟ 123
الشرائح الطبقية العليا،في الانظمة العربية ، بحكم مصالحهم الانانية البشعة وتبعيتهم للخارج..... 124
فصائل وأحزاب اليسار العربي في مجابهة انماط التخلف الاجتماعي..... 125
وجهة نظر وموقف.... 126
حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن... 126
مقتطف من كلمة الرفيق غازي الصوراني في المؤتمر الثقافي السياسي يوم 2015/3/28 بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل
القائد المؤسس الرفيق جورج حبش..... 127
ان الرفض الصهيوني لمقررات الشرعية الدولية، لم يكن ممكناً بدون الدعم المباشر والصريح من القوى الاستعمارية 128

على الرغم من حدة التناقضات بين القوى الوطنية والقومية واليسارية العربية من جهة، وبين حركات الإسلام السياسي عموماً، 129
ان تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة، 129
الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى 130
باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة 130
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية 131
المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي 131
في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال 132
العصبيات: آكلة الحريات السياسية في مجتمعاتنا العربية..... 132
المجتمعات العربية لم تغادر يومًا عصبياتها التأسيسية..... 133
عندما تستزرع بذرة الديموقراطية في غير تربتها الاصلية فانها تكون– ما لم يضاعف كم مجهود الرعاية– أسرع الى الموت او للتحول الى عشب سام..... 134
في كتابه " هرطقات 3 " يقول المفكر الراحل جورج طرابشي :ان المجتمعات العربية تدفع اليوم غالياً ثمن تغييب الديموقراطية البورجوازية 135
الديمقراطية وإشكالية صندوق الاقتراع وصندوق جمجمة الرأس من وجهة نظر المفكر الراحل جورج طرابيشي..... 136
من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني: 136
مخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل 137
اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي 137
لابد من التنبيه إلى أن الحديث عن حل الدولتين، وفق شروط العدو الإسرائيلي..... 138
يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي..... 138
عن شعار " الدولة اليهودية" والتحالف الامريكي الصهيوني والمجابهة المطلوبة 139
الحديث عن حل الدولتين، وفق شروط العدو الإسرائيلي..... 140
باسم رفاقي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسمي ننعي رحيل الشاعر والمناضل الوطني الكبير الرفيق عمر خليل عمر 141
إن الجبهة التي أسسها وبناها وحافظ على استمرارها في طريقها الثوري الوطني كل رفاقنا 142
بالنسبة لأحزاب وفصائل اليسار العربي ، لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي"..... 142
سؤال حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ؟..... 143
إن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من بؤرة الفساد والإفساد والاستبداد تبدأ بإعادة الاعتبار للنضال الوطني و للقانون الديمقراطي 143
تعريف الحداثة..... 146
نشأة الحداثة 146
أبرز سمات الحداثة..... 148
الحداثة الغربية مزدوجة الوجه، فهي أولاً ذات وجه تحريري، انساني..... 149
إن تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، 149
ان وعي مفهوم المواطنة في المأزق الفلسطيني الراهن 150
ان البحث وتعميق النقاش حول مفهوم الحزب الثوري مهمة المثقفين 151

عندما تهترئ الأطروالاحزاب السياسية اليسارية (عربية او غير عربية) 151
أحزاب وفصائل اليسار العربي عجزت عن تحقيق دورها الطليعي وبلورة وجودها وتوسعها 152
حول سؤال ما هي الديمقراطية .. ؟ 152
دعوة عاجلة الى كافة الاخوة والرفاق والاصدقاء في فصائل واحزاب الحركة الوطنية والاسلامية في فلسطين 153
من هو الارهابي .....؟ 154
الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها 155
طروحات في الفلسفة 155
التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان 156
البروفيسور "شلومو ساند" أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب ، يقول في مقدمة الطبعة العربية لكتابه اختراع الشعب اليهودي" 156
أشير إلى أن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة..... 157
إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي..... 158
عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية !!؟؟؟..... 158
مفاهيم ومبادىء وقيم الاخلاق انعكاس للتربية والممارسة الحياتية وتجاربها..... 160
في توصيف ازمة المجتمعات العربية واسباب انحطاطها 161
–إلى أي مدى يساهم المثقف القومي التقدمي الديمقراطي في رسم الخارطة الثقافية 162
المقاييس الفكرية والتنظيمية والعملية والطبقية والنضالية والقيادية والمسلكية والعلميةالمطلوب تطبيقها ومتابعتها وتطويرها في احزاب اليسار الماركسي العربي..... 163
المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض..... 164
مخاطر غياب الوعي والدافعية الذاتية لدى اعضاء وكوادر فصائل واحزاب اليسار العربي 165
ضرورات المستقبل تفرض أن ينفتح الحوار و البحث، بين من بقي واعياً ومخلصاً..... 165
من اقوال القائد الراحل جورج حبش في المسألة التنظيمية (الحزب:(..... 165
بالرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض المجتمعات العربية 166
العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف 167
عن الحداثة وعصر النهضة ..وتخلف المجتمعات العربية وأفكار الفيلسوف الايطالي الماركسي..... 167
عن الحالة الفكرية الراهنة في احزاب وفصائل اليسار العربي.... 169
عن الحالة الفكرية الراهنة في احزاب وفصائل اليسار العربي.... 169
الإشكاليات حول المسألة الديموقراطية في العالم العربي..... 169
مسيرة النضال الفلسطيني انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود 172
الوضع الفلسطيني يبدو الآن في حالة غير مسبوقة من الضعف والتفكك السياسي والمجتمعي الداخلي..... 173
ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية..... 173
نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف..... 174
عن العقل والعقلانية وابن رشد ودور المثقف..... 175
المراجعة النقدية مسألة ملحة ومفيدة في مسيرة ومسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... 175
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية 176

جمود احزاب وفصائل اليسار وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم 177
إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى احزاب وفصائل اليسار.... 178
كيف نتعاطى مع المادية التاريخية او أي نظرية اجتماعية ؟..... 178
إن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية العربية..... 179
لماذا لم تستثمر قوى اليسار العربي اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والتخلف والاستبداد والقمع والتبعية السائدة في مجمل النظام الرسمي العربي ؟ 180
لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية حدثاً طارئاً في تاريخ البشرية المعاصر 180
إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كنظرية علمية 181
سؤال ما هي الماركسية ؟..... 182
الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية..... 182
عشية الثامن من آذار .. يوم المرأة.. 183
في مناسبة عيد المرأة الثامن من آذار ...مشوار تحررها ومساواتها مازال طويلاً..... 184
عن الشروط الرئيسية لتحرر المرأة العربية.... 184
كلمات صريحة في مناسبة الثامن من آذار عيد المرأة..... 185
لكل النساء في فلسطين والوطن العربي .. تهنئة واعتذار في الثامن من آذار.. 186
عن أوضاع المرأة في بلادنا ...في مناسبة الثامن من آذار ...عيد المرأة..... 186
النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة..... 188
كلمات عن التنوير... 188
مع بداية انتقال المجتمع الأوربي من النمط الإقطاعي الزراعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة 189
يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية 190
النضال الفلسطيني بين مفهومي المقاومة والإرهاب..... 190
عن المأزق الفلسطيني الراهن..... 191
رسالة دافئة وصريحة الى كل رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي..... 191
المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير... 192
ان وعي مفهوم المواطنة ، والإقرار به كمرجعية ، يشكل بدوره أساساً معرفياً ومجتمعياً..... 193
رفاق وأصدقاء رفيقنا المناضل المثقف الثوري الشهيد باسل الاعرج 194
ان سلاح المناضل باسل ورفاقه هو "سلاح طاهر وأصيل ، موجه إلى صدر الاحتلال ولم تنحرف بوصلته 194
في مجابهة مخططات التصفية.... 194
إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي..... 195
رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي..... 196
توصيف المجتمع الفلسطيني..... 197
إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية 197
الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" 198
منذ توقيع اوسلو وصولا الى الانقسام الراهن ، انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة 199

تطور ونشأة الفئات الرأسمالية و"البورجوازية " – ذات السمات الرثة – في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني..... 200
أشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس 203
الشعب الفلسطيني عموما ، والمجتمع الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة خصوصا 204
إنني أدرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت 205
الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة 205
عن البورجوازية الصغيرة..... 207
قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم 208
الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني..... 209
بمناسبة عيد الأم ...كلمات لا أحلى ولا اصدق ..بقلم ولدي وصديقي ورفيقي الأديب والكاتب المبدع اكرم الصوراني..... 213
العلمانية بالنسبة لي ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة 213
الشرائح أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، ترفض فكرة الحداثة حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة 215
إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري في بلداننا العربية..... 215
إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)،..... 216
عن الديمقراطية داخل الحزب الماركسي..... 218
الانقسام مكسب صافي للعدو الصهيوني ... ولا جدوى ولا أمل يُرتجى في تحقيق أي هدف وطني فلسطيني في ظل وظلام الانقسام..... 219
الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو..... 220
منذ الانقسام حزيران 2007 وبسببه مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس 220
أدعو إلى لقاء عاجل، يضم كافة الأخوة والرفاق من القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية والمجتمعية 221
رؤية وموقف حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية.... 224
لا يمكن أن يكون التغيير الديمقراطي التقدمي تحريراً من قيود الخارج والداخل 225
إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية أو إعادة إعمار قطاع غزة) 225
كلمات صريحة الى رفاق الدرب..... 226
الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ227
عن الحداثة ونقيضها المتخلف ملوك وامراء ومشايخ العرب.... 228
جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، انها أخلاق لا تعترف..... 229
عن الحداثة والتخلف العربي.... 229
المراجعة والنقد الجاد الكامل والصريح للتجارب الماضية، تمثل نقطة البداية 230
تعريف مفهوم " بورجوازية " الكومبرادور..... 230
البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية..... 231
إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والعقارية والمصرفية ورأسمالية المقاولات والخدمات وتحالفها..... 232

كلمة في مناسبة يوم الارض..... 232
بمناسبة يوم الارض .....من فمك أدينك يا " اسرائيل...." 233
عن الصراع الطبقي..... 234
المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي.... 234
الاشتراكية والماركسية بين فكي كماشة الليبرالية الرثة والاسلام السياسي..... 235
العرب وتحديات التنوير والاستنارة والعقلانية والثورة..... 236
أين مجتمعاتنا العربية من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم المواطنة ؟ 236
الى الرفاق الاعزاء في احزاب وحركات اليسار العربي..... 237
مفيد وهام وضروري أن نستذكر – دوما – بعضا من ابداعات المفكر والمناضل الماركسي الشهيد مهدي عامل. 237
الفيلسوف والمناضل الأممي "أنطونيو غرامشي" (1891–1937) عالج موضوعات البنية الفوقية 239
بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس..... 240
عملية التغيير والتمرد والثورة على انظمة الاستبداد والتخلف مشروطة بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية الديمقراطية الثورية 241
المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين 242
نهاية راتب شجاع... اكرم الصوراني..... 242
في ظل غياب الدور الوطني الملموس لحركة فتح وخضوعها شبه المطلق لهيمنة وسيطرة القائد الفرد الرئيس أبو مازن وأجهزته البيروقراطية 243
قرار الرئيس الفرد المهيمن ابو مازن وحكومته حسم 30% من رواتب الموظفين في قطاع غزة..... 243
عن استفحال ظاهرة الفقر في الضفة عموما والقطاع خصوصا بعد القرار الجائر بحسم 30% من رواتب الموظفين..... 244
روان الصوراني ...متعلقات الخصم ليست مقصورة فقط على موظفي غزة 244
ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذه الإجراءات الخطيرة بحق الموظفين مساهمة في تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة 245
تبريرحكومة رام الله قيامها بحسم اكثر من 30% من رواتب الموظفين في قطاع غزة وقطع مخصصات عدد كبير من الاسر 245
ان المسئولية الأخلاقية والوطنية تقتضي من الرئيس ابومازن وحكومة رام الله وحركة فتح التراجع عن الخطوة الظالمة التي ادت الى قرار حسم 30% من رواتب موظفي غزة 246
رسالة عاجلة الى الاخوة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح... 246
قطاع غزة "سفينة نوح" الفلسطينية...الأم الوَلّادة للهوية الوطنية الفلسطينية..... 247
في فلسطين كما في بلدان وطننا العربي، في هذه المرحلة 247
دعوة – شبه يائسة الى الفصائل والاحزاب الوطنية التقدمية الديمقراطية – للحوار لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي قبل فوات الأوان.... 248
يصح أن يقال عن "النظام" السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن 249
التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه 250
بهدوء عن مشروع جماعة الاخوان المسلمين والصراع من اجل الدولة الديمقراطية..... 250
على الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي– لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا 251

مقتطف من كلمة الرفيق غازي الصوراني في المؤتمر الثقافي السياسي يوم 2016/3/28 بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل القائد المؤسس الرفيق جورج حبش..... 252
حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن... 253
في تعريف التبعية ومخاطرها على مستقبل شعوبنا العربية..... 253
سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني 254
أسباب تخلف المجتمع العربي: 254
التوجهات البرنامجية العامة لجبهتنا الشعبية لحل معضلات الواقع..... 256
في الذكرى التاسعة والعشرين لا ستشهاد رفيقنا القائد الجبهاوي الباسل الشهيد الرفيق البطل إبراهيم الراعي..... 257
ان التباين بين سمات وخصائص التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة 1948..... 259
نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه 260
عن استفحال ظاهرة الفقر في الضفة والقطاع... 261
الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني..... 262
عرض تاريخي مكثف لإخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية ...والموقف الوطني المطلوب تجاهها.... 262
سؤال الى فتح وحماس ؟ ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟..... 265
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعس 265
الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية 265
على أثر هزيمة "الجيوش" العربية التي قادها الجنرال الانجليزي "جلوب" عام 1948..... 266
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع بعد النكبة: 266
الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993: 267
حول الوضع الطبقي (1967 – 1993) 268
لا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة 268
يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– 269
التشكيلة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحولاتها:..... 270
إن محاولة تشخيص الخريطة الطبقية الراهنة في الضفة وقطاع غزة، 270
بالنسبة للطبقة العاملة الفلسطينية، التي لم تتبلور بعد في بلادنا 271
الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة..... 272
نداء الى رفاقنا واخواننا في الحركات والاحزاب الوطنية الديمقراطية التقدمية..... 273
ان صورة المأزق الفلسطيني لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام الذي كرس التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني 273
الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس ، 274
إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (او صفقة /صفقات مشبوهة) 274
حين يكون هناك يسارعصي على ممارسة النقد الذاتي 275
شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة..... 275
أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الأوضاع المأزومة عموما 277
ان الصمت على تراكم عوامل الأزمة والمرض داخل احزاب وحركات اليسار العربي..... 277

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ 278
عن الكثافة السكانية والمستعمرات الصهيونية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.. 278
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية 279
لقد بات واضحا اليوم –وبصورة جليه– بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين..... 279
استفحال جرائم القتل والسرقة وانتشار مظاهر الانحطاط والانحلال مع تزايد تناول المخدرات وحبوب الهلوسة 280
بين الانتماء للدين أو الوطن، هناك تباين شديد ، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان (أوطان) مختلفة 280
اعتقد أن أزمة المجتمع العربي ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً..... 281
جدوى استخدام مفاهيم الحداثة..... 281
الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وصولا الى لحظة الانقسام منذ 14 حزيران 2007 ، ... 282
ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا في الانظمة العربية 282
عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!! 283
إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية 284
إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والتخلف والانحطاط الاجتماعي والسلفي الرجعي 284
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية 285
"الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية 285
في نهاية العام 2016، بلغ عدد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 67..... 285
بمناسبةالاول من أيار2017 286
غزة على وشك الانهيار ، وكارثة إنسانية تلوح في الأفق..... 287
رغم كل ظروف البؤس والاستغلال والقهر ...اقول كل عام وعمال وفقراء وكادحي فلسطين والوطن العربي بخير..... 287
الأول من أيـار..... 288
في مناسبة يوم العمال ...القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارقام ...لعلها صرخة ونداء لصحوة فصائل واحزاب اليسار..... 289
إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ الانقسام في 14 حزيران 2007 حتى اللحظة..... 290
البوابة الرئيسية الأولى والوحيدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية/الامريكية،..... 290
إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة..... 291
إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي 291
الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني والنضال الديمقراطي ضد كل مظاهر وادوات الاستبداد والقمع 292
لابد من التذكير بأن المأزق الوطني والمجتمعي، الذي وصلته الاوضاع الفلسطينية..... 292
إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير 292
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية 293
إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والتخلف والانحطاط الاجتماعي والسلفي الرجعي، 293
اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني عصري وطني..... 293

عن الفيلسوف الالماني عمانويل كانط... من وحي مظاهر التخلف والاستبداد واساليب الترهيب وقمع الرأي والرأي الاخرالسائدة في بلادنا..... 294
يقول المفكر الراحل جورج طرابيشي : إن العلمانية لا تعني إلغاء السلطة الدينية 295
حينما تفوز القوى اليمينية (الاسلاموية او الوطنية الرثة) 295
مثقف الهامش او البلدان المتخلفة – وليكن نموذجه المثقف العربي– مطالب قبل كل شيء، باستعادة وظيفته النقدية إزاء نفسه..... 295
صحيح أن الواقع العربي يبدو، وقد انكشف عنه غطاؤه النظري 296
المعرفة التي نتطلع إليها... 296
التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن..... 297
إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والعقارية والمصرفية ورأسمالية المقاولات والخدمات 298
تعريف مفهوم " بورجوازية " الكومبرادور..... 298
إما البربرية والفوضى المتوحشة أو تداعي القوى والتيارات الديمقراطية التقدمية العربية 299
بعد خمسين عاما على هزيمة حزيران ..ما هي طبيعة الوضع العربي الراهن ؟..... 299
حول مفهوم المثقف: 300
ما البورجوازية الرثة ؟ 300
أرى أن الحديث عن البورجوازية الصغيرة بشرائحها الثلاثة العليا والمتوسطة والدنيا 302
وردني البيان التالي من رفاقنا الاعزاء حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي – الرباط: 304
البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية..... 305
البرجوازية الصغيرة ليست طبقة تاريخية فحسب بل تجري فيها –خلال التطور التاريخي– تغييرات داخلية وإعادة تجميع لأجزائها المكونة..... 306
الى الاخ القائد المناضل مروان البرغوثي والى رفيقنا القائد المناضل أحمد سعدات وكل رفاقنا ورفيقاتنا واخواتنا واخوتنا الأسرى البواسل..... 307
مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود 307
إن وعي واستيعاب الواقع المعاش بكل ما يحتويه من أوضاع سياسية واقتصادية ومجتمعية هو الشرط الأول لدى كل ما يعنيه تغيير وتجاوز هذا الواقع 308
المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير... 308
مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة..... 309
نيقولا ميكافيللي (1469 م. _ 1527 م(..... 310
إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية 311
المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية 311
عن الصراع الطبقي..... 312
مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة..... 312
العداء للامبريالية الامريكية ومقاومتها شرط أول من شروط وطنية كل عربي..... 314
كان الامبرياليون الأمريكيون – وما زالوا –أصحاب رسالة ، يقتلون ليحيوا على حساب دماء الشعوب الفقيرة وثرواتها 315
الذاكرة الشعبية الفلسطينية في مناسبة مرور 69 عاما على النكبة: 315
في ذكرى مرور69 عاما على النكبة..... 316

رفاقي وأصدقائي القراء عرباً وفلسطينيين ...في الذكرى التاسعة والستين للنكبة..... 317
في ضوء أوضاعنا الفلسطينية المفككة المنقسمة الراهنة..... 319
وردني للتو البيان التالي من الرفيق احمد بهاء شعبان الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري 319
يقول جون لوك (1632 – 1704) 321
هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية،..... 321
لا بد من تفعيل النضال الشعبي لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية 322
لا مفر من ان نؤكد معاً –رغم المأزق الذي نعيشه اليوم بسبب الانقسام –..... 322
الاخ المناضل الباسل مروان البرغوثي ..رفيقنا المناضل الباسل ابا غسان 323
الى رفاقي واصدقائي ....اليكم سيرة حياة ومسيرة الرفيق المفكر الماركسي الثوري العربي..... 323
رفيقي أحمد سعدات أبا غسان .. اخي مروان أبا القسام..اخواني رفاقي الاسرى 325
أخي وصديقي المناضل الفتحاوي مروان .. رفيقي الغالي المناضل احمد سعدات 326
33يوما من الاضراب الاسطوري عن الطعام لأسرانا المناضلين البواسل..... 326
لا يمكن أن يكون التغيير التقدمي الديمقراطي تحريراً من قيود الخارج والداخل 327
رؤية وموقف .....للنقاش..... 327
ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين..... 328
ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين..... 328
ان ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي 329
التغيير الثوري والديمقراطي من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... 329
الصهاينة العرب أشد خطرا من الصهاينة اليهود.... 330
من هو الارهابي .....؟ 330
في لحظة فارقة غير مسبوقه من تاريخنا الحديث والمعاصر تتجلى فيها وتترسخ مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد 331
ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية ديمقراطية ، وطنية وقومية تنهي حكم هذه الطغمة الوراثية الحاكمة 331
إذا كان الحديث عن انحطاط ورجعية واستبداد وفساد وتخلف الأنظمة العربية..... 332
بالنظر إلى طبيعة المرحلة الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية 332
لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الامبريالية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية عربية..... 333
هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟ 333
الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي..... 334
جمهورية أفلاطون..... 334
إن هذا الاحتكار من قبل حركة حماس للتدين الشعبي العفوي 336
في مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية 336
39يوما من الاضراب الاسطوري عن الطعام لأسرانا المناضلين البواسل..... 337
لن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيز يعيش بالفعل في مناخ الحرية والديمقراطية 337
جان جاك روسو (1712 – 1778–: (..... 338
40يوما من الاضراب الاسطوري عن الطعام لأسرانا المناضلين البواسل..... 338
إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية،..... 339
دروس وعبر شهر رمضان..... 339

اثرياء العرب من الطغم الحاكمة او ما يسمون بالملوك والامراء/ المشايخ والرؤساء ومعهم اجهزة القمع والبيروقراطية 340
ما يسمى بالسعودية ودويلات المشايخ من صغار العملاء في قطر وبقية الخليج..... 341
دعاء المواطن الفلسطيني المحبط الصابر الصامد الطيب على السحور للسنة العاشرة 342
بمناسبة شهر رمضان 342
كلمات تحمل الكثير من الدلالات والالتزام الطبقي الثوري 342
ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة 343
إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية..... 344
لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية 345
لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية 345
إما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية 346
استمرار الانقسام يعني مزيد من التفتيت للهوية الوطنية والجغرافيا 346
المفارقة او الاشكالية أو المصيبة– في ظل استمرار الحصار وتكريس الانقسام..... 346
أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون بالأوضاع السياسية المأزومة عموما..... 346
أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة– في احزاب وفصائل اليسار العربي –..... 347
بدون تعليق ....فقرات من القانون الأساسي الفلسطيني 347
في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة لرحيل رفيقنا الغالي المثال في اخلاقه ووعيه المتميز وصموده بسالته في مسيرته النضالية محمود الغرباوي..... 348
ا حزاب وفصائل اليسار العربي لا مستقبل لها وسيسدل عليها الستار..... 349
في كتابه "هرطقات .. والحداثة والممانعة العربية"..... 349
ابدأ حديثي بطرح السؤال التالي: هل الأخلاق عنصر رئيسي واساسي بالدرجة الاولى من عناصر تكون العضو او الرفيق عموما والكوادر القيادية خصوصا في احزاب اليسار 350
هل الأخلاق عنصر رئيسي واساسي بالدرجة الاولى من عناصر تكون العضو او الرفيق عموما والكوادر القيادية خصوصا في احزاب اليسار 350
القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن..... 350
لماذا أكتُبْ ..؟ 351
الحل الصهيوني ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية..... 351
لست اول من يتساءل عن مصير حماسته او آراءه وكتاباته في محيط يزخر بالانتهازيين والمنافقين..... 352
اليسار العربي في المرحلة الراهنة يعيش حالة غير مسبوقة من التراجع 352
إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي (كضرورة راهنة ومستقبلية)،..... 353
لا يا جبريل رجوب لن تكون اقوال موشي ديان مرجعية لفتح ولشعبنا..... 353
المعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 353
الاسرائيليون ليسوا شعبا ..وليسوا أمة..... 354
الرفاق والاصدقاء الاعزاء .. إن الوضع الفلسطيني الراهن يتميز بحالة من العجز والتيه تعيشها النخب السياسية الفلسطينية 355
أكد مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق غازي الصوراني أن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة 356

بعد 50 عاما على هزيمة حزيران ..ما هي طبيعة الوضع العربي الراهن ؟ 356
غازي الصوراني – مقتطف من ورقة مقدمة إلى مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني – إيطاليا – نوفمبر 2013. 357
بعد 50 عاماً على هزيمة حزيران 1967 ، صار لدينا (22) "دولة" عربية ليست سوى مجرد رقم أو كمّ 357
هزيمة الخامس من حزيران 1967 لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية في بلادنا..... 358
10سنوات عجاف على الانقسام والتفكك والانحطاط 358
إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية 359
انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها،..... 360
الفيلسوف الانجليزي جون لوك (1632 – 1704) عصر التنوير والمساواة 360
اسحاق نيوتن (1642 – 1727)..... 362
الفلسفة ليست علما غريبا عن الحياة العملية أوالصراع الطبقي والنضال التحرري والديمقراطي. 363
الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة 363
يبدو للبعض أن سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟سؤالا أقرب إلى المنطق العدمي..... 364
مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة..... 364
هل انتهت الفلسفة ؟..... 366
الفلسفة طريق رئيسي صوب المعرفة أو الابيسيمولوجيا..... 366
جون ستيوارت مل (1806 – 1873)..... 366
الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة – كما يقول د.عادل ضاهر – 368
عن مفاهيم العقل والمعرفة والوعي والادراك..... 368
التسامح وحرية البحث عن الحقيقة لدى الفيلسوف الانجليزي جون لوك (1632 – 1704:)..... 369
من افكار الفيلسوف الالماني عمانويل كانط (1724 – 1804)..... 370
سقراط (470 ق.م – 399 ق.م: (..... 370
"اليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ؟؟؟؟..... 372
قوانين الحركة والجاذبية المشهورة التي وضعها اسحاق نيوتن (1642 – 1727: (..... 372
أفلاطون (427 ق.م – 347 ق.م: (..... 372
ارسطو طاليس (384–322ق.م)..... 374
تجدر الإشارة إلى أن الكائن البشري عند أرسطو هو الذكر بشكل رئيسي..... 375
الفلسفة القديمة.. 376
اهمية الفلسفة الشرقية ....(..... 376
في ماهية السؤال ؟..... 377
كل من يسأل يعرف ويجهل بآنه لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال..... 377
لقطع الطريق واغلاقه امام ما يسمى دويلة غزة المسخ واية "دويلات" 378
مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل العديد من اعضاء وكوادر احزاب وفصائل اليسار العربي..... 378
ما هي مظاهر الضعف الفكرية والسياسية داخل فصائل واحزاب اليسار التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة مناخ الاغتراب فيها ؟ 379

حركات الاسلام السياسي والموقف من الهويتين الوطنية والقومية..... 380
من مقدمة كتاب غازي الصوراني :الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية (القسم الاول....(..... 381
القسم الثاني من مقدمة كتاب غازي الصوراني :الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية.... 382
وجهة نظر .... في مجابهة التخلف أو الميت الذي يكبل الحي.... 383
كافة فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي وضرورة التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية وبرامجها قبل فوات الاوان..... 384
الانقسام وآثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية على ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا 384
بعد ان وصلت القضية الوطنية الفلسطينية الى الحضيض في اذهان شعوبنا العربية 385
إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس 385
سؤال وجواب للنقاش الهادىء من الاصدقاء والرفاق حول شعار " الاسلام هو الحل....."..... 386
استنتاجات في ضوء الصراع بين السنة والشيعة: 386
إما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة..... 387
مداخلات عشية الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا القائد المفكر والاديب غسان كنفاني 448
On the road to a secular, democratic Palestine for all its inhabitants: Ghazi Sourani 609
يقول المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"،..... 620
في فلسطين كما في بلدان وطننا العربي، في هذه المرحلة، يبدو أننا أمام مشهد معقد، 620
إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا،..... 621
الاخوة والرفاق الاعزاء في كافة الفصائل والحركات الوطنية والاسلامية الفلسطينية 621
في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز 626
تزايد مظاهر الهبوط السياسي والانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي 626
منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم متغيرات نوعية إضافية متسارعة..... 627
حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية: 628
انني على ثقة بأن توحش العولمة الامبريالية وآثارها على البلدان الفقيرة عبر ممارساتها البشعة ضد مصالح شعوب هذه البلدان 629
إن مخاطر العولمة وآثارها على الوطن العربي لا تتوقف عند السياسية والاقتصاد فحسب 629
موقع صوت الشعب ...كتب المفكّر والمناضل غازي الصّوراني 629
في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات 630
نحو التفكير في كيفية استعادة أصل الصراع ضد الكيان الصهيوني..... 631
المفارقة، أوالثنائية المتناقضة أوالإشكالية الكبرى تتجلى في مطالبة احزاب وفصائل اليسار العربي..... 631
أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبنية الفوقية في تحديد الطبقة.... 632
إلى أي مدى يساهم المثقف القومي الديمقراطي التقدمي في رسم الخارطة الثقافية..... 633
ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... الخ ؟؟؟ 634
عن العلمانية(فتح العين.....(..... 634
وجهة نظر في الثقافة والمثقف..... 635

ما البورجوازية الرثة ؟؟؟ 636
الى صديقي ورفيقي أ.ابراهيم حجازين ...اوافقك تماما على انه لايصح إطلاق مسمى الرأسمالي 636
التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه 637
العلاقات الرأسمالية الرثة واثرها على تخلف مجتمعاتنا العربية... 638
تتجلى معضلة التحليل الطبقي لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية المحكومة حتى اللحظة لشرائح 639
البورجوازية الصغيرة من بين اقدم الطبقات في التاريخ..... 639
مرة ثانية عن البورجوازي الصغير ...المثقف والمتدين ...الى جانب سمات البورجوازية الصغيرة وتذبذب البورجوازي الصغير... 640
عن سمات البورجوازي الصغير.... 641
تكمن أهمية المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في رؤيته التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم بل ممارسة النقد لما هو كائن التزاما بما يجب أن يكون 642
تثوير الفكر الذي نحتاجه يتطلب – كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد 642
سؤال : إن التاريخ هو سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل بحسب الفيلسوف الإيطالي جيانتيريزو..... 643
الحداثة المعطلة في مجتمعاتنا العربية..... 645
العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ،..... 646
"دولة " العدو الصهيوني تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها..... 646
الاستلاب ضرورة من ضرورات استمرار الرأسمال وتوسعه، ففي النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتحقق التراكم أو الحصول على فائض القيمة 647
بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية 647
عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية !!؟؟؟..... 647
دور العولمة الامبريالية في تفكيك الثقافة والهوية الوطنية... 648
التركيب والتطور الطبقي المشوه في مجتمعاتنا العربية..... 649
انعي الى جماهير شعبنا وفاة الصديق المثقف والصحفي والكاتب المناضل الوطني التقدمي 650
سمات مجتمع المعلومات....من محاضرة غازي الصوراني" العولمة واثارها السياسية والطبقية على الاقتصاد والشباب في الوطن العربي " غزة – 2009/7/2.(..... 650
لابد لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية،..... 651
مفكرنا الراحل د.جمال حمدان، في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، يقول فيه إن "العودة" اليهودية إلى فلسطين ظاهره استعمارية استيطانية إحلاليه، 651
الصهيونية.... 652
حقائق التاريخ تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية 652
من وحي العدوان الهمجي على قطاع غزة ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني..... 653
غزة تبصق لعابا مصبوغا بالدم على كل من خذلها..... 653
من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني: 654
مقدمات وعد بلفور بدأت فعليًا قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بسنوات عديدة،..... 654
وعد بلفور جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، 655

100عام على صدور وعد بلفور.... 655
مقارنة..... 656
مقدمات ونتائج وعد بلفور..... 656
100عاما على وعد بلفور .....حديث عن هرتزل وبلفور والدور الوظيفي للكيان الصهيوني..... 657
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين ...بمناسبة 100سنة على وعد بلفور..... 658
خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948 يقول المفكر القومي التقدمي الراحل ياسين الحافظ أن فلسطين " لم تسقط في أيام 659
ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين،وفق شروط العدو الاسرائيلي 659
خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948 يقول المفكر القومي التقدمي الراحل ياسين الحافظ 660
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع،..... 660
كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية 660
الوظيفة الجوهرية للفكر..... 661
هل انتهت الفلسفة ؟..... 662
اشكالية او خطأ أحزاب وفصائل اليسار ، تكمن في انهم اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى 663
إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل واحزاب اليسار الثوري 663
لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية الفلسطينية..... 664
لن يصدق شعبنا أولئك "المثقفين" أو السياسيين الفلسطينيين الذين استمرأوا الاستسلام باسم الواقعية الرثة والمصالح الشخصية الانتهازية. 664
حول تعريف المثقف الثوري..... 665
ما الاسباب التي ادت الى انحسار دور المثقف الديمقراطي التقدمي في مجتمعاتنا ؟؟؟..... 665
باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم..... 666
إن شكل ومضمون السياسة في الحزب او الفصيل الوطني والقومي والتقدمي الثوري يتشابك عضوياً مع شكل ومضمون الثقافة والفكر داخل بنيته 666
حول مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية.... 667
عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي اليميني الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي..... 668
عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي اليميني الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي..... 668
حول مفهوم الثقافة 669
أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه،..... 670
ما معنى كلمة ديالكتيك ؟ 670
تعريف مبسط لمفاهيم العقل ، الوعي ، الفكر ، الإدراك ، المنهج..... 671
في تعريف التبعية ومخاطرها على مستقبل شعوبنا العربية..... 672
عن العقل والعقلانية..... 672

رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م(. 673
المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير 674
تعريف الفلسفة 675
ما هي الفلسفة ؟ 676
الحصار المفروض على قطاع غزة، هو جزء لا يتجزأ من الحصار المفروض على أبناء شعبنا الفلسطيني 676
حينما نقول : يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، الماركسي المتطور المتجدد الديمقراطي..... 677
سؤال وجواب ... أين مجتمعاتنا العربية من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم المواطنة ؟..... 678
ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة..... 678
بعض ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة الناجمة بسبب الانقسام..... 679
عندما يكون هناك يسار عصي على ممارسة النقد الذاتي، وفي ذات الوقت لا يمل الحديث اللفظي طبعا عن ضرورة المراجعة 679
في مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية..... 680
لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً 680
إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من الانتهازية والرخص في بعض المنظومات الإعلامية من أجل الترويج 681
الدوافع التاريخية والقانونية المحفزة للنضال الفلسطيني: 681
إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية ليس قدراً لا يرد، 682
مقدمة ونتيجة ...ورؤية مستقبلية ...للحوار 682
ببالغ الحزن والشجن تلقيت صباحا نبأ توقف نبضات قلب صاحب القلب الطيب وصاحب الأخلاق النبيله صديق عمري وابن عمي طارق خضر الصوراني..... 683
آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية 683
انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، 683
مائة عام من النضال ومائة عام من الخسارة او الفشل، لا يعني هذا أبداً الكفّ عن النضال الوطني ضد العدو الصهيوني 684
المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض..... 684
الموقف ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف العربي عموما وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء..... 684
لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً، 685
الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية 685
الخطاب الوحدوي الذي عبر عنه الأخ السنوار بالأمس يؤكد مصداقية الاخوة في حماس لانهاء الانقسام..... 685
إما المصالحة والوحدة عبر حوار وطني ديمقراطي شامل أو مزيد من الضياع..... 685
الأخوة والرفاق الاعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني 685
لا بد من ممارسة الضغط الشعبي لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية..... 686
إن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية.... 687
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها لا تكتمل بالهيمنة على فلسطين 687
إما المصالحة والوحدة عبر حوار وطني ديمقراطي شامل أو مزيد من الضياع والتفكك..... 687

"الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين ، اليوم –في ظل احادية العولمة الإمبريالية–..... 687
حول التناقض الأساسي التناحري مع الكيان الصهيوني..... 688
عن اعتراف م.ت.ف بالكيان الصهيوني ونتائجه الكارثية المتراكمة حتى اللحظة ..وموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين....
..... 688
عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني..... 688
الصيغة العامة لبيان الحوار الوطني بالقاهرة تفضح العجز والفشل..... 689
الجبهة الشعبية تدين الهجوم الارهابي الذي استهدف المصلين في مسجد الروضة 690
على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية 690
عن شعار " الدولة اليهودية" ودونالد ترامب والتحالف الامريكي الصهيوني والمجابهة المطلوبة..... 691
تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر
..... 692
إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر
أنفسنا وقضيتنا..... 693
عن مأزق المشروع الوطني الفلسطيني..... 693
إن الاتفاقات غير المبنية على الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني ، 694
مأزقنا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: ويتمظهر في المشروع الذي بدأ قبل أكثر من خمسين عاماً 695
للخروج من هذا المأزق البشع لا بد أن نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟ 695
اهداء الى وردتي وشريكة عمري الانسانة والمربية العظيمة الغالية على قلبي وروحي أم جمال ، 696
في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية ، فإننا لا نزعم أننا سنقدم جديداً ، بالمعنى النوعي الإيجابي في المسار التطوري الاجتماعي
للمرأة في بلادنا..... 697
تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون
وسلامة موسى 698
النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري 698
70عاما على قرار التقسيم...مهما طال الزمن ...لا حل الا بمواصلة النضال الوطني والقومي لازالة الكيان الصهيوني... . 699
سبعون عاما على قرار التقسيم... 700
بات الموقف من حق العودة خطأً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي 700
للخروج من مأزقنا البشع الراهن ،لا بد أن نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟..... 701
قيادي في الجبهة الشعبية أكد أن قصة توطين الفلسطينيين في سيناء «أكذوبة كبرى« 701
إذا نظرنا إلى حال مجتمعاتنا العربية على ضوء مفاهيم عصر التنوير ، لأصبنا بإحباط عميق..... 702
حدوتة المشروع الوطني الفلسطيني ... الى أين ؟..... 702
هل تتجلى الموضوعية والالتزام بأولوية اهداف وتطلعات ومصالح شعبنا ويكون الوطن قبل التنظيم لدى كافة الفصائل
الفلسطينية 703
استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة ، وبدون ربطها بالعدالة الاجتماعية،..... 703
عن الفيلسوف الالماني عمانويل كانط... من وحي مظاهر التخلف والاستبداد واساليب الترهيب وقمع الرأي والرأي الاخرالسائدة
في بلادنا..... 704
اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني عصري وطني تحرري وديمقراطي 704

المجتمعات العربية والحداثة التي لم تتبلور بعد في بلادنا..... 705
ورداً على سؤال حول ما يتردد في الإعلام المصري من وقت لآخر عن توطين الفلسطينيين في سيناء،..... 705
ورداً على سؤال ما إذا كان يتوقع أن يكون «سلاح المقاومة» هو العقبة الكبرى التي تهدد المصالحة الوطنية الفلسطينية 706
حول ما اذا كانت المصالحة الفلسطينية تنطلق من قاعدة «الشعب الواحد»،..... 707
رفاق وأنصار وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ...في مناسبة (50)لانطلاقتها..المجد والخلود لشهداء شعبنا عاشت الذكرى ...دامت الثورة..حتما سننتصر..... 707
القدس مدينتنا وعاصمتنا الخالدة..... 707
الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الرجعي الكومبرادوري..... 709
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين..... 709
يا شعوبنا العربية انتفضوا من أجل فلسطين والقدس ومن أجل مستقبلكم.... 710
ينتفض شعبنا في القدس وبيت لحم ونابلس وغزة والدهيشة وبلاطة وجباليا 710
من باع فلسطين وأثرى بالله..... 710
بصراحة ووضوح..... 712
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، 712
في الذكرى الخمسين لانطلاقة جبهتنا .. نستشعرُ مرارةَ الانقسامِ والصراعِ على السلطة بين فتح وحماس طوال الأحد عشر عاماً الماضية..... 713
الى جانب احتفالنا بمناسبة 50 عاما على المسيرة النضالية لجبهتنا..... 713
إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى رفاقنا في الجبهة الديمقراطية 714
تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية عموما واليسارية خصوصا،..... 714
لا سبيل أمام كافة القوى الوطنية سوى تجسيد المصالحة وفق نصوص اتفاقيتي الأسرى2006..... 715
النضال ضد العدو الامبريالي الصهيوني لن يستقيم او تتحقق اهدافه الا في موازاة النضال من اجل تحقيق مشهد المُواطِنْ والمُواطَنَة والديمقراطية 715
جواب على سؤال من صديق عزيز...حول جمود الايديولوجيا 715
المأزق الفلسطيني الراهن..... 716
عن مأزق القوى التقدمية العربية وضرورة المراجعة النقدية على طريق النهوض.... 716
الاقتصاد في الانظمة العربية ، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب 718
بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني: التأكيد على "راهنية" شعار المقاومة العربية الشاملة بالسياسة والكفاح المسلح والاقتصاد والاجتماع خياراً وحيداً 718
البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية..... 720
سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني 720
الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" 721

التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور و تجدد و ونهوض المشروع الوطني و القومي في بلدان الوطن العربي كله 721
هوية دولة العدو الصهيوني المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، 722
أي باحث موضوعي أو محايد، في تناوله لمفهومي المقاومة والإرهاب وتطبيقهما على الحالة الفلسطينية، 722
الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية 722
إن التزام القوى الوطنية الفلسطينية بالتواصل في مقاومة العدو الصهيوني..... 723
من دراسة غازي الصوراني "حول النضال الفلسطيني بين مفهومي المقاومة والإرهاب" – موقع بوابة الهدف الاخبارية –17 كانون أول / ديسمبر 2017 723
إنني لا أزعم –كيساري وطني و قومي ديمقراطي– أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي 724
لماذا تستمر تراكمات التراجع في فصائل واحزاب اليسار ؟ 725
رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي..... 726
إن تأجج الصراع واستمرار المقاومة بكل أشكالها ضد العدو الصهيوني هو المسار الرئيسي لشعبنا الفلسطيني في نضاله من أجل انتزاع حريته 726
عندما تهترئ الأطر السياسية الديمقراطية التقدمية التي يفترض أن تتصدر قيادة الجماهير 727
في موازاة مأزقنا السياسي واوضاعنا الداخلية الفلسطينية 727
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، 728
إن طرحنا لفكرة الكتلة التاريخية ، ينطلق من تحليلنا الموضوعي..... 728
لكي يكون للتاريخية في عبارة "الكتلة التاريخية" معنى، ينبغي ألا تظل أهدافها مبعثرة..... 729
تتبدى فكرة الكتلة التاريخية الهادفة إلى ضم واستيعاب الآلاف من الجماهير في الوطن والشتات 729
انطونيو جرامشي (1891– 1937) الكتلة التاريخية والهيمنة الثقافية ونظرية "البراكسيس" والمثقف العضوي والحزب .. 729
لعل العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف ،..... 731
الحاجة إلى المثقف الديمقراطي التقدمي في مجتمعاتنا العربية، ما زالت حاجة قائمة وراهنة..... 732
معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا، 732
معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي..... 732
على الرغم من ارتقاء مقاومة شعبنا الفلسطيني – عبر نضاله السياسي والكفاحي والجماهيري – 733
مراكمة عوامل ومقومات الثورة على انظمة التخلف والتبعية في الوطن العربي على رأس اولويات احزاب اليسار الماركسي في بلادنا..... 733
حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن... 734
الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد،..... 735
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية 735
كيف نفهم العلمانية والديمقراطية ؟..... 735
على الرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية..... 736
وجهة نظر للنقاش من الرفاق والاصدقاء..... 736
إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود 737

الواقع السياسي والمجتمعي العربي المنحط والمتخلف الراهن يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس،..... 737
أهم المحددات المتعلقة بالبديل الوطني الديمقراطي: 738
بالنسبة لاحزاب وفصائل اليسار العربي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" كشعار معلن في مقابل واقع معاكس يقر بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً" 738
منذ القرن 14 تعيش مجتمعاتنا العربية (بدرجات متفاوتة)حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية 739
أتقدم من كل الرفاق والاصدقاء في فلسطين والوطن العربي 739
نأمل ان نحتفل في يوم ما بالعيد في مجتمع ديمقراطي..... 739

2017/1/1

غازي الصوراني ...رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي ...كل عام وانتم بخير ...**كلمات عن التنوير** ...لعلنا في هذا العام 2017 نتمكن من رفع رايات التنوير والمواطنة والتسامح والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكي ترفرف في سماء وأرض هذا الوطن وفي عقول وقلوب شعوبنا كطريق وحيد للخلاص من مشهد الظلمات الراهن الى مشهد الانوار التحرري الديمقراطي الذي نتطلع اليه ونناضل من اجل بزوغه .....

في مفهوم التنوير .. التنوير معركة فكرية مفتوحة لتحرير العقل من الخرافات والاساطير...

إن مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الدينية ..

إن الغاية من وراء تناولي لمفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وفصائل الحركات الوطنية التقدمية العربية إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لمفهوم التنوير ومايحمله من مضامين تدعو الى العقلانية والمواطنة والديمقراطية ونبذ العنف الطائفي وغيره، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، في مشهد الظلام الراهن الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي.

وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار العربي في إطار نضاله التحرري الديمقراطي من أجل استبدال وتجاوز المنطق الموروث وسلبياته المعرفية ، بمنطق العقل والمعرفة العلمانية ، والتنوير، من خلال وعينا، أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متسلحين بمفاهيم التنوير والحداثة والعلمانية والديمقراطية كطريق وحيد صوب التغييروتفعيل النضال السياسي التحرري الكفاحي والاجتماعي من قلب الصراع الطبقي لازاحة واسقاط انظمة الاستبداد والتخلف وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد اكثر من مائتي سنة على مروره، يدهشنا لحداثته وجرأته، وإبداعاته. فقد انتقل بالشعوب الأوروبية، من مرحلة الخضوع الأعمى للسلطة الاعتباطية المطلقة أو للعقائد اللاهوتية المسيحية إلى مرحلة الحرية وأنوار العقل. ففي هذا العصر فكك الفلاسفة أسس الأصولية المسيحية المتزمتة. وفيه فصل مونتسكيو بين السلطات الثلاث وأتاح بذلك ولادة الديمقراطية وحكم القانون.

وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.

لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها-:

.1تبرير قهر واستغلال العمال والفلاحين والفقراء والجماهير الشعبية العفوية باسم الدين.

.2تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.

.3لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أخيراً ، إن التنوير هو إعلان مرحلة جديدة من التطور، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي ويجرؤ على استعمال عقله بعيدا عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.....كل عام وانتم اكثر استنارة....

****

2017/1/2

حديث عن الخطاب الاسلامي ...و" فيدرالية " الأخ الصديق موسى ابو مرزوق...

الخطاب الإسلامي، الذي يقدم كبديل لخطاب النهضة والديمقراطية، والمواطنة، وحرية الرأي من جهة ، وبديل ايضا للقوى التقدمية ونضالها الثوري التحرري والطبقي ضد انظمة التخلف وضد الوجود الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية ، هو خطاب ذو طابع طبقي سياسي، تحت غطاء ديني شكلاني وطائفي رجعي .

فالإسلام السياسي يدعو إلى التغيير الذي يعيد إنتاج وتجديد التخلف عبر النموذج السلفي الرجعي، لخدمة مصالح طبقية كومبرادورية وطفيلية نقيضة للمصالح الوطنية أو يعيد انتاج وتكريس مصالح هذه الحركة الدينية او تلك على النقيض من الاهداف الوطنية الاستراتيجية كما هو حال الأخ موسى ابو مرزوق وحديثه عن الفيدرالية بين دويلة غزة المسخ والضفة الغربية المحتلة رغم ادراكه او عدم ادراكه ان الفيدرالية هي نظام قانوني او شكل من اشكال الانظمة السياسية المعاصرة يقوم من خلال الاستفتاء الديمقراطي على وحدة دولتين

اومجموعة دول مستقلة ذات سيادة ، كما يقوم على اساس قواعد دستورية واضحة تضمن العيش المشترك لمختلف القوميات والاثنيات والطوائف والمذاهب ضمن دولة فيدرالية مركزية اتحادية تملك وحدها التمثيل الدولي والشخصية الدولية ، ويدرك او لا يدرك ايضا أن الفيدرالية هي نظام يوفر دستورا تستند عليه التعددية الديمقراطية ، كما يستند الى مجلس نيابي مركزي او فيدرالي منتخب الى جانب مجالس فرعية منتخبة في كل دولة او اقليم من الفيدرالية، كما يدرك ايضا ان النظام الفيدرالي يجب ان يستند الى موارد مالية وموازنة وبنك مركزي وجيش وجهاز امن مركزي ووزارة خارجية وتمثيل ديبلوماسي فيدرالي، الى جانب قضاء فدرالي لضمان العدالة وتطبيقها في محاكم اقاليم الفيدرالية، كما يدرك او لا يدرك ان من بديهيات الفيدرالية الحديثة فصل الدين عن الدولة ورفض قيام دولة دينية لانها تتناقض مع الدستور الديمقراطي الا اذا كان هدف او مخطط حماس واضحا : تكريس الانقسام وفقدان الضفة لاية امكانية – بسبب او بذريعة احتلالها – ان تكون هي مركز الفيدرالية ، وبالتالي يصبح مركز الفيدرالية المقترحة من الاخ ابو مرزوق هو قطاع غزة عبر دويلة غزة في مساحة هزيلة لا تتجاوز جزء من 16 جزء من الضفة الغربية وكأنه لا يدرك ان قطاع غزة المحاصر ما زال محكوما للمحتل الصهيوني ، وكأنه نسي ايضا ان حكم حماس في قطاع غزة هو حكم فاقد لأي شرعية وهو ايضا حكم غير معترف به من أي دولة في العالم بما في ذلك دويلة قطر ونظامها العميل، ورغم كل ذلك يطالب ويقترح الفيدرالية المستحيلة والمرفوضة فلسطينيا لاننا شعب واحد ولغة واحدة وتاريخ قديم وحديث ومعاصر واحد وثقافة تاريخية وطنية عربية واحدة ومسيرة نضال وتضحيات واحدة ومستقبل واحد ، وبالتالي لا يجوز بالمعنى السياسي والاجتماعي والقانوني الدولي قيام فيدرالية فلسطينية ،لان هذه الخطوة ستكون محل سخرية وازدراء ورفض ابناء شعبنا وشعوبنا العربية وكافة القوى الوطنية في فلسطين والوطن العربي ، الى جانب سخرية وازدراء دول العالم في الامم المتحدة والمحافل القانونية ، الا اذا ارتبط حديث الاخ ابو مرزوق عن الفيدرالية ليكرس حماس في غزة لكي تصبح ولاية اسلامية ، وتتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية .

اخيرا اقول للاخ ابو مرزوق ولكل من يوافق على فيدراليته الموهومة ، ان مرحلة الانحطاط والهبوط الراهنة باسم التفاوض العبثي او المهادنة او اية مشاريع تثير الشبهات ، لا يمكن ان تملك الحد الادنى من القدرة على طمس او تجاوز المشهد النضالي الزاخر بالتضحيات وبالصمود والمقاومة الباسلة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية ، وبالتالي فان الحديث عن المشهد النضالي لا معنىً له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطيا لكل ابناء شعبنا الفلسطيني من اجل انهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني وديمقراطي.....اذ ان مصداقية الموقف الوطني لدى حماس وفتح والشعبية وبقية الفصائل والاحزاب ، تقف على محك الاتفاق لانهاء وتجاوز الانقسام أولا وفورا كمقدمة وشرط وضرورة للاتفاق على صيغة وطنية مشتركة وجامعة لكل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ينبثق منها شروط ومعايير التهدئه مع العدو الصهيوني ووقف عدوانه ، اذ أن الرؤية الوطنية الجماعية في هذه اللحظة هي الضامن الوحيد للبرنامج الوطني في حده الأدنى ، وهي ايضا الضامن الوحيد لوحدة الضفة والقطاع سياسيا وجغرافيا ، حتى لا نصل الى مرحلة تصبح فيها غزة ولاية اسلامية منفصلة كليا عن المشروع الوطني عموما وعن الضفة الغربية خصوصا ، وحتى لا تتحول الضفة

الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية او ضمن تقاسم وظيفي اسرائيلي اردني....المطلوب الان وفورا مغادرة عقلية التعصب الفئوي لهذه الحركة او تلك والتمسك ببوصلة الانحياز للشعب والوطن والقضية

****

2017/1/2

شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها، وما زالت غير قادرة على امتلاك مفاهيم وأسس الحداثة ، حيث حرصت الأنظمة الحاكمة والطبقة السائدة فيها على التمسك بتراث موهوم، وأن تفرض على الناس أن يتعاطوا مع تاريخ خيالي يقدسونه ، ذلك أن وعيهم العفوي عاجز عن دخول العصر الحديث في مقابل عجز القوى الديمقراطية اليسارية عن التأثير في الوعي العفوي عبر توعية الجماهير الشعبية وتنظيمها.

كما نلاحظ أيضاً انتشار نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن على الإرادة العربية االعفوية (اذا صح التعبير)ويجعلها تنام على معاناتها واسباب قهرها عبر صبر عاجز يجعلهاتهرب من تحديات الديمقراطية والحرية والعدالة ومجابهة الاستبداد والاستغلال ، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، جعلت منه الأنظمة وأجهزتها مصدراً للتواكل والكسل والخوف أو الاستسلام لمقاديرها.

****

2017/1/3

حول انظمة القمع والاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الأول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر، وكلاهما لا يتناقض ابدا مع النظام الامبريالي ، اذ أن جوهرهما الطبقي الكومبرادوري الرأسمالي الرث والتابع هو جوهر واحد.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الفعاليات الديمقراطية العلمانية، أحزاباً ومثقفين ومفكرين وسياسيين وفنانين وأدباء وغيرهم ..فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن ، الفرد العربي (في كل بلد على حدة) وانتزاعه التدرجي من الولاءات العصبية ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية

او الرأسمالية الرثة التابعة ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية المتزمتة والمستبدة التي يطرحها تيار الاسلام السياسي المتطرف في المشهد الحالي.

****

2017/1/3

غازي الصوراني ...**تراكمات الهبوط السياسي وانتقاله من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية** ...

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية (بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق

أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/1/4

نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف.....

منذ توقيع اتفاق اوسلو وما تلاه من مسار سياسي هابط وصولا الى اللحظة، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص. ..وفي المقابل لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطاب بعضها وممارساته يعاكس أو يتقدم نسبياً على ممارسة ومواقف م.ت.ف ،لكن المظهر الرئيسي لفكر قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها قيادة م.ت.ف التي تعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلاً، ولم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك وصولا الى اللحظة الراهنة .....بناء على ما تقدم، يمكن اعتبار م.ت.ف – اليوم –إطاراً أدى دوراً ووظيفة وطنية في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. وإن السكوت على هذا المآل سيؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية ...لذلك لا بد من التحذير من أن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الشروط الامريكية الاسرائيلية والتفاوض العبثي، سيؤدي الى إفساح المجال أمام المشروع الصهيوني الامبريالي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ أو خلق قيادة "جديدة" على شاكلة روابط القرى من ناحية أخرى.

يستدعي ما تقدم من كافة القوى الوطنية الديمقراطية الرافضة لاوسلو وما تلاه، تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو وخارطة الطريق وتكريس الانقسام باتجاه ما يسمى بدويلة غزة الاسلامية، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى قدرة الفصائل والاحزاب الوطنية عموما واليسارية الثورية خصوصا على ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لكي تستعيد المنظمة التزامها بمبادئها وثوابتها الوطنية ومواثيقها ومواصلة النضال من اجل تحقيقها.

****

2017/1/4

في ضوء التباين الشديد بين وجهات النظر حول الهوية بين أهل اليمين والوسط واليسار ، فإن الحديث عن الهوية لا بد أن يكون محاطاً بالكثير من أوجه الاختلاف والتناقض الفكري والسياسي ، خاصة في وطننا العربي الممزق قطرياً وطائفياً وطبقياً واثنياً وعشائرياً من ناحية ، والممزق أيضاً بين تيارات الحاضر والماضي وضبابية المستقبل، فبلداننا العربية تعيش حالة من "الشيزوفرانيا" المعرفية والسياسية، بحكم وجودها الشكلي في القرن الحادي والعشرين وانتمائها الفعلي والجوهري للقرن الخامس عشر ، وما ينتج عن ذلك من تشتت في مفهوم الهوية ذاته ، حيث نجده مفهوم غامض في أوساط الأغلبية الساحقة من الناس في المجتمعات العربية.

فلو سألنا أحد الناس العاديين – في أي بلد عربي– من أنت ؟ لما وجد مشكلة في الإجابة التي سيقول فيها: أنا فلان من العائلة أو القبيلة أو الحامولة أو الطائفة الفلانية (الهوية هنا مرادف للتخلف أو الولاءات العشائرية والطائفية والقطرية. (

ولو سألت "مثقفاً" من أهل السلطة أو Ngo'ss السؤال ذاته، فسيدخل معك في متاهة من الفذلكات المحكومة لمفردات وتعابير لا علاقة لها بتطور شعوبنا أو الخروج من أزماتها السياسية والمجتمعية ، بقدر ما تعكس متطلبات الجهات الأجنبية المُمَولة التي تسعى إلى تكريس التبعية والسيطرة الإمبريالية على مقدراتنا.

أما المثقف الموضوعي، العضوي، المنتمي ،التقدمي الديمقراطي فهو يدرك معنى السؤال ويربط الاجابة عليه انطلاقاً من وعيه لهوية حزبه الفكرية، ويعلن على الفور انتماؤه إلى الوطن العربي الكبير، دون أن يتجاوز هويته الوطنية و هموم وطنه الصغير، وهو في نفس الوقت يرتقي بالهوية من حيث التفكير إلى مستوى البحث العلمي، لمعرفة الأسباب الحقيقية لهزائمنا واستمرار السيطرة الخارجية على مقدراتنا، بما يضمن تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والقومي الديمقراطي.

****

2017/1/4

حول إشكالية الهوية : (مقطع من محاضرة غازي الصوراني عن الانتماء القومي وإشكالية الهوية...يوليو 2010(....

إن مفهوم الهوية ، هو مفهوم إشكالي ، لأن للهوية أبعاد شائكة ومتداخلة فيما بينها تتصل بالحقل الفلسفي والمعرفي والسياسي والتاريخي، علاوةً على عوامل أخرى تتفاعل مع الهوية كاللغة، والأيدلوجيا، والتراث، والدين، وهذه الإشكالية تحتمل الحل وعدمهِ، بحيث نكون أمام معادلة متحركة، تنتج نفسها بنفسها، وتعيد ترتيب أولوياتها، والسبب يعود إلى طبيعة الهوية المتغيرة في مرحلة العولمة المعاصرة التي فرضت على هذا العالم (الكوكب) ألواناً متنوعة من التحولات والمتغيرات الكمية والنوعية المتسارعة ، وبالتالي فإن فهم واستيعاب مفهوم الهوية أو تعريفها بصورة محددة يختلف من باحثٍ لآخر، ومن نموذجٍ لمجتمعٍ بشريٍّ لآخر، ومن حضارة لأخرى، ما يضعنا أمام عدة تعريفات، تختلف فيما بينها، إلا أنها تُجْمَل في الإطار العام على أن الهوية ليست شيئاً منجزاً ونهائياً منغلقاً على ذاتهِ، وإنما امتداد للتاريخ والحضارة، وهي قيم وخصائص قابلة للتحوير والتطوير

والتحول من زمن لآخر– حسب المستجدات –، لذا فهي – أي الهوية – تمر في تفاعل وازدهار وتعيش حالة ركود وخمول وانكماش، كما وتتماهي مع الهويات الأخرى – العشائرية والطائفية والاثنية .. الخ.

ان اشكالية الهوية الوطنية ، في فلسطين كما في البلدان العربية ، كانت وما تزال ، احدى القضايا الجوهرية القائمة أمام الوعي السياسي، كما أنها احدى القضايا التي تتمركز فيها الوسيلة والغاية بقدر واحد فيما يتعلق بآفاق المستقبل ، وذلك لما لها من دور حاسم في توحيد أو تشتيت القوى في المرحلة الحالية من صيرورة المجتمعات العربية، وهي مرحلة عاصفة ، تعتمل فيها الصراعات الطبقية والاثنية والدينية الطائفية جنباً إلى جنب مع تفاقم مظاهر التخلف والفقر المدقع في العديد من الدول العربية ، خاصة في السودان والصومال وموريتانيا ومصر وفلسطين والمغرب والعراق، وأخيراً اليمن والذي ما زال النظام العبودي سارياً فيه –في العديد من المحافظات– حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين بعد حوالي خمسين عاماً على إعلان "الجمهورية" !!؟

وفي هذا السياق، نؤكد على وجود هذا النمط العبودي بدرجات متفاوتة في شبه الجزيرة العربية "السعودية" وسلطنة عُمان وبعض المشيخات "الامارات" الخليجية ، الأمر الذي يؤكد على ان الوعي بالهوية الوطنية أولاً – كشرط لنضوج الوعي بالهوية القومية – هو وعي مشوه ، ناقص ، أو مُغَيّب ، بسبب استمرار اختلاط الانماط القديمة العبودية والاقطاعية ، القبلية والعشائرية ، مع الانماط الرأسمالية التابعة والمشوهة في هذه البلدان التي أدت إلى توسيع الفجوات بين الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية المضطهدة والمُستَغَلة من ناحية ، وبين القلة الطبقية البيروقراطية الحاكمة وحليفها الكمبرادوري والعشائري من ناحية ثانية ، حيث جرى تكريس التخلف والافقار والجهل لا فرق بين نظام ملكي أو جمهوري في هذا الجانب من حيث تخلفهما وتبعيتهما وحرصهما على تبهيت أو تغييب الهوية الوطنية لحساب مصالحهما الطبقية في إطار الهويات القديمة ، العشائرية والقبلية المتخلفة

****

2017/1/5

عن الانتماء والهوية الوطنية والقومية وور المثقف العضوي ...(مقطع من محاضرة غازي الصوراني عن الانتماء القومي وإشكالية الهوية...يوليو 2010(....

إن مسألة الانتماء، ولاسيما الانتماء القومي بوصفه الانتماء الأحدث في مسار التطور التاريخي على الصعيد العالمي ، وبوصفه ضرورة تاريخية وراهنة لشعوبنا العربية، إلا أن هذه الضرورة يستحيل تحققها عبر مسار التخلف السائد في النظام العربي اليوم ، بل على العكس لا بد من الممارسة الثورية –بالمعنى السياسي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي – للوصول إلى حالة من القطيعة مع هذه الانظمة وشرائحها الطبقية وتجاوزها، وهي مهمة صعبة ومعقدة وطويلة ، تحتاج بشكل رئيسي إلى المثقف الطليعي ، العضوي، بالمعنى الماركسي، عبر احزاب يسارية تمارس دورها الفكري والسياسي والنضالي الجماهيري الديمقراطي في اطار الصراع الطبقي الداخلي، وتؤسس لكتلة تاريخية تمهد للسيطرة الثقافية والاجتماعية وصولاً إلى السيطرة السياسية ، دون ذلك سيظل مفهوم الهوية الوطنية والقومية باهتاً وغامضاً ورومانسياً حالماً . فالهوية –بالنسبة إلى أي

ماركسي– هي أولاً وأخيراً ، ظاهرة اجتماعية تاريخية ، يكمن جوهرها في الوجود الاجتماعي والصراعات الطبقية الاجتماعية التي تحدد سماتها، إذ أن هذه الصراعات وحدها القادرة على تفكيك وازاحة اشكالية الهويتين الوطنية والقومية بمثل ما هي قادرة ايضاً على وحدتهما في اطار قومي عربي نهضوي اشتراكي موحد ، انطلاقاً من ان الصراع الطبقي وحده اليوم ، الذي يمكن أن يبعث الحياة في الهوية العربية بوصفها مشروعاً نهضوياً مستقلاً ، في مجابهة الهويات الطائفية، كما يقول بحق د.هشام غصيب [9] الذي يرى أن "الهوية العربية مشروع نهضة ومستقبل في حين أن الهوية الطائفية والاثنية مجرد عوائق أمام تحقيق ذلك"[10.]

وفي ضوء ما تقدم ،يمكن التأكيد بثقة على أن الهوية* ليست اقنوما ثابتاً جاهزاً نهائياً ، وإنما هي مشروع مفتوح متطور على المستقبل أي متشابك مع الواقع والتاريخ، وفضلاً عن هذا فهي ليست أحادية البنية أي لا تتشكل من عنصر واحد لها، هو العنصر الديني وحده أو الطبقي وحده، أو الأثنى القومي وحده، او اللغوي وحده،أو الثقافي الوجداني والأخلاقي وحده ،أو ألمصلحي وحده، أو الخبرة التراثية أو العملية وحدها. وغالباً هي حصيلة تفاعل هذه العناصر جميعاً ، دون إغفال بروز أو هيمنة أحد هذه العناصر في مراحل معينة من التطور أو الهبوط والتراجع في هذا البلد أو ذاك في إطار عملية الصراع الطبقي.

علينا إذن أن ننظر إلى مسألة الهوية المطروحة علينا حاليا من منظور تاريخي، منظور موضوعه لا الهوية في صفتها الثابتة، بل الهوية من حيث إنها وعي بالذات، متطور متجدد.

****

2017/1/5

بينما شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ازدهار هذا المشروع القومي العربي، فإنه قد انتكس منذ انهيار النظام الناصري في السبعينيات والى الآن.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن المشروع القومي العربي، أصيب بهزيمتين فادحتين ، أما الأولى فهي هزيمة عسكرية أمام إسرائيل في عام 1967، أما الثانية فهي هزيمة سياسية تمثلت في إقرار مشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين ووضع مبدأ الصلح المنفرد مع إسرائيل، بما يعني تصفية القضية الفلسطينية ولقد تم ذلك في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 وبعدها وصولاً إلى أوسلو ووادي عربه.

ففي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمعات والأقطار العربية، غدت الأقطار العربية مجتمعات رأسمالية تابعة، حيث سيطرت عليها الفئات المالية والتجارية الكومبرادورية ذات الروابط الوثيقة برأس المال والتجارة العالميين، واتسعت هوة الفروق الاجتماعية الفاحشة واتخذت الأغلبية الساحقة من النظم العربية مكانها في صفوف الثورة المضادة ، التي جثمت بثقلها الأمني الاستبدادي الرهيب على أنفاس الشعوب العربية حتى الآن، وراكمت مزيداً من عوامل التبعية والتخلف والافقار والقهر.

ان هذا الواقع العربي، المهزوم والمأزوم، أثار _وما زال_ كثيراً من المرارة والرفض لدى الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً، ولدى الأجيال الشابة التي فقدت – إلى درجة عالية– الثقة في قدرة ومصداقية القيادات القومية واليسارية وأحزابها على تحقيق الأهداف التحررية والمطلبية الديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب ، بل أيضاً على تحقيق المشروع القومي العربي ، بعد أن فقدت كلياً ثقتها في الأنظمة القائمة ، إلى درجة أن هذه

الأجيال تتساءل اليوم عن هويتها، فمن نحن ؟ لكن يبدو أن استتباع وهزيمة النظام العربي ، والانتهازية المنتشرة –بهذه الدرجة أو تلك – في صفوف القوى اليسارية والقومية التي هبط وارتد بعضها عبر التصالح مع السلطة والأنظمة ، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً من الأجيال الشابة إلى أن تتوجه بنظراتها إلى ملكوت السماوات، من خلال التحاقها بالحركات الدينية الأصولية التراثية –بدوافع واسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى– ، دون ادراك منها أن العودة إلى التراث عموماً والجوانب السلبية المغرقة في سلفيتها خصوصاً قد تعني عندئذ استسلاما لهزيمة المشروع الوطني والمشروع القومي العربي معاً ، لأن عملية تأكيد الذات هذه –عبر العودة إلى النصوص الجامدة في التراث السلفي – تُشكل نكوصاً إلى مواقع خلفية للاحتماء بها و الدفاع انطلاقاً منها، خاصة في ظل تزايد مظاهر التخلف والانحطاط والافقار في المجتمعات العربية، وخضوع النظام العربي للشروط الأمريكية/ الإسرائيلية ، الى جانب استمرار عجز وضعف وتراجع القوى الديمقراطية الوطنية واليسارية القومية عن التأثير في هذه الأجيال أو استقطابهم عبر ممارسات سياسية وجماهيرية نضالية تقوم بتعرية وفضح المصالح الطبقية باعتبارها السبب الرئيسي لما وصلت إليه أحوال مجتمعاتنا وشعوبنا، وكذلك عبر الاهتمام بقضايا الشباب ومستقبلهم ، وتوضيح طبيعة تطور العلاقة التاريخية في العصر الحديث، بين الإسلام السياسي و المدنية الحديثة كما طرحها في منتصف القرن التاسع عشر رفاعه الطهطاوي ، ثم محمد عبده و علي عبد الرازق وأحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين في ثلاثينيات القرن العشرين في سياق المناخ الليبرالي العقلاني السائد آنذاك، ثم استعراض وتناول أسباب وأهداف نشوء حركة الاخوان المسلمين وظاهرة المد الأصولي الراهنة ، بما يوضح الفارق الخطير في العلاقة التاريخية بين الدين والمدنية الحديثة أو مفاهيم عصر النهضة كما تجلت في العقود الأولى من القرن العشرين، فبينما طرحت في الماضي بوصفها علاقة جدلية بين العقلانية والتنوير من ناحية وبين النزعات والتيارات الدينية من ناحية ثانية، فإنها طرحت من قبل حركة الاخوان المسلمين، وما زالت إلى الآن – في القرن الحادي والعشرين !!! – كعلاقة ميتافيزيقية من جانب واحد، و بينما طرحت في الماضي بوصفها تناقضاً غير عدائي يقوم على الحوار العقلاني والاستنارة الدينية ، تطرح الآن بوصفها تناقضاً عدائياً لا يحل إلا بإلغاء أحد طرفيه، حيث تبدو العودة إلى السلفية أو الاصولية أو التراث اليوم –في أحد أوجهها– بمثابة صرخة احتجاج في وجه الغرب الأقوى منا حالياً و في هذه الحدود تصبح تلك الدعوة مجرد رد فعل أكثر منها فعلاً أصلياً، و تبدو كاحتجاج سلبي ضد الغرب يركز على بعث ما مضى و ليس على خلق جديد يواجه تحديات الحاضر و احتياجات المستقبل على قاعدة رفض ومقاومة الرأسمالية ونظامها الإمبريالي ، والانحياز الصريح للفقراء والكادحين من جهة والتحام النضال الوطني التحرري والديمقراطي في كل قطر عربي في إطار المشروع الاستنهاضي القومي الوحدوي التقدمي الكفيل وحده باجتثاث الوجود الصهيوني في بلادنا واستعادة فلسطين كلها كدولة ديمقراطية ، إلى جانب حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد من جهة ثانية.

****

2017/1/5

ان هذا الواقع العربي، المهزوم والمأزوم، أثار _وما زال_ كثيراً من المرارة والرفض لدى الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً، ولدى الأجيال الشابة التي فقدت – إلى درجة عالية– الثقة في قدرة ومصداقية القيادات القومية واليسارية وأحزابها على تحقيق الأهداف التحررية والمطلبية الديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب ، بل أيضاً على تحقيق المشروع القومي العربي ، بعد أن فقدت كلياً ثقتها في الأنظمة القائمة ، إلى درجة أن هذه الأجيال تتساءل اليوم عن هويتها، فمن نحن ؟ لكن يبدو أن استتباع وهزيمة النظام العربي ، والانتهازية المنتشرة –بهذه الدرجة أو تلك – في صفوف القوى اليسارية والقومية التي هبط وارتد بعضها عبر التصالح مع السلطة والأنظمة ، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً من الأجيال الشابة إلى أن تتوجه بنظراتها إلى ملكوت السماوات، من خلال التحاقها بالحركات الدينية الأصولية التراثية –بدوافع واسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى– ، دون ادراك منها أن العودة إلى التراث عموماً والجوانب السلبية المغرقة في سلفيتها خصوصاً قد تعني عندئذ استسلاما لهزيمة المشروع الوطني والمشروع القومي العربي معاً ، لأن عملية تأكيد الذات هذه – عبر العودة إلى النصوص الجامدة في التراث السلفي – تُشكل نكوصاً إلى مواقع خلفية للاحتماء بها و الدفاع انطلاقاً منها، خاصة في ظل تزايد مظاهر التخلف والانحطاط والافقار في المجتمعات العربية، وخضوع النظام العربي للشروط الأمريكية/ الإسرائيلية ، الى جانب استمرار عجز وضعف وتراجع القوى الديمقراطية الوطنية واليسارية القومية عن التأثير في هذه الأجيال أو استقطابهم عبر ممارسات سياسية وجماهيرية نضالية تقوم بتعرية وفضح المصالح الطبقية باعتبارها السبب الرئيسي لما وصلت إليه أحوال مجتمعاتنا وشعوبنا، وكذلك عبر الاهتمام بقضايا الشباب ومستقبلهم ، وتوضيح طبيعة تطور العلاقة التاريخية في العصر الحديث، بين الإسلام السياسي ومفاهيم ومبادىء الحرية والتحرر والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية والثورة ضد كل اشكال ومظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد.

****

2017/1/5

استمرار هذا الانقسام البشع، أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب

لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

****

2017/1/5

إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد اكثر من ثلاثمائة عام على مروره، يدهشنا لحداثته وجرأته، وإبداعاته. فقد انتقل بالشعوب الأوروبية، من مرحلة الخضوع الأعمى للسلطة الاعتباطية المطلقة أو للعقائد اللاهوتية المسيحية إلى مرحلة الحرية وأنوار العقل. ففي هذا العصر فكك الفلاسفة أسس الأصولية المسيحية المتزمتة. وفيه فصل مونتسكيو بين السلطات الثلاث وأتاح بذلك ولادة الديمقراطية وحكم القانون.

وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.

لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.

****

2017/1/6

التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن ، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل.

لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية

الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك.

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان.

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/1/6

نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف ، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين م.ت.ف باعتبارها كيانا معنويا، وتعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية، التي يجب أن ترتكز سياستنا لحمايتها كمنجز وطني، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ومن خارجه.

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، فإنني أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف ودورها وبرنامجها ومشروعها، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها.

****

2017/1/7

حول "الدولة الفلسطينية" وجوهر موقف الجبهة الشعبيةلتحرير فلسطين....

لقد بات واضحاً للجميع ، أن دولة العدو الإسرائيلي تعارض فكرة السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة 67 وعاصمتها القدس وهي بالتالي لا تريد بلورة هذه الدولة عبر الأمم المتحدة بل تسعى مع

العدو الأمريكي للانفراد بالمفاوض الفلسطيني وبالحل المزعوم أو الموهوم ..أما بالنسبة لتأييد أكثر من 130 دولة للدولة فهو قائم على حدود 67 كحل تاريخي او نهائي لا يحق للفلسطينيين – حسب القانون الدولي وأنظمة الأمم المتحدة المهيمن عليها أمريكيا في مرحلة العولمة الراهنة – المطالبة بأية حقوق أخرى ، بالاستناد القانوني إلى اعتراف م.ت.ف بدولة " إسرائيل " ذلك الاعتراف الذي افرغ المنظمة من مضمونها وأفكارها ومبادئها التحررية التي شكلت قبل كارثة أوسلو أفكارا توحيدية لكل أبناء شعبنا وفصائله وأحزابه ..أما اليوم فقد تفككت الأفكار التوحيدية للمنظمة وبات شعبنا بلا فكرة توحيدية جامعة له يعيش حالة من الانقسام والتشتت السياسي في الأهداف والبرامج إلى جانب عجز الجميع في إطار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس عن إنهاء الانقسام وتحقيق حد أدنى من وحدة الصف ناهيك عن وحدة الأهداف الوطنية ، وهنا يتجلى قصور وعجز القوى اليسارية والديمقراطية عن إثبات وجودها السياسي والمجتمعي بما يمكنها لتحقيق البديل الديمقراطي الشعبي المعبر عن مصالح وأهداف شعبنا عبر استعادته لمبادئ م.ت.ف في خضم النضال التحرري المقاوم بكافة الأشكال الكفاحية والسياسية والجماهيرية التي وحدها يمكن ان تفرض على العدو الإسرائيلي انسحابا فعليا من الأراضي المحتلة بما يمكننا من إثبات وجودنا الفعال في المحافل الدولية ومن ثم بلورة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس كحل مرحلي لا ولن يتوقف عند ما يسمى بحدود 1967، وهذا هو جوهر ومضمون مواقف الجبهة الشعبية حسب مواثيقها ، إذ أن تحقيق هدف الاستقلال المرحلي في مثل هذه الحالة هو نتاج لعملية نضالية تحررية وديمقراطية نستطيع من خلالها مواصلة النضال من اجل استرداد كامل ترابنا الوطني الفلسطيني على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

****

2017/1/7

حديثي عن حل دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

إنّ تأكيدي على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي ارتباطا عضويا وثيقا في مقدماته الراهنة ونهاياته المستقبلية، ينطلق من أن صراعنا مع الحركة الصهيونية ودولتها هو صراع عربي ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي وركيزته "دولة إسرائيل" ارتباطا بدورها ووظيفتها في بلادنا ، ما يعني بوضوح أن النضال ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي يبدأ عبر المقاومة بكل أشكالها في فلسطين أو في أي بقعة عربية محتلة ، وفق رؤية إستراتيجية وآليات كفاحية موحدة، وعبر النضال السياسي الديمقراطي المطلبي –

على الصعيد الفلسطيني والعربي الداخلي– الهادف إلى تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلادنا من خلال الحركات والقوى التقدمية الديمقراطية الماركسية في كل قطر من أقطار هذا الوطن تمهيدا لوحدة الحركة الماركسية القومية العربية وانتصارها ، بما سيحقق أهدافنا على الصعيد الوطني وإقامة فلسطين الديمقراطية الكفيلة وحدها بحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهذه القضية قد يفترض البعض محقا أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوي ، فإنني أقول بوضوح أن هذا ليس موقفا طوباويا بقدر ما هو حلم ثوري تتوافر مقوماته وإمكاناته في نسيج مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية عموما ، وفي أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة التي تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في تحقيق هذا الحلم ، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة 67 ، أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً يلبي الحد الأدنى من أهداف شعبنا، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الحوار المعمق لتكريس التزامنا بالهدف الإستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي بوسائل تسووية بعد أن توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة

****

2017/1/7

أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن، والبقية على الجدول ، فالحركات الأصولية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها ، وتولد وتنمو مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواكبة لها والناجمة عنها ، وهنا بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية.

الأمر الذي يؤكد على أن النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، ما يعني أن تطبيق هذين المفهومين في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الحداثية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها –في اللحظة الراهنة بالتحديد– تكاد تكون محسومة –بنسبة عالية– لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، خاصة وأن الأفكار الأصولية الدينية متغلغلة تاريخياً – بصورة عفوية ووراثية – في أوساط جماهير الفقراء العرب اللذين يشكلون اليوم الأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر فصائل وأحزاب اليسار العربي، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن.

****

2017/1/7

من محاضرة للكاتب والباحث الفلسطيني غازي الصوراني حول الثقافة ودور المثقف (منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 2008/8/31(

عمقت ثورة الاتصال والمعلومات الهوة بين الدول وداخل البلد الواحد". ما يستدعي من المثقف في فلسطين وبلدان الوطن العربي، التأمل والتفكير ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع، وهي صناعة معلوماتية وثقافية أو معرفية مرتبطة إلى حد كبير بالحضارة الرأسمالية التي تهيمن عبر لغتها الإنجليزية على 855% من وثائق الانترنت والمكالمات الهاتفية، وعلى أكثر من هذه النسبة على مراكز البحث والاختراع العلمي في العالم كله، بحيث لم تعد الفجوة بين البلدان المتقدمة وبلدان العالمين الثالث والرابع (الذي تندرج فيه بلداننا العربية)، مجرد "فجوة موارد" بل أصبحت كما يقول د.محمود عبد الفضيل "فجوة معرفية" بدرجة أساسية نتيجة الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العقود الثلاثة الأخيرة حيث تطورت ثورة تكنولوجيا الاتصال، في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي هذا الجانب –كما يضيف د. عبد الفضيل– فإن هذه البلدان شهدت ثلاثة موجات تكنولوجية، أدت إلى تغير جذري في تقنيات الإنتاج، وقواه، وعلاقاته على الصعيد العالمي، تتمثل تلك الموجات الثلاثة بما يلي:

(1اختراع آلة البخار.

(2استخدام الكهرباء في تشغيل معدات الإنتاج.

(3تطوير تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة.

ويعتبر د. عبد الفضيل الثورة التكنولوجية الثالثة "ثورة الالكترونيات" هي الأساس المادي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تحولات أنماط الإنتاج وأشكال التبادل، وأنماط الاستهلاك، ففي ظل "ثورة المعلومات" لعبت "رقائق الالكترونيات" الدور المركزي الذي كان يلعبه الفحم عند بدء الثورة الصناعية، ثم جاءت "التكنولوجيا الرقمية(Digital Technology) "، لتشكل أساس البث الإلكتروني الحديث، ولتصبح هي التكنولوجيا الطاغية مع قدوم القرن الواحد والعشرين، مما جعل البعض يلقب عصرنا الراهن بأنه "العصر الرقمي"، وفي ضوء هذه التطورات، نشأ الفضاء المعلوماتي الجديد(cyberspace) ، وهو فضاء حقيقي –كما يضيف د. عبد الفضيل– وليس تخيلياً، وله لغة محددة وبروتوكولات خاصة بالمتعاملين في إطاره، الذي لا يحده واقع جغرافي محدد، ويطرح بدوره تحديات جديدة، وتحولات مهمة في مجال تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي تحولات أدت إلى مزيد من الفجوات و"التوزيع غير المتكافئ" لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة بين العالم الأول من جهة والعالمين الثالث والرابع من جهة ثانية.

****

2017/1/8

إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها؟

الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزله وابن رشد، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر، استمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، وظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي – الاجتماعي للنمط الريعي المركزي، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره –كما يقول الجابري– بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها.

لهذا يقول المفكر التقدمي الراحل محمود أمين العالم "إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تُحَوَّل "القبيلة" في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، و تُحَوَّل "الغنيمة" أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وأخيراً تحويل العقيدة الى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية، التي باتت كما يقول الجابري "في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس "التاريخ" الذي كتبه أجدادنا" وفي كل الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته"، وستظل أيضاً الأسئلة: "لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في "القرون الوسطى" إلى نظام رأسمالي؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في "القرون الوسطى" من شق طريقها نحو التقدم المطرد؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي (المعرفي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته، ذلك أن "العرب والمسلمين" إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه، فالرأسمالية ثم الاشتراكية هما نتاج العقلانية والتنوير والحداثة وحرية الفرد أو المواطنة، وكلها قيم أو روافع أساسية لعصر النهضة في أوروبا، تراكمت تدريجياً منذ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر،

وصولاً إلى التحولات المذهلة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين التي أدت إلى ولادة مرحلة العولمة الرأسمالية، لذلك فإنني لا أبالغ لو قلت أن من لا يتابع هذه المتغيرات سيكون مهدداً ليس في ثقافته فحسب بل في وجوده الاجتماعي وهويته القومية أو الوطنية، كما سيكون مهدداً في لغته أيضاً وأقصد بالتحديد ثقافتنا العربية التي ستتعرض للتراجع أو الاندحار طالما بقيت أحوال شعوبنا العربية على ما هي عليه من خضوع وتبعية وارتهان وتخلف في مقابل التطور الصاعد للتقدم التكنولوجي، والاقتصادي لنظام العولمة الرأسمالي الذي عزز وقدم كل عناصر ومستلزمات القوة لدولة العدو الإسرائيلي ارتباطاً بدورها ووظيفتها في بلادنا.

****

2017/1/8

يقول المفكر التقدمي الراحل محمود أمين العالم "إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تُحَوَّل "القبيلة" في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، و تُحَوَّل "الغنيمة" أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وأخيراً تحويل العقيدة الى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية، التي باتت كما يقول الجابري "في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس "التاريخ" الذي كتبه أجدادنا" وفي كل الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته"، وستظل أيضاً الأسئلة: "لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في "القرون الوسطى" إلى نظام رأسمالي؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في "القرون الوسطى" من شق طريقها نحو التقدم المطرد؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي (المعرفي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته، ذلك أن "العرب والمسلمين" إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه، فالرأسمالية ثم الاشتراكية هما نتاج العقلانية والتنوير والحداثة وحرية الفرد أو المواطنة، وكلها قيم أو روافع أساسية لعصر النهضة في أوروبا، تراكمت تدريجياً منذ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، وصولاً إلى التحولات المذهلة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين التي أدت إلى ولادة مرحلة العولمة الرأسمالية، لذلك فإنني لا أبالغ لو قلت أن من لا يتابع هذه المتغيرات سيكون مهدداً ليس في ثقافته فحسب بل في وجوده الاجتماعي وهويته القومية أو الوطنية، كما سيكون مهدداً في لغته أيضاً وأقصد بالتحديد ثقافتنا العربية التي ستتعرض للتراجع أو الاندحار طالما بقيت أحوال شعوبنا العربية على ما هي عليه من خضوع وتبعية وارتهان وتخلف في مقابل التطور الصاعد للتقدم التكنولوجي، والاقتصادي لنظام العولمة

الرأسمالي الذي عزز وقدم كل عناصر ومستلزمات القوة لدولة العدو الإسرائيلي ارتباطاً بدورها ووظيفتها في بلادنا.

****

2017/1/8

إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها؟

الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزله وابن رشد، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر، استمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، وظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي – الاجتماعي للنمط الريعي المركزي، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره –كما يقول الجابري– بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها.

****

2017/1/8

غازي الصوراني **عن منظمات ... NGO.s موازنات تصرف على المظاهر والمشاريع الشكلية مع الحرص على رفض تغطية تكاليف محطة كهرباء** اضافية ومحطة تحلية مياه في قطاع غزة الذي يعيش في شبه ظلام دامس ومياه لم تعد صالحة للشرب بنسبة 90...%

منظمات NGO.s الأم ومراكزها الرئيسة في واشنطن ونيويورك ولندن وباريس وطوكيو وامستردام وبون ..الخ ترفض بوعي تقديم التمويل المطلوب لتأسيس محطة كهرباء او محطة تحلية مياه في قطاع غزة او اية مشاريع انتاجية تخدم قطاعات واسعة من العمال والفلاحين الفقراء في الضفة والقطاع ، بل حرصت – بالتنسيق مع الوزارات والاجهزة المعنية في بلادها – على تقديم مشاريع مظهرية شكلية او خدماتية غير انتاجية في الضفة وقطاع غزة الى جانب حرصها على تقديم اكثر من مائة مليون دولار سنويا لتغطية موازنات و" مشاريع " المنظمات غير الحكومية التي تخضع لشروطها ، وهي مشاريع مظهرية خدماتية الى جانب تغطية النفقات المكتبية والرواتب الباذخة لكبارالمدراء والموظفين في اطار مخطط منظمات NGO.s الأم ومراكزها الرئيسة في

دول النظام الامبريالي الهادف الى تكريس سياسات الليبرالية والهبوط السياسي والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني ...وهنا لا بد من الاشارة الى بعض المنظمات غير الحكومية التي رفضت قبول التمويل وفق شروط تتناقض مع الاهداف والمصالح الوطنية.

ففي ظل ضعف وتراجع قوى واحزاب اليسار في فلسطين والوطن العربي ، نجح نظام العولمة الامبريالي في ترويج الافكار والسياسات الليبرالية وأوهام السلام المزعوم مع دولة العدو الصهيوني من جهة ولتخفيف بشاعة ممارسات العدوانية الامريكية الصهيونية من جهة ثانية ،شجعت الولايات المتحدة وبلدان النظام الراسمالي تأسيس وتمويل منظماتNGO S ، في البلدان العربية للحديث عن الديمقراطية والمواطنة وحقوق الانسان الى جانب تقديم خدمات شكلية غير انتاجية ، وتأطيرها ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية واغاثية نجحت في إغراء وإغواء الالاف من المثقفين الفلسطينيين والعرب الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار) عبر رواتب تتراوح بين ثلاثة الاف دولار – سبعة الاف دولار عدا مصاريف السفر والاقامة في افخم الفنادق للمشاركة فيما يسمى بالندوات والحوارات النخبوية، وأصبحوا أبواقا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المُصنَّعه لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر، التنمية المستدامة،الانعتاقية ، حقوق الإنسان، التسوية و"السلام أو التصالح" مع "إسرائيل"، عبثية المقاومة ..الخ فمن يدفع للزمار يحدد له نوع النغمة او اللحن ..

هل من صحوة ومبادرة القوى الوطنية الى تأسيس منظمات أهلية(زراعية/صحية/ /تعاونية /تنموية/اجتماعية / ثقافية/ قانونية وحقوقية/ شبابية/ نسوية...الخ) منبثقة من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة في مدن وقرى ومخيمات اللجوء في الوطن والشتات تعتمد في تمويلها على اشتراك آلاف الاعضاء المنتسبين اليها عبر اشتراك سنوي معقول وعبر تبرعات الاعضاء والاصدقاء الفلسطينيين والعرب والاجانب ممن يوافقون على اهدافنا الوطنية ودونما اية شروط مسبقة(بعيدا عن مظاهر البذخ والفنادق والمكاتب الفخمة والرواتب المريبة) ، وبذلك نحقق هدف المشاركة الديمقراطية الواسعة عبر هيئة/جمعية عامة تضم الاف الاعضاء بدلا من الهيئات العامة الحالية في منظمات NGO,s التي يتم تشكيلها حسب المقاس من 10–20 عضو موافقين سلفا على المخطط دون أي اعتبار لتطبيق مفهوم وآليات الديمقراطية او الشفافية والمحاسبة التي يتشدقون بها في الفنادق والندوات المدفوعة الاجر من الممول الامريكي او الاوروبي او الياباني ؟؟؟؟؟؟؟؟

****

2017/1/9

شعبنا الفلسطيني على العهد.....

ان شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت من جهة وممارسات دولة العدو الصهيوني العنصرية النازية العدوانية الهمجية المتواصلة من جهة أخرى أثبت في كل محطات الصراع، أنه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم

شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر من محاولات التصفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والحرية في فلسطين التاريخية، لم تنجح أبدا في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، أنها راكمت وبعمق مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان، التي تعرض لها من العدو الإسرائيلي، و ضد قطبي الانقسام ، وضد مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف الجغرافيا أو أماكن اللجوء والشتات.

****

2017/1/9

الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟ الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وحياته الكريمة الآمنة ؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الاطلاق ، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات في ظل متغيرات واوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية ، وادت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي ، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني من كل جانب رافضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وقرار محكمة لاهاي الاخير بخصوص الجدار التوسعي ، من اجل تحقيق هدفه في اذلال شعبنا وفرض الاستسلام عليه عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال المقاومة كحق وواجب وطني أقرته مواثيق الشرعية الدولية، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية من أجل الحرية والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

****

2017/1/9

لسنا ضد شعار" يهودية الدولة " فحسب بل ايضا مواصلة النضال من اجل انهاءالوجود الصهيوني .....

ان تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني

العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي لتحقيق اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي.

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض،تحت مسمى " دولة قابلة للحياة" حسب خطاب أوباما ، او تقاسم وظيفي اسرائيلي فلسطينى اردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي ديمقراطي موحد.

****

2017/1/9

من أبرز اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي : استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض،تحت مسمى " دولة قابلة للحياة" حسب خطاب أوباما ، او تقاسم وظيفي اسرائيلي فلسطينى اردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح

الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي ديمقراطي موحد.

****

2017/1/10

الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية وتراجع التناقض الرئيسي مع دولة العدو الصهيوني ليصبح تناقضا ثانويا ، الى جانب مراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ، الى جانب تزايد الافقار والبطالة وانقطاع الكهرباء اكثر من12 ساعة يوميا ، كل ذلك ادى بجماهير شعبنا الى الميل صوب الاحباط او الاستسلام ،وانتشار قيم النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، كما انتشرت مظاهر الشيزوفرانيا والامراض النفسية في العلاقات الاجتماعية ، و سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الاشاعة .. ، جنبا الى جنب مع انتشار مظاهر البذخ الكمالي والتفاخري(فيلل وسيارات فارهة وشاليهات وتراكم الثروات غير المشروعة ومئات أصحاب الملايين في بلد محاصر لانهم فقدوا كل احساس بالحصار بعد ان اعمتهم مصالحهم الطبقية الانانية عن كل ما له علاقة بالوطن والوطنية والفقراء والعاطلين عن العمل الذين يقدر عددهم في قطاع غزة 205 ألف عاطل عن العمل اكثر من 70% منهم حملة الشهادات الجامعية!!؟؟ يعيلون أكثر من مليون فرد بالإضافة إلى جموع الفقراء والكادحين في الضفة والقطاع ومخيمات الشتات الذين يتجاوز مجموعهم ستة ملايين فلسطيني فقدوا ثقتهم بحركتي فتح وحماس وينتظرون بشوق كبير ولادة البديل الديمقراطي الوطني التحرري للخروج من هذا المأزق.

****

2017/1/10

إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا ، من أجل إستعادة الحق المغتصب، ونفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من ان يتواصل حتى تتحقق ارادة شعبنا وشعوبنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية وهذا يعني:

أولاً: إن أية إتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية.

إن اللحظة الراهنة من المشهد العربي – على الرغم من مخاطر حركات التطرف الاسلاموي والصراع الدموي الطائفي – تؤكد على أن الإمبريالية الأمريكية و صنيعتها و حليفتها الحركة الصهيونية و "إسرائيل" ، لم تنجحا في نزع إرادة الشعوب العربية، في مسارها و تطور حركة جماهيرها الشعبية و تطلعها نحو التحرر و الديمقراطية و التقدم و العدالة الاجتماعية ، وبالتالي فإن هذه اللحظة تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً و إسرائيلياً لم و لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار ، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض و إخضاع شعوب هذه الأمة ، التي صنعت ماضي و حاضر هذه المنطقة ، و ليست جسماً غريباً طارئاً فيها ، و لذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها ، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم ، بعيداً عن السكون ، مشهد الجماهير المنظمة ، أو مشهد ما بعد سقوط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد، الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة.

****

2017/1/10

أكد مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الكاتب والمفكر الفلسطيني غازي الصوراني أن منظمة التحرير لم تعد منظمة للتحرير، بل باتت "خيال مآتا" لا دور سياسي، ولا دور نضالي، ولا دور تمثيلي، وهي محتكرة من قبل قيادة السلطة، وليس فتح، لأن فتح تهمّشت كذلك، لهذا لم يبق سوى الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف الصوراني في حديث له عن إخفاقات منظمة التحرير بعد عشرين عاماً على توقيع اتفاق أوسلو إلى أنه ورغم رفض أو معارضة بعض الفصائل الفلسطينية وخاصة الجبهة الشعبية لسياسة قيادة منظمة التحرير، إلا أن هذه السياسات جعلت المنظمة في وضعية يرثى لها، حيث جرى تغيير برنامجها بعد أوسلو لكي يتوافق مع الاتفاقات الموقعة، وبالتالي بات برنامجها هو برنامج أوسلو لا غير. واستطرد الصوراني: " إنني لا استهدف من هذا الاستنتاج إلى الدعوة إلى شطب وتجاوز م.ت.ف أو إيجاد مرجعية بديلة على طريقة حركة حماس و الإسلام السياسي، فهي مازالت –رغم كل شيء – تمثل كإطار وبرنامج سياسي وصيغة تنظيمية جامعة وليس كقيادة ومؤسسات راهنا ، هي "أهم منجز حققته الثورة الفلسطينية المعاصرة" كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشعب وحقوقه الوطنية، وهو منجز تبلور وتطور عبر عملية صراعية تاريخية، جعلت من م.ت.ف الإطار الوطني الفلسطيني الجامع الذي استطاع من خلال نضالات شعبنا وقواه المنظمة من فرض ذاته كَمُعَبِّر سياسي قانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وهويته وشخصيته الوطنية وكيانه الوطني."

****

2017/1/10

وشدد الصوراني إلى أن خيارنا كفلسطينيين يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً ووطنياً إطاراً جمعياً، ومُعَبِّراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، لان شعبنا لم يحقق استقلاله وسيادته بعد. ولفت إلى ان الحفاظ على المنظمة يعتبر ضرورة ومصلحة وطنية عليا تستدعي ايلائها الأهمية التي تستحق الارتقاء إلى ما تفرضه من مهام ومسؤوليات، وجعل هذه المسألة قضية وطنية عامة أو فكرة توحيدية مركزية يجري التحشيد والتأطير على نطاق شعبي واسع من اجل الالتفاف حولها وتطويرها وشطب كافة الاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي باسمها ، حيث بات اليوم أضر مما في أي وقت ماضي تأييد الصيغة المكرسة: "م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ارتباطاً بتلك الاتفاقات وخاصة اعترافها بالدولة الصهيونية، مشيراً إلى أن هذه الصيغة لا علاقة لها بنضالات وتضحيات شعبنا طوال المئة عام المنصرمة من ناحية ، ولا تعبر بالمطلق عن أماني ومصالح شعبنا من ناحية ثانية ، بل هي بكل وضوح شيك على بياض تم تقديمه للعدو الإسرائيلي دون أي مقابل يمكن أن تدافع عنه قيادة منظمة التحرير . وشدد الصوراني إلى أنه من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتضمن أيضاً حقه في تعيين ممثليه بشكل حر وديمقراطي، من دون أن يمنح أحد نفسه، بالتعيين أو بحكم المصالح والمحسوبيات ، حق تقرير من هو الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا... وفي هذا السياق فإنه من حق الثوريين، بل من واجبهم،أن يقولوا لها أنها تخطئ وأن يكافحوا أوهامها ، انطلاقاً من أن تأييد نضال شعب مضطهد ضد مضطهديه تأييداً غير مشروط، يعني تأييد هذا النضال بمعزل عن طبيعة قيادته، إنه لا يعني بتاتاً تأييد قيادة م.ت.ف بدون شروط . واعتبر أن موقف الثوريين إزاء قيادة النضال يجب أن يستند إلي التمييز بين الخطوات التي ينبغي دعمها والخطوات التي ينبغي فضحها.

****

2017/1/10

ووجه الصوراني نقداً موضوعياً قاسياً إلى أبعد الحدود إلى كافة القوى الثورية اليسارية ، مشيراً إلى أن الاقرار بهذا الواقع الهابط والمرير ، شبه المستسلم ، الذي وصلته قيادة م.ت.ف ، يحيلنا إلى سبب آخر ، ربما كان الأهم بالنسبة لاستمرار هيمنة القيادة اليمينية عليها ، او بالنسبة لما جرى من انقسام خطير في منتصف حزيران 2007 أدى إلى هيمنة اليمين الديني في قطاع غزة، وهذا السبب تحديداً هو تقاعس اليسار الفلسطيني عن أداء دوره وفق ما كان وما زال يتمناه القطاع الأوسع من جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات . وأضاف الصوراني إلى أن دور بعض أطراف هذا اليسار ، وبالرغم من إنكار بعض قادته ، كان لا يتعدى دور شاهد الزور، كما حصل عشية اتفاق أوسلو ، أو دور ذريعة يسارية للسياسة الغارقة في يمينيتها التي تنتهجها قيادة "فتح" البورجوازية، وهذا يشير إلى أي حد الإجماع الوطني الذي يدعي هؤلاء أنهم يستندون إليه في مشاركتهم في هيئات م.ت.ف. هو إجماع وهمي، في مقابل مشاركتهم الحقيقية في حكومة رام الله

ووزاراتها. وفي هذا السياق استذكر الصوراني القائد الراحل جورج حبش الذي اعترف بطيبة خلق، في مقابلة مع مجلة الهدف: " كنا نربح المعركة نظرياً على الورق، إلا أن الجناح المهمين على قيادة المنظمة، وبحكم طبيعته البورجوازية، لم يكن يلتزم بما يجري الاتفاق عليه في ممارسته السياسية اللاحقة.

****

2017/1/11

"إن نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف ، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين م.ت.ف باعتبارها كيانا معنويا، وتعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية، التي يجب أن ترتكز سياستنا لحمايتها كمنجز وطني، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ومن خارجه". وأكد بأن معركة الصراع على م.ت.ف ودورها وبرنامجها ومشروعها، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها . وفي هذا الجانب شدد الصوراني إلى أنه لا يجوز تجاوز أو إغفال المتغيرات الحادة التي أصابت "النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى ، حيث يبدو أن المقرر الخارجي قاصداً بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدّداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام ، ومن ناحية ثانية أكد بأن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الامبريالي في بلادنا، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة.

****

2017/1/11

وطرح الصوراني سؤالاً هل القوى الديمقراطية معنية بالنضال من أجل إنهاء الانقسام والتمسك بالثوابت الوطنية والوحدة الداخلية التي تضمن حق الاختلاف والتعدد –كأولوية راهنة وعاجلة– خاصة وأنها تمتلك رؤية وبرنامجاً سياسياً يختلف جوهرياً عما تطرحه كل من حركتي فتح وحماس؟

وأضاف الصوراني إلى أن صيغة م.ت.ف قامت على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة فتح تعتبر أنها القائدة لأنها "فجرت المقاومة"، "أطلقت الرصاصة الأولى"، فقد انبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تتعايش مؤقتاً مع قيادة "البرجوازية". مشيراً أنه بالتالي قبلت قوى اليسار التعامل مع هذه القيادة، رغم أنها لم تستطع وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن ظل هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. رغم أن القيادة المهيمنة

انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات "ميتشيل" و"تينيت" وصولاً إلى الشروط الاسرائيلية الأمريكية الراهنة، دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من التكيف مع بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية ، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيف بين قيادة م.ت.ف والبلدان العربية الرجعية والتابعة . في ضوء ذلك سأل الصوراني مجدداً ، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل القيادة الحالية لـ م.ت.ف والأطراف النافذة فيها صحيحاً ؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ لافتاً أن الوضع الراهن يفرض إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. متساءلاً هل ظلت قيادة السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، لأن مصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها ، وهي أيضاً على استعداد للتنازل عن مبدأ العودة كجوهر قضية اللاجئين، وهي مستمرة في سياسة التفاوض التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت –بوعي مع سبق الإصرار– بتشكيل الأجهزة الأمنية في خدمة سياسة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية . ...يتبع

****

2017/1/11

أما بالنسبة لحركة حماس، أكد الصوراني بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً ، أن تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية ، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية ، فهي إذن ، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما ، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً وبشكل مباشر، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً أو بشكل غير مباشر ، كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لها –إذا ما أقدمت على تلك التنازلات– تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب ما يسمى بـ "مشهد الإسلام السياسي المعتدل" إذا ما بقيت أوضاع القوى الديمقراطية واليسارية والقومية على ما هي عليه من جهة وإذا ما توفرت مقوماته وعناصره الخارجية وفق مقتضيات ومصالح النظام الإمبريالي من جهة ثانية. وأضاف الصوراني إلى أنه إذا كانت حماس قد لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، فقد أصبحت معنية اليوم بتعزيز سلطتها بعد أن أصبحت في الحكومة، وأن تجلب الاعتراف العربي والدولي والأمريكي والإسرائيلي بها كقوة سياسية مشروعة قادرة على فرض الاستقرار والأمن بعد أن قدمت البرهان في قطاع غزة . .....ويتبع

****

2017/1/11

التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن ، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل . وأوضح الصوراني إلى أنه قد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء. وتساءل الصوراني: " أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك". وأضاف: " يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان."

****

2017/1/11

غازي الصوراني .....**المسألة المحورية من وجهة نظري – في اطار الصراع التناحري مع العدو الصهيوني – هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها**، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي. وقال الصوراني: " إن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية. وتساءل الصوراني هو: أية قضية هي قضية الفلسطينيين؟ الدولة المستقلة أو "سلطة الإدارة الذاتية؟ على فلسطين أو على حدود سنة 1967 أو على بضع كانتونات مغلقة بإحكام؟ وما هو وضع اللاجئين؟ وهل قضيتهم هي قضية حقوقية تتعلق بتطبيق القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة؟ وفلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 ما هو وضعهم ومصيرهم؟ هل هم فلسطينيون؟ وبالتالي لقد طغت التفاصيل وضاعت القضية. حيث يجري

تناول فروع لقضية أساسية انطلاقاً من أنها قضايا مستقلة. وباتت تخضع لشرعية هي الداعم الأساس للدولة الصهيونية منذ أن قررت إعطائها شرعية الوجود". وقال: " لقد أوضحت تجربة التفاوض التي بدأتها م.ت.ف.، والتي توجت بقيام سلطة الإدارة الذاتية، أن ليس من حل جزئي للفلسطينيين، وأنه ليس من الممكن التعايش مع الدولة الصهيونية إلا بالقبول بكونها قوة مسيطرة، كما الإمبريالية، أو بالترافق معها. وهو الأمر الذي يفرض التأكيد على أن الصراع مستمر حتى يتحقق التغيير في ميزان القوى الذي يسمح بإنهاء الدولة الصهيونية، وقيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، في إطار التغيير العميق في الوطن العربي". أمام كل ذلك استغرب الصوراني الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج، الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً . وشدد الصوراني على ضرورة إعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

****

2017/1/11

وقال الصوراني: " **إن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين،** بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية. وتساءل الصوراني هو: أية قضية هي قضية الفلسطينيين؟ الدولة المستقلة أو "سلطة الإدارة الذاتية؟ على فلسطين أو على حدود سنة 1967 أو على بضع كانتونات مغلقة بإحكام؟ وما هو وضع اللاجئين؟ وهل قضيتهم هي قضية حقوقية تتعلق بتطبيق القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة؟ وفلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 ما هو وضعهم ومصيرهم؟ هل هم فلسطينيون؟ وبالتالي لقد طغت التفاصيل وضاعت القضية. حيث يجري تناول فروع لقضية أساسية انطلاقاً من أنها قضايا مستقلة. وباتت تخضع لشرعية هي الداعم الأساس للدولة الصهيونية منذ أن قررت إعطائها شرعية الوجود". وقال: " لقد أوضحت تجربة التفاوض التي بدأتها م.ت.ف.، والتي توجت بقيام سلطة الإدارة الذاتية، أن ليس من حل جزئي للفلسطينيين، وأنه ليس من

الممكن التعايش مع الدولة الصهيونية إلا بالقبول بكونها قوة مسيطرة، كما الإمبريالية، أو بالترافق معها. وهو الأمر الذي يفرض التأكيد على أن الصراع مستمر حتى يتحقق التغيير في ميزان القوى الذي يسمح بإنهاء الدولة الصهيونية، وقيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، في إطار التغيير العميق في الوطن العربي". أمام كل ذلك استغرب الصوراني الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج، الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً.

****

2017/1/12

خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطيافها في فلسطين ، فهو يجمع –من منطلقه القومي– بين الخط التحرري المقاوم في المكان المناسب والظرف المناسب، الذي يحافظ على الاشتباك مع العدو بوتائر تتناسب مع إمكانيات الشعب ومتطلبات النضال الطويل الأمد، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعددي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم ببناء أسس مجتمع مدني تلتحم فيه الأهداف التحررية والديمقراطية عبر آليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصية على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي، وعلى كل مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبوقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصية على فرض الحلول الاستسلامية . وقال الصوراني " لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني."

****

2017/1/13

موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجاه منظمة التحرير الفلسطينية : (غازي الصوراني– الرؤية الإستراتيجية للجبهة الشعبية حول القضايا السياسية و الاقتصادية والمجتمعية الراهنة – دراسة مقدمة إلى مؤتمر مركز التخطيط الفلسطيني – غزة – 2008/11/2(

إذا كنا نتفق على أن الظروف الراهنة تحمل في طياتها كثيرا من المخاطر التي لا تتوقف عند م.ت.ف فحسب، الأمر الذي يثير بالنسبة لنا في الجبهة كما في أوساط قطاعات واسعة من أبناء شعبنا ، العديد من الأسئلة المشروعة حول ماهية م.ت.ف وماذا مثلت بالنسبة للشعب الفلسطيني ونضاله الوطني التحرري المعاصر؟ وكيف نتعامل مع التغيرات البنيوية التي طرأت عليها وخاصة بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية؟

وهل فقدت بسبب تلك التغيرات صفتها التمثيلية الشرعية الوحدوية الجامعة؟ وما هو الموقف اللازم اتخاذه تجاهها وتجاه مختلف هيئاتها ومؤسساتها، الذي من شأنه خدمة أهداف الإستراتيجية الوطنية وآلياتها؟

في ضوء ما تقدم – بالرغم من تعدد محطات الهبوط السياسي في مسارها– ، إلا أننا في الجبهة الشعبية ، نستطيع التأكيد على الاستخلاص القائل بان م.ت.ف بما تمثل كإطار وبرنامج سياسي يجسد الإجماع والثوابت والأهداف الوطنية وصيغة تنظيمية جامعة وليس كقيادة ومؤسسات راهنا ، هي "أهم منجز حققته الثورة الفلسطينية المعاصرة" كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشعب وحقوقه الوطنية .

وفي هذا الإطار عالجنا في الجبهة موضوع م.ت.ف كجزء من صياغة رؤية سياسية متكاملة للتعامل مع المرحلة ككل، بحيث تكون أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني هي المعيار والمرجعية وفق كل ما تم الاتفاق عليه من مواثيق ومرجعيات، كما نبهنا إلى ضرورة اخذ المسلمات أو النواظم الفلسطينية بعين الاعتبار عند الاجتهاد لصياغة رؤية سليمة وعملية وهي مسلمات تنطلق من أن :

–11شطب م.ت.ف وتدمير ما تحمله وتعبر عنه من أسس وثوابت وطنية ، وما تمثله من مكانة معنوية ورمزية ، وما تعنيه كإطار معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وممثل شرعي وحيد لهذا الشعب هو هدف إسرائيلي/أمريكي ، كان ولا يزال مستمراً حتى اللحظة .

–2استمرار حالة التنابذ والقطيعة بين فتح وحماس هو تبديد لهذا المنجز الوطني الاستراتيجي .

–3استمرار تعطيل نصوص اتفاق القاهرة 2005 ، ووثيقة الوفاق الوطني 20066 لا يخدم أبداً تطوير التجربة الديمقراطية الفلسطينية ، ولا يخدم أيضاً تحقيق مشاركة الجميع في إصلاح وإعادة بناء م.ت.ف.

ووفق هذه المسلمات التي تمهد الطريق صوب بلورة مفهوم الوحدة الوطنية ، فإننا نخاطب الجميع بأن مقومات نجاح هذا المفهوم الفضفاض ترتهن باتفاق الإخوة في فصائل وأحزاب وحركات القوى الوطنية والإسلامية عموماً ، وعلى قطبي الصراع فتح وحماس بدرجة أساسية على الأسس التالية :

.11وجوب التمسك بالثوابت الوطنية والقومية في الصراع مع العدو الإسرائيلي، والتمسك ببرنامج الإجماع الوطني كما أقرته م.ت.ف ووثيقة الوفاق الوطني.

.22إعادة إحياء دور م.ت.ف في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتفعيل دورها في الأوساط العربية والدولية.

.33تطبيق خطوات الإصلاح الديمقراطي وإعادة هيكلة مؤسسات منظمة التحرير وبنائها بالانتخابات الديمقراطية الشاملة (وفق سقف زمني محدد) وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي.

وبالتالي فإن نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف ، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين م.ت.ف باعتبارها كيانا معنويا، وتعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله.

****

2017/1/13

الديمقراطية التي اوصلت حركة حماس للسلطة تتحول من مهد لحرية الرأي والتعبير والتظاهر والتغيير الديمقراطي الى لحد/ قبر لدفن كل هذه المفاهيم والاهداف العظيمة..... أمن حركة حماس يقتحم بيوت عناصر الجبهة الشعبية وبعض النشطاء على خلفية تنظيم مظاهرات مخيم جباليا ضد الظلام وانقطاع الكهرباء مطالبين بحقهم في الانارة والتنوير،، إعتقالاتكم لن ترهبهم ولن تنال من عزيمتهم.....لا لتكميم الافواه ....الحرية للرفاق والنشطاء نعم لحرية الرأي والتظاهر ضد كل ممارسات الاستبداد والظلم.....

ابورامي سلطان

حيدر العيله أبو الأمير

ابو المجد فريد

أشرف أبو زعيتر

عقل الشيخ خليل

عدلي عوض

فادي ابو وردة

علاء الخطيب.....

****

2017/1/13

سؤال الى الاخوة في قيادة حركة حماس : هل يستقيم شعار التحرر والمقاومة مع القمع ووأد الحريات واعتقال المناضلين من اجل حرية الوطن وحقوق المواطن؟.....جوابي بوضوح ...لا كبيرة وحاسمة..فلن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيزيميز بين الحرية والديمقراطية وبين الاستعباد والقهر السياسي والطبقي ، يملك كامل حريته الشخصية والعامة معتدا بكرامته وقدرته على التعبير عن رأيه ومعتقداته الوطنية والمجتمعية، فالتحرر الحقيقي من الاحتلال لن يتحقق الا من خلال الانسان الحر ، ذلك ان الرجل الذليل المهين – كما يقول بحق عميد الادب العربي طه حسين – لا يستطيع ان ينتج الا ذلا وهوانا ولن يحقق حرية واستقلالا.....لكن الحقيقة الساطعة التي تعمي ابصار وبصيرة كل من يمارس الاستبداد والقهر ضد ابناء شعبنا ومناضليه ، تذكر الجميع بان شعبنا الذي رسم بالدم – آلاف المرات – خارطة الوطن عبر نضاله وتضحياته ضد العدو الصهيوني من أجل الحرية والاستقلال وحق العودة هو شعب قادر – مهما طال الزمن– على مجابهة قوى الظلم والاضطهاد من ابناء جلدته لانه شعب حر عزيز قادر على تحقيق حلم الانتصار....

****

2017/1/14

لن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيز يميز بين الحرية والديمقراطية ويناضل من اجلهما معلنا رفضه لكل اجهزة وممارسات الاستعباد والقهر السياسي والاجتماعي والطبقي ، يملك كامل حريته الشخصية والعامة معتدا بكرامته وقدرته على التعبير عن رأيه ومعتقداته الوطنية والمجتمعية بكل حرية، فالتحرر الحقيقي من الاحتلال لن يتحقق الا من خلال الانسان الحر ، ذلك ان الرجل الذليل المهين – كما يقول بحق عميد الادب العربي طه حسين – لا يستطيع ان ينتج الا ذلا وهوانا ولن يحقق حرية واستقلالا.....

****

2017/1/14

الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني ، إذ يصبح لدينا مرجع وحيد يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض النقد والمراجعة الفكرية والتطوير للأيدلوجية .

وبالتالي فإن تأسيس ثقافة الحوار (داخل المجتمع او داخل الحزب) دون الاعتراف بالاستقلال النسبي للأنا أو الذات، مستحيل. فالوعي المستقر يعني الموت، وما دام العالم متطوراً فإن الوعي الذي يمتلك العالم نظرياً، معرفياً، ينبغي أن يتطور، أن يخضع لتجديد دائم.

****

2017/1/14

بقلم صديقي الكاتب والمثقف الوطني المناضل والانسان المهذب توفيق شومر ...يبدو ان طرفة رجل الاصلاح الصديق العزيز ابو السعيد ثابت ستتحقق فعلا في غزة عام 2050 طالما بقي واقعنا الانقسامي المنحط على حاله.....**قصة كهرباء غزة عام 2050**

.....

يقول الصديق توفيق شومر : حكى لي الصديق ورجل الإصلاح، محمود ثابت (أبو السعيد) الطرافة التالية:

كان يا مكان في غابر الأزمان ، بعد مرور السنوات والأيام، بعد مرور أربعين عاما من الأعوام، وبعد أن أصبح الوليد شيخا ، والطفل كهلا، أحداثَ قصةٍ وقعتْ في إحدى بقاع غزة وضواحيها، وبين حاراتها ومناحيها: وقفَ شابان غزيان عام 20500 يتحدثان، عندما أنارت الكهرباء الشوارعَ بالصدفة ساعةً واحدة في أحد أيام الأعياد ،وحينها انطلقتْ الزغاريد والقهقهات، وامتلأت الشوارعُ بالاحتفالات فقال الأول لصديقه الثاني:

سبحان الخالق الرازق، المبدع الواثق، انظر كيف حوَّل تيارُ الكهرباء في ساعة واحدة أو أقل، الوجوهَ العابسات، إلى شِفاهٍ باسمات؟

فرد الثاني:

تخيل أن جدي رحمه الله الذي عاش منذ أربعين عاما في غزة في عام 20155 كان يستمتع بالكهرباء أربع ساعات كاملة في اليوم!!!!!

فابتسم الأول بسخرية وقال:

كفاك ... كفاك لقد بالغتَ كثيرا، فمتى كانت الكهرباءُ في غزة تستمر أربع ساعات متواليات!!! فلم تحفظْ الكتبُ ولا الأرشيفات توثيقا لهذه المبالغات!!!

) ولكن ما أكذبَ من شابٍ تَغرَّب عن الوطن، إلا شيخا ماتت أجياله!!!!(

****

2017/1/14

سؤال وجواب للنقاش الهادىء من الاصدقاء والرفاق حول شعار " الاسلام هو الحل!?"

والسؤال هنا : هل تتوفر لهذا الشعار أي إمكانية واقعية للتحقق في بلادنا باسم الخلافة الإسلامية أو غير ذلك من الأنظمة الدينية في اللحظة المعاصرة من القرن الحادي والعشرين ؟

وجوابي كما يلي : إننا إذ نؤكد احترامنا لتراث شعوبنا الديني ، وللمشاعر الدينية، إلا أننا نرى أن المنطلقات الدينية والتراثية في إطار حركات الإسلام السياسي، لن تكون قادرة –وليست راغبة بالطبع – على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المستعصية في بلادنا، انطلاقاً من ضرورة التمييز بين الدين والدولة ، أو من منطلق الهوية القومية العربية أو حتى الهوية الوطنية والياتها الديمقراطية ، لأن تيار الإسلام السياسي (سياسيا وطبقيا)هو تيار نقيض للهوية الوطنية وللقومية العربية "لصالح هوية أكثر شمولاً لا حدود جغرافية لها ، هي الهوية الإسلامية ، وقد بنى أصحاب هذا التيار موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين ، وأن أواصر الجنس والأرض واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة ، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية ، ولم تكن قومية وإنما كانت عقيدية ، بينما اعتبر البعض الأخر موقفهم على أساس أن النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبي ، وأن نصارى الشام هم الذين روجوا لها (يوسف القرضاوي). وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حد اتهام الدعوة إلى القومية العربية(ذات الرؤية الديمقراطية التقدمية) بالكفر الصريح ، وفي كل الاحول ، يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب انتشار مظاهر الفقر والبطالة في العديد من البلدان العربية غير النفطية ، علاوة على ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ، وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا التي بدأت قطاعات منها تتكشف طبيعة حركات الاسلام السياسي وزيف برامجها وعدم تناقضها مع السياسات الرجعية والامريكية، ودورها النقيض للمصالح والتطلعات والاهداف الوطنية والقومية الديمقراطية للجماهير.

****

2017/1/14

غازي الصوراني..... **المعرفة بالنسبة لي لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب،** بل تتخطاها ، دوماً ، لإدراك الظواهر والأشياء من حولنا في الطبيعة كما في المجتمع والفكر ، إدراكاً عقلانياً.

إن ما يشكل هاجساً بالنسبة لي ، بالاستناد إلى هذا الإدراك العقلاني، محاولة فهم الأسباب التي تحول دون تطور أو تقدم المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية عموماً، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز الواقع الراهن ، هنا تتجلى الرؤية العقلانية العلمية ومنهجها الجدلي كمدخل رئيسي لوعي حقيقة الواقع والمشاركة الفعالة في تغييره.

إن المعرفة التي أدعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من المواقف المسبقة ومن جمود الأفكار، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع.

إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، يتطلب اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تغيير الواقع والتحكم في صيرورة مستقبله.

****

2017/1/15

يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها انعكاسا لتزايد عوامل ومظاهر الاستبداد والافقار والتخلف والاستغلال السائدة في بنية الانظمة العربية.

****

2017/1/15

غازي الصوراني....**عن رثاثة البورجوازية الكبيرة في مجتمعاتنا العربية....**

نتفق على ان مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلاله اجتماعية/سياسية/ثقافية ، فمع تطور انتاج البضاعة والسلع الرأسمالية شرعت البرجوازية الاوروبية في التصدي لسلطة الاقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين الذين اسهموا في اغناء وتطوير الفلسفة والفكر الاجتماعي في اوروبا تحت راية التنوير والعقلانية والديمقراطية الليبرالية ، وراكموا عناصر المرجعية المعرفية العقلانية النقيضة للمرجعية المعرفية الارستقراطية ومجمل افكار المجتمع الاقطاعي ، ومن ثم شق الطريق امام عصر النهضة للبورجوازية الصاعدة آنذاك ، ومن ثم تطور المجتمعات الاوروبية.

اما مجتمعاتنا العربية ، فقد خضعت – كما هو معروف – لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها خاصة الحقبة العثمانية ثم الحقبة الاستعمارية وصولا الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفاقمة أشكال

ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوع مجتمعاتنا وارتهانها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر اداوت كومبرادورية أوشرائح رأسمالية لا يمكنني ان اطلق عليها صفة بورجوازية منتجة للسلع بل ايضا بحكم تبعيتها وارتهانها للمراكز الرأسمالية ، و نظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية ، الى جانب فقدانها لأي شكل من اشكال الوعي النهضوي التنويري العقلاني ولا ابالغ لو قلت بانها فاقدة اليوم لوعيها الوطني بعد ان فقدت منذ عقود وعيها القومي ، وهنا بالضبط يكم سبب وصفي لها انها بورجوازية رثة بحكم فقدانها لكل عناصر الانتاج والنهوض والوعي الوطني ،وتعيد إنتاج التخلف وتجدده في مجتمعاتنا بذرائع دينية وتراثية ، وبوسائل القمع والاستبداد الداخلي عبر انظمتها الحاكمة.

وارتباطا بالتطور الاجتماعي / الطبقي غير المتبلور بصورة محددة (ما زال في حالة من السيولة الطبقية)حتى اللحظة المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه ، نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية / الطائفية ضمن تطور اجتماعي تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري) مما يعزز القول بان الشرائح الراسمالية في بلادنا هي بورجوازية رثة ، وهذا يعني ايضا ان الرؤى الليبرالية لدى بعض الاحزاب والقوى الاجتماعية تعكس ما اسميه ايضا ليبرالية رثة.

–اخيرا لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي.

–ولذلك من الادق القول عن البورجوازية في بلادنا ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية صفقات ، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره .

انها بورجوازية تابعة ورثة ، لا تملك وعيا نهضويا او تنويريا ، ولا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي اعادة انتاج البورجوازية التابعة المتخلفة واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية ،وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من اهمها رثاثة البورجوازية العربية.

****

2017/1/15

كيف نفهم ونتفاعل مع مفهوم المعرفة في ظل منظومة العولمة الراهنة....

المعرفة التي ندعو الى امتلاكها ووعيها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب "رباعية البيانات والمعلومات والمعارف والحكمة " فكما أفرزت تكنولوجيا الصناعة مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الزراعة ، كذلك أفرزت تكنولوجيا المعلومات مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الصناعة، تمثله الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي" فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة ، وصولاً الى الحكمة أو ذروة الهرم المعرفي ، واستخدامها في تقطير المعرفة إلى حكمة صافية ، " وتجاوز " المتاح من المعرفة ، وزعزعة الراسخ ، من أجل فتح آفاق معرفية جديدة لترشيد استغلال الموارد واستخدام الوسائل والموازنة بين تحقيق الغايات وكلفة الوصول إليها " في عالم أصبحت البلدان المتقدمة والمهيمنة فيه ، تتعاطى مع مفهوم العالَم الإدراكي كنظير معرفي للعالَم الفيزيائي (المادي) ، فكما حدد أينشتين للفيزيائي معادلته الشهيرة التي تربط بين الكتلة والطاقة ، يقترح بروكز ، في المقابل ، ثنائية " المعلومات – المعرفة " كأساس للعالم الإدراكي ، ومحركاً رئيسياً للاقتصاد الحديث.

إذن ، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا – إلى حد بعيد – في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية ، بيننا وبين تلك البلدان ، آخذين بعين الاعتبار، أن لكل معرفة خصوصيتها المرتبطة والمحددة من حيث شكلها وجوهرها ، بحركة صعود أو بطء آليات التطور الداخلي في هذا المجتمع أو ذاك من ناحية ، وبالعوامل الخارجية المؤثرة في ذلك التطور من ناحية ثانية

****

2017/1/15

من فلاسفة عصر النهضة:

-فرنسيس بيكون (1561 م. _ 16266 م.) : الانجليزي -أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يرتكز إلى الفهم المادي للطبيعة وظواهرها-؛ وهو مؤسس المادية الجديدة والعلم التجريبي وواضع أسس الاستقراء العلمي.

ورينيه -ديكارت (1596 م. _ 1650 م.): الفيلسوف الفرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا، كان -ديكارت- في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي -الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية.-

-توماس هوبز (1588 م. _ 16799 م.) الذي رفض في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع.

-جوتفريد فيلهلم لايبنتز (1646م. – 1716م.) : وصل من خلال اللاهوت – Theologyy – الذي أكد على مبدأ الترابط المحكم (الشامل والمطلق) بين المادة والحركة.

-باروخ سبينوزا (1632م. – 16777م.) الهولندي.. وقد أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن -قدم التوراة- وأصلها الإلهي.. فهي ، أي – التوراة- كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا وهي تتلاءم مع المستوى الأخلاقي للعصر الذي وضعت فيه.

-جون لوك (1632م. – 17044 م.) : من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة.-

****

2017/1/15

غازي الصوراني ....**عن فكرة الاختلاف.....**

-في تطور العالم المدني كان لفكرة الاختلاف دورا هاما عند كافة الفلاسفة ، وهذه الفكرة كانت في كل العصور – ومازالت – كما يقول الياس مرقص ، هي الأمر الجوهري في قيادة الفكر ورئاسة الواقع... إن الاختلاف أو التناقض ظاهرة موضوعية.

– إن التحكم في الواقع وكيفية فهمنا لفكرة الاختلاف (كمثقفين ديمقراطيين عرب) تحدد بشكل أو بآخر مصيرنا المستقبلي – بمعنى كيف سنتعامل مع هذه الفكرة (الاختلاف) عبر الديمقراطية والتطور والتقدم والصعود إلي الأمام من خلال بديلنا الوطني الديمقراطي التقدمي النقيض ،عبر فهمنا لطبيعة الصراع الحالي وشكل أو أسلوب مواجهة هذا الصراع ، وإن هذا الفهم مشروط بمعرفة صورة واقعنا المجتمعي والسياسي الراهن في كل قطر عربي تمهيدا لمعرفتنا بصورة الوطن العربي بكل تفاصيلها.

– تطبيقا لهذه الفكرة على الطبيعة والكون نقول لا يوجد شيئان مهما تماثلا إلا وبينهما اختلاف – علينا أن نلاحظ أهمية دور هذه الفكرة (الاختلاف) في عملية التطور كما عبر عنها الفلاسفة والعلماء والمفكرين منذ

سقراط وأفلاطون وأرسطو إلي ابيقور وافلوطين واوغسطين والأكويني وابن رشد وصولا إلي ديكارت وهوبز ولايبنتر وآدم سميث وكانط وبيركلي وهيوم وروسو وفولتير وهيجل وفيورباح وداروين ولامارك ومندلييف وماركس وانجلس والتوسير ودريدا وجرامشي ودولوز وصولا إلي فوكوياما وصموئيل وهانتنجتون الذي يدعو إلي إلغاء الأيدلوجيا لحساب الصراع الحضاري أو الثقافي.

– عندنا مقولة الجماعة أو مقولة الشعب أو الأمة أو الجماهير قائمة كهوية نابذة للأفرادية .. للاختلاف .. للتعددية .. (حينما تستخدم بشكل ديماغوجي) .. وبالتالي يتم التركيز على فرد يجسد ويقزم في آن واحد مفهوم الجماعة ، سواء من منطلق وطني (عبد الناصر كمثال) أو من منطلق رجعي تابع ومتخلف (كما الأغلبية الساحقة من الحكام العرب (

– الاختلاف لابد أن يبنى على فكرة واضحة مسبقا، فلايمكن لأحد فينا أن يصنع بيتاً أو قميصاً بدون فكرة البيت أو فكرة القميص .. ولا يجوز – في هذا السياق – لحزب ثوري أن يفكر بصنع (أو تغيير) عالم أو واقع بدون إستيعاب فكرة هذا العالم أو هذا الواقع (الفكرة هنا يجب أن تكون متكاملة لانصف فكرة) لأنه لايمكن إدراك الفكرة عبر نصفها أو ثلاثة أرباعها لأننا بذلك نجزىء الكلي .. لنتذكر دوما أن الفكر المنعكس على الواقع هو مفتاح الوجود وباني العالم.

****

2017/1/16

لن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيز يميز بين الحرية والديمقراطية ويناضل من اجلهما معلنا رفضه لكل اجهزة وممارسات الاستعباد والقهر السياسي والاجتماعي والطبقي ، يملك كامل حريته الشخصية والعامة معتدا بكرامته وقدرته على التعبير عن رأيه ومعتقداته الوطنية والمجتمعية بكل حرية، فالتحرر الحقيقي من الاحتلال لن يتحقق الا من خلال الانسان الحر ، ذلك ان الرجل الذليل المهين – كما يقول بحق عميد الادب العربي طه حسين – لا يستطيع ان ينتج الا ذلا وهوانا ولن يحقق حرية واستقلالا.....

****

2017/1/16

اوضاع الهزيمة والاستسلام والانحطاط في المشهد العربي الرسمي راهنا، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو للقلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع ارادة شعوبنا العربية عموما وإرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب خصوصا، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن حقائق الصراع الوطني التحرري والاجتماعي / الطبقي، الكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، من داخلها أو من خارجها

، وهو أمر طبيعي إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية التقدمية العربية القائمة على ما هي عليه من تفكك وتأزم وترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري.

****

2017/1/16

لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك .

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان .

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/1/16

وجها الفلسفة : (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999(

–الوجه المثالي ، والوجه المادي :– كل منهما يحاول الإجابة عن المسألة الأساسية في الفلسفة!!..

علاقة الفكر بالوجود أو علاقة الروح بالطبيعة هي موضوع السؤال الخالد أيهما أسبق إلى الوجود ؟

عبر الإجابة على هذا السؤال يتحدد موقفنا مع المثالية أم مع المادية ومنهجها.

*المفكر المادي : هو الذي ينظر إلي العالم المحيط بالإنسان (شمس ونجوم وأرض وبحار وكائنات حية) على أنها أشياء موجودة موضوعياً ،أي أنها غير مرهونة في وجودها بالوعي البشري ، من ناحية أخرى ترى المادية أن العالم الموضوعي هو عالم سرمدي ، غير مخلوق وأنه هو علة وجود الوعي ،لاالعكس (أي أنه سبب الوعي (

*المفكر المثالي :– يقول بأن الوعي (أو الفكر أو الروح أو الإله لافرق) هو الأسبق على الوجود . إنه ينكر أن يكون وعي الناس انعكاساً للواقع الموضوعي .(مثالية ذاتية ، وموضوعية) . بالرغم من موضوعية الرؤية المادية للعالم إلاأننا لاندعو إلي الوقوف أمام هذه المسألة التي قد تثير كثيراً من الجدل و التساؤلات والخلافات دون أي طائل في هذه المرحلة بالذات ،نحن مع المنهج العلمي الجدلي ومع الموقف الموضوعي تجاه كل ما تتعرض له قضيتنا ومجتمعنا الفلسطيني في كل جوانبه الحياتية من أجل الوصول عبر هذا المنهج إلي المواقف والتطبيقات التي نتطلع إليها فيما يتعلق بالتحرر السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية بإعتبار هذه القضايا إطارنا العملي المباشر في مواجهة الواقع من حولنا وفي تطبيق وعينا الفلسفي أو المنهجي أو السياسي على هذا الواقع ، هذا هو المقياس.

المثالية، في الفلسفة، تندرج ضمن المذهب القائل بأن حقيقة الكون أفكار وصور عقلية، وأن العقل مصدر المعرفة، على عكس المادية

المثالية الموضوعية التي تقر بمعرفة العالم الخارجي وتقول بأن هناك صانعاً او خالقاً موضوعياً خارج الذات اوجد هذا الكون (1) إلا ان ارسطو انتقد نظرية افلاطون منطلقاً من –:

–1مُثُل افلاطون صورة أونُسخ عن الاشياء الحسية (نحن في كهف ، ندير ظهورنا للشمس لانرى سوى ظلال الأشياء او صورتها على جدار الكهف... هذه هي مثل افلاطون (

–2أفلاطون يفصل عالم " المثل " عن عالم " الأشياء " فهو يعتبر ان المادة مشتقة من " المثل " او الأفكار السابقة عليها (الوجود الحق. (

–3في حين يعتبر أفلاطون الأشياء الحسية ظلالاً او أشباحاً للوجود الحق " المثل " ، ينظر ارسطو الى الأشياء او الموجودات على أنها تمثل وحدة للصورة والمادة موجودة وجوداً قطعياً (الرجل هو الصورة الذي كان الطفل مادة لها ، والطفل هو الصورة التي كان الجنين مادة لها ،والجنين هو الصورة والبويضة هي المادة ، ولابد ان يكون هناك محرك اكبر لهذه العملية ... هو الله السبب النهائي للطبيعة ،.. الصورة الأولى .. انه صورة العالم وهو كامل كمالاً مطلقاً لادخل له بالتفاصيل ، ملك بالإسم لا بالفعل كما يقول " ول ديورانت " في كتابه قصة الفلسفة.(

.فأفلاطون مثالي بتصوره عالما عقليا قوامه أفكار بمثابة النماذج للموجودات الجزئية المادية التي في عالمنا المحسوس، والعالم العقلي عنده هو الحق، أما العالم المحسوس فأشبه بالظلال. و باركلي مثالي بقوله إن حقيقة الشيء هي إدراك العقل له، وما لا يدركه العقل عدم. و كانت مثالي حين جعل المقولات العقلية شرطا للمعرفة. و هيجل مثالي حين قال إن حقيقة الكون روح مطلق يعبر عن نفسه في الوجود المشود.

المثالية (بالإنجليزية Idealism) :هي موقف فلسفي نظري وعملي يرد كل ظواهر الوجود إلى الفكر أو يجعل من الفكر منطلقا لمعرفة الوجود أو الحقيقة مؤكدا على أسبقية المثال (بكل معانيه) على الواقع.

هناك شكلان للمثالية : أ) شكل أول يحاول أن يعيد الوجود إلى الفكر الفردي ونسميه أحيانا " ذاتية ". ب) شكل آخر يحاول أن يقصر الوجود على الفكر بشكل عام.

كما يميز عادة بين عدة أنواع من المذاهب المثالية:

المثالية الواقعية او الموضوعية أو الانتولوجية (أفلاطون): و هي تؤكد على وجود عالم بذاته من المثل يقع خارج فكر البشر والأشياء.

المثالية اللامادية/ الذاتية (الفيلسوف الانجليزي بركلي 1685 – 1753:(

و هي لا تعترف بوجود الحقيقة الخارجية وتعتبر أن الموجودات المادية لا وجود لها في الواقع بل في تمثلاتنا الذهنية عنها وهذه الأخيرة نتلقاها من الفكر الإلهي مباشرة عبر الأشياء. (الوجود هو الوجود المدرك.(

المثالية الذاتية التى تقول بأن ما دام كل فرد مغلق فى افكارة الخاصة ،فانة يعرف نفسه فقط دون العالم الخارجي أو حتى دون الآخرين من بنى الأنسان(بيركلى هو فيلسوف المثالية الذاتية...وهي فلسفة رجعية الى أبعد الحدود.(

****

2017/1/17

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي:

.1مستوى عفوي.

.2مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي(

الأول : المستوى العفوي

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية وبما يعزز دور " الطبقات السائدة. "

الثاني : المستوى الطليعي او الأيديولوجي:

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى

الأيدلوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ (الوعي الأيدلوجي) بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية (إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(

****

2017/1/17

الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لايمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني الفلسطيني والعربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

هذا الترابط لايتعارض مع التعريف " الجديد " الذي وضعه الفيلسوف الفرنسي " جيل دولوز" للفلسفة حيث جعل منها " فن صياغة وإنشاء المفاهيم " ، وهو تعريف لاأعتقد أنه يثير خلافاً رغم انتماء " دولوز " إلى أصحاب " مابعد الحداثة . "

ففي عصرنا هذا – ونحن في القرن الحادي والعشرين لم تعد المفاهيم السابقة – في معظمها – قادرة على الاستجابة لضرورات هذا العصر ، لدى مثقفي العالم الثالث عموماً ، والوطن العربي بشكل خاص ، فالفلسفة " مطالبه اليوم ، بالإشتغال بالمفاهيم : لقد تغير العالم ، عالم الفكر وعالم الواقع مع ماشهده من احداث عظام (في العقدين الأخيرين) ، انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتلاشي المنظومة الفكرية الاشتراكية ، وحلول منطق العولمة محل الفكرة القومية .. الخ ، هذه التحولات فرضت على الفلسفة إعادة تحديد مهمتها ، والأمر لايتوقف عند العودة إلى مفاهيم سابقة تحتاج اليوم إلى بعث الحياة فيها ، على سبيل المثال : مفهوم " التسامح " ومفهوم " العدل " ومفهوم " الأخلاق " ، ولكنه يتخطى ذلك نحو مواجهة المفاهيم الطارئة مثل مفهوم " صراع الحضارات " ومفهوم " العولمة " ومفهوم " اللاقومية " ومفهوم " نهاية الديمقراطية" ومفهوم " تحديد الدولة " إلى غير ذلك من المفاهيم التي على الفكر الفلسفي أن يواجهها بسلاح النقد والتعرية.

****

2017/1/17

الفلسفة ليست كما يقولون حب الحكمة .. إنها حب المعرفة وهي قبل كل شئ موقف الانسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان لايستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للاحتلال هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف الوطنية والقومية .. وبدون ذلك الوعي .. في شكله العفوي أو الطليعي لايكون رد الفعل المقاوم للاحتلال أو الظلم الاجتماعي او الاستغلال الطبقي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي/الطبقي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هو موقف فلسفي بشكل مباشر أو

غير مباشر ، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير.
الفلسفة أيضاً هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة – كما يقول د.عادل ضاهر – ، إنها الأداه الفعلية المطلوبة لتسويغ المثال السياسي والاجتماعي الذي يسعى إلى بلورته من أجل بناء نظام اجتماعي وطني /قومي على صورته ، وبالتالي فإن وظيفة الفلسفة هي المساهمة في تزويدنا بالنظرات الجديدة والشاملة التي يفترض بناء الإنسان الطليعي بها ، ووضوح البناء الايديولوجي الذي يحدد مسار الإطار الطليعي من جهة ، وسمات أو طبيعة وشكل النظام السياسي – الاجتماعي الذي يفترض أن ننتهي إلى إقامته من جهة أخرى.
هكذا نتوصل إلى التعريف الذي نتوخاه للفلسفة الذي يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.
– إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود) – هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(
****

2017/1/17

عن الفلسفة اليونانية (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999(

في تعرضنا للفلسفه اليونانيه يبرز كل من افلاطون (427–347ق.م) وارسطو(384–322ق.م) كمحور اساسي لهذه الفلسفه سواء في تلك المرحله أو في عصرنا الراهن ، آخذين بالاعتبار و التقدير دور العديد من الفلاسفه الاغريق الذين وضعوا الاسس التي إنطلق منها كل من افلاطون و ارسطو ، من هؤلاء " طاليس " الذي ولد في اسيا الصغرى(نحو 624 – نحو 546 ق.م) ، و قال إن جميع الموجودات صدرت عن ماده رطبه (الماء البارد) ، وتلميذه المولود في آسيا ايضا – " انا كسمندر " (611–547 ق.م)الذي كان ماديا إهتم بحقائق الكون و اصل الحياه ، ثم فيتاغورث –المولود في إيطاليا (580–500ق.م) الذي آمن بتناسخ الارواح ، و إشتغل بالحساب و الهندسه ، و هو القائل بان " هذا العالم كرة ناريه حيه " و هيراقليطس " (المولود في آسيا عَاش بين 535 و475 ق.م) ذلك الفيلسوف المادي الذي اعلن ان " بداية هذا الكون من النار وان هذا العالم سيظل ناراً حيه تنطفئ بمقدار و تشتعل بمقدار " و" انا كساغور"(المولود في آثينا (نحو 500 . 428ق.م))–الذي قال "ان الشمس جسم مادي و أن العالم يتألف من عدد لا متناه من الدقائق الصغيره و ان الحياه عمليه دائمه و متصله و مستمره ، "إتهمه" ديمقراطيو اثينا الارستقراطيين بالالحاد و طردوه منها، بعد ذلك برزت"السفسطائيه" كظاهرة فلسفيه لعصر ديمقراطية العبيد في اثينا ، حيث كان الانسان عند السفسطائيين" معيار الأشياء جميعاً ، وشككوا في التصورات الدينية " ثم " ديمقريطس "(460 ق.م –370 ق.م) الفيلسوف المادي الذي قال " ليس في هذا العالم الا الخلاء والذرات تتألف منها كل الموجودات "، وارجع ظهور الكائنات الحية الى الظروف الطبيعية عبر توحد الذرات ، كان نصيراً للديمقراطية العبودية ، بعكس " سقراط " (469 ق.م

– 399 ق.م) رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في اثينا بإعتبار انها تؤدي –كما يقول– الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية ، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير ، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " اليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ، وجاء افلاطون (427–347ق.م) من بعده كتلميذ نجيب لأستاذه سقراط ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطيه وفق اسس مغايره ، انه فيلسوف الفرديه الارستقراطيه الذي نشأ في جو ارستقراطي مريح.

"ان التغير عند افلاطون معناه الاضمحلال ، بينما الكمال معناه انعدام التطور " لقد اراد مجتمعاً ثابتا (اسبرطيا لا يتحرك بالديمقراطيه كما في اثينا) يتولى ادارته نخبه مختارة من الارستقراط الذين يمتلكون القدره على التفكير و التأمل للاشراف على ضبط "المجتمع الثابت " الذي يجب ان تقتلع منه تلك القوى التى تعمل من اجل التغيير ، هذه الافكار طبقتها الارستقراطيه الاوروبية فيما بعد طوال اكثر من الف عام تحت راية الكنيسة او النخبة اللاهوتيه ، وهذه الافكار موجودة نسبيا في تراثنا العربي حيث نلاحظ تعايش الوعي العفوي مع مفهوم "حالة الثبات " عبر امثلة كثيرة منها " الذي ينظر الى اعلى تقطع رقبته " و " العين لا تعلو على الحاجب " و العديد من الامثال التي تدعو الى تكريس حالة الثبات ضد التغير .

في جمهوريته وضع افلاطون تصوره للطبقات الاساسيه في المجتمع–:

–طبقة الحكام و لديها قالب فكري ذهبي..عملها الحكم .

–طبقة الجنود و لديها قالب من الفضة و هي للحرب و اعمال البوليس في الدولة

–طبقة الحرفيين و العمال و لديها قالب الحديد ، ومهمتها القيام بكافة الاعمال للانتاج اضافة الى رضوخها الدائم استناداً الى قاعدة حددها افلاطون بقوله "إنصرف الى شؤونك و قم بواجبك في مركزك الذي حددته لك الالهة ، وإذا تحدثت عن الديمقراطية ستسود الفوضى و سيصبح المجتمع قطيع واحد دون راعى في ظل الديمقراطيه ، "العداله عنده هي مصلحه الاقوى ، والقوة هي الحق ، اعجب به "نيتشه " الذي سخر كثيراً من الضعفاء الذين يفكرون انفسهم صالحين ، "ثم "شتيرنر" الذي كتب قائلاً " إن الحق ليس سوى مسألة بين دول متساوية في القوة " (اليس هذا المبدأ هو الذي يجب أن يحكم علاقتنا بالعدو الاسرائيلى)يتبع

****

2017/1/17

ارسطو طاليس (384–322ق.م) (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

يوجد رسم مشهور للفنان روفائيل"حيث يقف افلاطون مشيراً بيده الى السماء ، بينما يقف ارسطو مشيراً بيده الى الادنى ، الى الارض ، إنه الاتجاه الارسطي الذي يبقى على صله بالواقع و التجارب العمليه و التفاصيل في مقابل الاتجاه الافلاطوني في التفكير الذي يبتعد عن العيني الملموس ويركز على المثل"

بالرغم مما تقدم فالتلميذ ارسطو لايختلف جوهرياً عن استاذه افلاطون ،فإذا كان افلاطون فيلسوف الفردية

الارستقراطية فإن ارسطو هو الفيلسوف الرسمي لامبراطورية اوتوقراطية ، انه القائل " منذ المولد هناك اناس مُعَدُّون للعبودية واناس معدون للإماره . "

بالرغم من ان كليهما من الناحية الفلسفية التقيا على ارضية المثالية الموضوعية التي تقر بمعرفة العالم الخارجي وتقول بأن هناك صانعاً او خالقاً موضوعياً خارج الذات اوجد هذا الكون (1) إلا ان ارسطو انتقد نظرية افلاطون منطلقاً من –:

–1مُثُل افلاطون صورة أونُسخ عن الاشياء الحسية (نحن في كهف ، ندير ظهورنا للشمس لانرى سوى ظلال الأشياء او صورتها على جدار الكهف... هذه هي مثل افلاطون (

–22أفلاطون يفصل عالم " المثل " عن عالم " الأشياء " فهو يعتبر ان المادة مشتقة من " المثل " او الأفكار السابقة عليها (الوجود الحق. (

–33في حين يعتبر أفلاطون الأشياء الحسية ظلالاً او أشباحاً للوجود الحق " المثل " ، ينظر ارسطو الى الأشياء او الموجودات على أنها تمثل وحدة للصورة والمادة موجودة وجوداً قطعياً (الرجل هو الصورة الذي كان الطفل مادة لها ، والطفل هو الصورة التي كان الجنين مادة لها ،والجنين هو الصورة والبويضة هي المادة ، ولابد ان يكون هناك محرك اكبر لهذه العملية ... هو الله السبب النهائي للطبيعة ،.. الصورة الأولى .. انه صورة العالم وهو كامل كمالاً مطلقاً لادخل له بالتفاصيل ، ملك بالإسم لا بالفعل كما يقول " ول ديورانت " في كتابه قصة الفلسفة.(

عند أرسطو .. العالم موجود في الخاص ، أي اننا لانصل الى معرفة الكلي اذا لم نتعرف على الجزئي ، الجزئي نتعرف عليه بالحواس ، الكلي نعرفه بالعقل ، نشير في هذا الصدد ان ارسطو كان يحتقر الفعل الجسدي ويقدس العقل وهو القائل " كل من كان بمقدوره ان يتنبأ بعقله هو بطبيعته معد ليصبح سيداً."

أفضل أشكال الحكم عنده النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم القلة من النخبة المختارة ، يرفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة ، من آرائه ، ان الانسان ينتمي الى مجموعة واحدة من الحيوانات الولود ذات الثدي ، والمرأة ناقصة عقل وهي مرتبه دنيا عن الرجل (في تراثنا الاسلامي المرأة ناقصة عقل ودين ،الرجال قوامون على النساء) الانسان الفاضل عنده هو الذي يختار الوسط بين الافراط والتقتير (وخلقناكم أمة وسطا ، وخير الامور الوسط. (

كان عملياً اقام العديد من التجارب (ابو المعاهد التطبيقية او العملية – مؤسس اللوقيوم) بعكس استاذه افلاطون الذي اهتم باللاهوت والرياضيات والتأمل في اكاديميته (ولذلك قيل عنه انه الاب الروحي للجامعات (.

****

2017/1/18

***عن الاتجاه اللاعقلاني أو مابعد الحداثة والاتجاه العقلاني الموضوعي النقدي** .(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

الاتجاه الأول يعبر عنه كتاب الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز" ماهي الفلسفة " ،وهو أحد الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين لعل أبرزهم جتاري وفوكو وديريدا ودولوز وهم يسمون على تنوع إجتهاداتهم بإسم"فلاسفة ما بعد الحداثة "(الحداثة تعني التنوير والعقلانية والرؤية الموضوعية للتاريخ والتقدم الانساني)، أما نزعة مابعد الحداثة فتقوم على رفض فلسفة التنوير العقلاني وعلى أن الحقيقة ليست ثمرة معرفة موضوعية بل هي علاقة قوة ،فالحقيقة هي السلطة ، والسلطة هي الحقيقة كما يقول فوكو الذي يعد بحق امتداداً لفلسفة نيتشه في ارادة القوة.

–ودولوز في كتابه " ماهي الفلسفة " ، لايختلف كثيراً عن "فوكو" فالمفاهيم عنده هي مجرد قوة أو حدث لأنها من صنع الفيلسوف أو ابداعه ولاعلاقة لها بالظروف الموضوعية ،لأن مصدر كل المفاهيم يكمن في البنية الفسيولوجية العصبية للمخ الانساني .. هكذا ينعزل الابداع الفلسفي عن الواقع الانساني والطبيعي ،وفضلاً عن ذلك فإن دولوز يعطي الفلسفة طبيعة أو دلالة مكانية محددة جغرافيا إذ يقصرها على اليونان القديمة ثم أوروبا الحديثة متأثراً بذلك بالمفهوم الجيوفلسفي عند نيتشه ومقترباً من الفهم العنصري المستند الى الفكر الأوروبي فقط .

– الخلاصة أن مدرسة مابعد الحداثة كما يستطرد " العالم " تتمرد على العقل وتدافع عن اللاعقلانية وترفض كل رؤية موضوعية للواقع الطبيعي أو الانساني أو الفكري "

" في مواجهة هذه المدرسة هناك الاتجاه العقلاني الموضوعي الناقد الذي يسعى لإعطاء العقل مدلولاً إنسانياً اجتماعياً تاريخياً فاعلاً " لعلنا" نتبين ارهاصاتها الأولى عند "جرامشي" وعند "آلتوسير" " وماركوز وادورنو وهابرماس " بالرغم من تباين أفكارهم.

– فالفلسفة عند جرامشي نشاط فكري تلقائي يقوم به الناس جميعاً ،ولهذا كل إنسان فيلسوف ، على أن الأمر لايقف عند الجهد الفردي وإنما يمتد الى ضرورة العمل على نشر الفلسفة إجتماعياً وتسليح الناس بها ،إن الفلسفة هنا فعل تثقيفي نقدي اجتماعي تغييري عبر عنه "جرامشي" بوضوح في "دفاتر السجن بقوله ": يقوم خطأ المثقف في الاعتقاد بأن المرء يمكن أن يعرف بدون أن يفهم ، ويقوم بشكل خاص في الاعتقاد بأنه يمكن أن يعرف بدون أن يحس أو يكون متحمساً ، ذلك أنه لايمكن ربط السياسة بالتاريخ دون عاطفة ،أي بدون ذلك الرباط العاطفي بين المثقفين والشعب والأمة "هنا تتبدى أهمية الالتزام والانتماء التنظيمي المرتبط بالعاطفة والوعي معاً إنهما بمثابة الدافعية الداخلية التي تكفل تطوير الوضع الذاتي المترهل وانتقاله من حالة المتلقي إلى حالة الفعل والتغيير بحماس واندفاع عقلاني وعاطفي متواصل ".. إن قيادة جمهور من البشر الى التفكير بالحاضر الفعلي ،بشكل متماسك وموحد هي فعل "فلسفي " أكثر أهمية من العثور على جزء من "صفة فلسفية" لحقيقة جديدة تبقى ملكاً لمجموعات صغيرة من المفكرين ،إن السياسة هنا تتحول الى فلسفة والفلسفة الى سياسة كما يعلق فيصل دراج بحق.

–ومن رواد الاتجاه العقلاني الحديث ، فقد سبق أن ذكرنا كل من" ماركوز وأدورنو وهابرمارس فالفلسفة عندهم هي نقد شامل للواقع الانساني في تناقضاته الاجتماعية العينية المختلفة " تؤكد على الرؤية العقلانية المفتوحة على مختلف الأنشطة والاجتهادات ،إنه تداخل العقل مع الممارسة "أو هو التحام الفلسفة التحاما عقلياً بمختلف منجزات العصر الحالي وقضاياه ومشاكله كما يؤكد د.العالم الذي يستطرد بقوله:

" – قد يكون هذا الالتحام النقدي التغييري ذو التوجه الجدلي المادي أقرب الى الاجابة الصحيحة بل الضرورية على سؤال الفلسفة في عصرنا الراهن في مواجهة الخيارات الاطلاقية والعنصرية واللاعقلانية والتقنية القمعية والاستبدادية ، ولعله الاتجاه الذي يسهم في تجاوز أزمة الفلسفة وأزمة الواقع كذلك " وهذا لايعني القطيعة عن معالجة ومعرفة القضايا التقليدية المتخصصة في تاريخ الفلسفة ، التي نأمل متابعة ومناقشة بعض جوانبها عبر جهد مشترك في لقاءاتنا المقبلة ، مستهدفين من وراء ذلك الأ يكون سؤال الفلسفة بالنسبة لحواراتنا سؤالا تقليدياً بعيداً عن هموم مجتمعنا الفلسطيني / العربي بكل خصوصياته.

****

2017/1/19

فلسفة العصر الهيلنستي (ما بعد الاسكندر – توفى 323ق.م) (من كتاب غازي الصوراني – محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999).

في هذا العصر الذي امتد حتى القرن الثالث الميلادي ، بدأت ملامح انحلال مجتمع الرق ، ساهمت الفلسفة في تعزيز الطابع التأملي للحياة في هذا العصر عبر ثلاث تيارات رئيسية–:

–1الريبيه – مذهب الشك 2– الابيقورية 3– الرواقية.

لقد تكرست هذه الفلسفة تدريجياً مع " انتشار المراكز التجارية اليونانية في جميع انحاء آسيا الصغرى والمناطق الشرقية التي ساهمت في تطور القاعدة الاقتصادية لهذه المنطقة كجزء من الامبراطورية الهيللينيه من جهة ، وأدت الى انفتاح الحضارتين الشرقية واليونانية وتداخلهما من جهة أخرى ، لدرجة أن " روح الشرق " تغلبت على الاسكندر نفسه بعد ان تزوج ابنة داريوس ملك الفرس وتبنى التاج والكساء الرسمي الفارسي في الدولة ، واستقدم إلى أوروبا الفكرة الشرقية عن حق الملوك المقدس (مصرية وبابلية قديمة) ثم اعلان نفسه الها تطبيقاً لهذه الفكرة.

لقد ساهمت كل هذه المقدمات –كما يقول ديورانت – الى تسرب الطقوس الدينية الشرقية الى جسم الامبراطورية وتداعت كافة السدود امام سيل هذه الطقوس ، وزاد انتشار الديانات الخرافية الغامضة التي تأصلت في نفوس الهيلينيين الأكثر فقراً ، ولم يكن استقدام الفلسفة الرواقية أو الزينونية التي جاء بها "زينون" الفينيقي عام 310ق.م سوى احد اوجه هذا التسرب للفلسفة الشرقية القديمة ،فاليونان بعد ان فارقها المجد اصبحت معدة لتعاليم المذهب الرواقي والابيقوري الذي كان في جوهره استسلاماً وقبولاً للهزيمة او محاولة لنيسان الهزيمة في أحضان اللذة والسعادة الابيقوريه.

الريبية :– من أشهر فلاسفتها بيرون (365–275ق.م) امتد هذا التيار من القرنين الرابع والثالث ق.م حتى القرنين الاول والثاني بعد الميلاد ، "الانسان" عندهم عليه الا يتخذ موقفا من ظواهر الطبيعه او الحياة اذا اراد ان يعيش سعيدا عليه ان يعلق الحكم عليها ، لاننا لا نستطيع ان نحكم بالقطع ان هذا الشئ موجود(الثلج يبدو ابيضا والعسل يبدو حلوا لكننا نشك في ذلك لاننا لانستطيع ان نحكم ان هذا الشئ ابيض او حلو في حد ذاته ام لا) انها دعوة الي ان يظل الانسان ابلها او لامباليا دوما.

الابيقوريه :- ابيقور (341-2700ق.م) المهمة الاساسية للفلسفة عنده ، هي وضع الاخلاق وقواعد السلوك التي تؤدي الى السعادة والسعادة كما يقول هي الشعور باللذة ، فاللذة خير ، والألم شر ، شرط أن تشك في كل شيء لأنه " من أجل بلوغ السعادة لابد من ازالة الخوف من تدخل الالهة في حياة البشر. "

انواع اللذة عنده:

-1لذة طبيعية وضرورية للحياة (لذة الطعام (

-2لذة طبيعية غير ضرورية (لذة الاغذية المترفة او الكماليه (

-33لذة غير طبيعية وغير ضرورية للحياة (لذة المال والتكريم والألقاب الاجتماعية. (

الانسان الحكيم هو الذي يصغى للذة الاولى ويعيش حياته راضياً وهذه هي السعادة الحقيقية بالرغم من ان ابيقور كان مادياً عبر مذهبه الشكي ، الا أنه كان- في رأينا -داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر.

الرواقيون :- اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي ، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادىء ابيقور الالحادية ، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية، اعتبروا أن الناس كلهم مواطنوا العالم (kosmopiles) وهذه خطوة تقدمية من حيث المبدأ، لكنها في الحقيقة جاءت انسجاما مع حلم تشييد الدولة الرومانية "العالمية" وهي في كل الاحوال ضد افكار افلاطون وارسطوا القائلة بافضلية الاغريق على الشعوب الاخرى بل وحقهم في استرقاقها.

****

2017/1/19

***فلسفة العصور الاقطاعية**(من كتاب غازي الصوراني -محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري- اصدار منتدى الفكر الديمقراطي - غزة - 1999.(

ظهرت هذه الفلسفة بعد استقرار وتفعيل دور الكنيسة في الغرب خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين، وتعاظمت هيمنتها في القرن السادس بعد الغاء الافلاطونية واعلان المسيحية دين الدولة الرسمي عام 529م(يوستينيانوس.(

هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في هذا العصر حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني.

ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين (205-2700م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به.

اوغسطين(354-430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد ، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" الحياة الدنيوية سقوط وانفصال

عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي" " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير" ، هذه المواقف تم تطبيقها عمليا في هذا العصر بما يخدم الكنيسة والامراء ، بحيث تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر.

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية (scholasticismmخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر المتأثرة بالافلاطونية المحدثة ومثلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبنة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225–1274م) الذي خاض صراعا حادا ضد الرشدية حينما كان أستاذا في جامعة باريس، قال ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد ، "الصورة عند توما الأكويني توجد بدون المادة ، اما المادة فلا يمكن ان توجد بدون الصورة (بدون الله) ، وان الوحي الإلهي لا يتضمن أي خطأ وفي حالة وجود التناقض فان المخطىء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر...يتبع

****

2017/1/19

أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير والحوار الديمقراطي للمساهمة في حل المشكلات.وإضافة خبرة إنسانية جديدة.

فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يُؤَمِّن معرفة الذات أيضاً، ، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة.

كما وتفترض ثقافة الحوار اختيار الحوار العقلاني، وتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة وتضخيم عيوب الآخرين، والرغبة في الانتصار والهيمنة. ونبذ أسلوب التآمر والقتل والارهاب.

****

2017/1/19

مجابهة الفلسفة الرجعية الغيبية التي سادت في العصر الاقطاعي...(من كتاب غازي الصوراني – محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999).

بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214–12944م.)؛ الذي كان مسيحياً مؤمناً لكنه طرح فكراً نقدياً " للمدرسية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة. "

لقد كانت هذه الآراء المعول الأول في هدم المعطيات الفكرية لهذا العصر بالرغم من أنها كانت سبباً في

سجنه، وكانت أيضاً أحد مقومات المذهب البروتستنطي الذي يرفض القديسين والعذراء والملائكة الموجودة لدى الكاثوليك والأرثوذكس، حيث أكد أصحاب هذا المذهب أن " النعمة الإلهية تصل إلى الإنسان من عند الله دون وساطة الكنيسة " هذا الموقف جعل من الكنيسة والبابا – فيما بعد – شيئاً شكلياً وساهم في تحرير الإنسان من الأغلال الفكرية للعصر الإقطاعي.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في امكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها_:

–انطلقت من فرضيات مذهبية جامدة لا يمكن إثباتها بالتجربة أو بالملاحظة.

–لم تهتم بالعلوم أو الوقائع الحياتية.

– لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة وللديمقراطية البرجوازية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس....يتبع

****

2017/1/20

المذاهب والفلسفة الإسلامية حتى القرن الرابع عشر(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً شجاعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر كما يقول د. سمير أمين في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

.1علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة

.2علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم.

.3علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا.

ويتوصل إلى ، أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة

، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد (وكذلك جميع الحرف) ، أما السادة فهم من نوع " أعلى " ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف."

ورغم ذلك فإن الجابري لاينكر دور العلماء والعلم العربي عموماً في تأسيس طريق النهضة الاوروبية وبالذات أبن رشد ، والحسن بن الهيثم (توفى عام 430 هـ) الذي عرف بنظرياته في علم الضوء والبصريات التي كانت أساساً أو قواعد علمية بني عليها غاليليو وغيره فيما بعد ، ولكن إبن الهيثم كان غريباً في الثقافة العربية في حين أن الغزالي كان حاضراً بقوه وإصرار إلى يومنا هذا ، إبن الهيثم رأى الحقيقة في العلم ، أما الغزالي فرأى طريق الحقيقة في التصوف."

لقد نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

****

2017/1/20

المذاهب الفكرية الإسلامية :(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

كانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً او مذاهب منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م (.

وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء " (حفظة القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقهاء ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام.(

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً

فأكثر.

بالنسبة للخلافة عندهم فإن الوسيلة لتنصيب الإمام هي الاختيار والبيعة، وهنا يتضح موقفهم المعادي لفكر الشيعة القائل: أن الإمامة شأن من شؤون السماء . فالإمامة عند الخوارج من الفروع وليس من أصول الدين ، ولذلك قالوا أن مصدر الإمامة هو الرأي وليس الكتاب أو السنة، قاتلوا علياً وكانوا أشداء في قتالهم للأمويين من بعده.

انقسم الخوارج إلى عدة جماعات هي : الأزارقة _ النجدات _ الصفرية _ الأباضية وهذه الأخيرة لا تزال إلى يومنا هذا في عُمان ومسقط وشرق أفريقيا وأجزاء من المغرب وتونس وهم أقرب إلى السنة وأكثر الفرق اعتدالا.

ثانياً: جماعة المرجئة :

وهي من الأرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، وخلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب ، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الدولة الأموية (661 م. _ 7500 م.) أشاعت في الحياة الفكرية آنذاك عقيدتي " الجبر والأرجاء " تبرر بالأولى مظالمها وما أحدثته من تحول بالسلطة السياسية ، خاصة استبدال الخلافة الشورية بالملك الوراثي، وتحاول أن تفلت بالثانية _ الإرجاء _ من إدانة المعارضة وحكمها على إيمان هذه الدولة وعقيدة حكامها بعد أن ارتكبت تلك المظالم.....يتبع الى ثالثا : المعتزلة...

****

2017/1/20

ثالثاً: المعتزلة: (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

تعود جذور المعتزلة إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً

لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه ظلماً لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم. "

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً _ كما يقول المفكر الاسلامي المستنير الدكتور محمد عمارة _ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، (المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة...الخ) لأن تخلف قيام فرض العين يأثم به من أهمل فيه ، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يأثم به الأمة جمعاء، إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر (فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة ، لا حَمل تاركها على القيام بها) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر

لقد كان د. محمد عمارة محقاً إلى أبعد الحدود حينما وصف المعتزله بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمور الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان ، فالعقل عندهم هو " وكيل الله " عند الإنسان جعل إليه قيادة نشاطاته وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الغريزي بعقله المكتسب فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال كما يقول " الجاحظ. "

اختلف المعتزلة عن السنة في عرضهم للأدلة، فهي عند أهل السنة ثلاثة: الكتاب _ السنة _ الإجماع ؛ بينما هي أربعة عند المعتزلة يضيفون العقل إلى هذه الأدلة الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً ، بل يرون أن العقل هو الأصل فيها جميعاً ، وكان طبيعياً أن يقدموا العقل في أمور الدنيا كما قدموه في أمور الدين وجعلوه حاكماً تعرض عليه المأثورات كي يفصل في صحتها رواية ودلالة.

كان العصر الذهبي للمعتزلة هو عصر المأمون من (813 م. _ 833 م.) والمعتصم (833م 842 _م.) والواثق (842 م. _ 847 م.) وبموت هذا الأخير انتهى عصر المعتزلة وحصل الانقلاب ضدهم وضد نزعتهم العقلانية على يد المتوكل (847 م. _ 861 م.) حيث اقتلعوا من مناصبهم وأبعدوا عن التأثير الفكري وزج بالكثير من أعلامهم في السجون ، وأبيدت آرائهم ، وتقلص سلطان العقل على الحياة الفكرية والعامة وساد الظلام وتعطل التطور.

هكذا كان المعتزلة كوكبة من أهل الفكر والنظر والدين والثورة اتخذوا من الفلسفة والرقي في المعرفة بديلاً عن الأحساب والأنساب ، حسبما يؤكد بحق الدكتور محمد عمارة في كتابه " المذاهب والتيارات الإسلامية. "

ويضيف الدكتور حسين مروه إلى كل ما تقدم _ دون أن يتناقض معه _ بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيمِّ " النزعات المادية في الإسلام " بقوله : " أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها ، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل

في تفرده بتلك الميزة.

ويضيف د. مروه " أن مفهوم العدل الدنيوي ، الأرضي عند المعتزلة لا ينفصل أيضاً عن حرية الإنسان ، أنهم يرفضون الحتمية القدرية التي تسلب الإنسان اختياره فيما يفعل. "

وحول خلق القرآن يرى د. مروه " أن المعتزلة أكدوا أن كلام الله ليس (بقديم) أي ليس من الصفات المعادلة للذات وإنما هو حادث أو مخلوق ككل شيء مخلوق في الكون ، فمعنى كون الله متكلماً .. إذن إنه خالق الكلام ، ويبرهنون على ذلك بالقول " إن البشر هم موضوع الأوامر القرآنية .. فكيف يعقل أن يوجه الله أوامره إلى المعدوم ، إن ذلك نوع من العبث الذي لا يجوز على الله. "

فالكلام _ في رأيهم _ لكي يتحقق شرط وجوده يحتاج إلىُ مكلِّم ومكلَّم ، وقبل وجود المُكلَّمين ليس هناك سوى مُكلِّم من دون مُكلَّم ، بذلك يكون القول بأزلية القرآن نفياً لعقلانية التشريع وهو باطل.

****

2017/1/21

الفلسفة الإسلامية :_(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا المفكر الراحل د. نصر حامد أبو زيد فيما يلي_:

التوحيد بين " الفكر " و " الدين " .وتفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية.

وكذلك ...الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية.

اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول.

إهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله ، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية.

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين) لا يختلفان في الجوهر كما قلنا) الأول : جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين (ميتافيزيقيين) ، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق ، مثل الكندي ، الفارابي ، وابن سينا وإخوان الصفا أو في المغرب مثل ابن رشد ، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي ؛ وسنعرض في هذه الدراسة فلاسفة الاتجاه الأول.

_الكنـدي (800 م. _ 879 م(.

أبو يوسف يعقوب بن اسحق الكندي ، درس أرسطو وعرف عنه إيمانه بالمشروطية السببية لظواهر الطبيعة والمجتمع ، ويرى أن: " هذا العالم حادث وأن الله خلقه من العدم وبالتالي فإن هذا الكون له بداية في الزمان وليس قديماً كما يدعي بعض الفلاسفة ، إلى جانب ذلك يرى الكندي أن مصادر المعرفة هي العقل والحواس والخيال ، فالعقل يدرك الكليات _ (اللـه ، الطبيعة) _ كما يدرك كل ما لا تدركه الحواس ، والحواس تدرك الجزئيات والماديات ، أما الخيال

فيأتي وسطاً بين الاثنين ، أي بين الإدراك العقلي والإدراك الحسي _ (هكذا عرض كانط فلسفته فيما بعد) _ كان " عالماً " باللغة الفارسية والعربية واليونانية بصفة خاصة وقد كلفه الخليفة المأمون بنقل العلوم الفلسفية إلى اللغة العربية ضمن الذين كلفوا بالنقل والترجمة ، كان يميل إلى مذهب أهل الاعتزال واضطهد بسبب هذا الميل ؛ عرف عنه اشتغاله بعلوم الرياضة و الموسيقى و الطب إلى جانب الفلسفة) يقول عنه الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتابه " فيلسوف العرب والمعلم الثاني " أن الكندي في القرون الوسطى كان واحداً من ثمانية هم أئمة العلوم " الفلكية. "

_الفارابـي (870 م. _ 950 م(.

أبو النصر ، رياضي وطبيب وفيلسوف ، درس أرسطو ووافق على أن الله هو العلة الأولى للوجود لكنه قال بوجود العالم الخارجي بشكل مستقل عن القوى الخارقة (وفق قوانين التطور) أما مصدر المعرفة عنده أعضاء الحواس (القوة الماسة) والمخيلة والعقل ويرى مؤلفاُ كتاب " الفلسفة الإسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية " أن الفارابي آمن واقتنع بالدليل الذي ساقه أرسطو على وجود الله ، وفي أحد مؤلفاته حاول التوفيق بين أفلاطون وأرسطو !!

_ابن سينا (980 م. _ 1037 م(.

يعتبر من أبرز علماء ومفكري بلدان الشرق في عصره ، كان عالماً موسوعياً تفوق في الطب والفلسفة ، كانت الفلسفة عنده علم عن " الوجود بما هو وجود " أي أنه يعترف بالوجود الموضوعي للطبيعة ، وكان لذلك أثر في أنه اعتمد في كل أعماله على دراسة الوقائع والتجارب؛ قام بعرض آراء أرسطو وفي عرضه هذا استنتج أن المقولات والمبادئ المنطقية يجب أن تتفق مع الأشياء ، أي مع قانونيات العالم الموضوعي ، ويفسر ذلك بقوله : " إن الله لا يخلق شيئًا دون وجود إمكانية لهذا الشيء " ، أما مصدر هذه الإمكانية فهو المادة غير المخلوقة والخالدة أبداً (اللـه) وإذا كان الله خالداً فإن العالم خالد أيضاً ، لأن العلة والمعلول مرتبطان في رأيه دوماً (إنها ومضة مادية في تفكير ابن سينا الميتافيزيقي) ، ما يمكن أن نستنتجه هنا أن ابن سينا رغم مثاليته إلا أن فكرته عن خلود العالم المادي تتناقض مع التصورات الدينية عند المسلمين وغيرهم عن نهاية العالم ومحدود يته .

لقد انقسمت الفلسفة عند ابن سينا إلى قسمين : فلسفة نظرية وفلسفة عملية : النظرية هي: التي يكون الغرض منها حصول الاعتقاد بحال الموجودات على ما هي عليه ، و العملية هي : التي يكون الغرض منها تحصيل

المعرفة للإنسان، له العديد من المؤلفات في الطب (الشفاء) ، وفي الفلسفة (كتاب النجاة) (الإشارات) (ورسائل في الموسيقى) .. وغير ذلك ...يتبع

****

2017/1/21

ابن رشد (1126 م. _ 1198 م.) (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

هو أبو الوليد محمد بن رشد المولود في قرطبة ، كان فيلسوفاً وفقيهاُ وطبيباً وقبل كل ذلك كان قاضياً إذ تولى منصب قاضي القضاة في قرطبة بعد وفاة والده ، شرح أرسطو حتى قال معاصروه : " لقد فسر أرسطو الطبيعة ، أما ابن رشد فقد فسر ارسطو " ولكنه لم يكتف بالتفكير والشرح بل نَّقح وعَّدل وطور في فلسفته كما يؤكد عدد من المفكرين الذي كتبوا عنه.

يؤكد مؤلفو كتاب " تاريخ الفلسفة " أن ابن رشد كان " يرى أن العالم المادي لانهائي فى الزمان ولكنه محدود مكاني ، وهو يرفض التصورات اللاهوتية عن خلق العالم من لا شيء " لم يرفض أبداَ وجود الله ولكنه يقول بأن الله والطبيعة معاً موجودان منذ الأزل ، فلم يكن هناك زمن وجد فيه الإله قبل أن توجد الطبيعة ، ويقول أيضاً أن الله هو المصدر الازلي للواقع ، في حين تشكل المادة الأساس الوحيد للوجود والمصدر الأزلي للمكان _ نلاحظ هنا موقفاً مادياً صريحاً _ ثم يستطرد كتاب " تاريخ الفلسفة " بالقول أن : المادة والصورة عند ابن رشد متلازمتان لا توجد إحداهما بدون الأخرى ، المادة هي المصدر الكلي والأزلي للحركة، والحركة أزلية خالدة مستمرة وكل حركة جديدة تصدر عن سابقتها (نلاحظ هنا جدلية ابن رشد) . وينتهي الكتاب إلى القول أن: " أفكار ابن رشد المادية لم تخل من شوائب مثالية حيث تشكل الموجودات في رأيه مراتب أو درجات يتربع على قمتها الله باعتباره العلة الأخيرة للوجود "

أما خليل شرف الدين في كتابه " ابن رشد " فيؤكد على ما تقدم بقوله أن " ابن رشد " آمن بالعقل باعتباره منطلقاً لتصحيح مسار التفكير الإسلامي الذي انحرف بفعل الافكار الأشعرية والمعايير الغزالية والمبادئ الصوفية ، وساهم في كبح جماح الغزالي وكَشَف وعرَّى الكثير من أقواله ونظرياته الخاطئة ورد للفلسفة اعتبارها في كتابه " تهافت التهافت " ضد كتاب الغزالي " تهافت الفلاسفة " ، ويستطرد خليل شرف الدين بقوله أن: ابن رشد قال أن " العالم أزلي وليس بين العالم وبين خالقه انقطاع زمني " كما قدم الفلسفة على الدين ، وألزم أهل البرهان (أو الفلاسفة) بالتأويل : أي استخراج المعنى الباطن الذي ينطوي عليه ظاهر النص الشرعي ، إنه بهذا يريد حصر المعرفة الحقيقية بالفلاسفة لأنهم وحدهم الذين بإمكانهم إدراك ذلك المعنى الباطن ، أما الظاهر فهو لأهل الجدل وجمهور العامة الذين يكتفون عادة بالنقل دون العقل ؛ تأثر به الكثيرون من المفكرين في فرنسا وأوربا (الذين سموا أتباع ابن رشد) وانتشر بواسطتهم التيار العقلي والعلماني في أوربا مما دفع بالكنيسة في فرنسا إلى إصدار إدانتين لابن رشد وأفكاره (الإدانة الأولى في عام 1271 م. والثانية في عام 1277 م.) ومن هذه الأفكار المدانة حسب لائحة الكنيسة_:

إنكار الرشديين لحدوث العالم وإصرارهم على القول بأزليته.
إنكارهم على الله الخلق من عدم.
إنكارهم على الله العلم بالجزئيات.
إنكارهم للخوارق والمعجزات.
قولهم بمبدأ الحقيقتين أي أن : الحقيقة الفلسفية والحقيقة الدينية موجودتان وصادقتان وأن اختلفتا ظاهراً (أي أن طبيعة الدين لا تتنافى مع طبيعة الفلسفة.(

يعزز هذه الآراء د. محمود قاسم في رسالته عن ابن رشد التي قدمها لجامعة السوربون بقوله بأن : " ابن رشد استقل برأيه عن أستاذه أرسطو ، خاصة في اكتشافه لمبدأ الحتمية وتفسيره للعلم بالغيب بأنه معرفة وجود الموجود في المستقبل وخلود العقل الإنساني "، إن تعليقنا علىهذا الموقف أن ابن رشد كان يرى أن كل شيء من الممكن معرفته ، وبالنسبة لتأثير ابن رشد على الحضارة الغربية فإن د. قاسم لا يبالغ كثيراً حينما يؤكد بأنه " لو كُتب للمدرسيِّين الأوربيين ورجال الكنيسة أن يبسطوا تفكيرهم السلفي المثالي على التفكير الغربي لما نهضت أوربا تلك النهضة العلمية العملاقة المرتكزة على الفكر الأرسطي الرشدي ومن ثم معطيات الفكر الفلسفي البديل كالنهج الديكارتي والكانطي والهيجلي.

أخيراً ، أو د الإشارة إلى أن الشوائب المثالية لدى ابن رشد لاتتعارض مع ماعرف عنه بأنه من أنصار العقل ، فالعقل عنده هو مبدأ المبادئ وهو المرشد للبرهان ، كان ينادي بضرورة أن يخضع كل شئ عدا المعتقدات الدينية الموحى بها لحكم العقل.

وفي كتابه " ظُهر الإسلام " يقول أحمد أمين ، إن ابن رشد اهتم " بالتوفيق بين الدين والفلسفة ، فكان يؤول في الدين حتى يتمشى مع الفلسفة " ، وهذا صحيح في رأينا ، إذ أن كتابات ابن رشد – كما العديد من الفلاسفة – عرضة لشتى التفسيرات ، فقد كان فقيهاً وقاضياً جمع بين الفلسفة والدين ، كان فيلسوفاً رأى أن العالم المادي هو لانهائي في الزمان ، لكنه محدود مكانياً ، رفض التصورات الدينية في خلق العالم من " لاشئ " ، ومن جهة أخرى فإن الموجودات عنده – تأخذ شكلاً تراتبياً يتربع على قمتها الله ، ويبدو أنه استند في مفارقاته هذه ، أنه خصص لكل من الفلسفة والدين مجاله المستقل ، الفلسفة للنظر والعقل ، والدين للعامة والعمل ، هذا هو جوهر توفيقيه ابن رشد ، وهو موقف متقدم على عصره بكل تأكيد.

إن محاولتنا – عبر هذه المحاضرة – لاتهدف استعراضنا لفلسفة ابن رشد ، فهو أمر لا أمتلكه ولا أدعيه ، رغم أهمية ذلك وضرورته ، لكنها مجرد محاولة جزئية الطابع ، تطمح إلى الاسهام في تجسيد الرؤي والتفكير العقلاني الرشدي القديم وربطه باطار التفكير العقلاني التنويري الحديث والمعاصر والهدف إحياء الجوانب الإيجابية في تراثنا العربي الاسلامي ، مدركين أن حوارنا البسيط حول ابن رشد ، لاتتوقف قيمته عند الجانب التاريخي فحسب ، بل هو حوار له قيمته الفلسفية التي لاتدعو إلى تبني أفكاره بشكل ميكانيكي ، وإنما إلى " تمثلها تمثلاً عقلانياً نقدياً في إطار مستجدات واقعنا وعصرنا الراهن " كما يقول بحق المفكر العربي محمود أمين العالم.

في ضوء كل ما تقدم لم يكن غريباً أن يتهم ابن رشد بالهرطقة ويحاكم بعد أن وشى به الكثيرون وزَورَّوا عليه ،

حيث تمت محاكمته في المسجد الأكبر بقرطبة وبحضور الخليفة " المنصور " الذي حكم عليه بالإبعاد مع أن تهمته كانت نكران القرآن ، وهو حكم مخفف على أي حال بالقياس إلى أحكام عصرنا ؛ مما يدل في رأينا على استنارة حكام أو قضاة عصره في الأندلس.

اخوان الصفا: في كتاب " تاريخ الفلسفة " يشار إلى إخوان الصفا على أنهم " جماعة سرية ظهرت في البصرة في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي " ألف الإخوان إحدى وخمسون رسالة جمعوا فيها معلومات عصرهم في الرياضة والمنطق ، والعلوم الطبيعية ، وما وراء الطبيعة، والتصوف والسحر وعلم النجوم ؛ يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي_:

.1أعضاء الحواس 2. العقل 3. الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات ، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية.

اتخذوا البصرة مقراً لهم ولم يعلنوا عن أسمائهم خوفاً من اتهامهم بالزندقة والإلحاد، ومن أقوالهم كما يوردها مؤلفا كتاب " الفلسفة الإسلامية " السابق ذكره أن : هذه الجماعة قد تآلفت بالعشرة وتصافت بالصداقة واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة بينهم مذهباً رأوا أنهم قرَّبوا به الطريق إلى الفوز برضى الخالق وقاموا بإنشاء " هيئة علمية وأخلاقية " تتعاون على نشر الثقافة العالية من الآلهيات والرياضيات والطبيعيات. "

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه ، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم ، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً ، ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوربا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.....يتبع

****

2017/1/22

الشيعية موقف و"نظرية"(المصدر : المفكر الشهيد د.حسين مروة –النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية – المجلد الاول– ص 497/488.(

الموقف :

لا يمكن الفصل بين الموقف والنظرية، فالموقف في أي أمر أو رأي أو اتجاه ليس شيئاً يستحق الاهتمام ان لم يكن له سند من فكر نظري أو قاعدة مبدئية ينطلق منها.

لكن طبيعة البحث والايضاح تقتضي منا، هنا، هذا الفصل الشكلي بين الأمرين :

التشيع، من حيث هو موقف في الاسلام، نشأ مع نشوء مسألة الخلافة فور موت صاحب الدعوة الاسلامية، ثم جعل هذا الموقف يتبلور ويتفاعل مع احدث الحياة العربية – الاسلامية، حتى نشأت وتفرعت عنه مواقف سياسية، وفكرية: كلامية وفلسفية، تألفت منها مذاهب وفرق شيعية متعددة، بعضها تضاءل مع الزمن، وبعضها تحول إلى موقف آخر يختلف عن منطلقه الاساس، وبعضها نما وتصلب واتسعت قاعدته ولا يزال محتفظا

بوجوده وأرضه ومنطلقه .

ومهما اختلفت فرق الشيعة، في التاريخ، من حيث المبدأ والاجتهاد، ومن حيث المحافظة على الارتباط بالأصول الاسلامية أو الانقطاع عن هذه الأصول، فإن هناك أمراً مشتركاً بينها في الاغلب، هو الموقف من "شخص" علي بن أبي طالب .

وهذا الموقف كثيراً ما كان يتخذ – عن قصد ام غير قصد، من قريب ام من بعيد – تعبيراً غير مباشر عن موقف سياسي أو طبقي تجاه هؤلاء الحكام أو أولئك من حكام دولة الخلافة الاسلامية، أموية ام عباسية، ام غيرها .

وقد انطبع الموقف السياسي او الطبقي – غالباً – بطابع المعارضة. وكثيراً ما كانت المعارضة هذه تصطبغ بالدم والعنف: اما في معارك وانتفاضات دموية، واما في شكل اضطهادات سياسية تصل بالشدة والبطش احياناً إلى ان تكون مجازر بشرية رهيبة .

الانتفاضات الشيعية الأولى على الامويين، ثم تواصلت أحداث المعارضة السياسية الشيعية للحكم القائم في معظم العهود العباسية، كما تواصلت الاضطهادات السياسية للشيعة في مختلف مراحل التاريخ السياسي العربي – الاسلامي حتى نهاية عهد الخلافة العثمانية التركي في مطلع القرن العشرين.

ولم يكن يتغير الموقف الشيعي المعارض إلى الموقف المؤيد الا في الفترات التاريخية التي يظهر فيها حكام شيعيون هنا وهناك، كالدولة البويهية في ايران، وامارة سيف الدولة الحمداني في حلب اثناء القرن الرابع الهجري (=العاشرالميلادي)، وكالدولة الفاطمية في المغرب ومصر في القرن الرابع نفسه، وفي الفترات التي اتفق أن حصلت فيها مهادنة الشيعة لعض الخلفاء (المأمون العباسي.(

وهنا نلحظ ظاهرة شيعية جديرة بالاهتمام ، هي أن الموقف السياسي المعارض كثيراً ما كان يتخذ طابعاً، أو بعدا اجتماعياً. بمعنى أن المعارضة لا تكون لشكل الحكم واشخاص الحاكمين بقدر كونها معارضة، من حيث الجوهر، لاساليب الحكم المتبعة تجاه الطبقات والفئات الاجتماعية المستضعفة.

النظرية :

من العسير تحديد النظرية الشيعية تحديداً مطلقاً وشاملاً. لان الشيعة افترقت منذ موت الامام الرابع علي بن الحسين الملقب بزين العابدين، وهو الذي نجا من مجزة كربلاء التي استشهد فيها ابوه الحسين بن علي.

افترقت الشيعة منذ ذاك فرقاً بدأت بثلاث: الامامية (اتباع الامام محمد الباقر بن زين العابدين) ، والزيدية "اتباع زيد بن علي زين العابدين"، والكيسانية (اتباع محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب مباشرة، ونسب إلى امه : الحنفية.(

ثم اخذت الفرق الشيعية ، منذ ظهور الطلائع الأولى للتفكير الكلامي – الفلسفي، تتشعب وتتعدد. وذلك تبعاً لما كان يدخل على النظرية الشيعية من أفكار جديدة تتحرك وتتموج في ذلك المجرى الفكري الذي بدأ يتكون أولاً من البحث في مشكلة القدر ومسؤولية الفعل الانساني وعلاقته بالفعل الالهي .

ولكن، مهما يكن عسيراً تحديد النظرية الشيعية بصورة مطلقة وشاملة، بسبب مما تقدم، فانه ليس عسيراً ان نحدد الاصول الأولى لهذه النظرية أو القاعدة التي انطلقت منها وقامت عليها الابنية المتعددة لمختلف النظريات

الشيعية: المذهبية، والفكرية .

فان الشيعة، على اختلاف فرقهم ومذاهبهم، ينطلقون نظرياً من القول بأن علياً بن أبي طالب هو الشخص الأول في المسلمين الذي له حق السلطة، بعد النبي، وان هذه السلطة حق الهي وليست حقاً للناس في اختيار من يصلح لقيادتها، لان الله حده يعرف اين تكون مصلحة البشر، وكيف يكون خير دنياهم وآخرتهم. لذلك كله اعتبر الشيعة ان الامامة ركن من الاركان الاسس للاسلام، أي من أصول العقيدة الاسلامية .

ذلك هو الأصل وتلك هي القاعدة الراسخة للنظرية الشيعية، مهما كان الرأي بعد ذلك في شكل هذه السلطة وطابعها، الروحي والزمني .

وبعد هذا يختلف الشيعة كثيراً : فهناك الشيعة المعتدلون، وهناك الشيعة المتطرفون في فهم السلطة التي يضفونها على شخص علي بن أبي طالب، وهؤلاء هم المعروفون في التاريخ الاسلامي بـ"الغلاة" لانهم يغالون في نظريتهم إلى حد اضفاء صفات الالوهة على شخص علي .

ويتفق المسلمون، الشيعة المعتدلون والسنة، على خروج هؤلاء الغلاة على أصول العقيدة الاسلامية اطلاقاً، وان كان المؤرخون يطلقون اسم الشيعة على كل فرقة تتصل نظريتها، اساساً، بشخص علي .

في حين ان الامامية والاثنى عشرية والزيدية من فرق الشيعة تتنصل عن نسبة التشيع إلى تلك الفرق المتطرفة، وهم يسندون رأيهم في انكار التطرف والمغالاة إلى عقيدتهم الاسلامية القائمة على وحدانية الله وانه ليس بجسم وليس كمثله شيء في الكائنات، وعلى نبوة محمد، وعلى القول بالقيامة والبعث في عالم الآخرة، هذا أولاً. ثم هم يستندون ثانياً إلى قول للامام علي في احدى خطبه: "سيهلك في صنفان: محب مفرط يذهب به الحب إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق. وخير الناس حالاً النمط الأوسط فالزموه .

وبالمعنى نفسه قال الامام الشيعي الرابع، علي بن الحسين زين العابدين: "يا ايها الناس، أحبونا حب الاسلام، فما برح حبكم حتى صار علينا عاراً."

نظرية الشيعة المعتدلين :

اما النظرية الكاملة للفرق المعتدلة من الشيعة، فتقوم –أولاً– على الاصول الأولى لعقيدة الاسلام، وتقوم – ثانياً– على القول بأن الحق بالخلافة بعد النبي مباشرة لعلي بن أبي طالب ثم لاولاده بالتتابع، وهو حق الهي يختار له الله من يشاء من اعلم الناس وافضلهم خلقاً وديناً.

اما القول بأن علياً نفسه هو الذي اختاره الله، فيستدلون عليه بنوعين من الدليل، يسمون الأول الدليل العقلي، ويسمون الثاني الدليل النقلي أو النص .

اما الدليل)العقلي) فهو :

أولاً: ان الامام يجب أن يكون معصوماً من الخطأ كالنبي، ليكون اهلاً لحمل امانة العقيدة والشريعة بعد النبي، ثم تقول الشيعة أنه لم يكن عند موت النبي معصوماً غير "علي" بالاجماع .

ثانياً: ان شرط الامام كونه لم تصدر عنه معصية، وبما ان علياً لم يعبد الاصنام قبل الاسلام قط، فقد تعين ان يكون هو الامام .

ثالثاً: انه يجب في الامام ان يكون افضل علما من غيره في زمانه ، وقد كان "علي" كذلك، فوجب اذن ان

يكون الامام دون غيره.

غير أن هذه الأمور الثلاثة التي جعلها الشيعة دليلهم العقلي يدفعها أهل السنة بأنه ليس هناك من برهان على اشتراط العصمة في الامام، ولا على اشتراط عدم الاتيان بالمعصية من قبل، ولا على اشتراط ان يكون اعلم أهل زمانه، بل يكفي ان يكون ذا مؤهلات كافية للقيام بمهمات الخلافة، وان أهل الحل والعقد هم الذين يختارونه .

واما الدليل الاخر للشيعة على امامة "علي"، وهو النص، فقد جاء عندهم متعدد الوجوه. فهناك الحديث المعروف بـ"حديث الغدير"، أو "حديث الموالاة" وهو الذي نطق به النبي حين وقف، اثناء عودته من مكة إلى "المدينة" بعد ان حج حجته الاخيرة، في مكان من الطريق يدعي "غدير خم" وكان معه جمع من الصحابة، فقام فيهم خطيباً، وقال في جملة ما قال: "ألست أولى منكم بأنفسكم؟" فاجابوا: اللهم، نعم. حينئذ اخذ بيد على ، ثم قال: "اللهم! من كنت مولاه فعلي مولاه. اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله."

فقام الصحابة يهنئون علياً، وبينهم عمر بن الخطاب، وقال له عمر نفسه: "بخ بخ لك يا علي، فقد أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة."

وبالرغم من أن أهل السنة لا ينكرون هذا الحديث، يختلف تفسيره عندهم عما يفسره به الشيعة. والاختلاف يقع على لفظ "المولى" الوارد فيه، وهذا اللفظ هو المستند في حجة الشيعة.

فهم يفسرونه بمعنى "الولاية" أي الحكم والسلطان، أو الامامة. في حين يفسر أهل السنة معنى "الولاء" بمعنى الحب والمودة . وبهذا المعنى يصبح الحديث فاقد الدلالة على نصب "علي" اماماً و "وليا" للمسلمين بعد النبي.

النظريات العلوية المتطرفة :

يضع الشهرستاني تعريفاً اولياً للنظريات الدينية – الفلسفية التي دخلت عقيدة الشيعة في علي بن أبي طالب، فخرجت بفريق منهم عن هذه العقيدة التي حددنا أصولها الأولية فيما تقدم، وتحولت العقيدة عن حدودها تلك إلى الغلو (التطرف) من حيث نظرتها إلى شخص "علي" والأئمة من أولاده. يقول الشهرستاني:

"الغالية هم الذين غلوا في حق ائمتهم حتى اخرجوهم من حدود الخلقية (البشرية) وحكموا فيهم بأحكام الالهية. فربما شبهوا واحداً منهم بالاله، وربما شبهوا الاله بالخلق (البشر)، وهم على طرفي الغلو والتقصير. وانما تشبيهاتهم من مذاهب الحلولية، ومذاهب التناسخية (انتقال الارواح من كائن إلى كائن آخر)، ومذاهب اليهود والنصارى، اذ اليهود شبهت الخالق بالخلق، والنصارى شبهت الخلق بالخالق، فسرت هذه المشبهات في أذهان الشيعة الغلاة حتى حكمت بأحكام الالهي في حق بعض الائمة. وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة، وانما عادت إلى أهل السنة بعد ذلك ."

النظرية المتطرفة لبعض فرق الشيعة اذا كانت قد بدأت في الكوفة فانها سرعان ما انتشرت في "المدينة"، ثم في كثير من مناطق الجزيرة، وفي اليمن خصوصاً. اضافة إلى ان الافكار الفلسفية الهندية والفارسية كانت لها ظلال في الجزيرة حتى ايام الجاهلية.

****

2017/1/22

طبيعة الصراع بين طائفتي السنة والشيعة...

بدأ عهد عمر بين الخطاب الذي استمر على رأس الدولة الاسلامية منذ عام (636-6466م) ، تميزت بالعدل والاستقرار الاجتماعي في معظم ارجاء الدولة الاسلامية التي توسعت في عهده.

وبوفاة الخليفة ابن الخطاب (عام 646م) تولى من بعده عثمان بن عفان لمدة 12 عام بين الفترة من (646م-657م) كانت حافلة بالمتغيرات "الطبقية" والسياسية المنحازة لأقاربه وأنسبائه من بني أمية ، مما أدى الى تراكم الثروات في اوساطهم وأوساط القبائل الحليفة لهم ، في مقابل تزايد مساحات الفقر والظلم لدى غالبية المسلمين في مجمل أركان الدولة الاسلامية ، فكانت الثورة على عثمان ومقتله عام 657م تمهيدا للصراع بين معاوية بن ابي سفيان وعلي بن ابي طالب واعلان الدولة الاموية بعد معركة صفين عام 37 هـ بين علي ومعاوية ، وتكريس الدولة الاموية والتوريث في الخلافة ، وصولاً إلى موقعة كربلاء عام 61 هـ، ومقتل الحسين بن علي، واشتداد الصراعات الدينية الشكلية الطائفية (سنة وشيعة)، ذات البعد السياسي والطبقي الصريح في الدولتين الأموية والعباسية، وبداية مرحلة جديدة في التاريخ الاسلامي بقيادة الدولة الاموية ، تميَّزت بالكثير من مظاهر الاستبداد والتراجع عن قيم العدل التي سادت في المراحل السابقة ، واستعادت النخب القبائلية لدورها بعد ان اصبح نظام الحكم في الدولة الاموية ملكيَّاً وراثياً نقيضاً لجوهر الدين الاسلامي ورسالته.

انفجر الصراع واستمر بين طائفتي السنة والشيعة، وتداولت الطائفتان السلطة هنا وهناك حتى تكونت في رأس هرم كل منهما طبقة غنية تمتلك ثروات طائلة ، بذريعة الانتماء والدفاع عن مصالح الطائفتين (السنة والشيعة) وهو الصراع الممتد حتى اللحظة الراهنة، ويُدار في كل دورة من دوراته بأدوات العصر الذي ينشأ فيه. وفي هذا الجانب ، فإن من المهم أن ندرك طبيعة هذا الصراع، الذي لا يعكس صراعاً طبقياً بين طبقة سنية غنية ظالمة وأخرى شيعية فقيرة مظلومة كما يحاول البعض أن يفسره، بل صراع يقوده الرأسان الغنيان الواقعان في قمة هرم الطائفتين واللذان يمسكان بزمام السلطة والثروة. إنه صراعٌ على المال والسلطة والنفوذ في إطار "الطبقة" أو العشيرة الغنية الواحدة في كلتا الطائفتين، فكل رأس يريد أن يُقصي الآخر، دون أن نتجاوز بعض الطروحات أو المبررات الدينية المقبولة في تلك المرحلة من قبل علي بن أبي طالب والحسين والشيعة عموماً فيما بعد من ناحية، ودون أن نتجاوز المصالح "الطبقية" لدى الأسرة الأموية وممارساتها الظالمة ضد علي وأولاده وأحفاده، وهي ممارسات انطلقت في سياق بناء الدولة الإسلامية الأموية التي لا يمكن انكار دور الأمويين في توسعها وانتشارها من ناحية ثانية .

وإذا كنا نتفق على أن التاريخ الإسلامي شهد منذ ما بعد اجتماع سقيفة بني ساعدة، بروز حالة من النزاعات والاختلافات ذات البعد المصلحي أو "الطبقي" بالمعنى العشائري ، فقد كانت الخلافة هي أساس ذلك الانشقاق الأول، وتحولت فيما بعد، إلى صراعات ونزاعات ذات بعد طائفي، ومنذ قيام الدولة الاموية تفاقمت تلك الصراعات وتواصلت في إطارها الطائفي طوال العهد الأموي ثم في الدولة العباسية وما تلاها وصولاً إلى المرحلة الراهنة، بحيث يمكن القول بأن الطائفية والصراع بين السُنَّة والشيعة تميَّزت كثابت دائم في التاريخ الإسلامي القديم والحديث والمعاصر .

في هذا السياق، أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف –خاصة بعد قيام الدولة الأموية– تعود إلى حاجة الحكام إلى نصوص تشريعية أو مبررات دينية تبرر وجودهم السياسي من جهة وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكرياً وسياسياً من جهة ثانية.

بالتالي فإن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب، بل أن الصراع الطائفي تَذَرَّعَ وما زال يتذرع بالدين لكي يُعَبِّر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية.

****

2017/1/22

الشيعة.....

وهي تعني لغوياً الأنصار أو الأعوان ، أما في إطار الفكر الإسلامي فقد غلب هذا المصطلح " الشيعة " على الذين شايعوا وناصروا علي بن أبي طالب (600 م. _ 661 م.) والأئمة من بنيه .

وأهم ما يميز الشيعة ، نظرية " النص والوصية " أي النص على أن الإمام بعد الرسول هو علي بن أبي طالب، الوصية من الرسول _ بأمر الله _ لعلي بالإمامة ، وكذلك تسلسل النص والوصية بالإمامة للأئمة من بني علي ، و صاحب هذه النظرية " النص والوصية " هو هشام بن الحكم _ توفي سنة (805 م.)؛ والشيعة تنقسم إلى عدة تيارات ، لكن التيارات الرئيسة ظلت هي :

أ. الإمامية الإثني عشرية

ب. الزيدية

ج. الإسماعيلية

وقد سميت الإثنى عشرية لأن سلسلة الأئمة عندهم توقفت عند الإمام الثاني عشر (أبو القاسم) من أحفاد علي بن أبي طالب المولود عام (256 هـ ، 870 م.) والذي ما زال غائباً في اعتقاد الشيعة الإثنى عشرية (الإمام الغائب أو المهدي) وهم في انتظار عودته، وفي هذا السياق نورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على " أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله ، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام ، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام _ الذي هو كل ما لله وللرسول _ هو للفقيه أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع ، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه. "

****

2017/1/22

الملامح الأولية في التكوين الاعتزالي.....

مهم ان نقرأ المقولات العريضة ودلالاتها، وكيف ان الفكري الديني هو السياسي الاجتماعي، ولكن في لحظات

عدم تبلوره الأرضي.

فليس ثمة ديني له مضمون سياسي، وديني آخر ليس له مضمون سياسي، بل إن الديني كله هو ذو أبعاد سياسية، لم ينفصل عن عباءته الدينية الغيبية، أي أن السياسي فيه يتحرك دائماً داخل هذه العباءة.

ومن هنا، فإن الاعتزال هو حركة الفئات الوسطى، في ظروف الإمبراطورية التي هيمن عليها الأشراف المنتصرون على الفئة الوسطى والكتل العامية منذ اغتيال الإمام علي بن أبي طالب.

اما بالنسبة لمذهب "القدرية"، فيمكن القول ان " القدرية" كانت التعبير عن العناصر الوسطية (المؤيدة / المعارضة) للإشراف الأمويين التي حاولت تشكيل التغيير من داخل النظام السياسي، وقد أخذت المعتزلة القلب النابض للقدرية، وهو حرية الإنسان ومسئوليته عن أفعاله، وداخل وليس ضد هيمنة الله على الوجود .

لكن القدرية لم تستطع أدواتها الفكرية أن تحلل هذه المسألة تحليلاً واسعاً، وأن تشكل منظومة فكرية، فاقتصرت على مبدأ وحيد، وركزت على النشاط السياسي. وبدأت الجبرية تأخذ مساحة هامة من الوعي الإسلامي .

من هنا كان دور الاعتزال هو مواجهة هذه التجسيمية والجبرية، على مستوى جديد، وبأدوات فكرية مختلفة، وعبر طرح تصور جديد / قديم عن الله .

إن الصورة التي شكلتها الجبرية ونشرتها عن الله، كانت صورة معطلة للفعل البشري، فتحول الاعتزال إلى المطرقة الأساسية لهدم هذه الصورة الجبرية والصور التشبيهية والتجسيدية لله .

كانت القضية مرتبطة بجوهر السلطة السياسية على الأرض الإسلامية، أي باستيلاء الخليفة على كل السلطات وسيرورته حاكماً مطلقاً، مكرساً للجبرية ولصورة الإله الوحيد الكلي المانع لحرية الإنسان. فكان الاعتزال هو تفعيل التصور الإسلامي التوحيدي عن الله على هذه المستويات المختلفة .

أي أن الاعتزال كان نفي النفي، لمختلف الآراء المحدودة والمتناقضة والجزئية للفرق الفكرية / الدينية التي كونت بعض الآراء الصائبة في كل خاطئ، فهي آراء مهمة جزئياً، ولكن في مستوى محدود من التجريد الذي يغدو تعميمه وربطه بالظواهر الاجتماعية الإيجابية، هامين وفعالين في تشكيل السمات الفكرية (التقدمية) للمرحلة، واكتشاف الخطوط العريضة للتطور وبلورتها عبر منظومة دينية متجاوزة.

أخذت المعتزلة من الجهمية (آراء جهم بن صفوان) مسائل إنكار الصفات القديمة لله، متجهة للتوحيد المجرد الكلي، ومسألة الحسن والقبح العقليين، أي إعطاء العقل المسلم إمكانية الإدراك الموضوعي للظاهرات وتوصله إلى الايمان والفضائل عبر عقله المستقل، وهو امر سيضع الحرية الفردية في بؤرته المركزية، ويقود ذلك بطبيعة الحال إلى نفي آراء الفرق المعطلة للإرادة الفردية .

كذلك فإن المعتزلة استوعبت القدرية في دعوتها لإيجاد الإمام العادل من داخل النظام السياسي الموحد.

ولا تتفق مع توجهات الأشراف المدنيين، وهم الإمامية، ولا الأشراف الصحراويين، وهم الخوارج، في تفكيك الدولة الإسلامية.

كان هذا كله يعني اختلافاً مع قطاع واسع من المسلمين، وبطبيعة الحال مع المجوس والثنوية والمسيحية واليهودية والصابئة، وبهذا غدا الاعتزال انعطافاً فكرياً، راح يكون نوعه الخاص المستقل والمستجد في مبادئ الأصول الخمسة .

فالاعتزال مر بأطوار ومراحل، علينا متابعته فيها، وقراءة تطوره وتفككه عبرها .

ونحن هنا سنأخذ مرحلته الأولى التي نشأ فيها ، وهي ذاتها مرحلة الانتقال بين الدولة الأموية والدولة العباسية.

الأصول الخمسة لحركة المعتزلة :

لقد قامت حركة المعتزلة على الأصول الخمسة وهي : التوحيد ، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إن هذه الأصول التي تشكل القسمات الجوهرية لفكر الحركة، هي أصول دينية محضة، فكلها تتشكل كأحكام دينية نظرية، تمزج ما بين الكلي والجزئي. إن حركة الاعتزال تغدو حركة "أصول" بالدرجة الأولى، أي أنها تبحث في أسس العقيدة كالله والرسل والملائكة واليوم الآخر .. الخ ، وهي المباحث التي تشغل الحيز الأكثر من نشاط المعتزلة العقلي.

التوحيد هو أساس الأصول الخمسة، فلديهم إن الله واحد، ولكن بمعنى ديني – عقلي جديد، حيث تغدو ذاته غير مركبة، ولا متجسدة ولا متعينة، ولا متغيرة، فهي ذات مطلقة خارج الوجود المادي والطبيعي .

ومن نصوص المعتزلة (إن الله واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وليس بجسم ولا شبح، ولا جثة ولا صورة، ولا بلحم ولا دم، ولا شخص ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة، ولا طول ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض .. الخ .(

إن كلمات "العلم" و"الحياة" و "القدم" لا تنفك ولا تنفصل عن الذات، فهو هي ، وهي الثابتة منذ الأزل إلى الأزل، وهي التي تشكل الظواهر التي لن تكون أزلية، ولن تكون موجودة مع الله في قدمه، بل هي حادثة متشكلة لاحقاً لوجوده، بما فيها صنع الكون وتشكيل الحياة وبعث الأنبياء ..الخ.

ولكن الله مع هذه الهيمنة الشاملة في هذا المفهوم الاعتزالي لن يتدخل مع هذا في اختيارات الإنسان ، وإلا لما أنزله إلى الأرض، وما بعث الأنبياء إليه، ووضع لحسابه الجنة والنار.. إلخ.

إن التوحيد الاعتزالي المعبر عن توحيد الذات الإلهية يبدو فقيراً، متناقضاً، غير قادر على خلق تماسك منهجي في تصوراته، وليس ذلك إلا بسبب الاضطراب في بنيته الفكرية بين المثالية الذاتية الموضوعية.

يغلب على الاعتزال بنية المثالية الذاتية، فهذه البنية جعلت من الإله مشكلات للوجود بلا قوانين وأسس موضوعية، فالخلق يتم بإرادة الإله المحضة، ويغدو الكون والإنسان ملحقين بهذا الإله صانع الأشياء من عدم ، وهنا يتم نفي الأسس الموضوعية لظهور الطبيعة والمجتمع والتاريخ...(المصدر :عبد الله خليفة – الاتجاهات المثالية في الفلسفة العربية الإسلامية – الجزء الاول والثاني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط1 – 2005(.

****

2017/1/22

)اخوان الصفاء)؛ ظاهرة عصر، لا ظاهرة جماعة!

يتساءل المفكر الشهيد د.حسين مروة في كتابه الموسوعي "النزعات المادية في الفلسفة العربيةالإسلامية" – المجلد الأول ، كيف ظهر "اخوان الصفاء" لعصرهم ومجتمعهم، ومتى ظهروا؟. ومن هؤلاء الذين سماهم عصرهم ومجتمعهم ، او سموا أنفسهم "أخوان الصفاء"، وكيف انتظمتهم "جماعة" واحدة بهذا الاسم وتحت هذا الشعار؟ ومن كتب تلك "الموسوعة" الشاملة المنسوبة إلى هذه "الجماعة" بالطريقة التي ظهرت بها "رسائل اخوان الصفاء" في عصر وفي مجتمع لم يعرفا – من قبل– عملا "موسوعياً" على هذا النحو من الشمول والتنوع؟.

ويقول ان المصادر التاريخية لعصر "اخوان الصفاء" ، أو للعصر القريب منه، لا تقدم للمؤرخ أجوبة واضحة عن شيء من هذه الأسئلة .

لكنه يستدرك القول فيضيف قائلا : أما القرن الرابع الهجري (العاشر) الذي يتبنى المؤرخون والباحثون المحدثون كونه عصر "اخوان الصفاء"، فليس لدينا منه سوى مصدر واحد نجده عند أبي حيان التوحيدي، وهذا المصدر يفيدنا أن "الجماعة" كانت في البصرة، ولها معرفة "بأصناف العلم وأنواع الصناعة"، وانها "تألفت بالعشرة، وتصافت بالصداقة، واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة. فوضعوا مذهباً.. وصنفوا خمسين رسالة في جميع أجزاء الفلسفة علمياً وعملياً، وأفردوا لها فهرساً وسموه رسائل اخوان الصفاء، وكتموا فيها اسماءهم وبثوها في الوراقين، ووهبوها للناس .

نفيد من هذا المصدر أيضاً بعض أسماء أولئك "الجماعة" ، وفقاً لمعلومات التوحيدي وحده،

ولكن هذه الشخصيات التي اخبرنا التوحيدي انها من "الجماعة" ومن مؤلفي رسائلها "الخمسين"، لا نجد تعريفاً لها في أحد من المصادر التي لدينا سوى ما ذكره التوحيدي ، في هذا المصدر نفسه أيضاً ، عن زيد بن وفاعة من ذكاء غالب وذهن متوقد، و"متسع في فنون النظم والنثر"، وبراعة في الحساب والبلاغة والتاريخ، ومن معرفة في المذاهب ، و "تبصر في الاراء والديانات ."

وفي المقدمة التي وضعها "أحمد زكي باشا" لطبعة "الرسائل" في القاهرة (1347 هـ / 1928م)، يقول فيها ان "رسائل اخوان الصفاء" هي أصل مذهب القرامطة.

يفترض الشهيد د.حسين مروة أن "رسائل إخوان الصفا" ظهرت في القرن الرابع الهجري (العاشر)، وان مؤلفي هذه الرسائل هم أولئك "الجماعة" الذين تلاقوا في البصرة على المبادئ التي تشرحها "موسوعتهم" هذه.

أحد الباحثين من الاسماعيلية المعاصرين يرى أن "الرسائل" من وضع أمامهم عبدالله بن محمد، فاذا رجعنا إلى "الرسائل" من وضع امامهم عبدالله بن محمد، نبحث في مضموناتها، وجدنا علاقة واضحة بين المبادئ الفلسفية التي تأسس عليها جماعة "اخوان الصفاء" وأصول التنظيم المتبعة لدى الجماعة، وبين مبادئ الاسماعيلية وأصولهم التنظيمية.

ولكننا نجد مجالاً للقول بأن هذه العلاقة لا تبلغ درجة التماثل الكامل بحيث لا يصح النظر إلى "الجماعة" كأنها تنظيم اسماعيلي صرفاً .

فقد كان للاسماعيلية وجود سبق وجود "اخوان الصفاء" بزمن طويل، وكان لها تنظيم متقدم يعمل بنشاط ودقة ودأب منذ ذلك الزمن، ويمارس بذلك تأثيراته في مجالات الكفاح السياسي والايديولوجي على بعض الحركات

الثورية التي ظهرت خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، كحركة القرامطة بالدرجة الأولى .
ويضيف د.مروة بقوله : اذا كانت حركة "الباطنية" قد تمثلت، خلال القرنين المذكورين، في فرق أخرى غير الاسماعيلية، فإن المزايا التنظيمية التي كانت أبرز ما تميزت به الاسماعيلية، قد مكنتها ان تنفرد، دون سائر الفرق "الباطنية"، بحيوية الحركة والتأثير واستمرارية الصمود أكثر من جيلين. وقد كانت هذه المزايا عاملاً من عوامل نجاح الدعوة الفاطمية في الوصول إلى مركز الحكم.
ولكن التفرق الداخلي الذي أصاب الحركة الاسماعيلية، أدى بها إلى التشتت بعد ذلك كحركة منظمة .
ويتبلور استنتاجنا هنا بأن الوجه "الاسماعيلي" الذي يظهر على "اخوان الصفاء" لا يعطي العلاقة بينهم وبين الاسماعيلية أكثر من هذه الصفة الانعكاسية الموضوعية. فان لدينا اقتناعاً بأنه كان لاخوان الصفاء وجود مستقل عن التنظيم الاسماعيلي، رغم ما نراه من نقاط الالتقاء الكثيرة بينهما .
ولكن وجودها المستقل لا ينفي ان يكون لها نوع من الارتباط المبدئي أو المذهبي بأصول اسماعيلية.
ان الدلائل التاريخية كلها ترشدنا ان الوضع التنظيمي "لاخوان الصفاء" لا يتعدى نطاق "الخطة" التنظيمية المكتوبة في "الرسائل" ، أي انه وضع نظري محضاً، رسموه لانفسهم بصورة مجردة كانعكاس للتجربة التنظيمية الاسماعيلية الناجحة .
اما النشاط العملي للاخوان فقد انحصر في العكوف على التأليف الموسوعي الذي يبدو انه استغرق وقتاص طويلاً استنفذ كل طاقاتهم، بحيث لم يتح لهم أن ينصرفوا إلى تحقيق "الخطة" المدونة في "الرسائل" ، والا فلماذا لم تظهر آثار لنشاطهم يتحدث عنها المؤرخون في عصرهم أو العصور القريبة منه، لو أن هذا النشاط كان موجوداً بالفعل؟
لماذا لم يتحدث عنهم الشهرستاني، أو ابن خلدون مثلاً؟ . ولعل النشاط الوحيد الذي نجد من يتحدث عنه في عصرهم، خارج نشاطهم التأليفي، هو ما يذكره أبو حيان التوحيدي في معرض حديثه عنهم، الذي سبقت الاشارة اليه، من انهم "صنفوا خمسين رسالة.. وكتموا فيها أسماءهم ، وبثوها في الوراقين (النساخ)، ووهبوها للناس."..
فهم اذن كانوا يطمحون إلى اشاعة معارفهم الموسوعية في المجتمع بعد أن بذلوا ذلك الجهد العظيم في التدوين والتصنيف، وكان وراء طموحهم هذا هدف مرسوم دون شك.
ولابد انهم بذلوا جهداً آخر "لبث " هذه المعارف عن طريق الوراقين، ثم لا نعرف لهم –كما قلنا– نشاطاً غير هذا لنشرها وتعميمها في جماهير المجتمع .
أما كيف اختاروا لـ"تنظيمهم" اسم "اخوان الصفاء وخلان الوفاء" فقد يكون صحيحاً ان ذلك كان استرشاداً بما ورد في كتاب "كليلة ودمنة" (ترجمة ابن المقفع) من هذا التعبير (اخوان الصفاء) في "باب الحمامة المطوقة."
وقد جاء مضمون هذا الاسم تعبيراً عن الواقع الذي ألف بين أشخاصهم وجمعهم عمل مشترك وعلى هدف لهذا العمل مشترك أيضاً .
عمل "اخوان الصفاء" الموسوعي، في "الرسائل" التي نسمح لأنفسنا أيضاً بأن نصفها وصفاً معاصراً، فنقول أنها عمل "برنامجي" يكاد يكون متكاملاً، رغم افتقاره إلى عنصر التنسيق التأليفي أولاً، وإلى عنصر التدقيق العلمي ثانياً .

ان صفة "العمل البرنامجي" تظهر بجلاء في مجمل التركيب العام "للرسائل" الخمسين و "للرسالة الجامعة" التي تتوج هذا العمل الكبير وتبلغ به النقطة القصوى "لاستراتيجية" الجماعة.!

بل يصح لنا القول بأن الخمسين "رسالة" الأولى استوعبت "الخطة التكتيكية" في حين أن "الرسالة الجامعة" استوعبت ما تضمنته "الرسائل" بجملتها من "الخطة الستراتيجية" الشاملة . فما هي "استراتيجية" الجماعة، أولاً؟

نعود هنا، مرة أخرى، إلى النص السابق لابي حيان التوحيدي المعاصر لتلك الظاهرة العلمية – الفلسفية – الايديولوجية التي سميناها "ظاهرة اخوان الصفاء:"

يقول التوحيدي في معرض حديثه عن "الجماعة" : "... وذلك انهم قالوا ان الشريعة قد دنست بالجهالات، واختلطت بالضلالات، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة ، لانها حاوية للحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية. وزعموا انه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة العربية، فقد حصل الكمال ."

هذا الكلام يقوله التوحيدي بعينه، لم يكن ليقوله الا وهو يعلم من أمر "الجماعة" وأمر العصر ما هو واقع، أو ما هو احدى صور هذا الواقع.

وفي "رسائل" الجماعة ما يدعم ذلك ويؤكده، كما سنرى. ف"الاخوان" ياخذون بفكرة "الخطيئة الأصلية" لبني الانسان منذ آدم، على نحو ما تصفها الاديان القائلة بها .

ولكنهم يرون – أي "الاخوان" – ان الانسان خرج من ربقة هذه "الخطيئة" بعد توبة آدم وامتثاله لأمر الله الثاني ووصيته الثانية، ثم جرى على ذلك من استخلف في الأرض بأمر الله بعد آدم، وجعل وصية الله هذه، كلمة باقية في عقبه."

وهذه "الكلمة" هي "خلافة النبوة ومملكة الرسالة والامامة .

فمن تعدى هذا الأمر (الالهي) وخالف هذه الوصية ، وطلب أن يكون خليفة الله تعالى ليدبر خلقه بسعيه وحرصه، فانه لا يتم له ، وان تم وقدر عليه فانما هو خليفة ابليس، لانها حيلة ومكيدة وخديعة وتعد وغصب وظلم وعدوان وخذلان وطغيان وعصيان ."

فلننظر في هذه الصفات الأخيرة المتلاحقة، (.. غصب، ظلم ، عدوان، خذلان، طغيان ، عصيان.(

ليس يحتاج المرء إلى جهد غير عادي، لكي يكتشف مرمى هذا الهجوم، أي من يقصد "الاخوان" بهذه الأوصاف السلبية المثيرة .

فانه لمن الواضح ان الذي تم له ان يكون "خليفة" بتعدي أمر الله ومخالفة وصيته لآدم، فأصبح بذلك "خليفة ابليس" انما هو من يتسمى بـ"الخليفة" في عصر "اخوان الصفاء"، وهو ليس "خليفة" واحداً بعينه، بل هو كل من يتسلم منصب "الخلافة" الرسمية في الدولة الاسلامية المعاصرة لهم (الخلافة العباسية .(

يتوضح هذا الهدف لدى "اخوان الصفاء" في أمكنة أخرى من "الرسائل" حين هم يتعرضون للعباسيين بتعابير شفافة، فيصفونهم بأنهم قتلوا "الأولياء وأولاد الانبياء" ، وحين هم يكثرون من التعريض بالسلطان الجائر، ويندون بمن ينصب خليفة لله في أرضه، ويملك رقاب الناس ويبسط يديه في البلاد لينصف المظلوم من الظالم، فاذا به يصبح هو الظالم وهو المتعدي على الضعفاء والمساكين.

****

2017/1/23

اخوان الصفا: (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

في كتاب " تاريخ الفلسفة " يشار إلى إخوان الصفا على أنهم " جماعة سرية ظهرت في البصرة في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي " ألف الإخوان إحدى وخمسون رسالة جمعوا فيها معلومات عصرهم في الرياضة والمنطق ، والعلوم الطبيعية ، وما وراء الطبيعة، والتصوف والسحر وعلم النجوم ؛ يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي:

1.أعضاء الحواس

2.العقل

3.الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات ، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية.

اتخذوا البصرة مقراً لهم ولم يعلنوا عن أسمائهم خوفاً من اتهامهم بالزندقة والإلحاد، ومن أقوالهم كما يوردها مؤلفا كتاب " الفلسفة الإسلامية " السابق ذكره أن : هذه الجماعة قد تآلفت بالعشرة وتصافت بالصداقة واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة بينهم مذهباً رأوا أنهم قرَّبوا به الطريق إلى الفوز برضى الخالق وقاموا بإنشاء " هيئة علمية وأخلاقية " تتعاون على نشر الثقافة العالية من الآلهيات والرياضيات والطبيعيات. "

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه ، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم ، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً ، ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوربا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.

****

2017/1/23

حركة القرامطة ...اول حركة/حكومة اشتراكية في التاريخ :

في كتابه الموسوعي" النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية/المجلد الثاني " يقول المفكر التقدمي الشهيد د.حسين مروة : هذه حركة ذات جانب ثوري كانت لها نظريتها وأيديولوجيتها، ووضعت لنفسها خطة وبرنامجاً يتفقان مع نظريتها وأيديولوجيتها. هذه الحركة كانت في الموقع المعارض لايديولوجية الدولة الرسمية ومن تمثلهم من الاقطاعيين، وكذلك رجال الدين من المحافظين.

دخلت حركة القرامطة حياة جماعات كبيرة من صغار الفلاحين وسائر كادحي الريف والحرفيين وغيرهم من الكادحين والمعدمين من سكان المدن في منطقة واسعة بين البصرة والكوفة من العراق، وفي منطقة البحرين، وبعض مناطق بلاد الشام ، بل بعض نواحي اليمن في جنوب الجزيرة.

اجتذبت الحركة هؤلاء الناس المستضعفين والمضطهدين، وجعلت منهم جيشاً مسلحاً يقاتل بحماسة جيوش الخلافة العباسية هنا وهناك، واقامت لهم جمهورية في البحرين كانت تعبيراً عن احلامهم الطبقية المبهمة الحدود يومئذ ، وعاشت هذه الجمهورية مستقلة عشرات السنين كتجربة تاريخية فريدة من حيث موقعها المكاني والزماني ومن حيث مضمونها الثوري .

كان لها تنظيم دقيق يعمل سراً بمهارة وداب، وكان دعاتها على صلة مستمرة بالاعضاء والمنظمات وفق خطط منسقة للاطلاع على شؤونهم وسير الدعوة بينهم.

لقد ظهرت براعة المؤسس حمدان قرمط التنظيمية في هذا المجال يعاونه اثنا عشر نقيباً اختارهم من بين الدعاة على نحو ما كانت تعمل الاسماعيلية.

هذا الأسلوب التنظيمي الدقيق رافقه تنظيم مالي ساعد في توسيع مجال الدعوة بين جماهير الفلاحين الفقراء وكادحي الريف والحرفيين الصغار في العراق .

يقوم التنظيم المالي هذا، أولاً، على فرض ضرائب معينة على الاتباع، ويقوم ثانياً، على توزيع الأموال المتجمعة من الضرائب والممتلكات التي تنازل عنها اصحابها لمصلحة الدعوة توزيعا بين الاتباع حسب حاجاتهم.

كما أمكن الاستفادة من هذه الاموال ببناء قلعة حصينة لهم قرب الكوفة سنة 2777هـ سميت "دار الهجرة" وبتسليح الاتباع تقوية لحركتهم ولفرض هيبتها في نفوس الناس واستعداداً للثورة.

ولكن دولة الخلافة لم تبد اهتماماً يذكر بهذه الحركة الا منذ عام 287هـ 9000م واثناء خلافة المعتضد العباسي (279 – 289 هـ / 892 – 901م.(

فقد بدأت الدولة منذ ذلك الحين تشتد في مطاردة القرامطة إذ أحست بخطر حركتهم اجتماعياً وأيديولوجياً، فضلاً عن خطرها على السلطة السياسية للخلافة .

ورغم ذلك تتابعت الحركات المسلحة للقرامطة في العراق، دون أن تستطيع جيوش الخلافة العباسية القضاء على حركتهم .

ثم زاد خطر هذه الحركة في مواجهة النظام الاجتماعي لدولة الخلافة، حين نجح احد الدعاة القرمطيين الذي أرسله حمدان قرمط إلى البحرين داعيا للحركة.

فقد وجد أبو سعيد الجنابي في البحرين استجابة واسعة للدعوة بين سكان المدن هناك وسكان البادية أيضاً، إذ نشر فيهم فكرة المؤاخاة الشاملة بين الناس، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية والعرقية والجغرافية.

واثار فيهم كذلك احلام السعادة في الحياة على هذه الأرض دون انتظار السعادة الاخروية الموعودين بها في الأديان .

ظلت قوى هذه الجبهة القرمطية تتعاظم ويستعصي على جيوش الخلافة اخضاعها حتى انسلخت منطقة البحرين عن سلطة الخلافة، واستقلت دولة البحرين القرمطية في عهد سليمان أبي ظاهر أحد ابناء أبي سعيد الجنابي . وذلك اثناء عشرينات القرن الرابع، وحينئذ نشات أول جمهورية عربية في العصر الوسيط، بل في تاريخ العرب كله، لها نظريتها وأيديولوجيتها وبرنامجها الاجتماعي – الاقتصادي– السياسي.

فهي دولة من طراز جديد كل الجدة في عصرها، لا تقوم على الدين، بل هي أقرب إلى العلمانية بمفهومها المعاصر.

صحيح ان الدعوة القرمطية رفعت، اثناء كفاحها في العراق، شعارات ذات وجه ديني مذهبي، لا سيما شعار الطاعة للأمام الخفي المنتظر. لكن ظهر ، بعد قيام جمهورية البحرين، ان فكرة الامام هذه ليست أبعد من كونها فكرة اجتماعية في شكل ديني.

لكن أعمال التخريب وسفك الدماء التي ارتكبتها الجمهورية القرمطية، بفظاظة، تجاه الكعبة والحجاج المسلمين، كانت تعبيراً غير موفق عن مكافحة ما يعتقده القرامطة "وثنية" ، من جهة وتعبيراً –من جهة ثانية– عن محاولتهم اضعاف هيبة دولة الخلافة باظهارها لدى الرأي العام الاسلامي انها عاجزة عن حماية اقدس الاماكن والشعائر الاسلامية وعن تحقيق سلامة حجاج هذه الاماكن المسلمين، وكذلك شأن الهجمات الفظيعة التي اقترفها قرامطة البحرين حيال مدينتي الكوفة والبصرة أكثر من مرة .

ولسنا نعتقد ان النهب والقتل كانا مقصودين لذاتيهما ، بل وسيلتين للجمهورية القرمطية استغلهما المحافظون وممثلو الايديولوجية الرسمية لاضفاء الطابع الهمجي على حركة القرامطة بذاتها .

كل ما يمكن قوله، بشأن عقيدة مؤسسي جمهورية البحرين القرمطية، انه كانت لهم فلسفة، ولم تكن لهم عقيدة بالمعنى الديني.

تتمثل هذه الفلسفة بفكرة "تأليه" العقل، أو "عقلنة" الله. فهم يقولون بـ"العقل الأعلى" الذي هو الله، أو الحكمة العليا. لقد الغوا الطقوس والشعائر الدينية كليا، ولكن ذلك لم يمنع ان يرى ناصر خسرو في الاحساء، اثناء زيارته جمهورية القرامطة سنة 1052م، مسجدا بناه أحد الفرس السنيين هناك، وأن يشهد لهم هذا الرحالة الفارسي بأنهم "لا يمنعون احدا من اقامة الصلاة، اما هم فلا يقيمونها."

أما النظام السياسي لجمهورية البحرين، فقد كان يختلف ، جوهرياً، عن الأنظمة السياسية الأولغارشية السائدة في العصر الوسيط، إذ كان للجمهورية القرمطية شكل من القيادة الجماعية .

فهناك حكومة يرئسها ستة أشخاص يؤلفون ما كانوا يسمونه مجلس "العقدانية"، الذي كان ينتخب مواطنو الجمهورية اعضاءه من أسرة سليمان ابي طاهر واعوانه المقربين أو غيرهم ممن يثقون بهم من ذوي الدرجات العالية في منظمة الحركة، وهناك ستة وكلاء لاعضاء "العقدانية" يجلسون على تخت وراءهم، أو يجلسون على مقاعدهم حين يغيبون عن الجلسات .

ومجلس "العقدانية" هذا يصدر مقرراته في شؤون الجمهورية بالاجماع.

ومما وصل الينا من تشريعات "العقدانية" الباكرة الغاء ضرائب الأراضي ، والغاء الرسوم، وسن نظام ضرائبي لا يرهق المواطن المكلف، مثل وضع ضريبة على المراكب التي تمر في الخليج، وضريبة على أهل مقاطعة عمان وضريبة على الحجاج الذين يقصدون مكة والمدينة كل عام، وضريبة على صيادي اللؤلؤ في مياه البحرين والخليج. بالإضافة إلى موارد الثروة الداخلية من ثمرات أرض البحرين وعمان التي كانت من اخصب أراضي جزيرة العرب.

أما نوعية ملكية الأرض فليس لدينا حتى الآن من المصادر ما يوضح هذه القضية، ولكن يمكن ان نفهم من

ناصر خسرو ما يلقي عليها بعض الضوء، فهو يخبرنا ان هناك ثلاثين الفاً من السودان يشتغلون في الحقول والبساتين على حساب "العقدانية" وهي الحقول والبساتين التي اشترتها بمال الأمة، وان الشعب هناك لا يؤدي لحكومته ضرائب ولا اعشاراً ، وانه حين يصيب أحدهم فقر، أو يقع تحت دين لا يستطيع وفاءه ، تسلفه "العقدانية" ما يحتاج اليه دون فائدة، وان حكومة الجمهورية كانت اذا دخل الاحساء غريب ذو حرفة تسلفه ثمن أدوات العمل حتى يعمل في حرفته ويكسب عيشه ويسدد السلفة دون فائدة، وانه كان اذا أصابت صاحب بيت أو طاحون مصيبة وكان ضعيفاً امدته "العقدانية" بالشغيلة لترميم بيته أو طاحونه .

ذلك بالاضافة إلى قوله بأن في الاحساء طواحين للحكومة تطحن للناس قمحهم دون اجرة، وانه لم يبق في البلاد فقير ، ثم بالإضافة إلى ان التجارة الداخلية والخارجية كانت في يد الحكومة، وان ارباحها تنفق على المصالح العامة وتحسين اعمال المزارعين والشغيلة.

ان هذه الواقعات تكشف ان شكلاً من "القطاع العام" في جمهورية البحرين كان هو الطابع الغالب للمؤسسات الاقتصادية – الاجتماعية.

وهذا هو الوجه الثوري الأساسي لهذه التجربة الفريدة في تلك العصور .

ومن هنا بالذات تنبع قوة الصمود التي صانت هذه التجربة عشرات السنين رغم كونها محاطة بالقوى المعادية لها طبقياً وأيديولوجياً، وكانت تعمل بكل جهد لخنقها قبل أن تصبح مثالاً خطرا على النظام الاجتماعي العام لدولة الخلافة .

وحين لم تستطع خنقها شوهت تاريخها وطمست ايجابياتها ولم تدع ما يبرز منها للتاريخ سوى سلبياتها واخطائها التي كانت اخطاء فادحة بالفعل.

****

2017/1/23

تابع /القرامطة ...اول حركة اشتراكية في تاريخ البشرية.....

في كتابها من سواد الكوفية إلى البحرين (القرامطة من فكرة إلى دولة)" تقول مي محمد خليفة : يرى القرامطة أن الحكام والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي ، وقد حاول المؤسس حمدان قرمط إنجاز ذلك بتأسيس مجتمع "اشتراكي" لأتباعه في السواد."

استقطب الدعوة القرمطية سائر العناصر والعصبيات المقهورة في سواد العراق منهم الفلاحون النبط وطائفة من الزنج وبعض الزط من فقراء الهنود وكذلك بعض العناصر الفارسية ممن كانوا يعملون بالمهن والصناعات التي أنف العرب من الاشتغال بها إلى جانب جفاة العرب (حسب تعبير الطبري) ويقصد بهم القبائل العربية بمنطقة السماوة ممن عادوا إلى حياتهم البدوية الأولى بعد تسريحهم من الجيش العباسي وإسقاطهم من ديوان العطاء في خلافة المعتصم، وقد شكلت تلك العناصر طبقة اجتماعية مغلوبة على أمرها في أواخر القرن الثالث هجري وهي الطبقة التي استقطبتها الدعوة القرمطية .

بعد أن نشر حمدان قرمط مبادئه على مريديه فرض عليهم بالتدريج سلسلة من الضرائب انتهت بنظام الألفة وهو: "أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفصل أحد منهم صاحبه أو أخاه."

بدأ ذلك النظام الاقتصادي بفرض درهم واحد على كل فرد من الرجال والنساء والصبيان ودعا ذلك "الفطرة" ثم فرض "الهجرة" على البالغين وقدرها دينار واحد. وبعد فترة فرض عليهم "البلغة" وهي سبعة دنانير. بعد ذلك فرض على كل واحد منهم دفع خمس دخله وتلا عليهم: "واعملوا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه" استجابوا له.

وحين تم تطبيق ذلك النظام بادر إلى خطوة أكثر جرأة وخطورة جديدة من نوعها وذلك حين أمر بإلغاء الملكية الخاصة وأحل محلها الملكية الجماعية العامة وعا ذلك باسم "الألفة."

وتلا عليهم: "واذكوا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا" وقال لهم إنه لا حاجة بهم إلى اموال تكون معهم لان الأرض بأسرها ستكون لهم دون غيرهم. وطالبهم بشراء السلاح وإعداده وكان ذلك في السنة السادسة والسبعين ومائتين من الهجرة.

ويعد ذلك الاجراء الأول من نوعه في تاريخ الإسلام ، فقبل حمدان كانت الأموال تجمع من الاتباع لترسل إلى الإمام أما في الوضع الجديد فإنها تصرف على أولئك الأتباع.

" كان القرامطة يحرضون على كسب الفلاسفة وأصحاب الثقافة الرفيعة ليعينوهم على شح العقيدة القرمطية. وفي مقطع من رسالة القيرواني إلى أبي طاهر القرمطي نص صريح بذلك الاتجاه حيث يقول: "ادع الناس بأن تتقرب إليهم بما يميلون إليه وأوهم كل واحد منهم بأنك منهم، فمن آنست فيه رشداً فاكشف له الغطاء وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به، فعلى الفلاسفة معولنا، وإنا وإياهم مجمعون على نواميس الأنبياء وعلى القول بقدم العالم لو ما يخالفنا فيه بعضهم من ان للعالم مدبراً لا يعرفه."

****

2017/1/23

عن " جماعة الخوارج " و" جماعة المرجئة"(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م (.

وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء " (حفظة القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقهاء ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي

تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام.(

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

بالنسبة للخلافة عندهم فإن الوسيلة لتنصيب الإمام هي الاختيار والبيعة، وهنا يتضح موقفهم المعادي لفكر الشيعة القائل: أن الإمامة شأن من شؤون السماء . فالإمامة عند الخوارج من الفروع وليس من أصول الدين ، ولذلك قالوا أن مصدر الإمامة هو الرأي وليس الكتاب أو السنة، قاتلوا علياً وكانوا أشداء في قتالهم للأمويين من بعده.

انقسم الخوارج إلى عدة جماعات هي : الأزارقة _ النجدات _ الصفرية _ الأباضية وهذه الأخيرة لا تزال إلى يومنا هذا في عُمان ومسقط وشرق أفريقيا وأجزاء من المغرب وتونس وهم أقرب إلى السنة وأكثر الفرق اعتدالا.

ثانياً: جماعة المرجئة :

وهي من الأرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، وخلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب ، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الدولة الأموية (661 م. _ 7500 م.) أشاعت في الحياة الفكرية آنذاك عقيدتي " الجبر والأرجاء " تبرر بالأولى مظالمها وما أحدثته من تحول بالسلطة السياسية ، خاصة استبدال الخلافة الشورية بالملك الوراثي، وتحاول أن تفلت بالثانية _ الإرجاء _ من إدانة المعارضة وحكمها على إيمان هذه الدولة وعقيدة حكامها بعد أن ارتكبت تلك المظالم.

****

2017/1/23

ظاهرة الزهد والتصوف : (من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

في كتابه " النزعات المادية في الإسلام " يقول د. مروه بأن : حركة التصوف بدأت وجودها الجنيني ببدء حركة الزهد خلال القرن الأول الهجري ، ويؤكد على ضرورة التفريق بين زهد بعض كبار الصحابة وبين زهد بعض علماء المسلمين بعد الانتفاضة ضد عثمان.

ويفسر ذلك بقوله " إن زهد كبار الصحابة اتسم بطابع أخلاقي ، تأثر بالنشأة الأولى للإسلام والمسلمين واقتصر على التزام أسلوب العيش اليومي البسيط دون أن يشكل ظاهرة عامة ، أما المسلك الثاني ، فقد اتسم

بطابع مختلف جداُ كان ظاهرة شائعة من أبرز ظاهرات المجتمع الجديد (الدولة الأموية وما بعدها) اتخذت شكلاً دينياً ، ولكن جوهرها اجتماعي سياسي ، فهي رد فعل لمجمل الأحداث الخطيرة الدامية والصراعات السياسية المتلاحقة منذ مصرع الخليفة عثمان ، لذا فإن الطبيعة الخاصة لهذا المذهب " الزهدي " هي طبيعة الموقف السياسي ، المعارض وإن بدا محتواه سلبياً عدمياً أول الأمر ، ومع ازدياد الاستبداد الأموي ، وفي ظروف ازدياد التمايز الاجتماعي الفاحش بدأ الزهاد في اتخاذ موقف المعارض للوضع الاجتماعي والسياسي ، فهذا عبد الله بن عمر يقول في عهد الحجاج " ماشبعت منذ مقتل عثمان " إنه هنا يعبر عن جوع الأغلبية من الناس وليس جوعه الشخصي ، لذا فإن الزهد في هذا العهد كان تعبيراً عن المعارضة ومرتبطاُ بالثورة على السلطة القائمة.

وعن الصوفية وعلاقتها " بالظاهر والباطن " يقول د. مروه ، أن هذه المقولة " فتحت أمام الصوفية طريقاً عريضة إلى معارضة الفكر الديني الرسمي : عقيدة وشريعة ، فعلى أساسها أقاموا الفكرة القائلة بأن للقرآن مضموناً... " ظاهرياً " هو منطوقه الذي تؤديه الدلالات اللغوية والبيانية المباشرة كما يفهمها عامة الناس ، ومضمونا " باطنياً " هو عندهم المضمون الحقيقي الذي لا يتكشف إلا "للراسخين في العلم وهم الصوفية " العارفون " ، وقد سَمُّوا المضمون الأول (الظاهري) بالشريعة وسموا المضمون الثاني بالحقيقة ووصلوا بعد ذلك إلى القول بسقوط الشريعة إذا كشفت الحقيقة " أي أن الصوفي لا يلتزم بأحكام " الشريعة " إذا تكشفت له " الحقيقة"

إن الخلاصة التي يتوصل إليها د. مروه أن التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلكاً عدمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين : الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن ، والثاني سياسي يدعو ألى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد ، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية التي تناولناها في المحاضرة السابقة.

نلاحظ هذا الموقف بعد القرن الثاني للهجرة حيث بدأت ظاهرة الزهد تنفصل _ نسبياً _ عن مصدر وجودها؛ أي أن بُعدها الاجتماعي _ السياسي أخذ يتوارى ليظهر بعدها الديني ، بمعنى أن الجانب الديني للزهد الذي هو جانبه الشكلي أخذ في التغلب على جانبه الاجتماعي _ السياسي الذي كان أساس وجوده وليس من الصعب ملاحظة كثير من مظاهر الزهد الشكلي في بلادنا بالرغم من إننا على ابواب القرن الحادي والعشرين عبر أشكال ، متعددة رجعية في جوهرها تُعبِّر عن نفسها أحياناً بالصمت الكاذب عن كل الأحداث الجارية حولنا أو عبر أشكال نفعية أخرى تعبر عن نفسها " بالقدرة " على العلاج وكشف المستور .. إلى آخر هذه المظاهر السائدة بحكم هيمنة وتأثير الإيديولوجية الغيبية غير المستنيرة على المشرق والمغرب العربي في اللحظة الراهنة ؟

في ضوء ما تقدم فإننا نوافق على الاستنتاج القائل بأن : " المجتمع الإسلامي الأول كان هو الأقرب في كل تاريخ العالم العربي الإسلامي إلى القرن الثامن عشر من جهة (أي بدايات عصر النهضة) وإلى أثينا من جهة ثانية ، لأننا في هذه المرحلة نستطيع أن نلاحظ التعامل الإيجابي بين الناس القائم تحت سلطة الإيمان؛ لقد كان

هذا الموقف الروحي الصحيح في تلك المرحلة الأولى فقط أقرب إلى ممارسة النفي الإيجابي للعالم توفرت فيه عملية التعامل والتبادل والتواصل الاجتماعي بالمعنى الواسع تحت مظلة من العدالة الاجتماعية.

****

2017/1/24

الفلسفة الإسلامية :_(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا د. نصر حامد أبو زيد فيما يلي_:

التوحيد بين " الفكر " و " الدين. "

تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية.

اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول.

إهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله ، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية.

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين) لا يختلفان في الجوهر كما قلنا) الأول : جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين (ميتافيزيقيين) ، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق ، مثل الكندي ، الفارابي ، وابن سينا وإخوان الصفا أو في المغرب مثل ابن رشد ، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي ؛ وسنعرض في هذه الدراسة فلاسفة الاتجاه الأول.

_الكنـدي (800 م. _ 879 م(.

أبو يوسف يعقوب بن اسحق الكندي ، درس أرسطو وعرف عنه إيمانه بالمشروطية السببية لظواهر الطبيعة والمجتمع ، ويرى أن: " هذا العالم حادث وأن الله خلقه من العدم وبالتالي فإن هذا الكون له بداية في الزمان وليس قديماً كما يدعي بعض الفلاسفة ، إلى جانب ذلك يرى الكندي أن مصادر المعرفة هي العقل والحواس والخيال ، فالعقل يدرك الكليات _ (اللـه ، الطبيعة) _ كما يدرك كل ما لا تدركه الحواس ، والحواس تدرك الجزئيات والماديات ، أما الخيال

فيأتي وسطاً بين الاثنين ، أي بين الإدراك العقلي والإدراك الحسي _ (هكذا عرض كانط فلسفته فيما بعد) _ كان " عالماً " باللغة الفارسية والعربية واليونانية بصفة خاصة وقد كلفه الخليفة المأمون بنقل العلوم الفلسفية إلى

اللغة العربية ضمن الذين كلفوا بالنقل والترجمة ، كان يميل إلى مذهب أهل الاعتزال واضطهد بسبب هذا الميل ؛ عرف عنه اشتغاله بعلوم الرياضة و الموسيقى و الطب إلى جانب الفلسفة) يقول عنه الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتابه " فيلسوف العرب والمعلم الثاني " أن الكندي في القرون الوسطى كان واحداً من ثمانية هم أئمة العلوم " الفلكية. "

_الفارابـي (870 م. _ 950 م(.

أبو النصر ، رياضي وطبيب وفيلسوف ، درس أرسطو ووافق على أن الله هو العلة الأولى للوجود لكنه قال بوجود العالم الخارجي بشكل مستقل عن القوى الخارقة (وفق قوانين التطور) أما مصدر المعرفة عنده أعضاء الحواس (القوة الماسة) والمخيلة والعقل ويرى مؤلفاُ كتاب " الفلسفة الإسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية " أن الفارابي آمن واقتنع بالدليل الذي ساقه أرسطو على وجود الله ، وفي أحد مؤلفاته حاول التوفيق بين أفلاطون وأرسطو !!

_ابن سينا (980 م. _ 1037 م(.

يعتبر من أبرز علماء ومفكري بلدان الشرق في عصره ، كان عالماً موسوعياً تفوق في الطب والفلسفة ، كانت الفلسفة عنده علم عن " الوجود بما هو وجود " أي أنه يعترف بالوجود الموضوعي للطبيعة ، وكان لذلك أثر في أنه اعتمد في كل أعماله على دراسة الوقائع والتجارب؛ قام بعرض آراء أرسطو وفي عرضه هذا استنتج أن المقولات والمبادئ المنطقية يجب أن تتفق مع الأشياء ، أي مع قانونيات العالم الموضوعي ، ويفسر ذلك بقوله : " إن الله لا يخلق شيئًا دون وجود إمكانية لهذا الشيء " ، أما مصدر هذه الإمكانية فهو المادة غير المخلوقة والخالدة أبداً (اللـه) وإذا كان الله خالداً فإن العالم خالد أيضاً ، لأن العلة والمعلول مرتبطان في رأيه دوماً (إنها ومضة مادية في تفكير ابن سينا الميتافيزيقي) ، ما يمكن أن نستنتجه هنا أن ابن سينا رغم مثاليته إلا أن فكرته عن خلود العالم المادي تتناقض مع التصورات الدينية عند المسلمين وغيرهم عن نهاية العالم ومحدود يته .

لقد انقسمت الفلسفة عند ابن سينا إلى قسمين : فلسفة نظرية وفلسفة عملية : النظرية هي: التي يكون الغرض منها حصول الاعتقاد بحال الموجودات على ما هي عليه ، و العملية هي : التي يكون الغرض منها تحصيل المعرفة للإنسان، له العديد من المؤلفات في الطب (الشفاء) ، وفي الفلسفة (كتاب النجاة) (الإشارات) (ورسائل في الموسيقى) .. وغير ذلك.

****

2017/1/24

الفلسفة الأوروبية الحديثة عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

في سياق انتقال مجتمع أوروبا الغربية من النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، وعبر صراع وتناقض نوعي متعدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ، بدأت تراكماته الأولى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

في هذا السياق تولدت المفاهيم والأفكار والمدارس الفلسفية معلنة بداية عصر جديد للبشرية ، عصر النهضة والتنوير.

لكن ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى مع النظام أو الحامل الاجتماعي القديم ، إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي بين العصر الإقطاعي القديم وعصر النهضة والتنوير الجديد إلاَ بعد أربع قرون من المعاناة شهدت تراكماً مادياً وفكرياً هائلاً من جهة ، وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية في هولندا في مطلع القرن السابع عشر ، وفي بريطانيا من 1641 _1688 ، ثم الثورة الفرنسية الكبرى 1789 _ 1815 ، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر.

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية " انتقال موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم وبين العقل والمادة.

****

2017/1/24

ما هي المقدمات المادية والفكرية التي دفعت نحو ولادة عصر النهضة ؟(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.)

المقدمات الأولى أو المرحلة الانتقالية نحو أسلوب الإنتاج الرأسمالي_:

قلنا في المحاضرة الأولى أن الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والحركة الصاعدة ، ولم تسفر تلك المرحلة (التي ما زلنا نعاني من رواسبها في وطننا حتى اللحظة) عن نتائج إيجابية تذكر سواء في الفلسفة أو في العلم ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين.

كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم مع بدايات تشكل أسلوب أو نمط الإنتاج الجديد في أحشاء المجتمع الإقطاعي ما بين القرنين الرابع

والخامس عشر.

كان بداية ذلك التشكل عبر إطارين كان لابد من ولادتهما مع اقتراب نهاية تلك المرحلة وهما : إطار التعاونيات ، وإطار المانيفاكتوره التي كانت البدايات التمهيدية نحو ولادة المجتمع الرأسمالي حيث ظهرت المانيفاكتورات في المدن الإيطالية أولاً ثم انتقلت إلى باقي المدن الأوروبية.

في هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية ودورها في صناعة التعدين واختراع الأسلحة النارية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر.

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي الصاعد والمنتشر في أوروبا، وارتبطت هذه النجاحات بعناوين كثيرة ضمن محورين أساسيين_:

الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر ، خصوصاً اكتشاف أميركا والطريق البحري إلى الهند ورحلة " ماجلان " حول الأرض وبالتالي إرساء أسس التجارة العالمية اللاحقة.

ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " وإخفاق وتراجع نفوذ الكنيسة الاقتصادي والسياسي ، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية" HUMANISM" ،)وهو مصطلح نورده هنا لأهميته إذ أنه دل آنذاك على الثقافة الزمنية في مواجهة الثقافة اللاهوتية أو السكولائية التي تحدثنا عنها في المحاضرة السابقة) وقد أخذ هؤلاء المثقفون من أصحاب النزعة الإنسانية على عاتقهم معارضة ونقض المفاهيم والعلوم الدينية الكنيسية عبر نشر علومهم الدنيوية التي كانت بالفعل أقرب إلى التعبير عن مزاج البرجوازية الصاعدة آنذاك.

إنَ المسألة المركزية هنا التي نلفت الانتباه إليها ، هي أن هذا العصر سمي عصر البعث renaissance الذي تولت قيادته ووجهت مساره الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك.

وفي ظل هذا الوضع _ كما يقول المفكر العربي سعيد بن سعيد العلوي _ كان من "الطبيعي" أن تسعى البرجوازية الصاعدة بعد أن امتلكت مقومات الوجود الاجتماعي والسياسي إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات وآراء وأفكار في كافة مجالات العلوم والمعارف الجديدة ، حيث وجد الفكر الفلسفي العقلاني وفكر التنوير عموماً عند هذه الطبقة الرعاية والتشجيع ، ساعدها على العمل والإنتاج من جهة ، وأوجد لها التبرير الكامل بالمطالب الكبرى لها – كطبقة صاعدة – في المساواة في الحقوق والحرية في اعتناق الآراء المختلفة مع الكنيسة وفي التفكير والعمل خارج إطار الكنيسة أو الدائرة المقدسة ، حيث بدأت في التبلور ، المفاهيم والقيم الجديدة ، وبدأ الحديث عن المصلحة والمنفعة والصالح العام ، والرابطة الاجتماعية التي تعني الرفض الضمني للنظام القائم على أساس التمايز الاجتماعي ؛ إنه الانقلاب في التصورات الإيديولوجية ، فعوضاً عن النظرة "العمودية" حيث يكون ترتيب الناس في أعلى وأدنى تبرز النظرة "الأفقية" لأعضاء الوجود الاجتماعي الواحد حيث يكون المبدأ الوحيد المقبول للوجود وللعمل معاً هو شعار "المساواة. "

****

2017/1/24

ما هي المنطلقات الأولية أو العناصر الجوهرية التي دفعت نحو تشكل واستمرارية عصر النهضة ؟؟(من كتاب غازي الصوراني –محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري– اصدار منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 1999.(

أولاً : المرحلة التاريخية الأولى لعصر النهضة:

أعتقد أن كافة الدراسات التي تناولت المرحلة التاريخية الأولى من عصر النهضة وما يطلق عليها "المرحلة الانتقالية" تتفق على أن العنصر الرئيسي لهذا العصر بكل معطياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو: "الفردية أو الإقرار باهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للكنيسة التي ألغت هذا الحق وصادرته طوال أكثر من ألف عام ، دون أن نغفل إطلاقا دور التجارة التي شكلت العماد الاقتصادي للطبقة البرجوازية" ؛ التي وجدت في التجارة "سندها المعنوي بما تستدعيه من نظام في المعارف وفي القيم ، لأن عالم التجارة هو عالم الامتلاك والبضاعة والتنقل الحر في الزمان والمكان ، والتاجر كان يجد نفسه في ذلك العالم ممثلاً ، فاعلاً و سيداً تام السيادة غايته الربح ولا حاجة له للراهب أو لسلطان الكنيسة. "

أما أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذه المرحلة هم_:

_نيقولا ميكافيللي (1469 م. _ 1527 م(.

هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة :" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية التي أشرنا إليها أعلاه.

_نيقولا كوبرنيكس (1473 م. _ 1532 م(.

ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس Helio Contricismالتي قام على أساسها علم الفلك الحديث؛ وهذه النظرية من أهم منجزات "كوبرنيكس" على الإطلاق وهي تستند إلى مبدأين_:

أولاً: ليست الأرض ثابتة في مركز الكون بل تدور حول محورها الخاص؛ وقد استطاع من خلال ذلك تفسير تعاقب الليل والنهار.

ثانياً: الأرض تدور حول الشمس مركز الكون.

وبالرغم من أن كوبرنيكس أخطأ في موافقته على النظرة السائدة آنذاك عن "محدودية الكون التي أثبت العلم المعاصر أن الكون الذي نعيشه لامتناه ولامحدود ، كما أخطأ في أن الشمس مركز الكون" إلا أنه كما يقول إنجلز: " تحدى هيبة الكنيسة في مسائل الطبيعة ووضع الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت. "

_جوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م(.

فيلسوفاً وعالماً فلكياُ، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، بدأ حياته راهباُ وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداُ على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله" فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها، كما افترض أن جميع العوالم في هذا الكون مأهولة ، يدفعه إلى ذلك إيمانه بأن كل ما في الطبيعة ذو نفس استناداً إلى إيمانه بمذهب حيوية المادة " HYLOTOISM" الذي اعتنقه كغيره من الفلاسفة الطبيعيون ؛ وهو أول من قال بوجود التجانس الفيزيائي بين الأرض والكواكب وهذه التنبؤات لم تؤكد علمياً إلا في أواسط القرن العشرين.

لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

العلماء الطبيعيون_:

-1ليوناردو دافنشي (1452 م. _ 1519 م(.

كان فناناً وعالماً موسوعياً ومصمماً تكنيكياً قام بوضع عدد من التصاميم لبعض الأجهزة أو الأجسام الطائرة والمظلات، وهو من أوائل المفكرين الذي استخدموا المنهج التجريبي الرياضي في دراسة الطبيعة ، كان ليوناردودافنشي من أوائل المفكرين الذين قَدَّروا عالياً افكار ابن رشد ، وهو الذي اطلق عليه صفة " شارح أرسطو العظيم. "

-2جاليليو (1564 م. _ 1642 م(.

وهو من الرموز الخالدة في علوم الفلك .. كان لاكتشافاته الفلكية بواسطة تلسكوب صممه بنفسه دوراً كبيراً في انتصار نظرية كوبرنيكس وبرونو وأطلق عليه اسم "كولومبس السماء. "

كان إيديولوجيي الكنيسة يعتبرون البرهان على صحة نظرية كوبرنيك وبرونو مستحيلاً؛ وبعد اكتشاف جاليليو أصبح مؤكداً صحة هذه النظرية.. لذا أصدرت الكنيسة مرسوماً بتحريم نشر أية أفكار عنها واعتبرت كل ما صدر عنها كتب محرمة؛ إن آراء جاليليو هذه أحالته إلى محاكم التفتيش حيث جرت محاكمته الشهيرة في 13/02/1633 التي اضطر فيها شكلياً إلى أن يتبرأ من "ضلالاته" و "أوهامه" وخرج من السجن بعد هذه "البراءة" ليؤكد بعد ذلك بصوت عال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة .. إنها تدور ... إنها تـدور !!

تميزت فلسفته بمعطيات مادية في كل استنتاجاتها بالرغم من النزعة المثالية في مقدماتها التي تتبدى في نظرته

لأصل المجموعة الشمسية ، فعلى الرغم من قناعته بلا نهائية العالم حاول تفسير بنيان الكون بقوله: " إن الله خلق العالم في زمن معين، ووضع الشمس في مركزه، ووهب الكواكب حركتها باتجاه الشمس عندما غير في نقطة معينة حركتها من مستقيمة إلى دائرية وهنا يتوقف الفعل الإلهي حيث تتولى الطبيعة امتلاك قانونياتها الموضوعية الذاتية التي يدرسها العلم وحده."

يعتبر جاليلو من أبرز مفكري ذلك العصر الذين صاغوا النظرة الديئية deism إلى الطبيعة التي إعتنقها عدد من فلاسفة ومفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أسهمت هذه النظرة إلى جانب أصحاب النزعة الإنسانية والفلسفة البانتيئية (وحدة الوجود) في تعزيز وتطور الفلسفة العقلانية والمنهج المادي العلمي كمنطلقات أساسية لعصر النهضة.

****

2017/1/25

المرحلة التاريخية الثانيةمن تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية

أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر) -: من كتاب غازي الصوراني -محاضرات أولية مختصرة في الفلسفة وتطور الفكر البشري- اصدار منتدى الفكر الديمقراطي - غزة - 1999.(

أدى تفسخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي إلى تغيير كبير في الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع ورغم ذلك فقد ظل الدين يحتل مواقع أساسية وهامة في ذهنية الناس ونفوسهم ، ولكن لا شك أن تفسخ العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وتراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية أدى إلى خلق المناخ اللازم لقيام الثورات البرجوازية الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ بعد أن توفر الظرف الموضوعي الذي أدى إلى انتشار العلاقات الرأسمالية وتفشيها في مسامات المجتمع الإقطاعي وبروز العامل الذاتي عبر التحالف بين قوى البرجوازية المدينية الصاعدة، وشرائح من الأرستقراطية المبرجزة التي تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية وتحولت ملكيتها للأرض كلياً أو جزئياً من حيث توجيه العملية الإنتاجية لخدمة أغراض وتوجهات النمط الرأسمالي الجديد (الصاعد. (

بالطبع اتخذت هذه العملية في سياق حركتها الصاعدة مساراً تدريجياً بالنسبة للرؤى والأهداف الفكرية والفلسفية العامة؛ فقد بدأت هذه الحركة خطواتها الأولى تحت راية النزعة الدينية الإصلاحية التي يتزعمها مارتن لوثر (1483 م. _ 1546 م.) الذي كان مؤيداً ومطالباً بالإصلاح المعتدل إلى جانب أنه أنكر دور الكنيسة ورجال الدين كوسطاء بين الإنسان والله، وأكد أن "خلاص" الإنسان لا يتوقف على أداء الأفعال الخيرة والأسرار الغامضة والطقوس وإنما يتوقف على الإيمان المخلص الذي يستند إلى أن الحقيقة الدينية لا تقوم على "التقاليد المقدسة" والمراسم وإنما على الإيمان دون أي وساطة من الكنيسة، وقد عبرت هذ المطالب عن الصراع بين النظرة العامة البرجوازية المبكرة للعالم من جهة، والأيديولوجية الإقطاعية والكنيسة من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن هذه النزعة الإصلاحية الدينية ساهمت في فتح آفاق القطيعة بين الدين والدولة وتعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية ومؤسسات الدولة الديمقراطية من جهة؛ وتطور الفلسفة

التجريبية والمنهجية العلمية من جهة أخرى، مما أدى إلى فقدان الدين لسيطرته في ميداني العلم والفلسفة، وهي خطوة هامة بالرغم من بقاء دوره بالنسبة لعامة الشعب في المجتمع الرأسمالي.

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار العلم من أجل العلم.. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها_:

_صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن ((1643 – 1727).

تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء ديكارت ولايبنتز

_اكتشاف الدورة الدموية– هارفي – " تأكيد اكتشاف ابن النفيس"

قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي بويل .

ميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي تورشيللي (أحد تلامذة جاليليو(

لم يكن سهلاً لهذه الاكتشافات العلمية وغيرها أن تكون بدون تطور الفلسفة عموماً والمذهب التجريبي على وجه الخصوص ، في سياق الحراك والتناقض والصراع الاجتماعي الدائم والمستمر بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم والجديد ، إذ أنه بدون هذه الحركة والتناقض لم يكن ممكناً بروز الدعوة من أجل التغيير والتقدم التي عبر عنها فلاسفة عصر النهضة في أوروبا أمثال فرنسيس بيكون، ديكارت، هوبس، لايبنتز، سبينوزا.

_فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م(.

فيلسوف انجليزي "أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يرتكز إلى الفهم المادي للطبيعة وظواهرها" ؛ وهو مؤسس المادية الجديدة والعلم التجريبي وواضع أسس الاستقراء العلمي؛ فالغرض من التعلم عنده زيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة وهذا لا يمكن تحقيقه إلاَ عن طريق التعليم الذي يكشف العلل الخفية للأشياء.

دعا أيضا إلى النزعة الشكية فيما يتعلق بكل علم سابق بحيث يجب أن تكون هذه النزعة الخطوة الأولى نحو الإصلاح وتطهير العقل من المفاهيم المسبقة والأحكام المبتسرة (الأوثان) والأوهام التي تهدد العقل بشكل مستمر .

لقد شك بيكون في كل ما كان يظن "أنه يقين حق" غير أن الشك عنده لم يكن هدفاً بذاته بل وسيلة لمعرفة الحقيقة؛ وأول خطوة على هذا الطريق تنظيف العقل من الأوهام الأربعة "أوهام بيكون. "

أولاً: أوهــام القبيلة_:

وهي أوهام طبيعية بالنسبة إلى البشرية عموماً، فقد زعم الإنسان باطلاً أنه مستوى الأشياء؛ والعكس هو الصحيح لأن إدراك الإنسان العقلي والحسي تصوير لنفسه وليس تصويراً للكون ، أي أنها أقرب إلى العرف والعادات الموروثة في بلادنا التي يصر الناس على أنها صحيحة رغم كل هذا التغيير من حولنا ورغم كل ما جرى لنا من كوارث وهزائم بفعل إيمان شعوبنا الأعمى بالجوانب المظلمة في تراثنا القديم.

ثانياً: أوهام الكهف_:

وهي تتمثل في الأفكار التقليدية القديمة والتي تركز على الحاضر دون الميل إلى تغييره على أساس أن الأفكار السابقة (القديمة) الدينية والاجتماعية وغيرها.. هي أفكار "لا يمكن الشك بها" كما يقول العامة؛ وفي سخريته من هذه الأفكار والمعتقدات القديمة ، يقول بيكون في كتابه الأورجانون الجديد: "إن المعارف والمعتقدات القديمة المطلقة السكولائية هي حكمة مهلكة للمجتمع وشيء مفسد للأخلاق.. إنها حكمة الفئران التي لا تترك بيتاً بالتأكيد إلاَ وهو آيل للسقوط. "

ثالثاً: أوهام السوق_:

وتنشأ من بعض الألفاظ التي يستخدمها الناس أثناء عملية المتاجرة، فالتخاطب هنا يتم عن طريق "لغة السوق" ووفقاً لعقلية السوق والعامة من الناس، حيث ينشأ عن سوء تكوين هذه الكلمات تعطيل شديد للعقل.

رابعاً: أوهام المسرح_:

وهي الأوهام التي انتقلت إلينا من نظريات الفلاسفة المختلفة، وقوانين البراهين والأدلة الخاطئة؛ وهي التي يسميها بيكون "بأوهام المسرح" إذ أن جميع الأنظمة الفلسفية التي نتلقاها عن الفلاسفة من وقت لآخر ليست سوى روايات مسرحية في رأي " بيكون. "

إن بيكون رأى في هذه الأوهام التي يطلق عليها أحياناً "أخطاء العقل" عقبة في وجه الحقيقة وأن الوسيلة الوحيدة لتذليل هذه العقبة تكمن فقط في الأساليب الجديدة للتفكير، والوسائل الجديدة للفهم والعقل التي تستعين بالمنهج التجريبي في مواجهة المنهج الدوجمائي أو الجمود!!

إذن لقد كان بيكون "أعظم عقل في العصور الحديثة..

قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء..

وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديـد!!.

****

2017/1/25

غازي الصوراني....

جورج حبش .. قائداً ومفكراً ومناضلاً ثورياً .. في ذكراه التاسعة

عند الحديث عن الحكيم في الذكرى التاسعة لرحيله يوم 2008/1/26 تختلط مشاعر الرهبة والقلق والحزن الممتزجة بمشاعر التفاؤل والاعتزاز والفخر في مرحلة هي الأكثر انحطاطاً وتخلفاً وتعقيداً وخطراً في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني... لكن رؤى الحكيم ومواقفه وأخلاقه تظل بالنسبة لكل الثوريين عموماً والثوريين اليساريين العرب خصوصاً ، منارة تضيء ذلك الظلام لمن أراد أن يتحداه.

فجورج حبش، من بين المئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في دنيا العرب، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان، معلمٌ بارز ومنارة متميّزة، بل هو ظاهرة فريدة أضاءت لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي بشكل خاص، المعاصر، وبنت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمّره ويخصّبه

ويطوّره كل من استنار بفكر حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته.

وبالتالي فإن الحديث عن بنية القائد الثوري الراحل جورج حبش الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هو في الواقع انعكاس لمسيرته ونضاله المتصل على صعيد الممارسة ، فمنذ أن كان طالباً في كلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت (1944–1951) ، كان من الطلاب البارزين في المجال السياسي الذين عملوا من خلال جمعية "العروة الوثقى" التي كان الدكتور قسطنطين زريق محركها الأساسي ، ثم من خلال "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، ثم شارك في تأسيس "منظمة الشباب العربي" التي نشأت سنة 1951 و أصدرت نشرة "الثأر" ، وعقدت هذه المنظمة أول مؤتمر لها سنة 1954 برئاسة جورج حبش وانبثق عنها "حركة القوميين العرب" التي عقدت مؤتمرها الأول في 25 كانون الأول 1956 ببيروت، وانتخب المؤتمر قيادة أطلق عليها اسم "اللجنة التنفيذية القومية" التي تألفت من أحد عشر عضواً هم: جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) وعدنان فرج (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وثابت المهايني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغترب عربي في الكاميرون. (

وعلى أثر هزيمة العرب في حزيران 1967 ، بدأت مرحلة جديدة في مسيرة القائد الراحل ، كان عنوانها ومضمونها ، رفضه للهزيمة وادواتها الطبقية ، إلى جانب تكريس وعيه الوطني والقومي الديمقراطي والتحامه بالرؤية الاممية اليسارية التقدمية ، ومن ثم اصراره الثوري –بالمعنى الذاتي والموضوعي – على مواصلة النضال ضد الوجود الصهيوني دون ان يتراجع لحظة واحدة عن قناعاته في دعم ومساندة تأجيج النضال الوطني والصراع الطبقي من خلال حركات اليسار الثوري في البلدان العربية عموماً والأنظمة الرجعية خصوصاً لإسقاطها وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

وانسجاماً مع هذه القناعات بدأ مع رفاقه الاعداد لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تم الاعلان عنها في 11 ديسمبر 1967 التي سجلت منذ ذلك التاريخ أروع الامثلة في الممارسة الكفاحية ضد المحتل الصهيوني ، وقدمت طوال خمسين عاماً الماضية آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين في مسيرة متصلة حتى اللحظة الراهنة من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والاستقلال والعودة.

فإن أردنا أن نتعرف على شخصية وهوية القائد والمفكر جورج حبش، فإننا في الواقع نبحث عن هوية أمة في فكر الرجل، وفي وجدانه وعواطفه، ونبحث أيضا عن إضاءات في ظلام الأمة، وعن حركة قومية تقدمية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها في مرحلة سابقة ، وبالتالي فإن كل من يسعى في السير على طريق الحكيم ، عليه – على الرغم من كل اوضاع التفكك والتخلف والاستبداد والإحباط والصراعات الطائفية –أن يتحمل المسئولية في إعادة إحياء هذه المسيرة الثورية وفق أسسها القومية الديمقراطية التقدمية من جديد في إطار الحركة اليسارية العربية الموحدة ، وفاءاً ليس للحكيم فحسب بل أيضاً وفاءاً لرسالته ومسيرته النضالية من أجل التحرر الوطني والقومي وتحقيق الثورة القومية الديمقراطية على طريق إقامة مجتمع اشتراكي عربي موحد.

****

2017/1/26

إن الأثر العظيم لرفيقنا القائد الوطني والمفكر القومي الأممي الثوري الراحل جورج جبش، لا يُقوَّم فقط بما قدمه هو بالذات من إنتاج فكري سياسي تشهد له وثائق وأدبيات الجبهة الشعبية منذ تأسيسها حتى آخر لحظة من حياته، بل يُقوَّم بالأخص – وبالقدر نفسه – بما أحدثه من أثر نوعي في عقول وقلوب رفاقه عبر نضالات ومسيرة حركة القوميين العرب في الأردن والعراق واليمن وسوريا والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وعُمان ومصر وليبيا، جنباً إلى جنب مع مسيرة الجبهة الشعبية سواء في سلوكه الرفاقي وتواضعه الثوري ورؤيته الثاقبة ومصداقيته وإخلاصه المطلق للمبادئ والقيم التي عاش ومات من أجلها، عبر اندماجه الواعي بحاضر ومستقبل أمته الذي استطاع أن ينسج من خلالها مع كل رفيقة ورفيق في الحركة او في الجبهة، علاقة تجلت فيها أجمل وأصدق القيم الثورية والإنسانية التي اختلطت على المستوى الذاتي بأروع وأسمى معاني الأب القائد الحاني، المسئول والحامل لكل المشاعر الدافئة التي لم يجد معها كل من التقى به من رفيقاته ورفاقه عند مخاطبتهم له سوى الوالد الرفيق الحكيم، وقد كان وسيظل بالفعل أباً ورفيقاً وحكيماً ملهماً ليس لرفاقه الذين عرفوه فحسب، بل لرفاقه الكادحين من شابات وشباب شعبنا وأمتنا الذين سيسهمون في تجديد وبناء الحركة الشعبية الثورية العربية من أجل تحقيق أفكار ومبادئ الحكيم الذي سيظل حياً بيننا، بريادته ونضاله وفكره، فهو فكر يجسد الانتماء للجماهير الشعبية الكادحة من العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين والمستضعفين ... هذه الجماهير التي عاش ومات الحكيم مناضلاً من أجلها وملتحماً في مساماتها، فهي عنده صاحبة المصلحة الأولى في التحرر والتقدم، وهي أيضاً روح المشروع القومي الديمقراطي العربي المستقبلي وأداته الثورية الوحيدة، لذلك كله، سيظل الحكيم ساكناً في قلوبنا وعقولنا لأن أفكاره وممارساته طوال حياته حملت الكثير الكثير من المصداقية والالتزام لزماننا ولمستقبلنا.

****

2017/1/26

موقف الرفيق المؤسس والقائد الوطني والقومي الراحل جورج حبش من مفهوم الوحدة الوطنية...

في الذكرى التاسعة لرحيل الرفيق المؤسس جورج حبش.. نستذكرُ باحترامٍ عميق ونتواصل مع هذا القائد الديمقراطي الوحدوي الكبير الذي عَرَفَ وعَلَّم كيف نَتَّفِقْ وكيفَ نَختلفْ، وفي نفس الوقت كيف نَحمي ونصون وحدتنا الوطنية بحدقات العيون في إطار تعدديتنا واختلافنا الديمقراطي ، باعتبار أن وحدتنا الوطنية هي أحد أهم شروط الانتصار على هذه الغزوة الصهيونية .. عَلَّمَنا الحكيم أن الوحدة الوطنية التي تستجيبُ لطبيعةِ معركَتِنَا ضد هذا العدو ، وتستجيب في نفس الوقت لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هي الوحدة على أسس ومبادئ تلتزم بالديمقراطية هدفاً ومنهجاً يضمن حرية المعتقد والرأي الصريح لأي اختلاف وأي نقد بين أطياف ومكونات الساحة الوطنية الفلسطينية، شرط أن يكون في إطار الوحدة ومعززاً لها، فلا سبيل أمام كافة القوى الوطنية سوى النضال الحقيقي من أجل استعادة الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي التعددي، بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني

وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنمويةِ الكفيلةِ بمجابهة أوضاع البطالةِ والفقرِ والركود الاقتصادي بما يحقق تجاوز أوضاع القلقِ والإحباطِ واليأسِ المتفاقمةِ في أوساط مُعظم أبناء شَعبِنَا، ومتابعةِ تنفيذ عملية الإعمار بما يحققُ مصالحَ أبناء شَعبِنَا الذين دُمِّرَتْ بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوةً على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين، إلى جانب مواصلة النضال من أجل إنهاء الحصار وإنهاء الإنقسام ، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاجتماعي والاقتصادي ، وتتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية وهجرة الشباب مع تزايد مظاهر الإحباط والمعاناة واليأس، بما يجعل من الضفة الغربية عموماً وقطاع غزة خصوصاً مرتعاً خصباً لكل اشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة ، بما قد يؤدي ليس إلى تكريس انفصال قطاع غزة جغرافياً عن الضفة بل أيضاً تكريس انفصاله الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليصبح القطاع محكوماً لمظاهر وممارسات وأوضاع أشَدُّ بؤساً وقسوةً من كل ما عاناه طوال السنوات الماضية .. وبما سيؤدي إلى أن تتعرض الضفة الغربية لمزيد من المعاناة ، حيث يتعرض اليوم أبناء شَعبِنَا فيها بسبب الممارسات الصهيونية التي لا تتوقف عند تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحواجز والإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير ووضع القدس تحت السيطرة الصهيونية فحسب، بل تستهدف أيضاً الفصل النهائي للضفة عن قطاع غزة في محاولة يائسة لإقامة دويلة ممسوخة لا مستقبل لها في القطاع ، هنا بالضبط تتجلى أيها الإخوة القيمة الحقيقية لمعنى ومضمون وإلحاحية النضال الشعبي المُتَّصِل بلا هَوَادَة لإنهاء الانقسام ووأد كافة المخططات الهادفه الى الانفراد بما يسمى "دولة غزة" وصولاً إلى استعادة الوحدة السياسية والمجتمعية والجغرافية بين الضفة والقطاع في اطار النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقنا التاريخي في فلسطين.

****

2017/1/27

رفاقي الأعزاء .... في قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة ... منذ المؤتمر الأول عام 1968 حتى المؤتمر السابع ديسمبر 2013 ، تتجلى أهمية استرجاع وقراءة تلك الوثائق للتأكيد على مبادئ الجبهة من جديد كمرتكزات أساسية تؤكد لنا أن الطريق تبدأ من فهمنا ".. بأنَّ شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور ، والرؤية الواضحة للعدو ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني مرتجلاً ، وأن جدية التصدي للتحالف الامبريالي مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.."..

وإننا إذ نجدد إيماننا ووعينا العميق بهذه الرؤية نؤكد أيضاً –وبالرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة– أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها وأهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته

الطويلة التي خاض المناضلون تحت رايته –وما زالوا– دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام وسيقوم بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وكرامتهم وخبزهم.

****

2017/1/27

الفلسفة الأوروبية الحديثة : عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر(غازي الصوراني – مدخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية – الطبعة الأولى: يوليو/تموز 2014 – غزة(

ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة ، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى. إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي إلاَ بعد أربع قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية التي أنجزت كثيراً في هولندا في مطلع القرن السابع عشر، وفي بريطانيا من 1641 _1688 ، ثم الثورة الفرنسية الكبرى 1789 _ 1815 ، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر.

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية " انتقال موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم وبين العقل والمادة.

وفي هذا الجانب ، نشير الى أن الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والحركة الصاعدة ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين.

كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم مع بدايات تشكل أسلوب أو نمط الإنتاج الجديد في أحشاء المجتمع الإقطاعي ما بين القرنين الرابع والخامس عشر، وقد كانت بداية ذلك التشكل عبر إطارين : إطار التعاونيات ، وإطار المانيفاكتوره.

ففي هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر.

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ضمن محورين أساسيين:

.1الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر.

.22ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس."

وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية." HUMANISM"

****

2017/1/27

أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لمرحلة عصر النهضة_:

_نيقولا ميكافيللي (1469 م. _ 1527 م(.

هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة :" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية التي أشرنا إليها أعلاه.

_نيقولا كوبرنيكس (1473 م. _ 1532 م(.

ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس Helio Contricismالتي قام على أساسها علم الفلك الحديث؛ وهذه النظرية من أهم منجزات "كوبرنيكس" على الإطلاق وهي تستند إلى مبدأين_:

أولاً: ليست الأرض ثابتة في مركز الكون بل تدور حول محورها الخاص؛ وقد استطاع من خلال ذلك تفسير تعاقب الليل والنهار.

ثانياً: الأرض تدور حول الشمس مركز الكون.

وبالرغم من أن كوبرنيكس أخطأ في موافقته على النظرة السائدة آنذاك عن "محدودية الكون التي أثبت العلم المعاصر أن الكون الذي نعيشه لامتناه ولامحدود ، كما أخطأ في أن الشمس مركز الكون" إلا أنه كما يقول إنجلز: " تحدى هيبة الكنيسة في مسائل الطبيعة ووضع الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت. "

_جوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م(.

فيلسوفاً وعالماً فلكياُ، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، بدأ حياته راهباُ وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداُ على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور

حوله" فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها، كما افترض أن جميع العوالم في هذا الكون مأهولة ، يدفعه إلى ذلك إيمانه بأن كل ما في الطبيعة ذو نفس استناداً إلى إيمانه بمذهب حيوية المادة " HYLOTOISM" الذي اعتنقه كغيره من الفلاسفة الطبيعيون ؛ وهو أول من قال بوجود التجانس الفيزيائي بين الأرض والكواكب وهذه التنبؤات لم تؤكد علمياً إلا في أواسط القرن العشرين.

لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

العلماء الطبيعيون_:

1-ليوناردو دافنشي (1452 م. _ 1519 م(.

كان فناناً وعالماً موسوعياً ومصمماً تكنيكياً قام بوضع عدد من التصاميم لبعض الأجهزة أو الأجسام الطائرة والمظلات، وهو من أوائل المفكرين الذي استخدموا المنهج التجريبي الرياضي في دراسة الطبيعة ، كان ليوناردودافنشي من أوائل المفكرين الذين قَدَّروا عالياً افكار ابن رشد ، وهو الذي اطلق عليه صفة " شارح أرسطو العظيم. "

2-جاليليو (1564 م. _ 1642 م(.

وهو من الرموز الخالدة في علوم الفلك .. كان لاكتشافاته الفلكية بواسطة تلسكوب صممه بنفسه دوراً كبيراً في انتصار نظرية كوبرنيكس وبرونو وأطلق عليه اسم "كولومبس السماء. "

كان إيديولوجيي الكنيسة يعتبرون البرهان على صحة نظرية كوبرنيك وبرونو مستحيلاً؛ وبعد اكتشاف جاليليو أصبح مؤكداً صحة هذه النظرية.. لذا أصدرت الكنيسة مرسوماً بتحريم نشر أية أفكار عنها واعتبرت كل ما صدر عنها كتب محرمة؛ إن آراء جاليليو هذه أحالته إلى محاكم التفتيش حيث جرت محاكمته الشهيرة في 13/02/1633 التي اضطر فيها شكلياً إلى أن يتبرأ من "ضلالاته" و "أوهامه" وخرج من السجن بعد هذه "البراءة" ليؤكد بعد ذلك بصوت عال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة .. إنها تدور ... إنها تـدور !!

تميزت فلسفته بمعطيات مادية في كل استنتاجاتها بالرغم من النزعة المثالية في مقدماتها التي تتبدى في نظرته لأصل المجموعة الشمسية ، فعلى الرغم من قناعته بلا نهائية العالم حاول تفسير بنيان الكون بقوله: " إن الله خلق العالم في زمن معين، ووضع الشمس في مركزه، ووهب الكواكب حركتها باتجاه الشمس عندما غير في نقطة معينة حركتها من مستقيمة إلى دائرية وهنا يتوقف الفعل الإلهي حيث تتولى الطبيعة امتلاك قانونياتها الموضوعية الذاتية التي يدرسها العلم وحده."

يعتبر جاليلو من أبرز مفكري ذلك العصر الذين صاغوا النظرة الديئية deism إلى الطبيعة التي إعتنقها عدد من فلاسفة ومفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أسهمت هذه النظرة إلى جانب أصحاب النزعة الإنسانية والفلسفة البانتيئية (وحدة الوجود) في تعزيز وتطور الفلسفة العقلانية والمنهج المادي العلمي كمنطلقات أساسية لعصر النهضة.

****

2017/1/27

الفكر الذي ساد في اوروبا خلال المرحلة الإقطاعية التي امتدت من القرن الرابع حتى القرن الخامس عشر لم يهتم ببحث اوضاع الاستبداد والتخلف والغيبيات المطروحة من الكنيسة آنذاك بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والتطور، ذلك أن "المفكرين" – في تلك المرحلة لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين.

كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم مع بدايات تشكل أسلوب أو نمط الإنتاج الرأسمالي الجديد في أحشاء المجتمع الإقطاعي في القرن الخامس عشر، ففي هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر.

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ضمن محورين أساسيين:

.1الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر.

.22ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس."

وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية." HUMANISM"

****

2017/1/28

المرحلة التاريخية الثانية من تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية

أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر –:

أدى تفسخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي إلى تغيير كبير في الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع ورغم ذلك فقد ظل الدين يحتل مواقع أساسية وهامة في ذهنية الناس ونفوسهم ، ولكن لا شك أن تفسخ العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وتراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية أدى إلى خلق المناخ اللازم لقيام الثورات البرجوازية الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ بعد أن توفر الظرف الموضوعي الذي أدى إلى انتشار العلاقات الرأسمالية وتفشيها في مسامات المجتمع الإقطاعي وبروز العامل الذاتي عبر التحالف بين قوى البرجوازية المدينية الصاعدة، وشرائح من الأرستقراطية المبرجزة التي تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية وتحولت ملكيتها للأرض كلياً أو جزئياً من حيث توجيه العملية الإنتاجية لخدمة أغراض وتوجهات النمط الرأسمالي الجديد (الصاعد. (

بالطبع اتخذت هذه العملية في سياق حركتها الصاعدة مساراً تدريجياً بالنسبة للرؤى والأهداف الفكرية والفلسفية العامة؛ فقد بدأت هذه الحركة خطواتها الأولى تحت راية النزعة الدينية الإصلاحية التي يتزعمها مارتن لوثر (1483 م. _ 1546 م.) الذي كان مؤيداً ومطالباً بالإصلاح المعتدل إلى جانب أنه أنكر دور الكنيسة ورجال الدين كوسطاء بين الإنسان والله، وأكد أن "خلاص" الإنسان لا يتوقف على أداء الأفعال الخيرة والأسرار الغامضة والطقوس وإنما يتوقف على الإيمان المخلص الذي يستند إلى أن الحقيقة الدينية لا تقوم على "التقاليد المقدسة" والمراسم وإنما على الإيمان دون أي وساطة من الكنيسة، وقد عبرت هذ المطالب عن الصراع بين النظرة العامة البرجوازية المبكرة للعالم من جهة، والأيديولوجية الإقطاعية والكنيسة من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن هذه النزعة الإصلاحية الدينية ساهمت في فتح آفاق القطيعة بين الدين والدولة وتعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية ومؤسسات الدولة الديمقراطية من جهة؛ وتطور الفلسفة التجريبية والمنهجية العلمية من جهة أخرى، مما أدى إلى فقدان الدين لسيطرته في ميداني العلم والفلسفة، وهي خطوة هامة بالرغم من بقاء دوره بالنسبة لعامة الشعب في المجتمع الرأسمالي.

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار العلم من أجل العلم.. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر.

****

2017/1/28

رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م(.

فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا؛ بعد أن أدى فترة تجنيده العسكرية ، استقر في هولندا الدولة الرأسمالية الأولى في عصره حيث كرس نفسه للبحث العلمي والفلسفي؛ وبسبب آراءه اضطهده اللاهوتيون الهولنديون مما اضطره إلى الانتقال إلى السويد عام 1649 حيث مات بعد ذلك بعام.

وترتبط فلسفة "ديكارت" بنظريته في الرياضيات وعلم نشأة الكون "الكوسموجونيا" والفيزياء؛ وهو أحد مؤسسي الهندسة التحليلية.

كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية ديالكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص "أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً

دراسة لمقولة العقل وابراز مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ الديكارتي العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أوالكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

*الأفكار الأساسية في فلسفة "ديكارت_: "

ينطلق في فلسفته من أثينية DUALISMM الروح والجسد، ويسلم بوجود جوهرين مستقلين هما: مادي وغير مادي، يتمتع الجوهر غير المادي بصفة أساسية هي التفكير، بينما يتميز الجوهر المادي بالامتداد ، إنه كما يقول ماركس : يفصل فصلاً تاماً بين فيزيائه وميتافيزيقاه ففي إطار الفيزياء تشكل المادة الجوهر والأساس الوحيد للوجود والوعي. "

لقد بدأ "ديكارت" من "التشكيك بيقينية جميع المعارف التي كانت تعتبر حقيقة لا يرقى إليها الشك" إنه ينطلق من الشك المطلق الكلي والراديكالي لكنه لم يكن لا إدرياً) AGNOSTIC ولا ريبياً ،(إنه ينتقد المعرفة الموجودة بهدف البحث عن معرفة أكثر يقينية) ، يدفعه في ذلك الإيمان بوجود مثل هذه المعرفة ، فالشك عنده وسيلة لامتحان معارفنا ومنهجاً للوصول إلى اليقين ، فمهما اتسعت دائرة الشكوك يبقى هناك في النشاط المعرفي شيء لا يرقى إليه الشك (الشك ذاته) ، وفي كل الحالات يبقى وجود الشك ذاته ، وبما أنني أشك فإنني أفكر وبما أنني أفكر إذن أنا موجود. ..

ولكن إذا كان الشك هو الوسيلة العقلية الوحيدة التي استخدمها "ديكارت" في البرهان على التفكير ، فما هي الكيفية التي بدأ بها شكوكه ؟ يجيب "ديكارت" أن من الممكن ألاَ يكون جسمي موجوداً فمن الجائز أن تكون هناك روح خبيثة أوجدتني على حالة أظن بها أن لي جسماً ، بينما لا أملكه في الواقع ، ولكني أعلم يقيناً بأنني أنا الذات المفكرة والشاكة لست وهماً بل موجوداً أنا أفكر إذن أنا موجود..

مشكلة المنهج عند ديكارت

نستنتج مما سبق أن معيار اليقين عند ديكارت لا يوجد في الممارسة ، بل في الوعي الإنساني "الوعي بأنني أفكر.. إذن فأنا موجود" وبالرغم من أهمية هذا المعيار ، إلاَ أنه يؤشر على النزعة المثالية عند "ديكارت" التي تتعمق بالمنطلقات الدينية التي وضعها أساساً لمذهبه الفلسفي ، فالبرهان على وجود العالم يوجب أولاً البرهان على وجود اللـه ، إذ "أن فكرة الله تتميز عنده بأنها وجود كامل لامتناه ، فهو العلة الأولى وبما أننا موجودون ومعلولون للعلة الأولى التي هي الله كان الله موجوداً؛ ورغم تأكيده على عدم ارتباط الفكر بالمدركات الحسية إلاَ أنه قال بوجوب تسلح العقل بالحدس والاستنباط للوصول إلى المعرفة اليقينية ، وحدد لذلك منهجاً يستند إلى أربع قواعد هي_:

–التسليم بيقينية المبادئ التي تبدو للعقل بسيطة واضحة لا تثير يقينيتها أي شك "ادراك الحقائق البديهية_ قاعدة البداهة.

–تقسيم كل مشكلة إلى أجزائها "قاعدة التحليل عبر خبرة الحواس"

–الانتقال المنظم من المعروف والمبرهن عليه إلى المجهول الذي يتطلب البرهان "قاعدة التركيب أو المعرفة

التي تُكتَسب عن طريق الحوار مع الآخرين"

–عدم إغفال أي من مراحل البحث المنطقية والإحصاء والاهتمام بقراءة الكتب الجيدة.

أخيراً، إن المهمة الاساسية للمعرفة عند ديكارت ، هي ضمان رفاهية الانسان وسعادته عبر سيطرته على الطبيعة وتسخير قواها لصالحه ، إن فلسفته _ كما يقول ول ديورانت_ تستند في جوهرها إلى التوجه في تفسير العالم كله (ما عدا الله والنفس) بالقوانين الآلية والرياضية؛ وفي ضوء ذلك فإن الفكر التقدمي رأى في هذا الفيلسوف مفكراً عبقرياً وعالماً مجدداً "أدخل الفلسفة الأوروبية التي كانت من قبل لاهوتاً ، في مرحلة جديدة تماماً" أعاد تأسيسها على العلم: الرياضيات والفيزياء ،هكذا ارتبط تقدم الفلسفة في أوروبا بتقدم العلم/التجربة ارتباط معلول بعلة.

****

2017/1/29

محددات الديمقراطية ومفهوم المواطنة .....لا للاعتقال السياسي ...الحرية للمناضل الديمقراطي عبدالله ابو شرخ ولكل المعتقلين والمطلوبين على خلفية سياسية او حرية الرأي والتعبير والابداع عامر بعلوشه ومحمد التلولي وشكري ابو عون...

يظل مفهوم المواطنة وتطبيقاته في بلادنا، مرهوناً بكيفية الالتزام بمضامين الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتطبيقاتها ، فالديمقراطية بالنسبة لمجتمعنا وشعبنا الفلسطيني (وكذلك الأمر لشعوبنا العربية) تكفل حرية الرأي والمعتقد والكتابة والابداع وتعميق ثقافة ووعي المواطنين لدورهم، على الصعيد الذاتي والجماعي، في رفض كل اشكال الظلم والاستبداد وفي المساهمة الفعالة في خلق مقومات النضال الاجتماعي والتحرر الوطني والديمقراطي وتقرير المصير السياسي وحق العودة، والبناء والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وفق قواعد التعددية السياسية والفكرية وحقوق المواطنة ، انطلاقاً من أن توفر هذا الوعي لدى المواطن الفلسطيني ، وجموع المواطنين ، يشكل عصب العملية الديمقراطية وصمام أمانها ، فبدون توفر روح المواطنة لدى جميع الأفراد تفقد الديمقراطية معانيها ، يصبح من السهل تجاوزها أو الخروج عليها بوسائل القمع والاعتقال والاستبداد وتكميم الافواه والاقلام دونما أي اعتبار لحرية الرأي والكلمة والمعتقد كما هو حال مجتمعنا الفلسطيني في ظل الانقسام البغيض الذي أدى إلى وأد الديمقراطية قبل أن تكتمل صيرورة معالم تجربتها الأولى.

****

2017/1/29

كلمات عن التنوير

رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي ...لعلنا في هذا العام 2017 نتمكن من رفع رايات التنوير والمواطنة والتسامح والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكي ترفرف في سماء وأرض هذا الوطن وفي عقول وقلوب شعوبنا كطريق وحيد للخلاص من مشهد الظلمات الراهن الى مشهد الانوار التحرري الديمقراطي الذي نتطلع اليه ونناضل من اجل بزوغه.....

إن مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الدينية ..
فالتنوير – كمفهوم – معركة فكرية مفتوحة لتحرير العقل من الخرافات والاساطير...
إن الغاية من وراء تناولي لمفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وفصائل الحركات الوطنية العربية عموما واليسارية خصوصا إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لمفهوم التنوير ومايحمله من مضامين تدعو الى العقلانية والمواطنة والديمقراطية ونبذ العنف الطائفي وغيره، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، في مشهد الظلام الراهن الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي.
وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار العربي في إطار نضاله التحرري الديمقراطي من أجل استبدال وتجاوز المنطق الموروث وسلبياته المعرفية ، بمنطق العقل والمعرفة العلمانية ، والتنوير، من خلال وعينا، أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متسلحين بمفاهيم التنوير والحداثة والعلمانية والديمقراطية كطريق وحيد صوب التغييروتفعيل النضال السياسي التحرري الكفاحي والاجتماعي من قلب الصراع الطبقي لازاحة واسقاط انظمة الاستبداد والتخلف وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.
إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد اكثر من مائتي سنة على مروره، يدهشنا لحداثته وجرأته، وإبداعاته. فقد انتقل بالشعوب الأوروبية، من مرحلة الخضوع الأعمى للسلطة الاعتباطية المطلقة أو للعقائد اللاهوتية المسيحية إلى مرحلة الحرية وأنوار العقل. ففي هذا العصر فكك الفلاسفة أسس الأصولية المسيحية المتزمتة. وفيه فصل مونتسكيو بين السلطات الثلاث وأتاح بذلك ولادة الديمقراطية وحكم القانون.
وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.
لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.
إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية

التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها-:

.1تبرير قهر واستغلال العمال والفلاحين والفقراء والجماهير الشعبية العفوية باسم الدين.

.2تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.

.3لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

فمن المعروف أن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أخيراً ، إن التنوير هو إعلان مرحلة جديدة من التطور، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي ويجرؤ على استعمال عقله بعيدا عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.....كل عام وانتم اكثر استنارة....

****

2017/1/30

سؤال حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ؟....

في محاولتي الاجابة على هذا السؤال... لا بد من طرح السؤال التالي: هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ الجواب : نعم ... لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسية الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق المجتمعية المحترمةالتي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي، موقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية. إن النظرية الماركسية نظرية علمية، ولم تقوَ أية محاولة على تقويضها أو النيل منها في الجوهر، ولكن الحياة والواقع هما المحك لحسن تطبيق هذه النظرية. فالممارسة هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذه النظرية والأفكار، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة.

****

*

30/1/2017

لماذا لم تتفاعل وتندمج قوى اليسار العربي مع اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والاستبداد في النظام العربي ؟

احزاب وفصائل اليسار – رغم تضحياتها وتاريخها النضالي – لم تتفاعل مع معاناة الجماهير وانتفاضتها كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب ازماتها وتفككهاورخاوتها الفكرية والتنظيمية وبيروقراطيتها الشكلية وغياب الجوهر الديمقراطي – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

اولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر التنويري العقلاني الاخلاقي والتربوي في موازاة الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم فشلت في ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا – عجزت عن تكريس العلاقات الرفاقية الدافئة بالمعنيين الانساني والاجتماعي ، كما فشلت في بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري الديمقراطي في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

وفي حال استمرار كل من هذا العجز والفشل سيسدل الستار عليها...في انتظار ولادة الانوية والاطر الماركسية الثورية الديمقراطية من داخلها او من خارجها.

****

2017/1/31

اوهام حديث اليسار العربي عن " محاسن " الليبرالية.....

أمام واقع مجتمعاتنا العربية المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن الدولة المدنية والمجتمع المدني وضروراتهما في سياق النضال من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديقراطية الشعبية بافاقها

الاشتراكية ، ولكن بالقطيعة مع المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية الكومبرادورية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية –تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص..... من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى احزاب اليسار الماركسي، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي –الاقتصادي–الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق "المثقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

****

2017/2/1

لماذا أكتُبْ ..؟

أعتقد أنني أكتب من أجل الكُل الوطني ، القومي، والإنساني المُتَمَيِّز بالاخلاق النبيلة الحاملة للرؤية العقلانية العلمانية والديمقراطية بوعي عميق . وأدرك أن قِلَّه من هذا الكُل المُتميِّز تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري فحسب، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاّق بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا التحررية والديمقراطيةالتقدمية.

****

2017/2/1

الشرائح الطبقية العليا،في الانظمة العربية ، بحكم مصالحهم الانانية البشعة وتبعيتهم للخارج، ليسوا معنيين أبداً البحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفوا فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي/الصهيوني في موازاة تدعيم السلطة الاستبدادية ، شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة – الرثة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة بروباجندات الحكام "الجدد" لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

وهذا يدفعني إلى الحديث عن القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن، حيث تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مُسَيْطَر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية العسكرية والمدنية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

****

2017/2/1

غازي الصوراني ... **تفكك الأفكار التوحيدية الوطنية....**

بسبب الانقسام وتراكماته منذ عام 2007 إلى اليوم ، تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام واستمرار الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل غطرسة الاحتلال الصهيوني العنصري، وفي ظل سياسة الرئيس الامريكي دونالد ترامب المؤيدة للغطرسة الصهيونية ، وفي ظل احتضار حل الدولتين ، وبالتالي فان استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس ادى إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني–في الوطن والمنافي– بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوحدته السياسية والتفافه التاريخي منذ بداية القرن العشرين حول الاهداف الوطنية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق

مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها ، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

****

2017/2/1

فصائل وأحزاب اليسار العربي في مجابهة انماط التخلف الاجتماعي.....

الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية وشبه " الرأسمالية" الرثة السائدة في مجتمعاتنا، الى جانب استشراء انظمة الاستبداد والقهر ضمن قوى اليمين بما في ذلك حركات الاسلام السياسي والصراعات الطائفية الدموية البشعة – ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري الحداثي الديمقراطي لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" وأقصد بها – اذا صح التعبير – حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي (العسكري والمدني) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة – بدرجات متفاوتة – والخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها وتطبيعها مه دولة العدو الصهيوني، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الديمقراطي التقدمي والماركسي تحديدا، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة.

فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته الفكرية السياسية المجتمعية الديمقراطية النهضوية التنموية ، وتعميق الوعي بها في صفوف الاعضاء ، بما يضمن تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الاسلاموي ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع – بصورة يومية – في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى والمخيمات بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية الناظمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من

ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا في بنية الاقتصاد التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط من خلال توعية جموع الفقراء والمضطهدين باسباب وأدوات الظلم والاستغلال الطبقي تمهيدا لتأطيرهم وتنظيمهم واندماجهم في الحراك الثوري ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها....فهل من مستجيب ؟

****

2017/2/1

وجهة نظر وموقف....

المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي ، لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه .. والمجتمع المتعدد الانماط ...الخ.

– ذلك ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد (بدرجات متفاوتة بين هذا البلد العربي او ذاك)الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همًّا أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسرعزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي(الحزب)"كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة ، وممارسة النضال االسياسي والاجتماعي والثقافي والمطلبي الديمقراطي من قلب الصراع الطبقي ضد كل اشكال وادوات الاستبداد والتبعية والتخلف لمرحلة طويلة نسبيا ، الى جانب نضالها الوطني التحرري ضد الوجود الصهيوأمريكي ..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

****

2017/2/2

حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في راهن مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من حرية الرأي ومن الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال،

كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية في بلادنا(ملكا او رئيسا او أميرا او شيخا) لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الاول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة ، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر الى جانب احتكار السلطة، وكلاهما له مصالح طبقية رأسمالية رثة وتابعة ولا يتناقض أي منهما ابدا مع النظام الامبريالي.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الاحزاب والحركات اليسارية والفعاليات الديمقراطية العلمانية التقدمية في اوساط المثقفين والمفكرين والفنانين والادباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن وانتزاعه التدرجي من الفقر والجهل والولاءات العصبية ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي.

ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية(بناء الاحزاب اليسارية الثورية) التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد.

****

2017/2/2

مقتطف من كلمة الرفيق غازي الصوراني في المؤتمر الثقافي السياسي يوم 2015/3/28 بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل القائد المؤسس الرفيق جورج حبش.....

...."إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما

لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية ، إضافة إلى الرمزية الكبيرة لمؤسسها القائد الراحل جورج حبش.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني."

****

2017/2/2

ان الرفض الصهيوني لمقررات الشرعية الدولية، لم يكن ممكناً بدون الدعم المباشر والصريح من القوى الاستعمارية ثم الإمبريالية الأمريكية من ناحية وبدون استمرار حالة الخضوع والتبعية والتخلف للحكومات العربية المتواطئة مع النظام الامبريالي من جهة ثانية، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

****

2017/2/3

على الرغم من حدة التناقضات بين القوى الوطنية والقومية واليسارية العربية من جهة، وبين حركات الإسلام السياسي عموماً، وحركة "داعش" وغيرها، من حركات التطرف الإرهابي خصوصاً، إلا أن تناولنا لهذه الحركات والجماعات الأصولية أو السلفية ، لابد أن يتوخى الموضوعية ارتباطاً بشكل أو أسلوب مواجهتنا لها، الذي يعتمد بالضرورة على المواجهة العقلانية السياسية، والخطاب التنويري، برؤية استراتيجية تعتمد الأسلوب والقيم الديمقراطية من جهة، وتتمسك بأهدافنا ومبادئنا الوطنية والقومية والإنسانية التقدمية من جهة ثانية، بما يعزز لدينا قوة المنطق العقلاني، والمنهجية التاريخية في قراءة التراث، إلى جانب تمسكنا بأسس التنوير والاستنارة بما يمكننا من رفض مهادنة الحركات والجماعات الإسلامية المتطرفة طالما أنها تمارس عمليات القتل والذبح والترويع وانتهاك أبسط حقوق الانسان وكرامته بصور وأساليب إرهابية بشعة، تعيد إنتاج أبشع أساليب القتل والتعذيب، في أكثر مراحل الانحطاط في الدولتين الأموية والعباسية.

وفي هذا السياق، فإن تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر إلى آخر، يحمل بالتأكيد مخاطر خطيرة، فينبغي تفادي هذا الجمع.

لذلك يجب التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخري منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه. ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية لدولة هي نفسها أصبحت حليفًا مرؤوسًا للولايات المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة إلى النساء، واختزال العقيدة في شكلية طقوسية، وعنصرية طائفية تابعة ومتعصبة.

****

2017/2/4

ان تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في م.ت.ف و"حكومتي" فتح وحماس من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة المنقسمة).... ولكن من شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا

البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

****

2017/2/4

الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

****

2017/2/5

باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء في فلسطين ، وفي ظل الصراع الدموي الهادف الى تفكيك وتجديد تخلف وتفتيت سوريا وليبيا واليمن والعراق وغيرها، وفي ظل هجوم وعدوان التحالف الكومبرادري العربي العميل بقيادة ما تسمى بالسعودية ودويلات او مشيخات عملاء الخليج ، يتحول ما سبق ان اسموه ب "الربيع " العربي الى ربيع امريكي اسرائيلي ويرقص عدونا الإسرائيلي طربا بهذا المصير الذي لم يستطع تحقيقه في كل حروبه ضدنا ؟؟!!!، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

****

2017/2/5

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/2/5

المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي ، داخل القطر العربي الواحد أو على الصعيد القومي العام ، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي و الاقتصادي ، و التنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات في نظام ديمقراطي تقدمي يحقق العدالة الاجتماعية ، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل ، إذ أن هذا الشرط –كما يقول المفكر الراحل د.إسماعيل صبري عبد الله– هو "نقطة البداية ، فالمقياس الأشمل و الأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان مشاركتهم في صنع القرار والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية ، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم و على أولادهم ، و أن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم" ، بهذا المضمون وحده يمكن أن نتعاطى مع مفهوم أو مصطلح التنمية ، بالمعنى الشمولي العميق ، وليس فقط استخدامه بالمعنى الاقتصادي الضيق فحسب "كما تنادي بذلك أوساط المنظمات غير الحكومية العربية NGO,s الممولة من الأجنبي" وإنما بمعنى الاتجاه إلى تصفية التبعية للإمبريالية وانهاء مظاهر التخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي، فهنا تصبح التنمية قضية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني والقومي ، إذ أن الفصل بين القضيتين هو ما تسعى القوى الإمبريالية إلى تثبيته وذلك بعزل عملية التحرر الوطني عن عملية التنمية ومبدأ الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ، لذلك فإن كل من يتحدث عن موضوع التنمية والتقدم في بلادنا العربية ارتباطا بالتعاون مع الغرب المتقدم والتطبيع مع الكيان الصهيوني أو وفق آليات السوق الحر الرأسمالي والليبرالية الجديدة وشروط منظمة التجارة الدولية ، فهو إما واهم أو مخادع يسعى إلى تغليب مصالحه الطبقية الأنانية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية.

****

2017/2/6

في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال،

تشهد مجتمعاتنا العربية عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، فهي مجتمعات غير متبلورة طبقياً، مرحلية، انتقالية، تراثية، قدرية بصورة عفوية ، تتجاذبها انظمة الاستبداد والتخلف وحركات الإسلام السياسي السلفية،وهي ايضا مجتمعات شخصانية في علاقاتها الاجتماعية، تعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة.

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن "الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، تعاني الجماهير الفقيرة حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليها وضدها مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي."

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن مفاهيم الحرية والتحرروالعلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، والنضال من أجل تطبيقها من منطلق الصراع الطبقي ، وتوعية الجماهيرالشعبية الفقيرة بها ، وتحريضهاضد كل اشكال الاستبداد والعدوان والاستغلال ، وتنظيمها لتفعيل دورها الطليعي في مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/2/6

العصبيات: آكلة الحريات السياسية في مجتمعاتنا العربية.....

تحت هذا العنوان كتب عالم الاجتماع اللبناني د.فريدريك معتوق دراسته الغامرة بالعمق التحليلي المعرفي التقدمي (المنشورة في مجلة تبين – العدد 17– صيف 2016) حيث أكد على أن الحريات السياسية في العالم العربي المعاصر تعيش أزمة بنيوية مردّها إلى عدم تصفية المجتمعات العربية حساب علاقتها بالعصبيّات التي ورثتها عن الأجيال السابقة.

فالمجتمعات العربية لم تغادر يومًا عصبياتها التأسيسية، بل استخدمتها في الالتفاف على صدمة الحداثة حين دقت أبوابها غداة الحرب العالمية الأولى، فكانت مهمة العصبية الدينية إذ ذاك مَنْع تسلل الدولة الغربية الحديثة، القائمة على مفهوم المواطَنة، إلى داخل دساتير الدول الناشئة الجديدة.

أما اليوم، –كما يضيف د. معتوق– فنحن أمام طور جديد من حياة العصبية، حيث جرى الاستفادة من هذا النسيج العصباني القائم منذ عقود، بشكل دفين، في عمق البُنى المعرفية العربية المعاصرة، لتدميرها من الداخل.

وبالتالي ، بات هدف العصبية السياسية في صيغتها الراهنة، تدمير المجتمعات العربية من خلال شرذمتها وتقطيع أوصالها وأوصال دول العصبية التي قامت عليها.

ولا يفيد البتة هنا إلقاء المسؤولية على الخارج الذي لا ينجح في عمليات التأجيج العصباني إن لم تتوافر له كوكبة ملائمة من التناقضات المحلية القائمة على بنية وعي عصبانية ثابتة، وكما يقول المَثَل الفرنسي: مَن يزرَع الريح يحصد العاصفة !

لذلك، يتولد من العيش في المجتمع العصباني عزلٌ صامت لأفراد عن حرية التفكير والتعبير؛ إذ يعبّر الفرد عمّا هو مقبول ويكبح ما ليس مقبولً، أو يعبّر عنه سرًا في مجالس خاصة، وأي مخالفة، ينتظرها العقاب. كما أن حرية التفكير، خصوصًا عندما تخرج عن الثوابت الفكرية العامة المرتبطة بأهل العصبية، غير مسموح بها تحت طائلة المسؤولية.

وفي هذا السياق يشير د. معتوق إلى أن "الحرية مفهوم وافد، استوحاه واستقدمه مفكرو النهضة العربية من تجربة الثورة الفرنسية الظافرة التي أطاحت النظام الملكي في سنة 1789 ورفعته شعارًا أول على عَلَمها، إلى جانب المساواة والأخوّة في المواطَنة"، مؤكدا على أن "ميزة مفهوم الحرية أنه مفهوم سياسي في المقام الأول، يشير، في التجربة التأسيسية الفرنسية، إلى ولوج عصر جديد انتقل إبانه مصدر القرار من النخبة الملكية إلى عموم الشعب؛ فالحرية تعني هنا أن الثورة الفرنسية أسست للغة « تحرر الشعب وعموم الناس من قيود السلطة المطلقة والفئوية."

ولكن المجتمع العصباني، في تكوينه الأساسي، –كما يستطرد– غير مستعد لاعتراف بالحرية باعتبارها خيارًا سياسيًا لأفراد الذين يمثّلون، تحت لوائه، رعية، لا مجتمعًا، حيث يرتبط الأفراد بقطب أوحد، ويتجاورون مجرد تجاور مع الآخرين، المنتمين إلى عصبيات أخرى.

يتجلى هذا الأمر بوضوح في الانتخابات والترشيحات السياسية على امتداد العالم العربي المعاصر، حيث النتائج معروفة مسبقًا على نحو عام، لارتباطها ببنيان المجتمعات العصبانية؛ فالمرشح ليس مرشحًا حرًا، بل يدفعه قرار مجموعة عصبانية ما إلى الترشح، ثم تقوم مجموعة ضغط عصبانية أيضًا بدعمه للوصول إلى المنصب المستَهدَف، لذلك، لا لزوم لبرامج سياسية عند المرشحين، إذ إن ظهور شخصهم يكفي، لكونه يُطلِق، رمزيًا، النَعرة، فينشأ عنها التذامر وتعلو فورًا معه شعارات الاستماتة.

ونظرًا إلى هذا الاستنفار العصباني –يقول د.معتوق– تتراجع حرية الأفراد السياسية ولا تعود الدولة الحديثة، بمفهومها الغربي والمواطني، قادرة على التحقق .

صحيح أن الدولة موجودة في البلدان العربية المعاصرة، غير أنها مبنية على خلفية مجتمعات عصبانية مقيدة، لا على أساس مجتمعات سياسية حرة؛ فالحياة السياسية مبنية على دساتير ملغومة، يتحول الطعن فيها، عندما يحصل، إلى حروب أهلية مباشرة.

****

2017/2/6

المجتمعات العربية لم تغادر يومًا عصبياتها التأسيسية(المرتبطة بالانماط القديمة خاصة القبيلة والحامولة والعائلة والطائفة)، بل استخدمتها في الالتفاف على صدمة الحداثة حين دقت أبوابها غداة الحرب العالمية الأولى، فكانت مهمة العصبية الدينية إذ ذاك مَنْع تسلل الدولة الغربية الحديثة، القائمة على مفهوم المواطَنة، إلى داخل دساتير الدول الناشئة الجديدة.

أما اليوم، –كما يقول د. فريدريك معتوق– فنحن أمام طور جديد من حياة العصبية، حيث جرى الاستفادة من هذا النسيج العصباني القائم منذ عقود، بشكل دفين، في عمق البُنى المعرفية العربية المعاصرة، لتدميرها من

الداخل.

وبالتالي ، بات هدف العصبية السياسية في صيغتها الراهنة، تدمير المجتمعات العربية من خلال شرذمتها وتقطيع أوصالها وأوصال دول العصبية التي قامت عليها.

****

2017/2/7

غازي الصوراني ...**نحو معرفة عربية ، حداثية ديمقراطية ونقدية.....**

يقول المفكر الماركسي الراحل محمود أمين العالم " إن قضية تجديد " العقل " السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تُحَوَّل " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتُحَوَّل " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة وتحويل العقيدة الى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي " ، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية ، التي باتت كما يقول الجابري " في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس " التاريخ " الذي كتبه أجدادنا "وذلك بهدف النظر الى إجزاء تاريخنا الثقافي الذي تم فيه تصنيف العلوم الإسلامية الى مجموعات : علوم البيان: من نحو وفقه وبلاغه، وعلوم العرفان: من تصوف وفكر شيعي وفلسفة إسماعيلية وتفسير باطني للقرآن ، وكيمياء وتطبيب وسحر وتنجيم ، وأخيراً علوم البرهان من منطق ورياضيات وإلهيات ، بل وميتافيزيقا " ، وفي كل الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي ، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني ، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة (وفق منطلق طبقي اجتماعي سياسي علماني وديمقراطي تقدمي) في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته "، وستظل أيضاً الأسئلة : " لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " الى نظام رأسمالي ؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المطرد ؟هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد المعرفي الأبيستمولوجي أو ما لم تتجه مباشرة الى نقد الثقافة والمعرفة العربية التقليدية السائدة المتوارثة واعادة صياغتها من منطلق المعرفة الحداثية العقلانية العلمانية وشرطها الديمقراطي التقدمي.

****

2017/2/7

عندما تستزرع بذرة الديموقراطية في غير تربتها الاصلية فانها تكون- ما لم يضاعف كم مجهود الرعاية- أسرع الى الموت او للتحول الى عشب سام.....

في الساحة الثقافية العربية يلوح ان واحدة من أكثر الاشكاليات إلحاحاً اليوم هي اشكالية الديموقراطية،و التوكيد على هذا الطابع الاشكالي يجد تبريره هنا في كون الديموقراطية – كما يقول المفكر الراحل جورج طرابيشي – يرفع شعارها و يتم الترويج لها في العالم العربي اليوم كما لو انهاايديولوجيا خلاصية جديدة . فالعرب –أو مثقفوهم بالأولى– – كما يضيف طرابيشي – يراهنون اليوم على الديموقراطية مثلما راهنوا في

الامس على الاشتراكية، وقبل الامس على الوحدة .

ويستطرد بقوله : ففي مواجهة تحدي التخلف وذل الجرح النرجسي الذي مازال ينزف بلا التئام منذ اكتشاف واقعة التقدم الغربي، و بغزارة متزايدة طردا مع تعمق الهوة التي تفصل المجتمعات العربية عن المجتمعات المنتجة للحداثة و المستقبلة لها على السواء، تم تحويل الديموقراطية في المخيال العربي–بعد فشل الايديولوجيات القومية و اليسارية الثورية– الى كلمة "سمسم" بديلة لفتح مغارة الحداثة المستغلقة و لتحقيق نقلة عجائبية، بلا مجهود و لا كلفة و لا زمن ، من واقع التأخر الى مثال التقدم.

والسؤال : هل الديموقراطية هي المفتاح السحري التي نفتح به جميع الابواب المقفلة، ام ان الديموقراطية هي، على العكس من ذلك، التاج الذي يتوّج التطور العضوي للمجتمع المعني و ينهض مقياساً على مستوى تطوره؟ وهل الديموقراطية شرط مسبق ام هي أيضاً نتيجة و حصيلة لتطور مجتمع بعينه؟

يجيب المفكر طرابيشي في كتابه " هرطقات " فيقول : بديهي انه لا يمكن في اية سيرورة تاريخية عضوية– والديموقراطية سيرورة من هذا القبيل– فصل الشرط عن النتيجة و النتيجة عن الشرط .

و لكن النظرة الايديولوجية الخلاصية، التي تجعل من الديموقراطية مفتاحاً فاتحاً لجميع الابواب، تفسخ العلاقة الجدلية بين الشرط و النتيجة.

السؤال الثاني : هل الديموقراطية ثمرة يانعة برسم القطف أم هي أيضا بذرة برسم الزرع؟

والجواب : بالطبع، هذه اشكالية غير مستقلة عن سابقتها، بل هي تُطوِّرها في اتجاه اقتصاد العمل و الانتاج.إذ إن قولنا بان الديموقراطية بذرة قبل أن تكون ثمرة، فهذا معناه أنها تحتاج، حتى تنمو و تونع، الى جهد، إلىعمل ، الى شغل في النفس و في تربة المجتمع .

وقد يكون كم الجهد المطلوب مضاعفا عندما يتم استزراع بذرة الديموقراطية بالمثاقفة.

فعندما تستزرع بذرة الديموقراطية في غير تربتها الاصلية فانها تكون– ما لم يضاعف كم مجهود الرعاية– أسرع الى الموت او للتحول الى عشب سام.

****

2017/2/7

في كتابه " هرطقات 3 " يقول المفكر الراحل جورج طرابشي :ان المجتمعات العربية تدفع اليوم غالياً ثمن تغييب الديموقراطية البورجوازية، ليس فقط على شكل أنظمة سلطوية فوقية تنزع إلى تأبيد نفسها ، بل كذلك على شكل حركات شعبية تحتية، واعدة او منذرة بشموليات دينية من نوع جديد و اكثر جذرية بما لا يقاس في القطع مع الديموقراطية و قيم الحداثة .

ففي ظل غياب البديل الديمقراطي، فان المعارضة الشعبية للديكتاتوريات القائمة لا بَّد أن تأخذ شكل صعود محتوم لمد الأصولية، ولاسيما في الشروط العينية للعالم العربي الذي يتحكم في مقاديره، منذ ما لا يقل عن ثلاثة عقود، التوظيف الأيديولوجي والثقافي للدولارات النفطية لصالح الأصولية الإسلامية.

****

2017/2/8

الديمقراطية وإشكالية صندوق الاقتراع وصندوق جمجمة الرأس من وجهة نظر المفكر الراحل جورج طرابيشي.....

يقول : الديموقراطية هي في التحليل الأخير ثقافة ومنظومة قيم متضامنة. وفي مجتمع لم ينجز تحديثه المادي والفكري ولم يستكمل ثورته التعليمية – يجب التذكير بان عدد الأميين العرب يزيد على المئة مليون! – فإن الموضع الأول لتظاهر الديموقراطية ليس في صناديق الاقتراع وحدها، بل كذلك، وربما أولاً، في الرؤوس. فالديموقراطية لا يمكن أن تكون نظاماً فصامياً، فهي لا يمكن أن تكون نظاماً للحكم بدون أن تكون نظاماً للمجتمع، وليس لها أن تسيِّر العلاقات بين الحكام والمحكومين بدون أن تسيّر العلاقات بين المحكومين أنفسهم .

ومع أنها بالتعريف نظام للدولة، فإنها بالجوهر نظام للمجتمع المدني، معنى ذلك أن لا وجود لديموقراطية سياسية بحتة، فالديموقراطية هي بالأساس ظاهرة مجتمعية، والمجتمع هو في المقام الأول نسيج من العقليات.

ولئن تكن الحرية الديموقراطية تنتهي لا محالة إلى صندوق الاقتراع، فإن الصندوق الأول الذي تنطلق منه وتختمر فيه هو جمجمة الرأس، وإن لم يتضامن صندوق الرأس مع صندوق الاقتراع، فإن هذا الأخير لن يكون إلا معبراً إلى طغيان غالبية العدد.

ولئن يكن الانتخاب أهم آليات الديموقراطية، فإن الآلية الانتخابية نفسها غير قابلة للاشتغال بدون زيت. وزيت الآلية الانتخابية للديموقراطية هو ثقافتها .

ولنملك الجرأة على أن نعترف: فلئن تكن الأنظمة العربية القائمة تقيم العثرات أمام الآلية الديموقراطية، فإن المجتمعات العربية الراهنة تقيم العثرات أمام الثقافة الديموقراطية.

فالأنظمة العربية لا تتحمل انتخاباً حراً، لأن المجتمعات العربية لا تتحمل رأياً حراً.

****

2017/2/8

من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني:

–إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعبث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات واللاءات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه وثوابته. هل استطاعت أوسلو ووثائقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاءاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاءات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاءات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية.

– ان الصراع مع عدو، كالصهيونية – وإسرائيل – والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات

انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحريته القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

****

2017/2/8

مخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل....."

–1هذا الاعتراف يجعل الدولة الصهيونية أمراً مشروعاً من كل النواحي السياسية والتاريخية والثقافية والأخلاقية، وهو وضع أكثر من خطير (أنه هزيمة كبرى ونهائية لمشروعنا الوطني) لأنه يعني أن الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع (كما هو حال م.ت.ف.) بل يعترفون بشرعيتها التاريخية وحقوقها في فلسطين على حساب حقوق شعبنا التاريخية .

–2اعتبار كل حركة وطنية أو حزب أو فصيل يناضل من أجل العودة وتقرير المصير مجرد ارهابي لابد من التخلص منه ، إلى جانب التخلص أيضاً –بالتدريج – من عبء الوجود الفلسطيني داخل أراضي 19488 ، والقدس عاصمة موحدة للدولة الصهيونية ، واعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً على بعض الضفة، مع بقاء سيطرة وسيادة إسرائيل ما بين النهر والبحر.

– 3عدم مساواة الفلسطينيين في 1948 مع اليهود ، ليصبحوا مجموعة قومية بدون انتماء إلى دولة أو وطن. وبالتالي فان جوهر فكرة " يهودية الدولة" يلخص في : استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها.

****

2017/2/8

اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ،

ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل– كما يقول المفكر العربي المصري الراحل جمال حمدان – "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً هدفها الاغتصاب

والقتل وممارسة كل اشكال الارهاب وتلك هي وظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية ...فالعنصرية الصهيونية – كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين (وهو من ابرز المناهضين للحركة الصهيونية– " ان الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن" ...في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... وبالتالي رفاقي واصدقائي ...لا مفر من ان نؤكد معاً أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع اليساري الثوري بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

****

2017/2/8

لابد من التنبيه إلى أن الحديث عن حل الدولتين، وفق شروط العدو الإسرائيلي ، لا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً ، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى مسخ وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" أو "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى أخر لا يتناقض مع الشروط الإسرائيلية الأمريكية، ما يعني بالنسبة لكل القوى الوطنية الفلسطينية تأكيد التزامها بالثوابت الوطنية والحقوق التاريخية بعد أن بات من الواضح – حسب التصور الصهيوني – أن حل المسألة الفلسطينية في دولتين " يهودية" و فلسطينية ذات سيادة كاملة على أرضها ومواردها مستحيل، و حلها في إطار دولة واحدة هي إسرائيل مستحيل كذلك، لأن الرؤية الصهيونية المهيمنة تنطلق من تكريس الطابع اليهودي للدولة.

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته و علاقته بالرأسمالية العالمية، و بالمسألة اليهودية، و كذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي .

وبالتالي فإن المسألة المركزية تقوم على أن الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي ، باعتباره صراعاً عربياً صهيونياً بالدرجة الأولى، لن يجد حلاً إلا بانهاء الوجود الصهيوني من خلال تفعيل الحراك الاجتماعي الثوري الديمقراطي الكفيل وحده بالقضاء على أسباب ضعف جبهة الشعوب، وأعنى هنا علاج أسباب هذا الضعف العضوي من مختلف أوجهه السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بالمعنى الحضاري النهضوي الديمقراطي التقدمي والإنساني.

****

2017/2/8

يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها انها " وجدت لتبقى " او انها"دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها

كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية، انطلاقا من ان المعركة مع المشروع الامبريالي/ الصهيوني هي في صميم معركة القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية والعربية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، في مجابهة النظام الرأسمالي، ما يحتم على هذه القوى أن تبدأ جدياً في عملية اعادة البناء الذاتي – الحزب– فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، بما يمكنها من لعب دورها المستقبلي الفعال،في مجابهة وازالة الوجود الامبريالي والصهيوني حيث يقع عليها عبء إعادة النظر في الرؤية والممارسة، وتنظيم قدرات الشعب الفلسطيني والجماهير الشعبية العربية في اطار عملية البناء الحزبي في كل قطر من اقطارها بما يخلق المقومات المطلوبة لتحقيق الاهداف الوطنية والقومية التحررية والمجتمعية التقدمية والديمقراطية.

****

2017/2/9

عن شعار " الدولة اليهودية" والتحالف الامريكي الصهيوني والمجابهة المطلوبة.....

ان تعريف الدولة الصهيونية بأنها «دولة يهودية وديموقراطية» يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية والامريكية، "دولة قومية لليهود لكن بنظام ديموقراطي". أما دولة ديموقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس، بشر، لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه العلماني والديني.

لهذا نلاحظ توحد اليمين الصهيوني المتطرف العلمانيين والسلفيين المتطرفين (الحريديم) ليطالبوا بدولة يهودية ديموقراطية لليهود، انعكاساً لعقلية القوه والغطرسة الصهيونية، بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي سيؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عموماً، ومع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 خصوصاً، وذلك ارتباطاً بوعيهم لمخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" التي تفوق بسلبيتها ما لا يمكن قياسه من الآثار السياسية المباشرة. وعلى سبيل المثال:

.11يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني ان الفلسطينيين والعرب يعترفون بشرعيتها التاريخية، ما يجعل المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل قيام "إسرائيل" عام 1948 وبعد قيامها، أمراً غير مشروع وغير أخلاقي، بل عملا ارهابيا من وجهة نظر التحالف الإمبريالي الصهيوني وتوابعه في بلادنا!!

.2يفرض هذا الاعتراف على فلسطينيي 1948 قسم الولاء عنوة للدولة اليهودية.

.33يفرض على أي نائب عربي منتخب، الولاء لا للدولة وقوانينها باعتباره مواطناً، بل الولاء للرموز الدينية أو القومية للدولة اليهودية كالعلم والشعار والنشيد..؟؟؟

وبالتالي فان تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي

الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي لتحقيق اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي.

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض،تحت مسمى " دولة قابلة للحياة"، او تقاسم وظيفي اسرائيلي فلسطينى اردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي ديمقراطي موحد.

****

2017/2/9

الحديث عن حل الدولتين، وفق شروط العدو الإسرائيلي ، لا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً ، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى مسخ وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" أو "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى أخر لا يتناقض مع الشروط الإسرائيلية الأمريكية، ما يعني بالنسبة لكل القوى الوطنية الفلسطينية تأكيد التزامها بالثوابت الوطنية والحقوق التاريخية بعد أن بات من الواضح – حسب التصور الصهيوني – أن حل المسألة الفلسطينية في دولتين " يهودية" و فلسطينية ذات سيادة كاملة على أرضها ومواردها مستحيل، و حلها في إطار دولة واحدة هي إسرائيل مستحيل كذلك، لأن الرؤية الصهيونية المهيمنة تنطلق من تكريس الطابع اليهودي للدولة.

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته و علاقته بالرأسمالية العالمية، و بالمسألة اليهودية، و كذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي .

وبالتالي فإن المسألة المركزية تقوم على أن الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي ، باعتباره صراعاً عربياً صهيونياً بالدرجة الأولى، لن يجد حلاً إلا بانهاء الوجود الصهيوني من خلال تفعيل الحراك الاجتماعي الثوري الديمقراطي ضد انظمة التبعية والاستبداد والتخلف ،الكفيل وحده بالقضاء على أسباب ضعف جبهة الشعوب، وأعنى هنا

علاج أسباب هذا الضعف العضوي من مختلف أوجهه السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بالمعنى الحضاري النهضوي الديمقراطي التقدمي والإنساني.

****

2017/2/9

باسم رفاقي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسمي ننعي رحيل الشاعر والمناضل الوطني الكبير الرفيق عمر خليل عمر مؤسس حركة القوميين العرب في قطاع غزة عام 1957 وقائد طلائع المقاومة الشعبية – الجهاز العسكري لحركة القوميين العرب في قطاع غزة الذي تأسس بقرار من قيادة الحركة في قطاع غزة بقيادة الضابط القيادي الرفيق الراحل عمر في الاول من اكتوبر 1967، وكان لي شرف عضوية الطلائع التي تشكلت كأول جهاز سري عسكري لمقاومة الاحتلال الصهيوني حيث تشكل الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في قطاع غزة بتاريخ 1967/10/1 من (73) مناضلاً .. ممن وافقوا على الالتحاق بالجهاز العسكري من اعضاء وكوادر حركة القوميين العرب آنذاك ، وأكدوا استعدادهم لممارسة الكفاح المسلح بإسم طلائع المقاومة الشعبية التي تشكلت قيادتها من الملازم أول عمر خليل عمر (مسئولاً للجهاز) والملازم أول رمضان داود سليمان (نائب المسئول ومسئولاً عن مدينة غزة وشمالها) و ناصر ثابت (نائب المسئول ومسئولاً عن جنوب قطاع غزة) .. أما بقية الرفاق أعضاء الجهاز أذكر منهم حسب المناطق الجغرافية للقطاع ما يلي : أولاً : منطقة الشمال : جودت عبد خميس سلمان (بيت لاهيا) ، محمود درويش حمدونة (بيت لاهيا) ، مصطفى عبدالحميد قشقش (بيت لاهيا) ، علي عبدالله غبن (جباليا) / عبد الرحمن عساف (جباليا) ، عطا قاسم (جباليا) ، جمعة رجب طنطيش (جباليا) ، حسن أبو حميده (جباليا) ، محمود كيلاني (جباليا) ، صابر الشرافي (مخيم جباليا) ، جبر عبدالله سالم (بيت لاهيا)، عبد المجيد ديب المسلمي (بيت لاهيا) ، إبراهيم أبو جراد (بيت لاهيا) ، يوسف محمد دواس (بيت لاهيا) ، شحدة صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، جابر عبد الله سالم (بيت لاهيا) ، خضر أحمد زايد (بيت لاهيا) ، عطايا عبد الخالق كيلاني (بيت لاهيا) ، أحمد صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، شعبان سالم المصري (بيت لاهيا) ، أحمد محيسن (بيت لاهيا) ، محمود دواس (بيت لاهيا) ، خميس صبري عليان (بيت لاهيا) ، أحمد الزعانين (بيت حانون)، أحمد فكري أبو وردة (النزلة) ، محمود فرح (جباليا) ، عبدالله أبو رفيع (مخيم جباليا) ، عبد القادر أبو سمرة (مخيم جباليا).. ثانياً : مدينة غزة : محمد حسن الأسود – جيفارا غزة – مسئول منطقة الشاطئ (مخيم الشاطئ) ، عبد الكريم الغول (مخيم الشاطئ) ، عبد الرحيم الغول (مخيم الشاطئ) ، كايد الغول (مخيم الشاطئ) ، أبو خالد علي جبر (مخيم الشاطئ) ، يوسف غبن (الشاطئ) ، غازي الصوراني – مسئول منطقة الشجاعية (غزة) ، حسن خليل السكافي (غزة – الشجاعية) ، حسن محمد السكافي (غزة – الشجاعية) ،جلال عزيزة (ابو حافظ) – حمدي حرودة (غزة – الشجاعية) ، عبد العزيز أبو القرايا (غزة – الشجاعية) ،ابو علي عايش العكشية ، حمدي القدرة (غزة – الشجاعية) ، كامل المغني (غزة–الشجاعية) ، فاروق المصري (غزة – الزيتون) ، عارف عاشور (غزة – الزيتون) ، موسى عاشور (غزة – الزيتون) ، .. ثالثاً: خانيونس والوسطى : محمد أيوب أبو هدروس – نائب مسئول الجنوب ، نايف الغلبان (خانيونس) ، رأفت عثمان النجار (خانيونس) ، محمد الفقي – الملقب أبو

الطيارة (خانيونس) ، محمود أبو شحادة (خانيونس) ، عمران الأسطل (خانيونس) ، طلال الأسطل (خانيونس) ، محمد العديني (خانيونس) ، عمران العديني (خانيونس) ، عبدالله الجبور (الوسطى) ، محمود أبو دامو (بني سهيلة) ، عبد العزيز فنونة (النصيرات) ، أبو إبراهيم دافو (النصيرات) ، جميل فنونة (النصيرات) ، إسماعيل أبو ابطيحان (النصيرات) .. وقد نفذ الرفاق من مناضلي الطلائع حوالي 50 عملية ضد قوات الاحتلال ، وعلى أثر تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 1967/12/11 التحقت الطلائع بالجهاز العسكري للجبهة الشعبية، هذا وقد استطاعت اجهزة الاحتلال الصهيوني اكتشاف الجهاز العسكري للطلائع وقامت باعتقال 67 رفيقاً (من أصل 73) فجر يوم 25/يناير/1968، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال المسلح في قطاع غزة بإسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

وكانت الطلائع منذ تأسيسها تحت قيادة الرفيق الراحل عمر والرفيق المناضل الجبهاوي الانسان العظيم باخلاقه اللواء رمضان دواود سليمان... وبعد تأسيس الجبهة الشعبية اندمجت الطلائع في صفوفها ....المجد والخلود لرفيقنا القائد الوطني القومي والجبهاوي عمر خليل عمر ولكل شهداء فلسطين والامة العربية...

****

2017/2/10

إن الجبهة التي أسسها وبناها وحافظ على استمرارها في طريقها الثوري الوطني كل رفاقنا البواسل من الشهداء والجرحى والمعتقلين وفي طليعتهم الحكيم وكوكبة من رفاقنا الاوائل ، لابد لها أن تتواصل في مسيرتها على نفس المبادئ والاهداف الكبرى ، ذلك هو الشرط الرئيسي الذي يجب أن يحرص كل الرفاق الاوفياء للشهداء والمبادىء على توفير مقوماته للخروج من أزمتها صوب نهوضها ، بما يمكنها من أن تتحدى هذا الواقع الفلسطيني المأزوم، وتشتق الطريق صوب المستقبل منحازة دوما كما نعرفها وكما يعرفها ناجي لمن هم "تحت" .. لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار...

كونوا اوفياء لكل الشهداء من شعبنا وآخرهم رفيقنا الراحل عمر خليل عمر.

****

2017/2/11

بالنسبة لأحزاب وفصائل اليسار العربي ، لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" كشعار معلن في مقابل واقع معاكس يقر بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً"الى جانب التدني او الهبوط السياسي والتنظيمي.وفي هذا السياق ، لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، وازمة التحرر والنهوض ومجابهة التخلف والتبعية والاستبداد من قلب الصراع الطبقي التي تفاقمت في جميع الاقطار العربية وادت الى انتشار مظاهر الطائفية والصراع الدموي المذهبي وحركات الاسلام السياسي، هذه الازمة لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز النظام الطبقي الكومبرادوري الحاكم او ما يسمى بالقيادة التاريخية – في هذا البلد او ذاك – عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، ، بل أيضا عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي الثوري الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل

التاريخي المطلوب ، بل فشل فشلا ذريعا ، بما يفرض على كافة قوى اليسار مراجعة نقدية صارمة لتجربتها التاريخية التى اوصلتها الى مثل هذا الفشل او الهزائم ، لعل في هذه المراجعة ما يدفعها الى اعادة صياغة رؤيتها الماركسية ومنهجها الجدلي ومن ثم اعادة صياغة رسالتها وبرامجها المعبرة عن مصالح جماهيرها الشعبية ، وعندئذ يمكن القول انها بدأت الخطوات الاولى للخروج من مأزقها الراهن صوب نهوضها واستعادة دورها الطليعي الذي تنتظره جماهيرها بشوق كبير...

****

2017/2/11

سؤال حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ؟....

في محاولتي الاجابة على هذا السؤال... لا بد من طرح السؤال التالي: هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ الجواب : نعم ... لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسية الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق المجتمعية المحترمةالتي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي (على كل من الصعيد الاجتماعي والعلاقات الشخصية) ،يجسد الرؤية والموقف الطبقي الديمقراطي التقدمي من الأخلاق ، ويهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في النضال التحرري والديمقراطي ، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

إن النظرية الماركسية نظرية علمية، ولم تقوَ أية محاولة على تقويضها أو النيل منها في الجوهر، ولكن الحياة والواقع هما المحك لحسن تطبيق هذه النظرية. فالممارسة هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذه النظرية والأفكار، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة.

****

2017/2/12

إن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من بؤرة الفساد والإفساد والاستبداد تبدأ بإعادة الاعتبار للنضال الوطني و للقانون الديمقراطي، الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء دون اغفال منظورنا الطبقي ضد كل مظاهر وادوات الاستغلال ، وهنا يتجلى دور رفاقنا في كل احزاب اليسار العربي ليقوموا بدورهم في تجسيد القيم والمبادئ والسلوكيات الأخلاقية الشخصية والديمقراطية الثورية ، لكي نجعل احزابنا وفصائلنا منارة ومثلاً أعلى في تطبيق هذه المبادئ انطلاقاً من إدراكنا بأن الأخلاقيات الحزبية هي مجموعة المبادئ السياسية والفكرية والقواعد التي يسترشد بها العضو في سلوكه الخلقي وتصرفاته، و يطلق عليها الآداب الحزبية التي يتوجب أن يتمتع بها جميع الرفاق، فمثلما لكل حياة اجتماعية أعرافها وعاداتها

المرتبطة بقيم الصدق والشرف والتكافل والنخوة والنزاهة والكرم والاحترام والصراحة والموضوعية والشجاعة في الموقف، فإن هذه المسألة تنطبق علينا أيضاً في احزاب اليسار العربي للتعبير عن أفكارنا ومواقفنا وقيمنا الثورية ، إنها مجموعة الأخلاق الرفاقية، السياسية والفكرية والاجتماعية القائمة على مفهوم الصلابة على المبدأ والشرف الحزبيين من ناحية ، والوثيقة الصلة مع الجماهير من ناحية ثانية، مستلهمين المبادئ الأخلاقية التي جسدها العديد من شهداء وأسرى ومناضلي فصائلنا واحزابنا ، إن الإقتداء بهذه الأخلاق يعني بالنسبة لكل عضو أن يتصرف على الدوام بما يتلاءم مع المتطلبات الحزبية نصاً وروحاً، والالتزام الواعي والمخلص بمبادئ وأفكار الحزب عبر ممارسة –علنية أو سريه– لا تلقي أي ظل من الشك على شرف الحزب أو لقب الرفيق، بل بالعكس تجسد مشاعر كل رفيق منا بكونه جاء باختياره الحر، لكي يكون مناضلاً في حزب عظيم من أجل أفكار عظيمة تكمن عظمتها في خدمتها الدؤوبة بلا كلل للجماهير الشعبية وتحقيق اهدافها في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/2/12

غازي الصوراني....**فلاسفة التنويـر الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر....**

شارل مونتسكيو (1689م. – 1755م.) وهو من أوائل رجال التنوير الفرنسي.. وصاحب كتاب "روح القوانين" . وفي جميع أشكال الحكم يدرس مونتسكيو الشروط التي تكفل له تأدية المهمة المناطة به ، مهمة ضمان حرية الفرد. ومن أهم آرائه ، رأيه في الحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً مناقضاً للطبيعة الإنسانية ومناقضاً للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها.

فرانسوا فولتير (1694م. – 1778م.) لقد خلد تاريخ الثقافة اسم فولتير.. فهو الكاتب الكبير والعالم السيكولوجي وفيلسوف الحضارة والتاريخ؛ عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛

جان جاك روسو (1712 – 1778–: (

إن أهميته ليست في أفكاره الفلسفية النظرية.. ، بل في تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية التي طرحها ، وكان أكثر وضوحاً من كل المنورين الفرنسيين في عهده.

وكان متقدماً في أفكاره ، فهو يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة باعتبارها سبب العداء والأنانية بين البشر.

روسو قال لنا ما معناه: لا يهمني هل هذا الشخص من طائفتي أم لا؟ هل هو متدين أم لا؟ ما يهمني هو الشيء التالي: هل هو أخلاقي وعنده ضمير يحاسبه أم لا؟ هل هو حسن التعامل، مستقيم السلوك أم لا؟ هل يحب الخير للآخرين ويؤلمه جوع الجائعين وحاجة المحتاجين أم لا؟ إذ حتى لو كان متدينا ويصلي ألف ركعة في اليوم، ولكنه غشاش أو غدار فإن إيمانه أو تدينه لا يساوي قشرة بصلة .

ديني ديدرو (1713 – 1784–:(

ينطلق في أفكاره من القول بأزلية الطبيعة وخلودها ؛ وقف ضد التفسير المثالي اللاهوتي للتاريخ الإنساني.

برز دوره الكبير لتحقيق هذا الهدف في مشروعه العظيم "الإنسكلوبيديا."

ثانياً : الفلسفة الألمانية:

عمانويل كانت (1724 – 1804-:(

لم يكن فيلسوفاً فحسب.. بل كان عالماً طبيعياً كبيراً أيضاً في مجالات الأنثروبولوجيا ، والجغرافية الفيزيائية وعلم أصل الكون أو الكسموجونيا.

صاغ "كانت" فلسفته في مؤلفات عدة أبرزها: 1. نقد العقل المحض. 2. نقد العقل العملي.

يرى "كانت" أن التناقض بين الضرورة والحرية ليس تناقضاً حقيقياً، فالإنسان حر في بعض تصرفاته ومقيد في بعضها الأخر.

يعتبر "كانت" رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ومن الأركان الأساسية لأفكاره أنه "اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل.

كانط لم يكن يحلف إلا بشخصين: إسحاق نيوتن وجان جاك روسو، بل وكان يعتبر روسو "نيوتن العالم الأخلاقي". فكما أن نيوتن اكتشف القوانين الفيزيائية – الفلكية التي تمسك الكون، فإن روسو اكتشف القوانين الأخلاقية والضميرية التي لا معنى للوجود البشري من دونها .

جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831(

كان أول فيلسوف وضع مفهوما واضحا للحداثة واستخدمه في سياقات تاريخية للدلالة على حقبة زمنية معينة، حيث ذكر بان الحداثة بدأت مع عصر التنوير.

هو من أبرز ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية.

"لقد بلغت الفلسفة الألمانية الجديدة ذروتها في مذهب "هيجل" والذي تكمن مأثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور .. لقد صاغت فلسفة "هيجل" بشكل منظم النظرة "الديالكيتكية" إلى العالم؛ وما يوافق ذلك من منهج ديالكتيكي في البحث.

وعملية التناقض هذه أو هذا النضال هو منبع كل نمو.. إنها عملية تغير لا نهائي؛ إن هذه العملية جوهر ديالكتيك هيجل.

الواقع الاجتماعي للعقل يحتل مكانة بارزة أو مركزية في فلسفته ، فهو يقول وما أروعه في قوله : "كل ما ليس بعقلي يجب أن يصبح عقلياً.. فمتى نؤمن بالعقل؟؟ إن الواقع العربي يجب أن يتحول إلى واقع عقلاني.. ذلك هو المدخل الضروري نحو التغيير الديمقراطي المنشود.

لودفيج فيورباخ (1804 – 1872):- كان هدف فيورباخ تحرير الإنسان من الوعي الديني؛ وفي رأيه إذا كان الدين يعد الإنسان بالنجاة بعد الموت فإن الفلسفة مدعوه لتحقق على الأرض.

فالإنسان _الطبيعي_ السوي الذي يتكلم عنه فيورباخ ويرى أنه إنسان المستقبل المتحرر من كل ما يشوه فرديته ..

كارل ماركس : (1818 – 1883) : مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي ،

تأثر بأفكار هيجل وفيورباخ وآدم سميث .

رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال ، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء المستقبل ، ولاوضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم ، نقد لايرحم بمعنيين ، لايهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة، هكذا طرح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم ، " حب الحكمة " أو " علم العلوم " ، إنه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي.

****

2017/2/12

تعريف الحداثة.....

يمكن القول ان الحداثة هي ذلك الانقلاب الفكري الذي حصل في الغرب، وفي الغرب وحده، على مدار القرون الأربعة المنصرمة. انها رؤية جديدة قامت على أنقاض الرؤية القديمة للعالم ومن خلال الصراع الجدلي الخلاق معها .

ويعرف الفيلسوف الألماني " كانط " الحداثة في سياق إجابته عن سؤال ما الأنوار فيقول: "الأنوار أن يخرج الإنسان من حالة الوصاية التي تتمثل في استخدام فكره دون توجيه من غيره".. بمعنى أن العقل يجب أن يتحرر من سلطة المقدس ورجال الكهنوت والكنيسة وأصنام العقل."

ففي ضوء الحداثة والتنوير دخلت أوروبا إلى عصر الليبرالية وحرية الرأي والمعتقد وحقوق الإنسان وعدم سجن الناس على آرائهم السياسية في إطار راسخ من الديمقراطية وتداول السلطة بحيث يعرف الرئيس المنتخب أنه سيعود مواطناً عادياً بعد انتهاء مدته.

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانية ، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة بل هو السلطان الحاكم على الأشياء .

والحداثة بهذا المعنى إما ان تكون شاملة، كلية، واما لا تكون. فلا يمكن الفصل بين الحداثة الدينية، والحداثة العلمية، والحداثة الفلسفية، والحداثة الصناعية أو التكنولوجية، والحداثة السياسية، بل وحتى الحداثة الشعرية أو الأدبية والفنية.. انها كل ذلك دفعة واحدة على الرغم من اختلاف هذه المجالات أو تمايزها عن بعضها البعض الى حد ما .

ولكنها كلها ناتجة عن انطلاقة واحدة من اجل حرية الانسان وتحقيق ذاته الانسانية على هذه الأرض بعيداً عن كل أشكال الارهاب الفكري والأمني وعن كل أشكال الاستبداد والاستدعاءات والرقابة.

****

2017/2/12

نشأة الحداثة ...(غازي الصوراني – محاضرة بعنوان : نشأة الحداثة وتطورها التاريخي –الحوار المتمدن– العدد: 5009 – 2015 / 12 / 10.)

نشأت الحداثة بعد أن تخلى الفكر الفلسفي عن الارث الاقطاعي وموروثاته وافكاره الغيبية الرجعية، من خلال ثلاث إشراقات رئيسية –كما يقول د. هاشم صالح: –

الاشراقة الأولى حصلت في القرن السادس عشر، أو ما يطلق عليه عصر النهضة والإصلاح الديني، عصر لوثر.

والثانية حصلت في القرن السابع عشر: وهو عصر الثورة العلمية الأولى، أي عصر غاليليو وديكارت وكيبلر وكذلك عصر سبينوزا ولايبنتز ، وكل أولئك الذين مهدوا الطريق للتنوير الكبير والثورة الفرنسية. باختصار إنها ثلاثة قرون حاسمة في تاريخ الغرب والعالم كله .

أما الاشراقة الثالثة ، فقد حصلت في القرن الثامن عشر، عصر التنوير.

ولهذا السبب أجمع المفكرون الأوروبيون على تقسيم تاريخهم إلى ثلاث حقبات رئيسية:

–1العصور اليونانية– الرومانية القديمة، امتدت من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الرابع أو الخامس بعده أي طيلة ألف سنة (المرحلة العبودية.(

–2فالعصور الوسطى المسيحية، امتدت من القرن الخامس بعد الميلاد وحتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أي طيلة ألف سنة أيضا (قبل عصر النهضة كانت ثقافة العرب وتقنياتهم تتفوق على ثقافة الأوروبيين وتقنياتهم كما يقول المؤرخ الفرنسي جان دوليمو. ولكن بدءا من عام 1600 أصبح التفوق الأوروبي على العرب والصينيين وسواهم واضحا لا لبس فيه ولا غموض.(

أشير هنا إلى أننا كعرب خسرنا المعركة منذ ان كانت حركة العلم والفلسفة قد توقفت عندنا ودخلنا في عصور الانحطاط الطويلة المتصلة حتى اللحظة.

أنواع الحداثة: أولاً: الحداثة المادية أو العلمية والتكنولوجية.. ثانياً: الحداثة الفلسفية.. ثالثاً: الحداثة الاقتصادية .. رابعاً: الحداثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث: الإنجليزية (1680)، فالأميركية (1776)، فالفرنسية (1789). خامساً: الحداثة الدينية: مدشن حركة الإصلاح الديني في أوروبا، مارتن لوثر. ثم جاء التنوير بعده لكي يطرح القشور من الدين ولا يبقي إلا على الجوهر الروحي والأخلاقي فقط ولكي يقدم البديل المقنع عن التزمت الأصولي السائد والنزعات الطائفية البغيضة التي تفتك الآن بكل مجتمعات العرب والإسلام فتكا ذريعاً.

من الواضح أنه يوجد بين كل هذه الحداثات شيء مشترك: ولادة الذاتية والاستقلال المضطرد للفرد، وحرية التفكير، والقدرة على النقد والنقد الذاتي، والدفاع عن حقوق الإنسان، فالحداثة هي الرؤية الثقافية والفلسفية الجديدة للعالم، الحداثة آذنت بميلاد نظام معرفي ليبرالي جديد في أوربا الحديثة.

–إن انتقال مجتمع أوروبا الغربية من النمط الزراعي الإقطاعي البدائي محدود الأفق إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي المتطور لانهائي الأفق .

لكن هذا الانتقال لم يكن عملية سهلة ولم يتم دفعة واحدة، وإنما احتاج إلى أربعة قرون على الأقل من المعاناة الممضة على جميع الصعد. وبالتحديد، فقد استلزم ثلاثة أنماط من الثورات الجذرية لكي يكتمل:

(1)الثورات الاقتصادية (الثورة التجارية وما صاحبها من توسع جغرافي، الثورة الزراعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر)؛

(2)الثورات السياسية البرجوازية التي حققت كثيراً من المهمات الديموقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية (الثورة الهولندية في مطلع القرن السابع عشر، الثورة الإنجليزية منذ 1641–1688، الثورة الفرنسية الكبرى من 1789 – 1815، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر)؛

(3)الثورات الثقافية الكبرى (النهضة الأوروبية والإصلاح الديني في القرن السادس عشر، الثورة العلمية الكبرى في القرن السابع عشر، والثورة الفلسفية التنويرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر.(

بهذه الثورات حققت أوروبا الغربية انتقالها التحديثي من مجتمع الطبيعة إلى المجتمع المدني. وبالطبع، فقد أدت هذه الثورات جميعاً دوراً في بناء فكر الحداثة، ومن ثم رفض قدسية الأفكار ووضعها جميعا ضمن دائرة الشك المنهجي والتحليل والاختبار.

****

2017/2/12

أبرز سمات الحداثة (غازي الصوراني – محاضرة بعنوان : نشأة الحداثة وتطورها التاريخي –الحوار المتمدن–العدد: 5009 – 2015 / 12 / 10.(

(1)المادية، أي اعتبار الطبيعة كيانا مادياً مستقلا وقائماً في ذاته، تحكمه مبادىء وقوانين ونظم قابلة لأن تعرف، واعتبار الإنسان جزءاً من الطبيعة ؛

(22)الروح النقدي المتواصل، أي رفض سلطة المألوف وسلطة السلف وسلطة الغيب، ونزع هالة القدسية عن الأشياء والعلاقات، والالتزام بالعقل العلمي سلطة رئيسية للأحكام.

(3)الثورية، أي إدراك تاريخية الطبيعة والمجتمع البشري، وإدراك الذات المدركة بصفتها قوة اجتماعية في مناخ من الحرية والديمقراطية.

(4)اللاغيبية التي تصل أوجها في العلمانية .

(55)اعتبار المعرفة العلمية قيمة قائمة في ذاتها ومطلقة الاستقلالية. فهي لا تقبل أي سلطة أو قيد يفرض عليها من خارجها.

(66)الإنسانوية، أي الإيمان بالإنسان وقدرته الخلاقة واستقلاليته وحريته الذاتية واعتباره مصدراً وأساساً لكل قيمة.

إذن الحداثة بالمعنى النبيل والقوي للكلمة هي وليدة هذه الحركة التحريرية الهائلة التي كشفت عن تاريخية كل ما كان يقدم نفسه وكأنه مقدس، معصوم، يقف فوق التاريخ. هنا يكمن جوهر الحداثة ولبها.. فلا حداثة بدون تعرية، بدون تفكيك لموروث الماضي.

****

2017/2/13

الحداثة الغربية مزدوجة الوجه، فهي أولاً ذات وجه تحريري، انساني، عقلاني. ولكنها في ذات الوقت حملت في طياتها فلسفات يمينية أو محافظة عززت من الميل الامبريالي للتوسع والهيمنة واستغلال ثروات الشعوب المتخلفة والتابعة (خاصة في ظروف العولمة المتوحشة الراهنة.(

وقد تجلى هذان الوجهان المتناقضان للحداثة على مدار التاريخ طيلة المائتي سنة الماضية، حيث نلاحظ العديد من الرؤى والمواقف الفلسفية التي حملت باصرار الوجه التحرري الديمقراطي العقلاني والثوري ضد الممارسات الاستعمارية والامبريالية البشعة للنظام الرأسمالي، فعندما كانت الطائرات الاميركية تقصف فيتنام كان المثقفون في أوروبا وأمريكا يتظاهرون ضد هذه «الحرب القذرة» ويندون بالامبريالية الاميركية، وكذلك الأمر هناك العديد من المواقف التضامنية من الفلاسفة والمثقفين الحداثيين التقدميين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، اللذين اعلنوا مواقفهم الصريحة ضد ممارسات الامبريالية الامريكية في بلادنا من ناحية وضد ممارسات دولة العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني من ناحية ثانية.

على أي حال، كان من الطبيعي ظهور فلسفة ما بعد الحداثة منذ ثمانينات القرن العشرين بوجهيها، سواء الملتزم بسيرورة التقدم والديمقراطية والتضامن مع الشعوب المضطهده، أو النقيض العبثي/العدمي لأفكار الحداثة والتنوير والعدالة الاجتماعية، وبالتالي ظهور مجموعات متنوعة من الفلسفات الممتدة منذ القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين بلباس "جديد" أو أفكار ورؤى جديدة عبر الفلسفة التفكيكية ، البنيوية إلى جانب الفلسفة الليبرالية والوجودية والوضعية بكل مدارسها، علاوة على الفلسفة البرجماتية الجديدة التي يمثلها اليوم "ريتشارد رورتي" في امريكا، ولكن تظل الفلسفة الماركسية المادية الجدلية هي الفلسفة القادرة على تقديم الاجابات الصحيحة لمجابهة كل أشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي، وكافة أشكال العدوان الصهيوني الامبريالي على شعوبنا، وبالتالي فإن الماركسية هي فلسفة الحداثة الدائمة التفتح والإشراق والتجدد، ليس على طريق التنوير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً على طريق الثورات الوطنية/القومية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا العربية وكافة بلدان العالم الثالث. (غازي الصوراني – محاضرة بعنوان : نشأة الحداثة وتطورها التاريخي –الحوار المتمدن–العدد: 5009 – 2015 / 12 / 10.(

****

2017/2/13

إن تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي لتحقيق أهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي.

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض، تحت مسمى "دولة قابلة للحياة"، أو تقاسم وظيفي "إسرائيلي" فلسطيني

أردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، الى جانب سيناريو دويلة غزة وانفصالها عن الضفة ،وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموغرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية واستنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزمتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البرجوازي الكمبرادوري – البيروقراطي، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي ديمقراطي موحد.

****

2017/2/13

ان وعي مفهوم المواطنة في المأزق الفلسطيني الراهن، والإقرار به كمرجعية من كافة القوى السياسية الفلسطينية، يشكل بدوره أساساً حضاريا ومعرفياً وديمقراطيا ومجتمعياً وقانونيا، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية توحيدية محددة تلتزم بتكريس وتفعيل" القانون الاساسي" وتأسيس نظام سياسي فلسطيني وطني تحرري وديمقراطي يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة(فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي(دول عربية او غير عربية) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية أو تنفيذ عملية الاعمار ورعاية اسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي الفلسطيني الديمقراطي وثوابته، بمثل ما توفر مقومات الصمود في مواجهة العدوانية العنصرية الصهيونية ،وتطوير النضال التحرري الوطني والديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن اعادة البناء والاعمار ورعاية ابناء الشهداء والجرحى ، ومواجهة مظاهر واسباب البطالة والفقر ، وتوفير اسس التطور الحضاري الاجتماعي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والدخل ، في اطار وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني (في الاراضي المحتلة والمنافي)وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات العامة والفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري ، ووفق قواعد الديمقراطية كمعيار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك ،والغاء كل مظاهر الاستبداد والخوف المتراكمة منذ سنوات طويلة في صدور ابناء شعبنا، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في الخارطة الطبقية أو السلّم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن

المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي وفق رؤى وبرامج وطنية تحررية وديمقراطية تضمن وحدة الشعب والارض والقضية لمواصلة النضال وتحقيق الاهداف الوطنية الكبرى لشعبنا.

****

2017/2/14

ان البحث وتعميق النقاش حول مفهوم الحزب الثوري مهمة المثقفين . لكن من هم المثقفون الذين توكل إليهم هذه المهمة ؟ إننا نعرف أن المثقفين يتفاعلون مع مختلف الأيديولوجيات : الدينية أو الليبرالية الجديدة أو الاشتراكية العلمية ، بل قد ينتجون أيديولوجية تلفيقية انتهازية إصلاحية تضليلية لتغطية الطبيعة المتذبذبة للشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها، ولكن قد ينفرز في صفوف المثقفين من يتصدى للتنظير في إطار أيديولوجية معينة إما عن قناعة، أو مقابل هبات أو رشاوى أو مصالح خاصة يتلقاها المثقف من هذه الجهة أو تلك فيتحول إلى مثقف الليبرالية الجديدة ، أو البورجوازية عبر منظمات NGO'S ، أو مروجاً للأيديولوجيات التلفيقية او ايديولوجية السلطة الحاكمة او العشيرة او العائلة ، وتبقى عينة واحدة هي التي يمكن أن تتصدى للبحث في مفهوم الحزب الثوري من اجل التصدي السياسي والديمقراطي لكل هذه الاصناف من "المثقفين" . هذه الفئة التي سماها لينين بالمثقفين الثوريين وسماها غرامشي بالمثقفين العضويين الذين اختاروا الانحياز إلى العمال والفلاحين الفقراء والكادحين وكل المضطهدين. فالمثقف الثوري أو العضوي هو المثقف الذي يختار الانحياز إلى الحزب الثوري، ينتمي إليه، ومستعد دوما للدفاع عن مبادئه والتضحية من اجلها ، ويناضل من اجل مراكمة وترسيخ الوعي بين رفاقه بالفكر الثوري الماركسي وبقضايا الصراع الوطني والصراع الطبقي ويعمل باستمرار على تفعيله عبر الممارسة والاندماج في صفوف الجماهير التي يتم تفعيل الحزب في صفوفها ؟

****

2017/2/14

عندما تهترئ الأطروالاحزاب السياسية اليسارية (عربية او غير عربية)التي يفترض ان تتصدر قيادة الجماهيرالشعبية من منطلق الصراع الطبقي، يكون السبب في بهتان او غياب الوعي بالرؤية الفكرية الماركسية للحزب ، وغياب وضحالة الوعي بالواقع الطبقي الاجتماعي في بلده ، وبالتالي تتراجع رسالته ويفقد مصداقيته وتأثيره ، ويصبح رصد آفاق النضال التحرري والاجتماعي والسياسي والديمقراطي ، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في بلداننا العربية في ظل تزايد وتفاقم مظاهر الانحطاط والهوان والاستبداد والصراع الطائفي الدموي والتفكك والانقسام ، وفي ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي. ففي ظل تخلفه وفقدانه لوعيه الفكري بالنظرية الماركسية وبالقضايا المطلبية والطبقية – في بلده – للواقع الاقتصادي الاجتماعي الثقافي ، وفي ظل انتشار افكار التخلف الاجتماعي الى جانب الانحراف الليبرالي الرث والارتداد الفكري ضد الماركسية وغياب مصداقيته يجف اليسار ويقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن نخره

التخلف الفكري، وجعل منه الخواء النظري والمعرفي (العلمي والفلسفي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) صنماً فارغاً بلا حياة ولا مستقبل.

****

2017/2/14

أحزاب وفصائل اليسار العربي عجزت عن تحقيق دورها الطليعي وبلورة وجودها وتوسعها ، وتفاقمت ازماتها وانتشار مظاهرالتراجع والارتداد الفكري والسياسي اليميني الانتهازي في صفوفها ، ولم تستطع إنجاز القضية الأهم في الثورة ، أي قضية الوعي والتنظيم ... كشرط أولي صوب التقدم والتوسع والانتشار في اوساط العمال والفقراء من منطلق الصراع الطبقي كضمانة لانتصارها .

ولمجابهة هذه الأزمة صوب تحقيق الحل النوعي لقضية الوعي والتنظيم في فصائل واحزاب اليسار العربي، فإننا أمام ثلاث مهام مترابطة، يمكن تلخيصها بالتالي :

1-الاهتمام الجدي بالدراسة والبحث ومعرفة الواقع .يقوم على أساس بناء المراتب الحزبية ، وتطوير وعي الأعضاء، وتأسيس حياة داخلية ديمقراطية، أي باختصار تأسيس تنظيم متماسك وديمقراطي، كما يعني "العمل" أيضاً تفعيل النضال والكفاح التحرري بكل أشكاله حسب المكان والزمان المناسبين، وكذلك النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجماهيري والنقابي والطلابي والمهني ... الخ .

33-إن ارتباط هذه وتلك، يقود الى أن تطرح قوى اليسار العربي رؤية نظرية شاملة، وتحديد مصادرها النظرية الموثوقة من المفكرين والمثقفين اليساريين ومن الكتب والتراجم الأجنبية والعربية، تسمح بتحديد الاستراتيجية الثورية، القادرة على هزيمة الإيديولوجيا السائدة بفرعيها الليبرالي والسلفي الرجعي .

وإذا كانت معرفة الواقع تعتمد، بشكل كبير، على الدراسة والبحث والتثقيف، فإن " التجربة الثورية "، والمهارة التنظيمية أمران يكتسبان اكتساباً"، وفي هذا الجانب، فاننا لا نبالغ اذا سجلنا هنا – وبفخر كبير – الخبرة الثورية لقطاع واسع من رفاقنا عبر تجربتهم النضالية في كافة احزاب وفصائل اليسار الثوري العربي.

****

2017/2/14

حول سؤال ما هي الديمقراطية .. ؟

إن الديمقراطية تفترض إلغاء جميع المطلقات وإحلال محلها مطلق وحيد هو حرية الفكر والرأي في جميع الميادين، فالديمقراطية ليست سوى تحرير الذهن من أحكام مسبقة مهما كانت، وبالتالي فإن العلمانية شرط لا مفر منه ولابد من أن يترافق معها، هذه العلمانية تفترض فصل شؤون الدين كعقيدة فردية عن شؤون الدولة، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي ذي طابع اجتماعي... مدني بحت ، وهذا ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية في الظروف الراهنة ، ما بعد إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع والتبعية والتخلف ، فقد بات بقاء هذه الأنظمة نقيضاً لتطلع شعوبها إلى الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص والتنمية المستقلة والتطور العلمي، كطريق وحيد صوب الاستنهاض الوطني والقومي بآفاقه الاشتراكية ، الكفيل بإزالة الوجود الصهيوني والإمبريالي من بلادنا ، مع التأكيد على ان الديمقراطية بدون تأمين وتطبيق مضمونها الاجتماعي لمصلحة الفقراء ، فانها تتحول الى

ديمقراطية ليبرالية تستخدم جسرا لتكريس التبعية، ولا تتجاوز الحرية فيها حرية قبول قواعد الرأسمالية المعولمة وشروطها، وفي هذه الحالة ستؤدي هذه الديمقراطية الليبرالية الى مأزق اجتماعي حاد كما يقول بحق الصديق المفكر د.سمير امين ..

. اما بالنسبة للمعنى الحرفي لهذا المفهوم ، فقد عنى في اليونانية، ديموكراتيا، ومعناها سلطة الشعب، أو حكمه. فالديمقراطية شكل من أشكال السلطة يعلن رسميا خضوع الأقلية لارادة الأغلبية و يعترف بحرية المواطنين والمساواة بينهم.

ويقتصر العلم البورجوازي عادة في تعريفه للديمقراطية على هذه الصفات الشكلية وحدها، وينظر إليها معزولة عن الظروف الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المجتمع وعن الحالة الواقعية للأمور. ونتيجة لهذا يظهر مفهوم ما يسمى بالديمقراطية الخالصة، الذي وصفه أيضا الانتهازيون والاصلاحيون .

على أي حال ، إن كل ديمقراطية كشكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع «تخدم الانتاج في النهاية، وتتحدد في النهاية بالعلاقات الانتاجية في مجتمع معين» ، ومن ثم فمن الجوهري تقدير التطور التاريخي للديمقراطية الاجتماعية وعلى طابع الصراع الطبقي ومدى حدّته. والديمقراطية في الأنظمة الطبقية لا يكون لها وجود في الحقيقة إلا بالنسبة لأعضاء الطبقة المسيطرة القادرين على الدخول إلى ملعب المنافسة الرأسمالي . فالديمقراطية في المجتمع البورجوازي – مثلا – شكل من أشكال السيطرة الطبقية من جانب البورجوازية. وتريد البورجوازية أن تكون الديمقراطية – حتى حد معين – أداة لحكمها السياسي. فهي تضع دستورا، وتشكل برلمانا وغير ذلك من الأجهزة النيابية، وتدخل (تحت ضغط من الشعب) حق الانتخاب العام والحريات السياسية الشكلية. ولكن امكانيات الجماهير الشعبية للاستفادة من كل هذه الحقوق والمؤسسات الديمقراطية تنتقص بشتى الطرق. فإن الجهاز الديمقراطي لجمهورية بورجوازية يتخذ نمطا معينا يشل النشاط السياسي للعمال وجماهير الفقراء والكادحين، ويقصيه عن الشؤون السياسية. وليست هناك ضمانات للحقوق السياسية المعلنة رسميا. ومما يميز الديمقراطية البورجوازية النظام البرلماني – أي فصل السلطتين التشريعية والتنفذية – مقرونا بنمو متميز نسبيا للأخيرة منهما، من هنا حرصنا في الجبهة على تطوير مفهوم الديمقراطية ونقله من طابعه السياسي البرجوازي الشكلي ، إلى جوهره الحقيقي الذي تتوحد فيه الحريات السياسية جنباً إلى جنب مع قضايا التوزيع العادل للثروة والدخل وتكافئ الفرص والمساواة وكافة اوجه العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

****

2017/2/15

دعوة عاجلة الى كافة الاخوة والرفاق والاصدقاء في فصائل واحزاب الحركة الوطنية والاسلامية في فلسطين لعقد مؤتمر وطني في مجابهة المخطط العدواني الصهيوني الامريكي والسياسات والمواقف الصهيونية /الامبريالية التي يقودها اليوم كل من ترامب ونتنياهو...

فالوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية

الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة –غير مسبوقة– من الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية ادت الى مزيد من التفكك والعجز والتخاذل العربي الرسمي، وارتباطا بهذه المتغيرات تعزز وتزايد ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أداوت النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعَرَّته بضمور الغاية وغيابها.

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية.

الأمر الذي يتطلب صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة بكل اشكالها لازالة الاحتلال ومستوطناته وتحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال في دولة مستقلة كاملة السيادة على ارضها ومواردها وعاصمتها القدس كحل مرحلي لن يلغي حقوق شعبنا التاريخية في وطنه فلسطين.

****

2017/2/16

من هو الارهابي .....؟

الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟ الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وحياته الكريمة الآمنة ؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الاطلاق ، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات في ظل متغيرات واوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية ، وادت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي ، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني من كل جانب رافضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وقرار محكمة لاهاي الاخير بخصوص الجدار التوسعي ، من اجل تحقيق هدفه في اذلال شعبنا وفرض الاستسلام عليه عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال المقاومة كحق وواجب وطني أقرته مواثيق الشرعية الدولية، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

****

2017/2/17

الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، وفي هذا السياق ، نقول ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى ...جنب مع الحديث عن البدايات ، إذن فكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر ....أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة... وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي من أجل تعميق معارفهم في خدمة ممارساتهم من اجل التغيير ، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

****

2017/2/17

طروحات في الفلسفة – غازي الصوراني – الحوار المتمدن – 2013 / 2 / 20

.....في كل الأحوال ، فإن الفلسفة لا يمكن ولا يتسنى لها أن تحقق معانيها وترسم معالمها إلا برسم التصور العام الذي تتموضع داخله الأجزاء وتنسجم ، إن الفلسفة هنا إذن: تنظيم المعارف الإنسانية وإكتشاف حركتها ونظامها ، بهذا فإن المعرفة العلمية نفسها هي موضوع للفلسفة وهكذا فإن أدوات العلم موضوع بحث بذاته من مواضيع الفلسفة وهذا يدخل في أقانيم البحث الفلسفي في إطار ما يسمى علم القيم (AXIOLOGY) وعلم المنهج (METHODOLOGY) وعلم المعرفة (EPISTIMOLOGY) التي يفتقر إليها العلم.

إن كان بإمكان العلم أن يبحث في نتائج العمل فإن الفلسفة تبحث أيضا في غاياته وقيمه ، علم المعرفة في ذاته يمثل فلسفة للعلوم ، فالعلوم مستقلة –نسبياً–عن بعضها بل والمباحث المتفرعة داخل العلم الواحد كذلك ، واتجاه العلم كله نحو المزيد من التفكك بين المباحث وهذا كله يجعل العلم ونتاجه معا يبدو مفككا وغير مفهوم ، كيف يتحرك وكيف يتداخل نتاجه وكيف يعمل معا لخدمة وتطوير الانسان ؟ فلسفة العلوم – ومنهجها المادي الجدلي –هنا هي المسؤولة عن تقييم هذا الكل وانسجامه، إنها تجعل الباحث أكثر وعيا بطبيعة العمل الذي يؤديه ودوره ومكانته منسجما مع فلسفة العلوم بعامة ، وهي التي ترسم حدود المنهج وتحدد نوع وتوجه البحث العلمي واهدافه النهائية.

كما تهتم الفلسفة ببحث الميتافيزيقيا أو الماورائيات ، فتحاول الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بطبيعة المادة والحياة والفكر وعلاقة الروح بالجسد والكائن والموجود ..الخ . إن الإنسان موجود ، بالتالي الفلسفة هي محاولة لفهم منظم لهذا الوجود.

****

2017/2/18

التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

•إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي)علاقة الفكر بالوجود)

•هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي :

–1مستوى عفوي – اعتيادي . 2– مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي(

الأول : المستوى العفوي (الاعتيادي:(

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية .

الثاني : المستوى الطليعي (الثقافي الايديولوجي:(

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيدلوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية) إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(

أخيرا ..الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

****

2017/2/18

البروفيسور "شلومو ساند" أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب ، يقول في مقدمة الطبعة العربية لكتابه اختراع الشعب اليهودي" ما يلي :

" على الرغم من أن مصطلح " شعب" فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد مثلما لم يكن هناك شعب مسلم واحد. لقد كان هناك ولا يزال يهود ومسلمون في التاريخ، وتاريخهم غني، متنوع ومثير. اليهودية ، مثل المسيحية والإسلام، كانت على الدوام حضارة دينية مهمة

وليست ثقافة – شعبية قومية."

وهو يؤكد ، في هذا الصدد، أن الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وأن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داوود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية غير موثوق فيها على الإطلاق.

وفي إطار هذا الموقف ، يرى البروفيسور اليهودي التقدمي شلومو ساند ، أن طرد " الشعب اليهودي" من وطنه لم يحدث أبداً من ناحية عملية ، لكن رواية الطرد والتشريد كانت ضرورية من أجل بناء ذاكرة للمدى البعيد وضع فيها شعب عرقي متخيل ومنفي باعتباره استمراراً مباشرا للشعب التوراتي القديم . ويمضي قائلاً:

" شرعت بالتفتيش عن كتب تبحث في طرد اليهود من البلاد، وعن سبب أو عن حدث مؤسس في التاريخ اليهودي، كالمحرقة النازية تقريباً ، لكنني فوجئت حين تبين لي أنه لا وجود لكتب أو أدبيات توثق مثل هذا الحدث. والسبب بسيط وهو أنه لم يقم أحد على الإطلاق بطرد شعب البلاد، فالرومانيون لم يطردوا شعوباً (عقب احتلالاتهم)، وما كان في إمكانهم القيام بذلك حتى لو رغبوا فيه ، إذ لم تتوفر لديهم قطارات أو شاحنات من أجل ترحيل أو نفي شعوب أو مجموعات سكانية بأكملها."

****

2017/2/18

أشير إلى أن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "امة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم الطبقية ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الجانب ، لابد من التأكيد على أن أحوال الضعف والتخلف السائدة في بلدان الوطن العربي، بسبب هيمنة القوى الرجعية شبه الإقطاعية والبرجوازية على قيادة الحركة الوطنية منذ أوائل القرن العشرين، ساعدت

في خلق الظروف الملائمة لنجاح الاستعمار في دعم وتطوير الحركة الصهيونية وإقامة مستوطناتها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تمهيداً لاغتصاب فلسطين وإعلان "دولة إسرائيل" في 15 أيار 1948 ، التي لم يتم الاعتراف بها من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا بشرط اعتراف حكومة بن جوريون ووزير خارجيته موشي شيرتوك وتعهدهما تنفيذ كل من قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29/نوفمبر/1947 وقرار (194) (1949/12/11) الخاص بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، لكن الدولة الصهيونية ، بعد حصولها على اعتراف الأمم المتحدة بها ، سرعان ما تراجعت عن تعهداتها ، بمثل ما تراجعت ورفضت فيما بعد كافة قرارات الشرعية الدولية ومواثيقها منذ عام 1948 إلى يومنا هذا ، مروراً برفضها تطبيق اتفاق أوسلو سيء الذكر وكافة الاتفاقات اللاحقة،على الرغم من إجحاف كل هذه القرارات والاتفاقات بحقوق الشعب الفلسطيني.

****

2017/2/18

إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي ،

هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية العربية بافاقها الاشتراكية طال الزمن أم قصر.

فالحزب او الفصيل الماركسي لا يجب ان ينطلق في مواقفه من الثقة الذاتية او الانفعالية الطفولية، بل يجب ان يسبق ذلك الوعي والتحليل العميق لواقع واطراف الصراع التاريخي والراهن في ضوء آلياته الداخلية وتناقضاته وقواه وآفاقه الممكنة بعيدا تماما عن ما يسمى بحرق المراحل قبل استيفاء الشروط الموضوعية والذاتية للعملية الثورية .

فالحقيقة الموضوعية هي أساس الفعل الثوري وأكبر قوة ثورية في حد ذاتها، كما لا يجب ان يخضع –مهما كانت الذرائع والمبررات– للانطلاق في حركته من مواقف براجماتية أو مصلحية لتأمين بعض احتياجاته أو رغبة منه في ارضاء هذه الجهة الرجعية العميلة او المستبدة او تلك، اذ أن هذه المواقف او الممارسات او حتى اللقاءات هي في حقيقتها نقضا وتراجعا عن رسالة اليسار ورؤاه واهدافه، علاوة على انها تشكل نوعا من التزوير الايديولوجي والهبوط السياسي والانتهازية – بوعي او بدونه – تفرضه دواعي الحاجة ، أو في احسن الاحوال تشكل نوعا من الانفعال العاطفي اللحظي ، او نوعا من الاوهام التي تكرس – عند اول محطة خلافية – مزيدا من عزلة اليسار وانحساره، فالتاريخ لا يرحم ، لانه يفرض حقيقته الموضوعية التي تتفتح لا محالة رغم كل المظاهر البراقة (السياسية والاعلامية الديماغوجية)للتزوير الايديولوجي والاوهام المثالية.

****

2017/2/19

عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية !!؟؟؟

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى العلمانية الديمقراطية الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل؟؟؟

****

2017/2/19

غازي الصوراني .....**إن رؤيتي لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا**، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية –تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص..... من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى احزاب اليسار الماركسي، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي –الاقتصادي–الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق "المثقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق

والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

****

2017/2/20

مفاهيم ومبادىء وقيم الاخلاق انعكاس للتربية والممارسة الحياتية وتجاربها.....

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، ما طبيعتها الذاتية والموضوعية؟ ما معيار الخير والعدالة والإحسان؟ وهل هو معيار وحيد أم متعدد ؟ موضوعي كلي أم ذاتي استثنائي ؟ هل المبادئ الأخلاقية مما يكتسب بالتربية ، بالتلقين ، بالاتباع ..؟ وإذا كانت فطرية فلم لا تظهر إلا بعد مضي فترة من العمر . إن الاجابة على هذه التساؤلات –بصورة موضوعية بعيدا عن التفسير الغيبي– لا يمكن الا ان تأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع الاجتماعي وتنوعه الطبقي ، التي تؤكد على أن الاخلاق وكافة القيم الاجتماعية هي نتاج تاريخي تراكمي للتركيب الطبقي في المجتمع ولأنماط الحياة الاجتماعية فيه ، ففي مجتمعاتنا العربية نلاحظ بوضوح أن أنماط المعيشة السائدة فيه إلى يومنا هذا تنحصر –حسب د.حليم بركات– في ثلاثة أنماط أساسية هي : "البداوة والفلاحة والتمدن ، وهي التي تحدد طبيعة القيم الاجتماعية في كل منها ، إلى جانب تأثير الدين والنظام العام السائد " في المجتمع ككل ، وهذا ما يفسر مظاهر التباين في القيم الاجتماعية بين كل نمط وآخر داخل المجتمع الواحد ، دون أن يعني ذلك أن كل نمط يعيش حالة من الانسجام أو التجانس الذهني بين مكوناته الطبقية أو الاجتماعية ، إذ أن كل نمط من هذه الانماط (البدو/الفلاحين/سكان المدن) ينقسم طبقيا في داخله إلى عدة طبقات أو شرائح اجتماعية تتراوح بين الطبقات الفقيرة والمعدمه ثم الطبقة الوسطى ثم الطبقة الغنية (أثرياء الريف/القمم القبلية/بورجوازية المدن) حيث تختلف الاخلاق والقيم الاجتماعية السائدة في كل نمط باختلاف التركيب الطبقي وتمايزه بين هذا النمط أو ذاك ، والمعروف ان التمايز الطبقي في بلادنا العربية تحدده مجموعة عوامل أهمها : ملكية الأرض و/أو احتكار رأس المال ثم المنصب الوظيفي العالي(البيروقراطية العسكرية والمدنية) في اجهزة الدولة ، دون ان نغفل ان الدين قد لعب –تاريخيا وما زال– دوراً هاماً في الحفاظ على ثبات القيم الاجتماعية للشرائح الطبقية العليا في كل نمط من الانماط المذكورة ارتباطا بالطابع المطلق للقيم الدينية في بلادنا كما في كل البلدان المتخلفه ، حيث يتم تكييف هذه القيم مع المصالح الطبقية العليا في كل نمط من الأنماط . في ضوء ما تقدم يتضح لنا بدون أي التباس أو غموض أن القيمة الأخلاقية ، هي قيمة مكتسبة ومتجددة ، بالمعنى الخاص الفردي أو بالمعنى الشعبي العام ، شأنها شان سائر القيم ، هي دائماً في الأفق ، وهي مطلب قريب وبعيد ، نحبه ونسعى إليه

ونحقق منه ما نحقق ، ولكننا لا نبلغه بأسره أبداً ، وهو متجدد على الدوام سواء على مستوى أخلاق المجتمع ككل ، أو في مجال الأخلاق الجزئية أو الفردية أو الخاصة .

على أية حال فإن تعريف الأخلاق من وجهة نظر تقدمية يمكن أن يتحدد فيما يلي :

إن الأخلاق هي ظاهرة اجتماعية تاريخية وتراكمية يتم صياغتها في الاطار الشعبي عموما ، وفي اطار المصالح الطبقية خصوصا ، عبر منطلقات نظرية ، دينية وفكرية وسياسية وتراثية ، تستهدف إما الحفاظ على الواقع القائم كما هو ، أوالثورة عليه باسم المستقبل لتغييره وتجاوزه ، وفق أهداف هذه الحركة الثورية أو تلك التي تعمل على تحقيق الصورة المنشودة من إنسانية الإنسان ، حيث تتخذ الأخلاق هنا طابعا ثوريا مستقبليا باسم قيم الحرية والعدالة والديمقراطية ،فلا غرابة أن تتصف الرؤية الأخلاقية الثورية بأنها مستقبلية بالدرجة الأولى.

****

2017/2/20

في توصيف ازمة المجتمعات العربية واسباب انحطاطها...

من المهم والضروري في اطار النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور فيها(بالتجاور مع الانماط القبائلية العشائرية وشبه الاقطاعية) ، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، خاصة مع استشراء استغلال الشرائح الطبقية الكومبرادورية والعقارية والمالية الطفيلية، وتراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح الاقتصادي والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ،وأفسح المجال واسعا امام انتشار الحركات الاسلاموية والصراعات الطائفية الدموية بعد أن غابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...الأمر الذي يفرض على قوى اليسار العربي تفعيل النضال السياسي والصراع الطبقي والاندماج في حركة السيرورة الثورية للعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين لتحقيق اهدافهم في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/2/21

-إلى أي مدى يساهم المثقف القومي التقدمي الديمقراطي في رسم الخارطة الثقافية، العربية/ الفلسطينية؟ وكيف يمكن استنهاض وبلورة مشروع ثقافي عربي يتصدى لتحالف العولمة الأمريكي الصهيوني؟

أعتقد أن رسم الخارطة الثقافية مهمة ليست سهلة، تحتاج من حيث المبدأ إلى عملية تجديد، وهو تجديد لا يتم إلا من خلال إعادة بناء وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ارتباطاً بالتطور المادي الحضاري لمجتمعاتنا، بما يؤدي إلى ترابط الماضي بالحاضر والمستقبل. والشرط الاول لدخول عصر العلم والتقانة والتطور الفعال يكمن في امتلاكنا للروح النقدية والعقلانية والديمقراطية.

ففي ظروفنا الثقافية العربية الراهنة نكتشف بؤس الحداثة العربية المتأخرة كما يرى بحق د.فيصل دراج، بسبب أن المجتمع العربي هو مجتمع تابع ومتخلف تحكمه علاقات ما قبل الحداثة العشائرية والطائفية. وتغيب او تتعطل فيه الى درجة كبيرة معظم أشكال سيادة القانون او الديمقراطية او المساواة او الحرية او المواطنة، انه مجتمع مشوه، مجتمع الامتثال والطاعة، يتجاور مع "ثقافة السلام" او "ثقافة الاستهلاك" والتبعية والخصخصة التي لا تتوافق مع تطلعات الجماهير او الأغلبية بل تتناقض معها.

وهنا بالضبط تكمن أهمية المثقف الملتزم التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم بل ممارسة النقد لما هو كائن التزاما بما يجب أن يكون، عبر كل أشكال الثقافة التنويرية التقدمية في الأدب والشعر والمسرح والرواية والفنون والاقتصاد والسياسة والتعليم والتلفزيون والصحافة...الخ.؟

على أي حال في مواجهة السؤال: ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... والجواب الصريح يكمن في هذا التراكم المتسارع في عوامل التبعية والتخلف والارتهان، هذا هو سبب فشل مجتمعاتنا في صناعة فلاسفة كبار على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، او تلك القطيعة المعرفية السائدة منذ ابن رشد وابن خلدون الى يومنا هذا، حيث كان ومازال تخلف المجتمع واحتجاز تطوره سبباً في غياب دور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره في مجال التنمية والتصنيع والتقدم الشامل من ناحية وعبر المشاركة الشعبية لكل القوى والمؤسسات المنتجة والمبدعة من ناحية ثانية.

الحقيقة إن المثقف العربي قادر على التعاطي والتفاعل مع التطور والحداثة .. لكن قبضة البيروقراطية والاوتوقراطية الحاكمة تحول دون ذلك.. وهي قبضة لا بد من مواجهتها وكسرها.. وتلك هي المهمة الرئيسة كيف؟ ليس بالرفض السياسي للعولمة فحسب، بل باستيعاب جوهرها العلمي، واستخدام كافة العناصر والمقومات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية في مواجهتها، انطلاقاً من ظروف ومحددات واقعنا المباشر .. وهذه المواجهة تحتاج إلى صحوة قومية بالمعنى السياسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والأيدلوجي من أجل كسر وإزاحة عوامل التخلف والتبعية و من ثم إخضاع مستقبلنا كعرب وفقا لتطلعاتنا وليس وفقاً لشروط العولمة.

إذن لا بد من التأسيس لحركة تقدمية عربية تملك رؤية قومية وإنسانية نقيضة لرؤية العولمة الرأسمالية، وتسعى إلى تجاوز هذا الواقع العربي المهزوم والمأزوم وبناء البديل القومي الديمقراطي العربي الموحد.

أخيرا ، إن المهمة الثقافية الكبرى التي تنتظر المثقف العربي التقدمي اليوم هي بناء عقل حديث لحركة التحرر القومي الديمقراطية العربية بآفاقها الاشتراكية.

وهنا بالتحديد لابد من مراجعة وإعادة بناء الوعي الفكري الماركسي المتجدد ووحدته الجدلية والمباشرة بكل تفاصيل ومكونات واقعنا العربي.

****

2017/2/22

المقاييس الفكرية والتنظيمية والعملية والطبقية والنضالية والقيادية والمسلكية والعلميةالمطلوب تطبيقها ومتابعتها وتطويرها في احزاب اليسار الماركسي العربي.....

إن إعطاء الاهتمام للجانب النظري في هذه المرحلة لا يعني ولا يجوز أن يفهم إطلاقاً انه انتقاص من أهمية الصفات والمهام الأخرى ، فالجانب النضالي مترابط بقوة مع الجانب الفكري والتنظيمي والمسلكي، فلا يمكن فصل التجربة النضالية عن المسلكية الأخلاقية ومسألة الوعي والتنظيم. فما هي هذه المقاييس او المعايير ؟

اولا :المقياس الفكري ، ويتجلى كمقياس رئيسي بحيث يمكن معرفة درجة تمرس الرفاق عموماً والكادر خصوصاً من الناحية النظرية وانعكاس ذلك على مختلف مواقفهم وممارساتهم ، ف"لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية. "

ثانيا :المقياس التنظيمي : هو مقياس يحدد درجة التزام الكادر والاعضاء بالانضباط التنظيمي والمحافظة على وحدة الحزب في الفكر والعمل، بالاستناد الى حرية الرأي وقواعد الديمقراطية الداخلية وفق مبدأ الديمقراطية المركزية .

ثالثا :المقياس العملي: وهي الصفات التي تحدد قدرات الكادر والاعضاء على التطبيق السليم لبرامج الحزب في المجالات السياسية أو التنظيمية أو الفكرية أو الجماهيرية أو النضالية أو الإعلامية.

رابعاً: المقياس الطبقي: من خلال حجم التوسع التنظيمي عبر ممارسة الصراع طبقي بين الطبقة المستغِلّة (الأقلية) التي تملك وسائل الإنتاج والثروة من جهة وبين الطبقات المحرومة (الأغلبية) التي يجري استغلالها واضطهادها وتنظيمها من جهة ثانية ، وتحويل الأوضاع والصراعات الطبقية إلى ضغط سياسي جماهيري.

خامساً: المقياس النضالي: استعداد الكادر للقيام بالمهمات النضالية التحررية ضد العدو المحتل والمهمات السياسية والمهمات الديمقراطية /المطلبية في اطار الصراع الطبقي التي يكلف بها والمرتبطة ببرنامج الحزب .

سادساً: القدرة القيادية: القيادة علم وفن، وهي من شروط اختيار الكوادر لاحتلال مواقع قيادية ،إن القدرة القيادية تعني المستوى الفكري والسياسي والنضالي المتميز للكوادر.

سابعاً: المقياس المسلكي: إن التزامنا بأهداف ومصالح الطبقات الشعبية الكادحة ، تشترط التزامنا بأخلاقها ومراعاة أصول الأخلاق الاشتراكية، التي تتمثل في الروح المبدأية العالية والوعي العميق للواجب الاجتماعي، والروح الجماعية والعلاقات الرفاقية القائمة على التعاون، والاحترام والبساطة والصراحة والصدق والتواضع، والنزاهة والإيثار، والروح الرفاقية التي تؤكد على المساواة الفعلية بين الجميع .

ثامناً: المقياس العلمي والإداري التخصصي : تطبيق القوانين والأسس العلمية الحديثة في صفوف الكوادر

والاعضاء بهدف الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي للحزب ، فالعلم – كما يقول ماركس – هو "القوة التاريخية الثورية المحركة" ولذلك من الضروري لنا وبكل ثمن – كما يقول لينين– أن نتعلم، وثانياً أن نتعلم، وثالثاً أن نتعلم، وبعد ذلك أن نتفحص أن لا يكون العلم عندنا حروفاً ميتة، بل أن يدخل العلم في اللحم والدم، وان يتحول بشكل كامل وحقيقي إلى عنصر مكون من عناصر أسلوب الحياة في احزابنا.

تلك هي المعايير التي يجب ان يمتلكها الكادر الثوري الديمقراطي لتحقيق رسالته في خلق وإثراء خصوبة الشرائح الاجتماعية الكادحة والفقيرة، وتحريضها وتأطيرها ، عبر برنامج ورسالة الاحزاب وهويتها الفكرية ومنهجها المادي الجدلي، ومسيرتها النضالية الديمقراطية الثورية لإخراج مجتمعاتنا العربية وجماهيرنا الشعبية من الواقع المهزوم والمأزوم الراهن صوب المستقبل القادم الذي ستعلو فيه رايات التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

****

2017/2/22

المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض.....

المعارك الايديولوجية كانت – ومازالت وستظل– هي الاساس الأول لصعود وانتشار وانتصار الاحزاب الثورية، بمثل ما كانت –ومازالت– الأساس الأول لصعود عملية التطور الفكري للبشرية ونهوضها وتقدمها وتعرجاتها منذ الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر التي جسدها سقراط وأفلاطون وأرسطو وأبيقور وأفلوطين وأوغسطين والفلسفة السكولائية الرجعية وصولا إلى روجر بيكون الذي طرح فكراً نقيضاً للسكولائية عبر إعلانه "ان الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة وأهمها رواسب الجهل والصمت على المفكرين الرجعيين" ، كذلك الأمر في تلك المرحلة التاريخية حتى القرن الرابع عشر تطورت وتفاعلت وتصارعت المعارك الأيديولوجية في التاريخ الاسلامي بين المذاهب الاسلامية المتنوعة مثل: الخوارج ،وجماعة المرجئة والمعتزلة والشيعة وصراعها مع المذاهب السّنية المحافظة ، وصولا الى جماعات الزهد والتصوف الغيبية ، وهنا علينا أن نذكر جيداً كل من الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون ، الذين خاضوا معارك ايديولوجية ضد الفلاسفة المسلمين السلفيين، من أمثال الغزالي وتلميذه ابن تيميه وابن القيم الجوزيه، حيث لم يتورع الفلاسفة العقلانيين المسلمين وخاصة ابن رشد والمعتزلة وهم فرسان العقل في الاسلام من خوض المعارك الايديولوجية مع خصومهم الطبقيين والسياسيين، دون أن يفكر أحد منهم في تجنب فتح معارك ايديولوجية، ولو حصل ذلك التجنب منهم أو من فلاسفة الغرب الماديين والعقلانيين، لما كان ممكنا أن يتطور الوعي البشري وأن تتوهج روح النهضة والثورة السياسية والعقلانية من جهة، ولما كان ممكنا أن تشتعل الثورات الشعبية كما حصل في الثورة الامريكية والانجليزية والثورة الفرنسية والحركات الثورية الأخرى في العالم من جهة ثانية.

****

2017/2/22

مخاطر غياب الوعي والدافعية الذاتية لدى اعضاء وكوادر فصائل واحزاب اليسار العربي...

إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف.

لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب الوعي والدافعية الذاتية لدى معظم اعضاء وكوادر فصائل واحزاب اليسار العربي بالنظرية وبالقضايا والهموم الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الفقيرة ، الى جانب التراجع الشديد لهذه القوى في الاطر النقابية للعمال والفلاحين والمهنيين والجامعات ، مما أدى الى المزيد من عزلتهم وفقدانهم لمصداقيتهم وانفضاض جماهير الفقراء عنهم ، الأمر الذي كرس هيمنة القوى الطبقية اليمينية بشقيها الليبرالي الرث والاسلاموي السياسي والقوى الرجعية والكومبرادورية عموما ودويلات مشايخ التطبيع الصهيوني في الخليج والسعودية خصوصاعلى ذهنية الجماهير ووعيها كما هو حال المجتمعات العربية في اللحظة الراهنة.

****

2017/2/22

ضرورات المستقبل تفرض أن ينفتح الحوار و البحث، بين من بقي واعياً ومخلصاً – من احزاب وحركات اليسار العربي – للماركسية المتطورة المتجددة وتكريسها في خدمة الواقع العربي ارتباطاً بايمانه واقتناعه بضرورة الثورة على هذا الواقع المهزوم وتجاوزه ، من أجل أن تتقاطع الرؤى، و يتبلور ما يمكن أن يشكّل أساساً لحركة تغييرٍ عربية ديمقراطية ماركسية جديدة تستطيع أن تراكم وتوفر عناصر ومقومات المواجهة –الراهنة والبعيدة المدى– المطلوبة ضد كل من التحالف الإمبريالي الصهيوني ، و كذلك مواجهة نهب الأنظمة الرجعية الرأسمالية الرثة التابعة و إستبداديّتها. معبّرين عن روح الطبقات الشعبية وعن حلمها في التحرر والتطوّر الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وتجاوز التخلّف و التبعيّة والاستغلال والإستبداد ، وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/2/22

من اقوال القائد الراحل جورج حبش في المسألة التنظيمية (الحزب:(

– إن التنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، أي بمعنى الاسترشاد بالفكر المنهجي الجدلي، ويلتزم مصلحة الأغلبية المستغَلة والمضطهدة التي تكمن في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، سينتصر بينما التنظيم الذي يقوم على أساس برجوازي صغير سيفشل .

– أن الحاجة إلى بناء العامل الذاتي / الحزب، تشكل حتى اللحظة القضية المركزية التي تحتل موقعاً هاماً أساسياً في سلم الأولويات الضرورية من أجل تفعيل العلاقة الجدلية بين الظرف الموضوعي والعامل الذاتي

كشرط لا بد من توفره لتجاوز الواقع الراهن .

– إن وقفة التأمل الايجابي التي نريدها، دعوة إلى التعمق في رؤية ما نحن عليه بصورة نقدية وتشخيص واقعنا بلا أية رتوش أو زيف، بعيداً كل البعد عن الاستخفاف أو المكابرة، تأمل لا يدعو إلى السكون، بل ينطلق من نبضات قلب جبهتنا وحركتها الصاعدة في إطار الحراك السياسي الاجتماعي العام، الوطني والديمقراطي على الصعيد الفلسطيني بارتباطه العضوي الوثيق بالمشروع التقدمي القومي العربي، إذ لم يعد هناك أية إمكانية للحديث عن تطور وتقدم المشروع الوطني الفلسطيني بانفصاله عن الحامل القومي العربي، أقول ذلك، رغم شدة التباعد أو الانفصام الراهن بين الوطني والقومي.

– أن أهم استحقاق على الصعيد التنظيمي يتمثل في قدرتنا في الجبهة الشعبية على تطوير بناها ومؤسساتها وأدائها بما يلبي الوظيفة والدور التاريخي الذي يجب أن تقوم به ارتباطا بما تمثله تاريخياً وما تطرحه راهناً من رؤية أيدلوجية وسياسية واجتماعية وكفاحية.

****

2017/2/23

بالرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض المجتمعات العربية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموماً ، و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بشكل خاص ، إلا أن هذه العلاقات الرأسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية ، و القبلية السائدة ، و المسيطرة ، و بقيت حيازة و امتلاك الأراضي الزراعية ، مصدراً أساسياً للوجاهة و المكانة الاجتماعية و السلطة السياسية في بلدان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين ، حيث "تدنت هذه المكانة ، بتدني أهمية ملكية و حيازة الأرض باعتبارها العمود الفقري للتكوينة الطبقية ، و ذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (و أهمها حركة 23 يوليو 1952 في مصر) في العديد من البلدان العربية ... و قيام الأنظمة الوطنية و ما تبع ذلك من تصفية للإقطاع ، و تطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية ، و بسبب اكتشاف النفط و بروز أهمية رأس المال (التجاري و الخدمي) في التكوين الطبقي"[49] ،من ناحية ثانية و أشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الأنماط القبلية ، شبه الإقطاعية السابقة ، بل إننا لا نبالغ في القول بأن هذه الأشكال أو التكوينات الطبقية شبه الرأسمالية الجديدة ، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة ، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحيا مع "العلاقات الرأسمالية الجديدة" ، من حيث الشكل أو التراكم الكمي الرأسمالي فقط ، دون أن تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة ، و موروثاته القيمية و المعرفية المتخلفة ، التي وجد فيها الاستعمار الغربي ، مناخاً مهيئاً و جاهزاً لتحقيق أهدافه و مصالحه في بلادنا ، فلم يتعرض لأي من هذه الموروثات و رموزها الطبقية ، التي شكلت في معظمها سنداً للظاهرة الاستعمارية و لرأس المال الأجنبي في عملية دمج بلداننا العربية و تكريس تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي ، أثناء و بعد الحرب العالمية الثانية و إلى اليوم ، دون أن نغفل بالطبع ، مرحلة النهوض الوطني و القومي في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي ، التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، منفرداً عبر شخصيته و دوره الكاريزمي و إيمانه الشديد بالمبادئ التحررية ، و القومية ، و لاحقاً بالاشتراكية ، دون الاستعانة بالمؤسسات الديمقراطية ، و التعددية الحزبية ، و

تفعيل العمل السياسي في أوساط الجماهير التي عاش حياته من أجلها ، و لذلك كانت هزيمة حزيران 1967 بداية النهاية لمرحلة التحرر القومي الديمقراطي ، خلقت المناخ العام ، و المقومات اللازمة لإعادة إحياء التشكيلات و التكوينات الاجتماعية الطبقية القديمة و المستحدثة ، بصور و أشكال معاصرة ، تتوافق مع شروط الانفتاح و التحالفات السياسية العربية الرسمية التي تولت قيادتها أو توجيهها الأنظمة الأكثر رجعية و تخلفاً و تبعية في بلادنا ، وبالتالي يصعب في بلادنا –إن لم يكن متعذرا–تلمس أو إدراك الوجود المادي والدور الموضوعي التاريخي للطبقة البرجوازية عموما ، والبرجوازية الوطنية خصوصا. *

****

2017/2/23

العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف.....

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية– كما يؤكد بحق المفكر الراحل ياسين الحافظ – ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلىرأسها السحر والوهم والغيبيات.

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

****

2017/2/23

عن الحداثة وعصر النهضة ..وتخلف المجتمعات العربية وأفكار الفيلسوف الايطالي الماركسي

جيانتيريزو "فاتيمو"....(فاطمة الفلاحي حوار مع الرفيق غازي الصوراني في– بؤرة ضوء – الحوار المتمدن– العدد: 4369 – 2014 / 2 / 18(

على الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

ولا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي فاتيمو التي تنتمي – في قسم منها– إلى الفكر الحداثي عموماً والفلسفة الماركسية خصوصاً، لكنني اختلف بالتأكيد مع طروحاته الفكرية التي تنتمي إلى ما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة . خاصة وأنه يربط بين العدمية وحقيقة التاريخ، معتبراً أن التاريخ هو مسيرة علمنة وخيبة أمل، لكنه يرى "أنها مسيرة تفترض قراراً بنبذ العنف"، وهو قرار ينطلق من دعوة ارادوية ذاتية ومثالية في آن واحد ، على الرغم من أنها تحمل ابعاداً ومضامين انسانية الطابع، لكنها تتجاوز طبيعة الصراعات السياسية والطبقية المتفاقمة انعكاساً لمصالح الرأسمالية العالمية في الظروف الراهنة، والدور الامبريالي المتحكم في موازين القوى العالمية حتى اللحظة ، وتأثيره الفعال – المباشر وغير المباشر– في التخطيط والتنفيذ لعمليات عدوانية عنيفة تكريساً لضمان "ديمومة" مصالحه في بلادنا ، إلى جانب دوره المعروف في إثارة واشعال أبشع مظاهر العنف الدموي، الطائفي والاثني والمذهبي، التي باتت اليوم عنواناً بارزاً في العديد من البلدان العربية بديلاً عن الصراع الطبقي ، وبديلاً عن الصراع العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

****

2017/2/24

عن الحالة الفكرية الراهنة في احزاب وفصائل اليسار العربي....

بمقدار الأسف والحزن الذي تثيره الصورة العامة للحالة الفكرية والفعالية الثقافية في إطار الحياة الحزبية الراهنة لفصائل وأحزاب اليسار العربي بما تعكسه من انحسار لدائرة الاهتمام بالوعي الفكري، ومن ضعف نظري قيادي وكادري وتنظيمي عام، فإنها تثير لدينا قلقاً جدياً متعلق خصوصاً بالعناصر الشابة الناشئة والعضوية الجديدة التي لم تتدرج خلال مسيرتها الحزبية القصيرة في أي عملية بناء فكري ثقافي ممنهج ، بل اختزلت علاقتها بالحزب بحدود المهام الوطنية العامة والفعل السياسي الميداني في ظل تنامي ظاهرة الاستزلام والعلاقات الشخصية او الشللية اوالتكتلات الضارة، فحينما يغيب الوعي بهوية الحزب الفكرية وبمكونات الواقع المعاش لدى الاعضاء يصبح جسم الحزب كله معرضا لاستقبال كافة الأمراض ، الأمر الذي ينتج حالة من الانفصال ما بين السياسة والفكر ويقترب بالعمل السياسي من مستوى العفوية والارتجال والموسمية، وقطع السياق على عملية بناء دعاة ثوريين او مثقفين عضويين في إطار الحزب وتزايد عزلته عن جماهيره ، ما يعني اسدال الستار على الحزب او وصوله الى نهايته المحزنة.

****

2017/2/24

عن الحالة الفكرية الراهنة في احزاب وفصائل اليسار العربي....

بمقدار الأسف والحزن الذي تثيره الصورة العامة للحالة الفكرية والفعالية الثقافية في إطار الحياة الحزبية الراهنة لفصائل وأحزاب اليسار العربي بما تعكسه من انحسار لدائرة الاهتمام بالوعي الفكري، ومن ضعف نظري قيادي وكادري وتنظيمي عام، فإنها تثير لدينا قلقاً جدياً متعلق خصوصاً بالعناصر الشابة الناشئة والعضوية الجديدة التي لم تتدرج خلال مسيرتها الحزبية القصيرة في أي عملية بناء فكري ثقافي ممنهج ، بل اختزلت علاقتها بالحزب بحدود المهام الوطنية العامة والفعل السياسي الميداني في ظل تنامي ظاهرة الاستزلام والعلاقات الشخصية او الشللية اوالتكتلات الضارة، فحينما يغيب الوعي بهوية الحزب الفكرية وبمكونات الواقع المعاش لدى الاعضاء يصبح جسم الحزب كله معرضا لاستقبال كافة الأمراض ، الأمر الذي ينتج حالة من الانفصال ما بين السياسة والفكر ويقترب بالعمل السياسي من مستوى العفوية والارتجال والموسمية، وقطع السياق على عملية بناء دعاة ثوريين او مثقفين عضويين في إطار الحزب وتزايد عزلته عن جماهيره ، ما يعني اسدال الستار على الحزب او وصوله الى نهايته المحزنة.

****

2017/2/24

الإشكاليات حول المسألة الديموقراطية في العالم العربي: .. (من كتاب: هرطقات .. والحداثة والممانعة العربية – المفكر العربي الراحل جورج طرابيشي – دار الساقي – الطبعة الثالثة 2011(

أولاً: إشكالية المفتاح والتاج:

هل الديموقراطية هي المفتاح السحري التي نفتح به جميع الابواب المقفلة، ام ان الديموقراطية هي، على العكس من ذلك، التاج الذي يتوّج التطور العضوي للمجتمع المعني و ينهض مقياساً على مستوى تطوره؟

بعبارة اخرى: هل الديموقراطية شرط مسبق ام هي أيضاً نتيجة و حصيلة لتطور مجتمع بعينه؟

و بديهي انه لا يمكن في اية سيرورة تاريخية عضوية– والديموقراطية سيرورة من هذا القبيل– فصل الشرط عن النتيجة و النتيجة عن الشرط .

و لكن النظرة الايديولوجية الخلاصية، التي تجعل من الديموقراطية مفتاحاً فاتحاً لجميع الابواب، تفسخ العلاقة الجدلية بين الشرط و النتيجة.

ثانيا : اشكالية الثمرة و البذرة:

هل الديموقراطية ثمرة يانعة برسم القطف أم هي أيضا بذرة برسم الزرع؟

بالطبع، هذه اشكالية غير مستقلة عن سابقتها، بل هي تُطوِّرها في اتجاه اقتصاد العمل و الانتاج.

إذ إن قولنا بان الديموقراطية بذرة قبل أن تكون ثمرة، فهذا معناه أنها تحتاج، حتى تنمو و تونع، الى جهد، إلىعمل ، الى شغل في النفس و في تربة المجتمع .

وقد يكون كم الجهد المطلوب مضاعفا عندما يتم استزراع بذرة الديموقراطية بالمثاقفة.

فعندما تستزرع بذرة الديموقراطية في غير تربتها الاصلية فانها تكون– ما لم يضاعف كم مجهود الرعاية– أسرع الى الموت او للتحول الى عشب سام.

فالخطيئة هنا هي خطيئة التصور بان لا تقتضي جهداً، بل تعفي من الجهد. خطيئة التوهم بان المجتمعات العربية ستستيقظ ذات يوم فجأة مع الديموقراطية،و بالديموقراطية، لتجد نفسها و قد نفضت عنها رداء التشرذم و التخلف، و انتشلت نفسها من هوة الفوات الحضاري المتعمقة، و انتقلت الى مقدمة المجتمعات المتقدمة.

و بديهي اننا لا نماري في ان الديموقراطية شرط من شروط الاقلاع،ولكنه شرط لازم من غير ان يكون كافياً. بل ان هذا الشرط هو نفسه مشروط،و هذا ما يقودنا الى ثالثة اشكاليات الديموقراطية.

ثالثا : إشكالية مفتاح المفتاح:

قبل ان تكون الديموقراطية مفتاحاً لجميع الأبواب الأخرى، فإنما هي نفسها في حاجة الى مفتاح،و لعل بابها لا ينفتح الا بعد ان تنفتح جميع الأبواب الأخرى– او بالتواقت معها على الأقل.

و هذا التأكيد على مشروطية الديموقراطية لا يلغي دورها الفاعل كشرط من شروط الاقلاع، و لكنه يلغي توظيفها كمفتاح سحري لتحقيق النقلة الفجائية من واقع التأخر الى مثال التقدم.

و بدون ان نخوض في جميع اوجه مشروطية الديموقراطية، نتوقف عند واحد منها يبدو لنا انه الاكثر غيابا عن الوعي العربي، و نعني به شرط الحامل الاجتماعي للديموقراطية.

الديموقراطية التمثيلية– هي من اختراع الحداثة، ومن اختراع الطبقة الصانعة للحداثة، أي البورجوازية .

وبدون ان ندعي إجراء حصر للتجارب التاريخية، نستطيع ان نقول في شبه يقين ان الديموقراطية، وان لم تتواجد حيثما تواجدت البورجوازية، فنها تغيب حيثما غابت .

وعلى هذا المستوى تحديداً، ينبغي ان نبحث عن سر المأزق الديمقراطي في العالم العربي .

ان المجتمعات العربية تدفع اليوم غالياً ثمن تغييب الديموقراطية البورجوازية، ليس فقط على شكل أنظمة سلطوية فوقية تنزع إلى تأبيد نفسها في "جمهوريات وراثية" بل كذلك على شكل حركات شعبية تحتية، واعدة او

منذرة بشموليات دينية من نوع جديد و اكثر جذرية بما لا يقاس في القطع مع الديموقراطية و قيم الحداثة .

ففي ظل غياب البديل الديمقراطي، فان المعارضة الشعبية للديكتاتوريات القائمة لا بَّد أن تأخذ شكل صعود محتوم لمد الأصولية، ولاسيما في الشروط العينية للعالم العربي الذي يتحكم في مقاديره، منذ ما لا يقل عن ثلاثة عقود، التوظيف الأيديولوجي والثقافي للدولارات النفطية لصالح الأصولية الإسلامية.

رابعا : إشكالية الشرطي و رجل المباحث:

كثيرا ما يجري تصوير المأزق الديمقراطي في العالم العربي على انه تحصيل حاصل للقطيعة بين الدولة و الشعب، ولانفراد الدولة بتقرير مصائر الشعب بدون ان يكون للشعب اية قدرة مقابلة على التحكم بمقاليد الدولة. وفي ضوء هذا التحليل، فان المأزق الديمقراطي هو نتيجة شبه الية لطغيان حضور السلطة القمعية باسم الدولة وغياب–أو تغييب– السؤدد الذاتي للمجتمع المدني في معظم أقطار العالم العربي.

خامسا : اشكالية الذئب والحمل

كثيراً ما يقترن الفكر الديموقراطي العربي، بنزعة شعبوية قابلة لأن تختصر في شعار واحد: "الدولة ضد الأمة". فالدولة ذئب والأمة حمل.

ولكن على حين أن النظرية الديموقراطية قد أوجدت علاجات غير قليلة النجع لأمراض السرطان السلطوي، وفي مقدمتها مبدأ فصل السلطات ودولة القانون وحقوق الإنسان، فإن الفكر الديموقراطي الشعبوي–هو الفكر السائد إجمالاً في الساحة الثقافية العربية – يضع كل رهانه على الشعب أو على المجتمع المدني.

والحال أن المجتمع المدني– وقد يكون من الأنسب في الحالة العربية تسميته بالمجتمع الأهلي– لا يبدو لنا بريئاً إلى هذا الحد براءة يعقوبية .

وبما أننا لسنا معنيين هنا بتشخيص امراض المجتمع الأهلي العربي إلا من زاوية تأثيرها السالب في إمكانية حياة ديموقراطية سلمية، فلنحصرها إذاً بمرضين: الفئوية الطائفية واللوبوية الدينية.

فالفئوية الطائفية تؤدي إلى خلل خطير في تطبيق مبدأ التمثيل الديموقراطي، وإلى خلل أشد خطورة في اشتغال جدلية الأكثرية والأقلية .

فلئن تكن الديموقراطية هي بالتعريف حكومة العدد الأكثر، فإن الأكثرية العددية هي، من المنظور الفئوي الطائفي، أكثرية عمودية لا أفقية، جوهرية لا عرضية، ثابتة لا متحولة؛ ومسرح الصراع بينها وبين الأقلية ليس مؤسسات السطح السياسية من برلمان وغيره، بل المجتمع نفسه في عمق عمقه.

فالأكثرية ليست أكثرية حزبية أو كتلوية، ينعقد عقدها وينفرط داخل البرلمان؛ بل هي اكثرية مجتمعية دائمة توصف بانها إسلامية أو مسيحية، سنية أو شيعية، عربية أو بربرية أو كردية. من شأنه أن يتأدى في الممارسة الانتخابية إلى تصويت جماعي إجماعي، ينتصر فيه الناخبون لمرشحهم من دينهم او طائفتهم أو إثنيتهم ضداً على المرشح الذي من غير دينهم أو من غير طائفتهم أو من غير إثنيتهم.

أما ثاني امراض المجتمع الأهلي العربي، الذي لا يزال في ثلثه الذكري ونصفه الأنثوي مجتمعاً أمياً، فيتمثل في النمو المتعاظم لظاهرة اللوبيات الدينية الممولة بالدولارات النفطية.

سنلاحظ أن هذه اللوبيات تدخل في صدام مباشر وعنيف مع مبدأ المبادئ في منظومة القيم الديموقراطية،

ونعني حرية الفكر والاعتقاد .

فسلاح التكفير الذي تشهره هذه اللوبيات يمثل، في إطار الوضعية العربية، أعلى أشكال العنف المعنوي، هذا إن لم يقترن بتدابير مادية تراوح بين السجن والجلد والرجم.

وإذا أخذنا في الاعتبار الضغط الذي تمارسه هذه اللوبيات من تحت، والضغط الذي تمارسه أجهزة الرقابة للأنظمة العربية من فوق، فلنا أن نتحدث عن حصار، بل عن اعتقال لمبدأ مبادئ الديموقراطية – حرية الفكر والاعتقاد – بين فكي كماشة؛ رقابة حكومية سياسية ورقابة شعبية دينية .

ومهما يكن من أمر، فإن مصادرة الكتب من المكتبات والمعارض، أو حتى قبل وصولها إليها من خلال مصادرة الطرود البريدية، ورفع الدعاوي على الكتاب والناشرين، وسوقهم إلى السجون، وإصدار الفتاوي والأحكام بالتفريق عن زوجاتهم كما في حالة نصر حامد أبي زيد، أو بالتهديد بالقتل كما في حالة سيد القمني، أو حتى بشنقهم كما في حالة محمود محمد طه، كل ذلك غدا مشهداً مألوفاً في الوضعية العربية.

****

2017/2/25

مسيرة النضال الفلسطيني انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

فلقد أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي.

وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

****

2017/2/26

الوضع الفلسطيني يبدو الآن في حالة غير مسبوقة من الضعف والتفكك السياسي والمجتمعي الداخلي ، في ظروف بات واضحاً فيها أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة في ظل موازين القوى والسياسات القائمة، قد وصل اليوم إلى طريق مسدود طالما ظلت الشروط الإسرائيلية الأمريكية هي المحدد الرئيسي لذلك الحل ، وهي شروط دفعت إلى النهاية التي نعيشها ، أي التهديد بدمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض ، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في غزة، إلى جانب صراع "الهوية الإسلامية" مع الهوية الوطنية التي باتت مهددة بالتراجع والتفكك بعد أن أصبحت المفاوضات العبثية مع العدو هدفا في حد ذاته ، وفي إطار هذه الصورة البائسة ، يمكن فهم الإصرار الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، وبالتالي وضع جميع قضايا الحل النهائي على جدول النقاش، و المقصود بذلك هبوط الفريق الفلسطيني المفاوض أو فرض تعاطيه مع الشروط الإسرائيلية خاصة بالنسبة لحق العودة وفق شروط جنيف ، و ضم الأراضي غرب الجدار ، و البقاء الأمني في وادي الأردن ، و ضم القدس الكبرى ، و بقاء العدد الأكبر من المستوطنات ، و الطرق الالتفافية و احتكار مخزون المياه .... الخ ، وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الحكم الذاتي، أو الدويلة ناقصة السيادة، على ما يمكن أن يتنازل عنه العدو الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية (و هي ساحة الصراع السياسي الرئيسية الآن) ، أو تكريس مبدأ الفصل بينهما عبر ما يسمى بـ "خيار دولة أو إمارة غزة"، وهي كلها "حلول" محكومة – في اللحظة الراهنة من اختلال موازين القوى – بمنطق الهيمنة الامبريالية في إطار التحالف الإسرائيلي الأمريكي الذي باتت شروطه اليوم تشكل الأساس أو العقبة الرئيسة التي تحول دون إنجاح الحوار الفلسطيني الداخلي.

****

2017/2/26

ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية وفي طليعتها القوى الثورية الفلسطينية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض اساسي . فإما استمرار هيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني المتمدد واما المشروع النهضوي الديمقراطي العلماني العربي. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين – :

الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين

خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد .

الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية"لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية . انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع دون ان يعني ذلك التوقف عن مواصلة النضال من اجل التحرر والحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كهدف مرحلي.

****

2017/2/27

نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف.....

منذ توقيع اتفاق اوسلو وما تلاه من مسار سياسي هابط وصولا الى اللحظة، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص. ..وفي المقابل لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطاب بعضها وممارساته يعاكس أو يتقدم نسبياً على ممارسة ومواقف م.ت.ف ،لكن المظهر الرئيسي لفكر قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها قيادة م.ت.ف التي تعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلاً، ولم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك وصولا الى اللحظة الراهنة .....بناء على ما تقدم، يمكن اعتبار م.ت.ف – اليوم –إطاراً أدى دوراً ووظيفة وطنية في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. وإن السكوت على هذا المآل سيؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية ...لذلك لا بد من التحذير من أن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الشروط والمخططات الامريكية الاسرائيلية بالتعاون مع تركيا وبعض الدول العربية ، سيؤدي الى إفساح المجال أمام المشروع الصهيوني الامبريالي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ أو خلق قيادة "جديدة" على شاكلة روابط القرى من ناحية أخرى.

يستدعي ما تقدم من كافة القوى الوطنية الديمقراطية الرافضة لاوسلو وما تلاه، تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو وخارطة الطريق وتكريس الانقسام باتجاه ما يسمى بدويلة غزة الاسلامية، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى قدرة الفصائل والاحزاب الوطنية عموما واليسارية الثورية خصوصا على ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لكي تستعيد المنظمة التزامها بمبادئها وثوابتها الوطنية ومواثيقها ومواصلة النضال من اجل تحقيقها.

****

2017/3/1

عن العقل والعقلانية وابن رشد ودور المثقف.....

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسَّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته تحديداً، لأن أي مقاربة لهذه الرؤية على واقعنا، نلاحظ حجم أو مسافة التفارق بينه وبين مفاهيم الحداثة والتنوير والعقلانية، والسبب في ذلك يعود إلى أننا منذ القرن 14 نعيش حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ذلك أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية هو مفهوم حديث، وهو مفهوم نخبوي رغم أن مفهوم النخبة قديم وسابق على مفهوم المثقف، لكنني لست معنياً بتاريخية هذا المفهوم بقدر اهتمامنا بمضمونه ودوافعه، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

****

2017/3/2

المراجعة النقدية مسألة ملحة ومفيدة في مسيرة ومسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....

ان المراجعة النقدية واستلهام الدروس والعبر التي تؤكد على صحة الموقف السياسي المرتبط بوضوح الرؤية للعدو ولقوى الثورة ، وقبل كل شيء، المرتبط بالهوية الفكرية والأيديولوجية الثورية... الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، بعيداً عن الجمود العقائدي، وعن النظرة "الاقتصادوية" التقليدية التي طغت على تحليلات الكثير من الشيوعيين في المرحلة السابقة ، وبما يؤكد على أهمية البنى الثقافية في مجتمعنا ، ودورها التبادلي الجدلي في البنيتين الفوقية والتحتية، وبالتالي إسهامها في تشكل وبلورة قوى التغيير السياسي والديمقراطي في واقعنا الطبقي الذي لم تتبلور خارطته الطبقية أو تستقر بصورة نهائية حتى اللحظة.

بهذه الرؤية نعتقد أن الجبهة الشعبية ستتواصل في مسيرتها عبر تجددها الذاتي، المعرفي والتنظيمي والسياسي والمجتمعي، على طريق النضال والتغيير والتقدم السياسي والاجتماعي، عبر المزيد من الالتحام في صفوف الجماهير الشعبية، بما يؤكد على أهمية تحديد دور الجبهة في المجال السياسي وارتباطه الفعال بالقضايا

المجتمعية وما تتضمنه من ضرورات تحديد الموقف من الرأسمالية واقتصاد السوق الحر والعولمة المتوحشة وكل أشكال الاستغلال والاحتكار ، إلى جانب موقفها تجاه دور السلطة الاقتصادي ، التنموي، الاجتماعي، ورؤيتها وموقفها الواضح تجاه قضايا الصراع الطبقي الاجتماعي والثقافي ، ودور هذا الصراع في كافة التحولات الاجتماعية والسياسية في مجتمعنا الفلسطيني، وكذلك موقفها الواضح في تأييد حقوق المرأة والشباب ، والعاملين في القطاع العام والخاص وحقوق الشغيلة والعاطلين عن العمل ، على قاعدة المساواة أمام القانون العادل بين كافة المواطنين وفق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والحداثة ، وهي قضايا لا يمكن تجسيدها أو الدفاع عنها ، ومن ثم تحقيقها، بدون أن تنهض الجبهة ببنيتها وأدواتها وتوفر الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية (في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتشغيل والموارد الضعيفة.. إلخ) والتعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية وغير ذلك من البرامج وفق منهجية علمية وإدارية حديثة، تتوخى الموضوعية من ناحية، وعلى أساس العمل على فك علاقة الالحاق والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي وللمعونات الغربية المشروطة، وكل ذلك انطلاقاً من الترابط الوثيق بين مهمات التحرر الوطني والديمقراطي بمضمونه المجتمعي والاقتصادي، الذي يضمن إقامة اقتصاد منتج وفق مبدأ الاعتماد على الذات لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث تتوفر إمكانيات ومقومات اقتصاد الصمود والمقاومة مع النضال السياسي والكفاحي التحرري من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة، بهذه الرؤية ستضمن الجبهة – بصورة ثورية وواقعية إلى أبعد الحدود – المزيد من التوسع التنظيمي وانتشار مبادئها وراياتها في كل بقعة من بقاع الوطن ومخيمات الشتات ، بما سيراكم العناصر والمقومات المطلوبة لتأسيس البديل الديمقراطي اليساري المأمول ، الأمر الذي يتطلب من كل الرفاق والرفيقات في الجبهة الشعبية ، مزيداً من رص الصفوف والعلاقات الرفاقية الديمقراطية الدافئة، والإيمان الوحدوي العميق بأهداف الجبهة ومبادئها ، من أجل توسع ومضاعفة الخلايا والهيئات الحزبية... واستنهاض اللجان الثورية والجماهيرية والمجتمعية في أوساط الفلاحين والعمال والشباب والمرأة والمهنيين وكل الكادحين والفقراء من أبناء شعبنا ... و مزيداً من تطوير العلاقات الرفاقية مع كافة الأحزاب اليسارية الفلسطينية والعربية والدولية... شرط أن تنطلق الحركة في كل ذلك من الوعي الثوري بالنظرية وبكل تفاصيل واقعنا المعاش، الكفيل وحده بضمان نجاح مسيرة نضالنا التحرري والديمقراطي ... فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية نسترشد بها من أجل تجديد وتصليب البنية التنظيمية والكفاحية وتعميق الديمقراطية والطابع الجماهيري للجبهة الشعبية كحزب ثوري وطليعي.

****

2017/3/3

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب

طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها.....

****

2017/3/3

جمود احزاب وفصائل اليسار وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم والمقولات الماركسية واللينينية ثم الستالينية بدون مراجعتها ومقاربتها مع خصوصية هذا البلد او ذاك ، وبدون وعي المتغيرات النوعية في مجرى الحياة الانسانية وتطور العلوم والمفاهيم والافكار السياسية والفلسفية والاجتماعية وخاصة عدم وعيهم لمفهوم الديمقراطية بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى التنظيمي واولويته جعل من هذه الاحزاب هياكل محكومة لنظم وآليات بالية قديمة غير مواكبة للتطور التنظيمي و للضرورات المعاصرة وظلت اسيرة للادوات والمفاهيم القديمة وفي مقدمتها شكلانية وجمود مفهوم المركزية كما سبق تطبيقه في التجربة الستالينية على الرغم من ان اطروحات لينين حرصت على التطبيق الخلاق للديمقراطية داخل الحزب، وعلى الرغم من المتغيرات المجتمعية والتنظيمية النوعية التي برزت منذ وفاة لينين الى يومنا هذا.

عن الدور المطلوب من فصائل وأحزاب اليسار العربي...

إن القول بدور تاريخي لليسار العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائله واحزابه واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية والواقع المعاش (الملموس) عبر الممارسة اليومية المتصلة بكل مقتضياتها السياسية والكفاحية والمجتمعية والجماهيرية، شرط ان تلتزم ثوريا واخلاقيا وتنظيميا بالمفاصل الرئيسية التالية:

-1ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.

-2الوضوح والتطوير الدائمين للرؤية السياسية والنظرية التي تقود سياسات العمل والممارسة اليومية.

-3وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري للنشاط عبر المتابعة والتقييم بعقلية ومنهجية ادارية حديثة وديمقراطية.

-4مغادرة ذهنية القطع والبيروقراطية ،وممارسة الديمقراطية الداخلية كمنهج حياة.

-5الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.

-6الاحترام والارتقاء الدائم بمضامين القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي أوالمنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً.(

- -7خصوصية القضايا الوطنية التحررية والديمقراطية المطلبية مع استمرار العلاقة التكاملية الجدلية بينهما وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية الشرائح الطبقية الفقيرة والمضطهدة والمجتمع عموما ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.

إن ما تقدم ، يتطلب من قوى اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة (السياسية والفكرية والاعلامية والمجتمعية والاداريةوالمالية)لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسستطرد كل مظاهر ازماتها الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها والتوسع الكمي والنوعي في اوساطها واستعادة ثقتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي،

و إلا فإن مسيرتهافي ظروف الانتفاضات الشعبية الراهنة من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.

****

2017/3/4

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى احزاب وفصائل اليسار، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الاحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات او مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح ان الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية .فالمبادئ لا تطبّق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشْتَقْ منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه ، لمجتمعاتنا العربية ، طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس –بهذا القدر أو ذاك– ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب ، بل ايضا – وبالدرجة الاساسية – الى قصور وعجز احزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التناحري ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية ، الامر الذي كان – ومازال – من الطبيعي ان تكبر وتتسع العزلة والفجوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة.

****

2017/3/4

كيف نتعاطى مع المادية التاريخية او أي نظرية اجتماعية ؟

المادية التاريخية أو أي نظرية اجتماعية هي مرشد لدراسة المجتمع، وليست وسيلة لرسم مجرى التاريخ، وليست مفتاحاً سحرياً يعفي من دراسة السير الواقعي الملموس لحركة التاريخ في كل زمان ومكان عموماً وفي تاريخ التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق يؤكد انجلس على " أن المنهج المادي ينقلب إلى نقيضه كل مرة يستعمل فيها لا كدليل موجه للبحث التاريخي بل كنموذج جاهز لنحت وإعادة نحت الوقائع التاريخية" ونصح "بإعادة دراسة كامل مراحل التاريخ ... وبإخضاع شروط عيش مختلف التشكيلات الاجتماعية إلى بحث مفصل قبل أن يحاول أن يستخلص منها التصورات السياسية والقانونية والفلسفية والدينية التي تطابقها". ويضيف انجلز بقوله "إن العامل المحدد حسب التصور المادي للتاريخ هو في آخر التحليل إنتاج الحياة الواقعية وتجديد إنتاجها. ولم يقل ماركس

أبداً ولا أنا أكثر من ذلك. فإن شوه أحدهم هذا الرأي بأن جعله يدل على أن العامل الاقتصادي هو المحدد الوحيد فقد حوله إلى كلام أجوف ومجرد وغير معقول."

****

2017/3/4

إن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية العربية،

يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية –تاريخياً– تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مجرى التطور الرأسمالي في البلدان الأوروبية، وكذلك يختلف عن مجمل التطور الاقتصادي الاجتماعي وتشكيلاته (المشاعية والعبودية والاقطاعية والراسمالية)كما اوردها الفيلسوف العبقري كارل ماركس في المادية التاريخية ، إذ ان التطور التاريخي الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع العربي (قبل الاسلام وبعده) يختلف كليا عن المسار التطوري للغرب ، كما لعب تزاوج رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها (كومبرادورية، رأسمالية عقارية، مالية، ريعية، طفيلية.. إلخ) من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الخضوع والارتهان السياسي للنظام الامبريالي.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية الأنظمة (العسكرية والمدنية.(

وبسبب ما تحمله هذه الشرائح العليا من أدوار خطيرة) سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في البلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

وعلى هذا الأساس، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، نظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع. (لذلك أرى أنه من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها (وانحطاطها وتخلفها واستبدادها) وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

فالبرجوازية الرثّة هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتحالف الامبريالي/الصهيوني كما هو الحال اليوم مع النظام العربي وجامعته العربية.

****

2017/3/4

لماذا لم تستثمر قوى اليسار العربي اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والتخلف والاستبداد والقمع والتبعية السائدة في مجمل النظام الرسمي العربي ؟

احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر معاناة الجماهير وانتفاضتها كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب ازماتها وتفككهاورخاوتها الفكرية والتنظيمية وبيروقراطيتها الشكلية وغياب الجوهر الديمقراطي – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

اولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر التنويري العقلاني الاخلاقي والتربوي في موازاة الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم فشلت في ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا – عجزت عن تكريس العلاقات الرفاقية الدافئة بالمعنيين الانساني والاجتماعي ، كما فشلت في بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري الديمقراطي في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

وفي حال استمرار كل من هذا العجز والفشل سيسدل الستار عليها...في انتظار ولادة الانوية والاطر الماركسية الثورية الديمقراطية من داخلها او من خارجها.

****

2017/3/4

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية حدثاً طارئاً في تاريخ البشرية المعاصر، بل حمل في طياته مقدمات وعوامل انهياره عبر تراكمات بدأت مفاعيلها طوال عقود طويلة سبقت لحظة الانهيار .

لقد جاء ذلك الانهيار في لحظة تطورية علمية واقتصادية واجتماعية وثقافية هائلة من لحظات التطور المعاصر لكوكبنا تم تتويجها في نظام العولمة.

وفي مثل هذه الظروف والمتغيرات خلال العقدين الماضيين ، كان من الطبيعي أن تتعرض القوى والأحزاب الثورية واليسارية العالمية إلى حالة من التراجع والارتباك الذي وصل إلى شكل من أشكال الفوضى الفكرية ، خاصة تجاه الموقف من الافكار الماركسية ، لكن بشاعة الاستغلال الرأسمالي في مرحلة العولمة الراهنة، أكدت

من جديد على مكانة هذه الافكار ليس فقط كنظرية ثورية تلبي تطلعات ومصالح الطبقات والفئات المنتجه والتي يجري استغلالها من قبل رأس المال والتي تشمل العمال والفلاحين الفقراء واصحاب المهن والمهمشين والعاملين في المجال الذهني وكل الكادحين والمضطهدين ، بل أيضاً من حيث النظر لها كنظرية علمية جادة وقابلة للتطور وفق ظروف عصرنا الراهن ومتغيراته بما يخدم خصوصية هذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك.

من هنا يبرز أمامنا سؤال مشروع حول ما هي الماركسية وما هي اهميتها في حياتنا المعرفية والنضالية ؟ وما زال النقاش حول هذا السؤال محمولاً بالشكوك احيانا او اليقين العاطفي البعيد –بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك– عن امتلاك الوعي بالنظرية وقوانينها ومقولاتها والخبرة الغنية التي احتضنتها والتفاعل العميق مع نضالات وروح المقاومه والثورة والتمرد على الظلم للطبقات المنتجه المسحوقة والفقيره وللشعوب المناضله ضد الظلم والاستغلال الداخلي والاجنبي سواءا جاء كاستغلال اقتصادي وسياسي وتزييف وعي او كاحتلال استعماري عسكري .

ان حالة الارتباك الفكري أو فوضى الأفكار، تعزز وتكرس نوعاً من التفكك أو التراجع في هوية الحزب الفكرية لحساب "هويات" أو أفكار طارئة توفيقية وملتبسة أو شكلانية مشوهه .

ان القراءة أو التثقيف الحزبي ، على أهميته وضرورته وأولويته القصوى ، يظل طريقاً أو بعداً أحادياً لا يمكن ان يحقق تأثيره أو نتائجه المأمولة بدون التفاعل مع كافة القضايا الأخرى بصورة شاملة ومترابطة ، بحيث يمكن عندئذ الحديث عن تحول النظرية إلى منهج عمل ، وإلى سياسات وأوضاع وهياكل تنظيمية متلائمة ومتطلبات وأهداف الحزب، وبدون ذلك تظل النظرية مجرد لافتة حمراء أو شعاراً مرفوعاً محكوماً للشكل أو المظاهر بعيداً عن الجوهر الحقيقي الذي توخته أو استهدفته النظرية الماركسية التي لا تعرف الجمود.

****

2017/3/5

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كنظرية علمية، تعزز لدينا القناعة الراسخة أنها لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثالث او الرابع تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، و التفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة ، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتتويج للديمقراطية والحداثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر –خاصة لبلداننا العربية وبقية بلدان الاطراف– فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، ان تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية في كل

قطر عربي (الرؤى والبرامج الوطنية التحررية الديمقراطية والمجتمعية في اطار الصراع الطبقي)التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بان التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص ، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة ، ومن امتلاكها لمقومات القوة التنظيمية والجماهيرية الكفيلة بإسقاط أنظمة العمالة ومقاومة وطرد الوجود الامبريالي الصهيوني إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع ومستقبل بلدانها.

****

2017/3/6

سؤال ما هي الماركسية ؟ (من مقدمة كتابي : الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية .

الطبعة الأولى : أيار 20133 – غزة – متوفر على الانترنت(.

تتبدى أهمية طرح السؤال مجدداً: ما هي الماركسية؟ وجوابنا الصريح والواضح، ان الماركسية هي نظرية علمية، بمعنى انها تتكون من مجموعة من القوانين والمقولات والفرضيات، وهي أيضا – وهذا هو المهم– تنطوي على المنهج: أي الطريقة او الأسلوب، وهما الأداة الأساسية لكل علم من العلوم، وفي هذا الجانب نؤكد على "أن الماركسية ليست "علماً" بالمعنى المعتاد للكلمة، وإلا لكفى أي انسان –كما يقول الصديق جيلبير أشقر– أن يدرسها في مدرسة أو جامعة ما ويتخرج بشهادة في "الماركسية" وهو أبعد ما يكون عن الماركسية الجوهرية، على غرار بعض خريجي الجامعات السوفياتية في زمن ما قبل الإنهيار."

فالماركسية قبل أن تكون علماً ، ولكي يكون جانبها العلمي في خدمة غاياتها الأساسية إنما هي موقف أخلاقي بأعمق مفهوم الأخلاق ، فهي مبنية على منطلقات أخلاقية تعتبر الإنسان ومحيطه الطبيعي أعلى الغايات والقيم، وبالتالي العمل لأجل تحرير البشر الجماعي والفردي من كل أنواع الإضطهاد وتحقيق المساواة بينهم على اختلاف اجناسهم وأعراقهم وألوانهم.

وهنا لا بد من التأكيد على الكيفية التي نتعاطى بها مع المنهج[11] الجدلي (الماركسي) في الممارسة الحياتية، ليس من أجل التخلص من الرواسب الاجتماعية الرجعية السائدة، بل أيضاً من أجل مراكمة ووعي منطلقات أخلاقية تتفاعل بصورة جدلية خلاقة مع إستراتيجية أحزابنا الثورية ورؤيتها من أجل التحرر الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية ، كاستراتيجية صوب التوحيد القومي العربي التقدمي الديمقراطي.

****

2017/3/6

الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب

الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

****

2017/3/6

عشية الثامن من آذار .. يوم المرأة..

المجتمع العربي بما هو متخلف تابع ومشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت او المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب شخصيتها واستقلالها وتميزها ، ويتم التعامل معها كونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو ابنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو ام فلان ، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها من المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الذاتية والفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء، القدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب عبر نظام كومبرادوي – بيروقراطي طائفي تابع رث ومنحط، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال الاستغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، اذ يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، الى جانب الانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي اعادت انتاج ابشع صور التخلف والانحطاط المجتمعي في العلاقة مع المرأة في كل البلدان العربية بدرجات متفاوتة. وهنا أشير بوضوح الى ان هذه الحركات الاسلاموية لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع والظلم والاستغلال الطبقي عبر السلطة و الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وفسادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية....فهل من صحوة تنويرية ديمقراطية وثورية تمهد فعلا لمراكمة ميلاد الربيع العربي المنتظر ؟

****

2017/3/6

في مناسبة عيد المرأة الثامن من آذار ...مشوار تحررها ومساواتها مازال طويلاً

أدرك أن مشوار تحرر المرأة ومساواتها مازال طويلاً في مجتمعاتنا ،وعليها ان تتحمل العبء الاكبر مع الرجل ، حيث نلاحظ استمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة ، خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل ودين " أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع " هم البنات للممات " أو " كيدهن عظيم " أو " أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل "طاعة النساء تورث الندم " و "البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " "ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما"، ويقال أيضا: "المرأة فتنة"، "العين تزنى"، "صوت المرأة عورة". و أخيراً وليس أخراً "ظل راجل ولا ظل حيط " و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسية أو في المجتمع أو في الانتاج الأدبي .. إلخ .فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في بلادنا "المرأة مرأة والرجل رجلا"، "ربّة بيت ممتازة"، "بنت عائلة"، "مطيعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها"، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم "بعدا أخلاقويا" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربّة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا....وهذه الصورة الاخيرة لا تنتمي للتقدم بل هي عندي اعادة تجديد و تكريس للتخلف ولكن بمنطلق انتهازي.

****

2017/3/7

عن الشروط الرئيسية لتحرر المرأة العربية....

التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي (في مناخ حر وديمقراطي)الذي يوفر لها الضمانات الفعلية، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدميً ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل

الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين الرجعية المستبدة من جهة وبالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء – شبه الاميات والاميات – من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فان عمل المرأة في المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدميّة بلا شك تمهيدا لمشاركتها الفعالة في النشاط العام ، السياسي والاجتماعي ، عبر المؤسسات الثقافية والجمعيات والاحزاب في مسيرة النضال الديمقراطي المشترك لتحرير المجتمع من كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال وتجاوزها صوب مجتمع الحرية والديمقراطية والمواطنة والمساواة بين الرجل والمرأة وفق اسس ومفاهيم قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية واخلاقية تمثل روح المجتمع والمستقبل المشترك للمرأة والرجل في مجتمع عربي ديمقراطي.

****

2017/3/7

كلمات صريحة في مناسبة الثامن من آذار عيد المرأة.....

الاستلاب والظلم والاضطهاد ، إلى جانب الحمل والولادة وتربية الأبناء ومسئولية البيت والعمل... كل هذه سمات رافقت المرأة الفلسطينية والعربية ، في مجمل تاريخنا القديم والحديث والمعاصر ، أدت إلى تحويل المرأة إلى شخصية مُستلبة ، فاقدة لوعيها بذاتها أو بالظلم الواقع عليها ، أو بدورها بعيداً عن سلطة الرجل سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً.

والمفارقة أن أغلبية النساء في بلادنا يعتبرن هذه السمات ظاهرة طبيعية، بل ويتعاطين معها بنوع من الرضا والقبول ، دون أي نزوع ، أو قدرة على رفضها أو التذمر منها ولا تملك رداً عليها سوى أن تظل مكبوتة أو صامتة مستسلمة لـ "قدرها" المرسوم وفق عادات وتقاليد وتراث المجتمع المتخلف من حولها.

لذلك فإن الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا ، سيظل ناقصاً أو مجتزءاً إذا ما حصرنا تحليلنا او تشخيصنا لهذه الأوضاع في إطار الظروف الراهنة ، المحكومة بالاحتلال أو بسلطة حماس أو سلطة فتح فقط، بدون تشخيص وتفكيك العوامل والأسباب التاريخية ، التراثية والمجتمعية المتخلفة التي راكمت مجمل تلك السمات التي أشرنا إليها ، والتي أودت بالمرأة إلى ما هي عليه اليوم.

وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد

بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي– مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي الاستبدادي والتراثي الرجعي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة.

****

2017/3/7

لكل النساء في فلسطين والوطن العربي .. تهنئة واعتذار في الثامن من آذار..

ربّما البعض/الجميع/فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومثقفين وشخصيات تبرق للمرأة تهانيها في عيدها الثامن من آذار .. وأنا بدوري أبرق لها/لهنّ باجمل التهاني واصدق الامنيات ..واصدق معاني الوفاء والاعتزاز إلى روح شهيدات فلسطين والوطن العربي اللواتي جدن بأنفسهن ليس من اجل الوطن فحسب بل من اجل مستقبل جنسهنّ أيضا.... واغلى واثمن معاني الوفاء للروح النبيلة الطاهرة روح أُم غازي .. أمّي ، والاعتزاز والتقدير لكل الأمهات ، ولشريكة عمري الحبيبة والصديقة زوجتي أم جمال .. ولكل الزوجات .. و لكريماتي أجمل زهرات عمري رانيا ورنا و روان وكل البنات ولشقيقاتي ولكل الرفيقات ، وكل العاملات ، وربّات البيوت ، وكل الكادحات ، والمناضلات ، وبائعات البسطات ، وأخريات ، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والاتهام أنهن ناقصات عقلٍ ودين ..!! لهنّ كلهن في آذار أبرق باقة وردٍ واعتذار ، أصالةً عن نفسي والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونيابةً عن كل/بعض مُدَّعِ تقدمية وفي ممارسته بعضٌ من رواسب الشرق وعاداته وتقاليده ومفرداته وذكوريته العليا في أنانتهم السفلى .. ورغم أنّي أفترض انتمائي إلى المثقف الحداثي/التقدمي بل والماركسي .. إلا أنني أقرّ واعترف أن بعضاً من رواسب رجل الشرق بداخلي في أنايا السفلى .. وهذه فسّروها إن شئتم ، كما شئتم ، أما أنا فلم أجد تفسيراً وتكسيراً لها خيراً من قتلها بمزيد من الوعي بالفكر النقيض لتخلف الشرق لإزاحتها من داخل الداخل .. حيث بدون هذه الإزاحة /الجراحة اللازمة لاستئصال الموروث المتخلف ، يبقى شعار المساواة بين الرجل والمرأة مجزوءاً ومزيفاً ومغشوشاً.

****

2017/3/8

عن أوضاع المرأة في بلادنا ...في مناسبة الثامن من آذار ...عيد المرأة.....

الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا ، سيظل ناقصاً أو مجتزءاً إذا ما حصرنا تحليلنا او تشخيصنا لهذه الأوضاع في إطار الظروف الراهنة ، المحكومة بالاحتلال أو بسلطة حماس أو سلطة فتح فقط، بدون تشخيص وتفكيك العوامل والأسباب التاريخية ، التراثية والمجتمعية التي راكمت مجمل تلك السمات التي أشرنا إليها ، والتي أودت بالمرأة إلى ما هي عليه اليوم.

وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد

بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي– مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت او المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو ام فلان ، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب من الاحتلال الصهيوني، وفي ظل نظام كومبرادوي – بيروقراطي تابع ، من حيث الجوهر بين فتح وحماس، إلى جانب بقاء المرأة فاقدة لقدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، بما يزيد من حدة تدهور أوضاعها بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر السلطة و الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وفسادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية ، التي "ارتفعت راياتها" وعلت أصوات شخوصها وانتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران 1967 حتى عام 1987، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية ، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلانية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ "الأمة الإسلامية" أو " الخلافة العثمانية " البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال التزمت والرفض –المباشر وغير المباشر– ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة ومساواتها أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع.

****

2017/3/8

النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي– مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت او المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو ام فلان ، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب من الاحتلال الصهيوني، وفي ظل نظام كومبرادوي – بيروقراطي تابع ومتخلف ومستبد..

****

2017/3/10

كلمات عن التنوير...

كلمة التنوير في اللغة العربية مشتقة من الأصل الثلاثي (نور ، نار ، أنار) وتعني الضوء أو النور ، ويقال استنار بمعنى أضاء المكان دون أي دلالة معرفية تدعو إلى التفكير أو إعمال العقل.

أما مصطلح التنوير في اللغات الأوروبية فهو Enlightenmentt ويعني المعرفة ووضوح الفكر، ثم أصبح هذا المصطلح عنواناً أو رمزاً لعصر من عصور التطور في أوروبا، هو عصر التنوير، انعكاساً لأنوار العقل وتحريره من قيود الأساطير والخرافات ومن هيمنة الكنيسة والاقطاع ، ومن ثم الانتقال من التخلف الحضاري إلى التقدم والنهوض، استناداً إلى مجموعة من الفلسفات العقلانية والإنسانية والليبرالية ، وصولاً إلى تأسيس نظام ديمقراطي علماني نقل أوروبا من عصور الظلام الإقطاعي إلى عصر النهضة والحداثة والديمقراطية والمواطنة ...

وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.

لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها-:

.1تبرير قهر واستغلال الفلاحين والفقراء باسم الدين.

.2تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.

.3لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أخيراً ، إن التنوير هو إعلان مرحلة جديدة من التطور، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي ويجرؤ على استعمال عقله بعيدا عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.

****

2017/3/10

مع بداية انتقال المجتمع الأوربي من النمط الإقطاعي الزراعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، تولدت مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، لعصر النهضة و التنوير ... وكان نجاح الثورات البرجوازية الأوربية بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، والانتقال من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية ، من أبرز مفكري وفلاسفة هذا العصر (ميكافيللي 1527/1469 ،وجاليليو 1642/1564 ، وبيكون 1626/1561، وديكارت 1596/ 1650 وتوماس هوبز 1679/1588 وجون لوك 1632/ 1704 ،ومونتسكيو 1755/1689 ، وفولتير 1778/1694 ، وروسو 1778/1712 ،وكانط 1804/1724 ،وهيجل 1831/1770 كل هؤلاء ،ساهموا في إنتاج المعرفة الجديدة التي قامت على العقل والعلم ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البورجوازية ومنطلقاتها الفكرية الحداثية العقلانية الديمقراطية والعلمانية في اطارها الليبرالي.

وبإزاء هذه الحركة قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز – في تعاليمهما – الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية.

****

2017/3/10

يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي

****

2017/3/11

النضال الفلسطيني بين مفهومي المقاومة والإرهاب.....

إن الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟ الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وحياته الكريمة الآمنة ؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الاطلاق ، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات في ظل متغيرات واوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية ، وادت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي ، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني من كل جانب رافضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وقرار محكمة لاهاي الاخير بخصوص الجدار التوسعي ، من اجل تحقيق هدفه في اذلال شعبنا وفرض الاستسلام عليه عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال المقاومة كحق وواجب وطني أقرته مواثيق الشرعية الدولية، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية من أجل الحرية والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

****

2017/3/11

عن المأزق الفلسطيني الراهن.....

المأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

****

2017/3/12

رسالة دافئة وصريحة الى كل رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي.....

حاجتنا في كافة فصائل واحزاب اليسار العربي إلى تقييم صارم لأفكارنا وممارساتنا بهدف اعادة تأهيل فصائلنا واحزابنا ليقوموا بدورهم الطليعي ولإنجاز مشروعهم النضالي التحرري والديمقراطي ، لاننا نعيش حالة شكلية او مظهرية من الرضا على النفس والارتياح تستند في معظمها الى التاريخ النضالي وليس الى راهنية نضالنا ...فتراجعنا وتراكمت ازماتنا وأمراضنا وانحسر دور احزابنا وفصائلنا ، ونكاد ان نفقد مصداقيتنا في اوساط الجماهير . ولعل أخطر الأمراض التي تعوق تطور أحزابنا ، بل تؤدي إلى تراجعها وانفضاض الجماهير عنها، هو ضعف وتراجع الوعي بالنظرية الماركسية ومسارها التطوري الحديث والمعاصر ، الى جانب الوعي بمكونات الواقع بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،الى جانب غياب الدافعية الذاتية لدى الرفاق ، وبالتالي

تراجع الإيمان بالمشروع اليساري الثوري الأصيل الذي ينحاز للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين . إن هذا التوهان والتراجع والارتداد الفكري والسياسي وعدم وعي قضايا ومطالب الفقراء واسباب معاناتهم، يمثل وضعا خطيرا جدا ويساهم بقوة في مراكمة مظاهر اليمين الليبرالي التلفيقي الانتهازي (الفكري والسياسي) بمختلف تلاوينه داخل البنية القيادية لقوى اليسار العربي ، علاوة على تزايد المحاور التكتلية الشللية التي تفتقر لأي رؤية فكرية وليس لديها سوى مواقف ذاتية أنانية عززت من تخلف أحزابنا وفصائلنا ..وبالتالي غذت مظاهر القلق والاحباط لدى العديد من الاعضاء والكوادر ..الى جانب دورها في مفاقمة عوامل الازمة ومن ثم عوامل الانهيار طالما بقيت ازمتنا على هذا الحال من التراكم المخيف دونما أي مجابهة جذرية لعلاجها والخروج منها صوب النهوض ....فمن الأمراض الكبرى التي تعرقل تطور احزابنا ، نشاهدها بوضوح في أن العمل السياسي الفكري و التنظيمي هو آخر ما يحظى باهتمام الاغلبية الساحقة من الرفاق خصوصا في الهيئات القيادية ، سواء بالنسبة لوعي حركة الواقع ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والطبقية او بالنسبة للتثقيف والقراءة الذاتية.

إن ما أطرحه لا يدخل في إطار جلد الذات ولا في إطار زرع الإحباط ،لأننا بقدر ما نحلل بدون مجاملة وبصرامة هفواتنا ونواقصنا وأخطائنا بقدر ما يزيد إيماننا بمشروعنا وهويتنا الفكرية ، الماركسية المتجددة ومنهجها ، ويزيد ايماننا واقتناعنا الواعي بمبادئنا واهدافنا والوفاء لشهدائنا واستعدادنا للتضحية من أجل تحقيق تلك الاهداف.

إن هذا الإيمان يتأسس على الوعي بالنظرية الماركسية ومنهجها، وعلى معرفة عميقة بالواقع الموضوعي في هذا البلد العربي او ذاك ، وعلى إرادتنا القوية ودافعيتنا الذاتية بالمعنى الفردي والجمعي ، لكي نتجاوز النواقص والأخطاء والهفوات وتخليص ذاتنا الجماعية من الأمراض التي تنخرها بما سيمكننا من مجابهة قوى التخلف الرجعية والاسلاموية وقوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة في اطار الصراع الطبقي.

لذلك رفاقي الاعزاء ، لا بد من إعطاء الأولوية للعمل السياسي والفكري والتنظيمي والارتقاء بالوعي النظري والمجتمعي وتعميقه في صفوف الاعضاء والعمل المباشر وسط الجماهير الكادحة والاندماج في اوساطها ، لأنها أحد أهم شروط تأهيل احزابنا وفصائلنا لذاتها. وهذا التأهيل يمثل مسألة حاسمة في سيرورة التغيير التحرري الثوري والديمقراطي في بلادنا ارتباطا بتفعيل الحوار من اجل استنهاض احزاب اليسار داخل كل بلد عربي اولا ، لكي نبدأ معا في بناء الحركة الماركسية العربية الموحدة من قلب نضالنا المشترك في عملية الثورة القومية العربية التحررية والديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/3/12

المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير...

المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين لم تدخل بعد الى عصر التنوير..بسبب استمرار سيطرة وهيمنة الانظمة الرجعية التي تجسد أبشع المصالح الطبقية وتفرز يوميا أبشع الافكار الغيبية المتخلفه في اطار من القهر والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية الفقيرة التي بدأت في الانتفاضة والتمرد ومواصلة الثورة من اجل الحريه والانعتاق والعدالة وسيادة مفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية بعد ان تكشفت

زيف مشهد الاسلام السياسي ومحاولاته في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد والقهر، النقيضة لمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي يستحيل انتشارها وتكريسها طالما بقيت مفاهيم وأدوات التخلف وثقافته الرجعية سائدة مهيمنة على مجتمعاتنا .... وهنا تتبدى الحاجة الى وعي مفاهيم التنوير ودمجها مع مفاهيم الثورة التحررية الديمقراطية ...تلك المفاهيم التي انتشرت في القرن الثامن عشر في اوروبا فيما عرف بعصر التنوير الذي لم يكن مجرد حقبة متميزة أو تغير حاسم في التاريخ الإنساني فحسب ، بل كان حركة سياسية وعلمية ، وأخلاقية هائلة ...قادها صفوة رواد عصر النهضة من الفلاسفة والمفكرين : فولتير ، ومونتسكيو ، وديدرو ، وروسو ، وهولباخ، ودالمبير، وديفيد هيوم وجون لوك ، وفرانسس بيكون ، وتوماس هوبز ، وقبل هؤلاء جميعا اسحاق نيوتن.

كان التنوير – كما يقول ليود سبنسر وزميله كروز في كتابهما " عصر التنوير" – تياراً عقلياً حرك أوروبا كلها إبان القرن الثامن عشر ، وتركز في باريس ، ثم انتشر منها في كل أرجاء أوروبا ومنها إلى المستعمرات الأمريكية فكانت هناك شبكة من الكتاب والمفكرين ، أعطيت للقرن الثامن عشر تماسكاً عقلياً ملحوظاً مهد لانتشار الثورات الديمقراطية والاجتماعية الاشتراكية ...فمتى تتعاطى وتتفاعل فصائل واحزاب اليسار العربي مع افكار التنوير كمدخل اول صوب الفكر اليساري ؟

****

2017/3/12

ان وعي مفهوم المواطنة ، والإقرار به كمرجعية ، يشكل بدوره أساساً معرفياً ومجتمعياً، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة ، تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الألوان السياسية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان انتقال المصالحة من طابعها الشكلاني، إلى محتواها وطابعها الوطني والديمقراطي العام ، الذي يضمن وأد الصراع والاقتتال الدموي والاحتكام لتلك الأسس عبر الحوار المشترك ، الهادف إلى توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي الفلسطيني وثوابته، وأهدافه الوطنية العامة في التحرر الوطني والديمقراطي، التي تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الصهيونية، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات الفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري من ناحية ، ووفق قواعد الديمقراطية كمعيار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك من ناحية ثانية، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في الخارطة الطبقية أو السلّم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي.

****

2017/3/13

رفاق وأصدقاء رفيقنا المناضل المثقف الثوري الشهيد باسل الاعرج ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سنديانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لكل مظاهر وادوات القمع والاستبداد والاعتقال في سلطة الحكم الذاتي ..تناضل من اجل مجابهة كل هذه الممارسات السلطوية القمعية في موازاة نضالها من اجل حرية شعبنا واستقلاله وعودته وفق منطلقاتها التحررية الديمقراطية الهادفة الى تحقيق وبلورة وتكريس شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي والمعتقد وانهاء الانقسام كصمام أمان للمسيرة النضالية في الصمود ومجابهة العدو الصهيوني حتى تحقيق اهداف شعبنا وفق ثوابتنا الوطنية بعيدا عن اوسلو وما تلاه من اتفاقات مدمرة....وعليه ستظل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفية لكل الشهداء ولكل الرفاق والرفيقات والاخوة والاخوات الاسرى البواسل في سجون العدو الصهيوني ، وتقف بكل اخلاص وتفاعل وشموخ مع كل المناضلين من ابناء شعبنا ضد التنسيق الامني وضد كل مظاهر القمع والاعتقال السياسي، كما ستظل الجبهة الشعبية رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي على الصعيدين الوطني والقومي في قلب العلاقات الرفاقية مع القوى والحركات الثورية التقدمية

****

2017/3/13

ان سلاح المناضل باسل ورفاقه هو "سلاح طاهر وأصيل ، موجه إلى صدر الاحتلال ولم تنحرف بوصلته يوماً، وأن السلاح غير الشرعي وغير المرخص في نظرنا جميعاً هو السلاح المُهادِن أو الموجه لملاحقة المقاومة، أو الصامت الذي لم يحرك ساكناً أمام اعتداءات الاحتلال والمستوطنين على أبناء شعبنا." على السلطة وقيادتها واجهزتها القمعية وقف الممارسات القمعية فوراً وادانتها ومحاكمة مرتكبيها والاعتذارلمناضلينا ولكل ابناء شعبنا ، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، فدماء باسل لم تجف بعد وستظل لعنة تطاردكم وتؤرق أفعالكم الشاذة.

وفي كل الاحوال ، لن تستطيع قيادة السلطة واجهزتها الامنية كسر إرادة شعبنا الفلسطيني على الصمود والمقاومة وتصميمه على مواصلة النضال من اجل الحرية والتحرر والديمقراطية وانهاء الانقسام واستعادة وحدته الوطنية التعددية والدفاع عن حقوقه وأهدافه في تقرير المصير والاستقلال والعودة مهما طال الزمن وغلت التضحيات.

****

2017/3/14

في مجابهة مخططات التصفية....

الأخوة والرفاق الاعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام وتزايد ممارسات القمع والاستبداد من قبل الاجهزة الامنية في حكومتي غزة ورام الله غير الشرعيتين ، الى جانب انسداد الافق السياسي

، وتفاقم مظاهر الفقر والبطالة وغير ذلك من العوامل التي أدت إلى فقدان الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية وحليفها الامريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/3/14

إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي ،

هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار

الثورات الشعبية الديمقراطية العربية بافاقها الاشتراكية طال الزمن أم قصر.

فالحزب او الفصيل الماركسي لا يجب ان ينطلق في مواقفه من الثقة الذاتية او الروح النضالية فحسب ، بل يجب ان يسبق ذلك الوعي والتحليل العميق لواقع واطراف الصراع التاريخي والراهن في ضوء آلياته الداخلية وتناقضاته وقواه وآفاقه الممكنة بعيدا تماما عن ما يسمى بحرق المراحل قبل استيفاء الشروط الموضوعية والذاتية للعملية الثورية .

فالحقيقة الموضوعية هي أساس الفعل الثوري وأكبر قوة ثورية في حد ذاتها، كما لا يجب ان يخضع –مهما كانت الذرائع والمبررات– للانطلاق في حركته من مواقف براجماتية أو مصلحية لتأمين بعض احتياجاته أو رغبة منه في ارضاء هذه الجهة او تلك، اذ أن هذه المواقف او الممارسات او " التحالفات" هي في حقيقتها نقضا وتراجعا عن رسالة اليسار ورؤاه واهدافه، علاوة على انها تشكل نوعا من التزوير الايديولوجي – بوعي او بدونه – تفرضه دواعي الحاجة ، أو في احسن الاحوال تشكل نوعا من الانفعال العاطفي اللحظي ، او نوعا من الاوهام التي تكرس – عند اول محطة خلافية – مزيدا من عزلة اليسار وانحساره، فالتاريخ لا يرحم ، لانه يفرض حقيقته الموضوعية التي تتفتح لا محالة رغم كل المظاهر البراقة (السياسية والاعلامية الديماغوجية)للتزوير الايديولوجي والاوهام المثالية.

****

2017/3/14

رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي.....

انطلاقا من ان فكرة المقاومة (بكل اشكالها)الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية أقدم رؤية راهنة ومستقبلية عن دور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ورؤيتها ومواقفها المطلوبة تجاه الوضع العربي وفق الاسس التالية:

–11الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها انها " وجدت لتبقى " او انها"دولة اليهود "أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية

–22انطلاقا من ان التناقض الاساسي التناحري مع العدو الصهيوني ، دون تجاوز التناقض مع انظمة التبعية والاستبداد والتخلف الرجعية العربية باعتباره تناقض سياسي رئيسي ، ولا يعني ذلك أن تقوم القوى الثورية الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية الثورية الديمقراطية لإسقاط أي نظام رجعي أو تابع للحلف الإمبريالي الصهيوني.

–33ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي الديمقراطي النهضوي العربي:

فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية المشار اليها ، ولكنه يصبح شعاراً ضاراً إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني .

-44المساهمة في إسقاط نهج الخيانة ، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كامل أهداف الشعوب والجماهير الشعبية العربية في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة.

-5المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي:

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري.

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري.

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

****

2017/3/14

توصيف المجتمع الفلسطيني.....

يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني -رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي- بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

****

2017/3/15

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات

يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/3/16

الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطننا العربي عام 1916 ، ووعد بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961 ، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، و تعمقت و امتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث ، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر و النهوض الوطني و القومي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة و سكانه إلى رقم كبير –يعج بحركات وجماعات الاسلام السياسي بمختلف مسمياتها ويعج بالصراعات الطائفية الدموية والاثنية وبالنزاعات الداخلية و العداء بين دوله المفككة او الضعيفة– ، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية ، و تحولت معظم أنظمته و حكوماته إلى أدوات للقوى المعادية ، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة و الفعل و المواجهة ، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها و أشكالها السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية والثقافية و السيكولوجية ، في ظروف

فقدت فيها القوى و الأحزاب الديمقراطية الوطنية و القومية و اليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية و موضوعية– على الحركة و النشاط و النمو ، و تراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها.

و في مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور و تجدد و صعود المشروع الوطني و القومي في بلدان الوطن العربي كله ، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة ، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب ، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي ، في السياسة و الاقتصاد و الفكر و الثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين و المعايير العسكرية و السياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب ، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض او المهادنة إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس.

****

2017/3/16

منذ توقيع اوسلو وصولا الى الانقسام الراهن ، انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

"فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 19944، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، درواً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات

الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية. "

****

2017/3/17

تطور ونشأة الفئات الرأسمالية و"البورجوازية " – ذات السمات الرثة – في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى "بالدولة الكومبرادورية" في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية" أو "بورجوازية الصفقات" كما يقول د. محمود عبد الفضيل، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح "البورجوازية الكبرى" أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل والواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

****

2017/3/17

محاضرة غازي الصوراني **عن مخاطر التوطين** – جامعة الاسراء – غزة – 2017/3/16

.....اخيرا لابد لي من التأكيد على أن أي مشروع لتوطين اللاجئين مهما حمل من مواصفات وامتيازات واغراءات لن يندرج سوى تحت عنوان التآمر الخياني ضد اللاجئين الفلسطينيين ، ضد الأرض والشعب والقضية، ولن يتم تحقيقه أو قبوله من ابناء شعبنا مهما استخدم النظام الدولي والاقليمي والعربي والصهيوني من اجراءات ناعمة أو قمعية، لان مجرد القبول بفكرة التوطين لا تعني سوى العار والخيانة.

الأخوة الاعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية

وحليفها الأمريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/3/17

من دراسة غازي الصوراني : **التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة**

الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 155.

.....مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار

الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دوراً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– بين ما يمكن تسميته "بورجوازية الأعمال التقليدية" التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته "بالبورجوازية الجديدة" ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،– كما هي حال انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما – هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية.

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) وليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية.

****

2017/3/18

غازي الصوراني : **التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة**

الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 15.

..... الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية "تسوية إيجابية" أو "عادلة" أو "جادة" مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث

أنها – كما يبدو – تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً– على أي رد فعل أو موقف "إيجابي" يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية ثانية، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

بالطبع تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات ... إلخ من ناحية ثانية، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس و م.ت.ف وفتح والسلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها، وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية "نجاح" الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية ثانية.

****

2017/3/18

أشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل

من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوب في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 55% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 955% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

اننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات – الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا.

إن ما أود تأكيده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... إلخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة،التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر اصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً – لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.....(من دراسة غازي الصوراني : التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة – الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 15)

****

2017/3/18

الشعب الفلسطيني عموما ، والمجتمع الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة خصوصا ، في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين المتصارعين (فتح وحماس)، وهي كلها عوامل تعزز وتكرس زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين غير الشرعيتين –، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير 2014/2012/2009، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من

حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات او البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة.....(من دراسة غازي الصوراني : التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة – الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 15)

****

2017/3/18

إنني أدرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل، وتوسيع، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات هامة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وتترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب.

****

2017/3/18

الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة:(من دراسة غازي الصوراني : التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة – الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 15.)

أولا: حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة :

بداية أشير إلى أن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون

طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية.

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي:

)أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

) ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... إلخ .(

)ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة.

)د) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

وفي تناولنا لطبقة "البرجوازية الصغيرة" نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع)، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا)، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني – هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

" إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت "هذا الإنسان

الصغير" على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية . "

" إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة، والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية ... إلخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً –تتابع الجزر والمد– تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع . "

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيدلوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

" أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار ... إلخ)"....ويتبع

****

2017/3/19

عن البورجوازية الصغيرة.....

قضية البرجوازية الصغيرة، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... إلخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو

هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة –قبل وبعد الانقسام– وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة– عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا.

فقد تعرضت هذه الطبقة لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من ابنائها فرصته– بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت من خلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتماءهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولوحظ زيادة دخول بعضهم وارتفاع اجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والاغلاق الإسرائيلي منذ عام2001 وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الامني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في حزيران2007، تعرض العديد من هؤلاء إلى الافقار والافلاس والانهيار واصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.....يتبع

****

2017/3/19

قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم، والطلاب الجامعيين، والمثقفين عموما، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة، أكثر الطبقات عددا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها – على الأغلب الأعم – تتشكل بنية جميع الأحزاب

في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية، والمستنيرة، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك، إذ أن الظروف الموضوعية، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل واحزاب اليسار، في ظروف او مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الافق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية الى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي انتجت وعمقت عوامل الاحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات "بناء" الأحزاب والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام التجربة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من ان تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد ان بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

إننا إذ نعي هذه الحقائق، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين، بين التقدم والتراجع، وبين التغيير الديمقراطي والجمود، بين الثورة والاستسلام، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا، وذلك يعتمد – إلى حد كبير – على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني،ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا....يتبع

****

2017/3/19

الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني.....

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل انواعهم .... إلخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى

لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها.

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/غزة، يشكل 27.4% من مجموع القوة العاملة بالفعل، يبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية ثانية، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الاكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن انتهازية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها او لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف والتردد والانتهازية في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائها السياسي، ادراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين "فتح وحماس" (في اطار الصراع والانقسام الراهن) ان امتصاص هذا القدر من افراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب اضعاف امكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً واضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو ان هذا الهدف يشكل احد اهم جوانب "الاتفاق" بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة 60% من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي 2.34 مليون نسمة يتوزعون على حوالي (390) ألف أسرة بواقع 6 أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة وينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات:

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 25000 دولار شهرياً ولا يتجاوز 5000 دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من 2.5% من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة

تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء ومسئولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق (والفلاحين الذين يملكون 20–50 دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو ألمصلحي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلا شهريا يبدأ من 1000$ ولا يتجاوز 25000$ وتمثل تقريبا حوالي 5% من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ 117 ألف نسمة، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من 5 – 20 دونم، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها.

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ 2375 شيكل (580 دولار)[8] شهريا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة 92.5% (حوالي (2.16) مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة، وهي شريحة أقرب – من ناحية موضوعية– إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب "الطبقة" العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف احزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والاسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه "إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على اثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشاتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الاهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات...

****

2017/3/19

غازي الصوراني .....**الطبقة العاملة الفلسطينية :**

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية،هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم.

الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر.

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم.

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه "الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بحكومات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي– ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة ... إلخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في

المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معا، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي او التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية....يتبع

****

2017/3/21

بمناسبة عيد الأم ...كلمات لا أحلى ولا اصدق ..بقلم ولدي وصديقي ورفيقي الأديب والكاتب المبدع اكرم الصوراني.....

والدتي ليست وحدها التي لن تحتفل بأمها ، كثيرون الآن يبكون "ستّ الحبايب يا حبيبه" ، ومع أوّل رشفة دموع ستنتعش الذاكرة برائحة عرق ست الحبايب ورائحة الكلور وبصمات الأصابع على الخدود وملاقط الغسيل وتحميلة خافض الحرارة وأوّل تَفَّه وأول كف ومقلى التيفال الأصلي وطقم الفناجين العزيز على قلبها ومعجون الجلي والمناقيش واللحمة وعجين ويبعد عنّك اولاد وبنات الحرام يَمّه . أحدهم يرن جواله الآن "أحنُّ إلى خبز أمي" لا أدري لماذا لم يحن درويش لبزّ امّه وحليب امه الأشهى من "خبز أمي" .. حَجَّتي وحُجَّتُكَ عند اللزوم وعند الهروب وعند الانتكاس وعند الحاجة للحب وللحنين وللفضفضه وللبكاء .. لا يعنيني 21 مارس وتعنيني معايدة كلَّ الأمّهات ، الراحلاتُ منهنّ والباقياتُ الصالحات . المريضاتُ . المناضلاتُ . الشاهدات . الشهيدات . الأسيرات . العاملات . الجميلات . العذراوات . العزباءات . العذباوات . المُعذبات . المَنفيّات في بيوت العجزة والمسنّين . الحاملات للأطفال وللكبار وللزمن وللهموم وشيءٍ من القهر . تعنيني معايدة كلّ الأرحام ، مَنْ وَضَعَتْ ومَنْ تَنْتَظِر ، ومَنْ ستصيرُ ومن لم تصير ومن لن تصير في قائمة الأمّهات . تعنيني معايدة "أم فتحي" وبائعة الفراولة وصاحبة البسطة "وبدكيش يَمّه نعنع بحسبلك الثنتين بشيكل" والمتسولة قسراً على الطُرُقات ، وبائعة الشاي والمناديل أمام إشارة المرور وإشارة المستقبل ، تبحث من يشتري المنديل ويشتري لها حزمة أمل وتبحث عن سؤالٍ "داشر" .. كيف تصير أُمَّاً وكيف يحتفل بها المُشَرَّدون

كلُّ عام وأنتم وأمّي وزوجتي واخواتي وبناتي وهُنَّ وأنتنَّ تجيدون الحياة

****

2017/3/21

العلمانية بالنسبة لي ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة، ولا تقييد الحريات الدينية ، فالحرية الدينية والفكرية وحرية الرأي شرط أول ومطلق، وبانتفائه تنتفي العلمانية من أساسها، فالعلمانية والديمقراطية عملية واحدة مترابطة، تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم، ولنا في ذلك مثال صارخ، يتجلى في تجربة المجتمعات الأوروبية الغربية الديمقراطية العلمانية، التي تسمح بالتدين وعدم التدين أو الإلحاد في آن واحد، وهذا هو جوهر العلمانية بالضبط ، ففي فرنسا مثلا –كما يقول هاشم صالح– "يمكن لأي شخص أن يمارس طقوس دينه سواء أكان مسيحيا أو مسلما أو يهوديا أو بوذيا،

ولكن يمكنه أيضا ألا يمارسها على الإطلاق! ويظل مع ذلك مواطنا يتمتع بكافة الحقوق، فالحرية لا تكون في اتجاه واحد فقط، وإلا فليست حرية، فكل متدين مواطن بالضرورة، ولكن ليس كل مواطن متدينا بالضرورة، ولا يحق مثلا لجاره المتدين أن يعيّره بذلك أو أن ينظر إليه شذرا وكأنه كافر أو فاسق لأنه يختلف عنه، وفي هذا الجانب، ماذا نفعل بطبيب ناجح يداوي الناس بالمجان أحيانا ولكنه غير متدين أو لا ينتمي إلى طائفتنا أو مذهبنا؟ هل نكفره ونعدمه ونخسر كفاءاته؟ وقس على ذلك المهندس والخبير الاقتصادي والعالم الفيزيائي والفيلسوف والصحافي الخ.."

كما أن العلمانية –أيضاً– تعني على الصعيد المعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الانسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، إنها – إذن– عملية تاريخية او سيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً –كما أشرت– مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي لا ننكر أنها منظومة معقدة ومتشعبة، لابد من وعي جوهر حركتها اللانهائية من ناحية، ووعي سماتها الرئيسية المرتبطة باكتشافين جوهريين –كما يقول الصديق د.هشام غصيب– هما:

–اكتشاف الطبيعة بوصفها كياناً مادياً مستقلاً.

–واكتشاف الإنسان بوصفه فرداً خلاّقاً وتاريخاً ومجتمعاً.

فقد بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة –كما يضيف د.هشام غصيب– هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة. فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية التي ترفضها الشرائح أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة، عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع، وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى الأنظمة العربية ، التي يعشش فيها الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي، والتي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك أنظمة ما يسمى بـ "ملوك وأمراء السعودية والخليج") التي تسعى إلى التحكم في مسار المدينة العربية بالمعنى النهضوي الحداثي ، بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث، أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر

منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهماتها النضالية، السياسية والمجتمعية، باتجاه تغيير وتجاوز هذا الواقع ، وان تتحمل مسؤلياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل الاجتماعي الديمقراطي الثوري على طريق النهوض والتقدم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، شرط أن تبادر أولاً إلى نشر وتعميق الوعي داخل تنظيماتها ، بمفاهيم التنوير والعلمانية والديمقراطية والحداثة، والثورة والفكر الماركسي المتجدد واستخدامه من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه.

****

2017/3/22

الشرائح أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، ترفض فكرة الحداثة حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة، عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع، وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى الأنظمة العربية ، التي يعشش فيها الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي، والتي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك أنظمة ما يسمى بـ "ملوك وأمراء السعودية والخليج") التي تسعى إلى التحكم في مسار المدينة العربية بالمعنى النهضوي الحداثي ، بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث، أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

****

2017/3/22

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري في بلداننا العربية، تعزز لدينا القناعة الراسخة أن الماركسية لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثالث تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، و التفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ إستغلال فائض

القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة ، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتتويج للديمقراطية والحداثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد،وتحقيق الوحدة القومية، إذ ليس ثمة خيار آخر –خاصة لبلداننا العربية والعالم الثالث– فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

****

2017/3/22

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث الكثافة السكانية (في الضفة 433 فرد في الكيلو متر المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى 4073 فرد/كم2) أو من حيث توزيع السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى 90% (1.35 مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى 80% (حوالي 1.92 مليون نسمة) سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل 20% (حوالي 480 ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي 430 قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (12) قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المديني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها في هذه الدراسة، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدما بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي – وان كنا نقر – بأن 90% من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات "مدنية" متخلفه ومهمشه ورثه بصورة عامة، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع أخر مختلف في غزة!!؟

إن الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة والقطاع، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (20% – من سكان الريف – في الضفة،10% في القطاع)– ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطرة، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية، تراثية أو تقليدية أو حديثة، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح

أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً، المسألة الثانية في هذا الجانب، تتعلق باستمرار – بل وثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر 70% منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد نفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالإنتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً هو تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دوراً مسيطراً على هذه العلاقات من جهة، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من 50 دونم) بحيث تقدر نسبة الحيازات الصغيرة (من 1–10 دونم) بما يزيد عن 50% من إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية، ومن 10–20 دونم في حدود 20%، ومن 20–50 دونم 20%، ومن 50–100 دونم 7% ومن 100 – فما فوق 3% من مجموع الأراضي الزراعية البالغ 1.85 مليون دونم ، منها 1.67 مليون دونم في الضفة، و(180) ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

****

2017/3/22

)من دراسة غازي الصوراني : **التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة** – الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 15.(

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية – في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيا موضوعيا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، "البروليتاريا" "والبروليتاريا الرثة" في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي 40% قبل أوسلو إلى أقل من 10% عام 2007، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي شكل من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل ادت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولانتاجتها من ناحية ثانية.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى، وهذا يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية – المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة، في أراضي الضفة بصورة خاصة، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار، أمور لا بد من العمل على تفعيلها، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.

****

2017/3/23

عن الديمقراطية داخل الحزب الماركسي.....

إذا كانت الديمقراطية –داخل التنظيم –تعتمد على الوعي عموماً والوعي بها بشكل أساسي، فإنها بحاجة إلى مجموعة من القواعد الاخلاقية والمعرفية والسياسية والمجتمعية تؤكدها وتسهم في أن تأخذ مجراها في العملية التنظيمية ضد كافة المظاهر الفردية البيروقراطية والانتهازية والشللية وأدواتها ورموزها، وضد كافة مظاهرالتخلف والهبوط الفكري والسياسي، الليبرالي أو الديني الشكلي ، وهنا بالضبط تتجلى المعاني الحقيقية للممارسة والسلوكيات المرتبطة بمفاهيم حرية الرأي والنقد والتعبير والنقاش والانتخاب، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها بحرية واعية عبر الاختلاف الذي يعزز الارتقاء بالتنظيم ..وهنا بالضبط اقول إن الديمقراطية بحاجة إلى إطار تنظيمي منضبط ونوعي في انتماء أعضاءه والتزامهم، يؤدي إلى إستيعابها وتطبيقها بشكل خلاق، لكي تأخذ مجراها الحقيقي الفاعل والمؤثر، لا أن تتحوّل إلى شعارات غير قابلة للتحقيق أو إلى وسيلة لامتصاص هذه الحالة النقدية أو تلك دون المعالجة الجدية لها.

****

2017/3/24

الانقسام مكسب صافي للعدو الصهيوني ... ولا جدوى ولا أمل يُرتجى في تحقيق أي هدف وطني فلسطيني في ظل وظلام الانقسام.....

إنَّ تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية التقدمية الفلسطينية وتوفيرالمقومات الشعبية لمواجهة الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام وطني تحرري وديمقراطي مشروط بقدرة تلك القوى على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الوطنية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي والتفاف الجماهيرالشعبية حوله وممارسة كل اشكال النضال السياسي الديمقراطي لانهاء الانقسام ودفنه ، والإعداد الفوري لانتخاب (أو الاتفاق على تشكيل) مجلس وطني جديد بمشاركة كافة القوى يعزز وحدة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، والإعداد للانتخابات التشريعية ، وانتخابات الرئاسة بإشراف دولي وعربي ومحلي من ناحية، ومن ثم تشكيل حكومة تجسد وتلتزم بأسس النظام السياسي الوطني التحرري والديمقراطي الفلسطيني بما يضمن تكريس وحدة شعبنا وتعدديته في الوطن والشتات. وتلتزم القيادة المنتخبة الجديدة بإعداد برنامج الصمود والمقاومة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية لمواصلة النضال الوطني ، التحرري والديمقراطي، وفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني واتفاقات المصالحة خاصة اتفاق القاهرة مايو 2011 عبر حوار وطني شامل يرفض ثنائية فتح وحماس ، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/3/24

الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها دولة العدو الصهيوني في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني والديمقراطي الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى.

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم ، حيث يتجسد البديل كعملية نضالية – سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية ، نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني بشقيه في طرفي الانقسام فتح وحماس.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع شعبي ، وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره...عندئذ يمتلك القدرة والمقومات المطلوبة في مجابهة الانقسام وتجاوزه ومن ثم استعادة الامال الكبيرة في تحقيق الاهداف والافكار الوطنية التحررية الديمقراطية التوحيدية والتعددية لكل ابناء شعبنا.

****

2017/3/24

منذ الانقسام حزيران 2007 وبسببه مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج

راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

****

2017/3/25

أدعو إلى لقاء عاجل، يضم كافة الأخوة والرفاق من القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية والمجتمعية، آملاً أن يكون هذا اللقاء الحواري ، خطوة جادة ومسئولة، يتحدد من خلالها سُبل وإمكانات مجابهة هذا المخطط الهادف إلى تصفية قضيتنا الوطنية وتفكيك أواصر شعبنا ومجتمعنا الفلسطيني، وتقديم المقترحات أو الخطوات التي تعزز فكرة وآليات المجابهة المطلوبة ، مع العلم أن المنطلقات أو العناوين الرئيسية المقترحة منا هي:

أولاً: إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من مجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد من جهة وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية، والتي نلخصها –بصورة مكثفة– فيما يلي:

(1)اتفاق القاهرة 20055/3/17 الذي نص على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية دون أي تفريط، إلى جانب الاتفاق على استكمال الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية، والاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف.

(22)وثيقة الأسرى / وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على صيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، كما نصت على ضرورة انجاز كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة مارس 2005، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بمختلف الوسائل، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس "برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، والعمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة بإسم "جبهة المقاومة الفلسطينية"، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، و التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية حرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة ، و نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد"، والتأكيد

على حرمة الدم الفلسطيني والإلتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها.

(3)اتفاق المصالحة بالقاهرة (مايو 20111) ، حيث تم اتفاق الجميع على التوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، وكذلك الاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، إلى جانب الاتفاق على قضايا الأمن ومعايير وأسس إعادة بناء الأجهزة الأمنية ومهامها ، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع .. إلخ وفق آليات تفصيلية محددة وردت في الاتفاق المذكور.

(4)وثيقة القاهرة 20111/12/20 بين حركتي فتح وحماس التي لم تخرج في نصوصها عما ورد في اتفاق القاهرة ايار/مايو 2011.

(5)اتفاق المصالحة "الشاطئ" 20144/4/23 الذي أسفر عن الاتفاق على انهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية .. إلخ.

ثانياً: أدعو إلى طرح فكرة المطالبة بالإعداد الفوري لانتخاب (أو الاتفاق على تشكيل) مجلس وطني جديد بمشاركة كافة القوى يعزز وحدة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، والإعداد للانتخابات التشريعية ، وانتخابات الرئاسة بإشراف دولي وعربي ومحلي لإنهاء الانقسام من ناحية، ومن ثم تشكيل حكومة السلطة في إطار نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي فلسطيني تعددي يضمن تكريس وحدة شعبنا وتعدديته في الوطن والشتات.

ثالثاً: تلتزم القيادة المنتخبة الجديدة بإعداد برنامج الصمود والمقاومة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية لمواصلة النضال الوطني ، التحرري والديمقراطي، وفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني واتفاقات المصالحة خاصة اتفاق القاهرة مايو 2011.

****

2017/3/25

غازي الصوراني .....**كارل ماركس في ذكرى رحيله " 14 مارس 1883...**

يصادف الرابع عشر من مارس / اذار 2017 ذكرى مرور 1344 عاما على رحيل الفيلسوف المادي كارل ماركس (1818 –1883 (أوّل مفكّر" أوروبيّ" خلّف نظرية عن العالم الحديث ، تستوعب القيم المعبّرة عن الحداثة الأوربية، ممثّلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل ، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميت ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلّت في الثورة الفرنسية. نحن إذن – كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي – Jacques Bidet أمام قذيفة مرعبة ضدّ "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة. الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء فلسفة ثورية علمية لتغيير النظام الراسمالي وازالة كل اشكال الاستغلال الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي او مجتمع المستقبل للانسانية جمعاء.. لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموما والعربي خصوصا ان يدركوا جيدا أن نظرية ماركس ليس بمستطاع احد ان يتجاوزها شرط ان

نستوعب جيدا ايضا ان فهم ماركس للعالم– كما اكد رفيقه انجلز– "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت ". وكما اكد لينين من بعده على أن : "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره."

وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها . ترى ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ هل هي من أمراض الموت؟ أم من أمراض النمو؟ يجيب المناضل الراحل نبيل الهلالي بقوله :في تقديرنا أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع. لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 70 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ. وليس نشازاً في عرف التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية، لأن الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة، والتطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد. ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائي على الإقطاع.الثورات الاجتماعية كالبحار يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هرول إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة

العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي.إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فان المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتدادا عن الماركسية.

****

2017/3/26

رؤية وموقف حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية....

لا شك أن الحديث عن دولة مدنية ديمقراطية أو مجتمع مدني، في أي بلد عربي في ظل استمرار بقاء أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف الاجتماعي أو في ظل مشهد الاسلام السياسي ، وفي إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من "الجماعات" ما قبل الحداثة أو المدنية في المجتمعات العربية ، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الشعبي الديمقراطي وآلياته وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي من ارضية الصراع الطبقي وفق رؤية وبرامج ماركسية واضحة، ونقيضة لمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية الذي تروج له بعض القوى السياسية والمنظمات غير الحكومية، عبر " نخب" تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، والتحقوا بقافلة العولمة لتسويق شعاراتها المضللة مثل : "التمكين في المشاركة" ، "تنمية قدرات الإنسان"، "تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!" "تنمية المبادرات المحلية"، " والتنمية المستدامة"، " و" عملية السلام" و" الحكم الصالح" و" العدالة الانتقالية !؟" و"دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص"، و"التنمية البشرية من منطلق الأطفال"!، "الجندر!"، "عمليات التشبيك!"، "الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق"..وغير ذلك من المفاهيم الوافدة التي يتم اعدادها في في العواصم الغربية لكي تحل هذه الشعارات محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والاشتراكية، بما يؤكد تقويم المفكر العربي سمير أمين لمنظمات أل NGO.s بقوله "إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب الى حد كبير مع استراتيجية العولمة، الهادفة الى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة ."

و في مواجهة هذا المشهد الليبرالي الرث ، الى جانب مواجهة مشهد الاسلام السياسي الراهن وما يعنيه كل منهما من تكريس التبعية واعادة انتاج التخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي في مجتمعاتنا العربية ... يجب أن يصبح الحديث عن الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية عنوانا من عناوين البديل الشعبي الديمقراطي في برامج

قوى واحزاب اليسارالماركسي الثوري العربي في هذه المرحلة بعيدا عن اية تقاطعات او مواقف ليبرالية انتهازية او معرفية هابطة او مرتدة.

****

2017/3/26

لا يمكن أن يكون التغيير الديمقراطي التقدمي تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها من خلال نضوج وعيها بالديمقراطية وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا الثقافي والاجتماعي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي والتنويروالديمقراطية والعلمانية واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم ، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية التنويرية والديمقراطية العلمانية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/3/26

إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية أو إعادة إعمار قطاع غزة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي .. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني ، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها بحيث تكون المحدد الرئيس لأية وثيقة تفاوضية للحل المرحلي.

وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكننا لن نقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبولنا هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضنا هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض على شعبنا إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ، والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا .. هذا هو الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة.

****

2017/3/27

غازي الصوراني ....**حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن...**

الانظمة المستبدة في راهن مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من حرية الرأي ومن الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي

والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية في بلادنا(ملكا او رئيسا او أميرا او شيخا) لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الاول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة ، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر الى جانب احتكار السلطة، وكلاهما له مصالح طبقية رأسمالية رثة وتابعة ولا يتناقض أي منهما ابدا مع النظام الامبريالي.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الاحزاب والحركات اليسارية والفعاليات الديمقراطية العلمانية التقدمية في اوساط المثقفين والمفكرين والفنانين والادباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن وانتزاعه التدرجي من الفقر والجهل والولاءات العصبية ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي.

ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية(بناء الاحزاب اليسارية الثورية) التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد.

****

2017/3/27

كلمات صريحة الى رفاق الدرب.....

عندما تهترئ الأطر السياسية التي تتصدر قيادة الجماهير يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي... وفي مواجهة تعقيدات وادوات هذه المرحلة فإن فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادر قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية ومسارها التطوري المتجدد ومنهجها وواعية أكثر بمكونات واقع مجتمعاتها..قيادات كفؤة وقادرة على الإجابة على أسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في أوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها ..بحاجة إلى قيادات وكوادر متواضعة وفيّه لكل شهداء الحرية والديمقراطية والعدالة والاشتراكية.. ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بأرواحهم من اجلها ..ووفيّه لأسر الشهداء والجرحى والأسرى

المناضلين الصامدين ..ووفيّه لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ...وبحاجة إلى قيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية.. إنها بحاجة ماسة إلى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم ، وليست بحاجة إلى قيادات تأتي إليها ليرتفعوا على أكتافها ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الأخلاقي..

****

2017/3/27

الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء عموما والفقر المدقع خصوصا في قطاع غزة.

وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

****

2017/3/27

عن الحداثة ونقيضها المتخلف ملوك وامراء ومشايخ العرب....

إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

****

2017/3/27

غازي الصوراني ...**العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف.....**

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الاقتصادي/الصناعي ،والتخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة (ياسين الحافظ .(

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات .

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد

التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

****

2017/3/28

جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، انها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة ،كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية في بلادها الأم سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة في عصرنا ، إنهم يتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردنا ويقدمون الدعم لأنظمة الاستبداد في بلادنا في موازاة دعم هذه المنظمات التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا ضد أنظمة القمع والاستبداد التي أقاموها .. وهنا تكمن المفارقة !!

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والرذائل الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

****

2017/3/28

عن الحداثة والتخلف العربي....

إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية

ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

****

2017/3/28

المراجعة والنقد الجاد الكامل والصريح للتجارب الماضية، تمثل نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي وديمقراطي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها

****

2017/3/28

تعريف مفهوم " بورجوازية " الكومبرادور.....

الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador، و كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي/مستعمر ، مقيم في الشرق الأقصى ، ثم أصبحت هذه الكلمة ، تطلق على الوكلاء او السماسرة او الوسطاء من كبار التجار المستوردين للبضائع والسلع الاجنبية لتسويقها في بلادنا بهدف الربح فقط دون أي اعتبار للصناعات المحلية او الوطنية ، كما يطلق على المديرين المحليين للشركات والجمعيات الاجنبية الأوروبية والامريكية ..الخ وبالتالي فالكومبرادري لا وطن له سوى الربح وتراكم الثروة .أما كلمة كومبرادور فهي أصلا كلمة برتغالية.

ويقصد بالوكيل التجاري ، كل شخص يقوم بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور وبالتالي تزايد هيمنة القوى الامبريالية على

اسواقنا ومجتمعاتنا ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

****

2017/3/28

البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية.....

ان »تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة »ما بعد الاستقلال«، لعب أدواراً مهمة في تسهيل عمليةِ نموِّ البورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية وتوسّعِها، الى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي تاريخياً، »ورأس المال الدولي« حديثاً، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح »البورجوازية الكومبرادورية« التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية –في كل بلدان النظام العربي–، وثيقاً وعضوياً الى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور »الدولة الكومبرادورية«، التي تحكمها »بورجوازية الصفقات« أو اقتصاد المحاسيب والأقارب أو ما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف »جون ماينارد كينز« »اقتصاد الكازينو« في إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام 1929.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية.

****

2017/3/29

غازي الصوراني ...**عن شرائح الكومبرادور في مجتمعاتنا العربية.....**

الشرائح الطبقية الكومبرادورية والبيروقراطيةالحاكمة والسائدة في النظام العربي بحكم تبعيتها للخارج، ليست معنية أبداً البحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفت فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية في اطار عمالتهم وخيانتهم، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي في موازاة تدعيم السلطة الاستبدادية ، شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية الرثة التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة

الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة بروباجندات الحكام "الجدد" لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

****

2017/3/29

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والعقارية والمصرفية ورأسمالية المقاولات والخدمات وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية الرثة الطفيلية او رأسمالية المحاسيب في كل الدول العربية ، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالح الامبريالية المعولمة من ناحية ومع مصالحها الأنانية الضارة من ناحية ثانية، عبر نظام رسمي ، استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية الحاكمة المنحطة بالمعنيين السياسي والاجتماعي.

****

2017/3/29

كلمة في مناسبة يوم الارض.....

باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء في فلسطين ، وفي ظل الصراع الدموي الهادف الى تفكيك وتجديد تخلف وتفتيت سوريا وليبيا واليمن والعراق وغيرها، وفي ظل هجوم وعدوان التحالف الكومبرادري العربي العميل بقيادة ما تسمى بالسعودية يتحول ما سبق ان اسموه ب "الربيع " العربي الى ربيع امريكي اسرائيلي ويرقص عدونا الإسرائيلي طربا بهذا المصير الذي لم يستطع تحقيقه في كل حروبه ضدنا ؟؟!!!، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في ذكرى يوم الأرض ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

****

2017/3/29

غازي الصوراني...**30 آذار 2017 ... الذكرى الحادية والاربعين ليوم الأرض.....**

الثلاثون من آذار، ذكرى لها دلالتها في تاريخ الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، في ذلك اليوم من عام 1976، هبت الجماهير الفلسطينية في الجليل والنقب ومناطق الاحتلال1948 وشاركتها الجماهير الفلسطينية في باقي الأراضي المحتلة عام 1967 والشتات ضد عملية وسياسة المصادرة للأراضي التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ، ووقف الشعب الفلسطيني يدافع عن الأرض التي أنجبته واحتضنته عبر آلاف السنين ، أعطاها دمه وعرقه وعقله وأودعها أحلامه، وأعطته مأواه وخبزه ووطنه وهويته الإنسانية ...فإذا كان صراعنا نحن الفلسطينيون ضد الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، فهو أيضاً من أجل فتح أفق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل قطر عربي على طريق التوحيد القومي و التطوّر و الحداثة و الدمقرطة والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية. الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمّنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح ومستقبل الجماهير الشعبية العربية.

و ضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينعزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري والديمقراطي العربي كله .

انطلاقاً من ذلك يمكن أن يصاغ الحل، على أساس أن فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شُرِّدوا منها بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض أن شعبنا الذي رسم بالدم – آلاف المرات – خارطة الوطن عبر نضاله وتضحياته من أجل حق العودة هو شعب قادر – مهما طال الزمن– على تحقيق حلم الانتصار....

****

2017/3/30

بمناسبة يوم الارض .....من فمك أدينك يا " اسرائيل...."

يقول المفكر اليهودي المناهض للصهيونية "شلومو ساند" في مقدمة كتابه "اختراع الشعب اليهودي"الطبعة العربية – 2010 ما يلي :

" على الرغم من أن مصطلح " شعب" فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد . إن الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وإن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داوود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية غير موثوق فيها على الإطلاق ، بل إنها انتفت تماماً ولم يكن لها أي أنصار أو أي مريدين حتى نهاية القرن التاسع عشر."

ويضيف قائلا "شرعت بالتفتيش عن كتب تبحث في طرد اليهود من البلاد، وعن سبب أو عن حدث مؤسس

في التاريخ اليهودي، كالمحرقة النازية تقريباً ، لكنني فوجئت حين تبين لي أنه لا وجود لكتب أو أدبيات توثق مثل هذا الحدث. والسبب بسيط وهو أنه لم يقم أحد على الإطلاق بطرد شعب البلاد، فالرومانيون لم يطردوا شعوباً (عقب احتلالاتهم)، وما كان في إمكانهم القيام بذلك حتى لو رغبوا فيه، إذ لم تتوفر لديهم قطارات أو شاحنات من أجل ترحيل أو نفي شعوب أو مجموعات سكانية بأكملها."

****

2017/3/31

عن الصراع الطبقي.....

الشكل الأساسي للصراع الاجتماعي هو الصراع الطبقي ، فالطبقات تتحدد عن طريق المواضع التي تحتلها كل جماعة من ملكية قوى الإنتاج ووسائله ، ويسهم في تكوينها الوعي الذي يعتمد على الوجود، والصراع الذي يسهم في نضوج المصالح وبلورتها.

فالصراع الطبقي يرتبط بكل من البناء التحتي والبناء الفوقي ، فالأول يحدد مصدر الصراع بالتناقضات بين العلاقات الاجتماعية التي تحددها علاقات الإنتاج، والثاني يكسبه طابعا سياسياً هو بالضرورة اجتماعي.

اما مظاهر وجود الصراع فتنحصر في تناقض المصالح الطبقية بين أطراف الصراع ، ووعي كل طرف بمصالحه (وخاصة وعي الجماهير الشعبية الفقيرة لمصالحها عبر الحزب في البلدات المتخلفة خصوصا)، وفي هذه الحالة تتركز الوظيفة الأساسية للصراع في استكمال مهمات الثورة من اجل تغيير النظام الاستغلالي وتغيير المجتمع (وليس الدولة) وإحلال تكوين اجتماعي – اقتصادي اشتراكي محل آخر راسمالي تابع ورث وكومبرادوري طفيلي . فالصراع في جوهره نتيجة للتراكم الكمي للتناقضات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد كل اشكال الاستغلال و الاستبداد والتبعية والتخلف، فهو اذن صراع سياسي وطبقي ضد الطبقة الحاكمة المهيمنة على الدولة والتي تمثل التحالف الطبقي الكومبرادوري البيروقراطي والرجعي الذي لم يسقط بسقوط الرئيس وبالتالي لم يلمس شباب الثورة ومعهم الجماهير الشعبية الفقيرة – في تونس ومصر واليمن وغيرها من الدول على جدول الثورة – اية خطوات او متغيرات تؤكد على ان ثورتهم قد حققت بعض اهدافها ..لذلك كان طبيعيا وضروريا ان يستمروا في مواصلة ثورتهم ..وكان طبيعيا ايضا ان تمارس فلول الرئيس المخلوع وقوى الثورة المضادة القيام بابشع عمليات التخريب للمؤسسات الوطنية و تشويه ثورة الشباب والصاق وتلفيق التهم الباطلة لهم ..لكن التحام اهداف الثورة بجماهيرها الشعبية عبر احزابها الثورية اليسارية تحديدا كفيل بمزيد من انضواء جماهير الشباب والفقراء وكل المضطهدين في اتون الثورة وتحقيق اهدافها وانتصارها.

****

2017/3/31

المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي....

من المعروف ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.
وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسر (في ظروف الحراك الاجتماعي العربي الراهن) عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي(الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/3/31

الاشتراكية والماركسية بين فكي كماشة الليبرالية الرثة والاسلام السياسي.....

لم يتعرض مذهب سياسي أو اجتماعي أو فكرة للتشويه والافتراء مثلما حدث للاشتراكية .تشويه بدء منذ ظهورها واستمر حتى الآن خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.ونتيجة لهذا التحريف والتشويه والادعاءات التي تعرضت لها الاشتراكية أصبح من الضروري الإسهام في إزالة الالتباسات والرد على المترددين والمرتدين عنها ممن غادروا مواقعهم لذرائع سياسية أو فكرية أو ذاتية، لا تلغي جوهر تلك المغادرة المرتبط بالمصالح الانتهازية الشخصية تحت غطاء الليبرالية الجديدة ومفاهيمها السياسية والمعرفية والمجتمعية الهابطة من جهة والهادفة إلى رفض وتشويه الاشتراكية في موازاة الارتداد ليس فحسب عن مبادئ الماركسية بل ايضاً التراجع عن الثوابت الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي لحساب مفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية الهابطة من جهة ثانية، وبالتالي فان قوى اليسار الماركسي الثوري حينما تتصدى وتناهض حركات وشخوص وأدوات الليبرالية الرثة وقوى التخلف الرجعي في مشهد الاسلام السياسي الراهن في بلادنا، فإنها تتصدى لنظام العولمة الرأسمالي المتوحش، ولسياساته العدوانية في بلادنا التي يقوم بتنفيذها التحالف الصهيوني – الأمريكي عبر تواطؤ وخضوع معظم بلدان النظام العربي الرسمي لتلك السياسات، لذلك فإن مناهضتنا لهذا النظام المعولم، هو في حقيقته مناهضة ومقاومة للوجود الامريكي وللعدوان والاحتلال الصهيوني لبلادنا، بمثل ما هو مناهضة لكل انظمة الاستغلال والاستبداد والتخلف والقهر والتبعية والاحتكار والاقتصاد الحر وكافة مظاهر الفساد والبطالة والفقر والمعاناة والتوزيع غير العادل للدخل، التي يحرص على تكريسها وإدامتها تلك القلة أو الطغمة الفاسدة من الطبقات الرأسمالية التابعة أو البرجوازية الرثة أو الكومبرادورية والطفيليين والبيروقراطية

الحاكمة (لا فرق بين الانظمة القديمة وأنظمة الاسلام السياسي) ، على حساب جماهير شعوبنا الفقيرة التي باتت اليوم تتطلع إلى تجديد واستنهاض اليسار الثوري الديمقراطي بشوق كبير من أجل الالتحام في صفوفها وتأطيرها في عملية النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/4/1

العرب وتحديات التنوير والاستنارة والعقلانية والثورة.....

يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن اليوم على الإرادة العربية ويجعلها تنام على أوساخها تهرب من تحديات التنوير والاستنارة والعقلانية والثورة وكل قيم ومفاهيم الحقبة الحديثة، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا الكسل. لذلك علينا أن نفسر هذا الكسل وهذه الهروبية من الواقع. وبالتأكيد فهي مرتبطة، بسيادة الدولة الريعية المسنودة نفطياً، لكن علينا أن نجري مزيداً من الدراسات التاريخية والاجتماعية/الطبقية والسيكولوجية لامتنا وشعوبنا.انطلاقا من ادراكنا أن أكبر تجسيد للأفكار التي يرتعب العرب الرجعيين، وكل قوى وتيارات اليمين من مجابهتها هو فكر ماركس الثوري الديمقراطي التغييري في اطار الصراع الطبقي وتحقيق الثورة الاشتراكية.

****

2017/4/1

أين مجتمعاتنا العربية من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم المواطنة ؟

جواب ....إن هذه المجتمعات تجابه عموماً أنظمة محكومة من خلال الفرد القائد وأجندته الأمنية بدرجات متفاوتة بين الرئاسة "الجمهورية" وبين أنظمة "المشيخات والأمراء والملوك" حيث سادت واختلطت فيها مظاهر الاستبداد التقليدي أو المحدث ، بأنواعه ، الديكتاتورية ، والأتوقراطية ، والثيوقراطية ، التي تضمن احتكار الحكم ومركز السلطة من ناحية، ومن خلال "احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع "عبر اختراق مختلف مستوياته ومؤسساته الحكومية والمجتمعية وجامعاته وأحزابه ان وجدت"، من ناحية ثانية ، بحيث باتت المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين:

" الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان الفكري الذي يتحكم بالرأي العام ويحوله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من

استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق". من هنا ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض . لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين. فهما يتغذيان من نتائج عملهما المتبادل. فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش."

****

2017/4/2

الى الرفاق الاعزاء في احزاب وحركات اليسار العربي.....

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات العربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ، بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية القصوى والتماسك الداخلي ، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، الى جانب إطلاق الفعالية الفكرية الهادفة الى ترسيخ البعد الأيديولوجي بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي ووضوح رؤية الواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعاتنا ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل واحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها ، اذ ان بقاء وضع هذه الاحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية و المناهج التقليدية والعقلية الجامدة ، يفتح الباب واسعا "أمام توليد بيئة ملائمة للنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، إغراق الحزب وما تواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في المناورات والحسابات الأنانية التافهة ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في ان الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي. "

****

2017/4/3

مفيد وهام وضروري أن نستذكر – دوما – بعضا من ابداعات المفكر والمناضل الماركسي الشهيد مهدي عامل... حول مفهومه لحركة التحرر الوطني ..يقول " ان حركة التحرر الوطني بما هي حركة عداء

للامبريالية هي بالضرورة حركة عداء للرأسمالية، وتتحدد كجزء من الثورة الاشتراكية... اذن، يمكن القول ان العداء للامبريالية لا يكون بالفعل متسقاً الا بما هو عداء للرأسمالية، ومن حيث هو هذا العداء بالذات. ففي حقل علاقتها العضوية بأزمة الامبريالية، من حيث هي، بالدرجة الاولى، ازمة نمط الانتاج الرأسمالي نفسه، تتحدد حركة التحرر الوطني في ذلك الشكل التاريخي الذي يجعل منها جزءاً من العملية الثورية العالمية..... فلا سبيل الى تحرر وطني فعلي من الامبريالية الا بقطع لعلاقة التبعية البنيوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعي بنظام الانتاج الرأسمالي العالمي. بهذا المعنى وجب القول ان سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات الكولونيالية، هي هي سيرورة الانتقال الثوري الى الاشتراكية، ... هذا هو، بكل دقة، معنى ان تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية، ولا معنى آخر لمثل هذا القول. الا اذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في افق انتقالها التاريخي الى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للامبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للامبريالية تساوماً معها على قاعدة تأبيد علاقات الانتاج الرأسمالية وتأبيد علاقة ارتباطها التبعي بالامبريالي".

ان هذه الحركة في ازمة، لأن الحركة الثورية (فصائل واحزاب اليسار العربي) فيها هي في ازمة. فمأساة الثورة ان تكون اداة الثورة عائقاً لها .

فهل ستكون الطبقة العاملة قادرة على تكوين حركة ثورية جديدة تقود السيرورة الثورية في الحركة التحررية الوطنية العربية؟

انها قادرة على ذلك، اما بقيادة احزابها الراهنة اذا استجابت هذه الاحزاب لضرورات هذه السيرورة الثورية؛ واما بقيادة اخرى، اذا استمرت قابعة في قصورها السياسي. فوجود تلك الحركة الثورية الجديدة بات ضرورة ملحة هي جديد المرحلة في كل بلد عربي.

****

2017/4/3

غازي الصوراني ... **المعرفة التي نتطلع إليها ...**

المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري

والاصطناعي، فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة قابلة بدورها للتطور والارتقاء . إذن ، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا – إلى حد بعيد – في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين تلك البلدان ، آخذين بعين الاعتبار ان المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان ، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة ، فالتفكير وحده – على أهميته وضرورته – لا يخلق إلا الأفكار الذاتية ، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية ، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية(النسبية دوما) كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي – علاوة على التشخيص و التحليل و استخدام البيانات والمعلومات الدالة – الا عبر امتلاكنا لرؤى ومفاهيم حداثية ، تنويرية عقلانية علمانية ديمقراطية وغير ملتبسة ، وبرامج واضحة لتجاوز اوضاع التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد او الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره عبر الممارسة، كأساس للمعرفة الإنسانية العربية ومقياساً لصحتها ، وبدون هذا الامتلاك المعرفي يستحيل تحقيق أي خطوة نوعية صوب التحرر والنهوض و الديمقراطية والتنمية المستقلة والتقدم.

****

2017/4/3

الفيلسوف والمناضل الأممي "أنطونيو غرامشي" (1891–1937) عالج موضوعات البنية الفوقية

بوصفها تعبيرا عن إرادة جماعية وطبقية ، فالسيادة الطبقية التي تمارسها الطبقات الحاكمة في الغرب الرأسمالي لا تقوم على قمع الأجساد فقط ، بل على أسر العقول أيضا، من خلال إشاعة أنماط معينة من الثقافة والقيم. وعلى هذا الأساس ، يمكن فهم اهتمام "جرامشي" بقضايا الثقافة والمثقفين ودور الحزب (الذي يطلق عليه صفة المثقف الجمعي) ، حيث يقول ، أن هدف العمل السياسي هو إخراج الجماهير من حالة الركود والاستنقاع التي تعيشها ، ولن يكون ذلك ممكنا ما لم يتم رفع هذه الكتلة الجماهيرية الى مستوى البنية الفوقية كميدان للفعل الجماعي والإدارة الخلاقة ، والطريق الى ذلك هو تفعيل البعد المعرفي–الثقافي داخل الحزب، بهدف إيجاد وبلورة العلاقة العضوية بين شعارات الحزب السياسية وأيديولوجيته الماركسية من ناحية، وبين قواعد وكوادر الحزب وجماهيره من ناحية ثانية، لتكوين مثقفين عضويين ، للوصول الى الوحدة بين القوى المادية والأيديولوجيا الكفيلة وحدها لخلق ما يسميه "جرامشي" بـ"الكتلة التاريخية" ، وهنا تكمن الأهمية القصوى لعملية التثقيف وأدواتها "للانتقال بوعي العمال (والكادحين) من حالة الوعي بالبنية التحتية (الوعي الاقتصادي العفوي) الى حالة وعي

البنية الفوقية (الوعي السياسي والمعرفي والأخلاقي . وبالتالي فإن قوى اليسار، تتحمل المسئولية الأولى في وعي مقولات هذا المفهوم، المرتبطة بالديمقراطية وحرية الرأي والحريات العامة، في إطار الصراع التناحري مع العدو الصهيوني الامبريالي من ناحية، وفي إطار الصراع الطبقي والسياسي الديمقراطي الداخلي من ناحية ثانية، إذ أن عملية النضال التحرري والديمقراطي هي في حد ذاتها في مواجهة الاحتلال والقوى الإمبريالي وأتباعها، تجسيد حقيقي لمفهوم المجتمع المدني في إطار الصراع الطبقي والثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

****

2017/4/3

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هرول إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

****

2017/4/4

غازي الصوراني ...**المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....**

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر ، وذلك يعود –من وجهة نظري– إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية المتناقضة بين الجديد الحداثي والقديم الرجعي : 1. قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر . 2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر نعود إلى الماضي ولا نتوجه إلى المستقبل .) . 3 – الصراع بين القيم العقلانية الحديثة، وبين القيم العاطفية والتراثية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال 5–قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر . 6. قيم الجمود والانغلاق على الذات . 7. قيم الولاء للسلطة مقابل قيم التمرد والثورة عليها.

لكن عملية التغيير والتمرد والثورة على انظمة الاستبداد والتخلف مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية الثورية في اوساط الجماهير من اجل تحقيق الاهداف العظيمة في الخلاص نهائيا والى الابد من كل اشكال الاستغلال الطبقي الكومبرادوري والطفيلي الذي تجسده قوى الليبرالية الرثة وقوى الرجعية والاسلام السياسي وجماعاته ، وبدون ذلك فان ازمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، ومن ثم استيعاب وتكريس ونشر قيم الحرية والديمقراطية السياسية والمجتمعية وقيم العدالة والمساواة، الى جانب نشر وتكريس السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من حرية الرأي والمعتقد والمواطنة وفصل الدين عن السياسة، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، وهنا بالضبط تتجلى قيمة التأييد والتضامن مع الانتفاضات الثورية العربية الحاملة للرؤى النهضوية العقلانية الديمقراطية بمثل ما تتجلى الحاجة الى مواصلة الثورة الشعبية التغييرية الشاملة بافاقها الاشتراكيةالتي تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية وازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا.

****

2017/4/4

عملية التغيير والتمرد والثورة على انظمة الاستبداد والتخلف مشروطة بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية الديمقراطية الثورية في اوساط الجماهير من اجل تحقيق الاهداف العظيمة في الخلاص نهائيا والى الابد من كل اشكال الاستغلال الطبقي الكومبرادوري والطفيلي الذي تجسده قوى الليبرالية الرثة وقوى الرجعية والاسلام السياسي وجماعاته ، وبدون ذلك فان ازمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، ومن ثم استيعاب وتكريس ونشر قيم الحرية والديمقراطية السياسية والمجتمعية وقيم العدالة والمساواة، الى جانب نشر وتكريس السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من حرية الرأي والمعتقد والمواطنة وفصل الدين عن السياسة، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، وهنا بالضبط تتجلى قيمة التأييد والتضامن مع الانتفاضات الثورية العربية الحاملة للرؤى النهضوية العقلانية الديمقراطية بمثل ما تتجلى الحاجة الى مواصلة الثورة الشعبية التغييرية الشاملة بافاقها الاشتراكيةالتي تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية

والمجتمعية العربية وازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا.

****

2017/4/4

المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين، "الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان السلفي التراثي الرجعي يتحكم بالرأي العام ويسعى إلى تحويله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية السلفية الجامدة، المحموله برؤى نقيضة للتطور والنهوض الحضاري الديمقراطي، لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع المطلق للنص أو لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق"، دون أي مراجعة موضوعية عقلانية تستند إلى منهجية تاريخية تفسر هذا النص أو الحديث وفقاً للأحداث أو الأسباب التاريخية التي أدت إلى ورود هذا النص أو الحديث أو ذاك.

من هنا ليس من المبالغة القول، أن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض، رغم اختلاف منظور كل منهما وصراعهما على السلطة والمصالح، فالجوهر بينهما مشترك من حيث تكريس الاستبداد والتخلف، فبقدر ما يجرد الطغيان والقهر السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب جماعات الاسلام السياسي السلفيه الجامدة النقيضه للاستناره الدينية، أو يحوله إلى إنسان خاضع لنظام الاستبداد بصورة إكراهية هروباً من بشاعة ممارسات تلك الجماعات.

****

2017/4/4

نهاية راتب شجاع... اكرم الصوراني.....

وكتب الصديق والرفيق العزيز الناشط والخبير القانوني صلاح عبد العاطي تعليقا على سياسة خصم 30% من رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة.....

ما قامت به وزارة المالية والحكومة الفلسطينية من خصم واقتطاع لرواتب موظفي السلطة في قطاع غزة من راتب شهر مارس 2017، الذي وصل الى قرابة 30% وبدون انذار سابق انتهاك صارخ لحقوق الموظفين العمومين، وبمتابعة للبيان الذي أصدرته الحكومة بان الخصومات على رواتب موظفي الحكومة في غزة طالت "العلاوات فقط وجزء من علاوة طبيعة العمل دون المساس بالراتب الأساسي".مرجعا الخصومات إلى "أسباب تتعلق بالحصار المالي الذي وصفه بالخانق المفروض على دولة فلسطين وبسبب الانقسام، وفق البيان فاذا كان الامر كذلك فلماذا لم يطال الخصم موظفي السلطة في الضفة الغربية.

. في الوقت الذي نتضامن فيه مع موظفي قطاع غزة والتي تعرضت رواتبهم لعملية قرصنة وانتهاك جسيم للقانون ، نعبر عن الاستنكار والادانة لاقتطاع تلك المبالغ من رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة كون ذلك

يشكل انتهاكاً صريحاً لقانون الخدمة في قوي الامن، وقانون الخدمة المدنية فالاستقطاعات المحددة بالقانون وهي " قسط التقاعد، قسط التأمين الصحي، ضريبة الدخل، وأية استقطاعات أخرى يحددها القانون". لذا فالخصم الذي قامت به الحكومة مخالف للقانون، وذلك بسبب عدم تحديده من ضمن الاستقطاعات التي ينص عليها القانون ، كما ان استقطاع رواتب موظفي قطاع غزة يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الأساسي المعدل والذي تنص المادة رقم (9) منه على أن:" الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". وذلك باقتصار الاستقطاع على موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وعليه فأننا نطالب بالترجع الفوري عن الاستقطاعات الغير قانونية وإعادة رواتب الموظفين كاملة وذلك إعمالاً لسيادة القانون وتحقيقاً للعدالة، وكان الاجدر بالحكومة العمل على تعزيز صمود الموظنين في قطاع غزة و ارجاع الرواتب المقطوعة وضمان الحقوق المالية والوظيفة للموظفين العمومين لا الاستمرار في انتهاك حقوقهم.

****

2017/4/5

في ظل غياب الدور الوطني الملموس لحركة فتح وخضوعها شبه المطلق لهيمنة وسيطرة القائد الفرد الرئيس أبو مازن وأجهزته البيروقراطية، السياسية والأمنية المحيطة به، وفي ظل غياب وبهتان الدور الوطني لمنظمة التحرير ولجنتها التنفيذية بعد أن سيطر القائد الفرد الرئيس أبو مازن عليها ، بحيث باتت المنظمة اليوم مجرد خيّال مآته، الأمر الذي وفر كل الفرص لحكومة سلطة رام الله ورئيسها د. رامي الحمدالله للاستجابة الخانعة لقرار الرئيس الفرد المهيمن في حسم 30% من رواتب الموظفين في قطاع غزة ، الذي يضيف مزيداً من الضغوط الاجتماعية والنفسية ومزيداً من تراكمات الاحباط واليأس في صدور وعقول أكثر من 60 ألف موظف يعيلون أكثر من 350 ألف نسمة في قطاع غزة، وبالتالي فإن حكومة رام الله –بهذا القرار الجائر– تمارس أبشع أساليب القهر الاجتماعي التي لا يمكن تفسيرها إلا بربطها بالمخططات السياسية التصفوية لقضيتنا الوطنية عموماً ولتكريس الانقسام وعزل قطاع غزة عن أهله وأشقائه في الضفة الغربية لحساب دويلة ممسوخة وهمية لا مستقبل لها في قطاع غزة.

****

2017/4/5

قرار الرئيس الفرد المهيمن ابو مازن وحكومته حسم 30% من رواتب الموظفين في قطاع غزة ، وقراره الجائر المتسرع بوقف رواتب العاملين في جامعة الاقصى ، يضيف مزيداً من الضغوط الاجتماعية والنفسية ومزيداً من تراكمات الاحباط واليأس في صدور وعقول أكثر من 60 ألف موظف يعيلون أكثر من 350 ألف نسمة في قطاع غزة، وبالتالي فإن حكومة رام الله –بهذا القرار الجائر– تمارس أبشع أساليب القهر الاجتماعي التي لا يمكن تفسيرها إلا بربطها بالمخططات السياسية التصفوية لقضيتنا الوطنية عموماً ولتكريس الانقسام وعزل قطاع غزة عن أهله وأشقائه في الضفة الغربية لحساب دويلة ممسوخة وهمية لا مستقبل لها في قطاع غزة.

وكما أكدنا عبر بيان الجبهة الشعبية وموقفها فأن المسئولية الأخلاقية والوطنية تقتضي التراجع عن هذه الخطوة وأي خطوات مستقبلية بحق القطاع تساهم في زعزعة الاستقرار وتفاقم معاناة المواطنين وتذهب باتجاه الفصل بين القطاع والضفة، فالأوضاع في غزة لا تحتمل وتنذر بانفجار، وأنه في حال لم تتراجع الحكومة عن هذا القرار بحق موظفي غزة فإنه من الطبيعي أن ينزل الجميع إلى الشارع لانتزاع حقوقهم."

****

2017/4/5

عن استفحال ظاهرة الفقر في الضفة عموما والقطاع خصوصا بعد القرار الجائر بحسم 30% من رواتب الموظفين...

في ظروفنا الفلسطينية الراهنة ، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة و انخفاض مستوى المعيشة ، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء و أسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج و تأمين الاحتياجات الضرورية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر و البطالة في ظل استمرار الانقسام والحصار، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهل و يسهل استغلال البعض من الفقراء و المحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية و الاجتماعية بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و في قطاع غزة بالذات يعيش فقراً في القيم و فقراً في النظام و في القانون و العدالة الاجتماعية.

إن الحديث عن استفحال مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الاغلبية الساحقه من أبناءه ، وذلك ضمن خطين او قسمين : قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) و قسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (450 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش. وهذه المجموعة تمثل حوالي 75 % من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 35% من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة و الغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان و المعاناة في ظروف الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ، وفي ظروف الحصار الراهنة التي يمارسها العدو الإسرائيلي بموافقة أمريكية أوروبية وبدعم عربي رسمي مباشر وغير مباشر.

****

2017/4/5

روان الصوراني ...متعلقات الخصم ليست مقصورة فقط على موظفي غزة ..كما وواقع الازمات في غزة ليس فقط قضية الرواتب ..لذا فلتكن قضية خصم الرواتب دافعا لدى كل مواطني القطاع للخروج رفضا

لكافة الازمات وحافزا لكسر صمت طال عشر سنوات ...ان لم يوحدنا الهدف فلن نحصد الا الخذلان..
ليس الراتب وحده هو الهدف ،بل واقع الخذلان والاستعباد والاستغلال الذي نحياه هو المقصد ،لنتحلى بشيء من الحكمة ولنتخذ من أزمة الرواتب بوابة لانتفاضة تحسم واقع غزة المأساوي ...وترفض طرح دولة غزة ،فالضفة وغزة تاريخ نضال مشترك كان وسيظل ،ومشروع الامارة الغزاوية او الدولة الغزاوية لن يوقف التخطيط لتنفيذه سوى ارادتكم الحرة الواعية ..ورسالتكم الوحدويةفي غزة والضفة...

****

/

2017/4/6

ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذه الإجراءات الخطيرة بحق الموظفين مساهمة في تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، وتعزيز لتداعيات الانقسام السلبية تجاه مفاعيل اجتماعية خطيرة تعمق وتفاقم الأزمات في غزة، وتزيد من معدلات الفقر والبطالة والتي هي أصلاً من أعلى المعدلات في العالم، والتي إن استمرت الحكومة بتعاملها مع القطاع بهذه الطريقة الخطيرة ستتسلل حتى إلى الموظفين والذي من شأنه أن يهدد السلم الاجتماعي.

وتعتبر الجبهة أن "تبرير الحكومة قيامها بهذه الخطوة وتذرعها بالأزمة المالية التي تعاني منها السلطة هي عذر أقبح من ذنب، فلطالما كانت السلطة ومنذ سنوات تعاني من أزمة مالية ولكنها لا تقدم على اتخاذ إجراءات انتقامية بحق موظفي غزة بهذه الطريقة، وهو من شأنه تأكيد على ما سُرب في وسائل الإعلام بأن الحكومة بصدد تحويل آلاف الموظفين العسكريين في القطاع على بند التقاعد المبكر."

وتشدد الجبهة على "أن المسئولية الأخلاقية والوطنية تقتضي التراجع عن هذه الخطوة وأي خطوات مستقبلية بحق القطاع تساهم في زعزعة الاستقرار وتفاقم معاناة المواطنين وتذهب باتجاه الفصل بين القطاع والضفة، فالأوضاع في غزة لا تحتمل وتنذر بانفجار، وأنه في حال لم تتراجع الحكومة عن هذا القرار بحق موظفي غزة فإنه من الطبيعي أن ينزل الجميع إلى الشارع لانتزاع حقوقهم."

****

2017/4/6

تبريرحكومة رام الله قيامها بحسم اكثر من 30% من رواتب الموظفين في قطاع غزة وقطع مخصصات عدد كبير من الاسر في شبكة الامان الاجتماعي لوزارة الشؤون من قرابة 3 اشهر ، وقف رواتب العاملين في جامعة الاقصى ، وتذرعها بالأزمة المالية التي تعاني منها السلطة هوعذر أقبح من ذنب، وبالتالي فإن حكومة رام الله –بهذا القرار الجائر– تمارس أبشع أساليب القهر الاجتماعي التي لا يمكن تفسيرها إلا بربطها بالمخططات السياسية التصفوية لقضيتنا الوطنية عموماً ولتكريس الانقسام وعزل قطاع غزة عن أهله وأشقائه في الضفة الغربية لحساب دويلة ممسوخة وهمية لا مستقبل لها في قطاع غزة.

فلطالما كانت السلطة ومنذ سنوات تعاني من أزمة مالية ولكنها لا تقدم على اتخاذ إجراءات انتقامية بحق

موظفي غزة بهذه الطريقة، وهو من شأنه تأكيد على ما سُرب في وسائل الإعلام بأن الحكومة بصدد تحويل آلاف الموظفين العسكريين في القطاع على بند التقاعد المبكر."

ان المسئولية الأخلاقية والوطنية تقتضي التراجع عن هذه الخطوة وأي خطوات مستقبلية بحق القطاع تساهم في زعزعة الاستقرار وتفاقم معاناة المواطنين وتذهب باتجاه الفصل بين القطاع والضفة، فالأوضاع في غزة لا تحتمل وتنذر بانفجار، وأنه في حال لم تتراجع الحكومة عن هذا القرار بحق موظفي غزة فإنه من الطبيعي أن ينزل الجميع إلى الشارع لانتزاع حقوقهم."

فلتكن قضية خصم الرواتب دافعا لدى كل مواطني القطاع للخروج رفضا لكافة الازمات وحافزا لكسر صمت طال عشر سنوات ...ان لم يوحدنا الهدف فلن نحصد الا الخذلان..

ليس الراتب وحده هو الهدف ،بل واقع الخذلان والاستعباد والاستغلال الذي نحياه هو المقصد ،لنتحلى بشيء من الحكمة ولنتخذ من أزمة الرواتب بوابة لانتفاضة تحسم واقع غزة المأساوي ...وترفض طرح دولة غزة ،فالضفة وغزة تاريخ نضال مشترك كان وسيظل ،ومشروع الامارة الغزاوية او الدولة الغزاوية لن يوقف التخطيط لتنفيذه سوى ارادتكم الحرة الواعية ..ورسالتكم الوحدويةفي غزة والضفة..

****

2017/4/6

ان المسئولية الأخلاقية والوطنية تقتضي من الرئيس ابومازن وحكومة رام الله وحركة فتح التراجع عن الخطوة الظالمة التي ادت الى قرار حسم 30% من رواتب موظفي غزة وكذلك التراجع – قبل فوات الأوان –عن أي خطوات مستقبلية بحق القطاع تساهم في زعزعة الاستقرار وتفاقم معاناة المواطنين وتذهب باتجاه تكريس الفصل بين القطاع والضفة، فالأوضاع في غزة لا تحتمل وتنذر بانفجار، وأنه في حال لم تتراجع الحكومة عن هذا القرار بحق موظفي غزة فإنه من الطبيعي أن ينزل الجميع إلى الشارع – كحد ادنى –لانتزاع حقوقهم.

فلتكن قضية خصم الرواتب دافعا لدى كل مواطني القطاع للخروج رفضا لكافة الازمات وحافزا لكسر صمت طال عشر سنوات ...ان لم يوحدنا الهدف فلن نحصد الا الخذلان..

ليس الراتب وحده هو الهدف ،بل واقع الخذلان والاستعباد والاستغلال الذي نحياه هو المقصد ،لنتحلى بشيء من الحكمة ولنتخذ من أزمة الرواتب بوابة لانتفاضة تحسم واقع غزة المأساوي ...وترفض طرح دولة غزة ،فالضفة وغزة تاريخ نضال مشترك كان وسيظل ،ومشروع الامارة الغزاوية او الدولة الغزاوية لن يوقف التخطيط لتنفيذه سوى ارادتكم الحرة الواعية ..ورسالتكم الوحدويةفي غزة والضفة..

****

2017/4/7

رسالة عاجلة الى الاخوة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح...

تفرد الرئيس ابومازن وحكومته في اصدار القرار بحسم حوالي 40% من رواتب موظفي قطاع غزة لا علاقة له بالازمة المالية اطلاقا حيث ان مبلغ " الوفر " المزعوم لا يتجاوز 14 مليون دولار تعلمون جميعا ان الرئيس ابو

مازن قادر على توفير هذا المبلغ من بنود موازنته او من اي بلد عربي او من مشايخ وما يسمى بامراء وملوك العرب العملاء، علما بان هذا المبلغ لا يمثل سوى 12.5 %من اصل اجمالي الرواتب الشهرية البالغة 111 مليون دولار مجموع رواتب الموظفين في الضفة والقطاع وعددهم 156781 موظف (90 ألف موظف مدني و 66781 موظف عسكري) علما بان موظفي قطاع غزة 25 ألف مدني و 33 ألف عسكري....وبالتالي يبدو أن هذا القرار الجائر جزء من صفقة سياسية موهومة لن تحقق شيئا سوى مزيدا من عزلة حركة فتح وفقدانها لما تبقى من مصداقيتها من جهة والمزيد من عوامل تكريس الانقسام البغيض وما يعنيه من امكانية الحديث عن دويلة غزة الممسوخة...وعليه فان المسئولية الأخلاقية والوطنية او ما تبقى منها لديكم ولدى الكثيرين من كوادر واعضاء حركة فتح الوطنيين المخلصين تقتضي منكم المجابهه السياسية الديمقراطية لوقف تفرد الرئيس ابومازن واوهامه والتراجع عن الخطوة الظالمة التي ادت الى قرار الحسم 30 قبل فوات الأوان ، وقطع الطريق في وجه أي خطوات كارثية بحق القطاع تساهم في زعزعة الاستقرار وتفاقم معاناة المواطنين وتذهب باتجاه تكريس الفصل بين القطاع والضفة، فالأوضاع في غزة لا تحتمل وتنذر بانفجار، وأنه في حال لم تتراجع الحكومة عن هذا القرار بحق موظفي غزة فإنه من الطبيعي أن ينزل الجميع إلى الشارع – كحد ادنى –لانتزاع حقوقهم.

****

2017/4/8

قطاع غزة "سفينة نوح" الفلسطينية...الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية...

الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 19933" الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم بداية عام 2017 (1.950) مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى وبادية فلسطين، من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية.. وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة– بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية.

****

2017/4/8

في فلسطين كما في بلدان وطننا العربي، في هذه المرحلة، يبدو أننا أمام مشهد معقد، ومأزوم، يكاد يصل بنا إلى أفق مسدود، بسبب تعمق وتكريس مظاهر التبعية والتخلف والخضوع لشروط آليات العدو الأمريكي/الصهيوني عبر النظام العربي الرسمي –بدرجاته المتفاوتة، وبسبب الانحسار الشديد في بنيان

الحركات الوطنية والقومية واليسارية وتراجع دورها السياسي في الشارع العربي، بصورة غير مسبوقة في كل تاريخنا الحديث، وفي مقابل هذه الصورة، تتجلى حركات التيار الديني عبر تنوعها عبر ما يسمى ب "الإسلام السياسي" لتشكل العنوان الأبرز في الشارع السياسي العربي كما في الذهنية الشعبية العربية، إلى جانب العنوان الرئيسي الآخر، المتمثل في الأنظمة العربية بمختلف درجات استبدادها وتبعيتها وتخلفها سواء فيما يسمى ببلدان الصحراء المحكومة حتى اللحظة لأكثر مظاهر التخلف والانحطاط المجتمعي عبر العشيرة أو القبلية أو المشيخات .

وفي ظلال هذا المشهد المأساوي المهين، عبر قطبيه المتصارعين، اللذان لا يمكن لأي منهما أن يحمل أو يشتق برنامجاً مستقبلياً لمجابهة هذا الوضع المأزوم والخروج منه صوب التحرر والنهوض والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، لذلك فان وعينا في كل حركات اليسار العربي –بدورنا، ورؤيتنا صوب إعادة بناء الحركة الماركسية القومية العربية، كمخرج وحيد لكل أزماتنا، يجعلنا نؤكد على أهمية إعادة عملية البناء التنظيمي والفكري والسياسي لاحزابنا كأولوية تعلو على ما عداها، انطلاقا من أن هذه المرحلة السوداء، المحكومة لقطبي الصراع في فلسطين والبلدان العربية، ليست مرحلتنا من حيث المشاركة أو التحالف مع أي منهما، دون أن يعني ذلك تغييب حضورنا وفعالياتنا في النضال الوطني والديمقراطي في اوساط الجماهيرمن جهة ودون أن تغيب عبر أذهاننا رؤيتنا وبرنامجنا المستقبلي من ناحية ثانية.

****

2017/4/8

دعوة – شبه يائسة الى الفصائل والاحزاب الوطنية التقدمية الديمقراطية – للحوار لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي قبل فوات الأوان....

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية ، إضافة إلى الرمزية الكبيرة لمؤسسها القائد الراحل جورج حبش.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ

وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

****

2017/4/9

يصح أن يقال عن "النظام" السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أدى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف (حتى ربيع 2017) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية .

وفي مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع " أصحاب السلطة "، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... الخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

****

2017/4/9

التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه

مجتمعاتنا لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات اوضاع اجتماعية انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية . وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ، لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخي او الاميري) لجأ الى التحالف مع النظام الراسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات شكلا من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة التي تزايدت معاناتها بحكم هذا السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب" شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن اصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيمن وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة (اوالسلطة المنقسمة)في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسيب" ، كما زادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، وأصبح للنفوذ السياسي دورا واضحًا في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والاجهزة الحاكمة إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية ، وكان من الطبيعي ايضا ان تتزايد مظاهر القمع والاعتقال والترهيب ضد قوى المعارضة وضد الجماهير الشعبية – خاصة في فلسطين – التي باتت اليوم بسبب تلك الممارسات تعيش حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس.

****

2017/4/9

بهدوء عن مشروع جماعة الاخوان المسلمين والصراع من اجل الدولة الديمقراطية.....

منذ نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام 19288كان مشروعها – وما يزال – مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!! ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات" وموائد الرحمن مجال للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ونكاح الجهاد !!؟... إلى آخر هذه الفتاوي ، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي ، بحيث نلاحظ – في ظل استشراء خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة –

ولادة ظاهرة طارئة ، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الوراء ، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغلت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد ، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص ، وبالتالي لم يكن مستغربا عودة هذه المجتمعات بسبب عفوية جماهيرها وقصور وعجز قوى اليسار – وبتأثير الفضائيات العميلة ومشايخها امثال القرضاوي – إلى الخلف بالمعنى التراثي ، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له ، ليقودها بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحَوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين ، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب"

ولذلك لا بد أن تكرس كافة القوى الديمقراطية واليسارية العربية ، كل الجهود النظرية وأشكال النضال – الميداني اليومي –السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة الديمقراطيةعلى قاعدة فصل الدين عن الدولة ...اذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي اوسياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري ..بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها.

****

2017/4/10

على الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي– لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا ، بدءاً من النمط المشاعي ثم العبودي والاقطاعي وصولاً إلى النمط الرأسمالي ثم الاشتراكي، إلا أنني أرى أن هذه السلسلة من انماط التطور التي تنطبق على المجتمعات الأوروبية بحكم طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصوصيات المشتركة فيما بينها، إلا أنها بالتأكيد لا تنطبق على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عموماً ، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.

فالتطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد مجتمعاتنا نمطاً عبودياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية ، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الأسيوي للإنتاج ، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم (ق.م.) في مصر والعراق، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية عبر تكريس مظاهر التفرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي ونمط"الاقطاع الشرقي" واسلوب الانتاج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع الرث والكومبرادوري)الامر الذي

يتطلب من قوى اليسار العربي دراسة واستيعاب خصوصية تطور مجتمعاتنا (من كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية ...الخ) بما يمكنها من بلورة رؤية علمية وثورية وبرامج مطابقة للواقع تعبر بوضوح عن هموم واوضاع الجماهير ومن ثم تلتف حولها وتناضل من اجلها تمهيدا للتغيير الثوري والديمقراطي المنشود.

****

2017/4/10

مقتطف من كلمة الرفيق غازي الصوراني في المؤتمر الثقافي السياسي يوم 2016/3/28 بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل القائد المؤسس الرفيق جورج حبش.....

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية ، إضافة إلى الرمزية الكبيرة لمؤسسها القائد الراحل جورج حبش.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية،

والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

****

2017/4/10

حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في راهن مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من حرية الرأي ومن الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية في بلادنا(ملكا او رئيسا او أميرا او شيخا) لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الاول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة ، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر الى جانب احتكار السلطة، وكلاهما له مصالح طبقية رأسمالية رثة وتابعة ولا يتناقض أي منهما ابدا مع النظام الامبريالي.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الاحزاب والحركات اليسارية والفعاليات الديمقراطية العلمانية التقدمية في اوساط المثقفين والمفكرين والفنانين والادباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن وانتزاعه التدرجي من الفقر والجهل والولاءات العصبية ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي.

ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية(بناء الاحزاب اليسارية الثورية) التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد.

****

2017/4/11

في تعريف التبعية ومخاطرها على مستقبل شعوبنا العربية.....

التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية

وثقافية ، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه، فالتبعية إذن –في ظروف العولمة الإمبريالية والصهيونية الراهنة – هي الحاق مجمل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة أو ما كان يعرف بـ–العالم الثالث– أو البلدان المتخلفة عموما وبلداننا العربية خصوصا باقتصاد النظام الامبريالي المعولم، بما يحقق استمرار سيطرته على هذه البلدان، وديمومة تخلفها وافقارها لضمان الاستيلاء على ثرواتها وفائض القيمة لشعوبها وافشال نموها، بما يعني ان التبعية – وخاصة في ظل انظمة الاستبداد والاسلام السياسي –تؤدي إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... إلخ. وللتبعية أنواع أهمها : التبعية السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والثقافية والسيكولوجية، وهنا يمكن الدخول إلى مفهوم التخلف على أساس أن التبعية هي جوهره الحقيقي من خلال خضوع أنظمة الحكم في بلادنا لشروط النظام الإمبريالي ، حرصاً منها على مصالحها الطبقية دون أي اعتبار للشعب او الوطن ، فهي أنظمة مستبدة فقدت وعيها الوطني ، وبسبب هذه الأوضاع، تكرست ظاهرة التخلف باعتباره ظرف موضوعي تشكل تاريخياً في بلادنا ويعاد انتاجه اليوم جنبا الى جنب مع تجديد التبعية للنظام الامبريالي في مشهد الاسلام السياسي او المأزق الراهن، وهو مأزق ناجم عن استمرار سيطرة فرقاء الرأسمالية الرثة، الاحتكارية والبيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية الحاكمة على الاقتصاد والدولة والمجتمع بصورة لا تختلف عن الانظمة المخلوعة، الأمر الذي يحتم على قوى واحزاب اليسار تفعيل الصيرورة الثورية الشعبية من جديد حتى تحقيق الاهداف التي انطلقت من اجلها انتفاضات الشباب والفقراء العرب...فلا خيار سوى الثورة المستمرة حتى لا نصبح هنودا حمرا في بلادنا.

****

2017/4/11

سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، فان مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى مهماز يتقدم بها نحو الحداثة بكل مفرداتها ومفاهيمها العقلانية المتمثلة في حرية الفرد والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهي وجوه لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت(شيوخ قبائل وامراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين) أكثر من الحي(النهوض الوطني والقومي الديمقراطي)،ففي مثل هذه الاوضاع يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل...فما هي قيمة الحياة والوجود لأي مثقف ديمقراطي ان لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد.

****

2017/4/11

أسباب تخلف المجتمع العربي:

لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لإشكالية التخلف العربي، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوةَ أو ضعفَ انتشارِها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع

العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني؟

فالمعروف أنه على الرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض المجتمعات العربية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموماً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات الرأسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية، والقبلية السائدة، والمسيطرة، وبقيت حيازة وامتلاك الأراضي الزراعية، مصدراً أساسياً للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في بلدان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين، حيث »تدنت هذه المكانة، بتدني أهمية ملكية وحيازة الأرض باعتبارها العمود الفقري للتكوينة الطبقية، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (وأهمها حركة 23 يوليو 1952 في مصر) في العديد من البلدان العربية ... وقيام الأنظمة الوطنية وما تبع ذلك من تصفية للإقطاع، وتطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية، وبسبب اكتشاف النفط وبروز أهمية رأس المال (التجاري والخدمي) في التكوين الطبقي«(1)، من ناحية ثانية وأشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الأنماط القبلية، شبه الإقطاعية السابقة، بل إننا لا نبالغ في القول إن هذه الأشكال أو التكوينات الطبقية شبه الرأسمالية الجديدة، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحيا مع »العلاقات الرأسمالية الجديدة«، من حيث الشكل أو التراكم الكمي الرأسمالي فقط، من دون أن تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة، وموروثاته القيمية والمعرفية المتخلفة، التي وجد فيها الاستعمار الغربي، مناخاً مهيَّأً وجاهزاً لتحقيق أهدافه ومصالحه في بلادنا، فلم يتعرض لأي من هذه الموروثات ورموزها الطبقية، التي شكلت في معظمها سنداً للظاهرة الاستعمارية ولرأس المال الأجنبي في عملية دمج بلداننا العربية وتكريس تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، خلالَ الحربِ العالمية الثانية وبعدها وإلى اليوم، دون أن نغفل بالطبع، مرحلة النهوض الوطني والقومي في خمسينات وستينات القرن الماضي، التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، منفرداً عبر شخصيته ودوره الكاريزمي وإيمانه الشديد بالمبادئ التحررية، والقومية، ولاحقاً بالاشتراكية، دون الاستعانة بالمؤسسات الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وتفعيل العمل السياسي في أوساط الجماهير التي وقف حياته من أجلها، ولذلك كانت هزيمة حزيران 1967 بداية النهاية لمرحلة التحرر القومي الديمقراطي، خلقت المناخ العام، والمقومات اللازمة لإعادة إحياء التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية القديمة والمستحدثة، بصور وأشكال معاصرة، تتوافق مع شروط الانفتاح والتحالفات السياسية العربية الرسمية التي تولت قيادتها أو توجيهها الأنظمة الأكثر رجعية وتخلفاً وتبعية في بلادنا، وبالتالي يصعب في بلادنا –إن لم يكن متعذرا–تلمس أو إدراك الوجود المادي والدور الموضوعي التاريخي للطبقة البرجوازية عموما، والبرجوازية الوطنية خصوصاً.

****

2017/4/11

التوجهات البرنامجية العامة لجبهتنا الشعبية لحل معضلات الواقع.....

ان التطور المطلوب للمرحلة المقبلة سيكون معياره الأساسي، "مدى قدرتنا على دراسة واقعنا المعاش والمحيط، في جوانبه كافة، واستخراج السياسات والمواقف الواقعية الثورية، لحل معضلات الواقع والثورة، على أساس المنهج الماركسي المادي الجدلي، وفي قدرتنا على خلق حزب طليعي كفاحي جماهيري يحظى بثقة والتفاف الشعب وقواه الحية، بما يمكننا من تطبيق التوجهات البرنامجية العامة والعمل على تنفيذ خطوطها الأساسية التالية التي حددها التقرير الصادر عن مؤتمرنا الخامس كما يلي:

(11)تأمين أساليب العمل التي تجعل الهيئات القيادية هيئة أركان للحزب في المجالات المختلفة وتوفير الوقت والمتطلبات الضرورية لبنائها نظرياً كي تستطيع قيادة الحزب بإبداع وكفاءة عالية.

(22)زيادة الاهتمام بالكوادر وإطلاق طاقاتها ومبادراتها ، مع التركيز على بناء الكوادر النوعية والمتخصصة في المجالات المختلفة ، وهذا يتطلب زيادة دورات الإعداد النظري والتخصصي على المستوى المركزي وعلى مستوى المنظمات الحزبية في مواقعها المختلفة.

(33)إن عملنا الأيديولوجي، يجب أن يستمر في تمليك كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً للمنهجية المادية الجدلية، والاستمرار في تعميق فهم مجمل أعضاء الحزب للأسس العامة للماركسية، وإنتاج الفكر عبر تحليل الواقع والمهمات انطلاقاً من المنهج المادي الجدلي، وربطه بالواقع الملموس، وتقديمه معللاً للمنظمات الحزبية وللجماهير، ورفع مستوى البرمجة والتخطيط للعمل الأيديولوجي الداخلي والخارجي.

(44)تشديد العمل من أجل التحول إلى حزب جماهيري – طليعي – كفاحي، وهذا يتطلب التوسع في سياسة تشكيل المنظمات الديمقراطية، والبحث عن الأساليب المناسبة لتأطير الجماهير ارتباطاً بظروف كل تجمع فلسطيني وبالمهمات المطلوب حلها في هذا التجمع.

(55)تكثيف الجهد للارتقاء بتملك وممارسة الأسلوب والنمط الديالكتيكي في العمل والقيادة الحزبية، على مستوى الهيئات القيادية والكادرية.

(66)الارتقاء بعملنا في أوساط العمال والفلاحين الفقراء والمرأة والمثقفين والشباب ، واجتذاب المزيد من العناصر الطليعية منهم للانتظام في حزبنا وللانخراط في عمل المنظمات الديمقراطية المحيطة.

(77)إيلاء أهمية لتطوير الحياة الديمقراطية في المنظمات الحزبية على مختلف المستويات ، وتأمين حرية المناقشة والانتقاد باستمرار وحق الاختلاف وتأمين الآلية المناسبة لذلك.

(8)تكثيف الرقابة على عمل وأداء الهيئات المختلفة.

(99)إيلاء الاهتمام المتزايد للبرمجة والتخطيط الطويل الأمد عبر تحديد اتجاهات عامة للخطة على مستوى الجبهة وعلى مستوى الفروع وعلى مختلف المستويات الحزبية....

انطلاقا من هذه الأسس البرنامجية المحمولة بالوعي العميق وبالروح والدافعية الثورية والشغف بمبادىء حزبنا واهدافه وتضحياته...فاننا حتما سننتصر

****

2017/4/12

في الذكرى التاسعة والعشرين لا ستشهاد رفيقنا القائد الجبهاوي الباسل الشهيد الرفيق البطل إبراهيم الراعي.....(المصدر : موقع الجبهة الشعبية الالكتروني(

تاريخ الاستشهاد : 1988-04-11

الكتابة عن الرفيق الشهيد إبراهيم الراعي (أبو المنتصر) لا تعني إحياء لذكرى بطل فلسطيني جبهاوي وحسب ، وإنما هي بالأساس وقفة دراسة لتجربة نضالية غنية وفريدة ، تجربة ثورية جمعت بشكل خلاق بين الانتماء العميق والانصهار الثوري في صفوف الثورة والجبهة والوطن من ناحية ، ومن ناحية ثانية إبداع نضالي وجماهيري وروح قتالية لا تعرف التعب أو المساومة أو الخضوع حتى النفس الأخير من حياتنا التي لا نملك سواها في لحظات الحسم التاريخي فنبذلها رخيصة في سبيل الوطن والنضال ونموت ولا نفرط بشرف الحزب والثورة.

لم يخطر ببال الجلادين أن إبراهيم سيعترف ويشي بالرفاق وأفراد مجموعاته العسكرية ، فلهم مع بطل الصمود تجارب كثيرة ومريرة جعلت بعضهم ينعته بالطاولة التي لا تتكلم ، والبعض الآخر يصفه بالصخرة ... لهذا كان قرارهم القتل ... وكان الاغتيال بدم بارد ... نعم رحل عنا البطل وترك لنا ملحمة نضالية لا يمكن نسيانها.

فعلى درب الصلابة والمبدئية كان الرفيق طلائعياً ورائداً حيث وقف من بين العشرات من المعتقلين المفرج عنهم عبر وساطة روابط القرى حيث كان معتقل لمدة خمس سنوات وبقي له سنة واحدة وتحدث باسم زملاءه الأسرى ، وأكد عمالة روابط القرى وعدم ديمقراطية الاحتلال ، ودعم (م.ت.ف) وسعيه الذي لن يتوقف في النضال من أجل الدولة الفلسطينية وكنس الاحتلال ... مما أدى إلي مشادة مع رجالات الحكم العسكري ومن ثم إعادته للمعتقل في نفس اللحظة وهو مرتاح البال معلناً عدم شرفية الإفراج عن طريق الروابط ، وأن المناضل يجب أن يكون ثورياً في سائر المواقف لا سيما عندما يتعلق الموقف براحته الشخصية أو حريته الشخصية ، هنا تتجلى الثورية بنكران الذات والانصهار الجمعي وإعلاء موقف الجماعة والموقف الثوري مهما بلغت التضحيات والثمن.

لقد واصل إبراهيم مشواره الثوري في صفوف جبهة العمل الطلابي في جامعة النجاح وكان مثالاً للتواصل الثوري والإبداع حيث اندمج بسرعة في الوسط الطلابي وساهم بفعالية في الرقي بأوضاعها الطلابية والحزبية والتقاط العناصر الكفاحية ، لقد تميز إبراهيم بقدرة فائقة على الاندماج والتقرب من الناس وسبر غورهم والدخول إلى قلوبهم وعقولهم ... لقد أحبه الرفاق جميعاً واعترفوا بدوره القيادي المتميز بالصلابة والكفاحية العالية وحب الجماعة والرفاق والعلاقات الرفاقية الدافئة الحميمة والانصهار الكامل في قضية الحزب والثورة والوعي والصلابة الفكرية والسياسية.

لهذا كله كان من السهل على رفيقنا المقاتل أن ينجح في تشكيل أكثر من مجموعة عسكرية قتالية استهدفت رجالات المخابرات وحرس الحدود وعملاء الاحتلال والأردن الذين كانوا يعدون الخطة للتقاسم الوظيفي وشطب (م.ت.ف) وخطف الجنود ، وحققت هذه المجموعات إنجازات سريعة وموجعة للعدو الصهيوني وعملاءه ،

وأصاب الكثير منهم الذعر ودفع برجالات الأردن بالعودة إلى جحورهم وترك مشروع التقاسم الوظيفي معلقاً في الهواء.

وكانت النهاية لإبراهيم في زنازين العدو الصهيوني أكثر بطولة وأكثر بلوغاً لذروة الملحمة الثورية ، حيث التعذيب اليومي بكل أشكال الحقد الصهيوني النازي وحيث الضغط الشديد على كل ذرة في الجسد والأعصاب النفسية ، وظل البطل واقفاً قبالة الموت على جسر الصمود يحفر بدمه وأعصابه أنشودة الصمود وعدم التفريط بأسرار الحزب والرفاق.

لقد سخر إبراهيم من تهديدات الجلاد بالقتل رغم أنه كان متأكداً من ذلك كما قال لنا لاحقاً وظل يحلم بلقاء الرفاق حياً صامداً ، فالمصير لديه يقرره النضال الثوري والحزب وليس عصى الجلاد ، فكانت الشهادة ، وكانت البطولة ، فالمجد كل المجد لك يا شهيدنا البطل ، والنصر حتماً لنا ولشعبنا.

هذا هو أبا المنتصر الذي كُتبت له الأناشيد والأشعار والقصائد ، وحملت العديد من العمليات العسكرية اسمه وزينت الشوارع والمواقع المختلفة داخل الأسر وخارجه بإسمه وصوره وتغنى بإسمه المقاتلين ، وصدق حينما قال " لن يميتوني " لأنه لا زال وسيبقى حياً فينا وأصبح اسمه رمزاً للصمود ودعوةً لشحن المناضلين عموماً ولرفاقه في الجبهة الشعبية خصوصاً " أُصمد أُصمد يارفيق مثل الراعي في التحقيق. "

ومما كُتب عنه قصيدةٌ بعنوان " نشيد الصمود " للأسير محمود الغرباوي في سجن نفحة عام 1990 م وفيما يلي جزء منها من توثيق المتخصص في شؤون الأسرى عبدالناصر فروانة:

أبا المنتصر
هزمت الجنود
وداخ المحقق في الفكرة العاقرة
وصّيرت سجانك الوغد قفلاً وقيداً
ولم تتسع كل هذه الزنازين للمنتصر
وهل يُسحق الجرمق
بزنزانة
بقبر
بنقالة الموت والفكرة العاقرة!
أبا المنتصر
ما اتسع السجن والقبر
للشفة الصامتة
وللقبضة الصارمة
ولكنه اتسع القلب فينا
والفكرة الخالدة

****

2017/4/12

ان التباين بين سمات وخصائص التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة 1948 او في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللجوء والمنافي لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى ، الذين يشكلون اطاراً وطنياً –معنوياً– توحده الاهداف السياسية الكبرى رغم توزع وتشتت المكان ، كما توحده عناصر واسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنويا وماديا مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ارتباطاً بتداخلهما وتشابكهما رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين 48 أو الخارج، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية التحررية والديمقراطيةالمجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم –بسبب الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس – إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها وتشرذمها بين مصالح اليمين الليبرالي الرث في فتح ومصالح اليمين الاسلاموي في حماس رغم جوهرهما الطبقي الكومبرادوري المشترك ، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين فتح وحماس، حيث نلاحظ تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التحرريةالتوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر في انتظار صحوة فصائل اليسار او البديل الغائب !!!؟

****

2017/4/12

غازي الصوراني ....**وجهة نظر تحليلية طبقية حول ما يسمى الشرق الاوسط الجديد .....**

إذا كان مشروع الشرق اوسط الجديد يستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة ويضرب السيادة الوطنية ويكرس التبعية ويكرس القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية، فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك ؟ انها تتجسد في كل من البورجوازية الليبرالية الرثة التابعة والبورجوازية الرثة المعبرة عن مصالح جماعات الاسلام السياسي ، وكلتاهما تعبران عن رأس المال الكومبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات اجهزة الدول ذات الطابع القطري او الاسلاموي العالمي....انها الفئات غير الانتاجية الطفيلية ، التي لا تعني السيادة والاستقلال الوطني والديمقراطية والنهوض القومي الحقيقي شيئا بالنسبة لهما . وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي:

- الفلاحين الفقراء والمتوسطين.
- العمال والاجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم.
- اغلبية المثقفين الاكاديميين ومختلف فئات البورجوازية الصغيرة.

أمام الوقائع والديناميات المشار اليها، تأتي حركة الكيان الصهيوني لاستيعاب الاحداث والاستفادة منها لاقصى الدرجات، واللحظة بمقدماتها ومكوناتها ملائمة تماما لتحقيق اختراقات استراتيجية وانتصارات تاريخية للمشروع الصهيوني وبالتالي الامبريالي، وذلك بضرب الصراع العربي –الصهيوني في الصميم وتحطيم مرتكزاته بصورة

جذرية، وخاصة الحلقة المركزية لهذا الصراع أي قضية فلسطين، وهذا ما تم فعلا، وبعدها تتالت الانهيارات وصولا إلى تفكك المشروع الوطني في ضوء الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس وما نتج عنه من انقسام خطير في اوساط شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات.

في ضوء ذلك نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئ من الأساس لأنه كان ينطلق من "ضرورة قيادة البرجوازية"، فإن الوضع الراهن يفرض –عبر النقاش والحوار الداخلي– إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة فتح/ السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها.

أما بالنسبة لحركة حماس، فيمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، ان تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، ومن هنا يمكن ان تتوفر مساحة كبيرة من التوافق بينهما بعد ان باتت حماس الخاسر الأكبر نتيجة سقوط جماعة الاخوان المسلمين في مصر.

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية. ...وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

****

2017/4/12

نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئ من الأساس لأنه كان ينطلق من "ضرورة قيادة البرجوازية"، فإن الوضع الراهن يفرض –عبر النقاش والحوار الداخلي– إعادة نظر جذرية فيه من جهة،

وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة فتح/ السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها.

أما بالنسبة لحركة حماس، فيمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، ان تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، ومن هنا يمكن ان تتوفر مساحة كبيرة من التوافق بينهما بعد ان باتت حماس الخاسر الأكبر نتيجة سقوط جماعة الاخوان المسلمين في مصر.

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية. ...وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

****

2017/4/13

عن استفحال ظاهرة الفقر في الضفة والقطاع...

في ظروفنا الفلسطينية الراهنة ، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة و انخفاض مستوى المعيشة ، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء و أسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج و تأمين الاحتياجات الضرورية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر و البطالة في ظل استمرار الانقسام والحصار، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهل و يسهل استغلال البعض من الفقراء و المحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية و الاجتماعية بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و في قطاع غزة بالذات يعيش فقراً في القيم و فقراً في النظام و في القانون و العدالة الاجتماعية.

إن الحديث عن استفحال مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الاغلبية الساحقه من أبناءه ، وذلك ضمن خطين او قسمين : قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) و قسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (450 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش. وهذه المجموعة تمثل حوالي 75 % من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 35% من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة و الغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان و المعاناة في ظروف الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ، وفي ظروف الحصار الراهنة التي يمارسها العدو الإسرائيلي بموافقة أمريكية أوروبية وبدعم عربي رسمي مباشر وغير مباشر.

****

2017/4/14

الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني ، إذ يصبح لدينا مرجع وحيد يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض النقد والمراجعة الفكرية والتطوير للأيدلوجية .

وبالتالي فإن تأسيس ثقافة الحوار (داخل المجتمع او داخل الحزب) دون الاعتراف بالاستقلال النسبي للأنا أو الذات، مستحيل. فالوعي المستقر يعني الموت، وما دام العالم متطوراً فإن الوعي الذي يمتلك العالم نظرياً، معرفياً، ينبغي أن يتطور، أن يخضع لتجديد دائم، المهم يا صديقي مزيد من الوعي والتثقيف الذاتي دونما أية مواقف مسبقة، لكي تراكم في وعيك ما يؤهلك للحوار بعيداً عن جمود الأيديولوجيا من ناحية ولقبولك وحرصك على احترام الرأي والرأي الآخر من ناحية ثانية.

****

2017/4/15

عرض تاريخي مكثف لإخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية ...والموقف الوطني المطلوب تجاهها....غازي الصوراني...

الاخفاق الأول : بسبب بنيتها الطبقية عموماً وبنية وسياسات حركة فتح خصوصاً لم تستطع م.ت.ف التمسك بمنطلقاتها واهدافها السياسية في تحرير كل فلسطين، وفق نصوص ميثاقها الأمر الذي اودى بها إلى مسار الهبوط والتراجع بصورة تدرجية وبذرائع مختلفة عبر المحطات التالية :

أ- المحطة الاولى بدأت مع عقد الدورة (12) للمجلس الوطني الفلسطيني – القاهرة 19744/6/1، حيث نلاحظ التراجع عن بعض نقاط برنامج النقاط العشر التي أقرها المجلس الوطني في تلك الدورة، حيث وافق المجلس على مضمون رسالة القائد الراحل ياسر عرفات إلى المستشار النمساوي كرايسكي التي تتضمن " إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لعقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل". وهنا أصبح الكلام صريحاً

ومكشوفاً عن ضرورة السير بحثاً عن (حل سياسي) مع إسرائيل.

ب- استمر الهبوط في الدورة (17) للمجلس- عمان 22/ تشرين الثاني 19844، وكانت أهم قراراته : السير سياسياً ودبلوماسياً على إستراتيجية تعتمد على جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ثم بداية نهج التسوية.

ج- في 19844/1/18 دعا القائد الراحل أبو عمار لإجراء محادثات مع دولة العدو الصهيوني ، وأعاد محاولته في 1984/4/24 بالتأكيد علانية على رغبته في "التفاوض مع إسرائيل وجها لوجه .

د- في الدورة (18) للمجلس الوطني – الجزائر 19877/4/20، أصدر المجلس بيانان "يؤيد عقد المؤتمر الدولي في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها". وفي هذه الفترة كانت قيادة الراحل عرفات قد فتحت عدة قنوات اتصال بالعدو الصهيوني منها قنوات كل من محمود عباس (أبو مازن) وسعيد كمال، وبسام أبو شريف، ونبيل الرملاوي، ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين.

هـ- الدورة (19) للمجلس- الجزائر 19888/11/13 (دورة الانتفاضة): كان قرار إعلان قيام الدولة ابرز القرارات، وتضمن الفقرة الهامة التالية : "كما تعلن (دولة فلسطين) في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وإنها ترفض التهديد بالقوة او العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسلامة أراضي أي دولة أخرى". وفي ضوء ذلك أكد الرئيس عرفات استعداده للقبول بالشروط الأمريكية، بما في ذلك الاستعداد للتفاوض مع (إسرائيل) على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 والتعهد بالعيش بسلام مع (إسرائيل) في حدود الأرض المحتلة عام 1967 ، وإدانة العنف والإرهاب وعدم ممارسته .

و- أما الدورة (20) للمجلس- الجزائر 19911/9/23 فقد تضمنت قرارات المجلس الوطني الموافقة على إجراء تسوية سياسية مع دولة العدو الصهيوني، تحت غطاء مؤتمر السلام، ثم استمرت عملية التفاوض العبثية منذ مدريد ثم واشنطن وصولاً إلى اتفاق أوسلو التي جسدت مخالفة القيادة المتنفذة في م.ت.ف لجميع الأسس المتفق عليها بين كافة فصائل المقاومة في مقابل قبولها بالشروط الأمريكية الإسرائيلية وانتهاج سياسية الاستسلام المستمرة حتى اللحظة.

-22الإخفاق الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأ مع مغادرة بيروت ، والذي توضح خلال فترة تونس، من العام 1982 إلى 1994 ، وتفاقم خلال مفاوضات أوسلو، وتجذر مع تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث رضخت قيادة م.ت.ف – للخروج من أزمتها – بقبولها الصيغة التفاوضية التي فرضها عليها جيمس بيكر في مدريد عام 1991 بطلب من الإسرائيليين، وهي صيغة خططت لأن يجري تناول قضية اللاجئين (وجميع القضايا المهمة) في وقت لاحق، عند التفاوض على الترتيبات المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة ، عبر ما يسمى بمفاوضات الوضع النهائي ، التي تأجلت لما يقارب العقد ، لحين انعقاد مؤتمر "كامب ديفيد" الاجهاضي عام 2000 ، وتأجل إلى أيلول / سبتمبر 2010 لتبدأ جولة جديدة من المفاوضات المباشرة بالشروط الإسرائيلية الامريكية (وفق رسالة أوباما أواخر تموز 2010) التي يبدو ان قيادة م. ت. ف يمكن أن توافق عليها مقابل الاعتراف بدولة شكلية أو قابلة للحياة بدون حق العودة ، وبدون سيادة حقيقية على أرضها ومواردها من ناحية وتكريس

الاعتراف بيهودية دولة العدو الاسرائيلي من ناحية ثانية . من الواضح إذن، أن هذه السياسات ليست جديدة علينا ، سوى أنها في تقديرنا ، أسوأ وأكثر هبوطاً من تلك السياسات التي مارسها الراحل أبو عمار طيلة العقود الثلاث الماضية.

الاخفاق الثالث :الفشل في تطوير دوائر منظمة التحرير إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة تمهد لترسيخ مشروع دولة فلسطين.

الاخفاق الرابع : المحاباة ، والاستخدام التعسفي للسلطة ، والفساد، وعدم ضبط مختلف فئات منظمة التحرير أفسد أدائها بشكل خطير، وكل ذلك في إطار قيادة فردية مطلقة ، جعلت الحديث عن مسار حركة التحرر الوطني الفلسطينية بكل فصائلها غير ممكن دون تتبع دور وهيمنة القائد الفرد الراحل ياسر عرفات .

ورغم رفض أو معارضة بعض الفصائل الفلسطينية وخاصة الجبهة الشعبية ، إلا أن هذه السياسات جعلت المنظمة في وضعية يرثى لها، حيث جرى تغيير برنامجها بعد أوسلو لكي يتوافق مع الاتفاقات الموقعة، وبالتالي بات برنامجها هو برنامج أوسلو لا غير. بمعنى أن المنظمة لم تعد منظمة للتحرير، بل باتت "خيال مآتا" لا دور سياسي، ولا دور نضالي، ولا دور تمثيلي. وهي محتكرة من قبل قيادة السلطة، وليس فتح، لأن فتح تهمّشت كذلك، لهذا لم يبق سوى الاسم :منظمة التحرير الفلسطينية. هل يفيد؟ الجواب متروك لكم رفاقي واصدقائي لعلنا نضغط لاعادة تشكيل مجلس وطني جديد بالانتخاب اينما كان ذلك ممكنا أو بالتوافق شرط ان لا يزيد عدد الاعضاء عن 350 عضوا بمشاركة حماس والجهاد ايضا رغم قناعتي بان حماس مارست اشكالا من الهبوط السياسي ومفاوضات ما يسمى بالمهادنة لا تقل خطورة عن ممارسات فتح ، بحيث يمكن القول بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.... وهنا بالضبط تتجلى اهمية استعادة روح ومبادىء م.ت.ف.

اذن واضح من كل ما تقدم ، أنني لا استهدف ابدا الدعوة إلى شطب وتجاوز م.ت.ف أو إيجاد مرجعية بديلة على طريقة حركة حماس و الإسلام السياسي، فهي مازالت –رغم كل شيء – تمثل كإطار وبرنامج سياسي وصيغة تنظيمية جامعة وليس كقيادة ومؤسسات راهنا ، هي "أهم منجز حققته الثورة الفلسطينية المعاصرة" كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشعب وحقوقه الوطنية، وهو منجز تبلور وتطور عبر عملية صراعية تاريخية، جعلت من م.ت.ف الإطار الوطني الفلسطيني الجامع الذي استطاع من خلال نضالات شعبنا وقواه المنظمة من فرض ذاته كَمُعَبِّر سياسي قانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وهويته وشخصيته الوطنية وكيانه الوطني. استنادا إلى ذلك فان خيارنا كفلسطين يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً ووطنياً إطاراً جمعياً، ومُعَبِّراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، لان شعبنا لم يحقق استقلاله وسيادته بعد، فان الحفاظ على المنظمة يعتبر ضرورة ومصلحة وطنية عليا تستدعي ايلائها الأهمية التي تستحق الارتقاء إلى ما تفرضه من مهام ومسؤوليات، وجعل هذه المسألة قضية وطنية عامة أو فكرة توحيدية مركزية يجري التحشيد والتأطير على نطاق شعبي واسع من اجل الالتفاف حولها وتطويرها وشطب

كافة الاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي باسمها ، حيث بات اليوم أضر مما في أي وقت ماضي تأييد الصيغة المكرسة: "م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ارتباطاً بتلك الاتفاقات وخاصة اعترافها بالدولة الصهيونية، إذ إن هذه الصيغة لا علاقة لها بنضالات وتضحيات شعبنا طوال المئة عام المنصرمة من ناحية ، ولا تعبر بالمطلق عن أماني ومصالح شعبنا من ناحية ثانية ، بل هي بكل وضوح شيك على بياض تم تقديمه للعدو الإسرائيلي دون أي مقابل يمكن أن تدافع عنه قيادة منظمة التحرير.

****

2017/4/15

سؤال الى فتح وحماس ؟ ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟

لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

****

2017/4/15

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية خاصة مع استمرار تكريس الانقسام الذي كان ومازال مكسبا صافيا للعدو الاسرائيلي.

****

2017/4/16

الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 199 "3الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم نهاية عام 2016 حوالي (2)مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى

الفلسطينية.. وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة– بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية.

****

2017/4/16

على أثر هزيمة "الجيوش" العربية التي قادها الجنرال الانجليزي "جلوب" عام 1948، وإعلان قيام "دولة إسرائيل"، ومن ثم عقد اتفاقية الهدنة الموقعة في رودوس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ 24 شباط/ 1949، تحددت "خارطة" منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة أبناء شعبنا الفلسطيني فيها، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة، والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (13688 كيلو متر مربع) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين" وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا / والنزلة / بيت لاهيا / بيت حانون / دير البلح / بني سهيلة / عبسان الكبيرة والصغيرة / خزاعة / رفح، وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز 365 كيلو متر مربع تمثل نسبة 1.35% من أراضي فلسطين.

أما اصطلاح "قطاع غزة" فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني1954 في "قرار رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكماً إدارياً لقطاع غزة" ضمن حدوده "الجديدة" التي تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي 45 كيلو متر وعرض يتراوح بين 6–11 كيلو متر.

****

2017/4/16

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع بعد النكبة:

عبر استقراء نتائج النكبة عام19488، يمكن التعرف بوضوح على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة ضمن الأوضاع الطارئة الجديدة، فقد "ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل 1948. "

ويمكن تلخيص أبرز ملامح "المجتمع الجديد" فيما يلي:

–11تعرض قطاع غزة لتغير بنيوي على الصعيدين الاجتماعي والسكاني، فقد كان عدد سكانه قبل النكبة (90) ألف نسمة، ارتفع إلى 300 ألف خلال عام واحد، ومعظم هؤلاء (لاجئين ومواطنين) منحدرون من أصول ريفية فقيرة جداً "ولا يتمتعون بخبرات فنية أو تقنية مميزة. "

–2فقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية:

أ) 67% من أراضيه ضمن قضاء غزة.

ب) انتشرت البطالة في صفوف العمال من أبناء القطاع الذين عملوا في السابق في معسكرات قوات الانتداب، أو في الأسواق الفلسطينية المختلفة.

ج) فقد العدد الكبير من المقاولين والتجار جزءاً كبيراً من أعمالهم.

-33تقلصت ملكيات كبار الملاكين إلى درجة كبيرة، فلم تعد العائلات الغزّية شبه الإقطاعية (الأفندية) تستحوذ على عشرات الألوف من الدونمات، وفقدت معظمها أكثر من 80% من أراضيها، ورغم ذلك فقد ظل عدد من هذه العائلات يمتلك قطعاً كبيرة من الأراضي قياساً إلى مساحة الأراضي الزراعية في القطاع ضمن الأوضاع الجديدة.

ومن الجدير بالتسجيل أن هذه العائلات بقيت هي الأكثر سطوة ونفوذاً، وبقي الطابع "الأرستقراطي" الإقطاعي وعقلية "السيادة" في التعامل مع الجماهير الفلسطينية في القطاع أمراً مميزاً وملحوظاً بشكل حاد خاصة في أوساط الفقراء والفلاحين والأُجراء الزراعيين لا فرق بين مواطن ولاجئ.

استمر هذا الوضع حتى ستينيات القرن الماضي مع بداية تأسيس وانتشار الحركات القومية والوطنية ثم م.ت.ف ، حيث تراجع الدور السياسي لعائلات كبار الملاك، وانتهى بصورة كلية بعد هزيمة 1967 وبروز دور فصائل المقاومة الفلسطينية التي تشكلت قياداتها من الشرائح البرجوازية الصغيرة أكثر من 70% من بين أبناء اللاجئين.

****

2017/4/16

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993:

.11بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع، ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط، بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً، إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين."

ولهذا العامل ايجابيات كثيرة، لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع، من قبل النظام العربي الرسمي عموماً، فالشعور بالاغتراب، والحرمان من الإقامة والعمل، ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صوره ...إلخ العراقيل التي تلاحق ابن غزة أينما ذهب.

.2المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.355%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.

.33الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي إلى تعزيز النهوض الوطني في ظروف موضوعية (عربية ودولية) مواتية، أو تؤدي إلى مفاقمة اوضاع الاحباط واليأس ، كما هو الحال في الظروف والمتغيرات العربية الراهنة التي تتسم بتكريس التبعية والتخلف وانفجار الصراع الطائفي الدموي ارتباطاً بانتشار حركات الاسلام السياسي.

.44عزلة القطاع الثقافية، حيث لا توجد مؤسسات ثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة، فمن المعروف أن قطاع غزة طوال المرحلة (1967-1993) لم تصدر فيه أية صحيفة أو مجلة ثقافية، فكرية، نويرية، أو سياسية، وأشير في هذا الصدد إلى مسؤولية كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية التي ركزت اهتمامها منذ البدء على البعد العسكري – كعنصر وحيد – في النضال مما أدى إلى تهميش النضال الديمقراطي المطلبي الجماهيري والنقابي والثقافي طوال المرحلة (1967-1993)، الأمر الذي أسهم – مع عوامل عديدة أخرى – في تطور وانتشار حركات الإسلام السياسي.

****

2017/4/17

حول الوضع الطبقي (1967 – 1993) : غازي الصوراني –ورقة بعنوان :

قطاع غزة "سفينة نوح" الفلسطينية – مقدمة إلى الندوة الأكاديمية حول قطاع غزة المعقودة في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية – جامعة لندن –بتاريخ 2015/10/31.

على العكس من التحليل الطبقي الماركسي او الكلاسيكي، فإن ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي في الضفة وقطاع غزة اتسمت باختلاط –كما هو الحال في المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة– بتداخل الانماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القديمة والحديثة ، حيث نلاحظ وجود وتشابك العلاقات البدوية والعشائرية والشبه اقطاعية إلى جانب العلاقات الرأسمالية التابعة، علاوة على دور الاحتلال والأوامر العسكرية الاسرائيلية في احتجاز تطور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع، وفي مثل هذا الوضع لا نستطيع التأكيد على وجود طبقات متبلورة بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين البرجوازية الصغيرة والفلاحين الأجراء والعمال، وليس من السهل الفصل بينها،إلى جانب بقاء عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد، يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور)، بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة.

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا –وما زالوا – لأقسى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن. ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة (أكثر من 60% من مجموع السكان) لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، الوسطى، الفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعدداً ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والشيوعية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً، بدءً من ستينيات القرن الماضي، وفي إطار م.ت.ف عام 1964، وفصائل المقاومة بعد هزيمة حزيران 1967، وما تلاها من محطات حتى اللحظة.

****

2017/4/17

لا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي

العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد (23) عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية–الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

****

2017/4/17

يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر، المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

وبالتالي فإن محاولة تشخيص الخريطة الطبقية الراهنة في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة ، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع لابد أن تكون مرتبطة بنتائج التفكك والتهميش والإدماج وآليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني في سياق بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها، طوال الفترة منذ 1994 حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران 2007 بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة ، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ– حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة– عن مرحلة ما قبل الانقسام ، وفي هذا

الإطار ، أشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما أفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة ، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي التحرري والديمقراطي، الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي.

****

2017/4/17

التشكيلة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحولاتها :

التشكيلة الاجتماعية، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية من ناحية، وبسبب أن التطور الاجتماعي الطبقي ما زال –في مجتمعنا الفلسطيني والعربي– في حالة من السيوله الطبقية تحول دون تبلور الطبقات ووعيها لذاتها.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من " مجتمع " الضفة عن " مجتمع " قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية –اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية، ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ،خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

****

2017/4/18

إن محاولة تشخيص الخريطة الطبقية الراهنة في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة ، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع لابد أن تكون مرتبطة بنتائج التفكك والتهميش والإدماج وآليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني في سياق بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها، طوال الفترة منذ 1994 حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران 2007 بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة ، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ– حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة– عن مرحلة ما قبل الانقسام ، وفي هذا الإطار ، أشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما أفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم

الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة ، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي التحرري والديمقراطي، الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي.

فمن المعروف ان الاستعمار كان له دور رئيسي في تشكل "البرجوازية " الكومبرادورية والطفيلية في فلسطين والبلدان العربية ، وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة، سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف "البرجوازية الوطنية الصناعية" والقطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية، السمسارة ، الزراعية الريفية ، المتخلفة والطفيلية ، التي ولدت –كما غيرها من الطبقات "الحديثة"–، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، وعلى هذا الأساس فإن نواة "البرجوازية" الفلسطينية –قبل نكبة عام 48– لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعا نهضويا أو تنويريا ، كما لم تكن نقيضا للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتدادا "عصريا" لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي –وقابلا للاحتواء والخضوع– عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسة وممارساتها –في فلسطين وكافة الأقطار العربية– في المرحلة الراهنة.

****

2017/4/18

بالنسبة للطبقة العاملة الفلسطينية، التي لم تتبلور بعد في بلادنا ، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة ،فقد بقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي ومصالحها الطبقية، حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية.

مثالنا على ذلك ، التفاصيل اليومية للواقع المعاش لعمالنا و معاناتهم في الضفة والقطاع، فالعاملين من أبناء الضفة في المستوطنات أو السوق الإسرائيلي، وبسبب فقرهم وحاجتهم، فإنهم يستجدون بيع قوة عملهم واستغلالهم من صاحب العمل الإسرائيلي ، حيث يتعرضون لكل أشكال الاضطهاد –الوطني والطبقي– منذ فجر يوم العمل لكل منهم ، على الحواجز والتفتيش والإذلال النفسي والمادي ، إلى جانب معاناتهم لدى صاحب العمل وتحملهم للأعمال الشاقة والقذرة ، ثم عودتهم بعد هبوط الليل ، إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم الصغيرة، التي يعيش معظمهم في داخلها، بموجب تقاليد وقوانين العائلة والقرية والمجتمع في الضفة الغربية، وهي نفس السمات والظروف التي عاشها عمال قطاع غزة قبل الحصار والإغلاق.

إنها المفارقة التي تميز هذا القطاع الواسع من عمالنا المشدودين بصورة معنوية وعفوية إلى عاداتهم الاجتماعية التقليدية في الأسرة أو الحامولة ، أو تجمع القرية أو المخيم، يمارسون فيها وعبرها دورهم الاجتماعي حسب الوضع الاجتماعي المتوارث لكل منهم كجزء من الذاكرة التاريخية لواقعهم ما قبل نكبة 1948، أو بحكم استمرار هيمنة ثقافة الأنماط القديمة، المثالية والغيبية القدرية على عقل ومكونات هذه الشرائح العمالية.

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي

بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد (23) عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية–الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

****

2017/4/19

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة –خاصة في قطاع غزة– التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث، التي تكرست مع مظاهر التخلف الاجتماعي التي تفاقمت في ظل انتشار حركات الإسلام السياسي ، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وممارساتها الهادفة إلى تكريس شعار جماعة "الإخوان المسلمين" ، "الإسلام هو الحل" ، فإنها بذلك تجسد خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" التي تجسد الفهم السقيم للإسلام، الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية، لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات، كما قال بحق المفكر الراحل نصر أبو زيد. ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا. فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون، عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية، فالواقع الفعلي في بلادنا، يؤكد وجود هذه السلطة، بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا. والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة، فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة، وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين، وتختزل الدين في الوطن. وهنا

يختزل الوطن في الدولة، وتختزل الدولة في نظامها السياسي، ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن. إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع، أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها، والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء!

****

2017/4/19

نداء الى رفاقنا واخواننا في الحركات والاحزاب الوطنية الديمقراطية التقدمية ، والى المثقفين والاكاديميين التقدميين والديمقراطيين في فلسطين والوطن العربي وكل القوى والاحزاب العالمية الصديقة المتضامنة مع نضال شعبنا ، التداعي في هذه اللحظة لاصدار بيان عاجل يدعو جماهيرها الى بلورة وتفعيل التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم الأخ المناضل مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والرفيق الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المناضل احمد سعدات ، عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية والعنصرية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والشعبي والسياسي ..لا للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا...الحرية للاسرى .. آملين من اخواننا ورفاقنا ومثقفينا في الوطن العربي العمل على ترجمة هذا النداء وتجسيده عمليا من خلال الفعاليات والانشطة الجماهيرية والثقافية في بلدانهم بصورة عاجلة ... انها لحظة من لحظات التضامن الاخوي والرفاقي الوطني والقومي والاممي مع اسرانا البواسل.

****

2017/4/20

ان صورة المأزق الفلسطيني لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام الذي كرس التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم لحساب مشهد الاستبداد وقمع حرية الرأي والمعتقد والحريات العامة،مع تزايد مظاهر الاستغلال والافقار والمصالح الفئوية ، لدرجة ان الفرد في مجتمعنا، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي ، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال ، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى

إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

****

2017/4/21

لن يكون الكفاح بكل اشكاله مجدياً إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم.

****

2017/4/21

الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس ، ساهم بدرجة أساسية –إلى جانب عوامل أخرى– في إفشال مشروع الدولة الفلسطينية، وكان –ومازال– مكسباً صافياً للدولة الصهيونية، وتنفيذاً لمخططاتها ومشاريعها الخاصة بمستقبل الضفة وقطاع غزة ، كما وردت في دراسة "مركز جافي للدراسات الاستراتيجية – جامعة تل أبيب" الصادر عام 1989 أثناء الانتفاضة الفلسطينية، وتم ترجمته إلى اللغة العربية من قبل واصداره في كتاب صدر بعنوان : "الدولة الفلسطينية" عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت – 1991 ، حيث ورد فيه الحديث عن سيناريو الانسحاب الاحادي من غزة، ودولة غزة في إطار الصراع بين التيار الاسلامي وبين تيار م.ت.ف.

****

2017/4/21

إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (او صفقة /صفقات مشبوهة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي .. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني (الاسرى) ووثيقة القاهرة مايو 2011، التي يتوجب التمسك بنصوصهما والتمترس حول بنودهما وأسسهما بحيث تكون المحدد الرئيس لانهاء ودفن الانقسام وتغليب مصالح الوطن والشعب على مصالح فتح وحماس كشرط وحيد لمواصلة النضال الوطني على قاعدة الوحدة الوطنية التعددية.

وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكننا لن نقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبولنا هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضنا هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض على شعبنا إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ،

والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا .. هذا هو الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة.

****

2017/4/22

حين يكون هناك يسارعصي على ممارسة النقد الذاتي، وفي ذات الوقت لا يمل الحديث اللفظي المتواصل عن ضرورة المراجعة، كيف لهذا اليسار ان يعترف بالخطأ، وبمسؤوليته عن الخطأ ، بل كيف يقوم باصلاح الخطأ ؟ بل ان السؤال الجارح : كيف بامكان اليسار هذا ان يمارس الصح ان لم يقبض على رأس الخطأ ؟ انه لا يدرك ان قضيتنا واوضاعنا وحركتنا الوطنية بكل مسمياتها تعيش مأزقا خانقا يتطلب من كل وطني مخلص اعادة النظر في كافة البرامج والرؤى السابقة التى اوصلتنا الى هذا المأزق الذي يعني بصراحة شديدة وصولنا الى حالة قصوى من العطب في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، فالمأزق حالة عطب أو فشل وهزيمة حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة. في الأزمة خلل يقبل تصحيحاً أو تداركاً. وحتى إن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق التي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي خيض فيه وقاده في المطاف الأخير الى المأزق.وبالتالي حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به الى ذلك المأزق، ولا سبيل الى خروج الفكر السياسي من انسداد طريقه او من مأزقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته الى النهاية المقفلة، وعدم نفع عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود ....فالفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل اوسلو لمظاهر متنوعة من الازمات وصولا الى الازمة الأكبر ، وأعني بها اتفاق اوسلو التي راكمت مزيدا من الازمات أودت بشعبنا وقواه السياسية والمجتمعية الى المأزق الحاد الراهن ، الذي لا يبدو اننا– كقوى سياسية – نستطيع الخروج منه بعد ان تلاشت فكرة الدولة المستقلة كاملة السيادة ، وبعد ان بات المقرر الخارجي الصهيوني والعربي الرسمي والاقليمي والدولي متحكما رئيسيا في حاضرنا ومستقبلنا المنظور.

****

2017/4/22

شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

****

2017/4/22

غازي الصوراني ...**رسالة أقرب الى خاطرة حزينة**

أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الأوضاع المأزومة عموما، والفكرية شبه المرتدة عن الماركسية ومنهجها خصوصا في أحزابهم، دونما توفر المقومات المطلوبة في نشر وتعميم الثقافة الديمقراطية العقلانية التنويرية الحداثية داخل هذه الأحزاب للخروج من الأزمة صوب النهوض. وهذا يعني أن الجميع يتحمل المسئولية أمام هذا العجز أو القصور أو الإهمال.

لذلك أقول لهم – مخاطبا ذاتي–....أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي المعرفي العلمي المادي الجدلي أولا، وعدم نضج الوعي بتفاصيل الواقع المعاش ثانيا، واستمرار تغييب الوعي العميق بالديمقراطية ثالثا.

في مثل هذه الأوضاع يكون من الطبيعي انتشار أحزاب وتيارات اليمين الليبرالي الرث وحركات الإسلام السياسي بصور غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، بسبب استمرار تخلف أو عدم نضوج أو توفر الأوضاع الذاتية – في أحزاب اليسار– القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ببعديها المعرفي والمجتمعي/الطبقي، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح – أو انها أصبحت فعلا – أزمة بنيوية شاملة.

وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا، ولم يؤخذ به، فإن من واجب كل كادر وكل عضو (في هذه الأحزاب والفصائل) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار مظاهر الهبوط الفكري النقيض للماركسية، الى جانب الهبوط في التعاطي مع القضايا السياسية عموما والمجتمعية المطلبية الطبقية للجماهير الفقيرة خصوصا، في ظل استمرار تراكمات ضحالة الوعي أو غيابه، وهي تراكمات تعزز بالضرورة وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشللية، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب أو الفصيل أو ذاك، وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب وفكره الماركسي ومنهجه العلمي الذي نريد، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينهم وبين المجتمع عموما والشرائح الفقيرة خصوصا –وهي الأغلبية العظمى.

أخيراً .. يبدو أن أحزاب وفصائل اليسار العربي –بدرجات متفاوتة– أصبحت أو كادت تصبح في مساحة هامة من علاقاتها الداخلية ومواقفها الأقرب الى الصمت والمهادنة لهذا النظام أو ذاك، صورة مشوهة عن واقع التخلف الاجتماعي السائد في مجتمعاتها، الأمر الذي يفسر بوضوح ساطع أسباب تراجع وعزلة قوى اليسار العربي وانحدارها.

ان الصمت على تراكم عوامل الأزمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطىء لهذه الأحزاب/الفصائل ...لكنه لا يعني مطلقا موت الأفكار والمبادىء والتضحيات العظيمة التي انطلقت من أجلها.

****

2017/4/22

أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الأوضاع المأزومة عموما، والفكرية شبه المرتدة عن الماركسية ومنهجها خصوصا في أحزابهم، دونما توفر المقومات المطلوبة في نشر وتعميم الثقافة الديمقراطية العقلانية التنويرية الحداثية داخل هذه الأحزاب للخروج من الأزمة صوب النهوض. وهذا يعني أن الجميع يتحمل المسئولية أمام هذا العجز أو القصور أو الإهمال.

لذلك أقول لهم – مخاطبا ذاتي–....أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي المعرفي العلمي المادي الجدلي أولا، وعدم نضج الوعي بتفاصيل الواقع المعاش ثانيا، واستمرار تغييب الوعي العميق بالديمقراطية ثالثا.

****

2017/4/23

ان الصمت على تراكم عوامل الأزمة والمرض داخل احزاب وحركات اليسار العربي هو نوع من الصمت على الموت البطىء لهذه الأحزاب/الفصائل ...لكنه لا يعني مطلقا موت الأفكار والمبادىء والتضحيات العظيمة التي انطلقت من أجلها.

ففي مثل هذه الأوضاع السياسية والاجتماعية العربية الرسمية المنحطة ، يكون من الطبيعي انتشار أحزاب وتيارات اليمين الليبرالي الرث وحركات الإسلام السياسي بصور غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، بسبب استمرار تخلف أو عدم نضوج أو توفر الأوضاع الذاتية – في أحزاب اليسار– القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ببعديها المعرفي والمجتمعي/الطبقي، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح – أو انها أصبحت فعلا – أزمة بنيوية شاملة.

وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا، ولم يؤخذ به، فإن من واجب كل كادر وكل عضو (في هذه الأحزاب والفصائل) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار مظاهر الهبوط الفكري النقيض للماركسية، الى جانب الهبوط في التعاطي مع القضايا السياسية عموما والمجتمعية المطلبية الطبقية للجماهير الفقيرة خصوصا، في ظل استمرار تراكمات ضحالة الوعي أو غيابه، وهي تراكمات تعزز بالضرورة وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشللية، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب أو الفصيل أو ذاك، وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب وفكره الماركسي ومنهجه العلمي الذي نريد، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينهم وبين المجتمع عموما والشرائح الفقيرة خصوصا –وهي الأغلبية العظمى.

أخيراً .. يبدو أن أحزاب وفصائل اليسار العربي –بدرجات متفاوتة– أصبحت أو كادت تصبح في مساحة هامة من علاقاتها الداخلية ومواقفها الأقرب الى الصمت والمهادنة لهذا النظام أو ذاك، صورة مشوهة عن واقع

التخلف الاجتماعي السائد في مجتمعاتها، الأمر الذي يفسر بوضوح ساطع أسباب تراجع وعزلة قوى اليسار العربي وانحدارها.

****

2017/4/23

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة.

****

2017/4/24

عن الكثافة السكانية والمستعمرات الصهيونية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة..

الكثافة السكانية: بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2014 حوالي 767 فرداً/ كم2 بواقع 500 فرد/ كم2 في الضفة الغربية و 4,904 أفراد/ كم2 في قطاع غزة أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في العام 2014 حوالي 383 فرداً/ كم2 من العرب واليهود.

.300المستعمرات الصهيونية: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2013 في الضفة الغربية 409 مواقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ 580,801 مستوطن نهاية العام 2013، إلى جانب 206,7055 مستوطن في القدس الشرقية، أي ان مجموع المستوطنين الصهاينة حوالي 788 ألف مستوطن عام 2014.

ويتضح من البيانات أن 48.55% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني.

.311المستعمرات الصهيونية واستغلال المياه في الضفة الغربية المحتلة : تشير البيانات الواردة من وزارة التخطيط في تقرير الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة (ج) نقلاً عن البنك الدولي أن المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العام 2013 بلغت حوالي 100 كم2 معظمها زراعات مروية تصديرية، مستغلة اكثر من 50 مليون م3 سنوياً للزراعة من المياه الجوفية الفلسطينية ، بينما لم تتجاوز المساحة الأرضية المزروعة المروية من قبل الفلسطينيين 78 كم2 وذلك في العام 2011.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى شح المياه في الضفة وقطاع غزة ومحدودية مصادرها التي تقتصر فقط على المياه الجوفية والمياه السطحية، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية في الضفة والقطاع

262.9 مليون م3 والمياه المتدفقة من الينابيع 39.5 مليون م3 في الضفة الغربية كما هو في العام 2013 وبناء على المعلومات المائية للعام 20133 فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز 15% من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد على 85% من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى مياههم في نهر الأردن منذ العام 1967 ما يجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة 63.3 مليون م3 العام 2013.

وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي 78.8 لتر/فرد/ يوم العام 2013 في الضفة الغربية و 91.3 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة، وفي هذا الجانب لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد على 95% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، كما أنها من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (100 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.

****

2017/4/24

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي وديمقراطي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها.

****

2017/4/25

لقد بات واضحا اليوم –وبصورة جليه– بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما فقط دون غزة)، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى أطراف حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية عموما واليساريين الماركسيين منهم خصوصا انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه.

إن الحوار حول هذه الرؤية يفترض إعادة بناء التصور الماركسي حول المسألة الفلسطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسية، حيث بات من الضروري ان تتقدم للعب دور تغييري، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن ان تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسطينياً وعربياً، في سياق تطور الصراع ضد الحركة الصهيونية والامبريالية، الأمريكية خصوصاً، في كل العالم.

هذا هو المدخل – المقترح – لإعادة بناء الرؤية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، ومحفزاً لإعادة بناء القوى الماركسية، (الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب والفعاليات الماركسية) على طريق الوحدة المنشودة بينها.

* نقصد بالتحديد الجبهة الشعبية ، والديمقراطية وحزب الشعب كقوى يساريه عموماً رغم التباينات فيما بينها فيما يتعلق بطبيعة المرحلة وتحليل الواقع الاجتماعي الاقتصادي والعلاقة بين الوطني والقومي والاممي من ناحية، وبطبيعة الاختلاف في التحليلات والمواقف السياسية من اتفاقات أوسلو والمشاركة في حكومة السلطة و"مؤتمر جنيف" والتعاطي مع خارطة الطريق والموقف من عملية التفاوض ..الخ.

****

2017/4/25

استفحال جرائم القتل والسرقة وانتشار مظاهر الانحطاط والانحلال مع تزايد تناول المخدرات وحبوب الهلوسة بانواعها، كل ذلك انعكاس لممارسات الاستبداد والقهر والفقر والبطالة وانعدام اوضاع الامان والاستقرار في ظل الانقسام وبسببه ، وخاصة تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الاغلبية الساحقه من أبناءه ، وذلك ضمن خطين او قسمين : قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) و قسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (450 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش. وهذه المجموعة تمثل حوالي 75 % من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 35% من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة و الغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان و المعاناة في ظروف الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ، وفي ظروف الحصار الراهنة التي يمارسها العدو الإسرائيلي بموافقة أمريكية أوروبية وبدعم عربي رسمي مباشر وغير مباشر.

****

2017/4/25

بين الانتماء للدين أو الوطن، هناك تباين شديد ، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان (أوطان) مختلفة، وقد تكون متناحرة متخاصمة، وهذا يجري كثيراً في التاريخ والواقع ، فقد يكون بلدان أبناؤها من دين واحد وبينهما حروب طاحنة ، ويكون على أبناء كل بلد من البلدين أن يقاتلوا دفاعاً عن بلدانهم ضد أبناء عقيدتهم الدينية ومذهبهم، ومن هنا لا تصح المماهاة بين المسلم والمواطن، وهنا تصبح مقولة (الدين لله والوطن للجميع)" هي المعيار الرئيسي الأول في العلاقة بين الوطن والدين.

****

2017/4/26

اعتقد أن أزمة المجتمع العربي ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين،إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان« ما قبل الرأسمالية« وبالتالي ما قبل المجتمع المدني، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي .

و لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لهذه الإشكالية الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوةَ أو ضعفَ انتشارِها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني؟

****

2017/4/26

جدوى استخدام مفاهيم الحداثة.....

أرى أن الفكرة المركزية في جدوى استخدام مفاهيم الحداثة، تقوم على انتقال مجتمعاتنا العربية من حالة الركود والتخلف التاريخي والتبعية إلى حالة النهوض والديمقراطية والعلمانية والتطور الاقتصادي والتنمية المستقلة والتقدم ، وفق قواعد العقل والمنهج العلمي ، مع يقيني بأن الحديث عن مفهوم الحداثة وقيمها ، هو حديث عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بعد ، و لم نتعاطى مع أدواتها و معطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات و المعطيات المتخلفة الموروثة والراهنة في مجتمعاتنا ، وهنا تكمن الجدوى من وعي هذا المفهوم واستخدامه لمجابهة مظاهر وادوات التخلف (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي) ، بالعقل و العقد الاجتماعي ، و لمجابهة الحكم الثيوقراطي و الأوتوقراطي الفردي وكل أشكال ومظاهر الاستبداد بالعلمانية و الديمقراطية ، و لمجابهة الامتيازات الطبقية وتراتبية الحسب و النسب و اللقب بالمساواة الحقوقية و المدنية ومبدأ

المواطنة ، بين جميع المواطنين ، فأين نحن العرب من كل ذلك ؟ و نجيب بوضوح ، ان مجتمعنا العربي اليوم ، هو –مجتمع بلا مجتمع مدني– ، فطالما أن بلادنا ليست في زمن حداثي/حضاري و لا تنتسب له ، بالمعنى الجوهري ، فإن العودة إلى القديم أو ما يسمى بإعادة إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سيظل أمراً طبيعياً فيها ، يعزز استمرار هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا و استمرار قيامه فقط بإدارة الأزمة في بلادنا دون أي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الأزمات وتفكيك بنيان الدولة القطرية وتجزئتها جغرافياً أو طائفياً ومذهبياً.

إن الانعتاق السياسي الذي حققته الثورة البرجوازية في عصر النهضة ، يتوجب أن نتعامل معه كنقطة انعطاف مذهلة في التطور التاريخي ، وتقدما عظيما في إطار النظام الاجتماعي القائم ،وهو منعطف لابد لنا – في فلسطين والبلدان العربية– من أن نعمل على مراكمة عوامل الموضوعية والذاتية بما سيضمن – بوسائل ديموقراطية– تجاوز الرؤى الاحادية لحركات الاسلام السياسي المستندة على المفاهيم الأصولية القديمة، لحساب مفاهيم النهضة والتنوير والحداثة صوب آفاق مجتمع مدني ديمقراطي، يزيح أشكال الاستبداد والسيطرة والتفرد التنظيمي والصراعات الفئوية على السلطة والمصالح الطبقية والطائفية المذهبية في حاضر مجتمعنا ومستقبله، دون أن يعني ذلك اغفالنا لعملية الصراع الطبقي والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي وكل مظاهر التبعية والتخلف بصورة ديمقراطية ، ذلك إن انعدام المساواة ، ظاهرة موضوعية ، وسمة أساسية من سمات المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي ، فهو –في جوهره– مجتمع الصراع الطبقي والصراع السياسي في آن معا، وهنا تكمن بالضبط الجدوى من استخدام مفاهيم الحداثة.

****

2017/4/26

الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وصولا الى لحظة الانقسام منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، راكمت وكرست طوال العشر سنوات الماضية واقعا أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

****

2017/4/26

ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا في الانظمة العربية بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الحاكمة واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد. فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

وبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى

لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

وبالطبع فإن هؤلاء الأوجراء أو الشرائح الطبقية العليا، بحكم مصالحهم الانانية البشعة وتبعيتهم للخارج، ليسوا معنيين أبداً البحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفوا فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي/الصهيوني في موازاة تدعيم السلطة الاستبدادية ، شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة بروباجندات الحكام "الجدد" لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

وهذا يدفعني إلى الحديث عن القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن، حيث تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مُسَيْطَر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية العسكرية والمدنية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

****

2017/4/27

عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!!

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر

العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي الديمقراطي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل؟؟؟

****

2017/4/28

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل توفير عوامل الصمود، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل الحرية ووالاستقلال والعودة.

****

2017/4/28

إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والتخلف والانحطاط الاجتماعي والسلفي الرجعي، يتطلب اعتماد مفهومي العقل والعقلانية كمنطلق وكأداة وحيدة للتحليل، مما سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تغيير الواقع والتحكم في صيرورة مستقبله في رحاب الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والمعتقد . إن الفكر الذي يستحق اسمه هو إدراك للحاضر وللواقع بالفعل ، وإدراك للمبدأ العقلي والأخلاقي في كل مجال من مجالات الحياة ."

ففي عصرنا الراهن، لا يستقيم أن تكون أمة، كائناً أخلاقياً من دون هذه الرابطة العقلية/الأخلاقية، أي من دون

عقد اجتماعي –يضمن ويكرس حرية الرأي والتعدد الفكري والسياسي والتنظيمي – يكون بموجبه جميع المتعاقدين أحراراً ومتساوين.

****

2017/4/29

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها....

****

2017/4/29

"الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد (بدرجات متفاوتة بين هذا البلد العربي او ذاك)الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسرعزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي(الحزب)"كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة ، وممارسة النضال االسياسي والاجتماعي والثقافي والمطلبي الديمقراطي من قلب الصراع الطبقي ضد كل اشكال وادوات الاستبداد والتبعية والتخلف لمرحلة طويلة نسبيا ، الى جانب نضالها الوطني التحرري ضد الوجود الصهيوأمريكي ..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

****

2017/4/29

في نهاية العام 2016، بلغ عدد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 ، (4.893) مليون نسمة (منهم 2.485 مليون ذكر و 2.407 مليون أنثى)، يتوزعون بمقدار 2.987 مليون نسمة في الضفة

الغربية(منهم 1.517 مليون ذكر و1.469 مليون أنثى)، و 1.905 مليون نسمة في قطاع غزة (منهم 968 الف ذكر و 937 الف أنثى .(

كما أظهرت البيانات أن نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0–144) في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2016 بحوالي (1.991 مليون نسمة) منهم 1.154 مليون نسمة في الضفة ، و 836,373 في قطاع غزة، أي نسبة الفتوة في الضفة 38.6% من مجموع سكانها ونسبة الفتوة في قطاع 43.99% ، أي ان المجتمع في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر من الضفة الغربية .

أما بالنسبة لتوزيع السكان بين الحضر والريف والمخيمات نهاية 2016، فيتوزعون بنسبة 65.99% في المناطق الحضرية (حوالي 3.553 مليون)، وبنسبة 16.6% في الريف (حوالي 776 ألف) في حين بلغت نسبة سكان المخيمات 17.5% حوالي 838 ألف (يتوزعون في مخيمات الضفة 242,530 لاجئ، وفي مخيمات قطاع غزة 595,255 لاجئ .(

وفي هذا الجانب نشير إلى الكثافة السكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو 782 فرد/كم2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 507 فرد/كم2 في الضفة الغربية مقابل 5,144 فرد/كم2 في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها.

أما بالنسبة لحجم الاسر الفلسطينية، فيقدر مجموع الأسر نهاية العام 20166 في الأراضي الفلسطينية 835,772 أسرة، منها 533,392 أسرة في الضفة الغربية و302,380 أسرة في قطاع غزة، علماً بأن معدل الأسرة في الضفة 5.6 فرداً ، وفي قطاع غزة 6.3 فرد.

أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، فقد بلغ في نهاية عام 6,400,540) 2016 نسمة) ، بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات البالغ (12,739,516 نسمة. (

****

2017/4/30

بمناسبةالاول من أيار2017

وحدهم الفقراء يستيقظون مبكرين قبل الجميع ،حتى لا يسبقهم إلى العذاب أحد !!..محمد الماغوط.(

لماذا الطبقة العاملة هي مادة الثورة ؟لماذا الطبقة العاملة هي قيادة الثورة ،لماذا نقول أنه من خلال نظرية الطبقة العاملة فقط يمكن أن تنتصر الثورة ؟ما هي الثورة؟ما هي الثورات؟قد نعطي للثورة مائة تعريف وتعريف،غير أن كل هذه التعاريف لا تغير من وجودها الأساسي الواحد ...كل ثورة في التاريخ هي ثورة العمال والكادحين والفقراء المظلومين والمضطهدين " ضد المستغلين" بكسرها" الذين يسببون لهم الفقر والتعاسة والشقاء(جورج حبش) . ..... كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي .....

المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

****

2017/4/30

غزة على وشك الانهيار ، وكارثة إنسانية تلوح في الأفق ، سكان منهكون من البطالة و الفقر، مياه ملوثة ، بيوت مظلمة ، مؤسسات حكومية شبة مفلسة ، اقتصاد منهار ، و حياة تكاد أن تكون شبه مستحيلة للفقراء و المحتاجين ، أما المرضى المهمشين فحدث و لا حرج فهم محكوم عليهم مسبقا بالإعدام بسبب الإهمال والحصار.

في غزة بالفعل يوجد حياة أقل ما تستطيع وصفها بأنها مأساوية، فقد شهد القطاع في العشر السنوات الأخيرة ، منذ بداية الانقسام الفلسطيني تحول طبقي خطير ، ذابت من خلاله الطبقة الاجتماعية الوسطى التي تحولت مع طول فترة الانقسام إلي طبقة فقيرة هشة ، فانقسم المجتمع الغزي إلي طبقتين متناقضتين تماما ؛ طبقة الفقراء الذي يعتمدون على المساعدات الإنسانية و الرواتب الضئيلة المقدمة لموظفي السلطة البسطاء، و طبقة أخرى برجوازية انتعشت من تجارة الحصار و الأسواق السوداء.

وهذا الانقسام الطبقي الخطير ، سيكون له بالطبع تداعيات خطيرة على مستقبل قطاع غزة، و سينعكس سلبا على مستوى استقرار الأمن فيه ، فهناك احتمال كبير أن يكون هناك ثورة جياع في حال لم يتم إيجاد حل إنساني و سياسي للمشاكل الحياتية لسكان القطاع.

****

2017/4/30

رغم كل ظروف البؤس والاستغلال والقهر ...اقول كل عام وعمال وفقراء وكادحي فلسطين والوطن العربي بخير.....

الطبقة العاملة : من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم .

الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر.

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية (والعربية)، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد

والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم .ولهذا السبب استطاعت الحركات الدينية والليبرالية الهابطة من فلول الأنظمة ومن خارجها ان تركب أمواج انتفاضتكم وقطف ثمارها... لذلك لا بد من استمرار معترك النضال السياسي والمطلبي من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية يسارية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها... المجد والخلود لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

كل عام وعمال وفقراء وكادحي فلسطين والوطن العربي بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد على طريق انتصارهم الحتمي...

****

2017/5/1

الأول من أيـار.....

–في مثل هذا اليوم قبل 1299 عاماً قامت البرجوازية بشنق قادة إضراب عمال هاي ماركت في مدينة شيكاغو أمام الحشود لتجرئهم على المطالبة بتقليل ساعات العمل والمزيد من الخبز والدواء يوم الأول من أيار ليس عيداً ، فلا يمكن لذكرى جريمة ارتكبتها البرجوازية ضد الطبقة العاملة أن تصبح عيداً لهم.

–إن المحاولات الأولى لإنشاء أول منظمة نقابية في بريطانيا كانت عام 18311 عندما تأسست "الجمعية الوطنية لحماية العمال". وبعد ذلك وفي عام 1834 تأسست على يد روبرت أوين "النقابة الموحدة الوطنية العظمى."

–وقد دعت الأممية الأولى في مؤتمر جنيف عام 1866، العمال الى النضال من أجل يوم عمل من 8 ساعات (8 ساعات عمل، 8 راحة ونوم، 8 ثقافة وتعليم) وقد لقيت هذه الدعوة صدى واسعاً لدى عمال الولايات المتحدة في الثمانينات وفي عام 1884، دعت منظمة فرسان العمل الأميركية إلى تطبيق يوم العمل من 8 ساعات بدءاً من السبت الأول من أيار 1886 الذي عمت فيه الإضرابات والمظاهرات خصوصاً في المناطق الصناعية مما أغضب السلطات وأثار غضبها. وكانت مدينة شيكاغو أكثر المناطق التي شهدت تظاهرات ضخمة مطالبين بتحديد يوم عمل من ثماني ساعات. وعلى أثر نجاح الإضراب دعا عمال شيكاغو إلى تمديد الاضراب يومي 5/3 و 1886/5/4 حيث دعي لاجتماع سلمي في "هاي ماركت" إلا أنه تعرض لقمع

السلطات الأميركية التي فتحت النيران على العمال بحجة قيام العمال بإطلاق النار على الشرطة، مما أدى إلى مقتل أكثر من 200 (مائتي) عامل، واعتقلت الشرطة عدداً من القادة النقابيين حكمت على ثمانية منهم بالإعدام وسجنت البقية لسنوات تراوحت بين 3 سنوات و 15 سنة.

–وعلى أثر المجزرة التي حدثت في أيار 1886، فقد دعت الأممية الثانية عام 18899 إلى اعتبار الأول من أيار يوماً عالمياً للعمال، يرمز الى تحركهم ونضالهم من أجل حقهم في العمل والراحة والثقافة والتعليم، وحددت الأممية الثانية الأول من أيار 1990 يوماً لبدء الاحتفال بالمناسبة.

ومنذ الأول من أيار 18900، بدأ العمال في دول أوروبا المختلفة بالاحتفال بالمناسبة، ثم انتشرت الاحتفالات إلى مختلف دول العالم ،حتى أصبح الأول من أيار رمزاً لوحدة العمال.

– الأول من أيار مناسبة انطبعت عند أجيال متعاقبة ، لان الفكرة التي جسدها ذلك اليوم الأغر ما زالت تمثل الطموح الإنساني الأكثر شمولية والأكثر عدالة والأكثر حرية لكل جماهير العمال وكل المضطهدين والكادحين.

مناسبة الاول من ايار رمز الأحزاب العمالية في البداية وحلم وحدتهم الطبقية وتضامنهم العابر للقوميات والشعوب ..وهي رمز تحرر وثورة في زمن لاحق صوب تأسيس أممية ديمقراطية وثورية.

****

2017/5/1

في مناسبة يوم العمال ...القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارقام ...لعلها صرخة ونداء لصحوة فصائل واحزاب اليسار.....

بلغت القوى العاملة نهاية عام 2016 حوالي 1,299 مليون عامل/عاملة ، يتوزعون بنسبة 64.2% في الضفة الغربية ويبلغ عددهم 833,958 عامل (منهم 10% يعملون في إسرائيل والمستوطنات)، وبنسبة 35.8% في قطاع غزة ، ويبلغ عددهم 465,042 عامل/ة. أما بالنسبة لعدد العاملين بالفعل فيبلغ 964 ألف (في الضفة وغزة) موزعين بنسبة 71.5% في الضفة وعددهم 689,684 ، وبنسبة 28% في قطاع غزة وعددهم 274,375، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 3611 ألف عامل/ة (في الضفة و غزة بنسبة 27.8% من مجموع القوى العاملة)، يتوزعون بنسبة 18.44% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وعددهم 154 ألف شخص، وبنسبة 44.5% في القطاع وعددهم 207 ألف شخص.

أي أن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (اقل من 18000 شيكل للاسرة شهريا) في الضفة والقطاع كما يلي : 361 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.444000 شخص بنسبة 29.5% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع البالغ 4.89 مليون نسمة ، أما نسبة الفقر المدقع في الضفة فتبلغ 21.8% (وعددهم 632200 فرد) ، ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 40% (وعددهم 855 ألف فرد) ، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر(اقل من 2500 شيكل للاسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة اكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تقل هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية ...المفارقة او الاشكالية او المصيبة– في ظل استمرار الحصار وتكريس الانقسام – إن فصائل وأحزاب اليسار لديها ظرفا موضوعيا ناضجا عبر كل الفرص المتوفرة من الفقراء ، والفقراء المدقعين المحرومين الذين يتطلعون بشوق

وحسرة إلى من يقف بجانبهم مدافعا عن قضاياهم مناضلا من اجل خلاصهم وانعتاقهم وتحقيق أهدافهم في مجابهة وإلغاء مظاهر وأسباب فقرهم وقهرهم واستلابهم واستغلالهم....فهل من مستجيب ...هل من صحوة لدى فصائل وأحزاب اليسار تدفعهم إلى الاندماج الفوري في أوساط العمال والفلاحين الفقراء المتشوقين لمن ينقذهم ويقودهم للخلاص من الانقسام والاستبداد والفقر والاستغلال؟ هل من صحوة جدية لهذه الخطوة لتصبح نسبة العمال والفلاحين الفقراء في بنية /عضوية فصائلنا وأحزابنا اليسارية أكثر من 20% على الأقل بدلا من 5% أو أقل كما هو حالها اليوم ؟.

****

2017/5/2

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ الانقسام في 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد عشرسنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية.

****

2017/5/2

البوابة الرئيسية الأولى والوحيدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية/الامريكية، تكمن في قدرة القوى الوطنية الفلسطينية على التواصل مع الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات لممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام، دون التقليل من مخاطر وضع الأنظمة العربية المزري في المرحلة الراهنة من اشتعال الصراعات الطائفية والمذهبية الدينية والاثنية الدموية من خلال الحركات الاسلاموية الرجعية ، الأمر الذي قد يعني أن مستقبل غزة (والمسألة الفلسطينية برمتها) سيتحدد بعد أن تتضح الأوضاع في مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا غيرها.

أخيراً ، إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق

ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي.. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني (مايو 2011)، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها ، وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكن شعبنا الفلسطيني لن يقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبوله هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضه هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض عليه إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب..

****

2017/5/2

إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي.. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني (مايو 2011)، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها ، وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكن شعبنا الفلسطيني لن يقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبوله هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضه هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض عليه إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب..

****

2017/5/2

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الاجتماعي بمضامينه الطبقية ضد كل اشكال القهر والاستبداد والاعتقال والاستغلال الى جانب نضالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة.

****

2017/5/3

الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني والنضال الديمقراطي ضد كل مظاهر وادوات الاستبداد والقمع من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية ، لن يكون اي منهما مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح ونضال مواطنين حُرّرت إرادتهم وعقولهم واقلامهم وابداعهم، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي شعار تحرري في ظل الاستبداد والقمع وملاحقة طلائع الشباب الوطنيين المبدعين المناضلين من اجل حقهم وحق شعبهم في مجابهة الاستبداد والقهر، وفي النضال من اجل تأمين الكهرباء والماء وتوفير فرص العمل ... لا لوأد وتكميم افواه الشباب وحريتهم في التعبير والكتابة والمعتقد والموقف والابداع.. لا للملاحقة والاستبداد ...لا للاعتقال السياسي على خلفية سياسية او نشاط نقدي اجتماعي وثقافي ... نعم لحرية الرأي والتعبير والابداع والنقد.

****

2017/5/3

لابد من التذكير بأن المأزق الوطني والمجتمعي، الذي وصلته الاوضاع الفلسطينية لا يمكن أن يحال بالكامل إلى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضا يحال الى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي ...ويبدو لي ان هذه القوى باتت عاجزة عن التصدي والمجابهة السياسية الديمقراطية لوقف كل مظاهر الاستبداد والقمع والاختطاف والملاحقة وانتهاك حرية الرأي والاعتقال ومنع الكتابة والتظاهر والاعتصام ، على الرغم من ان اللحظة الراهنة تستوجب وتفرض عليهم التحرك السريع لوقف حالة النزف والتدهور المجتمعي الذي يشير الى مراكمة المزيد من عوامل الاحباط واليأس في صفوف كافة الفئات والطبقات عموما وفي قطاع غزة خصوصا....هل من صحوة عاجلة طارئة أو مبادرة تؤكد هذه القوى من خلالها رؤيتها الوطنية التقدمية الديمقراطية المتميزة والمتعارضة مع فريقي الانقسام قبل فوات الأوان ؟

****

2017/5/3

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ تقدمي وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة ....فهل من خطوة جادة صوب ما تتطلع اليه الجماهير يا قوى اليسار ؟!!!

****

2017/5/4

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/5/4

إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والتخلف والانحطاط الاجتماعي والسلفي الرجعي، يتطلب اعتماد مفهومي العقل والعقلانية كمنطلق وكأداة وحيدة للتحليل، مما سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تغيير الواقع والتحكم في صيرورة مستقبله في رحاب التنويروالديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والمعتقد كشرط رئيسي في مجابهة وتجاوز كل مظاهر الاستبداد والقمع.

****

2017/5/5

اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني عصري وطني تحرري وديمقراطي يعزز الصمود والمقاومة بكل اشكالها في الضفة والقطاع ، بمثل ما يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة(فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي(دول عربية او غير عربية) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية.

****

2017/5/5

غازي الصوراني ....**عن مفهوم المواطنة والديمقراطية.....**

بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والتظاهر والاعتصام ...الخ في ظروفنا الراهنة، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او

الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.
وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها، وبالتالي فان المواطنة وفق تفسيرها الحداثي ، هي الشيء المشترك بين جميع المواطنين ، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديموقراطي حديث تسوده التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في إطار وحدته الداخلية.
ومن ثم ، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض ، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

****

2017/5/6

عن الفيلسوف الالماني عمانويل كانط... من وحي مظاهر التخلف والاستبداد واساليب الترهيب وقمع الرأي والرأي الاخرالسائدة في بلادنا.....

عمانويل كانط (1724 – 18044): مؤسس الفلسفة العقلانية ...عارض مزاعم الإقطاع الألماني في "أن الشعب لم ينضج بعد للحرية؛ مبيناً أن التسليم بصحة هذا المبدأ يعني أن الحرية لن تأتي في يوم من الأيام.
...يقول المفكر الديمقراطي هاشم صالح :عندما سألوا كانط في الربع الأخير من القرن الثامن عشر: هل نحن مستنيرون؟ هل نحن نعيش في عصر مستنير حقا؟ أجاب بما معناه: لا ولكننا نعيش في عصر تنبثق فيه الأنوار من عدة جهات وتنتشر تدريجيا. لقد كتب هذا الكلام عام 1784 أي في أوج القرن الثامن عشر المدعو بعصر التنوير الكبير. لماذا قال ذلك؟ لأنه كان يعرف أن التنوير لا يزال محصورا بأقلية ضيقة أو بنخبة مثقفة استطاعت بعد جهد جهيد أن تخرج من وصاية رجل الدين أو الكاهن المسيحي. أما عامة الشعب التي لا تستطيع أن تستخدم عقلها أو تفكر بنفسها فكانت لا تزال خاضعة للأصوليّين وتتشرب مواعظهم وكأنه كلام منزل أو معصوم تماما كما تفعل الآن الجماهير العفوية من المسلمين مع الشيخ القرضاوي أو كلام بقية الشيوخ من سنة وشيعة في الجوامع والفضائيات. ولو سألنا أحدهم الآن: هل يعيش العالم العربي أو الإسلامي فترة تنوير؟ أي لو طرح علينا نفس السؤال الذي طرح على كانط قبل مائتي سنة أو أكثر لربما ترددنا في الجواب ولكنا أقل تفاؤلا منه. فنحن لسنا فقط لا نعيش مرحلة تنويرية وإنما نغوص في عكسها: أي في الظلامية والأصوليّة. بالطبع هناك نخبة مثقفة مستنيرة عندنا مثلما كان عليه الحال لدى الألمان والفرنسيين ومعظم شعوب

أوروبا الغربية في عصر كانط.ولكن المشكلة هي ان الهجمة الأصوليّة شرسة جدا من ناحية، ثم إن المثقفين العرب المستنيرين عاجزون عن نقد الدين بشكل فلسفي كما كان يفعل كانط أو ليسنغ من قبله أو فولتير أو جان جاك روسو آو ديدرو وبقية الموسوعيين هذا ناهيك عن المفكرين الذين جاؤوا بعدهم في القرنين التاسع عشر والعشرين.

****

2017/5/7

يقول المفكر الراحل جورج طرابيشي : إن العلمانية لا تعني إلغاء السلطة الدينية، بل تعني فقط فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية ومنع تعدي السلطة الدينية إلى المجال السياسي، كما منع تعدي السلطة السياسية إلى المجال الديني .

وهذه الحاجة إلى الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية قد تكون اليوم في المجتمعات العربية الإسلامية أشد إلحاحاً منها في أي مجتمعات أخرى .

فكلنا يعلم أن السلطة الدينية في المجتمعات العربية الإسلامية متضخمة إلى حد تكاد معه أن تتحول السلطة الدينية، بما هي كذلك، إلى سلطة سياسية، ولا سيما في هذه الحقبة التاريخية التي يجري خلالها تسيس الإسلام على نطاق واسع ويلعب فيها رجال الدين، بما هم كذلك، دور القادة والموجهين السياسيين.

وكلنا يعلم أيضاً أن السلطة السياسية في المجتمعات العربية الإسلامية، في مسعاها إلى أن تضفي على نفسها الشرعية المفتقدة، تسعى إلى تغطية نفسها وستر عورة لاشرعيتها أو لاشعبيتها برداء الشرعية الدينية والإيديولوجيا الدينية

****

2017/5/7

حينما تفوز القوى اليمينية (الاسلاموية او الوطنية الرثة) في الانتخابات فان الديمقراطية– في بلادنا العربية – تتحول من مهد للتغيير والتقدم الى لحد لهما ، او مقبرة تلتهم وتقتل كل مقومات النهوض الوطني والاجتماعي الديمقراطي الثوري.

****

2017/5/7

مثقف الهامش او البلدان المتخلفة – وليكن نموذجه المثقف العربي– مطالب قبل كل شيء، باستعادة وظيفته النقدية إزاء نفسه .

فعلى هذا المثقف – كما يقول المفكر الراحل جورج طرابيشي – أن ينزع عن بصره وبصيرته غشاوة الأيديولوجيا، وأن يحرر نفسه من الصيغ الجاهزة والمفاهيم المتآكلة، وأن يضع ذاته من جديد في مدرسة الواقع والحقيقة. وكذلك، على الأخص، في مدرسة المعرفة .

فالمسافة المعرفية التي تفصل مثقف الهامش، ممثلاً بالمثقف العربي، عن مثقف المركز، باتت لا تقل شساعة عن المسافة الاقتصادية والتكنولوجية التي تفصل البلدان المتخلفة عن البلدان المتقدمة .

والمثقف العربي، الذي طالما طاب له أن يتصور نفسه سابقاً مجتمعه، والذي طالما طاب له أن يتصور أن مهمته التاريخية هي على وجه التحديد أن يتقدم مجتمعه لينير له "أقوم المسالك" إلى التقدم، هو اليوم مسبوق ومفوت في مجال اختصاصه بالذات، أي في مجال الثقافة .

وبالتالي قد تكون الفرصة مؤاتية لكي ينعتق المثقف العربي نهائياً من أسر النص ، ولكي ينفض عنه ثوب العقلية النصية، ولكي ينصرف أخيراً إلى ممارسة وظيفته الحقيقية التي هي التفكير .

لذلك وجب التفكير انطلاقاً ، لا من النص، بل من الواقع. إذ ما دام المفكر يفكر في أن الحقيقة محتواة سلفاً في نص، فإنه يكون قد ألغى سلفاً أيضاً الفكر والتفكير، بل يكون قد ألغى نفسه كمفكر.

****

2017/5/7

صحيح أن الواقع العربي يبدو، وقد انكشف عنه غطاؤه النظري، بائساً بؤساً شديداً، ولكن ألا تبقى الأيديولوجيا العربية أشد بؤساً حتى من هذا الواقع ما دامت كل وظيفتها أن تغطيه وتستر بؤسه؟ (المفكر الراحل جورج طرابيشي(

****

2017/5/7

المعرفة التي نتطلع إليها...

المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي، فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة قابلة بدورها للتطور والارتقاء . إذن ، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، والفيزياء وعلوم الفضاء والنانو تكنولوجي الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها

من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا – إلى حد بعيد – في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب المتخلفة أو العالم الرابع عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، عبر عملية نهضوية ثورية تتجاوز انظمة التخلف والاستبداد كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين بلدان المراكز المتفوقة علميا ومعرفيا.

****

2017/5/8

التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن ، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل.

لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك .

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان .

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها

الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/5/8

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والعقارية والمصرفية ورأسمالية المقاولات والخدمات وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية الرثة الطفيلية او رأسمالية المحاسيب في كل الدول العربية ، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالح الامبريالية المعولمة من ناحية ومع مصالحها الأنانية الضارة من ناحية ثانية، عبر نظام رسمي ، استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة السياسية والمجتمعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية الحاكمة المنحطة بالمعنيين السياسي والاجتماعي.

****

2017/5/8

تعريف مفهوم " بورجوازية " الكومبرادور.....

الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador، و كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي/مستعمر ، مقيم في الشرق الأقصى ، ثم أصبحت هذه الكلمة ، تطلق على الوكلاء او السماسرة او الوسطاء من كبار التجار المستوردين للبضائع والسلع الاجنبية لتسويقها في بلادنا بهدف الربح فقط دون أي اعتبار للصناعات المحلية او الوطنية ، كما يطلق على المديرين المحليين للشركات والجمعيات الاجنبية الأوروبية والامريكية ..الخ وبالتالي فالكومبرادري لا وطن له سوى الربح وتراكم الثروة .أما كلمة كومبرادور فهي أصلا كلمة برتغالية.

ويقصد بالوكيل التجاري ، كل شخص يقوم بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف

الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور وبالتالي تزايد هيمنة القوى الامبريالية على اسواقنا ومجتمعاتنا ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

****

2017/5/8

إما البربرية والفوضى المتوحشة أو تداعي القوى والتيارات الديمقراطية التقدمية العربية للمجابهة وخوض النضال على طريق تحقيق الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية...

فبسبب تكريس الاستبداد والافقار وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للتحالف الامبريالي / الصهيوني حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، تحول الوطن العربي بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير، يعج بالنزاعات الدموية الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية والقومية واليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس وعلى الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية تأجيج الصراع الدموي الطائفي والمذهبي الهادف الى تفكيك الدولة الوطنية العربية لحساب الفوضى المتوحشة ودويلات الطوائف بالاستناد إلى منطلقاته الدينية أو الإيمانية السلفية الرجعية التي لا تشكل تناقضاً جذرياً مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية والفوضى المتوحشة أو الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية.

****

2017/5/8

بعد خمسين عاما على هزيمة حزيران ..ما هي طبيعة الوضع العربي الراهن ؟

الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً

عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا. ، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية.

****

2017/5/9

حول مفهوم المثقف:

نتفق على ان هذا المفهوم ليس مفهوماً مجرداً،وليس عنواناً او فرضية، بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة تحققت تاريخياً عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، وأدت او أسهمت في تغيير العديد من الأنماط والأنظمة السياسية عبر دور فعال على مدار التاريخ البشري ، خاصة في عصر النهضة الاوروبية حيث لاحظنا الدور الاول والرئيسي للفلاسفة والمفكرين في نشر مبادئ العقلانية والتنوير والحداثة والثورة ... الخ وهذا ما يتوجب أن يمارسه –وبوعي– المثقف العربي الملتزم بقضايا العقلانية والتقدم والعدالة الاجتماعيةبافاقها الاشتراكية في بلادنا. أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير... والزاوية التي اقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية

وفي ضوء ذلك تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية، في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، وفي مجابهة الجوانب السلبية لتراثنا، إذ لا يتولد مفهوم العقل من ماضوية أو جمود التراث بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معه، وذلك شرط للعقل كعقلانية، فالعقل هنا، حسب هذا المفهوم، هو العقلانية التي تمثل مؤشر ورمز المجتمع الحديث وليس غير ذلك.

****

2017/5/9

ما البورجوازية الرثة ؟ الى رفيقي العزيز Zead AL-Salh

" البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع

وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها."

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

****

2017/5/9

غازي الصوراني ....**وجهة نظر حول مفهومي " البورجوازية" و" الرأسمالية" في المجتمعات العربية.....**

لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي.

–ذلك ان مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلاله اجتماعية/سياسية/ثقافية إذ ان كلمة بورجوازية تعني "التمدن" في نمط واسلوب الحياة والافكار بينما تعبير "رأسمالية" هو تعبير مشتق من نمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي فهو مرتبط بملكية علاقات الانتاج والاستغلال الرأسمالية.

ولذلك من الادق القول عن البورجوازية التابعة في بلادنا ، انها بورجوازية رثة او رأسمالية طفيلية أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة أو بورجوازية عقارات وخدمات ومضاربات وصفقات مالية ضمن منطق الفساد

والمحسوبيات، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي (الانتاج الصناعي)بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره والمضاربات بوسائل متنوعة من الرشاوي والفساد الصغير والكبير .

انها بورجوازية تابعة لا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في التنمية الوطنية المستقلة او في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي اعادة انتاج البورجوازية التابعة الرثة المشوهة ، وهي شريحة فاقدة لوطنيتها أسيرة للسوق الرأسمالي العالمي والنظام الامبريالي منفذه بشكل ميكانيكي لاوامره، وتدفع بمجتمعاتنا صوب مزيد من صيغ التبعية والخضوع والتخلف والاحتواء كما هو المشهد العربي منذ اواخر القرن العشرين الى يومنا هذا في مشهد الاسلام السياسي الذي لا يختلف في جوهره وتركيبته الطبقية ومصالحه عن المواصفات الرأسمالية التي أشرت اليها...فهل بعد ذلك يمكن الحديث عن ما يسمى بورجوازية وطنية ؟

****

2017/5/9

أرى أن الحديث عن البورجوازية الصغيرة بشرائحها الثلاثة العليا والمتوسطة والدنيا (كطبقة موجودة تاريخياً في كافة التشكيلات الاجتماعية ما بعد المشاعية)، هو أكثر موضوعية وجدوى من الحديث عن البورجوازية المتوسطة، لأن هذه الطبقة الحديثة التي نشأت في ظروف النهوض العربي أو رأسمالية الدولة، لم تعد قادرة على إستعادة الدور النهضوي والتنموي بالمعنى الوطني، وتظل دوماً –في ظروفنا الحالية– تتطلع إلى الدخول في صلب البورجوازية الكومبرادورية، ذلك إن هذا الحديث عن البورجوازية المتوسطة سيحمل بالضرورة مضمونه الاقتصادي وتعبيره السياسي، فإما أن تكون وطنية أو غير وطنية (كومبرادورية)، وحينما نتفق على أنها بورجوازية وطنية، معنى ذلك أنها في تناقض مع المنتجات الصهيونية والأجنبية المستوردة من ناحية، ومع البناء الفوقي السياسي للنظام الامبريالي الصهيوني وشروطه من ناحية ثانية، فهل لدى ما يسمى بـ"البورجوازية المتوسطة" عندنا، مصلحة في مجابهة الممارسات الصهيونية والامبريالية على الصعيد الاقتصادي، وهل لديها مقومات ونزعات عقلانية تنويرية تعبر عن مصالحها الطبقية؟ وهل هي معادية فعلاً للاستبداد وممارسات التخلف والقمع من "حكومتي فتح وحماس"؟ وهل هي بالفعل طبقة متوسطة وحدوية وديمقراطية تجسد قناعاتها عملياً ضد الانقسام القائم ومن أجل بناء نظام ديمقراطي وطني فلسطيني؟ وما هو حجم هذه الطبقة المتوسطة في الضفة والقطاع ؟

اعتقد أن الإجابات الموضوعية على هذه التساؤلات لا تجد لها إطاراً طبقياً واقعياً في مجتمعنا الفلسطيني بما يجسد مفهوم الطبقة الوسطى كطبقة قائمة بذاتها ولذاتها، مما يجعلنا نعيد النظر في تعبير "البورجوازية المتوسطة" واستبداله بالمفهوم المجسد في واقعنا ، وأعني بذلك طبقة البرجوازية الصغيرة بشرائحها الثلاث (الشريحة العليا ، والوسطى ، والدنيا)، والخوض فعلاً في تحليل شرائح هذه الطبقة باعتبارها الطبقة الواسعة الانتشار، والذي يتجاوز حجمها 60% من سكان الضفة والقطاع .

في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطا بدواعي التغيير الوطني والديمقراطي المستقبلي المنشود.

****

2017/5/9

غازي الصوراني ...**عن التباس مفهوم البورجوازية المتوسطة ...واختلافها – من وجهة نظري – عن البورجوازية الصغيرة...**

المسألة ، التي أدعو الى تأملها والتفكر فيها ومناقشتها بصورة موضوعية، هي مسألة الالتباس حول مفهوم هذه الطبقة وشكل تطورها ووجودها ودورها، عبر الملاحظة التالية:

لا بد من تحديد المقصود بالطبقة الوسطى وماهيتها ، تحديداً وإيضاحا للمفهوم ومغزاه أو دلالاته الاجتماعية والسياسية، وهو مفهوم يتقاطع ويتداخل مع مفهوم "الرأسمالية الوطنية" الذي ساد في بعض البلدان العربية (مصر خصوصاً) ستينيات القرن الماضي، والتي لم يبق لها دورٌ رئيسٌ أو مركزيٌ في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهن في البلدان العربية أو في العالم الثالث، ارتباطاً بطبيعة التطور الرأسمالي المعولم، وشروطه وضغوطاته على بلدان العالم الثالث واحتكاره لأسواقها المحلية المفتوحة بلا أية قيود أو ضوابط .

وفي حال اتفقنا على غياب تبلور وترسيخ الدور الوطني للرأسمالية الوطنية أو البورجوازية الوطنية فلا معنى للحديث عن بورجوازية متوسطة إلا في إطار بورجوازية الكومبرادور وبقية الشرائح البورجوازية العليا (صناعية / زراعية / عقارية ومالية..إلخ)، لانها هنا مضطرة ذاتياً وموضوعياً بحكم تمايزها في الدخل أو الثروة للتعاطي المصلحي والتابع للشرائح العليا، وبالتالي هي شريحة طبقية لديها مقومات القاعدة المادية للإنتاج وتشكل الجزء الضعيف من البورجوازية الكبيرة الكومبرادورية او العقارية أو المالية أو الصناعية أو الزراعية أو الخدماتنية.. إلخ، بعد أن تلاشت الظروف التاريخية صوب تحولها إلى بورجوازية وطنية.. وهي أيضاً على النقيض من البورجوازية الصغيرة، "طبقة" موحدة ومتجانسة لا تمتلك رؤية أيديولوجية متكاملة أو ناضجة بالمفهوم الليبرالي ، بحكم عدم تبلورها، وعدم وعيها لذاتها ، لكنها تملك وعياً بمصالحها يتطابق إلى حد معين مع رؤى ومصالح البورجوازية الكبيرة بكل انواعها المشار إليها أعلاه.

فالبورجوازي المتوسط (كما عرفته تجارب أخرى تبلورت طبقياً) قد يتطلع إلى تطبيق الحريات الليبرالية بالمعنيين الاقتصادي (حرية السوق والحركة)، والسياسي عبر وعي أحادي لمصالحه، على العكس من البورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخياً –وما زالت– وعاءاً لكافة الأفكار من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وصولاً إلى التيارات الوسطية الانتهازية والتيارات الدينية المتطرفة بمختلف ألوانها.

فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، مدني أو عسكري، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي

الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، وكل ذلك لا يلغي إمكانية توفر القائد أو الكادر الديمقراطي واليساري الثوري إذا ما إمتلك الوعي العميق والإرادة القوية للإنسلاخ عن طبقته.

لذلك، أرى أن استخدام مصطلح »البورجوازية الصغيرة« بشرائحها الثلاث: العليا، والمتوسطة، والدنيا. هو الأكثر دقة واقتراباً وتفسيراً للواقع الاجتماعي في بلادنا، وهو واقع يوفر سبل السيطرة والهيمنة للبورجوازية الكبيرة بكل شرائحها التجارية والصناعية والزراعية والمالية والعقارية وهي شرائح تتميز بطابعها الرث، الكومبرادوري الطفيلي التابع .

وبالتالي فإن هذه الهيمنة والسيطرة والانتشار لمختلف شرائح "البورجوازية الكبيرة" في بلادنا ، في إطار اندماجها المصلحي مع النظام الحاكم من ناحية والنظام الرأسمالي العالمي من ناحية ثانية، تجعل من امكانية توفر قاعدة مادية للانتاج الرأسمالي الوطني القادر على توليد وبلورة الوجود الطبقي للبورجوازية المتوسطة أمراً مستحيلاً

****

2017/5/9

وردني البيان التالي من رفاقنا الاعزاء حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي – الرباط:

بيـان

اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي تجتمع في دورتها الرابعة دورة

" التضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني"

عقدت اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي دورتها الرابعة دورة " التضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني " بالمقر المركزي للحزب بالرباط يوم 07 ماي 2017؛

وبعد المصادقة على جدول الأعمال، ألقى الكاتب العام للحزب تقريرا باسم الكتابة الوطنية تناول فيه بالتحليل طبيعة الظرفية السياسية على المستويات الوطنية والجهوية والدولية تلاه نقاش عميق وصريح حول مستجدات المرحلة ومواقف الحزب منها وأداء فيدرالية اليسار الديمقراطي باعتبارها القوة السياسية التي تفاعلت معها الفئات الواعية والمتنورة من شعبنا وأصبحت تراهن عليها لتوحيد اليسار واسترجاع مكانته داخل المجتمع المغربي، وفي هذا السياق نوهت اللجنة المركزية بأداء ممثلي الفيدرالية في مجلس النواب الذي أكد صوابية مواقف الفيدرالية وصحة خطها السياسي الذي يتناقض في نفس الوقت مع التوجه المخزني ومع التوجه الأصولي المحافظ الذي يتقاسم معه تدبير الشأن العام منذ ستة سنوات.

وفي ختام أشغالها أكدت اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي على الخلاصات والمواقف التالية:

– تعتبر اللجنة المركزية أن تأخر تشكيل الحكومة وما ترتب عن هذا التأخير من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت كارثية أصلا بسبب الاختيارات المخزنية والقرارات اللا مسؤولة للحكومة

السابقة يؤكد من جديد ثوابت الطبقة الحاكمة وإصرارها على معادة ومحاربة كل توجه سياسي مستقل عنها حتى ولو كان توجها يمينيا ليبراليا، والتحكم المطلق في الخريطة السياسية وإعادة صياغتها وفق أهدافها الإستراتيجية ومصالحها الآنية والمستقبلية.

– تندد بتجاهل الدولة والحكومة لمخاطر استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية حيت توسعت الفوارق الطبقية والجهوية بشكل غير مسبوق وأصبحت نسبة البطالة السافرة والمقنعة باعتماد الأرقام الرسمية نفسها تتجاوز 25 % عند الشباب، ولا يبدو من التصريح الحكومي ومشروع قانون مالية 2017 أن الأوضاع ستتحسن لأن الإصرار على نهج نفس الاختيارات اللا شعبية واللا ديمقراطية لن يقود إلا إلى تعميق الاختلالات البنيوية وتفاقم مظاهر الفساد والاستبداد والإقصاء والتهميش.

– في هذا السياق تعلن اللجنة المركزية عن تجديد دعمها ومساندتها للنضالات النقابية والحركات الاحتجاجية وتنوه بمسيرتي 25 يناير 2017 و23 أبريل 2017 اللتان قادتهما كل من الجمعية المغربية لحماية المال العام والنقابة الوطنية للتعليم (ك– د– ش) وتدعو الدولة إلى تحمل مسؤوليتها وتلبية مطالب سكان مدينة الحسيمة ونواحيها وفي مقدمتها إلغاء ظهير 1958 الذي يعتبر الإقليم منطقة عسكرية ورفع الإقصاء والتهميش عنها وإطلاق مشروع للتنمية الشاملة والمندمجة بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

– تسجل اللجنة المركزية التراكمات الإيجابية التي تحققت في علاقات المغرب الخارجية والدفاع عن الوحدة الترابية خاصة في القارة الإفريقية وتحذر في نفس الوقت من الانجرار في الأحلاف الرجعية المعادية لسيادة الشعوب ووحدتها كما جرى ويجري في سوريا واليمن، وتدعو كل القوى السياسية المغربية بمختلف توجهاتها إلى دعم المعركة البطولية التي يخوضها الأسرى الفلسطينيون في سجون الكيان الصهيوني، والتموقع في خندق مواجهة الصهيونية والامبريالية والمطالبة الدولية بوضع حد للاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

– ختاما تجدد اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي دعوتها كل قوى اليسار المناضل المتموقعة في المعارضة للحكم والحكومة إلى العمل المشترك بكافة الصيغ الممكنة لإيقاف التدهور وتعديل ميزان القوة بين قوى التغيير الديمقراطي وقوى المحافظة على الوضع القائم؛ وتعتبر أن فيدرالية اليسار الديمقراطي لبنة أساسية في هذا المشروع الاستراتيجي الواعد.

المجد والخلود لشهداء الشعب المغربي البررة.

عن اللجنة المركزية

الرباط في الأحد 7 ماي 2017

****

2017/5/9

البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية.....

ان »تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة »ما بعد الاستقلال«، لعب أدواراً مهمة في تسهيل عمليةِ نموِّ البورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية وتوسّعِها، الى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي تاريخياً، »ورأس المال الدولي« حديثاً، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح »البورجوازية الكومبرادورية« التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية –في كل بلدان النظام العربي–، وثيقاً وعضوياً الى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور »الدولة الكومبرادورية«، التي تحكمها »بورجوازية الصفقات« أو اقتصاد المحاسيب والأقارب أو ما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف »جون ماينارد كينز« »اقتصاد الكازينو« في إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام 1929.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية.

****

2017/5/10

البرجوازية الصغيرة ليست طبقة تاريخية فحسب بل تجري فيها –خلال التطور التاريخي– تغييرات داخلية وإعادة تجميع لأجزائها المكونة.

لذلك فبالبرجوازية الصغيرة في مختلف البلدان لا يمكن أن تكون متشابهة ومتماثلة ومطابقة مئة بالمائة، ولهذا بالضبط من الضروري التحليل الدقيق لتكوينها ولسياستها ولتنظيمها ولأيدلوجيتها في الظروف المتغيرة، أو حتى في ظروف مغايرة أساسا .

وفي هذا السياق، فقد قيل الكثير أيضا عن مصائب البرجوازي الصغير "المنتكس" المتخبط كاليائس والهابط رغما عن كل ذلك نحو الحضيض في اتجاه نوعية طبقية جديدة.

تؤدي عملية الانحلال –تبعاً للعصر والبلد– إما من بورجوازي صغير إلى برجوازي او من برجوازي صغير إلى بروليتاري.

وفي الحياة الواقعية كان انقسام وانحلال البرجوازية الصغيرة يعني بالنسبة للأكثرية الساحقة من جمهرتها، التردي الحاد لظروفها المادية، وتزايد العوز وأنواع الحرمان والمذلة الاجتماعية وحتى الشخصية.

إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت "هذا الإنسان الصغير" على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية .

وفي المجتمع الرأسمالي المتطور تتحدد تغيرات الإنتاج السلعي البسيط والبرجوازية الصغيرة، ليس بمجرد تطور البرجوازية الصغيرة وحسب، بل بتأثير طبقتي المجتمع الأخرى –البرجوازية والبروليتاريا، ومن المعروف أن الطبقات الاجتماعية، تعتبر في كل الأحيان نتاج عمليات الإنتاج والتبادل، وباختصار –العلاقات الاقتصادية لعصرها، ويتغير الإنتاج الرأسمالي والطبقات المرتبطة به باستمرار، فاقدة بعض ملامحها ونوعيتها القديمة، ومكتسبة لأخرى جديدة.

****

2017/5/10

الى الاخ القائد المناضل مروان البرغوثي والى رفيقنا القائد المناضل أحمد سعدات وكل رفاقنا ورفيقاتنا واخواتنا واخوتنا الأسرى البواسل فس سجون العدو الصهيوني... لنا في صمودكم الاسطوري الذي تجسدونه في هذه اللحظة ، وكما جسدتموه في كل سنوات نضالكم واعتقالكم عبر صمودكم وثباتكم...كل الفخر والاعتزاز...

أتوجه الى الرفاق في كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة للتضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية ، عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بالحرية لكل الأسرى ... نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي من اجل الحرية والاستقلال والعودة .."لا للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ...عاشت فلسطين حرة عربية.

****

2017/5/10

مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات عجاف غامرة بالهبوط والاستبداد وبالاحباط واليأس واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

****

2017/5/11

إن وعي واستيعاب الواقع المعاش بكل ما يحتويه من أوضاع سياسية واقتصادية ومجتمعية هو الشرط الأول لدى كل ما يعنيه تغيير وتجاوز هذا الواقع، كضرورة لحاجة باتت ملّحة، يكون التغيير عنوانها ، مستدعيا استلهام مشاهد العجز العربي عموما والفلسطيني خصوصا، الذي نرسم مشهده الراهن في إطار التناقض الرئيسي التناحري مع دولة العدو الصهيوني والتحالف الإمبريالي من ناحية، وفي بناه وتكويناته الداخلية المأزومة ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والثقافية وحقوق شعبنا الوطنية ، ارتباطا بأبعاد إقليمية ودولية ، تؤثر وتتأثر ، تتطلب من كل المعنيين بمواصلة المسيرة ، الارتقاء بالمضامين النظرية للشعارات وبرامج ومفاهيم النضال الكفاحي والسياسي والديمقراطي إلى مستويات أخلاقية وعملية تؤكد مصداقيتهم والتزامهم بها، وعياً وممارسة ، كشرط لاستيضاح برنامج عمل الغد ، ورسم معالم رؤيته الغائبة ، وهذا مقصدي من إصدار الكراسات الثقافية ، الذي لا يذهب تشخيصا بقدر ما يمثل دليل عمل ، ومرشد طريق للباحث الجاد، والكادر الحزبي الملتزم ، والقائد السياسي ، ومشاريع القادة الشباب ، ليس من باب سد فراغ المرحلة ، ولكن من باب إضافة عتاد التسليح الفكري لنسف ترسانة الثقافة المشوهه في هذا العالم المتغير..

****

2017/5/11

المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير...

المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين ، لم تدخل بعد الى عصر التنوير والحريات الفردية وحرية الرأي والمعتقد بسبب استمرار سيطرة وهيمنة الانظمة المستبدة والتابعة والرجعية التي تجسد أبشع المصالح الطبقية وتفرز يوميا أبشع الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية والافكار الغيبية المتخلفه في اطار من القهر والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية الفقيرة التي تتطلع بشوق شديد الى دور طليعي من الاحزاب والقوى الوطني الديمقراطية لقيادتها صوب التمرد والثورة من اجل الحريه والانعتاق والعدالة وسيادة مفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية بعد ان تكشفت زيف مشهد الاسلام السياسي ومحاولاته في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد والقهر، النقيضة لمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي يستحيل انتشارها وتكريسها طالما بقيت مفاهيم وأدوات التخلف وثقافته الرجعية سائدة مهيمنة على مجتمعاتنا .... وهنا تتبدى الحاجة الى وعي مفاهيم التنوير ودمجها مع مفاهيم الثورة التحررية الوطنية الديمقراطية ...تلك المفاهيم التي انتشرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في اوروبا فيما عرف بعصر التنوير الذي لم يكن مجرد حقبة متميزة أو تغير حاسم في التاريخ الإنساني فحسب ، بل تياراً عقلياً حرك أوروبا كلها إبان القرن الثامن عشر ، وتركز في باريس ، ثم انتشر منها في كل أرجاء أوروبا ومنها إلى المستعمرات الأمريكية فكانت هناك شبكة من الكتاب والمفكرين ، أعطت للقرن الثامن عشر تماسكاً عقلياً ملحوظاً مهد لانتشار الثورات الديمقراطية والاجتماعية.

لقد كان التنوير حركة سياسية وعلمية وأخلاقية هائلة ألغت سيطرة الكنيسة على عقول الناس...قادها صفوة رواد عصر النهضة من الفلاسفة والمفكرين : أبرزهم فرنسيس بيكون (1561-1626)ورينيه ديكارت (1596-

1650)وتوماس هوبز(1588–1679)ولايبنتز (1646–1716)وباروخ سبينوزا(1632–1677)وجون لوك(1632–1704)ثم فلاسفة التنوير الفرنسي من أبرزهم : شارل مونتسكيو (1689–1755) وفرانسوا فولتير (1694م – 1778م) وجان جاك روسو (1712 – 1778) وديني ديدرو (1713 – 1784).. واخيرا الفلسفة الالمانية وأبرز فلاسفتها عمانويل كانط (1724 – 1804) وجورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831) ولودفيج فيورباخ(1804–1872) وغيرهم...فهل من صحوة وطنية وقومية تنويرية عقلانية لدى الفصائل والاحزاب اليسارية الديمقراطية العربية تقود الجماهير صوب شوقها ؟؟؟ أم ان مطرقة التخلف والاستبداد والصراع الطائفي وهيمنة الانظمة الرجعية او الصهاينة العرب من غير اليهود (في السعودية والخليج)لها الغلبة والسيطرة على الجماهير وقهرها ؟؟؟

****

2017/5/11

مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة.....

يمكن أن نقسم تاريخ الفلسفة إلى العصور الآتية :

)أ) العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 3844ق.م – 322 ق.م.(

)ب) العصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثة 322 ق.م – 5000م ، وفي هذا العصر سادت الفلسفة السكولائية(المدرسية) الرجعية وفلسفة بيرون وأبيقور وزينون وأفلوطين،... وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعمليةالميتافيزيقية.

)ت) العصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354–4300 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر. وقد انشغلت الفلسفة في هذا العصر بالمسائل الدينية عبر السيطرة المطلقة للكنيسة في هذه المرحلة ، التي بدأت في التراجع ومن ثم اليقظة على يد روجر بيكون (1220 – 1292) الذي هاجم لاهوتيي عصره، وحاول المزج بين الدين والعلم والعمل ، ويعتبر رائد العلم التجريبي الحديث ، ثم تواصلت يقظة أوروبا على يد مارتن لوثر (1483–1546) وكوبرنيكس(1473–1532) وجاليليو (1564 – 1642) وميكافيللي (1469 – 1527) وجوردانو برونو(1548–1600)...ويعتبر فلاسفة الإسلام ابتداء من الكندي (800–879) والفارابي (870–950) وابن سينا (980–1037) وانتهاء بابن رشد(1126–1198) رافداً من روافد هذا العصر.

) ث) عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير...أبرز فلاسفة هذا العصر فرنسيس بيكون (1561–1626)ورينيه ديكارت (1596–1650)وتوماس هوبز(1588–1679)ولايبنتز (1646–1716)وباروخ سبينوزا(1632–1677)وجون لوك(1632–1704)ثم فلاسفة التنوير الفرنسي من أبرزهم : شارل مونتسكيو (1689–1755) وفرانسوا فولتير (1694م – 1778م) وجان جاك روسو (1712 – 1778) وديني ديدرو (1713 – 1784).. واخيرا الفلسفة الالمانية وأبرز فلاسفتها عمانويل كانط (1724 – 1804) وجورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 –

1831) ولودفيج فيورباخ(1804–1872. (

إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 – 1883 وزميله فريدريش إنغلس1820–1895 (التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة القرن (19) الفيلسوف شوبنهور (1788–18600) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798–1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية ، ثم هربرت سبنسر (1820–1903) من مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه (1844 – 1900 . (

أما القرن العشرين، فهو –حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين– عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842–1910) ، ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863–1952) ، ثم جون ديوي (1859–1952) وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق .

وفي هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813–1855) ، والألماني كارل ياسبرز (1883–1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتن هيدجر (1889–1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجر في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا بالوجود كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905–1980)، وقد ظهر في هذا القرن عدد من الفلاسفة الماديين الذين اسهموا في تطوير وتجديد ونقد الفلسفة الماركسية والتجربة السوفياتية، من ابرزهم مدرسة فرنكفورت أصحاب النظرية النقدية للماركسية (ماكس يوركهيمر "1895–1973" وتيودور أدورنو "1903–1969" وهربرت ماركيوزة "1898–1978" وأريك فروم "1900–1980"... وغيرهم) . وجورج لوكاتش (1885–1971) وأنطونيو جرامشي (1891–1937) وبول باران (1926– 2011) ولوي ألتوسير (1918–1990) ويورغن هابرماس (1929–) وظهور الفلسفات البنيوية والتفكيكية وما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة وصولاً إلى عصر العولمة ، ومن أبرزهم جيل دولوز (1926–1995) و ميشيل فوكو (1926–1984) وجاك دريدا من مواليد الجزائر (1930 (2004– وهابرماس وغيرهم.

****

2017/5/12

نيقولا ميكافيللي (1469 م. _ 1527 م(.

هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط

البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة :" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات والمصالح الشخصية.

****

2017/5/12

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية ، وبالتالي استعادة القوى والفصائل اليسارية الديمقراطية لدورها كمحدد رئيسي في صنع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والمطلبية بعيداً عن حالة التهميش أو الالحاق ضمن قافلة الثنائي المتصارع على السلطة والمصالح الفئوية فتح وحماس.

إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة

****

2017/5/13

المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

****

2017/5/13

عن الصراع الطبقي.....

الشكل الأساسي للصراع الاجتماعي هو الصراع الطبقي ، فالطبقات تتحدد عن طريق المواضع التي تحتلها كل جماعة من ملكية قوى الإنتاج ووسائله ، ويسهم في تكوينها الوعي الذي يعتمد على الوجود، والصراع الذي يسهم في نضوج المصالح وبلورتها.

فالصراع الطبقي يرتبط بكل من البناء التحتي(الاقتصادي/ المادي) والبناء الفوقي (الثقافي/المعرفي)، فالأول يحدد مصدر الصراع بالتناقضات بين العلاقات الاجتماعية التي تحددها علاقات الإنتاج، والثاني يكسبه طابعا سياسياً هو بالضرورة اجتماعي.

اما مظاهر وجود الصراع فتنحصر في تناقض المصالح الطبقية بين أطراف الصراع ، ووعي كل طرف بمصالحه (وخاصة ضرورة وعي الجماهير الشعبية الفقيرة لمصالحها عبر احزابها اليسارية في البلدان المتخلفة والتابعة خصوصا)، وفي هذه الحالة تتركز الوظيفة الأساسية للصراع في مراكمة عناصر الوعي الثوري والتوسع التنظيمي في صفوف العمال والمضطهدين بمفهوم الصراع الطبقي تمهيدا لتفعيل النضال الاجتماعي والسيا سي الثوري الديمقراطي من اجل تغيير وتفكيك بنية النظام الطبقي الاستغلالي وتغيير المجتمع (وليس الدولة) وإحلال تكوين اجتماعي – اقتصادي اشتراكي محل آخر راسمالي تابع ورث وكومبرادوري طفيلي.

فالصراع في جوهره نتيجة للتراكم الكمي للتناقضات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد كل اشكال الاستغلال و الاستبداد والتبعية والتخلف، فهو اذن صراع سياسي وطبقي ضد الطبقة الحاكمة المهيمنة على الدولة والتي تمثل التحالف الطبقي الكومبرادوري البيروقراطي والرجعي الذي لم يسقط بسقوط الرئيس وبالتالي لم يلمس شباب الثورة ومعهم الجماهير الشعبية الفقيرة – في تونس ومصر واليمن وغيرها من الدول على جدول الثورة – اية خطوات او متغيرات تؤكد على ان ثورتهم قد حققت بعض اهدافها ..لذلك كان طبيعيا وضروريا ان يستمروا في مواصلة ثورتهم ..وكان طبيعيا ايضا ان تمارس فلول الرئيس المخلوع وقوى الثورة المضادة القيام بابشع عمليات التخريب للمؤسسات الوطنية و تشويه ثورة الشباب والصاق وتلفيق التهم الباطلة لهم ..لكن التحام اهداف الثورة بجماهيرها الشعبية عبر احزابها الثورية اليسارية تحديدا كفيل بمزيد من انضواء جماهير الشباب والفقراء وكل المضطهدين في اتون الثورة وتحقيق اهدافها وانتصارها.

****

2017/5/13

مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة

لعل الحديث عن مفهوم محدد للمعرفة ، أمر يفتقر للسهولة ، بمثل ما يفتقر إلى الاتفاق بين أصحاب الفكر على تعريف محدد له ، نظراً لأن المعرفة عملية جدلية معقدة تحدث بأشكال مختلفة ، ولها مراحلها ودرجاتها في التطور ، وتتضمن مساهمة قوى الإنسان وقدراته المختلفة عبر التجربة والممارسة المرتبطة بطبيعة وشكل النمط الاجتماعي – الاقتصادي من التطور بين هذه المجموعة البشرية أو تلك ، وبالتالي نحن أمام مفهوم متعدد المضامين والدلالات ،المرتبطة بتطور حركة الواقع والفكر والمسار التاريخي للبشرية.

فإذا كنا نتفق على أن المعرفة هي ثمرة أولية من ثمار الفكر باعتباره وعياً قبلياً مرتبطاً بالواقع المعيش وعاكساً

له ، فليس معنى ذلك تطابق هذه المعرفة بالواقع مع شمولية الفكر وفضاءه الواسع ، إذ أن حجم المعرفة ودورها يتحددان حسب نسبة أو درجة تفاعلهما مع شمولية الفكر وحركة تطوره التاريخي ، وهو تفاعل مرهون بدرجة تطور وحركة الواقع المجتمعي في هذه المرحلة التاريخية أو تلك ، ما يؤكد على ذلك ، أن تاريخ البشر ونشوء المعرفة وتطورها ، ليسا سوى سيرورة بدأت مع الإنسان الذي تحرك بدوره – على خلاف الحيوانات الأخرى – بقوة العقل والإدراك عبر تدرج وعيه ومعرفته منذ مرحلة النشوء ، فالصيد والرعي والزراعة ، الى مرحلة الحرفة والتجارة والصناعة وصولاً الى المرحلة الحديثة أو الثورة في العلم والمعلومات . على أن تطور المعرفة وتشعبها الذي " نبع من تربة الاقتصاد والحاجات المادية الأساسية ، لا يعني بقاء المعرفة مرتبطة بهذه التربة بصورة مباشرة ، ذلك أنه مع تطور وسائل وقوى الإنتاج ، يتشعب العمل ويتطور تقسيم العمل الى شبكة معقدة متعددة الأبعاد والجوانب ، فيبدأ التخصص ، بما في ذلك التخصص في إنتاج المعرفة التي تأخذ عند ذلك خطاً تطورياً خاصاً بها ، ومستقلاً نسبياً عن تربة الإنتاج المادي " دون انفصام مع الواقع الذي يؤثر عليها وتتأثر به ضمن علاقة جدلية ، ترتبط مخرجاتها أو نتائجها السلبية أو الإيجابية أو أنواعها ، وفق طبيعة ومسار المصالح الطبقية الحاكمة أو السائدة في هذه المرحلة أو تلك ، فهناك المعرفة الأولية أو الأولى التي تتشكل في أذهاننا عن طريق الحواس التي تقودنا الى معرفة وجود الشيء والاستدلال عليه كوجود مادي أو محسوس ، وهناك المعرفة التي لا تكتفي بالمحسوس أو بالشكل أو المظهر، بل تحاول أيضاً أن تدرك الأشياء إدراكاً عقلانياً يُمكِّن العارفين بها من فهم الأسباب التي تحول دون التطور والتقدم في واقعهم، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع ، وهنا تتجلى الأيدلوجيا كمفهوم جراحي يستطيع الناس من خلالها، أن يعوا حقيقة الصراع وأن يشتركوا في مباشرته " في حال ممارسة دوره النقيض حيث يقوم بتشريح عمومية التصورات والأحكام المعرفية في الذهن البشري ، ارتباطا بما يمثله من تجسيد لمصالح أو شرائح طبقية واسعة في ظروف محددة ، دون أن يعني ذلك انفصام الأيدلوجيا عن المعرفة، بل بالتواصل والتفاعل معها من داخل إطارها.

****

2017/5/13

غازي الصوراني ....**ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي** ، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب "رباعية البيانات والمعلومات والمعارف والحكمة " فكما أفرزت تكنولوجيا الصناعة مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الزراعة ، كذلك أفرزت تكنولوجيا المعلومات مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الصناعة، تمثله الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي"[2] فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا

الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة ، وصولاً الى الحكمة أو ذروة الهرم المعرفي ، واستخدامها في تقطير المعرفة إلى حكمة صافية ، " وتجاوز " المتاح من المعرفة ، وزعزعة الراسخ ، من أجل فتح آفاق معرفية جديدة لترشيد استغلال الموارد واستخدام الوسائل والموازنة بين تحقيق الغايات وكلفة الوصول إليها "[3] في عالم أصبحت البلدان المتقدمة والمهيمنة فيه ، تتعاطى مع مفهوم العالَم الإدراكي كنظير معرفي للعالَم الفيزيائي (المادي) ، فكما حدد أينشتين للفيزيائي معادلته الشهيرة التي تربط بين الكتلة والطاقة ، يقترح بروكز ، في المقابل ، ثنائية " المعلومات – المعرفة " كأساس للعالم الإدراكي ، ومحركاً رئيسياً للاقتصاد الحديث[4] .(غازي الصوراني – مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة –الحوار المتمدن–العدد: 721 – 2004 / 1 / 22(

****

2017/5/14

العداء للامبريالية الامريكية ومقاومتها شرط أول من شروط وطنية كل عربي.....

إذا عدنا إلى التاريخ مجدداً ، فإننا لن نجد في تاريخ الولايات المتحدة إشارة واحدة إلى إيمانها بالسلام، لقد قامت على الاغتصاب والعنف، وهو العامل المشترك مع الدولة الصهيونية ، لقد حصدت واقتلعت الهنود وأرواحهم دون رحمة، وخاضت حرباً أهلية طاحنة، واستعبدت وأذلت السود الأفارقة أو "العبيد"، وحاربت (من أجل السيطرة) في كوبا والفلبين وهاواي والصين واليابان وكوريا وفيتنام وأوروبا وأميركا اللاتينية (ومؤخراً في أفغانستان والعراق) ، واستخدمت كل أنواع أسلحة الدمار، وها هي اليوم تتحدى ارادة الشعوب لتمارس عدوانها على بلداننا العربية بهدف تفكيك وحدتها لحساب مصالحها ومصالح اتباعها من القوى الرجعية والطائفية الظلامية... وفي ذلك كله كان الامبرياليون الأمريكيون – وما زالوا –أصحاب رسالة ، يقتلون ليحيوا على حساب دماء الشعوب الفقيرة وثرواتها، ويدمرون بلادنا ليعمّروا بلدان النظام الامبريالي ، لدرجة أن هذا الوله بالعنف ، والتنافس على تطويره ، والمباهاة بممارسته بات من أبرز وجوه الثقافة الشعبية الأمريكية ، فمعظم ساحات أمريكا مزينة بتماثيل السفاحين، وورقة العشرين دولار مزينة بصورة الرئيس " أندرو جاكسون" (15 مارس 1767 – 8 يونيو 1845) هو الرئيس الأمريكي السابع 1829–1837) الذي كان يستعذب مشاهدة سلخ رؤوس الهنود، والصحف اليومية تعج بأخبار الجرائم، ومعظم برامج التلفزيون والسينما تتبارى في تمجيد العنف، وكل حركات السلام في أمريكا متهمة بالخيانة .

ان هذه الروح المسكونة بالعنف والإرهاب ، يديرها العديد من المؤسسات العسكرية والمدنية الأمريكية، من أهمها "البنتاجون" الذي يصفه لنا "تريسترام كوفين "Tristram Coffin بقوله: " يقبع رجال ونساء أمام شاشات كومبيوترات جاهزة لإرسال الموت إلى أي مكان من العالم، إن دين هذه المؤسسة وصوفيتها العسكرية هي مزيج من مسيحية الصليبيين ومن عبادة إلهة النصر " نايك. "Nike

لذلك فإن القوى والأحزاب الديمقراطية بكل اطيافها :الوطنية والقومية واليسارية في كل العواصم العربية ، تواجه في هذه اللحظة ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، فإما أن تسارع إلى الخروج صوب تفعيل

النهوض الديمقراطي الثوري الجماهيري لمجابهة وادانة ورفض ومقاومة العدوان الامريكي والوجود الصهيوني ، أو أن هذه القوى والاحزاب ستكون عرضة لتزايد عوامل تراجعها وتفككها تمهيداً لإسدال الستار عليها وتجاوزها

****

2017/5/14

كان الامبرياليون الأمريكيون – وما زالوا –أصحاب رسالة ، يقتلون ليحيوا على حساب دماء الشعوب الفقيرة وثرواتها، ويدمرون بلادنا ليعمرّوا بلدان النظام الامبريالي ، لدرجة أن هذا الوله بالعنف ، والتنافس على تطويره ، والمباهاة بممارسته بات من أبرز وجوه الثقافة الشعبية الأمريكية ، فمعظم ساحات أمريكا مزينة بتماثيل السفاحين، وورقة العشرين دولار مزينة بصورة الرئيس " أندرو جاكسون" (15 مارس 1767 – 8 يونيو 1845) هو الرئيس الأمريكي السابع 1829–1837) الذي كان يستعذب مشاهدة سلخ رؤوس الهنود، والصحف اليومية تعج بأخبار الجرائم، ومعظم برامج التلفزيون والسينما تتبارى في تمجيد العنف، وكل حركات السلام في أمريكا متهمة بالخيانة .

ان هذه الروح المسكونة بالعنف والإرهاب ، يديرها العديد من المؤسسات العسكرية والمدنية الأمريكية، من أهمها "البنتاجون" الذي يصفه لنا "تريسترام كوفين "Tristram Coffin بقوله: " يقبع رجال ونساء أمام شاشات كومبيوترات جاهزة لإرسال الموت إلى أي مكان من العالم، إن دين هذه المؤسسة وصوفيتها العسكرية هي مزيج من مسيحية الصليبيين ومن عبادة إلهة النصر " نايك. "Nike

لذلك فإن القوى والأحزاب الديمقراطية بكل اطيافها :الوطنية والقومية واليسارية في كل العواصم العربية ، تواجه في هذه اللحظة ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، فإما أن تسارع إلى الخروج صوب تفعيل النهوض الديمقراطي الثوري الجماهيري لمجابهة وادانة ورفض ومقاومة العدوان الامريكي والوجود الصهيوني ، أو أن هذه القوى والاحزاب ستكون عرضة لتزايد عوامل تراجعها وتفككها تمهيداً لإسدال الستار عليها وتجاوزها.

****

2017/5/14

الذاكرة الشعبية الفلسطينية في مناسبة مرور 69 عاما على النكبة:

على الرغم من مرور 69 عاماً على النكبة ، ورغم تراجع وتفكك المشروع الوطني الفلسطيني عن هدف تحرير كل فلسطين ليصبح هدفا ممسوخا انحصر فيما يسمى سلطة الحكم الذاتي المحدود وصولا الى االصراع الدموي على السلطة وتقاسمها فئويا بين حركتي فتح وحماس وحكومتيهما غير الشرعيتين ، ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني ، ووفية للشهداء الذين رووا بدمائهم ارض فلسطين من اجل حريتها وعروبتها ... وستظل الذاكرة الشعبية وفية لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، دون ان ننسى انها ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح الآمال الكبيرة في المستقبل الذي ستتحقق فيه أهدافنا الكبرى في انهاء وازالة الكيان الصهيوني العنصري عبر الممارسة الثورية للنضال بكل وسائله الكفاحية والسياسية والجماهيرية الديمقراطية في إطار النضال التحرري الثوري والديمقراطي

القومي ، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/5/15

في ذكرى مرور 69 عاما على النكبة.....

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع عربي / إسرائيلي بالدرجة الأولى ، لكن انصياع الأنظمة العربية لشروط العدو الإمبريالي الصهيوني أدى إلى تراجع المجتمعات العربية وتفككها إلى جانب ضعف الحركات التحررية العربية بشكل عام ، الأمر الذي عزز مراكمة عوامل القوة والصلف والعدوانية في دولة العدو الصهيوني ، ما يعني أن استمرار تبعية وتخلف واستبداد النظام العربي الرسمي وخضوعه لشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني ، يشكل السبب الرئيسي الأول في هذه المعادلة.

إن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل

تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

****

2017/5/15

رفاقي وأصدقائي القراء عرباً وفلسطينيين ...في الذكرى التاسعة والستين للنكبة ،أضع بين أيديكم ملخصاً لكتاب "التطهير العرقي في فلسطين" ، تأليف "ايلان بابيه" وهو مؤرخ تقدمي إسرائيلي ، تميز بوضوح تحليله وموقفه الرافض للحركة الصهيونية وممارستها العنصرية البشعة ، خاصة فيما يتعلق بتنفيذها لعملية التطهير العرقي التي أدت إلى قتل وتشريد وطرد ثمانمائة ألف فلسطيني من وطنهم تحولوا منذ منتصف عام 1948 إلى لاجئين.

إن الفكرة المركزية التي أكد عليها "ايلان بابيه" في كتابه هذا، تقوم على أن عملية التطهير العرقي، قد تم التخطيط لها بصورة مسبقة وواعية عبر شبكة مترابطة وتنظيم محكم وأوامر صريحة وواضحة تنطلق كلها من فلسفة الحركة الصهيونية وممارساتها المرتبطة – بصورة كلية – بالرؤية والمخطط الرأسمالي العالمي باعتباره صاحب المصلحة الرئيسية في قيام دولة إسرائيل في بلادنا، من هنا جاء كتاب "ايلان بابيه" ليفضح بالوثائق دور الحركة الصهيونية وعنصريتها ووظيفتها وتحالفاتها، وذلك ارتباطاً بموقفه الصريح المعادي للحركة الصهيونية والامبريالية الأمريكية وكل أشكال العنصرية والاضطهاد، دون أن يعني ذلك موقفاً صريحاً منه ضد وظيفة دولة العدو ومبرر وجودها في خدمة النظام الرأسمالي من ناحية أو مع قيام دولة عربية ديمقراطية علمانية في فلسطين من ناحية ثانية، رغم تأكيده على فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة (إسرائيل) في ضوء المأزق المسدود الذي وصل إليه حل الدولتين.

لكننا في كل الأحوال نقدر عالياً، وبموضوعية واحترام كبيرين، انحياز المؤلف، المؤرخ اليهودي الألماني الأصل "ايلان بابيه" لرؤية ورسالة اليسار التقدمي رغم ما يشوبها من نزعة مثالية طوباوية، حينما يتحدث في كتابه "أن إسرائيل لا خيار أمامها سوى أن تتحول طوعاً في يوم ما إلى دولة مدنية ديمقراطية" (ص 285) أو حينما يتمنى " لو أن جامعة تل أبيب قامت بتقدير قيمة الأملاك الفلسطينية التي فقدت في دمار 1948 بما يوفر إمكانية العمل من اجل السلام والمصالحة" (ص 287)، وفي المقابل، فان غشاوة هذه النزعة أو المنهجية المثالية تتلاشى حينما يستنتج "ايلان بابيه" بحق ان "هدف المشروع الصهيوني كان دائماً بناء "قلعة" بيضاء (غربية) في عالم "أسود" (عربي) والدفاع عنها" وهي رؤية تجسد موقفه الشجاع ضد الحركة الصهيونية وممارساتها منذ نشأتها وتطورها في بلادنا، الأمر الذي دفع به إلى مغادرة "إسرائيل" والعودة إلى أوروبا عام 2007 بعد ان أدرك – كما يبدو – ان الإنسان اليساري الملتزم بمبادئه، لا يمكن ان يدافع عن الظاهرة ونقيضها في آن واحد، بمعنى أنه لا يمكن أن يكون صهيونياً ويسارياً في آن، الا اذا كان انتهازياً كما هو حال الأغلبية الساحقة من لوحة اليسار اليهودي في إسرائيل ، اذ ان اليهودي اليساري (من مختلف الاصول والجنسيات) هو فقط من يرفض المساهمة في اغتصاب فلسطين واضطهاد شعبها من ناحية ويرفض الدور الوظيفي لدولة

إسرائيل في خدمة النظام الامبريالي الرأسمالي من ناحية ثانية، وهو أيضا من يرفض الإقرار بوجود قومية يهودية او شعب يهودي، ما يعني بوضوح ان دولة "إسرائيل" نشأت وتأسست وفق مشروع رأسمالي امبريالي توسعي حدد لها وظيفتها منذ البدايات الأولى للفكرة الصهيونية التي تلفحت او تذرعت – كما تذرع النظام الرأسمالي أيضاً– بالفكرة الدينية او "التوراتية" لتضم في إطارها فسيفساء واسعة من أجناس بشرية، من أصول غربية وشرقية، من أوروبا وأمريكا وروسيا واسيا وإفريقيا، لا وجود لأي رابط اجتماعي او تاريخي بينهم، ويستحيل انصهارهم في مجتمع متجانس او قومية واحدة، لكنهم التقوا جميعاً بدوافع ومنطلقات وأهداف تعددت فيها الدرجات والوسائل والغايات، لخدمة المشروع الرأسمالي العالمي الذي حدد هدفه الاستراتيجي من إقامة هذه الدولة: "إسرائيل" تحقيقاً لوظيفة استهدفت وما زالت، اغتصاب بلادنا فلسطين أولاً، ثم الإسهام في إبقاء تطور شعوبنا العربية محتجزاً في اطار من التبعية والتخلف والخضوع كما هو حالنا اليوم، حفاظاً على المصالح الامبريالية في وطننا العربي بما يضمن استمرار الهيمنة على مقدراتنا وثروات شعوبنا ويحول دون تطورها او استنهاضها، ذلك هو الدور الوظيفي لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم الى دولة امبريالية صغرى تغذيها وتدعمها الامبريالية الأم ... الولايات المتحدة الأمريكية ... ذلك هو هدف عملية التطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية على أبناء شعبنا الفلسطيني عشية 15/ايار/1948 او النكبة الأولى، التي تؤكد مقدماتها ونتائجها ان الصراع منذ اللحظة الأولى كان صراعاً عربياً صهيونياً.

****

2017/5/15

محاضرة غازي الصواني : **مقارنة ومفارقات تاريخية وراهنة بين مسار الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية.....**

سأبدأ من حقائق الواقع الراهن لكل من مسار العدو الصهيوني ، والمسار الفلسطيني رغم الواقع المرير أو الكارثي الذي وصلناه في هذه المرحلة نتيجة استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس من ناحية، ونتيجة للتراجع الحاد لقضيتنا الوطنية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من ناحية ثانية... فالعالم العربي اليوم من وجهة نظري عالماً افتراضياً.

الحديث المقارن بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية هو حديث عن بنيتين، احداهما متخلفة والثانية متقدمة مستندة إلى الحداثة الرأسمالية، وهذا لا يعني أبداً توقف النضال ضد الحركة الصهيونية والامبريالية كعذو وسبب رئيسي في تكريس أوضاع التخلف والتبعية والانحطاط.

مسار الحركة الصهيونية منذ تأسيسها تميز بالصعود والتقدم رغم افتقاره لأي عنصر من عناصر الشرعية أو الحق بالمعنى التاريخي أو السياسي .. لكن العامل الذاتي والظرف الموضوعي العالمي عزز من تقدمه وصولاً إلى اللحظة الراهنة التي تحولت فيها دولة العدو الصهيوني إلى حالة امبريالية صغرى في المنطقة، تميزت بممارسة أبشع وسائل العدوان والقتل والقهر العنصري النازي الذي تَفَوَّق على النازية الهتلرية.

أما مسار الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، فقد تميزت قيادته بالرخاوة والمهادنة ارتباطاً بمصالحها الطبقية سواء عبر كبار الملاك أشباه الاقطاعيين أو القيادات البرجوازية اليمينية في المرحلة الراهنة خاصة في

اطار م.ت.ف، كما في اطار الحركات الاسلامية، وبالتالي تميز ذلك المسار بغياب المواقف المبدئية والبرامج الواضحة، علاوة على التناقضات الداخلية وسيطرة المصالح الطبقية ومهادنة الاستعمار، إلى جانب تآمر العملاء العرب من الملوك والامراء وصولاً إلى اللحظة الراهنة من الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس، وتفكك النظام السياسي وتراجع المشروع الوطني في ظروف لم تعد فيها قضيتنا الوطنية مسألة مركزية في اذهان شعوبنا العربية. (وفي كل الأحوال لا يخرج تحليلنا للتاريخ عن التحليل الطبقي وفق المنهج الماركسي الذي يعزز نضالنا ضد الوجود الامبريالي/ الصهيوني من منطلق الصراع العربي الصهيوني.(

****

2017/5/16

في ضوء أوضاعنا الفلسطينية المفككة المنقسمة الراهنة، يبدو ان الحل المطروح على أساس الدولة المستقلة بات افقه مسدوداً ان لم يكن بدأ في صيرورة التراجع او الصورة الممسوخة عبر حل تتوافق فيه المصالح الطبقية للقيادة المتنفذة مع المشاريع الأمريكية / الإسرائيلية في إطار حكم ذاتي موسع ودويلة ممسوخة في غزة.

****

2017/5/16

وردني للتو البيان التالي من الرفيق احمد بهاء شعبان الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري....

بيان "الحزب الاشتراكي المصري "

حول اضراب الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال

ستبقى شعلة النضال الفلسطينى مستمرة

يأتى إضراب أسرى الشعب الفلسطينى البطل لكى يبرهن على طاقة المقاومة الثورية البطولية للشعب الفلسطينى رغم ميزان القوى العالمى والداخلى المختل لصالح إسرائيل وحليفتها الكبرى أمريكا، ولكى يكون مثالا لكافة الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية فى هذا الزمن رغم صعوبته.

لقد أقدم ألف وخمسمائة أسير فلسطينى حتى الآن بأكبر إضراب فى السجون الإسرائيلية البشعة، واستطاعوا التنسيق بين مختلف السجون والمعتقلات ليثبتوا تحديهم للإرادة الإسرائيلية التى تعمل على قتل روح المقاومة لدى الشعب الفلسطينى البطل، ولكى يفضحوا للعالم صورة إسرائيل المسالمة التى تمثل واحة للديمقراطية فى المنطقة، ويظهروا جوهر الصهيونية اللاإنسانى والمعادى لمصالح الشعب الفلسطينى وشعوب المنطقة. كما يأتى أيضا لكى يستثير مخزون المقاومة الثورية لدى الشعب الفلسطينى البطل ليصنع التجاوب الثورى بين داخل المعتقلات وداخل المعتقل الكبير: الأرض المحتلة كلها.

وبرز تجاوب الشعب الفلسطينى مع قادته الأبطال المضربين داخل السجون فى صورة التأييد والمسيرات من كافة المنظمات الثورية والجماهيرية، بل ومن أطفال المدارس وشباب الشعب المكافح البطل. وتجاوب معهم منذ البداية فى تصعيد متناغم لكى يصل فى اليوم العاشر لإضراب شامل تأييدا لمقاومة قادته الأسرى، ولكى

يخوض الشعب الفلسطينى الأعزل نضالا بارزا يفضح على ساحات الإعلام الدولى الدولة العنصرية الإسرائيلية، ولكى يبشر باحتمال قوى لتطور انتفاضة جديدة للشعب البطل الذى يثبت يوما بعد يوم كم هو رقم عسير على الترويض فى خريطة السلام الأمريكية الإسرائيلية التى تحاول فرضها على المنطقة.

إن منطق إضراب الأسرى ونضال الشعب الفلسطينى المتضامن معه يفضح كل اتجاهات التهادن داخل الساحة الفلسطينية ومحاولة اللحاق بركب التسوية الاستعمارية الجارية طمعا فى بعض الفتات من الموائد الصهيو– أمريكية كثمن لتنازلات المنطقة العربية لإسرائيل. كما أن منطق النضال أيضا يفضح المحاولات العربية للخضوع لمخطط رسم خريطة للمنطقة تسقط العداء للاستعمار لتستبدل به المحور السنى المعادى لإيران فى تحالف إمبريالى إسرائيلى رجعى عربى مشترك.

إن الحزب الاشتراكى المصرى ليؤكد بكل قوة على ثوابته فى التضامن مع نضال الشعب الفلسطينى البطل ويدعو كل الجماهير المصرية والعربية وقواها الحية بالتجاوب مع هذا النضال الفلسطينى البطولى ودعم مخططات صموده فى مواجهة الصلف الإسرائيلى مع مواجهة خطة إخضاعه لمخططات التحالف الإمبريالى الرجعى العربى الإسرائيلى لإخضاع المنطقة.

القاهرة فى 30 إبريل 2017

****

2017/5/16

مقتطف من محاضرة غازي الصوراني بعنوان: " **الحركة الوطنية الفلسطينية – الحركة الصهيونية** " رؤية تحليلية مقارنة بدعوة من مركز حيد عبد الشافي يوم الأثنين 2016/5/9 في جمعية الشبان المسيحية بمدينة غزة.

الاخوة والاخوات والرفاق والاصدقاء الاعزاء .. إن الوضع الفلسطيني الراهن يتميز بحالة من العجز والتيه تعيشها النخب السياسية الفلسطينية، وهي نخب بدت كأنها أفاقت للتو على المأزق الذي أوجده مسار أوسلو، وعلى قناعة باستحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة في ظل الشروط والممارسات الإسرائيلية المدعومة أميركياً، وتبعاً لما تعيشه الدول العربية من تفكك وحروب خارجية وداخلية، وتراجع الصراع العربي الصهيوني والصراع الطائفي الدموي.

انتهت المرحلة التي كان من الممكن أن نعتقد فيها، أن قضية الشعب الفلسطيني قابلة للحل عن طريق إقامة دولة فلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 وعاصمتها القدس.

الأخطر من كل ذلك، تراجع المشروع الوطني من مشروع لتحرير كامل التراب إلى مشروع سلطة في اطار حل الدولتين ، وصولاً إلى الانقسام والحديث عن دويلة غزة المسخ، وما يتبقى من الضفة الغربية في ظل افق مسدود ما يعني اننا اليوم بلا مشروع وطني واضح رغم التضحيات الكبيرة للشباب في الضفة وغزة.

لكِنَّني على الرَّغْمِ مِنْ ذلك–كما تقول بحق وبوضوح المثقفة الوطنية والباحثة المتميزة الصديقة د.غانيه ملحيس– "شديدَ اليَقين بِأنَّ طَريقاً واحِداً مُمْكِناً لا بَديلَ سِواه للخُروجِ مِنَ المَأْزَقِ الفِلسْطيني الرَّاهِن، يَكْمُنُ

بالاعْتِرافِ بأننا كَفِلِسْطينِيّين نَقِفُ أمَام إخْفاقٍ شامِلٍ بامْتِياز، وبِأنَّنا، جَمِيعاً، احزاب وفصائل ومثقفين وأكاديمين وقوى مجتمعية نَتَحَمَّل مَسؤولِيّةً مُشْتَرَكَةً عَنْ تَزايُدِ ابْتِعادِنا عَنْ تَحْقيقِ أهْدافِنا التَّحَرُّرِيّة ، على الرَّغْمِ من التَّضحياتِ الجسيمة لِشَعْبِنا والبِناء على ذلك بالإدْراك بأنّ المَرْحَلَة الرَّاهِنة تقْتَضي مَعْرِفَة مُتَطَلَّبات إدارَتِه بما يَحْفَظ الهَوِيَّة الوَطنيّة الجامِعَةَ" والفكره الوطنية التوحيدية للفلسطينيّين في الوَطَنِ والشَّتات ، ويَحْمي التَّماسُك المُجْتَمَعي الفلسطيني، بما يعزز صمود شعبنا ومواصلته لمسيرة النضال التحرري والديمقراطي.

لكن ذلك لن يتحقق بدون ممارسة الضغط الشعبي الديمقراطي لانهاء الانقسام واستعادة وحدة النضال الوطني والديمقراطي، ومجابهة آثار أوسلو نتائجه الكارثية وصولاً إلى الانقسام ونتائجه التفكيكية، ذلك ان كل من أوسلو والانقسام، أديا إلى فتح الطريق امام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها في استكمال هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني وبالتالي كان أوسلو ثم الانقسام امتداداً مباشراً أو غير مباشر لهزيمة ثورة 1936.

****

2017/5/17

يقول جون لوك (1632 – 1704) : البحث عن الحقيقة يفترض حرية وتسامحاً عقلانيين معينين. فنحن نناقش المسائل العلمية أو السياسية الخلافية مع الآخرين، لأننا لا نستبعد إمكانية أن يكون الآخرون محقين، وأننا نستطيع أن نتعلم شيئاص منهم .

لذلك، فإن المنافشة تفترض وجود موقف غير متعصب ومنفتح، أي: نحن نؤكد ما نعتقد أنه صحيح على أساس الحجج المتاحة، لكن سرعان ما نغير نظرتنا وفقاً للتغيرات في الحجج – أي نحن نغير نظرتنا عندما تقتضي الحجج ذلك، وليس إلا في تلك الحالة، وذلك يدل على وجود رابطة معينة بين نظرية المعرفة والفلسفة الاجتماعية .

ولكن، ما هي الحجة المقنعة؟ وحتى في أيامنا، لا يزال ذلك مسألة خلافية.

كان لوك حامل المشعل في الثقافة العلمية الجديدة التي وجدت تعبيرها عند مواطني بريطانيا المتنورين والتقدميين في نهاية القرن السابع عشر: فهو الذي افتتح عصر التنوير.

****

2017/5/17

هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في

سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا

****

2017/5/17

لا بد من تفعيل النضال الشعبي لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى ،ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا

****

2017/5/17

لا مفر من ان نؤكد معاً –رغم المأزق الذي نعيشه اليوم بسبب الانقسام – أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.

وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع اليساري الديمقراطي الثوري بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام لكل المخططات الصهيونية / الامريكية وتوابعها الاقليمية ومعظم الانظمة العربية.

****

2017/5/18

الاخ المناضل الباسل مروان البرغوثي ..رفيقنا المناضل الباسل ابا غسان ... اخواننا ورفاقنا الاسرى البواسل ...عبر تاريخكم النضالي وصمودكم الاسطوري أسجّل ورفاقي في الجبهة فخرنا واعتزازنا بكَم وبصمودكم وبسالتكم في مجابهة السجان الصهيوني ، تتحدون باضرابكم ومواقفكم الباسلة السجان الصهيوني وكيانه الغاصب بمثل ما تتحدون ظلام المرحلة وهبوطها.

أيها الاخوة والرفاق الاسرى البواسل الصامدين بشموخ في اصراركم على مواصلة الاضراب لليوم الثاني والثلاثين– رغم آلام العجز والقصور الفلسطيني والعربي –

أخي وصديقي المناضل الفتحاوي مروان .. رفيقي الغالي المناضل احمد سعدات ...اخواني ورفاقي الاسرى المناضلين الصامدين البواسل .. يا مَنْ تُجيدون وتسجلون اصدق معاني التحدي رغم معاناة الاعتقال وقسوة العدو وجغرافيا الزنزانة .. لقد صَغُرَتْ كل الأشياء يا اخواني ويا رفاقي ، وصَغُرَ الوطن ، لكن لم ولن تَصغُر أحلام الأحرار و أحلام الثّوار التي ستظل كبيرة .. تستلهم من صمودكم مزيدا من القوة والنضال من أجل استعادة روح شعبنا واستنهاض مسيرته الثورية حتى تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها الآلاف .. وسُجنتَم من أجلها.

رفيقي أحمد سعدات أبا غسان .. اخي مروان أبا القسام..اخواني رفاقي الاسرى ..ايها الابطال ...ان تحديكم للسجان الصهيوني يعزز في عقل وقلب ورح كل رفيق/رفيقة من رفاقكم وكل اخ /أخت من اخوانكم الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات والآلام .. إنني ارى فيكم كما يرى كل المخلصين الاوفياء من ابناء شعبنا فيكم ، أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للاخوة وللرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية مسيرتنا الوطنية من اجل الكرامة والحرية والاستقلال . لا أبالغ إذا قلت أننا نتذكركم مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير مع "الميّ والملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح حريتكما وحرية كل المناضلين من الاخوة/ات والرفاق/ت ... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله نعاهدكم أن يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكم ولكن من أجل حريتكم وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية ووتقرير المصير والاستقلال العودة.

مرة ثانية اكرر النداء ... أتوجه الى الرفاق في كافة الأحزاب والحركات والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة للتضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية ، عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بالحرية لكل الأسرى ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي" .."لا للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ...عاشت فلسطين حرة عربية.

****

2017/5/18

الى رفاقي واصدقائي ....اليكم سيرة حياة ومسيرة الرفيق المفكر الماركسي الثوري العربي .. وفاء له عشية الذكرى الثلاثين لاغتياله من قبل قوى الظلام والتخلف والرجعية .....فمن هو مهدي عامل ؟

مفكر ومناضل شيوعي ولد في بيروت عام 1936 من بلدة حاروف قضاء النبطية.

-اسمه الحقيقي حسن عبدالله حمدان.

-في العام 1955 انهى مرحلة الدراسة الثانوية من مدرسة المقاصد في بيروت.

-في عام 1956 سافر الى فرنسا ونال من جامعة ليون شهادتي الاجازة والدكتوراه في الفلسفة.

-في العام 1960 انتسب الى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني.

-في العام 19633 سافر الى الجزائر واشتغل لمدة اربع سنوات في التعليم في دار المعلمين بمدينة القسطنطنية، وكتب بالفرنسية عدة مقالات نشرت في مجلة "الثورة الافريقية" الصادرة في الجزائر.

-في العام 19688 درّس مادة الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات وبقي في عمله هذا الى ان انتقل عام 1976 الى الجامعة اللبنانية-معهد العلوم الاجتماعية، ليدرّس فيها مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.

-تعتبر هذه الفترة (1968-19766) من الفترات المهمة في حياة حسن حمدان، حيث بدأ فيها ممارسة مشروعه الفكري والكتابة باللغة العربية، في وطنه، لدراسة واقعه الاجتماعي دراسة علمية وتمييز كونية قوانين الماركسية فيه، لتبدأ، بحسب حسن حمدان، «صيرورة الفكر العربي فكرًا علميًا» مبتعدًا عن القولبة وتكرار المقولات الجاهزة. ولقد ادرك خطورة ما يقوم به بقوله :"انها لمخاطرة كبرى ان يفكر الواحد منا واقعه باللغة العربية."

- ولقد كانت بداية حسن حمدان في مجلة "الطريق" تحت اسم مهدي عامل، الذي اصبح يُعرف به فيما بعد.

-عام 19722، صدر كتابه الاول "مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني". وقسّمه الى قسمين: القسم الاول "في التناقض" والقسم الثاني "في نمط الانتاج الكولونيالي" الذي صدر عام 1976. وتكمن اهمية هذا الكتاب في ان مهدي بحث فيه في مجال جديد في الفكر الماركسي، هو انتاج ادوات المعرفة، وتحديد طبيعة الانتاج في مجتمعاتنا العربية. وهناك جزء ثالث من الكتاب بعنوان "في تمرحل التاريخ" لم يكمله مهدي عامل. باختصار يمكننا القول ان مهدي عامل عمل في كتابه "مقدمات نظرية" على تمييز كونية القوانين الماركسية في مجتمعاتنا، لينتج ويرسي الاساس النظري لسيستامه الفكري الذي وجّه جميع كتبه ومقالاته.

-عام 19733، صدر كتابه "ازمة الحضارة العربية ام ازمة البرجوازيات العربية"، وفيه انتقد اعمال الندوة الفكرية التي عقدت في الكويت تحت عنوان ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي، كاشفًا، بنقده لاعمال تلك الندوة، الشق الذي يحول بين الفكر العربي والتطور.

-عام 19799، صدر كتابه "النظرية في الممارسة السياسية، بحث في اسباب الحرب الاهلية في لبنان"، ويعبّر عنوان الكتاب عن عملية الربط، التي قام بها مهدي عامل، بين النظرية والممارسة السياسية، والتي مارسها في نضاله اليومي وكشف، في الوقت نفسه، للقانون الذي يحكم الاحداث ويولدها.

- ولم يقتصر نضال مهدي على الكتابة، بل مارس ما يقوله بتنقله بين القرى والمدن، محاضرًا ومناقشًا وشارحًا للناس وبلغة واضحة وبسيطة، قضايا متعددة مثل مسألة الوطنية وحركة التحرر...وكان يُعرف بنقاشاته بين الناس باسم الرفيق طارق.

-عام 19800، صدر كتابه "مدخل الى نقض الفكر الطائفي-القضية الفلسطنية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية"، عرض فيه المفاهيم الاساسية التي تكوّن ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، وانتقدها من موقع نقيض لها، هو موقع الطبقة العاملة، مظهرًا بنقده البعد السياسي الذي تغيّبه ايديولوجية البرجوازية في نظرتها الى القضية الفلسطينية.

-عام 19822، بقي مهدي عامل في بيروت المحاصرة من قبل الجيش الاسرائيلي الذي اجتاحها فيما بعد، وفي تلك الفترة قاوم وناضل وكتب مقالاً رائعًا في مجلة الطريق تحت عنوان "لست مهزومًا ما دمت تقاوم."

-عام 1984 صدر ديوانه شعره الثاني "فضاء النون" تحت اسم هلال بن زيتون.

-عام 19855 صدر كتابه "في علمية الفكر الخلدوني" وهو عبارة عن تمرين، بحسب قوله، لقراءة نص تراثي بفكر مادي علمي. وفي العام نفسه صدر له ايضًا كتاب بعنوان"هل القلب للشرق والعق للغرب-ماركس في استشراق ادوارد سعيد" الوارد في كتاب "الاستشراق" في "ماركس وعلاقته بالفكر الاستشراقي وبالشرق الاسيوي."

-عام 19866 صدر كتابه "في الدولة الطائفية" الذي حلل فيه طبيعة النظام السياسي-الطائفي القائم في لبنان، بهدف كشف الصراع الطبقي الذي تحجبه الايديولوجية الطائفية بمظهر طائفي، لتؤيد الانتماء للطائفة لا للوطن، لتأييد النظام السياسي-الطائفي واعادة انتاجه.

-عام 19877 كان مهدي عامل يعتزم انهاء القسم الاخير" في عدم وجود نمط معين من الانتاج يمكن تمييزه بانه نمط انتاج اسلامي" في كتابه القيّم "نقد الفكر اليومي"، الا ان رصاصات الاغتيال الآثمة منعته من ذلك واردته شهيدًا في شارع الجزائر، احد شوارع بيروت الوطنية في 18 ايار 1987. وكتابه "نقد الفكر اليومي" يتميز بانه من الكتب النادرة في اللغة العربية التي تناقش وتتعقب الفكر الموجود على صفحات المجلات والصحف، بهدف نقده وكشف توجهاته الفكرية والسياسية. وعلى اثر استشهاد مهدي عامل، اجمعت الهيئات الثقافية والاعلامية والجامعية على اعتبار يوم 19 ايار من كل عام "يوم الانتصار لحرية الكلمة والبحث العلمي."

****

2017/5/19

رفيقي أحمد سعدات أبا غسان .. اخي مروان أبا القسام..اخواني رفاقي الاسرى ..ايها الابطال ...ان تحديكم للسجان الصهيوني لليوم الثاني والثلاثين- رغم آلام العجز والقصور والانقسام والتفكك الفلسطيني والخذلان العربي - .يعزز في عقل وقلب ورح كل رفيق/رفيقة من رفاقكم وكل اخ /أخت من اخوانكم الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات والآلام .. إنني ارى فيكم كما يرى كل المخلصين الاوفياء من ابناء شعبنا فيكم ، أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للاخوة وللرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية مسيرتنا الوطنية من اجل الكرامة والحرية والاستقلال . لا أبالغ إذا قلت أننا نتذكركم مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير مع "الميّ والملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح حريتكما وحرية كل المناضلين من الاخوة/ات والرفاق/ت ... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله نعاهدكم أن

يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكم ولكن من أجل حريتكم وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال العودة.

****

2017/5/19

أخي وصديقي المناضل الفتحاوي مروان .. رفيقي الغالي المناضل احمد سعدات ...اخواني ورفاقي الاسرى المناضلين الصامدين البواسل .. يا مَنْ تُجيدون وتسجلون اصدق معاني التحدي رغم معاناة الاعتقال وقسوة العدو وجغرافيا الزنزانة .. لقد صَغُرَتْ كل الأشياء يا اخواني ويا رفاقي ، وصَغُرَ الوطن ، لكن لم ولن تَصغُر أحلام الأحرار و أحلام الثّوار التي ستظل كبيرة .. تستلهم من صمودكم مزيدا من القوة والنضال من أجل استعادة روح شعبنا واستنهاض مسيرته الثورية حتى تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها الآلاف .. وسُجنتَم من أجلها.

****

2017/5/19

33يوما من الاضراب الاسطوري عن الطعام لأسرانا المناضلين البواسل.....

رفيقي الغالي المناضل القائد أحمد سعدات أبا غسان .. اخي العزيز المناضل القائد مروان البرغوثي أبا القسام.....اخواني ورفاقي الاعزاء الاسرى الصامدين البواسل ..ايها الابطال ...ان تحديكم للسجان الصهيوني يعزز في عقل وقلب ورح كل رفيق/رفيقة من رفاقكم وكل اخ /أخت من اخوانكم الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات والآلام .. إنني ارى فيكم كما يرى كل المخلصين الاوفياء من ابناء شعبنا فيكم ، أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للاخوة وللرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية مسيرتنا الوطنية من اجل الكرامة والحرية والاستقلال .

لا أبالغ إذا قلت أننا نتذكركم مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير مع "الميّ والملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح حريتكما وحرية كل المناضلين من الاخوة/ات والرفاق/ت ... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله نعاهدكم أن يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكم في اضرابكم وصمودكم الاسطوري ولكن أيضا من أجل حريتكم وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال العودة.

****

2017/5/20

اخواننا ورفاقنا الاسرى البواسل ... بصمودكم في مجابهة السجان الصهيوني تظلون نبراسا مضيئا لابناء شعبكم يتحدون معكم ظلام المرحلة وهبوطها بمثل ما يتحدون بشاعة الانقسام والصراع على السلطة و المصالح الفئوية بين فتح وحماس.

****

2017/5/20

لا يمكن أن يكون التغيير التقدمي الديمقراطي تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب اليسارية التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا السياسي والاجتماعي والثقافي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر والديمقراطية والنهوض السياسي والحضاري والتنموي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/5/21

رؤية وموقف .....للنقاش.....

الخيار التفاوضي العبثي الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة وفق شروط أوسلو أو الشروط الإسرائيلية الأمريكية او ما يسمى بصفقة ترامب، كان

–وسيظل – وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي انقسام وتفكك الفكرة التوحيدية الناظمة للنضال التحرري الوطني والقومي لشعبنا، ودمار النظام السياسي والمشروع الوطني مع تزايد مظاهر الاستبداد والقمع من فريقي الانقسام في الضفة وقطاع غزة ، الى جانب تزايد عدوانية وعنصرية وغطرسة العدو الصهيوني ، وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً تكريس انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية في إطار الصراع بين هويتين: هوية الإسلام السياسي والهوية الوطنية/ القومية.

لقد توضح خلال العقود الماضية، إلى جانب تطورات الوضع الراهن ودور الرجعية العربية خاصة في ما يسمى بالسعودية ومشايخ الخليج في الحديث عن المصالح الامبريالة ووجهها الاكثر بشاعة الرئيس الامريكي ترامب ، ومباركة وتشجيع رئيس السلطة الفلسطينية وم.ت.ف للخوض من جديد في سراب المفاوضات العبثية البائسة، التي ستؤكد مجددا بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة – المباشرة وغير المباشرة – على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي

والتسليم العربي الرسمي بالموقف الاستراتيجي الامريكي الذي ينطلق من ان الدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين.

لهذا كان ضرورياً – لدى كل الاحزاب والفصائل والحركات اليسارية في فلسطين والوطن العربي – أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني التحرري والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن

المسألة تتعلق بمدى وضوح الفكرة المركزية التوحيدية،)الوطنية والقومية برؤية ماركسية(، ووعينا والتزامنا بها، وهي أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية و"الرأسماليات" العربية التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن ان نصل الى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب ان يفضي الى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة، وإقامة دولة فلسطين العربية الديمقراطية العلمانية التي سيتبلور فيها بالضرورة، الحل الديمقراطي للمسألة اليهودية.

****

2017/5/21

ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين،وفق شروط العدو الاسرائيلي ، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً او هدفاً مرحلياً ، وانما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسخ وتقزيم هذا المفهوم واخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" او "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" او تقاسم وظيفي او أي مسمى اخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الامريكية. أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً ،هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل ازالة الكيان الصهيوني وتحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص

****

2017/5/21

ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين،وفق شروط العدو الاسرائيلي ، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً او هدفاً مرحلياً ، وانما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسخ وتقزيم هذا المفهوم واخراجه على صورة دويلة مسخ في غزة و"حكم ذاتي موسع" او "دويلة مؤقتة ناقصة السيادة" في الضفة او تقاسم وظيفي مع النظام الملكي في الاردن او أي مسمى اخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الامريكية أو "دويلات" عائلية عشائرية ممسوخة مفتتة في نابلس والخليل وطولكرم واريحا وجنين ...الخ عبر ما يشبه روابط القرى خاضعة كليا للمحتل الصهيوني ....انه المصير الكارثي الناجم عن تكريس الانقسام واستمرار الصراع على المصالح الفئوية الضيقة بين فتح وحماس....وهنا بالضبط تتجلى الضرورة لبلورة حالة جماهيرية وطنية في الضفة وقطاع غزة والمنافي ترفع شعار انهاء الانقسام الى جانب شعار الحرية والاستقلال.

****

2017/5/21

ان ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدا الحديث عن حق العودة وازالة المستوطنات والانسحاب الكامل ،لا تسعى الا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي .. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة ، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني ، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها بحيث تكون المحدد الرئيس لنضال كافة القوى السياسية الفلسطينية.

– وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكننا لن نقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبولنا هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضنا هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض على شعبنا إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ، والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا .. هذا هو الحد الادنى المطلوب كحل مرحلى على طريق استكمال النضال الوطني والقومي ضد الدولة الصهيونية واقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

****

2017/5/21

التغيير الثوري والديمقراطي من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....

التغيير والنضال الثوري التحرري والديمقراطي بالنسبة للجبهة الشعبية هو مبرر وجودها وهو أيضاً قمة النضال السياسي والكفاحي في تلاحمهما معاً، إذ انه خلال مسيرة النضال، تترابط وتتوحد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية صلابة الانتماء الوطني والانحياز الطبقي الصريح والصادق للعمال والفلاحين وكل الكادحين والفقراء، كشرط أساسي لتوحد وتعاظم دور الجبهة في القضايا التحررية والديمقراطية ، الوطنية والقومية والأممية، وذلك انطلاقاً من الإدراك بأن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع –بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجل هذه الجماهير، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته المظفرة.

إن حجم هذه المهمة التاريخية الملقاة – بدرجة أساسية – على عاتق الجبهة الشعبية يستوجب ان تنهض بأوضاعها بما يكفل إحباط الكثير من تشويهات وسلبيات الهمم الضعيفة، مع إدراك مناضلي الجبهة أن البديل لمنهج الجبهة وطريقها هو استمرار غرق مجتمعنا الفلسطيني في ردته المرعبة نحو همجية تحفزها همجية التسلط الامبريالي الصهيوني الرجعي ، وفي هذا السياق نقول: إن وعي هذه الحقيقة من شأنه أن يصبح بحد

ذاته حافزاً للإرادة، خاصة لدى الرفاق المؤمنين بمبادئ حزبهم/جبهتهم ، بضرورة النضال بكل أشكاله السياسية والمجتمعية والكفاحية على وقف الانحدار نحو الكارثة، وشق الطريق صوب المستقبل الذي تتطلع إليه بشوق كبير جماهير الفقراء والكادحين من أبناء شعبنا.

****

2017/5/22

الصهاينة العرب أشد خطرا من الصهاينة اليهود....

إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية، جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة ، فقد خضعت مجتمعاتنا – كما هو معروف – لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولا الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفاقمة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خيانة وعمالة العديد من حكام العرب خاصة في السعودية والخليج او الصهاينة الجدد الأشد خطرا من الصهاينة اليهود الذين كانوا وما زالوا سببا رئيسا في افقار واذلال شعوبنا ومجتمعاتنا العربية وخضوعها وارتهانها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر اداوت كومبرادورية أوشرائح رأسمالية عير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي وحليفه الصهيوني ملاذاً آمناً لها، يضمن مصالحها الطبقية الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها السياسية الحاكمة، التي كرست كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً ، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في مقابل تكريسها –بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية– لما يسمى باليقينيات المطلقة – الغيبية– بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الاسلاموية الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

****

2017/5/22

من هو الارهابي .....؟

الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟ الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وحياته الكريمة الآمنة ؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الاطلاق ، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات في ظل متغيرات واوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية ، وادت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي ، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني من كل جانب رافضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وقرار محكمة لاهاي الاخير بخصوص الجدار التوسعي ، من اجل تحقيق هدفه في اذلال شعبنا وفرض

الاستسلام عليه عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال المقاومة كحق وواجب وطني أقرته مواثيق الشرعية الدولية، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية من أجل الحرية والاستقلال والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

****

2017/5/23

في لحظة فارقة غير مسبوقه من تاريخنا الحديث والمعاصر تتجلى فيها وتترسخ مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد جنبا الى جنب مع تزايد السيطرة الامبريالية الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا بالتعاون المباشر من العملاء الكبار والصغار ممن يطلق عليهم أمراء وملوك ورؤساء لا هم لهم سوى مراكمة الثروات لحساب مصالحهم الشخصية على حساب دماء الاغلبية الساحقة من شعوبنا ...ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية ، وطنية وقومية تنهي حكم هذه الطغمة الوراثية الحاكمة ؟ وتضع حدا لتراكمات قوى اليمين الكومبرادوري (السياسي والديني المسيس)؟ وتطال كل جوانب البنية الفوقية المجتمعية العربية بكل ما فيها من اقزام توارثوا الحكم بالعمالة والاستتباع والخيانة والقهر والاستبداد والاستغلال والنهب– امراء و ملوك ورؤساء – لاجتثاثهم ودفنهم في مزابل التاريخ ؟ ثورة بقيادة ثورية يسارية ديمقراطية الوجه واليد واللسان لتحقيق الاهداف التي طال انتظار جماهير فقراء العرب لها رغم تضحياتهم الغالية من اجلها، في تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي وتجاوز وانهاء التبعية ومجابهة التخلف بالرؤى العقلانية التنويرية وامتلاك ادوات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية المستقلة والتصنيع ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل في اطار التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي القادر وحده على توفير كل مقومات قوة الردع لطرد وازالة الوجود الامبريالي والصهيوني من بلادنا وحل المسألة اليهودية بصورة ديمقراطية في مشهد عربي نهضوي تقدمي وديمقراطي يفرض احترامه وهيبته على الاعداء قبل الاصدقاء

****

2017/5/23

ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية ديمقراطية ، وطنية وقومية تنهي حكم هذه الطغمة الوراثية الحاكمة ؟ وتضع حدا لتراكمات قوى اليمين الكومبرادوري (السياسي والديني المسيس) وكل رموز وانظمة التخلف والعمالة خاصة في السعودية والخليج؟ وتطال كل جوانب البنية الفوقية المجتمعية العربية بكل ما فيها من اقزام توارثوا الحكم بالعمالة والاستتباع والخيانة والقهر والاستبداد والاستغلال والنهب– امراء و ملوك ورؤساء – لاجتثاثهم ودفنهم في مزابل التاريخ ؟ ثورة بقيادة ثورية يسارية ديمقراطية الوجه واليد واللسان لتحقيق الاهداف التي طال انتظار جماهير فقراء العرب لها رغم تضحياتهم الغالية من اجلها، في تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي وتجاوز وانهاء التبعية ومجابهة التخلف بالرؤى العقلانية التنويرية وامتلاك ادوات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية المستقلة والتصنيع ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل في اطار التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي القادر وحده على توفير كل مقومات قوة الردع لطرد وازالة

الوجود الامبريالي والصهيوني من بلادنا وحل المسألة اليهودية بصورة ديمقراطية في مشهد عربي نهضوي تقدمي وديمقراطي يفرض احترامه وهيبته على الاعداء قبل الاصدقاء

****

2017/5/23

إذا كان الحديث عن انحطاط ورجعية واستبداد وفساد وتخلف الأنظمة العربية يثير كل دواعي الثورة ، فإنّ الحديث عن تراجع وتفكك معظم الاحزاب والفصائل اليسارية العربية ورخاوتها الفكرية وهبوطها السياسي بسبب غياب وضوح الهدف والرؤية وتراجع مصداقيتها وتزايد عزلتها ، وهذه الاوضاع لا تثير الحزن والأسى فحسب ، بل ايضا – وهذا هو الأهم– تثير لدى المخلصين من كوادرها واعضائها التداعي لوقف هذه الحالة الفكرية والسياسية والتنظيمية المتردية من خلال المراجعة النقدية الهادفة الى استعادة مضامين اليسار الثوري عموما، والماركسي المتطور والمتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، ورفض كل مظاهر الهبوط السياسي والفكري الليبرالي والانتهازي وكل مظاهر وممارسات التلفيق أو التوفيق والارتداد الفكري ، إذ أنَ هذه المنهجيات المُضَللة أساءت كثيرا جدا لليسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد.

****

2017/5/23

بالنظر إلى طبيعة المرحلة الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية التي يبدو أنها تنتقل من الأزمة إلى المأزق وصولاً إلى محاولات التصفية من قبل التحالف الامبريالي / الصهيوني وحلفاؤه على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي عموما (السعودي والخليجي خصوصا)، وذلك عبر ترسيخ الانقسام بكل أبعاده السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تفاقم الصراع بين حركتي فتح وحماس، بما أدى إلى مراكمة المزيد من عوامل اليأس والإحباط في صفوف شعبنا حيث بات التوصل إلى مصالحة وطنية أمراً معقداً أو قريباً من الاستحالة، ما يعني اسدال الستار على حق شعبنا في الحرية وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة ومن ثم انتشار وتداول الحديث عن ما يسمى بدُويلة غزة والدعم الأمريكي الإسرائيلي لهذه الفكرة، إلى جانب تكريس الهيمنة الصهيونية على الضفة الغربية المحتلة وضم ومصادرة مزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، ومن ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن حكم ذاتي أو دويلة ناقصة السيادة بإشراف صهيوني من الناحية الأمنية عليها أو بالتقاسم الوظيفي مع الأردن.

****

2017/5/24

غازي الصوراني ....**عن التنوير.....**

مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الدينية ..

فالتنوير – كمفهوم – معركة فكرية مفتوحة لتحرير العقل من الخرافات والاساطير...
إن الغاية من وراء تناولي لمفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وفصائل الحركات الوطنية العربية عموما واليسارية خصوصا إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لمفهوم التنوير ومايحمله من مضامين تدعو الى العقلانية والمواطنة والديمقراطية ونبذ العنف الطائفي وغيره، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، في مشهد الظلام الراهن الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي.

****

2017/5/24

لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الامبريالية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية عربية

،ديمقراطية وثورية : سياسية واقتصادية وتنموية وثقافية وتكنولوجية وعسكرية في ميادين كفاحنا الداخلية: عبر مواصلة الثورات الشعبية الهادفة الى اسقاط انظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة احزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل من أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي الديمقراطي التقدمي والتجدد الحضاري.....ان مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

****

2017/5/24

هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية(بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية الوطنية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني بقيادة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية

ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم(بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته)هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/5/24

الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

****

2017/5/25

جمهورية أفلاطون : (المصدر: غنار سكيربك و نلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي .. من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة: د.حيدر حاج إسماعيل – المنظمة العربية للترجمة – الطبعة الأولى ، بيروت، نيسان (ابريل) 2012– ص 135(

حياته: ولد أفلاطون في مدينة أثينا حوالي عام 427 ق.م. وتوفي هناك في عام 347 ق.م، وهو أرستقراطي المولد .

إعتقد أفلاطون أن السلطة في دولة مدينية صحيحة يجب أن توضع في أيدي المقتدرين، وليس في أيدي

الشعب، وليس في أيدي حاكم مطلق عاجز ظالم .

ويمكن تحقيق ذلك بواسطة نظام تربوي كلي يكون فيه لكلٍّ واحدٍ الفرص ذاتها، ويحتل الجميع مراكز في دولة المدينة طبقاً لقدراتهم .

وكرس القسم الكبير من محاورة الجمهورية لشرح أفلاطون لنظامه التربوي المثالي .

والنقاط الرئيسية هي الآتية: التربية محكومة بقوانين الدولة، والصغار جميعهم يعاملون معاملة متساوية، بمعزل عن الأصل العائلي والجنس .

ويتلقى جميع الطلاب التربية ذاتها من سن العاشرة إلى العشرين، وتكون المواد المهمة شاملة الرياضة البدنية والموسيقى والدين . وتتألف أهداف الشباب من مجموعة قوية ومتناسقة، وتشمل تقديراً للجمال والتربية على الطاعة والتضحية بالنفس والولاء.

ثم يجري اختيار أفضل الطلاب في سن العشرين. وهؤلاء يدرسون مواد أخرى (وبخاصة الرياضيات) إلى أن يبلغوا سن الثلاثين. وعندئذ تجري عملية انتقاء أخرى، فيبدأ أفضل الطلاب بدرس الفلسفة لخمس سنوات إلى أن يبلغوا سن الخامسة والثلاثين .

بعدها ينطلقون إلى العالم ليتعلموا إدارة شؤون الحياة العملية لمدة خمس عشرة سنة .

وعندما يبلغون سن الخمسين – بعد أربعين سنة من التعليم الكامل والتدريب والخبرة – تصبح هذه النخبة المنتقاة بعناية قادة الدولة، إذ يكونون عندئذ قد تمكنوا من اكتساب رؤية متبصرة لمثال الخير وللمعرفة الواقعية وللخبرة العملية .

ويتميز هؤلاء، بحسب أفلاطون، بالكفاءة والفضيلة المطلقتين. وهؤلاء الأكفاء هم الآن الذين يتسلمون السلطة في الدولة لحكم أعضاء المجتمع الآخرين .

ومن بقي بعد عملية الانتقاء الأولى يصيرون حرفيين وعمالاً وتجاراً. ومن أنتقوا في المستوى التالي يصيرون موظفين إداريين تنفيذيين وجنوداً. وهكذا، نجد أن النظام التربوي ينتج ثلاث طبقات اجتماعية .

أولاً، هناك الحكام ذوو الكفاءة والسلطة، يليهم الموظفون الإداريون التنفيذيون والدفاع العسكري، وأخيراً، هناك الذين ينتجون المنتجات التي يحتاجها المجتمع، أي: (1) الحكام، (2)الإداريون / الجنود، (3) المنتجون.

والافتراض هنا هو ان الناس مختلفون. ووظيفة النظام التربوي تتمثل في الفصل الدقيق بين أنماط مختلفة من الناس ووضعهم في المكان الملائم لهم في المجتمع .

ويوظف أفلاطون استعارة لوصف الحالة بالقول إن بعض الناس مصنوعون من ذهب، وآخرين من فضة، وآخرين من حديد ونحاس .

كما يقارن أفلاطون الطبقات الثلاث بوظائف ثلاث في المجتمع وبثلاث فضائل، كما يلي :

الطبقة/المهنة الوظيفة الفضيلة

الحكام (الفلاسفة) ممارسة الحكم الحكمة

الإداريون (الحرس) ممارسة الإدارة الشجاعة

المنتجون (العمال) الإنتاج ضبط النفس

لم يعتقد أفلاطون بأن جميع الناس متساوون في الجودة. وإلا يصلح كل واحد للقيادة السياسية .
واعتقد بأن تعليم الدولة وتربيتها يؤّمنان أن كل رجل وامرأة سيكون، في نهاية المطاف، في المكان الصحيح في المجتمع، وبالنتيجة يؤدون الوظائف الاجتماعية المجهزون لها أفضل تجهيز .
ومن يملك موهبة الحكمة سيحكم. ومن يتصف بالشجاعة سيدافع عن الدولة، والمعتدلون الذين يتمتعون بضبط النفس سينتجون الطعام والأشياء الأخرى التي يحتاجها المجتمع .
وعندما يقوم كل شخص بما جهز أفضل تجهيز للقيام به، وعندما تُؤَّدي جميع الوظائف الاجتماعية على أفضل وجه (طبقاً لأفلاطون)، سيكون المجتمع عادلاً، أي: ستحقق فضيلة العدالة عندما يكون هناك انسجام بين الفضائل الثلاث التي سبق ذكرها. فالعدالة فضيلة ذات صلة بالمجتمع ، إنها في الانسجام بين الفضائل الثلاث الأخرى.

****

2017/5/25

إن هذا الاحتكار من قبل حركة حماس للتدين الشعبي العفوي، تطور –كما يقول د.علي الكنز – "كرد فعل بالأساس حول نسيج اجتماعي متفكك بسبب الأزمة الاقتصادية والعنف المتعدد الأشكال، وكذلك بسبب نظام فكري يستند إلى تصور ماضي تاريخي مجيد، قد يكون ناضجاً على المستوى المعنوي، ولكنه لا يتمتع بأدنى فعالية أمام المشاكل الراهنة. "

لكن حركة حماس فشلت في تطبيق شعارها عبر تعزيز الانقسام والصراع الفئوي على السلطة ، الأمر الذي ادى الى اعادة انتاج الاستبداد الذي اصبح برأسين وبمسميات مختلفة عبر حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين دون أي اعتبار أو التزام حقيقي من "الحكومتين" بتفعيل عملية التحرر الوطني ، و بمبادىء الديمقراطية والتعددية وجوهر القوانين والنظام الأساسي، وفي مثل هذه الأوضاع، كان طبيعياً انتشار وسيادة منطق الاستبداد والولاء ألمصلحي أو الديني الشكلي إلى جانب انتشار مظاهر القلق والإحباط والخوف، الأمر الذي مهد لإثارة المزيد من الأزمات الداخلية ذات الطابع الديني ألعدمي المتطرف أو الانتهازي، وبدرجات متفاوتة، وهي أزمات بدأت بالانتقال من الحيز التنظيمي الضيق إلى الحيز الاجتماعي والسياسي العام، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تداعيات خطيرة على مجمل نسيج الحركة الوطنية، ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، خاصة في ظل تراخي او عجز جميع القوى وانتهازية بعضهاعن الإسهام بدورها في انهاء الانقسام وإطفاء الصراع الداخلي ووقف أسباب الأزمة على قاعدة وضوح الرؤية والإستراتيجية الوطنية أو العقد الاجتماعي الناظم للجميع.

****

2017/5/25

في مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى

بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم(بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته)هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة...

****

2017/5/25

39يوما من الاضراب الاسطوري عن الطعام لأسرانا المناضلين البواسل.....

رفيقي الغالي المناضل القائد أحمد سعدات أبا غسان .. اخي العزيز المناضل القائد مروان البرغوثي أبا القسام.....اخواني ورفاقي الاعزاء الاسرى الصامدين البواسل ..ايها الابطال ...ان تحديكم للسجان الصهيوني يعزز في عقل وقلب ورح كل رفيق/رفيقة من رفاقكم وكل اخ /أخت من اخوانكم الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات والآلام .. إنني ارى فيكم كما يرى كل المخلصين الاوفياء من ابناء شعبنا فيكم ، أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للاخوة وللرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية مسيرتنا الوطنية من اجل الكرامة والحرية والاستقلال .

لا أبالغ إذا قلت أننا نتذكركم مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير مع "الميّ والملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح حريتكما وحرية كل المناضلين من الاخوة/ات والرفاق/ت ... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله نعاهدكم أن يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكم في اضرابكم وصمودكم الاسطوري ولكن أيضا من أجل حريتكم وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال والعودة.

****

2017/5/26

لن تتحقق حرية شعبنا واستقلاله الا من خلال انسان فلسطيني عزيز يعيش بالفعل في مناخ الحرية والديمقراطية ويناضل من اجلهما معلنا رفضه لكل اجهزة وممارسات الاستعباد والقهر السياسي والاجتماعي والطبقي ، بحيث يملك كامل حريته الشخصية والعامة معتدا بكرامته وقدرته على التعبير عن رأيه ومعتقداته الوطنية والمجتمعية، فالتحرر الحقيقي من الاحتلال لن يتحقق الا من خلال الانسان الحر ، ذلك ان الرجل الذليل المهين – كما يقول بحق عميد الادب العربي طه حسين – لا يستطيع ان ينتج الا ذلا وهوانا ولن يحقق حرية واستقلالا.....

****

2017/5/26

جان جاك روسو (1712 – 1778-: (

أهميته ليست في أفكاره الفلسفية النظرية فحسب.. ، بل أيضا – وهذا هو المهم – في تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية التي طرحها ، وكان أكثر وضوحاً من كل المنورين الفرنسيين في عهده.

كان متقدماً في أفكاره ، فهو يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة باعتبارها سبب العداء والأنانية بين البشر.

روسو قال لنا ما معناه: لا يهمني هل هذا الشخص من طائفتي أم لا؟ هل هو متدين أم لا؟ ما يهمني هو الشيء التالي: هل هو أخلاقي وعنده ضمير يحاسبه أم لا؟ هل هو حسن التعامل، مستقيم السلوك أم لا؟ هل يحب الخير للآخرين ويؤلمه جوع الجائعين وحاجة المحتاجين أم لا؟ إذ حتى لو كان متدينا ويصلي ألف ركعة في اليوم، ولكنه غشاش أو غدار فإن إيمانه أو تدينه لا يساوي قشرة بصلة.

****

2017/5/26

40يوما من الاضراب الاسطوري عن الطعام لأسرانا المناضلين البواسل.....

رفيقي الغالي المناضل القائد أحمد سعدات أبا غسان .. اخي العزيز المناضل القائد مروان البرغوثي أبا القسام.....اخواني ورفاقي الاعزاء الاسرى الصامدين البواسل ..ايها الابطال ...ان تحديكم للسجان الصهيوني يعزز في عقل وقلب ورح كل رفيق/رفيقة من رفاقكم وكل اخ /أخت من اخوانكم الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات والآلام .. إنني ارى فيكم كما يرى كل المخلصين الاوفياء من ابناء شعبنا فيكم ، أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للاخوة وللرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية مسيرتنا الوطنية من اجل الكرامة والحرية والاستقلال .

لا أبالغ إذا قلت أننا نتذكركم مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير مع "الميّ والملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح حريتكما وحرية كل المناضلين من الاخوة/ات والرفاق/ت ... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله نعاهدكم أن يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكم في اضرابكم وصمودكم الاسطوري ولكن أيضا من أجل حريتكم وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال والعودة.

الى الاخ القائد المناضل مروان البرغوثي والى رفيقنا القائد المناضل أحمد سعدات وكل رفاقنا ورفيقاتنا واخواتنا واخوتنا الأسرى البواسل فس سجون العدو الصهيوني... لنا في صمودكم الاسطوري الذي تجسدونه في هذه اللحظة ، وكما جسدتموه في كل سنوات نضالكم واعتقالكم عبر صمودكم وثباتكم...كل الفخر والاعتزاز...

أتوجه الى الرفاق في كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة للتضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية ، عبر المظاهرات

والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بالحرية لكل الأسرى ... نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي من اجل الحرية والاستقلال والعودة .."لا للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ...عاشت فلسطين حرة عربية.

****

2017/5/26

إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية، جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة ، فقد خضعت مجتمعاتنا – كما هو معروف – لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولا الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفاقمة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهانها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر اداوت كومبرادورية أوشرائح رأسمالية عير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي ملاذاً آمناً لها (كما هو الحال مع ما يسمى ملوك وامراء ومشايخ النفط خصوصا)، يضمن مصالحها الطبقية الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها السياسية الحاكمة، التي كرست كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً ، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في مقابل تكريسها –بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية– لما يسمى باليقينيات المطلقة –الغيبية– بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الاسلاموية الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

****

2017/5/27

دروس وعبر شهر رمضان.....

آمل ان يكون شهر رمضان كريم على شعبنا وشعوبنا العربية ...وهو امر لن يتحقق الا من خلال قوى طليعية ملتحمة بارادة شعبية تنطلق من الوعي الوطني التقدمي الديمقراطي الكفيل باستعادة دروس وعبر شهر رمضان في سنوات الاسلام الاولى التي كانت تحض على معايشة جوع الفقراء وحرمانهم وتقديم الدعم لتحسين اوضاعهم ومساواتهم مع بقية الناس، لكن معظم المسلمين اليوم عموما والاثرياء الطفيليين منهم خصوصا لا يتعايشون مع جوع الفقراء ، بل يقومون بممارسة ابشع مظاهر البذخ التفاخري المنحط فينفقون على موائد الطعام الخاصة بهم عشرة اضعاف ما ينفقون في الاشهر العادية دونما اي اكتراث بجوع الفقراء او استعادة دروس وعبر شهر رمضان في سنوات الاسلام الاولى التي كانت تحض على معايشة جوع الفقراء وحرمانهم وتقديم الدعم لتحسين اوضاعهم ومساواتهم مع بقية الناس، فقد بلغ حجم العاطلين عن العمل في البلدان العربية بداية عام 2017 (20) مليون عاطل يعيلون حوالي مائة مليون نسمة 80% منهم يتركزون في مصر وسوريا والعراق وفلسطين وليبيا وتونس واليمن والصومال وموريتانيا ...لكن اثرياء العرب من الطغم الحاكمة او ما يسمون بالملوك والامراء/ المشايخ والرؤساء ومعهم اجهزة القمع والبيروقراطية والشرائح الراسمالية الطفيلية والريعية النفطية في ما

يسمى بالسعودية ودويلات المشايخ من صغار العملاء في قطر وبقية الخليج التي تحتكر الثروات وتمتص دماء الفقراء العرب يتخذون من شهر رمضان وسيلة لما اسميه ممارسة ابشع مظاهر الاستغلال والاستهلاك الباذخ التفاخري باسم الدين ، حيث تبلغ مجموع مصاريف البذخ في هذا الشهر اكثر من 25 مليار دولار (عشرة اضعاف مصاريف الطعام لاي شهر عادي) تصرف لتغذية مظاهر النفاق والبذخ الكمالي التفاخري القذر بعيدا بصورة كلية عن احتياجات الفقراء .. فلا هم لهم ولا هدف سوى الربح ومراكمة الثروات ،يستوردون المسابح من بريطانيا حيث تبلغ قيمة المسبحة الواحدة من الف الى خمسة الاف دولار ..ويستوردون الدشاديش (تكريسا للتخلف) والشماخ – الحطات التي تصنعها الشركات البريطانية خصيصا لهم بثمن لا يقل عن الالف دولار للقطعة ..اما التجار او الكومبرادور العرب فيستوردون – حسب الاحصاءات – ما لا يقل عن ثلاثة مليارات مسبحة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج ..الى جانب سجاجيد الصلاة والمساوك !!المصنوعة ايضا في الخارج ...انا لست ضد السجادة او المسبحة او لبس الحطة والدشداش ..لكني ضد استيرادها حيث يمكن صناعتها في بلادنا بسهولة وتشغيل الاف العمال ..لكن اترك التحليل او الجواب لكم ...على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة العمالة والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية والمساواة التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة العمالة والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية والمساواة التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية.

****

2017/5/27

اثرياء العرب من الطغم الحاكمة او ما يسمون بالملوك والامراء/ المشايخ والرؤساء ومعهم اجهزة القمع والبيروقراطية والشرائح الراسمالية الطفيلية والريعية النفطية في ما يسمى بالسعودية ودويلات المشايخ من صغار العملاء في قطر وبقية الخليج التي تحتكر الثروات وتمتص دماء الفقراء العرب يتخذون من شهر رمضان وسيلة لما اسميه ممارسة ابشع مظاهر الاستغلال والاستهلاك الباذخ التفاخري باسم الدين ، حيث تبلغ مجموع مصاريف البذخ في هذا الشهر اكثر من 25 مليار دولار (عشرة اضعاف مصاريف الطعام لاي شهر عادي (تصرف لتغذية مظاهر النفاق والبذخ الكمالي التفاخري القذر بعيدا بصورة كلية عن احتياجات الفقراء .. فلا هم لهم ولا هدف سوى الربح ومراكمة الثروات ،يستوردون المسابح من بريطانيا حيث تبلغ قيمة المسبحة الواحدة من الف الى خمسة الاف دولار ..ويستوردون الدشاديش (تكريسا للتخلف) والشماخ – الحطات التي تصنعها الشركات البريطانية خصيصا لهم بثمن لا يقل عن الالف دولار للقطعة ..اما التجار او الكومبرادور العرب فيستوردون – حسب الاحصاءات – ما لا يقل عن ثلاثة مليارات مسبحة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج ..الى جانب سجاجيد الصلاة والمساوك !!المصنوعة ايضا في الخارج ...انا لست ضد السجادة او

المسبحة او لبس الحطة والدشداش ..لكني ضد استيرادها حيث يمكن صناعتها في بلادنا بسهولة وتشغيل الاف العمال ..لكن اترك التحليل او الجواب لكم اصدقائي واحبتي.

****

2017/5/27

شرّش الخوف في صدور الناس ، المخرج حكومة فلسطينيه شرعية وديمقراطية تأتي بالانتخابات

****

2017/5/27

الانقسام فتّت الوطن والشعب والقضية وكَرَّس الاستبداد واليأس في نفوس ابناء شعبنا

****

2017/5/27

ما يسمى بالسعودية ودويلات المشايخ من صغار العملاء في قطر وبقية الخليج التي تحتكر الثروات وتمتص دماء الفقراء العرب يتخذون من شهر رمضان وسيلة لما اسميه ممارسة ابشع مظاهر الاستغلال والاستهلاك الباذخ التفاخري باسم الدين ، حيث تبلغ مجموع مصاريف البذخ في هذا الشهر اكثر من 25 مليار دولار (عشرة اضعاف مصاريف الطعام لاي شهر عادي) تصرف لتغذية مظاهر النفاق والبذخ الكمالي التفاخري القذر بعيدا بصورة كلية عن احتياجات الفقراء .. فلا هم لهم ولا هدف سوى الربح ومراكمة الثروات ،يستوردون المسابح من بريطانيا حيث تبلغ قيمة المسبحة الواحدة من الف الى خمسة الاف دولار ..ويستوردون الدشاديش (تكريسا للتخلف) والشماخ – الحطات التي تصنعها الشركات البريطانية خصيصا لهم بثمن لا يقل عن الالف دولار للقطعة ..اما التجار او الكومبرادور العرب فيستوردون – حسب الاحصاءات – ما لا يقل عن ثلاثة مليارات مسبحة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج ..الى جانب سجاجيد الصلاة والمساوك !!المصنوعة ايضا في الخارج ...انا لست ضد السجادة او المسبحة او لبس الحطة والدشداش ..لكني ضد استيرادها حيث يمكن صناعتها في بلادنا بسهولة وتشغيل الاف العمال ..لكن اترك التحليل او الجواب لكم ...على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة العمالة والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية والمساواة التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة العمالة والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية والمساواة التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية.

****

2017/5/27

دعاء المواطن الفلسطيني المحبط الصابر الصامد الطيب على السحور للسنة العاشرة على التوالي ".. اللهم جماعتنا ما غيرهم انتخبناهم ونفذت صلاحيتهم فإن كانوا قدرنا إرحمنا برحمتك وإن كنا قدرهم فإنا نعلم أنهم لن يعيدوا لنا القدس من ديلها ولا المجدل من عقصها فقط يعني بس يضوولنا البيوت بالليل عشان ما نتسحرش ع العتمه ونشروط ع حالنا قمر الدين وإذا بسلمو المعابر بيكون نور على نور"!!..

****

2017/5/27

رفاقي وأصدقائي.....

تعالوا معا.. ندعو احزاب وفصائل اليسار العربي إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر بما يلبي احتياجات ومصالح الجماهير الشعبية ، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ديمقراطيا وثورياً بالمعنى الطبقي والسياسي والثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا السياسي والاجتماعي والثقافي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر والديمقراطية والنهوض السياسي والحضاري والتنموي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/5/28

بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير العمال والفلاحين الفقراء العرب وكل المضطهدين والمظلومين بخيربوعيهم ورفضهم لكل مظاهر وادوات القهر والاستغلال وفي نضالهم عبر ثورتهم ضد انظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي وضد كل اشكال الصراع الطائفي والمذهبي وكل ادوات ورموز رأس المال الكومبرادوري والطفيلي لاجتثاثهم واسقاط انظمتهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية والمساواة والديمقراطية والمواطنة وكل مفاهيم الحداثة والتقدم في دولة تقوم على الفصل بين الدين والدولة يحكمها شعار " الدين لله والوطن للجميع."

****

2017/5/28

كلمات تحمل الكثير من الدلالات والالتزام الطبقي الثوري ...من ابداع غاليتي ابنتي الاديبة الواعدة روان الصوراني بمناسبة شهر رمضان.....

عهدنا تهنئة بعضنا مع بداية شهر رمضان بتبادلنا عبارة "رمضان كريم"..لكننا ان تأملنا واقعنا بشيئ من

الصدق والموضوعية ،فعلى رمضاننا تسجيل اعتراضه ،حاملا معه عبارات حقيقية ،صادقة ومعبرة،ليصرخ قائلا"رمضان حزين.. رمضان فقير..رمضان بائس ويائس وجوعان."في عيون واذهان اولئك الذين يعيشون رمضانا سنويا لا افطار فيه ولا سحور ..ولا عيدا سوى لاحزانهم.

****

2017/5/29

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

****

2017/5/29

"**عملية السلام" وفق صفقة الرئيس الامريكي ترامب وحليفه الصهيوني** لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة لكل الاراضي المحتلة 1967كاملة السيادة وعاصمتها القدس ، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية خاصة مع استمرار تكريس الانقسام الذي كان ومازال مكسبا صافيا للعدو الاسرائيلي ، وما يعنيه استمرار الانقسام من مزيد من التفتيت للهوية الوطنية والجغرافيا الى دويلات او روابط قرى عائلية / عشائرية في نابلس وجنين واريحا وطولكرم والخليل كما هو حال دويلة غزة الممسوخة....الخ وما سينتج عن ذلك من مزيد من عوامل الاحباط واليأس والاستسلام في صفوف شعبنا عموما والشباب الفلسطيني خصوصا.

ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية ،فمن المعروف ان حجم الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي– بكل اسف وتقزز – يصل الى اكثر من 3 مليار دولار ...وما زال البعض ينتظر روتشيلد الفلسطيني.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/5/29

يعيش 80% من سكان قطاع غزة بـ 3 ساعات كهرباء في اليوم ويطلبون منهم الصمود وعجبي

****

2017/5/29

لماذا لا تخرج الفصائل وجماهيرها بمظاهرات شعبيةلانهاء الانقسام كما تفعل في انطلاقاتها

****

2017/5/30

إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من مجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد من جهة وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية، والتي نلخصها –بصورة مكثفة– فيما يلي :

(1)اتفاق القاهرة 20055/3/17 الذي نص على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية دون أي تفريط، إلى جانب الاتفاق على استكمال الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية، والاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف.

(22)وثيقة الأسرى / وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على صيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، كما نصت على ضرورة انجاز كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة مارس 2005، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بمختلف الوسائل، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس "برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، والعمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة بإسم "جبهة المقاومة الفلسطينية"، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، و التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية حرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة ، و نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد"، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والإلتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها.

(3)اتفاق المصالحة بالقاهرة (مايو 20111) ، حيث تم اتفاق الجميع على التوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، وكذلك الاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، إلى جانب الاتفاق على قضايا الأمن

ومعايير وأسس إعادة بناء الأجهزة الأمنية ومهامها ، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع .. إلخ وفق آليات تفصيلية محددة وردت في الاتفاق المذكور.

****

2017/5/30

لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/5/30

لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً

إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/5/30

إما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/5/30

لا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كل القوى لإنهاء الانقسام

****

2017/5/30

استمرار الانقسام يعني مزيد من التفتيت للهوية الوطنية والجغرافيا الى دويلات او روابط قرى عائلية / عشائرية في نابلس وجنين واريحا وطولكرم والخليل ....الخ كما هو حال دويلة غزة الممسوخة وما سينتج عن ذلك من مزيد من عوامل الاحباط واليأس والاستسلام في صفوف شعبنا عموما والشباب الفلسطيني خصوصا.

****

2017/5/30

المفارقة او الاشكالية أو المصيبة– في ظل استمرار الحصار وتكريس الانقسام – إن فصائل وأحزاب اليسار لديها ظرفا موضوعيا ناضجا عبر كل الفرص المتوفرة من الفقراء عموما، والفقراء المدقعين خصوصا المحرومين الذين يتطلعون بشوق وحسرة إلى من يقف بجانبهم مدافعا عن قضاياهم مناضلا من اجل خلاصهم وانعتاقهم وتحقيق أهدافهم في مجابهة وإلغاء مظاهر وأسباب فقرهم وقهرهم واستلابهم واستغلالهم....فهل من مستجيب ...هل من صحوة لدى فصائل وأحزاب اليسار تدفعهم إلى الاندماج الفوري في أوساط العمال والفلاحين الفقراء المتشوقين لمن ينقذهم ويقودهم للخلاص من الانقسام والاستبداد والفقر والاستغلال؟

****

2017/5/30

أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون بالأوضاع السياسية المأزومة عموما، والاجتماعية والاقتصادية والفكرية شبه المرتدة عن الماركسية ومنهجها خصوصا في أحزابهم، دونما توفرأي مبادرة جدية للمواجهة والعلاج، ودون توفرالمقومات المطلوبة في نشر وتعميم الثقافة الديمقراطية العقلانية التنويرية الحداثية

داخل هذه الأحزاب للخروج من ازماتها صوب النهوض. وهذا يعني استمرار تراكم ونمو عوامل فقدانها لمصداقيتها وما تبقى من جمهورها بسبب هذا العجز أو القصور أو الإهمال أو كل هذه الاسباب مجتمعة.

****

2017/5/30

أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة– في احزاب وفصائل اليسار العربي – وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم هذه الاحزاب على طريق حل الأزمة، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي المعرفي العلمي المادي الجدلي أولا، وعدم نضج الوعي بتفاصيل الواقع المعاش ثانيا، واستمرار تغييب الوعي العميق بالديمقراطية ثالثا.

في مثل هذه الأوضاع يكون من الطبيعي انتشار أحزاب وتيارات اليمين الليبرالي الرث وحركات الإسلام السياسي بصور غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، بسبب استمرار تخلف أو عدم نضوج أو توفر الأوضاع الذاتية – في أحزاب اليسار– القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ببعديها المعرفي والمجتمعي/الطبقي، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح – أو انها أصبحت فعلا – أزمة بنيوية شاملة.

****

2017/5/31

بدون تعليق ....فقرات من القانون الأساسي الفلسطيني(الذي تم اقراره باجماع اعضاء المجلس التشريعي**)** والمعدل لعام 2003، وتعديلاته لعام 2005:

المادة 9

الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

المادة 10

.1حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام .

المادة 11

.1الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس .

.22لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقا لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

المادة 12

يبلغ كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو إيقافه، ويجب إعلامه سريعا بلغة يفهمها بالاتهام الموجه إليه، وأن يمكّن من الاتصال بمحام، وأن يقدم للمحاكمة دون تاخير.

المادة 13

.11لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة .

.2يقع باطلا كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 14

المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

المادة 18

حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

المادة 19

لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون.

****

2017/6/1

في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة لرحيل رفيقنا الغالي المثال في اخلاقه ووعيه المتميز وصموده بسالته في مسيرته النضالية محمود الغرباوي...

إلى كل الرفاق .. حتى لا نَهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون....

إنّ الانتماء والالتزام لجبهتنا الشعبية ، يتجسد في امتلاك الوعي العميق بمبادئها وهويتها الفكرية وفي الإخلاص والممارسة الثورية المحمولة بالتواضع والاخلاق الانسانية النبيلة الفردية والجماعية في مناخ من المحبة والروح الرفاقية تسوده وتحكمه الديمقراطية وفق مواثيق مؤتمراتها ونظامها الداخلي "دستورها" كضمانة وحيدة للارتقاء بها ، وبما يحقق تواصل مسيرتها ونضالها الوطني التحرري والديمقراطي من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، كما تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وغسان كنفاني ومحمود الغرباوي وغيرهم الالاف من الشهداء وتحريرالأسرى المعتقلين من اخواننا واخواتنا ومن رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعدات وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها وتربيتها الاخلاقية .. الرافضين لكل أشكال الاستبداد والقهر والهبوط والتراجع عن أهداف الشعب الوطنية ومصالحه الاجتماعية والمناضلين من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني ديمقراطي، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"اسرائيل" او الموافقة على شروط العدو الصهيوني وصفقة الوجه البشع للرأسمالية دونالد ترامب او اية صفقات مشبوهة ، وإنما عبر استمرار النضال من اجل الحرية والاستقلال والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في وطنه فلسطين لكي يواصل مسيرته النضالية من اجل إقامة

دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها...المجد والخلود لروح رفيقنا محمود الغرباوي ولكل شهداء شعبنا وامتنا العربية.

****

2017/6/1

ا حزاب وفصائل اليسار العربي لا مستقبل لها وسيسدل عليها الستار،اذا استمرت غافلة عن معالجة ازماتها البنيوية ، ذلك ان الى افتقار هذه الاحزاب إلى الفعالية التنظيمية والفكرية وغياب الوعي وسيادة مظاهر التخلف الديني والاجتماعي او الوعي العفوي البسيط بمساحة كبيرة في صفوف عضوية هذه الاحزاب (وهي عضوية كمية في معظمها)جعلها أسيرة للتكتلات والشللية الضارة وغياب الاخلاق الرفاقية والعلاقات الشخصية المحترمة بين معظم اعضائها بحيث فقدت هذه الاحزاب القدرة على الانتشار والتوسع ، وبالتالي فقدت السيطرة على الأحداث والتطورات في اللحظات الحاسمة، فبدلاً من أن تكون محركة للأحداث، باتت تمشي لاهثة ورائها، حيث وجدت هذه الأحزاب نفسها وقد أصبحت وراء الأحداث لا أمامها.

****

2017/6/1

في كتابه "هرطقات .. والحداثة والممانعة العربية" يقول المفكر السوري الراحل جورج طرابيشي : المثقف العربي، الذي طالما طاب له أن يتصور نفسه سابقاً مجتمعه، والذي طالما طاب له أن يتصور أن مهمته التاريخية هي على وجه التحديد أن يتقدم مجتمعه لينير له "أقوم المسالك" إلى التقدم، هو اليوم مسبوق ومفوت في مجال اختصاصه بالذات، أي في الثقافة .

ونحن إذ نطالب المثقف العربي بمراجعة مؤلمة للذات، ولجهاز مفاهيمه الذي بات بالياً ولا يعض – باستثناء الوهم الأيديولوجي– على أي واقع، فإننا لا نقصد المثقف الماركسي فحسب، ولا فقط المثقف اليساري أو التقدمي عموماً، بل كذلك المثقف المعادي للماركسية الذي يبدو اليوم هلعاً لسقوط الماركسية أكثر من المثقف الماركسي نفسه .

إن أحد الثديين ترضع منهما الأيديولوجيا العربية المعاصرة قد جف: النص الماركسي. وبديهي أن الإغراء كبير في التحول نحو الثدي الآخر: النص السلفي .

فمن اعتاد حليب النص يصعب عليه أن يفطم نفسه عنه. ولكن قد تكون الفرصة مؤاتية أيضاً لكي ينعتق المثقف العربي نهائياً من أسر النص ، ولكي ينفض عنه ثوب العقلية النصية، ولكي ينصرف أخيراً إلى ممارسة وظيفته الحقيقية التي هي التفكير .

التفكير انطلاقاً ، لا من النص، بل من الواقع. إذ ما دام المفكر يفكر في أن الحقيقة محتواة سلفاً في نص، فإنه يكون قد ألغى سلفاً أيضاً الفكر والتفكير، بل يكون قد ألغى نفسه كمفكر.

****

2017/6/2

ابدأ حديثي بطرح السؤال التالي: هل الأخلاق عنصر رئيسي واساسي بالدرجة الاولى من عناصر تكون العضو او الرفيق عموما والكوادر القيادية خصوصا في احزاب اليسار، وهل الاخلاق ايضا جزء لا يتجزأ من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي لكل عضو؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ وجوابي : نعم بكل قوة ووضوح... اذ لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق الشخصية الدافئة الغامرة بالحب والتواضع والاثرة والاحترام المتبادل بين الجميع من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية للرفاق ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي يهدف – ارتباطا بمبادىء الحزب واهدافه – إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع من منظور الصراع الطبقي، بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

****

2017/6/2

هل الأخلاق عنصر رئيسي واساسي بالدرجة الاولى من عناصر تكون العضو او الرفيق عموما والكوادر القيادية خصوصا في احزاب اليسار، وهل الاخلاق ايضا جزء لا يتجزأ من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي لكل عضو؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ وجوابي : نعم بكل قوة ووضوح... اذ لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق الشخصية الدافئة الغامرة بالحب والتواضع والاثرة والاحترام المتبادل بين الجميع من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية للرفاق ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي يهدف – ارتباطا بمبادىء الحزب واهدافه – إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع من منظور الصراع الطبقي، بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

****

2017/6/2

القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن.....

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية)المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة الحركات الدينية الاصولية . أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية

الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب ، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط يتجلى دور اليسار العربي عبر المبادرة الى تشكيل البديل الديمقراطي الشعبي القادر على اثبات وجوده وفعاليته في مجابهة مخاطر هذا الاستقطاب الثنائي وازاحته ....فهل من مستجيب ؟؟؟

****

2017/6/2

لماذا أكتُبْ ..؟

أعتقد أنني أكتب من أجل الكُل الوطني ، القومي، والإنساني المُتَمَيِّز بتعدديته العقلانية العلمانية والديمقراطية . وأدرك أن قِلَّه من هذا الكُل المُتميِّز تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري فحسب، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاّق بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا التحررية والديمقراطيةالثورية.

****

2017/6/3

الحل الصهيوني ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية ، وليواجه مستقبل تجنيب "دولته" خطر ديموغرافي يضرب نقاوتها اليهودية ، تكون الكانتونات الفلسطينية في التجمعات الكبرى عبارة عن حكم محلي معزول أو حكم ذاتي شكلاني موسع يمكن أن يطلق عليه صفة "دولة" ، ولكن لا حق وطني جامع له ، بل كانتونات يتم تغذيتها بمخدر اغاثي تحت مسمى الرفاه والنماء وما أطلق عليه "نتانياهو" مؤخراً بالسلام الاقتصادي، حيث يتحول البحث عن الغذاء كغاية، وعن غاية البقاء الإنساني عند اللاجئين في مخيمات المنافي وبإعادة تأهيلها وليس عودتهم.

نستنتج من كل ما تقدم ، أن اللهاث وراء أوهام أوسلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم، فهناك

شرائح ونخب فلسطينية تجد مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكي–الصهيوني ، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية لرؤساء الولايات المتحدة من بوش الى اوباما وصولاً إلى دونالد ترامب ، التي تراكمت وتشابكت وتكررت بصور ممسوخة دون جدوى في مسار المفاوضات العبثية المبتذلة ، التي أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أوسلو والرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب ، خاصة لحق العودة والسيادة على الأرض والموارد.

****

2017/6/3

لست اول من يتساءل عن مصير حماسته او آراءه وكتاباته في محيط يزخر بالانتهازيين والمنافقين ، ويستولد في دواخلي حالة من القرف والقلق والاغتراب، لكنها حال مؤقتة مثل غيمة الصيف لا تفزعني ،بل تمدني بالمزيد من عناصر التحدي والقوة المعنوية التي تتعمق مع دفء الرفاق والاصدقاء ومحبتهم وتواصلهم المعرفي والسياسي مع كتاباتي ، لان ما اكتبه اودع فيه قطعة من عقلي وروحي واثقا من تفاعلهما مع ارواح وعقول رفاقي واصدقائي في فلسطين وكل ارجاء الوطن العربي، فكيف اذن يمكن ان تفتر حماستي وكيف يمكن ان اتخلى عن قناعتي الفكرية بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنوير والعقلانية العلمانية ، وبالماركسية ومنهجها بعيدا عن كل مظاهر الجمود والتقديس في مسيرة نضالنا المشترك ضد الوجود الامبريالي وضد انظمة الرجعية والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الوجود الصهيوني في بلادنا ..ذلك هو اليسار الحقيقي بالنسبة لي ..الذي يلتزم بهذا الموقف السياسي الواضح الذي ينطلق برؤيته التقدمية الثورية كحامل لمفاهيم الحداثة والتنوير والديمقراطية واستخدامها في النضال من اجل الغاء كل مظاهر التخلف والتبعية والاستبداد والاستغلال وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في مجتمع ديمقراطي محكوم باسس العدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية ...

****

2017/6/4

اليسار العربي في المرحلة الراهنة يعيش حالة غير مسبوقة من التراجع والعزلة ، ولم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية ديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة.

****

2017/6/4

إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي (كضرورة راهنة ومستقبلية)، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد المواقف السياسية والمطلبية او على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، وكذلك على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي، و التطوّر المجتمعي. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال الوطني واسقاط انظمة التخلف والتبعية والاستبداد وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في اطار الثورة الشعبية الديمقراطية ومواصلة المسيرة لتحقيق هدف النهوض والتوحيد القومي الديمقراطي بافقه الاشتراكي.

****

2017/6/4

لا يا جبريل رجوب لن تكون اقوال موشي ديان مرجعية لفتح ولشعبنا...وكذلك الامر ما يسمى بحائط المبكى وكافة النصوص التوراتية ... المجد والخلود لشهداء حركة فتح وكل شهداء شعبنا...

يقول المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية–الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي.فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم.

****

2017/6/4

المعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك ابداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة " دولتها" بل وافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد. "

وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة اللذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "مندلسون" و "تيودور هرتسل" و "وايزمن" و"بن جوريون" ...إلخ ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة. (التوراه عند بن جوريون عشيقه الحكومة العلمانية.(

فالمؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية تعاملوا مع كتب الديانة اليهودية كالتوراة والتلمود، مجرد فلكلور قومي يهودي، وكان هيرتزل يردد: "إن الدين لا يهمني، بل إن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة."

فالدين هنا، أو التوراة والتلمود ، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود ، وبدونه – كما يستطرد هرتسل في كتابه – يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية أن تقنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى "أرض الميعاد."

بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، لم يتحرك أحد من الدول الغربية – ومن اليهود – بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.

وبالتالي فإن استخدام والأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة ، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية، وقد تبلور المفهوم الغربي للصهيونية تماماً في وعد بلفور.

ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية.

وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي حتى اللحظة.

****

2017/6/4

الاسرائيليون ليسوا شعبا ..وليسوا أمة.....

ان "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "امة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم الطبقية ، إذ انه بدون

تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

****

2017/6/4

الرفاق والاصدقاء الاعزاء .. إن الوضع الفلسطيني الراهن يتميز بحالة من العجز والتيه تعيشها النخب السياسية الفلسطينية، وهي نخب بدت كأنها أفاقت للتو على المأزق الذي أوجده مسار أوسلو، وعلى قناعة باستحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة في ظل الشروط والممارسات الإسرائيلية المدعومة أميركياً، وتبعاً لما تعيشه الدول العربية من تفكك وحروب خارجية وداخلية، وتراجع الصراع العربي الصهيوني والصراع الطائفي الدموي.

انتهت المرحلة التي كان من الممكن أن نعتقد فيها، أن قضية الشعب الفلسطيني قابلة للحل عن طريق إقامة دولة فلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 وعاصمتها القدس.

الأخطر من كل ذلك، تراجع المشروع الوطني من مشروع لتحرير كامل التراب إلى مشروع سلطة في اطار حل الدولتين ، وصولاً إلى الانقسام والحديث عن دويلة غزة المسخ، وما يتبقى من الضفة الغربية في ظل افق مسدود ما يعني اننا اليوم بلا مشروع وطني واضح رغم التضحيات الكبيرة للشباب في الضفة وغزة.

لكِنَّني – وكما عبرت الصديقة د. غانية ملحيس "على الرَّغْمِ مِنْ ذلك، شديدَ اليَقين بِأنَّ طَرِيقاً واحِداً مُمْكِناً لا بَديلَ سِواه للخُروجِ مِنَ المَأزَقِ الفِلسْطيني الرَّاهِن، يَكْمُنُ بالاعْتِرافِ بأننا كَفِلِسْطينِيّين نَقِفُ أمَام إخْفاقٍ شامِلٍ بامْتِياز، وبِأنَّنا، جَمِيعاً، احزاب وفصائل ومثقفين وأكاديمين وقوى مجتمعية نَتَحَمَّل مَسؤولِيّةً مُشْتَرَكَةً عَنْ تَزايُدِ ابْتِعادِنا عَنْ تَحْقيقِ أهْدافِنا التَّحَرُّرِيّة ، على الرَّغْمِ من التَّضحياتِ الجسيمة لِشَعْبِنا.

والبِناء على ذلك بالإدْراك بأنّ المَرْحَلَة الرَّاهِنة تقْتَضي مَعْرِفَة مُتَطَلَّبات إدارَتِه بما يَحْفَظ الهَوِيَّة الوَطنيّة الجامِعَةَ " والفكره الوطنية التوحيدية للفلسطينيّين في الوَطَنِ والشَّتات ، ويَحْمي التَّماسُك المُجْتَمَعي الفلسطيني، بما يعزز صمود شعبنا ومواصلته لمسيرة النضال التحرري والديمقراطي .

لكن ذلك لن يتحقق بدون ممارسة الضغط الشعبي الديمقراطي لانهاء الانقسام واستعادة وحدة النضال الوطني والديمقراطي، ومجابهة آثار أوسلو نتائجه الكارثية وصولاً إلى الانقسام ونتائجه التفكيكية، ذلك ان كل من أوسلو والانقسام، أديا إلى فتح الطريق امام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها في استكمال هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني وبالتالي كان أوسلو ثم الانقسام امتداداً مباشراً أو غير مباشر لهزيمة ثورة 1936.

****

2017/6/4

أكد مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق غازي الصوراني أن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية. وأضاف الصوراني خلال ورقة مقدمة إلى مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني – إيطاليا – نوفمبر 2013، أنه لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، لافتاً أن " إسرائيل" ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "امة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم الطبقية. ورأى أنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

****

2017/6/5

بعد 50 عاما على هزيمة حزيران ..ما هي طبيعة الوضع العربي الراهن ؟

الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما

وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا. ، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية.

****

2017/6/5

غازي الصوراني – مقتطف من ورقة مقدمة إلى مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني – إيطاليا – نوفمبر 2013.

التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي. وأوضح بأن الإيمان بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني – من خلال أحزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري –تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة ، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن. وشدد على ضرورة أن " نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة ، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون أن تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها تلتزم سياسياً وقانونياً وأخلاقيا بحل المسألة اليهودية في إطارها.

****

2017/6/5

بعد 50 عاماً على هزيمة حزيران 1967 ، صار لدينا (22) "دولة" عربية ليست سوى مجرد رقم أو كمّ ، أو عدد حسابي لا يحسب له أحداً حساباً ... وصارت الذكرى– في معظم سنوات المرحلة الماضية – مناسبة لتبريرالخروج من العروبة وعليها، في ظل احتدام الصراع الطائفي والمذهبي الدموي بصور بشعة غير مسبوقة ، الى جانب تفكك العديد من الدول العربية ، وتزايد درجات التخلف والتبعية والاستبداد بعد أن فقد معظم حكام الأنظمة وعيهم الوطني واستباحوا وعيهم القومي لحساب مصالحهم وتراكم ثرواتهم التي تنزف دما من كل مساماتها .. إنها دماء فقراء وكادحي الشعوب العربية التي صبرت طويلاً على حرمانها واستغلالها ومعاناتها من استبداد وقهر أنظمتها وحكامها ، لا فرق بين نظام ملكي أو أميري أو جمهوري فكلهم في الاستبداد والاستغلال والفساد وتراكم الثروات سواء، رغم اختلاف شكل اللغة أو الخطاب بين هذا أو ذاك . فقد دخلنا إلى هذا القرن، الحادي والعشرين، مجردين من أسلحتنا الإستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته "إسرائيل" في بلادنا، وفي ظل هذا الخضوع لم تعد أنظمة الوطن العربي تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها التي باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية اشد خطراً من العدو الخارجي.

****

2017/6/5

هزيمة الخامس من حزيران 1967 لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية في بلادنا ، وبالتالي فإن الالتزام بالحقيقة التاريخية والعقلانية النابعة من هذه الحقيقة ، هو الشرط الأساس لأي مقاومة ذات معنى وأي صمود حقيقي في وجه العدوان ، وهنا بالضبط تتجلى أهمية مجابهة شعوبنا العربية – عبر قواها وأحزابها الوطنية عموماً وأحزابها اليسارية الماركسية خصوصاً – لكل أشكال الاضطهاد والاستغلال والاستبداد في بلادها ، انطلاقاً من وعيها بضرورة مجابهة منطق العولمة وإزاحته واستبداله بمنطق الانتماء القومي للأرض والشعب المتجذر تاريخيا فيها، ومجابهة منطق الرأسمالية بقيم الديمقراطية والتحرر الوطني والاشتراكية ، ومجابهة منطق البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية بمنطق الطبقة العاملة وقيم الإنتاج التنموي المستقل، وفق منطق العقل التاريخي العلمي، وأن نسعى إلى صياغة رؤية ثورية ديمقراطية تقدمية ، وحدوية، تقوم على استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية، و ما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية، وإدراك واضح لموضوعية الوجود المادي والوجود الاجتماعي، وما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية و سعيها إلى الحركة والتغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار و التغيير في حاضره ومستقبله ، بما يمكننا من خلق المقومات الموضوعية لمجابهة دولة العدو الصهيوني وإزاحتها ، وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

****

2017/6/6

10سنوات عجاف على الانقسام والتفكك والانحطاط

الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ (14 حزيران 2007) والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء وليس آخرها اجراءات حماس بتحصيل الضرائب على السلع والبضائع في قطاع غزة، واجراءات السلطة حسم اكثر من 40 % من رواتب الموظفين ، كل ذلك ادى بجماهير شعبنا الى الميل صوب مزيد من مشاعر القلق والاحباط او الاستسلام ،وانتشار قيم النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، جنبا الى جنب مع انتشار

مظاهر البذخ الكمالي والتفاخري(فيلل وسيارات فارهة وشاليهات وتراكم الثروات غير المشروعة ومئات اصحاب الملايين في بلد محاصر !!؟؟) ، وانتشرت مظاهر الشيزوفرانيا والامراض النفسية في العلاقات الاجتماعية ، و سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الاشاعة .. ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام الذي كرس التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد في مجتمعنا، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي ، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال ، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة .. لذلك لا بد – وقبل فوات الاوان او قبل صفقة ترامب المزعومة – من المسارعة الى حوار وطني شامل من كافة القوى ، على قاعدة تطبيق اتفاق القاهرة مايو 2011 وصولا الى استعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام فلسطيني وطني تحرري وديمقراطي على طريق تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة ، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها.

****

2017/6/6

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ

ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

****

2017/6/6

انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة..

****

2017/6/7

الفيلسوف الانجليزي جون لوك (1632 – 1704) عصر التنوير والمساواة

كان جون لوك بشيراً لعصر التنوير، ورائداً في المذهب التجريبي – الحسي البريطاني، وهو المذهب الفلسفي الذي أدى إلى نقد قوي لنواحٍ مهمة من فلسفة عصر التنوير .

كان لوك حامل المشعل في الثقافة العلمية الجديدة التي وجدت تعبيرها عند مواطني بريطانيا المتنورين والتقدميين في نهاية القرن السابع عشر: فهو الذي افتتح عصر التنوير .

يقول : إن البحث عن الحقيقة يفترض حرية وتسامحاً عقلانيين معينين. فنحن نناقش المسائل العلمية أو

السياسية الخلافية مع الآخرين، لأننا لا نستبعد إمكانية أن يكون الآخرون محقين، وأننا نستطيع أن نتعلم شيئا منهم .

إن المناقشات اللامتناهية للمسائل الأخلاقية والدينية هي التي حركته للتساؤل عما إذا كان الكثير من تصوراتنا غامضاً وغير ملائم .

فقبل أن نتعامل مع المسائل الكبرى، نحتاج ان نفحص أدواتنا، أي تصوراتنا.

لذا بدأ لوك ينقد المعرفة والتحليل اللغوي، غير أن اهتمامه "بالأدوات" لم يبعده عن الاهتمام بالمسائل المتاحة: فهو أحد المفكرين الكلاسيكيين في أصول التعليم وفي النظرية السياسية.

وضع لوك كتباً مثل رسالة في التسامح (1689 – 1692) ومعقولية المسيحية (1695)، والكتاب الإبستيمولوجي مقالة في الفهم البشري (1689.(

أيد لوك الشك، لكن ليس كموقف موقت يتخذ قبل الحصول على معرفة لا يرقى إليها الخطأ، وإنما كموقف دائم الشك والاختبار .

رأى جون لوك أن عملية المعرفة لا تؤدي إلى يقين مطلق بل إلى معرفة جزئية. فمهمتنا هي تحسين المعرفة التي لدينا بشكل تدريجي ونقدي، كما نفعل في العلوم الطبيعية .

فقد كان يحاول الحصول على رؤية عما يمكن أن تحققه المعرفة الإنسانية، وبشكل رئيسي معرفة حدودها.

وباكتشافنا تلك الحدود، نتمكن من تحرير أنفسنا مما نعتقد اعتقاداً خاطئاً أنه حقيقي .

غير أنه في حين كانت نظرية المعرفة عند العقلانيين الذين وضعوا نقداً للمعرفة هي نقطة الانطلاق لأنظمة فلسفية كان الهدف المستقل عند لوك والتجريبيين – الحسيين هو القوة العلاجية والمعززة للمعرفة لنقد المعرفة .

وارتبط ذلك بشكل طبيعي بالحقيقة التي تفيد أن تحليل التجريبيين – الحسيين للمعرفة يشمل نظرة فيها مزيد من الاعتبار لقدراتنا المعرفية .

والرؤية التي نحصل عليها بواسطة التصورات وحدها محدودة ومفعمة بالمشاكل ، لذا فإن الاكتساب الملائم للمعرفة يكون في العلوم التجريبية – الحسية عبر الاختبار والتحسينات المتدرجة .

يقول ايضا : إن المنافشة تفترض وجود موقف غير متعصب ومنفتح، أي: نحن نؤكد ما نعتقد أنه صحيح على أساس الحجج المتاحة، لكن سرعان ما نغير نظرتنا وفقاً للتغيرات في الحجج – أي نحن نغير نظرتنا عندما تقتضي الحجج ذلك، وليس إلا في تلك الحالة، وذلك يدل على وجود رابطة معينة بين نظرية المعرفة والفلسفة الاجتماعية .

ولكن، ما هي الحجة المقنعة؟ وحتى في أيامنا، لا يزال ذلك مسألة خلافية.

)غنار سكيربك – نِلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة : د.حيدر حاج إسماعيل – المنظمة العربية للترجمة – ص 452(

****

2017/6/7

اسحاق نيوتن (1642 – 1727(

السير إسحق نيوتن ابن موظف صغير، أصبح أستاذاً للرياضيات في جامعة كامبردج، ورئيساً للجمعية الملكية.

كان رائداً في علم الفيزياء، كما كان عملاقاً في التاريخ الفكري الغربي عموماً، وأهم أعماله كتاب المبادئ الرياضياتية لفلسفة الطبيعة الذي نشر في عام 1687.

وكما هو معروف، فإنه هو الذي وضع قوانين الحركة الثلاثة، وقانون الجاذبية، ونظرية حساب المقادير اللامتناهية، (في الوقت ذاته ، ولكن باستقلال عن لايبنتز)، وكذلك نظرية تكوين الضوء، وقد عززت نظرياته النظريات السابقة في علم الفلك (قوانين كبلر في حركة الكواكب) ، وفي الميكانيك (قوانين سقوط الأجسام عند غاليليو.(

وفي ما ياتي نذكر قوانين الحركة والجاذبية المشهورة التي وضعها نيوتن :

قانون نيوتن الأول: الجسم الساكن يظل ساكناً والجسم المتحرك يظل متحركاً حركة منتظمة وفي خط مستقيم ما لم يتعرض لفعل قوة خارجية.

قانون نيوتن الثاني: تسارع الجسم يتناسب تناسباً طردياً مع القوة المطبقة عليه في اتجاه الخط المستقيم الذي تفعل فيه القوة .

قانون نيوتن الثالث: لكل قوة توجد قوة مساوية، ومضادة لها، أو رد فعل عليها .

قانون الجاذبية عن نيوتن: يجذب جسمان واحدهما الآخر بقوة تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما :

وبفضل نيوتن أصبح علم الفيزياء "مثلاً" على انتصار العلم على التعليم التقليدي والتحيزات، كما أصبح نيوتن السلف الكبير لعصر التنوير.

كذلك قدم نيوتن إلى الفلسفة حوافز جديدة. ونحن نرى تأثيره الخاص في الفليسوف كانط الذي أراد وضع الأساس الإبستيمولوجي لعلم الفيزياء الجديد .

فقد رأى كانط أن المكان والزمان ليسا وحدهما موجودين كمقومين ثابتين في خبرتنا لكن لأن مقولة السبب موجودة بصورة حتمية في معرفتنا، فإن العلم الجديد قد أمدنا بدفاع ضد اعتراض الشكاك الذي مؤداه أننا لا نستطيع أن نكون على يقين من أن المبادئ التي تحكم ما يجري اليوم سوف تشكل أيضاً ما سيحصل غداً، وهو الاعتراض الذي يبدو أنه مدمر لأساس المنهج الاختباري الذي يفترض وجود ثبات معين في العالم.

وبوصفه مؤسساً أولياً لعلم الفيزياء الجديد، بقي نيوتن رمزاً للإنجاز البشري، أي: أصبح العلم مرتبطاً بفكرة التقدم، فمفهوم فرانسيس بايكون للمعرفة بوصفها قوة وبوصفها مصدر ازدهار وتقدم صار مقبولاً على نطاق واسع، ومنفذاً في الزمن اللاحق.

العلم لا اللاهوت ظهر كسلطة حقيقية في المسائل المتعلقة بالحقيقة، وغدا وسيلة الإنسان للسيطرة على عمليات الطبيعة، فكان على الفلسفة والدين أن يحددا مكانهما نسبة إلى العلوم الجديدة .

تلك هي الأهمية الاجتماعية والفكرية لظهور العلوم الطبيعية الرياضياتية والاختبارية.

المصدر :غنار سكيربك – نِلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة : د.حيدر حاج إسماعيل – المنظمة العربية للترجمة – ص 363

****

2017/6/7

الفلسفة ليست علما غريبا عن الحياة العملية أوالصراع الطبقي والنضال التحرري والديمقراطي.

ان مهمة الفلسفة والفكر الثوري الديمقراطي الاجتماعي ممارسة النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم، وهو نقد لا يرحم بمعنيين، الأول لا يهاب استنتاجاته الذاتية والثانى لا يتراجع أمام الاصطدام بالإيديولوجيات الغيبية والدينية الرجعية ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة، هكذا اقترح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم" حب الحكمة"، وأنا بالطبع أحب الحكمة والمعرفة، لكنني – كتلميذ لماركس – اتوافق كليا مع موقفه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي من أجل التغيير المتمثل في اهدافنا التي تتلخص في النضال التحرري ضد العدو الصهيوني الامبريالي جنبا الى جنب مع النضال الديمقراطي السياسي والفكري (في اطار الصراع الطبقي)عبر المعارك الايديولوجية ضد القوى الرجعية والرأسمالية الرثة عموما وضد الايديولوجيات الدينية التي تفرض نفسها بأفكار سياسية باسم الاسلام السياسي لا همَّ لها سوى تزييف وعي شعوبنا العربية عموما وشعبنا الفلسطيني خصوصا في معاركه من أجل المستقبل.

بناء على ذلك أقول بوضوح لاشيء يمنعنا أن نربط ممارستنا في النقد السياسي وفي صراعنا وتناقضنا الرئيسي التناحري مع العدو الصهيوني الامبريالي من جهة، وصراعنا وتناقضنا الرئيسي السياسي مع العدو الطبقي المتمثل في القوى الليبرالية الرثة المستسلمة عموما وقوى وحركات الإسلامي السياسي وانظمة الرجعية الظلامية خصوصا.

****

2017/6/7

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة ، وهي قبل كل شئ موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان لا يستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي .. في شكله العفوي أو الطليع...ي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر ، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

****

2017/6/8

يبدو للبعض أن سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟سؤالا أقرب إلى المنطق العدمي ، لكنه أيضاً سؤال استفساري في ظروف المأزق العربي الراهن، يسعى إلى مزيد من المعرفة أو هو سؤال يعكس ظروف الحضارة الرأسمالية والعولمة وفلاسفتها في ضوء ما وصلت إليه المعرفة والعلوم الحديثة لاغراض تخدم النظام الرأسمالي .. فهل تتطابق ظروف الغرب الرأسمالي وتحولاته الفكرية على بلدان العالم الثالث عموماً وعلينا في المشرق العربي خصوصاً ، أم إننا بحاجة إلى العودة إلى الفلسفة وإنتاجها الحداثي والتنويري العقلاني وامتلاك المعرفة ووعي التعددية وحرية الرأي والمعتقد بدلاً من سؤال النهاية ، خاصة واننا في البلدان العربية نعيش حالة غير مسبوقة من الانحطاط بالمعنى السوسيولوجي ، قد تحيل هذه المجتمعات إلى إعادة مفهوم الرعية في سياق تراكم الاستبداد والفقر والتخلف والتبعية في بلادنا التي يمكن ان تتحول مجتمعاتها إلى نوع من تراث العبيد.

****

2017/6/8

مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة.....

يمكن أن نقسم تاريخ الفلسفة إلى العصور الآتية :

)أ) العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 3844ق.م – 322 ق.م.(

)ب) العصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثة 322 ق.م – 5000م ، وفي هذا العصر سادت الفلسفة السكولائية(المدرسية) الرجعية وفلسفة بيرون وأبيقور وزينون وأفلوطين،... وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعمليةالميتافيزيقية.

)ت) العصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354–4300 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر. وقد انشغلت الفلسفة في هذا العصر بالمسائل الدينية عبر السيطرة المطلقة للكنيسة في هذه المرحلة ، التي بدأت في التراجع ومن ثم اليقظة على يد روجر بيكون (1220 – 1292) الذي هاجم لاهوتيي عصره، وحاول المزج بين الدين والعلم والعمل ، ويعتبر رائد العلم التجريبي الحديث ، ثم تواصلت يقظة أوروبا على يد مارتن لوثر (1483–1546) وكوبرنيكس(1473–1532) وجاليليو (1564 – 1642) وميكافيللي (1469 – 1527) وجوردانو برونو(1548–1600)...ويعتبر فلاسفة الإسلام ابتداء من الكندي (800–879) والفارابي (870–950) وابن سينا (980–1037) وانتهاء بابن رشد(1126–1198) رافداً من روافد هذا العصر.

) ث) عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير...أبرز فلاسفة هذا العصر فرنسيس بيكون (1561–1626)ورينيه ديكارت (1596–1650)وتوماس هوبز(1588–1679)ولايبنتز (1646–1716)وباروخ سبينوزا(1632–1677)وجون لوك(1632–1704)ثم فلاسفة التنوير الفرنسي من أبرزهم : شارل مونتسكيو (1689–1755) وفرانسوا فولتير

(1694م – 1778م) وجان جاك روسو (1712 – 1778) وديني ديدرو (1713 – 1784).. واخيرا الفلسفة الالمانية وأبرز فلاسفتها عمانويل كانط (1724 – 1804) وجورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831) ولودفيج فيورباخ(1804–1872.)

إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 – 1883 وزميله فريدريش إنغلس1820–1895 (التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة القرن (19) الفيلسوف شوبنهور (1788–18600) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798–1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية ، ثم هربرت سبنسر (1820–1903) من مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه (1844 – 1900 .)

أما القرن العشرين، فهو –حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين– عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842–1910) ، ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863–1952) ، ثم جون ديوي (1859–1952) وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق .

وفي هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813–1855) ، والألماني كارل ياسبرز (1883–1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتن هيدجر (1889–1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجر في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا بالوجود كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905–1980)، وقد ظهر في هذا القرن عدد من الفلاسفة الماديين الذين اسهموا في تطوير وتجديد ونقد الفلسفة الماركسية والتجربة السوفياتية، من ابرزهم مدرسة فرنكفورت أصحاب النظرية النقدية للماركسية (ماكس يوركهيمر "1895–1973" وتيودور أدورنو "1903–1969" وهربرت ماركيوزة "1898–1978" وأريك فروم "1900–1980"... وغيرهم) . وجورج لوكاتش (1885–1971) وأنطونيو جرامشي (1891–1937) وبول باران (1926– 2011) ولوي ألتوسير (1918–1990) ويورغن هابرماس (1929–) وظهور الفلسفات البنيوية والتفكيكية وما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة وصولاً إلى عصر العولمة ، ومن أبرزهم جيل دولوز (1926–1995) و ميشيل فوكو (1926–1984) وجاك دريدا من مواليد الجزائر (1930 (2004– وغيرهم.

****

2017/6/8

هل انتهت الفلسفة ؟

أبدأ الجواب على سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟ بسؤال ما معنى الفلسفة ؟ إنها البحث عن الحكمة والمعرفة، فهل توقف هذا الفعل البحثي، وهل يمكن للبشرية انهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ ، الجواب ببساطة : لا كبيرة ، لأن "السؤال" كان وما يزال الطريق إلى الحكمة والفهم والمعرفة منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا. وإذا كان عصرنا اليوم يتميز بشيء فلربما بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها .

في ماهية السؤال ؟ يحدد "ديكارت" ، على هذا الصعيد، ثلاثة شروط لأهلية "السؤال" كتمهيد للمعرفة: أولاً :ينبغي أن يكون في كل سؤال شيء غير معروف. وثانياً : أن يكون هذا المجهول معروفاً على نحو معين أو إلى حد معين. وثالثاً: أن هذا المجهول لا يمكنه أن يصبح معروفاً إلا بواسطة ما هو معروف.

إذن فإننا نرى أن كل من يسأل يعرف ويجهل بآن . لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه . أن السؤال ينطلق من المعرفة ويعود إليها .

أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة. وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي في "التجمع الشبابي من أجل المعرفة"، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون "قدر" الأسئلة التي يطرحها.

****

2017/6/8

الفلسفة طريق رئيسي صوب المعرفة أو الابيسيمولوجيا ، فالبحث الفلسفي عن منطلقات النشاط المعرفي لدى الناس مسألة اولية لدى الفلاسفة والمفكرين والمثقفين ، الا أن هذا البحث يجب أن يتم او ينطلق من داخل الواقع العياني المادي الملموس او من داخل نطاق التاريخ كما يقول هيجل في رده على كانط ، اذ أن دراسة المعرفة – كما يضيف هيجل – "ممكنة فقط أثناء عملية المعرفة ، وأن البحث فيما يسمى أداة المعرفة ليس إلاً معرفة هذه الأداة .. والرغبة في المعرفة قبل أن نبدأ المعرفة لا تقل سخافة عن ذلك السكولائي الذي يريد أن يتعلم السباحة قبل أن ينزل إلى الماء.." وفي كل الاحوال الفلسفة لا معنى لها بمعزل عن الابيسيمولوجيا ، كما ان التساؤلات التي تطرحها جميع العلوم هي تساؤلات فلسفية.

****

2017/6/8

جون ستيوارت مل (1806 – 1873)

من اهم اصحاب المذهب الليبرالي الاجتماعي، والتحرر كشرط للعقلانية .حاول أن يصوغ مذهباً ليبرالياً لا يعاني من نقاط الضعف التي شعر بوجودها في الليبرالية السابقة. ولم تقتصر كتابات جون ستيوارت مل على النظرية السياسية، وإنما شملت أيضاً المنطق والإبستيمولوجيا في أعمال مثل في الحرية (1859)، ومذهب المنفعة (1863)، وإخضاع النساء (1869) ومبادئ الاقتصاد السياسي.

مذهب دعه – يعمل الاقتصادي الليبرالي، كما مثله ديفيد ريكاردو(1772 – 18233) ، بلغ أوجه في بريطانيا قبل عام 1850، وسبق قبل ذلك انفجار غضب بسبب الأحوال المعيشية البائسة للعمال الصناعيين.

أما العمال أنفسهم ، فقد واجهوا صراعاً مزدوجاً: ضد المحافظين الذين تجمعوا حول طبقة النبلاء المالكة للأرض، وضد الليبراليين الذين احتشدوا حول الصناعيين ورجال الأعمال. وتمثل الهدف الرئيسي للعمال في تأمين مداخيل أساسية وساعات عمل معقولة وعقود توظيف دائمة. وتمثلت الوسيلة عند العمال في التضامن .

وفي هذا الوضع، وجد الليبراليون البريطانيون أنفسهم في مأزق: فإما أن يصيروا اشتراكيين أو يخسروا دعم العمال .

اختار ليبراليو بريطانيا الخيار الأول، وانتهى المذهب الليبرالي بالتحول إلى مذهب ليبرالي اجتماعي، عليه واجبات قومية، واكتسب تأييداً واسعاً من الشعب .

كان جون ستيوارت مل ناقداً للنسخ الأولى من نظرية الليبرالية التي صاغها ادم سميث (17233 – 1790)، لذا، حاول أن يعدل المذهب الليبرالي التقليدي بمساعدة من العلم الاجتماعي، وفي النظرية السياسية، كان من رواد المذهب الليبرالي الاجتماعي الذي رفض مذهب دعه – يعمل ، وأكد التشريع الفعال .

دافع جون ستيوارت مل عن حرية الكلام وحرية الصحافة.. إلخ، لأنه رأى أن هذه الحريات صفات مرغوبة. وهذه الفضائل الليبرالية هي أيضاً مهمة للعقلانية وللبحث عن الحقيقة، فالنقاش الحر في الساحة العمومية – من دون عقبات داخلية وخارجية – هو شرط إمكانية وصولنا إلى وجهات نظر معقولة ومقبولة.

وفي ما يختص بظلم النساء في زمانه دافع في نقاشه عن حقوق التصويت العامة للنساء للاعتراف بحقوق الملكية للزوجات .

وكان ذلك الصراع للمساواة وللتحرر جزءاً من المذهب الليبرالي التقدمي الذي كان مل بطله، أي: الراشدون كلهم متساوون سياسياً وقانونياً بصورة مبدئية.

ونحن جميعاً لنا الحق بتحقيق إمكانيتنا عندما لا تؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين، وليس للعرف أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية من هذه الناحية أي علاقة، بمعنى أننا نملك الحقوق السياسية والقانونية ذاتها بمعزل عن الأحوال البيولوجية والاجتماعية .

بابتدائه من حقوق الفرد التي لا يمكن انتهاكها، وضع مل نفسه في وسط التقليد الحديث الذي يرجع إلى لوك من بين آخرين.

على الرغم من أن مل في فكره المعياري أكد المبادئ الكلية التي أساسها الفرد، فقد كان واعياً، في نظرته إلى المجتمع، بان الوسط الاجتماعي مهم في تشكيل الفرد .

ويشمل هذا التصور بشكل خاص، الناحية الاجتماعية – الليبرالية لفكر مِل.

لم يوافق جون ستيوارت مل على أطروحات ليبراليي عصره دعه – يعمل التي تشمل، في ما تشمل، قوانين السوق الطبيعية ، والمنافسة ذات التنظيم الذاتي .

لذا، دافع عن نقد للنظام الاقتصادي. فالسوق الحر وقوانينه لا يمثلان حالة طبيعية يجب عدم مسها. وإذا رأينا أن هناك وضعاً اجتماعياً – اقتصادياً غير مرغوب فيه في بلاد ، يمكننا التدخل عن طريق إصلاحات قانونية.

ويمكن رؤية أشكال التوازي لافكار جون ستيوارت مل مع المذهب الاشتراكي البريطاني والفرنسي الطوباوي في بدايته، كما أوحى به وخلقه مفكرون مثل سان سيمون (1760 – 1825) وفورييه (1772 – 1837)

وروبرت اوين (1771 –1858. (

كان الحدس الأخلاقي الأساسي الذي عبر عنه جون ستيوارت مل متمثلاً في حنقه من مظاهر الظلم واللاإنسانية في المجتمع البريطاني في زمانه .

وفي دفاعه عن الحرية الشخصية، ومطالبته بتشريع فعال لوضع أساس لهذه الحرية، ساهم جون ستيوارت مل بتشكيل المواقف الأساسية داخل المذهب الليبرالي الاجتماعي، على الرغم من أن القوى الاجتماعية لم تحظ بمزيد من الرضى في زمانه..

****

2017/6/8

الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة – كما يقول د.عادل ضاهر – ، إنها الأداه الفعلية المطلوبة لتسويغ المثال السياسي والاجتماعي الذي يسعى إلى بلورته من أجل بناء نظام اجتماعي وطني /قومي على صورته ، وبالتالي فإن وظيفة الفلسفة هي المساهمة في تزويدنا بالنظرات الجديدة والشاملة التي يفترض بناء الإنسان الطليعي بها ، ووضوح البناء الايديولوجي الذي يحدد مسار الإطار الطليعي من جهة ، وسمات أو طبيعة وشكل النظام السياسي – الاجتماعي الذي يفترض أن ننتهي إلى إقامته من جهة أخرى.

هكذا نتوصل إلى التعريف الذي نتوخاه للفلسفة الذي يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

– إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود)– هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(

****

2017/6/9

عن مفاهيم العقل والمعرفة والوعي والادراك.....

العقل أداة المعرفة .. إنها الأداة الفكرية المحاكمة ،وكما يقال " من لايملك القدرة على استخدام المعارف لن يكون طرفاً في إنتاجها ، والذي لايستطيع استنباط الأفكار والحصول على المعلومات لن يكون مشاركاً في إبداعها ، وما أحوجنا اليوم إلى صحوة عاجلة لمواجهة هذه الإشكالية وتخطيها .

فالمعرفة هي أسلوب وجود الوعي ، وللوعي خمسة جوانب:

جوانب الوعي :

–1الوعي معرفة.

–2الوعي وعي للذات.

–33الوعي انفعالات

–4الوعي تخيل

–5الوعي إرادة " أهم جانب من جوانب الوعي"

قلنا العقل هو الأداة الفكرية المحاكمة فما هو الفكر ؟؟

الفكر إدراك ... إدراك ماذا ؟ إدراك هويات جميع الأشياء.

الإدراك نوعان:

الأول : الإدراك الحسي-:

هذه طاولة .. إنسان .. شجرة .. لاشيء آخر ...عملية تمييز... فصل محدد في المكان ،هذا هو الإدراك الحسي.

الثاني : الإدراك في التجريد الفكري العالي-:

مثلاً الحق أو الحقيقة ... الحق غير الباطل .. ضده .. كلاهما الفكر ... كلاهما المعرفة ...إذن إما أن نريد الفكر أو لانريده .. لاثالث لهما .. إذا كنا نريده فأهلا وسهلا بالخطأ أو الباطل .. ولنقوم بنفيه بالدحض من أساسه ، من الممكن أن يخطئ الإنسان .. وحق كل إنسان بل وواجبه " نقصد الإنسان الطليعي على وجه الخصوص "أن يدحض الباطل ، باطل الفكرة ... لأنه البداية الأولى لدحض باطل الواقع ... هنا نفهم كيف تكون الحقيقة فوق أي نظرية " ماركسية أو إسلامية في التطبيق أو التاريخ " بمعنى توضيحي الحقيقة فوق الجمود المذهبي.

****

2017/6/9

التسامح وحرية البحث عن الحقيقة لدى الفيلسوف الانجليزي جون لوك (1632 – 1704):

كان جون لوك شخصية انتقالية في تاريخ الأفكار، وتعود جذوره إلى نظرية الحقوق الطبيعية.اهتم لوك بنظرية المعرفة مثله مثل معظم الفلاسفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، العقلانيين منهم والتجريبيين – الحسيين.

كان يحاول الحصول على رؤية عما يمكن أن تحققه المعرفة الإنسانية، وبشكل رئيسي معرفة حدودها.

وباكتشافنا تلك الحدود، نتمكن من تحرير أنفسنا مما نعتقد اعتقاداً خاطئاً أنه حقيقي .

لذا، فإن البحث عن الحقيقة يفترض حرية وتسامحاً عقلانيين معينين. فنحن نناقش المسائل العلمية أو السياسية الخلافية مع الآخرين، لأننا لا نستبعد إمكانية أن يكون الآخرون محقين، وأننا نستطيع أن نتعلم شيئا منهم .

لذلك، فإن المنافشة تفترض وجود موقف غير متعصب ومنفتح، أي: نحن نؤكد ما نعتقد أنه صحيح على أساس الحجج المتاحة، لكن سرعان ما نغير نظرتنا وفقاً للتغيرات في الحجج – أي نحن نغير نظرتنا عندما تقتضي الحجج ذلك، وليس إلا في تلك الحالة، وذلك يدل على وجود رابطة معينة بين نظرية المعرفة والفلسفة الاجتماعية .

كان لوك حامل المشعل في الثقافة العلمية الجديدة التي وجدت تعبيرها عند مواطني بريطانيا المتنورين والتقدميين في نهاية القرن السابع عشر: فهو الذي افتتح عصر التنوير .

لذلك، كان موقفه ضد الحكم المطلق الاستبدادي بشكل واضح، أي إن الإرادة الجمعية لجميع المواطنين، لا إرادة الملك . فالحكم الدستوري. وتعظيم حرية الفرد هما وجهان لعملة واحدة عند لوك.

****

2017/6/9

من افكار الفيلسوف الالماني عمانويل كانط (1724 – 1804 (

كان كانط أول المفكرين السياسيين الذين بحثوا مسألة حقوق الإنسان كمبدأ عام، فقد اعتقد، وكان منسجماً في اعتقاده مع الموقف الأساسي لعصر التنوير، أن لكل شخص حقوقاً فطرية لا يمكن خرقها.

سعى كانط إلى إشادة القانون والأخلاق، كصفات للإنسان ضرورية وترانسندنتالية، أي إن: حقوق الفرد تشمل ما هو ضروري لأن يعيش الشخص بحرية أخلاقية، وما هو ضد هذه الحقوق هو شر، سواء أدى إلى منفعة عامة أو لذة عامة أم لم يؤد.

وتتفق هذه الحقوق مع المفهوم العقلي للقانون، لكنها صيغت الآن حقوقاً ذاتية، أي حقوقاً تخص الذات الفردية، فلكل شخص الحق باعلى درجة من حرية التصرف الذي يكون في الوقت ذاته متسقاً مع حرية التصرف للآخرين طبقاً لقانون عام .

وإذا كان واجب حقوق الإنسان أن توفر ضماناً حقيقياً، فمن الضروري أحياناً التدخل ضد الأشخاص أو المؤسسات التي تقمع الحرية المشروعة .

ولكي يعيش البشر في حرية أخلاقية، فإن الشروط تشمل حكماً دستورياً، وإلغاء العبودية، وأشكال أخرى من الظلم ، وإلغاء الحرب .

وتعطي هذه الشروط صورة عن حقنا في أن نكون أسياد أنفسنا ، وأن نعيش في حرية وسلام – لأنه عندئذ، وعندئذ فحسب، نكون نحن أنفسنا.

****

2017/6/9

سقراط (470 ق.م – 399 ق.م: (

حياته: ولد سقراط حوالي 470 ق.م، وتوفي في عام 3999. وتزامنت حياته كفيلسوف نشط مع الحقبة التي أطلق عليها اسم الحقبة الإنسانية (450– 400 ق.م). وعاش في الوقت نفسه الذي عاش فيه السفسطائيون.

لقد جاء فلاسفة قبله طبعاً: فلاسفة اقوياء مثل طاليس وهرقليطس، وفلاسفة دهاة مثل بارمنيدس وزينون، وعرافون مثل فيثاغورس وامباذقليس ولكنهم كانوا في الدرجة الأولى فلاسفة طبيعيين، لقد بحثوا عن طبيعة الاشياء الخارجية، عن قوانين واصول العالم المادي، لقد قال سقراط عن هذه الفلسفة الطبيعية انها فلسفة حسنة، ولكن هناك فلسفة اجدر بالفلاسفة ان يدرسوها أكثر من جميع هذه الاشجار والحجارة التي تملأ الطبيعة، وحتى أهم من جميع هذه النجوم والكواكب، وهي عقل الانسان. ما هو الانسان، وإلى أي شيء سيتحول في المستقبل؟

وهكذا فقد اتجه إلى سبر غور الروح الانسانية ، يستطلع الافتراضات، ويستجوب اليقينيات. واذا تحدث الناس عن العدالة المتعارفة، كان يسألهم بهدوء، ما هي هذه العدالة؟ وماذا تعنون بهذه الكلمات المجردة التي تحلون بها بمثل هذه السهولة مشاكل الحياة والموت؟ وماذا تعنون بكلمة الشرف، والفضيلة، والاخلاق والوطنية؟ وماذا

تعني بنفسك؟ لقد أحب سقراط ان يتناول بالبحث والسؤال مثل هذه الاسئلة الاخلاقية والنفسانية .

رفض سقراط النظام الديمقراطي في عصره، ويبدو أنه رفض الديمقراطية المرتبطة بالجماهير رفضاً مطلقاً، يقول سقراط: أي شيء أشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها وتتزعمها الجماهير التي تسوقها العاطفة .

كما رفض سقراط أيضاً الحكومة التي تقوم على النقاش الشعبي المستند إلى دين ضعيف آمنت به اثينا في ذلك الوقت، اختيار الناس البسطاء من المزارعين والتجار كأعضاء للمحكمة العليا للبلاد، وفي مثل هذه الأوضاع لا غرابة ان تعم الفوضى في البلاد التي يسودها الجهل، حيث تقوم الجماهير بوضع القرارات في سرعة وجهل، أليس من الجهل ان يحل مجرد العدد محل الحكمة؟

وعندما فازت الديمقراطية تقرر مصير سقراط وأصبح واضحاً ، فقد كان الزعيم العقلي للحزب الثائر، فقد كان مصدر الفلسفة الارستقراطية البغيضة، وصدر عليه الحكم بالموت، فكان أول شهيد للفلسفة وحقوق الانسان وحرية الافكار.

بعد صدور الحكم، رفض سقراط ان يطلب الرحمة من الجماهير التي احتقرها دائماً، لقد كانت لديها السلطة لتعفو عنه ، ولكنه رفض باحتقار ان يناشدها الرحمة، لقد اراد القضاة اطلاق سراحه بينما صوتت الجماهير الغاضبة مطالبة اعدامه، ألم ينكر وجود الالهة؟ ويل له لأنه علم الناس فوق طاقتهم على التعلم.

وهكذا حكموا عليه بشرب السم. وجاء اصدقاؤه إلى سجنه وعرضوا عليه مهرباً سهلاً، فقد رشوا الموظفين الذين يقفون بينه وبين الحرية والفرار، ولكنه رفض فقد بلغ السبعين من عمره (399 قبل الميلاد) وربما اعتقد ان الوقت قد حان ليفارق الحياة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً .

رأى سقراط الفضيلة معادلة للمعرفة (epistemee) في اليونانية ، وذلك ينطبق على معرفة الوقائع ورؤية الأهداف والقيم، أي رؤية ما هو الخير والحق، وما يجب فعله .

وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة. ورأى سقراط أن الخير تصور كلي، فالسلوك الصالح يستلزم أن نعرف ما تمثله تلك التصورات الأخلاقية الكلية. لذا فإن التحليل الفكري للتصورات الكلية، مثل الخير والسعادة والفضيلة..إلخ، مهم للسلوك الأخلاقي .

طرح سقراط أسئلة على الناس، محاولاً دفعهم إلى التفكير بأوضاعهم، والتأمل في وجهات النظر الأساسية التي وجهت أعمالهم وأقوالهم .

ويمكننا القول إن سقراط حاول أن "يوقظهم" أي: إنه كان مثل المحلل النفسي، فهو لم يرد الناس ان يرددوا ما كانوا سمعوه من غير أن يستوعبوه .

لذا، فإن سقراط يميز بين الاعتقادات الصالحة والطالحة، وبين الاقتناع بتصديق شيء من غير فهم الأسباب، والاقتناع بأن شيئاً ما هو صواب وحق، لأن الإنسان قد فهم الأسباب التي تدعم النتيجة، ويمكننا القول إن في ذلك تمييزاً بين الحث على الإقناع بالخطابة، والإقناع بالعقل.

يقول ديورانت صاحب قصة الفلسفة: "من الصعب ان يعرف احد كيف عاش سقراط. فهو لم يعمل في حياته قط، ولم يهتم بالغد، تجرع كأس السم، مع انه تجاوز السبعين من عمره، لم يدَّعِ الحكمة ولكن البحث عنها بشغف واهتمام، فقد كان هاوياً للحكمة لا محترفاً لها. "

****

2017/6/9

"اليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ؟؟؟؟

" سقراط " رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في اثينا بإعتبار انها تؤدي –كما قال– الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير ، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " اليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ، وجاء افلاطون (427–347ق.م) من بعده كتلميذ نجيب لأستاذه ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطيه وفق اسس مغايره ، انه فيلسوف الفرديه الارستقراطيه الذي نشأ في جو ارستقراطي مريح.

****

2017/6/9

قوانين الحركة والجاذبية المشهورة التي وضعها اسحاق نيوتن (1642 – 1727: (

قانون نيوتن الأول: الجسم الساكن يظل ساكناً والجسم المتحرك يظل متحركاً حركة منتظمة وفي خط مستقيم ما لم يتعرض لفعل قوة خارجية.

قانون نيوتن الثاني: تسارع الجسم يتناسب تناسباً طردياً مع القوة المطبقة عليه في اتجاه الخط المستقيم الذي تفعل فيه القوة .

قانون نيوتن الثالث: لكل قوة توجد قوة مساوية، ومضادة لها، أو رد فعل عليها .

قانون الجاذبية عن نيوتن: يجذب جسمان واحدهما الآخر بقوة تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما :

وبفضل نيوتن أصبح علم الفيزياء "مثلاً" على انتصار العلم على التعليم التقليدي والتحيزات، كما أصبح نيوتن السلف الكبير لعصر التنوير.

كذلك قدم نيوتن إلى الفلسفة حوافز جديدة. ونحن نرى تأثيره الخاص في الفليسوف كانط الذي أراد وضع الأساس الإبستيمولوجي(المعرفي) لعلم الفيزياء الجديد.

****

2017/6/10

أفلاطون (427 ق.م – 347 ق.م: (

جمهورية افلاطون : إعتقد أفلاطون أن السلطة في دولة مدينية صحيحة يجب أن توضع في أيدي المقتدرين، وليس في أيدي الشعب، وليس في أيدي حاكم مطلق عاجز ظالم .

ويمكن تحقيق ذلك بواسطة نظام تربوي كلي يكون فيه لكلٍّ واحدٍ الفرص ذاتها، ويحتل الجميع مراكز في دولة المدينة طبقاً لقدراتهم .

وكرس القسم الكبير من محاورة الجمهورية لشرح أفلاطون لنظامه التربوي المثالي .

والنقاط الرئيسية هي الآتية: التربية محكومة بقوانين الدولة، والصغار جميعهم يعاملون معاملة متساوية، بمعزل عن الأصل العائلي والجنس .

ويتلقى جميع الطلاب التربية ذاتها من سن العاشرة إلى العشرين، وتكون المواد المهمة شاملة الرياضة البدنية والموسيقى والدين . وتتألف أهداف الشباب من مجموعة قوية ومتناسقة، وتشمل تقديراً للجمال والتربية على الطاعة والتضحية بالنفس والولاء.

ثم يجري اختيار أفضل الطلاب في سن العشرين. وهؤلاء يدرسون مواد أخرى (وبخاصة الرياضيات) إلى أن يبلغوا سن الثلاثين. وعندئذ تجري عملية انتقاء أخرى، فيبدأ أفضل الطلاب بدرس الفلسفة لخمس سنوات إلى أن يبلغوا سن الخامسة والثلاثين .

بعدها ينطلقون إلى العالم ليتعلموا إدارة شؤون الحياة العملية لمدة خمس عشرة سنة .

وعندما يبلغون سن الخمسين – بعد أربعين سنة من التعليم الكامل والتدريب والخبرة – تصبح هذه النخبة المنتقاة بعناية قادة الدولة، إذ يكونون عندئذ قد تمكنوا من اكتساب رؤية متبصرة لمثال الخير وللمعرفة الواقعية وللخبرة العملية .

ويتميز هؤلاء، بحسب أفلاطون، بالكفاءة والفضيلة المطلقتين. وهؤلاء الأكفاء هم الآن الذين يتسلمون السلطة في الدولة لحكم أعضاء المجتمع الآخرين .

ومن بقي بعد عملية الانتقاء الأولى يصيرون حرفيين وعمالاً وتجاراً. ومن أنتقوا في المستوى التالي يصيرون موظفين إداريين تنفيذيين وجنوداً. وهكذا، نجد أن النظام التربوي ينتج ثلاث طبقات اجتماعية .

أولاً، هناك الحكام ذوو الكفاءة والسلطة، يليهم الموظفون الإداريون التنفيذيون والدفاع العسكري، وأخيراً، هناك الذين ينتجون المنتجات التي يحتاجها المجتمع، أي: (1) الحكام، (2)الإداريون / الجنود، (3) المنتجون.

والافتراض هنا هو ان الناس مختلفون. ووظيفة النظام التربوي تتمثل في الفصل الدقيق بين أنماط مختلفة من الناس ووضعهم في المكان الملائم لهم في المجتمع .

ويوظف أفلاطون استعارة لوصف الحالة بالقول إن بعض الناس مصنوعون من ذهب، وآخرين من فضة، وآخرين من حديد ونحاس .

كما يقارن أفلاطون الطبقات الثلاث بوظائف ثلاث في المجتمع وبثلاث فضائل، كما يلي :

الطبقة/المهنة الوظيفة الفضيلة

الحكام (الفلاسفة) ممارسة الحكم الحكمة

الإداريون (الحرس) ممارسة الإدارة الشجاعة

المنتجون (العمال) الإنتاج ضبط النفس

لم يعتقد أفلاطون بأن جميع الناس متساوون في الجودة. وإلا يصلح كل واحد للقيادة السياسية .
واعتقد بأن تعليم الدولة وتربيتها يؤّمنان أن كل رجل وامرأة سيكون، في نهاية المطاف، في المكان الصحيح في المجتمع، وبالنتيجة يؤدون الوظائف الاجتماعية المجهزون لها أفضل تجهيز .
ومن يملك موهبة الحكمة سيحكم. ومن يتصف بالشجاعة سيدافع عن الدولة، والمعتدلون الذين يتمتعون بضبط النفس سينتجون الطعام والأشياء الأخرى التي يحتاجها المجتمع .
وعندما يقوم كل شخص بما جهز أفضل تجهيز للقيام به، وعندما تُؤَّدي جميع الوظائف الاجتماعية على أفضل وجه (طبقاً لأفلاطون)، سيكون المجتمع عادلاً، أي: ستحقق فضيلة العدالة عندما يكون هناك انسجام بين الفضائل الثلاث التي سبق ذكرها. فالعدالة فضيلة ذات صلة بالمجتمع ، إنها في الانسجام بين الفضائل الثلاث الأخرى.

****

2017/6/10

ارسطو طاليس (384-322ق.م (

كان لاتصال أرسطو(التلميذ) باستاذه ومعلمه أفلاطون وقع عظيم على أرسطو بوصفه فيلسوفاً، على الرغم من أنه ابتعد في النهاية عن فلسفة أفلاطون، وأنشأ فلسفة يمكن وصفها، في نقاط كثيرة، بأنها تتعارض مع تعاليم أفلاطون.
وهذا ينطبق على نظرية المثل، وأيضاً على نظرية أفلاطون السياسية، ففي حين نظر أفلاطون إلى الأعلى نحو المثل، نظر أرسطو إلى الظواهر الجزئية الكثيرة.
يوجد رسم مشهور للفنان روفائيل"حيث يقف افلاطون مشيراً بيده الى السماء ، بينما يقف ارسطو مشيراً بيده الى الادنى ، الى الارض ، إنه الاتجاه الارسطي الذي يبقى على صله بالواقع و التجارب العمليه و التفاصيل في مقابل الاتجاه الافلاطوني في التفكير الذي يبتعد عن العيني الملموس ويركز على المثل."
وبينما حاول أفلاطون أن ينشئ نظرية دولة مثالية كاملة وخالدة، بدأ أرسطو بدرس أشكال الدولة القائمة، وحاول أفضلها يمكن تحقيقه ، لكن علينا أن لا نؤكد بقوة تلك الفروقات بين أفلاطون وأرسطو إلى الدرجة التي نغفل عندها وجوه الشبه بينهما .
وبعد وفاة أفلاطون قام أرسطو برحلات دراسية متنوعة. ودرس بشكل خاص الكائنات المائية وباعتباره بيولوجياً وصفياً، عرف الملاحظة والتصنيف (وليس الاختبار- فإجراء الاختبارات بدأ بداية جدية خلال عصر النهضة.(أفلاطون وأرسطو: اعتقد أرسطو وأفلاطون بأن البشر لا يتمكنون من العيش إلا في مجتمع، وكلاهما عنيا بالمجتمع دولة المدينة اليونانية. ولكن يتوضح التعارض العام بين أفلاطون العقلي المثالي وفيلسوف الفطرة النقدي أرسطو من خلال نظرتهما إلى المجتمع، أي: ينتقد أفلاطون الأحوال الواقعية باللجوء إلى مطالب العقل، ويعتبر السياسة مهمة يجب القيام بها: وهي تقريب الأحوال الواقعية لتصير متسقة مع المثال الأعلى .
أما أرسطو، فهو ينطلق من الأشكال الموجودة للدولة، وليس للعقل من دور سوى أن يكون وسيلة لتصنيف

الموجد في الواقع وتقويمه. وهذا يعني أن أفلاطون ينظر إلى ما وراء النظام القائم، إلى شيء جديد، نوعياً. أما أرسطو، فيبحث عما هو الأفضل بين الموجودات، وما يقوله هو أكثر واقعية لأنه يلائم بشكل أفضل الأحوال السياسية للدول – المدينية في زمانه.

بالرغم مما تقدم فالتلميذ ارسطو لايختلف جوهرياً عن استاذه افلاطون ،فإذا كان افلاطون فيلسوف الفردية الارستقراطية فإن ارسطو هو الفيلسوف الرسمي لامبراطورية اوتوقراطية ، انه القائل " منذ المولد هناك اناس مُعَدُّون للعبودية واناس معدون للإماره. "

لقد كانت فلسفة ارسطو – كما يقول ول ديورانت – غزوا للعالم افضل من غزو الاسكندر للعالم وانتصاره الهمجي. وطبيعي ان لا نجد في عقل أرسطو العلمي الأسلوب الشعري الجميل الذي يتسم به أسلوب افلاطون. فهو بدلاً من الانصراف إلى الأسلوب والعبارة الأدبية كما فعل افلاطون، قام ببناء الاصطلاحات الفنية للعلم والفلسفة، ومن العسير أن نتحدث اليوم عن أي علم بغير استخدام عبارات ابتداعها .

وأخيراً تجدر الملاحظة أن أرسطو، وهو أب علم المنطق، صنف المنطق بقوله إنه أداة organon) في اليونانية)، أي إنه جزء من كل عام من غير أن يكون هو ذاته علماً إلى جانب العلوم الأخرى. كان لأرسطو ، في المعارف النظرية، اهتمام خاص بالمعرفة اليقينية بشكل مطلق، بمعنى أن ما تدعيه تلك القضايا يجب أن يكون صادقاً.

وعندما توفي الإسكندر في عام 323 ق.م.، قام الأثينيون ضد أرسطو لماضيه المقدوني، فغادر أثينا، وتوفي في السنة التالية وهو في الثانية والستين من العمر (في عام 322 ق.م. (.

****

2017/6/10

تجدر الإشارة إلى أن الكائن البشري عند أرسطو هو الذكر بشكل رئيسي. بينما ترتبط النساء، بشكل رئيسي بالأسرة والبيئة الأهلية، وهناك يمكنهن أن يحققن أفضل إمكانياتهن.

وفضلاً عن ذلك، ميز أرسطو بين الرجال الأحرار المستقلين – أي الإنسان بأفضل معنى– والرجال ذوي عقلية العبودية، طبيعياً، أي: جرت العادة على استخدام العبيد في الأعمال الجسدية. فإذا كان افلاطون فيلسوف الفردية الارستقراطية فإن ارسطو هو الفيلسوف الرسمي لامبراطورية اوتوقراطية ، انه القائل " منذ المولد هناك اناس مُعَدُّون للعبودية واناس معدون للإماره"

ورأى أرسطو أن مثل تلك الحياة هي أقل قيمة من حياة الرجال الأحرار اليونانيين. واعتقد أرسطو أيضاً أن هؤلاء العبيد المستعبدين هم عبيد بطبيعتهم.

بالنسبة إلى أرسطو هناك علاقة تضايف بين عمل العبد وهو في حالة العبودية وصفاته الشخصية.

يبدو العبيد، من المنظورين كليهما، دون الإنسان اليوناني الحر. وبهذه الطريقة وضع أرسطو العبيد والنساء في وضع سفلي نسبة إلى وضع الرجال اليونانيين الأحرار: فكلاهما ينتميان إلى المنزل ، وليس إلى الحياة العامة في السوق، فالنساء والعبيد كلاهما، بطبيعتهما ونسبة إلى صفاتهما، يقعان في مستوى أدنى من مستوى الرجال الأحرار الذين يظهرون في الأمكنة العامة لدولة المدينة .

لذلك، عندما نقول إن الإنسان يحقق طبيعته في دولة المدينة، علينا ان لا ننسى أن هذا القول لا ينطبق، عند أرسطو، على النساء ولا على العبيد .(المصدر: غنار سكيربك و نلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي .. من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة: د.حيدر حاج إسماعيل – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ، بيروت، نيسان (ابريل) 2012– ص 175/181(

****

2017/6/10

الفلسفة القديمة..

لا نعتقد اننا نجافي الحقائق الموضوعية في السياق التاريخي القديم اذا اكدنا منذ البدء على ان الاغريق ليسوا وحدهم من اوائل محرري الفكر والتساؤل عن طبيعة الواقع وحقيقة العقل رغم دورهم البارز في هذا الجانب ،ذلك لأن الحضارات السابقة على الاغريق لم يكن التفكير عندها "مجرد تفكير من النوع العملي المباشر " فقط. حيث ان هذا الجانب العملي في الفلسفة الشرقية القديمة لم يكن سوى نتاجاً لأسلوب الحياة القائم على المركزية بما يتوافق مع نظام الرق أو الاسلوب الأسيوي الذي ساد في بلادنا إبان تلك المرحلة في الالفين الرابع والثالث قبل الميلاد ، فعند البابليين " كانت النجوم أصل العالم ، والقمر أبو الالهة ،والشمس
تطفىء النجوم بما يحقق حركة النور والظلام "، وفي بابل كانت تعاليم حمورابي ، واختراع النظام الستيني الذي ما يزال يستعمل الى يومنا هذا ،كما وضعت في الشرق اسس الجبر والهندسة ، وحسب المؤرخ اليوناني
هيرودوت فان " المصريين القدماء اول من توصل الى تحديد طول السنة ب 365 يوم " وعلوم الرياضيات التي تفوقت في حساب حجم الهرم والنظام الالهي القائم على التوحيد.
كذلك الامر بالنسبة للفلسفه الهنديه ، " ففي كتاب الفيدا، افكار فلسفيه عن العالم و الانسان ، والاخلا ق والتي تسمى بالفلسفه البراهمانيه (برهمان هو الله) التي ظلت مسيطره حتي ظهور البوذيه في القرن السادس قبل الميلاد " التي أسسها غاوماتا بوذا " أو المستنير و التي كانت وما زالت فلسفه أو ديانه قائمه علي الخضوع و الاستسلام ، ان حجر الزاويه في هذه الفلسفه ان الحياه مليئه بالشقاء ، واحتقار الحياه الدنيا و ان الخلاص من الشقاء " لايكون الا عبر " النرفانا " التي تعني الفناء في الاله " انه شكل من اشكال التصوف و الزهد، ثم برزت الكونفوشيه التي أسسها كونفوشيوس – 551–479ق.م–في الصين .
و إشتهرت " بتعاليمها الاخلاقيه السياسيه التي تقوم على ان السماء هي الاله الاعلى تفرض مشيئتها على الناس، ان حياة البشر رهن بالقدر ، وأن الجاه والثروه منَّة من السماء ". (من محاضرة ألقاها أ . غازي الصوراني–ندوة حوار مع مجموعة من المثقفين والكوادر السياسية–غزة –يناير–1999(.

****

2017/6/10

اهمية الفلسفة الشرقية ....(مدخل محاضرة أ . غازي الصوراني حول تاريخ الفلسفة–ندوة حوار مع مجموعة من المثقفين والكوادر السياسية–غزة –يناير–1999....(.

لم يكن عفوياً اختياري لتعبير " الفلسفة القديمة " بدلاً من " الفلسفة الاغريقية " لعنوان محاضرتي هذه ، لأن قبولنا بما تطرحه العديد من المراجع والكتب الفلسفية الغربية بالنسبة للفلسفة الاغريقية بإعتبارها الاطار الأول والوحيد للمعارف الفلسفية في التاريخ القديم ،لايعني فقط شطب الدور الذي لعبته الفلسفة الشرقية في بلادنا في تلك المرحلة وانما اسقاط هذا الموقف العنصري من أجل تثبيت مفهوم مركزية الحضارة الغربية في الوضع الدولي المعولم الراهن على حساب الفلسفة والحضارة الشرقية القديمة عموماً وشطب كل مايمثله الشرق من دور معرفي وفلسفي في الماضي ، وتأثيره في الحضارة الغربية ،وتقييد حركة تطوره وآفاقه المستقبلية بما يخدم فقط الحضارة الغربية واستمرار هيمنتها على مقدرات وطننا العربي في القرن 21 عبر كافة الوسائل المادية والمعرفية.

وفي مواجهة مواقف وأساليب "الحضارة الغربية " المعاصرة ، تتبدى أهمية رؤيتنا الواعية والموضوعية في آن واحد للفلسفة القديمة التي تقوم على تخطئة المزاعم القائلة ان الفلسفة الشرقية ليس لها دور هام في تطور المعرفة البشرية من جهة ، والعمل على تفعيل دورنا في نفي مقولة " العقلية الغربية والعقلية الشرقية " والتناقض الدائم بينهما من جهة اخرى ، وصولاً الى التصدي للنزعات الفكرية العنصرية الراهنة التي تؤكد على مقولة " مركزية الحضارة الغربية في الفلسفة العالمية المعاصرة " بإعتبار ان هذا العصر هو عصر " نهاية الايديولوجيا." كان لابد لهذه المقدمة / المدخل لموضوعنا ، التي تتوافق –في تقديرنا –مع مقولة ماركس في ان " الحاضر هو الذي يملك مفتاح الماضي وليس العكس. "

****

2017/6/11

في ماهية السؤال ؟

يحدد "ديكارت" ، على هذا الصعيد، ثلاثة شروط لأهلية "السؤال" كتمهيد للمعرفة: أولاً : ينبغي أن يكون في كل سؤال شيء غير معروف. وثانياً : أن يكون هذا المجهول معروفاً على نحو معين أو إلى حد معين. وثالثاً: أن هذا المجهول لا يمكنه أن يصبح معروفاً إلا بواسطة ما هو معروف.

إذن فإننا نرى أن كل من يسأل يعرف ويجهل بآن . لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه . أن السؤال ينطلق من المعرفة ويعود إليها .

أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة. وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي في "التجمع الشبابي من أجل المعرفة"، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون "قدر" الأسئلة التي يطرحها.

****

2017/6/11

كل من يسأل يعرف ويجهل بآنه لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال،ولو عرف كل شيء لما احتاجه . فالسؤال ينطلق من المعرفة ويعود إليها.

****

2017/6/11

لقطع الطريق واغلاقه امام ما يسمى دويلة غزة المسخ واية "دويلات" عائلية او روابط قرى ممسوخة في الضفة الفلسطينية لا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على ارضنا المحتلة 67 وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا.

****

2017/6/11

مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل العديد من اعضاء وكوادر احزاب وفصائل اليسار العربي...

الاغتراب لدى بعض اعضاء وكوادر احزاب وفصائل اليسار العربي يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط باوضاع التراجع والتفكك والهبوط السياسي والانتهازية والارتداد الفكري وفقدان المصداقية والتأثير لدى احزاب اليسار في اوساط الجماهير، وحينما تصبح هذه الاحزاب في حالة تؤشر بوضوح على أن ثقافتها وشعاراتها السياسية ورؤيتها الفكرية وبرامجها لم تعد من ممتلكاتها وأن أسسها ومبادئها النظرية والفكرية والسياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية أو لفهم مقتضيات النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي والصراع الطبقي ، فتتكمش على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها بالواقع، وذلك حينما تتكرس حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية او المحددات النظرية كما وردت في وثائق هذاالحزب أو الفصيل او ذاك ، وفي مثل هذه الاحوال من التراجع يصبح الاغتراب مظهرا رئيسا لدى العديد من الاعضاء المتميزين بوعيهم والتزامهم العملي والنضالي بالاهداف والمبادىء ، ولذلك يمارسون كل اشكال التحدي لازاحة الاغتراب ، لكن تراكم مظاهر وشخوص التراجع الانتهازي والشللي التي تكرس عوامل الانهيار الفكري والسياسي تعزز حالة الاغتراب لدى الكثيرين، وتجعل موازين القوى داخل الحزب او الفصيل لصالح قوى الارتداد والتراجع ، ومع تزايد واتساع ظاهرة الاغتراب يصبح الحزب او الفصيل معرضا لمزيد من عوامل التفكك تمهيدا لانهياره واسدال الستار عليه في انتظار ولادة قوى واعية وملتزمة بصورة جدلية خلاقة بمبادىء اليسار واخلاقياته وعلاقاته الرفاقية الدافئة المحترمة ، تولد من داخل بنية الاحزاب الحالية أومن خارجها...وتلك سنة من سنن الحياة.

****

2017/6/12

ما هي مظاهر الضعف الفكرية والسياسية داخل فصائل واحزاب اليسار التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة مناخ الاغتراب فيها ؟

سأحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات .:

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهومي القومية والماركسية ، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الارباكات والحيرة والفوضى الفكرية على جميع فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وفي هذا السياق أشير إلى أن معظم هذه الاحزاب والفصائل لا ينطبق عليهم صفة اليسار الماركسي ، فمن يقبل بالمناهج الاصلاحية الليبرالية او باتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واتفاق أوسلو أو يقبل بالتفاوض مع دولة العدو الإسرائيلي او الاعتراف بها ، ومن يقبل المشاركة في حكومات انظمة الاستبداد اوحكومة سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن وافق على الذهاب إلى ما يسمى بمؤتمر جنيف الذي استهدف شطب حق العودة وشطب الحقوق التاريخية ، فلا يجوز موضوعياً ان يندرج تحت مسمى اليسار، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديدة من الاغتراب لدى عموم الاعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعا من التيه والحيرة معا على مستوى الموقع أولا وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضا.

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة، الى جانب تفاقم الصراعات الطائفية الدموية تحت مظلة الحركات الاسلاموية التي اعادت انتاج التخلف والتبعية بصورة غير مسبوقة ، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية اثناء وبعد الانتفاضات الثورية الشعبية العفوية،الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لديه.

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك – إلى جانب أسباب أخرى– مجالا خصبا للحركات الاسلاموية للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات . والاشكالية هنا أن أحزاب وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية المطلبية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري.

****

2017/6/12

حركات الاسلام السياسي والموقف من الهويتين الوطنية والقومية.....

إننا إذ نؤكد احترامنا لتراث شعوبنا الديني ، وللمشاعر الدينية، إلا أننا نرى أن هذه المنطلقات الدينية والتراثية ، خاصة في إطار الإسلام السياسي، لن تكون قادرة –وليست راغبة بالطبع – على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المستعصية في بلادنا، انطلاقاً من ضرورة الفصل بين الدين والدولة ، ناهيكم عن رفضه لمفهوم ومنطلقات الهوية القومية العربية أو حتى الهوية الوطنية والياتها الديمقراطية ، لأن تيار الإسلام السياسي هو تيار نقيض للقومية العربية "لصالح هوية أكثر شمولاً لا حدود جغرافية لها ، هي الهوية الإسلامية ، وقد بنى أصحاب هذا التيار موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين ، وأن أواصر الجنس والأرض واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة ، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية ، ولم تكن قومية وإنما كانت عقيدية (سيد قطب) ، بينما اعتبر البعض الأخر موقفهم على أساس أن النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبي ، وأن نصارى الشام هم الذين روجوا لها (د.يوسف القرضاوي). وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حد اتهام الدعوة إلى القومية العربية بالكفر الصريح ، وفي كل الاحول ، يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن اليوم على الإرادة العربية ويجعلها

تنام على أوساخها تهرب من تحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة وكل قيم ومفاهيم الحقبة الحديثة، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا الكسل. لذلك علينا أن نفسر هذا الكسل وهذه الهروبية من الواقع. وبالتأكيد فهي مرتبطة، بسيادة الدولة الريعية المسنودة نفطياً، لكن علينا أن نجري مزيداً من الدراسات التاريخية والاجتماعية/الطبقية والسيكولوجية لامتنا وشعوبنا.انطلاقا من ادراكنا أن أكبر تجسيد للأفكار التي يرتعب العرب الرجعيين، وكل قوى وتيارات اليمين من مجابهتها هو فكر ماركس الثوري الديمقراطي التغييري في اطار الصراع الطبقي وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/6/12

من مقدمة كتاب غازي الصوراني :الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية (القسم الاول....(

رغم إن الفصائل والأحزاب الشيوعية والماركسية العربية، بحكم رؤيتها الفكرية وبرامجها السياسية ودورها النضالي التاريخي منذ تأسيسها وحتى اللحظة الراهنة، إلا أن سؤال الفلسفة عموما وسؤال ما هي الفلسفة الماركسية وعلاقتها بالدين خصوصا؟ ما زال متداولاً – بهذه الدرجة او تلك من الجدية والوعي أو التراجع أو الارتباك – بين معظم الرفاق أعضاء هذه الفصائل والأحزاب العربية، وما زال النقاش حول هذا السؤال محمولاً بالشكوك او اليقين العاطفي البعيد –بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك – عن امتلاك الوعي بالفلسفة، وبالنظرية الماركسية وقوانينها ومقولاتها وجوهرها المادي النقيض للفلسفة المثالية، ولكل الأفكار والمفاهيم الغيبية او الميتافيزيقية، ما يعني ان هذه الأحزاب والفصائل تعيش عموماً حالة من الارتباك الفكري او فوضى الأفكار، عززت وكرست – حتى اللحظة – نوعاً من التفكك او التراجع في هويتها الفكرية لحساب "هويات" أو أفكار طارئة توفيقية وملتبسة أو شكلانية ذات طابع وطني او قومي مبسط او مبتذل او ديني او ليبرالي مشوه ، على الرغم من ان الماركسية – هوية أحزابنا الفكرية – نظرية علمية لا تحتمل أي شكل من أشكال التوفيق مع "الهويات" الأخرى المشار إليها، لأننا سنقع في هذه الحالة في مستنقع التلفيق الذي سيؤدي بنا صوب حالة من التوهان والضياع الفكري، الذي سيؤدي بدوره إلى حالة من الهبوط السياسي ارتباطاً بغياب التحليل الطبقي الماركسي لمجريات الصراع والحركة، سواء على صعيد النضال الوطني التحرري ضد الوجود الإمبريالي/الصهيوني من ناحية، أو على صعيد النضال السياسي والصراع الطبقي الديمقراطي الداخلي في مجتمعاتنا العربية من ناحية ثانية.

وهنا تتبدى أهمية طرح السؤال مجدداً: ما هي الماركسية؟ وجوابنا الصريح والواضح، ان الماركسية هي نظرية علمية، بمعنى انها تتكون من مجموعة من القوانين والمقولات والفرضيات، وهي أيضا – وهذا هو المهم– تنطوي على المنهج: أي الطريقة او الأسلوب، وهما الأداة الأساسية لكل علم من العلوم، وفي هذا الجانب نؤكد على "أن الماركسية ليست "علماً" بالمعنى المعتاد للكلمة، وإلا لكفى أي انسان –كما يقول الصديق جيلبير أشقر– أن يدرسها في مدرسة أو جامعة ما ويتخرج بشهادة في "الماركسية" وهو أبعد ما يكون عن الماركسية الجوهرية، على غرار بعض خريجي الجامعات السوفياتية في زمن ما قبل الإنهيار."

فالماركسية قبل أن تكون علماً ، ولكي يكون جانبها العلمي في خدمة غاياتها الأساسية إنما هي موقف أخلاقي بأعمق مفهوم الأخلاق ، فهي مبنية على منطلقات أخلاقية تعتبر الإنسان ومحيطه الطبيعي أعلى الغايات والقيم، وبالتالي العمل لأجل تحرير البشر الجماعي والفردي من كل أنواع الإضطهاد وتحقيق المساواة بينهم على اختلاف اجناسهم وأعراقهم وألوانهم.

وهنا لا بد من التأكيد على الكيفية التي نتعاطى بها مع المنهج الجدلي (الماركسي) في الممارسة الحياتية، ليس من أجل التخلص من الرواسب الاجتماعية الرجعية السائدة، بل أيضاً من أجل مراكمة ووعي منطلقات أخلاقية تتفاعل بصورة جدلية خلاقة مع إستراتيجية أحزابنا الثورية ورؤيتها من أجل التحرر الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية ، كاستراتيجية صوب التوحيد القومي العربي التقدمي الديمقراطي.

****

2017/6/12

القسم الثاني من مقدمة كتاب غازي الصوراني :الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية....

فالمنهج الماركسي أو الجدل المادي شأنه شأن منهج العلم، يهدف لتطوير النظرية لكي توجه الممارسة الحياتية التي بدورها تطور وتغني النظرية، وهذا بالضبط ما قصده "كارل ماركس" بقوله "إنني لم أضع إلا حجر الزاوية في هذا العلم " ما يؤكد على أن نظرية المعرفة الماركسية هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود او التوقف، ولا تعرف الحقيقة النهائية، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، بل يتوجب علينا ان نتعاطى معها كمنهج او بنية فكرية تتطور دوماً مع تطور المجتمعات والانجازات والاكتشافات العلمية في جميع مجالات الحياة وحقائقها الجديدة، إذ أن الماركسية تكف عن ان تكون نظرية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، وبالتالي علينا أن ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري كما هو نقيض لمنهجها وثقافتها ومشروعها الإنساني الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في العدالة الاجتماعية والاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان، من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية .

أما بالنسبة للحديث عن الموقف المادي الفلسفي للماركسية، فهذا يعني أن المادية الماركسية تعني أن العالم المادي موجود بشكل مستقل عن الوعي الإنساني أو غيره؛ وأن معرفة العالم الواقعي ممكنة وإن لم تكن مطلقة؛ وأن الفكر البشري هو الذي ينشأ من العالم المادي، وليس العكس.

ووفقا لفريدريك انغلز في كتابه "لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية:"

"إن المسألة الكبرى الأساسية لكل فلسفة، وخاصة الفلسفة الحديثة، هي العلاقة بين الفكر والوجود، وقد انقسم الفلاسفة حسب تبنيهم لهذه الإجابة أو تلك إلى معسكرين كبيرين. أولئك الذين يؤكدون أولوية الفكر على الطبيعة، ويعترفون بالتالي في نهاية المطاف، بحدوث العالم... وهؤلاء يشكلون معسكر المثالية، والآخرين الذين يعتبرون الطبيعة القوة الأصلية، وهم ينتمون إلى مختلف مدارس المادية. "

فالمادية الماركسية، مختزلة في عناصرها الأساسية، تعني قبول القضايا التالية:

.1العالم المادي موجود بشكل مستقل عن الوعي الإنساني.

.2معرفة العالم الواقعي، حتى لو لم تكن كاملة أو مطلقة، ممكنة، وبالتالي فإن كل شيء يمكن معرفته.

.3البشر جزء من الطبيعة، لكنهم يشكلون جزءاً متميزاً.

.4العالم المادي لا ينشأ، في المقام الأول، من الفكر البشري؛ بل إن الفكر البشري هو الذي ينشأ من العالم المادي.

وفي هذا الجانب يقول ماركس وأنجلز في كتاب "الفلسفة الألمانية" إن "الناس هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم وهم أناس حقيقيون فاعلون ومشروطون بحد تطور قواهم الإنتاجية، ولا يمكن للوعي أن يكون أي شيء أبدا، سوى الوجود الواعي، وخلافا للفلسفة المثالية الألمانية التي تنزل من السماء إلى الأرض فإننا نصعد هنا من الأرض إلى السماء]"

****

2017/6/12

وجهة نظر .... في مجابهة التخلف أو الميت الذي يكبل الحي....

القوى الديمقراطية واليسارية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها.

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال، الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الماركسي أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف الماركسي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، (في قلب الحزب الثوري) الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المُشَكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي

العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير صوب تحقيق مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والثورة التي يدعو إليها.

****

2017/6/12

كافة فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي وضرورة التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية وبرامجها قبل فوات الاوان.....

في هذا المشهد أو المأزق السياسي والمجتمعي العربي ، باتت كل قوى النهوض والتنوير والديمقراطية والثورة وفي المقدمة منها القوى اليسارية العربية ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وبين أحزاب اليسار العربي وافكارها وبرامجها من ناحية ثانية ، بما يفرض على كافة فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي ، ان تبادر قبل فوات الاوان ، إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء ذواتها: احزابها/فصائلها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية وبرامجها للخروج من المأزق الراهن، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية– السياسية والاقتصادية والمجتمعية – في كل بلد عربي على حدة، وفق خصوصية اوضاعه السياسية والمجتمعية ، لكن ارتباطاً بالبعد والاطار القومي الديمقراطي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن مصالح الجماهير الشعبية العربية، وقضايا الصراع الوطني ضد التحالف الصهيوني الامبريالي ، هي في شكلها وجوهرها جزء لا يتجزأ من مفهومن للصراع الطبقي أو المصالح الطبقية ، التي باتت اليوم – اكثر من أي مرحلة سابقة – جزءاً من المصلحة القومية والمشروع الديمقراطي النهضوى التقدمي القومي المعبر عن روح ومصالح الفقراء والجماهير الشعبية.

وبالتالي فأن النضال من اجل إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي ، هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية العربية بافاقها الاشتراكية طال الزمن أم قصر.

****

2017/6/13

الانقسام وآثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية على ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا

وأبرز هذه الاثار تتجلى في النتائج التالية:

–البحث عن تأمين المصالح الخاصة لدى البعض اقل من 5%، وعن لقمة العيش وتأمين مستلزمات الحياة

الضرورية لدى الشرائح الفقيرة اكثر من 80%ارتباطاً بالمأزق السياسي والاقتصادي المسدود في اللحظة الراهنة (اكثر من 200 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة 60% منهم يحملون شهادات جامعية.(

–انتشار قيم النفاق الاجتماعي بكل صوره الاجتماعية والسياسية، أو اللامبالاة والاتكالية، وانتشار الميل إلى الإحباط أو اليأس، والخضوع، وتراكم الخوف في صدور الناس،وانتشار المخدرات وادوية الهلوسة بانواعها في اوساط الشباب الى جانب انتشار الجرائم والانتحار لدرجة أن الكثيرين في مجتمعنا أصبح همهم هو الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصالحهم الخاصة والحفاظ على سلامتهم .

والنتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الشاذ تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام والكرامة، وروح المكر محل روح الشجاعة، وروح التراجع محل روح المبادرة، وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وروح العدمية والتعصب الأعمى المنغلق محل روح الديمقراطية والتعددية .

–بعد ان وصلت القضية الوطنية الفلسطينية الى الحضيض في اذهان شعوبنا العربية دون اي اهتمام بها كقضية مركزية بسبب اوضاع الاستغلال والاستبداد والفقر والصراعات الطائفية والمذهبية الدموية ، فانني أشعر بالقلق من ان قضيتنا واهدافنا الوطنية التحررية لم تعد قضية مركزية في عقول وقلوب ابناء شعبنا.

–هذه المظاهر لم يكن ممكناً انتشارها بدون هذا التوسع المذهل في الهبوط السياسي والاستبداد وقمع الحريات والاعتقالات وتراكم مظاهر ألانحطاط الاجتماعي الذي لم يعد هامشياً أو استثنائياً، ولم يعد مجرد مسألة انحطاط قيمي وأخلاقي فحسب، بل صار تعبيراً عن درجة عالية ومقلقة من انفصام السلطة عن الشعب، بعد أن انقسمت إلى "حكومتين" غير شرعيتين، تحاول كل منهما تثبيت مصالحها الفئوية بالقوة الامنية الاكراهية بعيدا عن القانون ، وعلى حساب المصالح والأهداف الوطنية والمجتمعية التوحيدية.

****

2017/6/13

بعد ان وصلت القضية الوطنية الفلسطينية الى الحضيض في اذهان شعوبنا العربية دون اي اهتمام بها كقضية مركزية بسبب اوضاع الاستغلال والاستبداد والفقر والصراعات الطائفية والمذهبية الدموية ، فانني أشعر بالقلق من ان قضيتنا واهدافنا الوطنية التحررية لم تعد قضية مركزية في عقول وقلوب معظم ابناء شعبنا.بسبب استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس ، وبسبب تفاقم مظاهرالمعاناة والبطالة والفقر والظلم والظلام والاستبداد والاحباط واليأس والانحطاط

****

2017/6/13

إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس ، أدت إلى زعزعة وتفكيك وإضعاف وتراجع وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، الى جانب تزايد وتفاقم مظاهر الفقر والبطالة والاستبداد والقمع التي عززت الاحباط واليأس في صفوف ابناء شعبنا، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل

المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك راكمت مزيدا عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

****

2017/6/13

سؤال وجواب للنقاش الهادىء من الاصدقاء والرفاق حول شعار " الاسلام هو الحل....."

والسؤال هنا : هل تتوفر لهذا الشعار أي إمكانية واقعية للتحقق في بلادنا باسم الخلافة الإسلامية أو غير ذلك من الأنظمة الثيوقراطية الدينية في اللحظة المعاصرة من القرن الحادي والعشرين ؟

وجوابي كما يلي : إننا إذ نؤكد احترامنا لتراث شعوبنا الديني ، وللمشاعر الدينية، إلا أننا نرى أن هذه المنطلقات الدينية والتراثية ، خاصة في إطار الإسلام السياسي، لن تكون قادرة –وليست راغبة بالطبع – على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المستعصية في بلادنا، انطلاقاً من ضرورة التمييز بين الدين والدولة ، أو من منطلق الهوية القومية العربية أو حتى الهوية الوطنية والياتها الديمقراطية ، لأن تيار الإسلام السياسي (سياسيا وطبقيا)هو تيار نقيض للهوية الوطنية وللقومية العربية "لصالح هوية أكثر شمولاً لا حدود جغرافية لها ، هي الهوية الإسلامية ، وقد بنى أصحاب هذا التيار موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين ، وأن أواصر الجنس والأرض واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة ، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية ، ولم تكن قومية وإنما كانت عقيدية ، بينما اعتبر البعض الأخر موقفهم على أساس أن النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبي ، وأن نصارى الشام هم الذين روجوا لها (يوسف القرضاوي). وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حد اتهام الدعوة إلى القومية العربية(ذات الرؤية الديمقراطية التقدمية) بالكفر الصريح ، وفي كل الاحول ، يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب انتشار مظاهر الفقر والبطالة في العديد من البلدان العربية غير النفطية ، علاوة على ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ، وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا التي بدأت قطاعات منها تتكشف طبيعة حركات الاسلام السياسي وزيف برامجها وعدم تناقضها مع السياسات الرجعية والامريكية، ودورها النقيض للمصالح والتطلعات والاهداف الوطنية والقومية الديمقراطية للجماهير.

****

2017/6/14

استنتاجات في ضوء الصراع بين السنة والشيعة:

إن الأمر لا يحتاج إلى كبير اجتهاد: فما يجري اليوم في بلدان الوطن العربي عموماً، وفي العراق وسوريا واليمن

خصوصاً، لا يدع مجالاً للشك في ان الطائفية في الإسلام ليست حدثاً طارئاً ولا مصطنعاً بعامل خارجي: فهي قديمة قدم الإسلام نفسه، دون أن نتجاوز الدور الاستعماري في إحياء وتشجيع الصراعات الطائفية، وصياغة بعض الأنظمة العربية وفق المحاصصة الطائفية كما هو الحال في لبنان والعراق وسوريا .. إلخ.

وحتى لا يبدو وكأننا نُحَمِّل المسؤولية للدين بما هو كذلك، فلنقل إنها ثابتة من ثوابت الإسلام التاريخي، بل هي الثابتة الأكثر استمرارية فيه ، وإن خمدت جذورها أو اتقدت تبعاً لتقلب موازين القوى الممسكة بمقاليد السلطة والدولة.

والسؤال، كيف السبيل إلى تسوية العلاقات المتوترة دوماً ، وإن الكامنة في ظاهرها تحت الرماد ، بين طوائف الإسلام؟ هل يمكن تسوية وإطفاء وتجاوز الصراعات الطائفية من خلال الديمقراطية؟ أم لا بد من الجمع بين الديمقراطية والعلمانية كشرط رئيسي لذلك التجاوز خاصة وأن عماد الديمقراطية الأول هو صندوق الاقتراع.

ولكن في وضعية طائفية لن يصوت الناخبون إلا لممثليهم الطائفيين، ما يعني إعادة إنتاج وتكريس الطائفية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الجمع بين الديمقراطية والعلمانية، والسؤال الأهم هنا، هل بالإمكان تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمع تابع ومتخلف؟ الجواب، نعم بشرط استنهاض الأحزاب والقوى الديمقراطية التقدمية العربية، من خلال رؤى وبرامج تغييريه (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) تلبي احتياجات التطور المجتمعي في كل بلد عربي في إطار الصراع السياسي الديمقراطي والطبقي ضد أنظمة التخلف

****

2017/6/14

إما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/6/14

يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية....

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية (بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة....

****

2017/6/15

عن الحالة الفلسطينية الراهنة.....

يمكن القول أن الحالة الفلسطينية اليوم، انتقلت بالفعل من أرضية النضال الوطني والأهداف الكبرى من أجل التحرير والعودة والاستقلال ، إلى أرضية الخضوع والمساومة على حقوق شعبنا التاريخية، من ثم الهبوط بتلك الأهداف والحقوق بذريعة التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر التفاوض العبثي مع دولة العدو الصهيوني، على الرغم من إدراك تلك القيادة لمواقف الدولة الصهيونية عبر لاءاتها الخمس: لا لحق العودة، لا لإزالة الاستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الضفة الغربية، لا للقدس عاصمة للفلسطينيين، لا للدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، لكن القيادة الفلسطينية في م.ت.ف وحركة فتح بحكم مصالحها الطبقية، لم تجد مدخلاً ومبرراً لهبوطها واستمرارها بعملية التفاوض العبثية سوى السياسة الواقعية الرثة الأقرب إلى الاستسلام لشروط العدو عبر التنازل عن كامل حقوق شعبنا في أرض وطنه المغتصبة عام 1948.

نستخلص مما سبق أن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

فلقد أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي.

وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

****

2017/6/15

في مثل هذه الحالة من الانحطاط وخضوع معظم النظام العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، او بذريعة تقديم العون وتخفيف المعاناة، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى واتباعه في تركيا والسعودية ودويلات الخليج (العميلة من حيث منشأها وتاريخها) التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها وفق اوامر العراب الامريكي وحليفه الصهيوني..

****

2017/6/15

عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، او بذريعة تقديم العون وتخفيف المعاناة، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى واتباعه في تركيا والسعودية ودويلات الخليج (العميلة من حيث منشأها وتاريخها) التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها وفق اوامر العراب الامريكي وحليفه الصهيوني..

****

2017/6/15

إما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا

****

2017/6/15

رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م(.

فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا؛ كرس نفسه للبحث العلمي والفلسفي؛ وبسبب آراءه اضطهده اللاهوتيون الهولنديون مما اضطره إلى الانتقال إلى السويد عام 1649 حيث مات بعد ذلك بعام.

أهم كتاباته المركزية الكتاب المشهور مقالة في المنهج (1637)، والكتاب البحثي العالي تأملات ميتافيزيقية (1647). كما كتب مبادئ الفلسفة وقواعد توجيه الروح.

ترتبط فلسفة "ديكارت" بنظريته في الرياضيات وعلم نشأة الكون "الكوسموجونيا" والفيزياء؛ وهو أحد مؤسسي الهندسة التحليلية.

كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية ديالكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص" أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً دراسة لمقولة العقل وابراز مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ الديكارتي العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أوالكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

****

2017/6/16

جوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م(.

فيلسوفاً وعالماً فلكياً، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، بدأ حياته راهباً وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداً على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله" فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها، وهو أول من قال بوجود التجانس الفيزيائي بين الأرض والكواكب وهذه التنبؤات لم تؤكد علمياً إلا في أواسط القرن العشرين.

جوردانو برونو ذلك الثائر الإيطالي العظيم الذي طاف متنقلاً من بلد إلى بلد، ومن عقيدة إلى عقيدة، وكان

دائماً يخرج من نفس الباب الذي دخل منه باحثاً متعجباً، والذي حكمت عليه محكمة التفتيش بالموت بغير إراقة دمه وذلك بان يحرق حيا .

أي ثروة من الأفكار والآراء كانت في هذا الفيلسوف "جوردانو برونو" الإيطالي الثائر أولها، فكرة وحدة الوجود العظيمة، كل الحقيقة واحدة في العنصر، واحدة في العلة، واحدة في الأصل، والله وهذه الحقيقة شيء واحد.

واعتقد برونو أيضاً بان العقل والمادة شيء واحد، وكل ذرة من الحقيقة تتألف من عنصر مادي وعنصر روحي غير منفصلين، لذلك فإن موضوع الفلسفة هو إدراك وحدة الوجود في تعدد مظاهره والعقل في المادة، والمادة في العقل، وإيجاد التركيب الذي تتقابل فيه الاضداد والمتناقضات وتندمج ، والارتفاع إلى ذروة المعرفة عن الوحدة الكلية التي تتساوى فكرياً مع محبة الله .

لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

****

2017/6/16

المعتزلة :

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً " !!؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه ظلماً لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم. "

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً _ كما يقول المفكر الاسلامي د. محمد عمارة _ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، (المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة...الخ) لأن تخلف قيام فرض العين يأثم به من أهمل فيه ، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يأثم به الأمة جمعاء.

إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر (فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة ، لا حَمل تاركها على القيام بها) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر.

لقد كان د. محمد عمارة محقاً إلى أبعد الحدود حينما وصف المعتزله بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمور الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان ، فالعقل عندهم هو " وكيل الله " عند الإنسان جعل إليه قيادة نشاطاته وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الغريزي بعقله المكتسب فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال كما يقول " الجاحظ. "

اختلف المعتزلة عن السنة في عرضهم للأدلة، فهي عند أهل السنة ثلاثة: الكتاب _ السنة _ الإجماع ؛ بينما هي أربعة عند المعتزلة يضيفون العقل إلى هذه الأدلة الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً ، بل يرون أن العقل هو الأصل فيها جميعاً ، وكان طبيعياً أن يقدموا العقل في أمور الدنيا كما قدموه في أمور الدين وجعلوه حاكماً تعرض عليه المأثورات كي يفصل في صحتها رواية ودلالة.

كان العصر الذهبي للمعتزلة هو عصر المأمون من (813 م. _ 833 م.) والمعتصم (833م._ 842م.) والواثق (842 م. _ 847 م.) وبموت هذا الأخير انتهى عصر المعتزلة وحصل الانقلاب ضدهم وضد نزعتهم العقلانية على يد المتوكل (847 م. _ 861 م.) حيث اقتلعوا من مناصبهم وأبعدوا عن التأثير الفكري وزج بالكثير من أعلامهم في السجون ، وأبيدت آرائهم ، وتقلص سلطان العقل على الحياة الفكرية والعامة وساد الظلام وتعطل التطور.

هكذا كان المعتزلة كوكبة من أهل الفكر والنظر والدين والثورة اتخذوا من الفلسفة والرقي في المعرفة بديلاً عن الأحساب والأنساب ، حسبما يؤكد بحق الدكتور محمد عمارة في كتابه " المذاهب والتيارات الإسلامية. "

ويضيف الدكتور حسين مروه إلى كل ما تقدم _ دون أن يتناقض معه _ بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيمِّ " النزعات المادية في الإسلام " بقوله : " أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها ، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة.

ويضيف د. مروه " أن مفهوم العدل الدنيوي ، الأرضي عند المعتزلة لا ينفصل أيضاً عن حرية الإنسان ، أنهم يرفضون الحتمية القدرية التي تسلب الإنسان اختياره فيما يفعل. "

وحول خلق القرآن يرى د. مروه " أن المعتزلة أكدوا أن كلام الله ليس (بقديم) أي ليس من الصفات المعادلة للذات وإنما هو حادث أو مخلوق ككل شيء مخلوق في الكون ، فمعنى كون الله متكلماً .. إذن إنه خالق الكلام، ويبرهنون على ذلك بالقول " إن البشر هم موضوع الأوامر القرآنية .. فكيف يعقل أن يوجه الله أوامره إلى المعدوم ، إن ذلك نوع من العبث الذي لا يجوز على الله. "

فالكلام _ في رأيهم _ لكي يتحقق شرط وجوده يحتاج إلىُ مكلِّم ومكلَّم ، وقبل وجود المُكلَّمين ليس هناك سوى مُكلِّم من دون مُكلَّم ، بذلك يكون القول بأزلية القرآن نفياً لعقلانية التشريع وهو باطل.

****

2017/6/16

الرفيق المفكر التقدمي الكبير الشهيد د. حسين مروه أضاف بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيِّم " النزعات المادية في الإسلام " بقوله : " أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها ، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة.

ويضيف مفكرنا الشهيد د. مروه " أن مفهوم العدل الدنيوي ، الأرضي عند المعتزلة لا ينفصل أيضاً عن حرية الإنسان ، أنهم يرفضون الحتمية القدرية التي تسلب الإنسان اختياره فيما يفعل. "

****

2017/6/16

باروخ سبينوزا (1632م. – 1677م(.

ولد في مدينة أمستردام في أسرة يهودية كانت قد هربت من محاكم التفتيش البرتغالية، ودرس وهو يافع الفلسفة الحاخامية واللاهوت، غير أن سبينوزا سرعان ما إبان عن تفكير مستقل عززته دراساته للعلم الطبيعي وفلسفة ديكارت .

وقد أدى موقفه المستقل والشاك إلى نزاع مع الطائفة اليهودية، وعندما لم تنفع معه الدعوات ولا التهديدات فترده عن الهرطقة انتهى به الأمر إلى الطرد من الطائفة ملعوناً .

وبعد ذلك انسحب سبينوزا ليعيش حياة بسيطة وهادئة، وكان يكسب قوت عيشه عن طريق عمله في صنع العدسات للأدوات البصرية .

وهكذا حقق حريته واستقلاله، وفي ما بعد، رفض عرضاً لوظيفة في جامعة كي يتفرغ كلياً لأبحاثه الفلسفية.

وعلى الرغم من النزاع الذي احاط فلسفته واتهاماته بالإلحاد والمادية ،لم يوجد من انتقد طريقة حياته. فحياته الهادئة البعيدة عن العواطف والمطامح الدنيوية كانت حياة فيلسوف رفيع القدر عبر عن انسجام تام بين الحياة والعقيدة . وبعد معاناة من مرض السل ، توفي وهو في الخامسة والاربعين .

ينتمي سبينوزا إلى المدرسة العقلانية التقليدية إلى جانب ديكارت ولايبنتز، وهو أحد أعظم بناة الأنظمة الفلسفية، وكان بوصفه بأني نظام عقلاني مثل ديكارت، متأثراً بإيحاءات هندسة إقليدس .

وكانت لسبينوزا الثقة التي لا تتزعزع بقدرة العقل البشري على الوصول إلى رؤية يقينية مطلقة بواسطة البديهيات والاستدلالات الاستنباطية.

الطريق لاكتساب المعرفة –عند سبينوزا– هو بالحدس المباشر. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يعطينا معرفة واضحة ويقينية، ويؤدي بنا إلى جوهر الأشياء، وهنا نجد وجوه شبه مع نظرة ديكارت إلى الحدس والدليل .

لذلك، إذا كان لابد لنا من أن نملك رؤية يقينية، يجب أن يكون هناك طريق هو الرؤية الحدسية المباشرة، كان سبينوزا فيلسوفاً عقلانياً اعتقد أننا نتوصل إلى معرفة جوهر شيء ما بواسطة حدس عقلي.

تشكل فلسفته أحد الاتجاهات الرئيسية في مادية القرن السابع عشر؛ وقد أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن "قدم التوراة" وأصلها الإلهي.. فهي ، أي "التوراة" كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا وهي تتلاءم مع المستوى الأخلاقي للعصر الذي وضعت فيه.. وأنها "سمة لكل الأديان. "

حول الحكم يعتبر "سبينوزا" أن الحكم الديمقراطي هو أرفع أشكال الحكم بشرط أن يكون تنظيم الدولة موجهاً لخدمة مصالح كل الناس ، ويؤكد أن المشاركة في السلطة العليا حق من حقوق المواطن الأساسية وليست منَة من الحاكم؛ والحكم الفاضل في رأيه هو الذي يشعر فيه الناس أنهم هم الذين يسيَرون أمور الدولة وأنهم يعيشون وفقاً لإرادتهم الخالصة وفق عقلهم وتفكيرهم الخالص.

****

2017/6/17

كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً " !!؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه ظلماً لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم. "

****

2017/6/17

"جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م (.

وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء " (حفظة القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقهاء ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام.(

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

بالنسبة للخلافة عندهم فإن الوسيلة لتنصيب الإمام هي الاختيار والبيعة، وهنا يتضح موقفهم المعادي لفكر الشيعة القائل: أن الإمامة شأن من شؤون السماء . فالإمامة عند الخوارج من الفروع وليس من أصول الدين ، ولذلك قالوا أن مصدر الإمامة هو الرأي وليس الكتاب أو السنة، قاتلوا علياً وكانوا أشداء في قتالهم للأمويين من

بعده.

انقسم الخوارج إلى عدة جماعات هي : الأزارقة _ النجدات _ الصفرية _ الأباضية وهذه الأخيرة لا تزال إلى يومنا هذا في عُمان ومسقط وشرق أفريقيا وأجزاء من المغرب وتونس وهم أقرب إلى السنة وأكثر الفرق اعتدالا.

****

2017/6/17

ظاهرة الزهد والتصوف :

في كتابه " النزعات المادية في الإسلام " يقول المفكر التقدمي الكبير الشهيد د. حسين مروه بأن : حركة التصوف بدأت وجودها الجنيني ببدء حركة الزهد خلال القرن الأول الهجري ، ويؤكد على ضرورة التفريق بين زهد بعض كبار الصحابة وبين زهد بعض علماء المسلمين بعد الانتفاضة ضد عثمان.

ويفسر ذلك بقوله " إن زهد كبار الصحابة اتسم بطابع أخلاقي ، تأثر بالنشأة الأولى للإسلام والمسلمين واقتصر على التزام أسلوب العيش اليومي البسيط دون أن يشكل ظاهرة عامة ، أما المسلك الثاني ، فقد اتسم بطابع مختلف جداُ كان ظاهرة شائعة من أبرز ظاهرات المجتمع الجديد (الدولة الأموية وما بعدها) اتخذت شكلاً دينياً ، ولكن جوهرها اجتماعي سياسي ، فهي رد فعل لمجمل الأحداث الخطيرة الدامية والصراعات السياسية المتلاحقة منذ مصرع الخليفة عثمان ، لذا فإن الطبيعة الخاصة لهذا المذهب " الزهدي " هي طبيعة الموقف السياسي ، المعارض وإن بدا محتواه سلبياً عدمياً أول الأمر ، ومع ازدياد الاستبداد الأموي ، وفي ظروف ازدياد التمايز الاجتماعي الفاحش بدأ الزهاد في اتخاذ موقف المعارض للوضع الاجتماعي والسياسي ، فهذا عبد الله بن عمر يقول في عهد الحجاج " ماشبعت منذ مقتل عثمان " إنه هنا يعبر عن جوع الأغلبية من الناس وليس جوعه الشخصي ، لذا فإن الزهد في هذا العهد كان تعبيراً عن المعارضة ومرتبطاُ بالثورة على السلطة القائمة.

وعن الصوفية وعلاقتها " بالظاهر والباطن " يقول د. مروه ، أن هذه المقولة " فتحت أمام الصوفية طريقاً عريضة إلى معارضة الفكر الديني الرسمي : عقيدة وشريعة ، فعلى أساسها أقاموا الفكرة القائلة بأن للقرآن مضموناً... " ظاهرياً " هو منطوقه الذي تؤديه الدلالات اللغوية والبيانية المباشرة كما يفهمها عامة الناس ، ومضمونا " باطنياً " هو عندهم المضمون الحقيقي الذي لا يتكشف إلا "للراسخين في العلم وهم الصوفية " العارفون " ، وقد سَمُّوا المضمون الأول (الظاهري) بالشريعة وسموا المضمون الثاني بالحقيقة ووصلوا بعد ذلك إلى القول بسقوط الشريعة إذا كشفت الحقيقة " أي أن الصوفي لا يلتزم بأحكام " الشريعة " إذا تكشفت له " الحقيقة"

إن الخلاصة التي يتوصل إليها د. مروه أن التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلكاً عدمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين : الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن ، والثاني سياسي يدعو ألى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد ، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية التي تناولناها في المحاضرة السابقة.

نلاحظ هذا الموقف بعد القرن الثاني للهجرة حيث بدأت ظاهرة الزهد تنفصل _ نسبياً _ عن مصدر وجودها؛ أي

أن بُعدها الاجتماعي _ السياسي أخذ يتوارى ليظهر بعدها الديني ، بمعنى أن الجانب الديني للزهد الذي هو جانبه الشكلي أخذ في التغلب على جانبه الاجتماعي _ السياسي الذي كان أساس وجوده وليس من الصعب ملاحظة كثير من مظاهر الزهد الشكلي في بلادنا بالرغم من إننا على ابواب القرن الحادي والعشرين عبر أشكال ، متعددة رجعية في جوهرها تُعبِّر عن نفسها أحياناً بالصمت الكاذب عن كل الأحداث الجارية حولنا أو عبر أشكال نفعية أخرى تعبر عن نفسها " بالقدرة " على العلاج وكشف المستور .. إلى آخر هذه المظاهر السائدة بحكم هيمنة وتأثير الإيديولوجية الغيبية غير المستنيرة على المشرق والمغرب العربي في اللحظة الراهنة؟ في ضوء ما تقدم فإننا نوافق على الاستنتاج القائل بأن : " المجتمع الإسلامي الأول كان هو الأقرب في كل تاريخ العالم العربي الإسلامي إلى القرن الثامن عشر من جهة (أي بدايات عصر النهضة) وإلى أثينا من جهة ثانية ، لأننا في هذه المرحلة نستطيع أن نلاحظ التعامل الإيجابي بين الناس القائم تحت سلطة الإيمان؛ لقد كان هذا الموقف الروحي الصحيح في تلك المرحلة الأولى فقط أقرب إلى ممارسة النفي الإيجابي للعالم توفرت فيه عملية التعامل والتبادل والتواصل الاجتماعي بالمعنى الواسع تحت مظلة من العدالة الاجتماعية.

****

2017/6/17

الفلسفة الإسلامية-:

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا د. نصر حامد أبو زيد فيما يلي_:

التوحيد بين " الفكر " و " الدين. "

تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية.

اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول.

إهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله ، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية.

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين (لا يختلفان في الجوهر كما قلنا) الأول : جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين (ميتافيزيقيين) ، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق ، مثل الكندي ، الفارابي ، وابن سينا وإخوان الصفا أو في المغرب مثل ابن رشد ، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي ؛ وسنعرض في هذه الدراسة فلاسفة الاتجاه الأول.

****

2017/6/17

تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر :- (غازي الصوراني – موجز تاريخ الفكر البشري – منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – ط 1 – 1999– ص 42)

أدى تفسخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي إلى تغيير كبير في الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع ورغم ذلك فقد ظل الدين يحتل مواقع أساسية وهامة في ذهنية الناس ونفوسهم ، ولكن لا شك أن تفسخ العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وتراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية أدى إلى خلق المناخ اللازم لقيام الثورات البرجوازية الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ بعد أن توفر الظرف الموضوعي الذي أدى إلى انتشار العلاقات الرأسمالية وتفشيها في مسامات المجتمع الإقطاعي وبروز العامل الذاتي عبر التحالف بين قوى البرجوازية المدينية الصاعدة، وشرائح من الأرستقراطية المبرجزة التي تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية وتحولت ملكيتها للأرض كلياً أو جزئياً من حيث توجيه العملية الإنتاجية لخدمة أغراض وتوجهات النمط الرأسمالي الجديد (الصاعد. (

بالطبع اتخذت هذه العملية في سياق حركتها الصاعدة مساراً تدريجياً بالنسبة للرؤى والأهداف الفكرية والفلسفية العامة؛ فقد بدأت هذه الحركة خطواتها الأولى تحت راية النزعة الدينية الإصلاحية التي يتزعمها مارتن لوثر (1483 م. _ 1546 م.) الذي كان مؤيداً ومطالباً بالإصلاح المعتدل إلى جانب أنه أنكر دور الكنيسة ورجال الدين كوسطاء بين الإنسان والله، وأكد أن "خلاص" الإنسان لا يتوقف على أداء الأفعال الخيرة والأسرار الغامضة والطقوس وإنما يتوقف على الإيمان المخلص الذي يستند إلى أن الحقيقة الدينية لا تقوم على "التقاليد المقدسة" والمراسم وإنما على الإيمان دون أي وساطة من الكنيسة، وقد عبرت هذ المطالب عن الصراع بين النظرة العامة البرجوازية المبكرة للعالم من جهة، والأيديولوجية الإقطاعية والكنيسة من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن هذه النزعة الإصلاحية الدينية ساهمت في فتح آفاق القطيعة بين الدين والدولة وتعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية ومؤسسات الدولة الديمقراطية من جهة؛ وتطور الفلسفة التجريبية والمنهجية العلمية من جهة أخرى، مما أدى إلى فقدان الدين لسيطرته في ميداني العلم والفلسفة، وهي خطوة هامة بالرغم من بقاء دوره بالنسبة لعامة الشعب في المجتمع الرأسمالي.

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار العلم من أجل العلم.. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها_:

_صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن (1643 – 1727).

تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء ديكارت ولايبنتز

_اكتشاف الدورة الدموية– هارفي – " تأكيد اكتشاف ابن النفيس"

قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي بويل .

ميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي تورشيللي (أحد تلامذة جاليليو(

لم يكن سهلاً لهذه الاكتشافات العلمية وغيرها أن تكون بدون تطور الفلسفة عموماً والمذهب التجريبي على وجه الخصوص ، في سياق الحراك والتناقض والصراع الاجتماعي الدائم والمستمر بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم والجديد ، إذ أنه بدون هذه الحركة والتناقض لم يكن ممكناً بروز الدعوة من أجل التغيير والتقدم التي عبر عنها فلاسفة عصر النهضة في أوروبا أمثال فرنسيس بيكون، ديكارت، هوبس، لايبنتز، سبينوزا.

****

2017/6/17

الاثار العظيمة لفلسفة فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م(.

ان اعماله الفلسفية على الرغم من قلة مطالعتها الا أنها– كما يقول ول ديورانت "حركت العقول التي حركت العالم" لقد جعل من نفسه صوت التفاؤل البليغ وشارح عصر النهضة، ولا نجد شخصاً مثله اثار الهمم في غيره من المفكرين .

وعندما قام عظام العقول في عهد التنوير الفرنسي بمهمة وضع المشروع الفكري العظيم الرائع، وهو كتاب دائرة المعارف "الموسوعة" اهدوها إلى فرنسيس بيكون – وقال ديدرو اننا لو انتهينا من وضعها بنجاح، نكون مدينين بالكثير إلى بيكون الذي وضع خطة قاموس عالمي عن العلوم والفنون في وقت خلا من الفنون والعلوم.

لقد اطلق داليمبرت على بيكون اسم أعظم وابلغ وأوسع الفلاسفة ، وسارت جميع الاتجاهات والاعمال الفكرية البريطانية على فلسفة بيكون.. لقد قدم ميله لتفهم العالم بطريقة ديمقريطسية ميكانيكية اوحت إلى سكرتيره "هوبز" نقطة البداية إلى مذهبه المادي، كما أن طريقته الاستقرائية أوحت إلى جون لوك فكرة علم النفس التجريبي، المرتبط بالملاحظة، والمتحرر من اللاهوت والميتافيزيقا.

لقد كان بيكون صوت جميع الأوروبيين الذين حولوا القارة الأوروبية من غاب إلى أرض كنوز الفن والعلم وجعلوا منها مركز العالم، قال بيكون لقد وهبنا الله أرواحاً تساوي جميع العالم، وكل شيء ممكن بالنسبة إلى الانسان .

ان الزمن شاب، اعطنا بضعة قرون من السنين، وبذلك نسود ونعيد بناء كل شيء، وقد نتعلم على الأقل انبل واعظم درس في الحياة، وهو ان لا يحارب الانسان اخاه الانسان، ويشن الحرب فقط على العقبات والعراقيل التي تحول بين الانسان وانتصاره على الطبيعة.

يقول بيكون في واحد من أروع مقاطعه الكتابية ان هناك ثلاثة أنواع من البشر. والأول، أولئك الذين يطمعون في بسط نفوذهم وسلطانهم على بلادهم وهم نوع سافل ومنحط. والثاني، أولئك الذين يسعون في بسط سلطان بلادهم وسيادتها على شعوب أخرى، وهؤلاء أكثر كرامة حتما عن النوع الأول، ولكنهم ليسوا أقل شرها ونهماً ، ولكن لو حاول انسان إقامة وتوسيع سيادة الجنس البشري نفسه على الكون فإن طموحه بلا شك أعظم نفعاً، وأكثر نبلاً، من النوعين الآخرين، لقد فرقت هذه المطامح المكافحة من اجل السيطرة على روحه، مصيره إلى قطع، وحطمته إلى شظايا .

لقد أوضح في مقاله "عن الموت" امنيته ان يموت بلا مرض او ألم، وقد أجاب الله امنيته وبينما كان راكبا في شهر مارس عام 1626 ، من لندن إلى هاي جيت، مفكراً في مدى ما يحتاجه من الوقت حفظ اللحم من الفساد لو غطيناه بالثلج. وعزم على اجراء تجربة سريعة، فتوقف امام كوخ واشترى دجاجة، وذبحها ودفنها في الثلج. وبينما كان يقوم بعمله هذا شعر برعشة قوية من البرد، واحس بالضعف، وشعر بعجزه عن الرجوع، وطلب ان ينقل إلى بيت اللورد اروندل القريب من ذلك المكان، والتزم الفراش ولكنه لم يعتزل الحياة بعد، وكتب في فرحة، لقد نجحت التجربة نجاحاً كبيراً، وكانت هذه عبارته الأخيرة، لقد استنفذت حمى حياته الصاخبة المتقلبة المختلفة جسده الذي انطفأ الآن، واضحى عاجزاً عن محاربة المرض الذي زحف إلى قلبه ببطء. وتوفي في التاسع من شهر ابريل عام 1626 في الخامسة والستين من عمره .

لقد كتب في وصيته هذه الكلمات الفخورة: "اترك روحي إلى الله .. ودفن جسدي بغموض، وإسمي للأجيال القادمة والأمم الأجنبية". وقبلته الأجيال والأمم.

****

2017/6/18

جان جاك روسو (1712 – 1778-:)

ولد جان – جاك روسو في مدينة جنيف ، توفيت أمه باكراً، وعندما كان عمره عشر سنوات، اضطر والده إلى الهرب من سويسرا. وترعرع الولد في كنف أقاربه، وبدأ حياته متجولاً في فرنسا، في معظم الاحيان، وحوالي الثلاثين من عمره استقر روسو في باريس مؤقتاً، وهناك قابل فلاسفة ينتمون إلى عصر التنوير، مثل فولتير .

لقد واجه روسو صعوبات كثيرة مع فلاسفة عصر التنوير بقدر ما واجه من صعوبات مع الناس عموماً: فقد تابع حياته جوالاً، جغرافياً وروحياً .

وحيث أثنى فلاسفة عصر التنوير على الفرد وعلى المنفعة الذاتية، راح روسو يمتدح المجتمع والإرادة العامة، وكان ضد المذهب الفردي والمذهب القومي اللذين كانت الطبقات العليا تدافع عنهما .

إن أهميته ليست في أفكاره الفلسفية النظرية.. ، بل في تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية التي طرحها ، وكان أكثر وضوحاً من كل المنورين الفرنسيين في عهده، فقد ناضل روسو ليس فقط ضد السلطة الإقطاعية بل كان مستوعباً لتناقضات المجتمع الفرنسي أكثر من غيره؛ فقد وقف مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة "الراديكالية" والفلاحين والحرفيين.. وكان موقفه أكثر ديمقراطية من معاصريه.

ففي كتابه "العقد الاجتماعي" يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون؛ وهذه الفكرة لقيت ترحيباً فيما بعد عند رجال الثورة الفرنسية لاسيما اليعاقبه طرح روسو في العقد الاجتماعي نظام الجمهورية البرجوازي الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة ، ورفض تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية واقترح بدلاً منها الاستفتاء الشعبي العام في جميع الأمور السياسية الهامة؛ ساهم "روسو" في الإعداد الفكري للثورة البرجوازية الفرنسية بشكل فعال ، وكان متقدماً في أفكاره ، فهو يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة باعتبارها سبب العداء والأنانية بين البشر.

اهم أعماله : بحث في العلوم والفنون (1750) خطاب حول أصل التفاوت وأسسه بين البشر (1755) في العقد الاجتماعي (1762)، إميل أو في التربية (1762) اعترافات (1782. (
توفي روسو في عام 1778، ووضع رماده في ما بعد في البانثيون (Pantheon) مقبرة العظماء في باريس.
****

2017/6/18

إما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل لانهاء الانقسام ومواجهة وافشال مخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف !!".لا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الشامل ودفن الانقسام واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي او انت نتحول الى عبيد اذلاء في وطننا.
****

2017/6/18

إذا كان الغاصب الإسرائيلي، الذي أقام دولته بدواعي القوة والإرهاب، قد وصل اليوم إلى مأزق وجودي لم يترك له سوى طريق العنصرية النازية الصهيونية والاعتقال والقتل والعدوان الحربي والمواجهة مع شعبنا وأمتنا، فان امريكا بالمقابل كما يشخص الكاتب البريطاني " جون لوكاريه"، قد دخلت اليوم، في واحدة من اطوار جنونها التاريخي، ولكن هذا الطور هو الأسوأ، أسوأ من المكارثية، وأسوأ من " خليج الخنازير" وحرب فيتنام، وأما العراق وليبيا واليمن وسوريا، فإنها لم تكن تمثل خطراً واضحاً وراهناً على الولايات المتحدة أو بريطانيا، وأما أسلحة الدمار الشامل، فهي أضحوكة بالمقارنة مع الترسانة التي في وسع "إسرائيل" وأمريكا ان تقذفه بها، وبالتالي فان ما هو على المحك ليس ما يسمونه الخطر الإرهابي من مقاومة شعبنا الفلسطيني من اجل حريته وعودته وتقرير مصيره بل مقتضيات النمو والهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا واحتجاز تطورها واستمرار تخلفها...لكن المقاومة ستستمر وتزداد اشتعالا – رغم كل الظروف المعقدة الراهنة – ليس في فلسطين فحسب ، بل في كل ارجاء الوطن العربي ضد الوجود الامبريالي والصهيوني حتى الانتصار
****

2017/6/19

ابجديات النضال الثوري في مجابهة ارهاب العدو الصهيوني.....

إن تأجج الصراع واستمرار المقاومة بكل أشكالها ضد العدو الصهيوني هو المسار الرئيسي لشعبنا الفلسطيني في نضاله من أجل انتزاع حريته وطرد المحتل الغاصب من بلادنا ، وهو ليس أمرا غريبا أو طارئا من جهة ولا يمكن أن يوصف بأنه شكل من الإرهاب إلا من قبل العدو الصهيوني الأمريكي الذي استطاع في هذه المرحلة

تزوير حقائق التاريخ ارتباطا بضغوط المصالح الرأسمالية وقوتها الغاشمة ، ذلك ان مجرى النضال والمقاومة الفلسطينية يحمل في طياته العديد من الدوافع التاريخية والقانونية:

أولا: إن الاتفاقات غير المبنية على الحقوق الوطنية (مثل كامب ديفيد واوسلو ووادي عربة وغيرها)، بصورة مباشرة وواضحة ، لا تصمد طويلا ، بل إنها تتحول ، طال الوقت أم قصر ، إلى بذرة حرب بين أطرافها ، طالما أنها تستند إلى الإكراه وإرادة القوة دون أي اعتبار لحقوق تاريخية أو شرعية ، وفي مثل هذه الأحوال يكون الحديث عن آفاق السلام العادل والمتوازن حديث أوهام بلا نتيجة أو جدوى ، تكشفه وتصده حقائق الواقع والتاريخ المرتبطة بأرضنا وشعبنا وقضيتنا وعروبتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

ثانيا: لقد بات من الواضح أن العدو الصهيوني ، في ظل نظام العولمة الراهن ، وبمساندة مباشرة من الإمبريالية الأمريكية ، يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب، بديلا لكل شرعية، سواء تلك المستندة إلى الحقوق الوطنية التاريخية أو تلك المستندة إلى الشرعية الدولية ومقرراتها ، لذلك كله يتجلى الصراع مع الدولة الصهيونية والوجود الامريكي صراعا تناحريا ووجوديا.

ثالثا: إن استمرار هذا الصمود والنضال المتواصل لشعبنا لا يلغي حقيقة هذا الترابط العضوي العميق والمتجدد في أوساط شعبنا – وبصورة عفوية– حول شعار وحدة الأرض والشعب والقضية ، بمثل ما يؤكد أيضاً –وبنفس الدرجة من القوة والترابط– ان الصراع هو في الدرجة الاولى صراع عربي صهيوني في الطليعة منه القوى الثورية الفلسطينية.

****

2017/6/19

وجهة نظر.....

لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لإشكالية التخلف العربي، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوةَ أو ضعفَ انتشارِها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني؟

****

2017/6/19

البنية الاجتماعية وتحولاتها:(فقرات من دراسة غازي الصوراني –الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017) – الحوار المتمدن – 2017/6/14(

هي الإطار الحاكم والمحدد لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية، فالبنية تتألف من مجموعة من البنى أو الأنساق الفرعية، الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، والتي تتألف كل منها من جماعات وتنظيمات اجتماعية تسهم في أداء كل بنية أو نسق فرعي لوظائفه التي تتركز حول تطوير الإنتاج الاجتماعي وتواصله، بما يشتمل عليه هذا الإنتاج من مخرجات مادية وثقافية وعلمية، كما تتركز حول تحقيق الاستقرار أو التغيير –النسبيين– الضروريين لفاعلية دور البنية في توفير شروط تواصل التطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع متجددة ومتمايزة في الوقت نفسه.

أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي: "

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني.(

ج. الموقع من علاقات الاستغلال، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال.(

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة، وخاصة الممارسات السياسية .

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية: رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل.

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

****

2017/6/20

القرامطة : (270 –467هـ/883 . 1074م(

القرامطة – حسب الموسوعة العربية /المجلد 15 – " فئة عُرفت بهذا الاسم، ومبدأ أمرها في القرن الثالث الهجري، وسبب التسمية محل خلاف، ولا رأي حاسم فيها، وهي إما نسبة إلى حمدان ابن الأشعث الملقب بقرمط من أهل سواد الكوفة، وسمي قرمطاً لأنه كان قصير القامة قصير الرجلين متقارب الخطو،

والحركة القرمطية حركة بدأت ونشأت في ثلاث مناطق رئيسية من المشرق العربي وهي

منطقة السواد من جنوبي العراق وبادية الشام، والبحرين وشرقي الجزيرة العربية".

يعود اسم القرامطة نسبة للدولة القرمطية التي انشقت عن الدولة الفاطمية وقامت إثر ثورة اجتماعية وأخذت طابعا دينيا، يعدها بعض الباحثين من أوائل الثورات الاشتراكية في العالم.

المؤسس : حمدان قرمط ...قيل – كما تسجل الكاتبة مي خليفة مؤلفة كتاب "من سواد الكوفية إلى البحرين (القرامطة من فكرة إلى دولة)" إن حمدان بن الأشعث سمي بحمدان قرمط لأنه يقرمط في مشيه أي بمعنى يقارب بين خطواته وقيل ايضاً إنه لقب بهذا اللقب لأنه أحمر البشرة تشبيهاً له بالقرمد وهو الطوب الآجر الأحمر . ويقول الدكتور شوقي أبو خليل: «القرامطة حركة باطنية، سميت بهذا الإسم نسبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث الذي نشرها في سواد الكوفة سنة 277هـ. بدأت الحركة بعبد الله بن ميمون القداح الذي نشر مبادئ الإسماعيلية في جنوب فارس سنة 260 هـ، ثم نهض بها حمدان قرمط الذي جهر بها وبنى دارا قرب الكوفة سماها "دار الهجرة". والتفت القرامطة في البحرين حول أبي سعيد الجنابي الذي هزم عند البصرة 283هـ، ويعد ابنه سليمان مؤسس دولة القرامطة الذي فتك بالحُجَّاج وهاجم مكة سنة 319هـ، وهدم زمزم وقلع باب البيت العتيق واقتلع الحجر الأسود وأخذه إلى الأحساء وبقي هناك حتى عام 339هـ..بقيت دولتهم من عام 277هـ/890م وحتى 470هـ/1078م، وسيطرت على جنوب الجزيرة العربية واليمن وعمان، ودخلت دمشق، ووصلت حمص والسلمية..».أطلس الفرق–ص:274–275

أما مي محمد خليفة ، فتؤكد أن القرامطة "يرون أن الامراء والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي! وقد حاول حمدان قرمط إنجاز ذلك بتأسيس مجتمع اشتراكي لأتباعه في السواد."

ذكر الباحث السوري محمد أمين جوهر أن الدولة القرمطية كانت تقدم العون المادي لمن يستطيع أن يبني عملا أو حرفة أو زراعة، وأنهم قامو بشق الأقنية وزراعة النخيل، وكان يمنع ذبح الحيوانات بين الناس. أما تمويل الدولة فكان من خلال الضرائب التي تأخذها نتيجة مشاركتها في معظم الأعمال، وكان يدخل كذلك خزينة الدولة الضرائب، التي فرضها القرامطة على الدولة العباسية.

استقطب الدعوة القرمطية سائر العناصر والعصبيات المقهورة في سواد العراق منهم الفلاحون النبط وطائفة من الزنج وبعض الزط من فقراء الهنود وكذلك بعض العناصر الفارسية ممن كانوا يعملون بالمهن والصناعات التي أنف العرب من الاشتغال بها إلى جانب جفاة العرب (حسب تعبير الطبري) ويقصد بهم القبائل العربية بمنطقة السماوة ممن عادوا إلى حياتهم البدوية الأولى بعد تسريحهم من الجيش العباسي وإسقاطهم من ديوان العطاء في

خلافة المعتصم، وقد شكلت تلك العناصر طبقة اجتماعية مغلوبة على أمرها في أواخر القرن الثالث هجري وهي الطبقة التي استقطبتها الدعوة القرمطية .

بعد أن نشر حمدان قرمط مبادئه على مريديه فرض عليهم بالتدريج سلسلة من الضرائب انتهت بنظام الألفة وهو: "أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفصل أحد منهم صاحبه أو أخاه."

بدأ ذلك النظام الاقتصادي – كما تقول مي خليفة –بفرض درهم واحد على كل فرد من الرجال والنساء والصبيان ودعا ذلك "الفطرة" ثم فرض "الهجرة" على البالغين وقدرها دينار واحد. وبعد فترة فرض عليهم "البلغة" وهي سبعة دنانير. بعد ذلك فرض على كل واحد منهم دفع خمس دخله وتلا عليهم: "واعملوا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه" استجابوا له.

وحين تم تطبيق ذلك النظام بادر إلى خطوة أكثر جرأة وخطورة جديدة من نوعها وذلك حين أمر بإلغاء الملكية الخاصة وأحل محلها الملكية الجماعية العامة وعا ذلك باسم "الألفة."

وتلا عليهم: "واذكوا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا" وقال لهم إنه لا حاجة بهم إلى اموال تكون معهم لان الأرض بأسرها ستكون لهم دون غيرهم. وطالبهم بشراء السلاح وإعداده وكان ذلك في السنة السادسة والسبعين ومائتين من الهجرة.

ويعد ذلك الاجراء الأول من نوعه في تاريخ الإسلام فقبل حمدان كانت الأموال تجمع من الاتباع لترسل إلى الإمام أما في الوضع الجديد فإنها تصرف على أولئك الأتباع !

وتستطرد مي خليفة "كان القرامطة يحرضون على كسب الفلاسفة وأصحاب الثقافة الرفيعة ليعينوهم على شح العقيدة القرمطية. وفي مقطع من رسالة القيرواني إلى أبي طاهر القرمطي نص صريح بذلك الاتجاه حيث يقول: "ادع الناس بأن تتقرب إليهم بما يميلون إليه وأوهم كل واحد منهم بأنك منهم، فمن آنست فيه رشداً فاكشف له الغطاء وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به، فعلى الفلاسفة معولنا، وإنا وإياهم مجمعون على ناميس الأنبياء وعلى القول بقدم العالم لو ما يخالفنا فيه بعضهم من ان للعالم مدبراً لا يعرفه."

****

2017/6/20

القوى اليسارية في فلسطين والوطن العربي تعيش راهنا في مرحلة ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها على قاعدة الالتزام بوعي حداثي معاصروعميق لمنطلقاتها الفكرية الماركسية ومنهجها ارتباطا بواقعها وفي خدمة متطلباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظورها الطبقي ومن البدء بالحوار الجاد المعمق – في كل قطر – لتأسيس التيار الوطني الديمقراطي التقدمي كبديل راهن وتاريخي لقوى اليمين بمختلف اطيافها والوانها سواء في الاحزاب الحاكمة في السلطة والانظمة او في القوى والحركات الاسلاموية ، وذلك عبر رؤى وبرامج سياسية وطنية ديمقراطية ومجتمعية تستجيب وتتفاعل مع مصالح الجماهير الشعبية وكافة الكادحين والمضطهدين وتنتشر وتتوسع في اوساطها ، وبدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها.

****

2017/6/20

في خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية التي يدعو كل منها لفكرة معينة (الخلافة، الأسلمة، الجهاد،...)، كان الضحية الأولى والأهم هو فكرة المواطنة والتعايش داخل أوطان ما زالت في طور التشكل، وما زالت الأسس المدنية والدستورية والمواطنية المكونة لها غير متبلوره أو مطبقة فعلياً على جميع المواطنين ، على الرغم من صياغة بعض النصوص الدستورية أو القوانين في بعض الدول، إلا أنها ظلت حبراً على ورق.

****

2017/6/20

رغم تأكيدي وقلقي من المأزق السياسي والمجتمعي العربي الراهن ..أنا هنا لا أتشائم لكنّي أدعو للأمل ، أدعو إلى الاستنهاض و استعادة اليسار دوره بما يضمن توازن الماضي بالحاضر وتحقيق الخطى نحو المستقبل واستعادة الدور .. واثقا أن الظروف الموضوعية والجماهير الشعبية تحمل في رحمها المولود الذي لن يقطع حبله السّري ، لكن المسالة المركزية التي تشغل اهتمامي الآن هي كيفية تفعيل واتساع دور التيار اليساري الماركسي القومي الديمقراطي في عملية النضال الوطني والديمقراطي الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من أن الصراع مع العدو هو بالدرجة الأولى صراع عربي–إسرائيلي يقوم في جوهره على النضال القومي التقدمي ضد نظام العولمة الرأسمالي كحليف رئيس ووحيد لدولة "إسرائيل" ، أما المحور الثاني في اهتمامي الراهن فهو مرتبط بقضايا الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية الفلسطينية، ارتباطاً بعلاقتها العضوية بحركة التحرر القومي الديمقراطي العربية، وهو اهتمام بالبعد القومي في إطار وحدة اليسار العربي عبر العمل مع مجموعة من المثقفين والمفكرين العرب لتأسيس مركز للحوار يضم الماركسيين العرب لعل هذا الحوار يدفع إلى نقلة عملية كما آمل، حيث لم اعد مؤمنا باستمرار تشرذم وحصر الحركات اليسارية في إطارها القطري في فلسطين أو غيرها بل يتوجب في ظل استشراء العدوانية والعنصرية الصهيونية وتوحش نظام العولمة الراهن أن نسعى إلى بلورة الإطار العربي الاشتراكي الديمقراطي دون أن يعني ذلك إلغاء أو تجاوز خصوصية كل قطر، هذا هو الطريق لتجاوز الواقع العربي المأزوم والمهزوم في هذه المرحلة الصعبة.

****

2017/6/20

البنية الاجتماعية وتحولاتها:(فقرات من دراسة غازي الصوراني –الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017) – الحوار المتمدن – 2017/6/14(

البنية هي الإطار الحاكم والمحدد لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية، فهي تتألف من مجموعة من البنى أو الأنساق الفرعية، الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، والتي تتألف كل منها من جماعات وتنظيمات اجتماعية تسهم في أداء كل بنية أو نسق فرعي لوظائفه التي تتركز حول تطوير الإنتاج الاجتماعي وتواصله، بما يشتمل عليه هذا الإنتاج من مخرجات مادية وثقافية وعلمية، كما

تتركز حول تحقيق الاستقرار أو التغيير –النسبيين– الضروريين لفاعلية دور البنية في توفير شروط تواصل التطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع متجددة ومتمايزة في الوقت نفسه.

أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي: "

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني.(

ج. الموقع من علاقات الاستغلال، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال.(

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة، وخاصة الممارسات السياسية .

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية: رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل.

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

****

2017/6/20

الطبقات الاجتماعية : (فقرات من دراسة غازي الصوراني –الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017) – الحوار المتمدن – 2017/6/14(

يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل

الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.
وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية. والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية). وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنيوي للطبقة، أي وجود تحديد البنية بالذات في الممارسات الطبقية (علاقات الانتاج، مواقع الهيمنة، والتبعية السياسية والأيديولوجية) –حسب بولانتزاس – فلا وجود للطبقات إلا في الصراع الطبقي ، في إطار الممارسات الطبقية، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي.
الأول: ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض، والثاني: صراعي يركز على الصراعات والتحالفات الفعلية، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها والثالث: تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقية، ومنها إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي (حسب شروط القوة الذاتية للطبقة البورجوازية أو للطبقة العاملة.(
التشكيلة الاجتماعية إذن، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية.
ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي رغم عوامل التفكك التي أصابتها بسبب استمرار الانقسام، إلا أنها ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من "مجتمع" الضفة عن "مجتمع" قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية – اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية، ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.
بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.
****

2017/6/22

توضيح لبعض الرفاق والاصدقاء الاعزاء .....لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي

.

ولذلك من الادق القول عن البورجوازية في بلادنا ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية صفقات ، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره.

انها بورجوازية تابعة ورثة ، لا تملك وعيا نهضويا او تنويريا ، ولا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي، استمرار دورها في اعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية ،وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من اهمها رثاثة البورجوازية العربية.

****

2017/6/22

"لقد سما الاضطهاد بنفسي ... لكنني أشعر أن حب الحقيقة صار عندي غاليا لأنه يكلفني غاليا، ولعله لم يكن – في البدء – بالنسبة لي سوى مذهب ، أما الآن فهو عشقي وهواي الغالب " جان جاك روسو(1712 – 1778) – فيلسوف التعساء والمظلومين والمضطهدين في عصره. ..قال عنه أشهر ادباء المانيا يوهان فولفغانغ فون غوته (1749 – 1832) " مع فولتير ، فان العالم القديم هو الذي ينتهي ، أما مع جان جاك روسو ، فان عالما جديدا يبدأ"

****

2017/6/22

كيف افهم العلمانية ؟

العلمانية بالنسبة لي – ولكثيرين من رفاقي واصدقائي – هي صمام الامان للديمقراطية والعكس صحيح، فهي تعني على صعيد النضال الديمقراطي الثوري والمعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الإنسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان،وتعني ايضا – كما اكد رفيقي ابراهيم حجازين – "تحرير الدين من سطوة رجال السياسة وتحرير السياسة من سطوة رجال الدين."

إنها عملية تاريخية او صيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي أو عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الديمقراطية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد والعقلانية والعلم والتطور والنهضةوالتقدم والتحرر السياسي الاجتماعي والاقتصادي كعناوين تجسد جوهر الحداثة المطلوبة في مجابهة وتجاوز هذه المرحلة الظلامية من تطور شعوبنا ، لذلك يتجلى وعي جوهر الحداثة وحركتها اللانهائية انطلاقا من وعي

التراث الفكري التقدمي العالمي عموما ، ووعي النظرية الماركسية في سيرورة تطورها وتجددها مهمة رئيسية من مهمات احزاب وفصائل اليسار العربي في مجابهة مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والقهر والاستغلال الطبقي في موازاة النضال ضد الوجود الامبريالي الصهيوني على طريق التحرر والنهوض والثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/6/22

عن فصائل واحزاب اليسار العربي وبهتان وهشاشة المضمون الفكري....

أعتقد أن احزاب وفصائل اليسار العربي، لم تنجح بالشكل المطلوب في تعميم وتكريس منهاجها االفكري – المادي الجدلي – ومنطلقاتها التربوية الأخلاقية، وثقافتها العقلانية الديمقراطية على قواعدها التنظيمية من الناحية الجوهرية، وبالتالي ظلت الايديولوجيا بوجه عام غير ممأسسة تنظيمياً ومتناثرة ومحصورة أو محاصرة او هامشية مهملة ، ولم ترتق بأفضل أحوالها لتشكل ناظماً للحياة التنظيمية او حالة فكرية جماعية أو قاعدة واسعة لوعي نظري منظم، الامر الذي يستدعي من هذه القوى اليسارية ، أن تبدأ جدياً بتفعيل البعد النظري باعتباره أحد أهم مرتكزات الحزب أو الفصيل وصيرورته الراهنة والمستقبلية، عبر الالتزام بمأسسة النشاط الفكري في الاذهان بما يضمن إحياء وتجديد إطار التفاعل الجاري بشأن إعادة الاعتبار للنشاط التثقيفي لمنظمات الحزب القيادية والكادرية والقاعدية، كبوصلة ومرجعية اولى ومترافقة ضمن مسيرة النضال الشاملة ولتحقيق اهداف شعوبنا في مجابهة مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والقهر والاستغلال الطبقي في موازاة النضال ضد الوجود الامبريالي الصهيوني على طريق التحرر والنهوض والثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/6/23

رفاقي اصدقائي اليساريين في كل ارجاء الوطن العربي....

ها نحن اليوم في مرحلة هي الأخطر والأشد قتامة في حياة وتطور الشعوب والمجتمعات العربية في ظل ظروف موضوعية تستجدي البديل الديمقراطي اليساري الثوري، وهي مرحلة تستدعي منا مراجعة تجارب احزابنا وفصائلنا بعقل موضوعي ثوري ونقدي وصولا الى الرؤى والبرامج التي تجسد – عبر الممارسة – مصالح واهداف جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في بلادنا وتحريضهم ضد كل اشكال ومظاهر الظلم والقهر والفقر والاستغلال الطبقي ومن ثم تنظيمهم والتوسع في صفوفهم على طريق النضال لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

إن الأوضاع والظروف السائدة ، باتت تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور في اطار الصراع التناحري ضد الوجود الامبريالي الصهيوني او في اطار الصراع السياسي والطبقي ضد قوى اليمين الليبرالي الرث او ضد قوى اليمين الديني /الاسلام السياسي ، وهاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية ولكل انظمة التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ...واليوم في ظل بشاعة الهيمنة الامبريالية والصهيونية ، وفي ظل بشاعة العدوان الامبريالي الصهيوني ، وفي ظل تراكمات الاستبداد وقمع الحريات وعمق

الاستغلال الطبقي ، فإن الحاجة إلى الاشتراكية تتزايد، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي أو العامل الذاتي/الحزبي، ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي....فهل من صحوة يسارية ثورية تستجيب للظروف الموضوعية وشوق الجماهير الفقيرة للانعتاق والتحرر من كل اشكال الظلم ؟

****

2017/6/23

غازي الصوراني ...وجهة نظر تحليلية لواقع التخلف العشائري والنمط شبه الرأسمالي التابع والرث في مجتمعاتنا العربية....

من المهم والضروري في اطار عملية النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور في البلدان العربية عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية،الى جانب تفاقم مظاهر الاستبداد والافقار التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ، وغابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تعبيراته المجتمعية والسياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...وبالتالي لا خيار أمام احزاب اليسار الديمقراطي الثوري سوى الاندماج في حركة السيرورة الثورية الجماهيرية لتحقيق اهداف العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/6/23

إما البربرية والفوضى المتوحشة أو تداعي القوى والتيارات الديمقراطية التقدمية العربية للمجابهة وخوض النضال على طريق تحقيق الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية.

بسبب تكريس الاستبداد والافقار وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للتحالف الامبريالي / الصهيوني حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، تحول الوطن العربي بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير، يعج بالنزاعات الدموية الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية والقومية واليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس وعلى الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية تأجيج الصراع الدموي الطائفي والمذهبي الهادف الى تفكيك الدولة الوطنية العربية لحساب الفوضى المتوحشة ودويلات الطوائف بالاستناد إلى منطلقاته الدينية أو الإيمانية السلفية الرجعية التي لا تشكل تناقضاً جذرياً مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية والفوضى المتوحشة أوتفعيل النضال من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/6/23

المراجعة الضرورية (التاريخية والمعرفية) لمفهوم المجتمع المدني.....

على الرغم من كل ما يتبدى أمامنا من مظاهر العصر الحديث، أو الحداثة – في العديد من البلدان العربية – فإن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري استهلاكي في الغالب، لمجتمع متخلف وتابع غير متبلور طبقيا، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها بصورة هجينه، وتتيح للأنماط القديمة إمكانية السيطرة في كثير من بلدانه، يتجلى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية –التي نفترض أن تكون الحاضنة أو الحامل الأساسي والأول –عبر علاقات وقوى إنتاجية متقدمة– لمفهوم المجتمع المدني وبلورته في المجتمع العربي، »وهي بنية –مدن عربية– متريفة أو هي أصلاً ريفية«، إضافة الى تكونها من وحدات (أحياء) ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة الثقافية العربية الإسلامية إلى تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفرادا أو جماعات سواء في الريف أم »المدينة« المتريفة، وارتباطاً بذلك هناك مسألة تطور الطبقة الوسطى وعلاقتها (الهشة) بـ »المجتمع المدني« نظراً لعدم استقلاليتها بل وتبعيتها للدولة، وضعف قدرتها على إحداث ضغوط موازية باتجاه تفعيل الديمقراطية وقيام مجتمع مدني، والسبب في ذلك يعود الى أن الطبقة الوسطى ارتبطت إما بالتكوينات الرأسمالية الخارجية أو باقتصاد الدولة العربية وانفاقها وبالتالي هيمنتها، على العكس تماماً عن تطور هذه الطبقة في أوروبا ، إنه مشهد يبرر التساؤل

المشروع: هل هنالك مجتمع حديث في بعض هذه البلدان؟ قبل أن نشرع بالسؤال الثاني، هل هنالك حقاً مجتمع مدني فيها؟.

من هنا تجيء أهمية المراجعة التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني وحركته ومضامينه ودوره في انتقال عملية التطور وصعودها في البلدان الأوروبية، من مرحلة العصور الوسطى الإقطاعية، إلى مرحلة الرأسمالية أو عصر النهضة، وما لهذا الدور من أثر في إحداث القطيعة مع الفكر الغيبي من جهة، ومع العلاقات الاجتماعية السياسية والاقتصادية الإقطاعية من جهة أخرى، آخذين بعين الاعتبار استحالة نقل التجربة، بل إدراك المنهج والأدوات والمفاهيم المعرفية واستخدامها في واقعنا العربي الذي يختلف في تطوره الاجتماعي – الاقتصادي، بصورة جذرية. عن سياق التطور في أوروبا والغرب الرأسمالي عموماً.

****

2017/6/23

في توصيف " البورجوازية " العربية....

من الادق القول عن البورجوازية الحاكمة والمهيمنة في الانظمة والمجتمعات العربية ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية صفقات ، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره.

انها بورجوازية تابعة ورثة ، لا تملك وعيا نهضويا او تنويريا ، ولا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي، استمرار دورها في اعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية ،وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من اهمها رثاثة البورجوازية العربية.

****

2017/6/23

في هذا "العيد" وكل "عيد" نستذكر شهداء شعبنا الفلسطيني وأسراه وجرحاه .. نستذكر ونُذَكّر بمعاناة أبناء شعبنا المكلومين اللاجئين بالشتات والنازحين وآلاف المشردين عن بيوتهم قسراً ومئات الاف من العاطلين عن العمل والفقراء المعدمين الذين يمثلون ما يزيد عن 70% من ابناء شعبنا في ظل افق سياسي مسدود محكوم بالصلف والعنصرية الصهيونية ، واوضاع اجتماعية محكومة بالقلق وبالاحباط واليأس من تأمين لقمة العيش والكهرباء والماء الصالح للشرب وكسوة الاطفال خاصة لدى الاف الفقراء المعدمين والاف الموظفين الذين لا يقبضون سوى اقل من 50% من مستحقاتهم يعجزون عن ادخال فرحة " العيد" الى اطفالهم.. نستذكر كل التضحيات التي قدمها الاف الشهداء والاف الجرحى والمعتقلين الأسرى الصامدين من اخواننا واخواتنا ورفاقنا

ورفيقاتنا كما نستذكر كل مسيرة شعبنا الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني من أجل تحقيق الاهداف الوطنية الكبرى في العودة وتقرير المصير، رافعين رايات المقاومة والصمود ضد كل اشكال ومظاهر عدوانية الدولة الصهيونية وحصارها لشعبنا ، على الرغم من استمرار كل أشكال المعاناة ، وعلى الرغم من استمرار الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، وتفاقم مظاهر الاستبداد والاضطهاد وقمع الحريات والاستغلال وقطع الارزاق وتزايد مظاهر البطالة والفقر في ظل الانقسام البغيض الذي يسرق من جماهير فقراء شعبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح الفلسطيني فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد ..

كما أدعو في هذه المناسبة ، كل الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع العهد والوفاء للشهداء بأن تظل رايات النضال الوطني التحرري والديمقراطي خفاقة حتى تحقيق الاهداف التي استشهدوا من اجلها ، جنبا الى جنب مع تضامننا وتأييدنا لكل الاحزاب والحركات الوطنية التقدمية العربية في نضالها ضد كل أنظمة الفساد والاستبداد والاستغلال والتخلف والتطبيع ، مدركين أن العيد الحقيقي لجماهيرنا الشعبية الفقيرة في فلسطين والوطن العربي لن يتحقق إلا باسقاط هذه الانظمة العميلة واجتثاث رموزها الطبقية لكي ترتفع رايات الثورة الشعبية الكفيلة بتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية الكبرى التي قدّم لها فقراء أبناء شعبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والامال الكبرى .. كل عام وانتم على موعد مع الفرح .. كل عام وانتم على موعد مع النصر..

****

2017/6/24

كلمة بمناسبة يوم القدس العالمي.....

ان انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال الصهاينة الباغي لفلسطين عملاً مشروعاً.

في إطار هذه النظرة الشمولية، أنظر إلى قضية القدس باعتبارها قلب ومحرك ذلك الإطار من حيث الأهمية السياسية والدينية والتاريخية التي لا يمكن إزاحتها من الذهنية العربية الإسلامية والمسيحية في آن واحد، هذه الأهمية لا تتوقف عن الجانب المكاني أو الواقع المادي البشري أو الجغرافي بقدر ما تتغلغل في السيكولوجي الفلسطيني والعربي الداخلي الكامن رغم هذا الواقع المأزوم والمهزوم الذي نعيشه اليوم.

ذلك أن الإصرار على أن تكون القدس العربية عاصمة للفلسطينيين موقف تسنده الحقوق التاريخية والقانونية إلى جانب الشرعية الدولية، أما من ناحية السيادة المشتركة عليها، فهو أمر غير قابل للتحقق.

لأن رفض التوحد بين الهويتين المتناقضتين لا يعود إلى الحق التاريخي للفلسطينيين والعرب في مدينة القدس وكل فلسطين فحسب، ولكنه يمثل في الحاضر والمستقبل بصورة واعية تستند إلى أن وجود الفلسطينيين ومستقبلهم مرهون بالانتماء إلى محيطهم العربي في المكان والزمان، وهو وجود يعبر عن انتماء عضوي عميق لا تؤثر فيه الهزيمة المؤقتة أو عوامل القوة الصهيونية في اللحظة الراهنة في عالم متغير يقول لنا ببساطة إن المستقبل هو للأمة العربية شرط امتلاكها عناصر القوة والنهوض، وهو مستقبل يعكس نفسه على الفلسطينيين بما يعزز استحالة اندماجهم في إطار الهوية الصهيونية التي لا تتضمن في داخلها مقومات مستقبلها.

ومن هنا فلا مجال للحديث عن حل سياسي او مرحلي وفق الشروط الصهيونية الامريكية ووفق المصالح الانانية لقيادة السلطة الفلسطينية التي تتمسك بالمفاوضات العبثية مع العدو الصهيوني عبر التنازل ليس فحسب عن حقوق شعبنا التاريخية في كل فلسطين ، بل ايضا عن السيادة الكاملة للفلسطينيين على القدس بجوامعها وكنائسها وأرضها.

أمام هذا الواقع النوعي لمسلسل التنازلات من قيادة سياسية متسلطة ومستسلمة ، يتحدد الموقف الوطني ب: التمسك ب م.ت.ف والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية المعبر عنها بالميثاق الوطني وبرنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس ، عبر إرادة جماهيرية فلسطينية تشمل القوى الديمقراطية والقومية والإسلامية والشخصيات الوطنية.

ان خوض المجابهة السياسية ضد الانقسام الكارثي الممتد منذ عشر سنوات وضد حكومتي غزة ورام الله غير الشرعيتين يعتبر مسألة محورية ، ويجب تحشيد الطاقات لكسبها شرط اول ورئيسي لتقدم نضالنا الوطني التحرري ضد المحتل الصهيوني وتحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال واقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

إن هذه المجابهة لن تحسم بين ليلة وضحاها ، إنها تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني ، وجماهيري شامل. إنها تحتاج لضغط شعبي جماهيري ديمقراطي ضد الانقسام وفريقيه المتنفذين.

وبالتالي فإن خطنا الناظم في المواجهة هو : تحشيد القوى المناهضة للانقسام وللصراع الفئوي على المصالح بين فتح وحماس ، وتحشيد النضالضد التنازلات والمفاوضات العبثية ضمن إطار جبهة وطنية عريضة تعبر عن واقع الشعب الفلسطيني . فالوطن لا يعوض، والقدس – بكل ما تمثله – هي درة هذا الوطن وما حوله من محيط عربي وإسلامي .. فهل يمكن تعويضها؟.

****

2017/6/24

كل عام ومن اختلف او أتفق معهم بخير ومحبة.....

في كل كتاباتي اؤكد على الصراع التناحري والوجودي بين كل اطراف الحركات والفصائل الديمقراطية اليسارية والوطنية الفلسطينية والعربية من جهة والدولة الصهيونية العنصرية من جهة ثانية دون ان نتجاوز التناقض الرئيسي في اطار الصراع الطبقي مع انظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلادنا العربية...لكن من يرفض هذا الموقف ، فهذا من حقه ، ومن حقنا ان نختلف معه ونحترم وجهة نظره ، لاننا نؤمن ان أولى ميزات الحوار الموضوعي الجريء أن يجري فيه طرح المشكلات والقضايا الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأسئلة الهادفة، والوقفة النقدية ، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة، وعن الإجابات الصحيحة والعقلانية، بعيدا عن الاحقاد او النزعات الذاتية والشخصنة لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير والحوار الديمقراطي للمساهمة في حل المشكلات المستعصية للخروج من المأزق الراهن وإضافة خبرة إنسانية جديدة. فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يُؤَمِّن معرفة الذات

أيضاً، ، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة. كما وتفترض ثقافة الحوار اختيار الحوار العقلاني، الديمقراطي ، وتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة وتضخيم عيوب الآخرين، والرغبة في رفض طروحات الآخر باساليب ذاتية تلغي كل معاني ومضامين الحوار المعرفي الموضوعي الهادىء.

****

2017/6/24

"عيد"!!!....أي عيد؟؟؟

سأل مظفر النواب يوماً ".. وطني ... هل أنت بلاد الأعداء؟ هل أنت بقية داحس والغبراء؟...وطني أنقذني من رائحة الجوع البشري مخيف...أنقذني من مدن يصبح فيها الناس...مداخن للخوف وللزبل مخيف...من مدن ترقد في الماء الآسن كالجاموس الوطني وتجتر الجيف ...الوضع العربي اكثر سوءا وبشاعة من وصفك يا شاعرنا المتمرد الثوري المبدع مظفر .. القتل جاري على الهوية والمعتقد وأحياناً كثيرة باسم الدين او الطائفة.. وأكثر مما نتصوّر ..انظمة عربية قمعية ومستبدة فقدت وعيها الوطني او خانت وخضعت واستكانت للعدو الامبريالي الصهيوني.. تفكك دول ، انقسام ، تخلف ،فقر مدقع يطال اكثر من 120 مليون مواطن عربي مقابل ثروات بالمليارات لدى حكام او عملاء الخليج والسعودية واتباعهم من الكومبرادور والطفيليين ... صراع دموي وحروب طائفية وعمليات ارهابية مجرمة باسم الدين في خدمة السيد الامبريالي...،صراع طائفي دموي بشع أودى بحياة اكثر من 4 مليون عراقي وسوري ويمني وليبي ومصري... قتلى أم شهداء في المحصلة هم ضحايا الاستبداد والتخلف والتبعية والفقر ..الى جانب ملايين من المشردين خارج اوطانهم ... في سوريا والعراق ، واليمن ، وليبيا والحبل على الجرّار ... وملايين الفلسطينيين اللاجئين في المنافي ...والاف الفلسطينيين يتعرضون لابشع ممارسات النازية والعنصرية الصهيونية في الضفة وغزة .... وقضية فلسطينن تنتقل من التسوية الى التصفية ...ورغم ذلك حماس وفتح يتهافتان على المهادنة والمفاوضات العبثية ويتصارعان على المصالح والحصص !! وفي مثل هذه الاوضاع حقق العدو الصهيوني " انتصارات" لم يحققها في كل حروبه السابقة...وآخر أمّة أخرجت للناس تختلف على شوال وعلى الهلال ... يعتقدون أنه مازال هناك متسعٌ لعيد .. أي عيد ؟ ان عيدنا الفلسطيني وعيد شعوبنا العربية الحقيقي لن يتحقق إلا بانتشار الاستنارة والحريات العامة والديمقراطية في اطار التقدم الصناعي والحضاري ومواصلة النضال لاسقاط أنظمة الاستبداد والتخلف،واقامة انظمة ديمقراطية تقوم على فصل الدين عن الدولة والسياسة وتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبية التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والحريةالتي قدّم لها فقراء أبناء شعوبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والنضال من اجل تحقيق الامال الكبرى في العدالة الاجتماعية والديمقراطية لشعوبنا العربية وانهاء الكيان الصهيوني واقامة فلسطيم الديمقراطية لكل سكانها، وعندها سنحتفل فعلا بالعيد مع الفرح ، ومع النصر..

****

2017/6/25

عيدنا الفلسطيني وعيد شعوبنا العربية الحقيقي لن يتحقق إلا بانتشار الاستنارة والحريات العامة والديمقراطية في اطار التقدم الصناعي والحضاري ومواصلة النضال لاسقاط أنظمة الاستبداد والتخلف،واقامة انظمة ديمقراطية تقوم على فصل الدين عن الدولة والسياسة وتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبية التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والحريةالتي قدّم لها فقراء أبناء شعوبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والنضال من اجل تحقيق الامال الكبرى في العدالة الاجتماعية والديمقراطية لشعوبنا العربية وانهاء الكيان الصهيوني واقامة فلسطيم الديمقراطية لكل سكانها، وعندها سنحتفل فعلا بالعيد مع الفرح ، ومع النصر..

****

2017/6/26

سأل مظفر النواب يوماً ".. وطني ... هل أنت بلاد الأعداء؟ هل أنت بقية داحس والغبراء؟...وطني أنقذني من رائحة الجوع البشري مخيف...أنقذني من مدن يصبح فيها الناس...مداخن للخوف وللزبل مخيف...من مدن ترقد في الماء الآسن كالجاموس الوطني وتجتر الجيف...

****

2017/6/27

وفي قلب هذا الصراع على السلطة والمصالح ، ضاعت الأفكار الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل إحباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي .

ولعل حوارنا – عبر هذه الورقة – عن فكرة "الكتلة التاريخية" يشكل أحد الاسهامات الباحثة عن الخروج من المأزق الفلسطيني والتمسك بالمشروع الوطني التحرري من جهة، وتوفير الروافع المطلوبة للارتقاء بالجبهة وكافة القوى اليسارية الفلسطينية العربية وخروجها من أزمتها صوب النهوض.

****

2017/6/27

اللحظة الراهنة تؤشر على وصول مفاعيل الأزمة الفلسطينية وتراكماتها إلى مأزق عميق، بعد أن فشلت م.ت.ف وحركة فتح ومعظم الفصائل الوطنية في تحقيق مشروعها الوطني التحرري (لأسباب موضوعية وذاتية). ومن ثم بداية الصراع على السلطة الذي تفجر في 2007/6/14 وصولاً إلى الانقسام الكارثي، الذي

ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني إلى عدة مجتمعات (مجتمع غزة، ومجتمع الضفة، ومجتمع 1948، ومجتمع الشتات، وهي مجتمعات تشبه المجتمعات العربية من حيث تعدد الانماط والتخلف والتبعية والاستبداد والفقر.. إلخ من ناحية ، وتشبهها أيضاً في تزايد أوضاع الهبوط السياسي والرضوخ والمهادنة وضياع الرؤية الوطنية والقومية من ناحية ثانية.

وفي مثل هذه الأحوال نلاحظ بوضوح غياب القوى اليسارية العربية أو ضعفها الشديد وعزلتها عن جماهيرها ، وعجزها عن المواجهة الحقيقية للقوتين الرئيسيتين المتحكمتين في المجتمعات العربية ، وأقصد بذلك الأنظمة وجيوشها وأجهزتها الأمنية من جهة ، والحركات الإسلاموية مختلف أشكالها وألوانها من جهة ثانية ، الأمر الذي يفرض علينا في الجبهة –وفي كافة القوى اليسارية العربية– العمل على بلورة "الكتلة التاريخية" انطلاقاً من استعادة الرؤية الواضحة على الصعيد التحرري الوطني ، وعلى الصعيد الاجتماعي من قلب الصراع الطبقي، خاصة في ظروف المأزق الفلسطيني الراهن الذي بدأت تراكماته قبل أكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، تراجع اليوم أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في إطار أوهام حل الدولتين !

ولسنا نحتاج إلى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت إلى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً عن فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة أو تقزمت إلى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الآمال ... فانفجر الصراع عليها وصولا إلى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية إلى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.

****

2017/6/27

لسنا نحتاج إلى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت إلى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً عن فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة أو تقزمت إلى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الآمال ... فانفجر الصراع عليها وصولا إلى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية إلى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.

****

2017/6/27

قضيتنا الوطنية يبدو أنها تنتقل من الأزمة إلى المأزق وصولاً إلى محاولات التصفية من قبل التحالف الامبريالي / الصهيوني وحلفاؤه على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي، وذلك عبر ترسيخ الانقسام بكل أبعاده السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تفاقم الصراع بين حركتي فتح وحماس، بما أدى إلى مراكمة المزيد من عوامل اليأس والإحباط في صفوف شعبنا حيث بات التوصل إلى مصالحة وطنية أمراً

معقداً أو قريباً من الاستحالة، ما يعني اسدال الستار على حق شعبنا في الحرية وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة ومن ثم انتشار وتداول الحديث عن ما يسمى بدُويلة غزة والدعم الأمريكي الإسرائيلي لهذه الفكرة، إلى جانب تكريس الهيمنة الصهيونية على الضفة الغربية المحتلة وضم ومصادرة مزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، ومن ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن حكم ذاتي أو دويلة ناقصة السيادة بإشراف صهيوني من الناحية الأمنية عليها أو بالتقاسم الوظيفي مع الأردن.

بناءً على ما تقدم فإنني أدعو إلى لقاء عاجل، يضم كافة الأخوة والرفاق من القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية والمجتمعية، آملاً أن يكون هذا اللقاء الحواري ، خطوة جادة ومسئولة، يتحدد من خلالها سُبل وإمكانات مجابهة هذا المخطط الهادف إلى تصفية قضيتنا الوطنية وتفكيك أواصر شعبنا ومجتمعنا الفلسطيني، وتقديم المقترحات أو الخطوات التي تعزز فكرة وآليات المجابهة المطلوبة ، مع العلم أن المنطلقات أو العناوين الرئيسية المقترحة منا هي :

أولاً: إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من مجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد من جهة وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية، والتي نلخصها –بصورة مكثفة– فيما يلي :

(1)اتفاق القاهرة 2005/3/17 الذي نص على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية دون أي تفريط، إلى جانب الاتفاق على استكمال الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية، والاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف.

(2)وثيقة الأسرى / وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على صيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، كما نصت على ضرورة انجاز كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة مارس 2005، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بمختلف الوسائل، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس "برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، والعمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة بإسم "جبهة المقاومة الفلسطينية"، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، و التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية حرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة ، و نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد"، والتأكيد

على حرمة الدم الفلسطيني والإلتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها.

(3)اتفاق المصالحة بالقاهرة (مايو 2011) ، حيث تم اتفاق الجميع على التوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، وكذلك الاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، إلى جانب الاتفاق على قضايا الأمن ومعايير وأسس إعادة بناء الأجهزة الأمنية ومهامها ، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع .. إلخ وفق آليات تفصيلية محددة وردت في الاتفاق المذكور.

(4)وثيقة القاهرة 2011/12/20 بين حركتي فتح وحماس التي لم تخرج في نصوصها عما ورد في اتفاق القاهرة ايار/مايو 2011.

(5)اتفاق المصالحة "الشاطئ" 2014/4/23 الذي أسفر عن الاتفاق على انهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية .. إلخ .

ثانياً: أدعو إلى طرح فكرة المطالبة بالإعداد الفوري لانتخاب (أو الاتفاق على تشكيل) مجلس وطني جديد بمشاركة كافة القوى يعزز وحدة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، والإعداد للانتخابات التشريعية ، وانتخابات الرئاسة بإشراف دولي وعربي ومحلي لإنهاء الانقسام من ناحية، ومن ثم تشكيل حكومة السلطة في إطار نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي فلسطيني تعددي يضمن تكريس وحدة شعبنا وتعدديته في الوطن والشتات.

ثالثاً: تلتزم القيادة المنتخبة الجديدة بإعداد برنامج الصمود والمقاومة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية لمواصلة النضال الوطني ، التحرري والديمقراطي، وفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني واتفاقات المصالحة خاصة اتفاق القاهرة مايو 2011.

الأخوة والرفاق الاعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية وحليفها الأمريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق

شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/6/28

إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من مجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد من جهة وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية.

****

2017/6/28

غازي الصوراني – الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017(

–الحلقة الاولى

الانقسام وآثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية على ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا:

وأبرز هذه الاثار تتجلى في النتائج التالية:

–البحث عن تأمين المصالح الخاصة لدى البعض ،وعن لقمة العيش وتأمين مستلزمات الحياة الضرورية لدى الشرائح الفقيرة اكثر من 80%ارتباطاً بالمأزق السياسي والاقتصادي المسدود في اللحظة الراهنة (اكثر من 200 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة 60% منهم يحملون شهادات جامعية.(

–انتشار قيم النفاق الاجتماعي بكل صوره الاجتماعية والسياسية، أو اللامبالاة والاتكالية، وانتشار الميل إلى الإحباط أو اليأس، والخضوع، وتراكم الخوف في صدور الناس،وانتشار المخدرات وادوية الهلوسة بانواعها في اوساط الشباب الى جانب انتشار الجرائم والانتحار لدرجة أن الكثيرين في مجتمعنا أصبح همهم هو الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصالحهم الخاصة والحفاظ على سلامتهم .

والنتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الشاذ تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام والكرامة، وروح المكر محل روح الشجاعة، وروح التراجع محل روح المبادرة، وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وروح العدمية والتعصب الأعمى المنغلق محل روح الديمقراطية والتعددية .

–بعد ان وصلت القضية الوطنية الفلسطينية الى الحضيض في اذهان شعوبنا العربية دون اي اهتمام بها كقضية مركزية بسبب اوضاع الاستغلال والاستبداد والفقر والصراعات الطائفية والمذهبية الدموية ، فانني أشعر بالقلق من ان قضيتنا واهدافنا الوطنية التحررية لم تعد قضية مركزية في عقول وقلوب ابناء شعبنا.

–هذه المظاهر لم يكن ممكناً انتشارها بدون هذا التوسع المذهل في الهبوط السياسي والاستبداد وقمع الحريات والاعتقالات وتراكم مظاهر ألانحطاط الاجتماعي الذي لم يعد هامشياً أو استثنائياً، ولم يعد مجرد مسألة انحطاط قيمي وأخلاقي فحسب، بل صار تعبيراً عن درجة عالية ومقلقة من انفصام السلطة عن الشعب، بعد أن انقسمت إلى "حكومتين" غير شرعيتين، تحاول كل منهما تثبيت مصالحها الفئوية بالقوة الامنية الاكراهية بعيدا عن القانون ، وعلى حساب المصالح والأهداف الوطنية والمجتمعية التوحيدية.

****

2017/6/28

غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017)– الحلقة الثانية – التوزيع السكاني والديمغرافي للشعب الفلسطيني نهاية العام 2016:

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة " الحالة السكانية " ، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي" ، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

في نهاية العام 2016، بلغ عدد سكان الاراضي الفلسطينية 4.893 مليون نسمة (منهم 2.485 مليون ذكر و 2.407 مليون أنثى)، يتوزعون بمقدار 2.987 مليون نسمة في الضفة الغربية(منهم 1.517 مليون ذكر

و1.469 مليون أنثى)، و 1.905 مليون نسمة في قطاع غزة (منهم 968 الف ذكر و 937 الف أنثى .(
كما أظهرت البيانات أن نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0–14) في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2016 بحوالي (1.991 مليون نسمة) منهم 1.154 مليون نسمة في الضفة ، و 836,373 في قطاع غزة، أي نسبة الفتوة في الضفة 38.6% من مجموع سكانها ونسبة الفتوة في قطاع 43.9% ، أي ان المجتمع في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر من الضفة الغربية .

أما بالنسبة لتوزيع السكان بين الحضر والريف والمخيمات نهاية 2016، فيتوزعون بنسبة 65.9% في المناطق الحضرية (حوالي 3.553 مليون)، وبنسبة 16.6% في الريف (حوالي 776 ألف) في حين بلغت نسبة سكان المخيمات 17.5% حوالي 838 ألف (يتوزعون في مخيمات الضفة 242,530 لاجئ، وفي مخيمات قطاع غزة 595,255 لاجئ .(

وفي هذا الجانب نشير إلى الكثافة السكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو 782 فرد/كم2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 507 فرد/كم2 في الضفة الغربية مقابل 5,144 فرد/كم2 في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها.

أما بالنسبة لحجم الاسر الفلسطينية، فيقدر مجموع الأسر نهاية العام 2016 في الأراضي الفلسطينية 835,772 أسرة، منها 533,392 أسرة في الضفة الغربية و302,380 أسرة في قطاع غزة، علماً بأن معدل الأسرة في الضفة 5.6 فرداً ، وفي قطاع غزة 6.3 فرد.

أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، فقد بلغ في نهاية عام 2016 (6,400,540 نسمة) ، بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات البالغ (12,739,516 نسمة. (

.1التوزيع السكاني والديمغرافي:

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال...الخ .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة " الحالة السكانية " ، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي" ، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

في نهاية العام 2016، بلغ عدد سكان الاراضي الفلسطينية 4.893 مليون نسمة (منهم 2.485 مليون ذكر و

2.407 مليون أنثى)، يتوزعون بمقدار 2.987 مليون نسمة في الضفة الغربية(منهم 1.517 مليون ذكر و1.469 مليون أنثى)، و 1.905 مليون نسمة في قطاع غزة (منهم 968 الف ذكر و 937 الف أنثى .(
كما أظهرت البيانات أن نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0–14) في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2016 بحوالي (1.991 مليون نسمة) منهم 1.154 مليون نسمة في الضفة ، و 836,373 في قطاع غزة، أي نسبة الفتوة في الضفة 38.6% من مجموع سكانها ونسبة الفتوة في قطاع 43.9% ، أي ان المجتمع في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر من الضفة الغربية .
أما بالنسبة لتوزيع السكان بين الحضر والريف والمخيمات نهاية 2016، فيتوزعون بنسبة 65.9% في المناطق الحضرية (حوالي 3.553 مليون)، وبنسبة 16.6% في الريف (حوالي 776 ألف) في حين بلغت نسبة سكان المخيمات 17.5% حوالي 838 ألف (يتوزعون في مخيمات الضفة 242,530 لاجئ، وفي مخيمات قطاع غزة 595,255 لاجئ .(
وفي هذا الجانب نشير إلى الكثافة السكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو 782 فرد/كم2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 507 فرد/كم2 في الضفة الغربية مقابل 5,144 فرد/كم2 في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها.
أما بالنسبة لحجم الاسر الفلسطينية، فيقدر مجموع الأسر نهاية العام 2016 في الأراضي الفلسطينية 835,772 أسرة، منها 533,392 أسرة في الضفة الغربية و302,380 أسرة في قطاع غزة، علماً بأن معدل الأسرة في الضفة 5.6 فرداً ، وفي قطاع غزة 6.3 فرد.
أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، فقد بلغ في نهاية عام 2016 (6,400,540 نسمة) ، بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات البالغ (12,739,516 نسمة. (

****

2017/6/28

الحلقة الثالثة : مسار التطور الاجتماعي في الضفة وقطاع غزة :
إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية–الطبقية في بلادنا –والبلدان العربية عموما– أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم، لذا فإن التحليل الداخلي أو الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 1948، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (شبه الإقطاعية –شبه القبلية– شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما الذي عمق التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام 1967 ، الذي قام بإلحاق اقتصاد

كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنذ توقيع اتفاق باريس الاقتصادي (نيسان 1994) يعيش الاقتصاد الفلسطيني حالة من التبعية الكاملة –من حيث السوق والوحدة الجمركية والأسعار– للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب التعقيدات الإسرائيلية طوال تلك المرحلة التي تمثلت في الاعتداءات والاغلاقات المتكررة والتضييق المتعمد على حرية التجارة، الاستيراد والتصدير، وحرية التنقل والحركة للمواطنين، الأمر الذي راكم المزيد من عوامل الضعف والانكشاف التي تفاقمت مع تزايد مظاهر الفساد الاقتصادي في اجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة، التي أفسحت المجال واسعاً لمظاهر وأدوات الفلتان الامني وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع في ظل تنامي بروز الشرائح الطبقية في إطار التحالف البيروقراطي الكمبرادوري الذي استخدم السلطة جسراً لزيادة ثرواته ومصالحه الأنانية الخاصة، في مقابل صلف وعدوانية دولة العدو الإسرائيلي واصرارها على فرض شروطها السياسية والامنية على المفاوض الفلسطيني دونما أي تقدم حقيقي فيما يسمى بـ"العملية السلمية". إن هذه التراكمات الناجمة عن الأوضاع الداخلية للسلطة وعن ممارسات دولة العدو الإسرائيلي أدت إلى تفاقم الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومن ثم تزايد حدة الصراع بين كل من أجهزة السلطة /حركة فتح وحماس، وهو صراع سرعان ما تحول إلى صراع دموي واقتتال داخلي تم حسمه كما هو معروف لصالح حركة حماس في 14 / حزيران / 2007 وتفردها في حكم قطاع غزة وانفصاله السياسي والدستوري عن الضفة الغربية طوال العشرة الأعوام الاخيرة خلق حالة غير مسبوقة من الانقسام بكل تفريعاته السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية والاجتماعية، بحيث بات واضحاً أن التفكك السياسي والمجتمعي أصبح ظاهرة ملموسة في أذهان شعبنا في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد، بحيثُ يمكن الاستنتاج، أن ممارسات كل من فتح وحماس، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة ....يتبع

****

2017/6/29

التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو

مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

****

2017/6/29

الحلقة الرابعة:. التركيب الاجتماعي (الطبقي: (

2–1البورجوازية الكبيرة :

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات.

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع –متبوع". وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه "الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية، وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون "بورجوازيات متعددة" ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في اكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة إلى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي، الخ، وبالتالي – كما يقول جلبير الأشقر– "لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها"....يتبع

****

2017/6/29

الحلقة الخامسة :

لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح

اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .
وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.
من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية....يتبع
****

2017/6/29

غازي الصوراني – الحلقة السادسة....

مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، درواً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.
وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– بين ما يمكن تسميته " بورجوازية الأعمال التقليدية " التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته " بالبورجوازية الجديدة " ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،–كما هي حال

انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما– هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية .....يتبع الى الحلقة السابعة

****

2017/6/29

الحلقة السابعة.....

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أدى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف (حتى ربيع 2017) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية .

وفي مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع " أصحاب السلطة "، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... الخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية "تسوية إيجابية" أو "عادلة" أو "جادة" مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو– تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً– على أي رد فعل أو موقف "إيجابي" يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات

المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية ثانية، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

يتبع الى الحلقة 8

****

2017/6/29

الحلقة الثامنة.....:

أشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوب في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

اننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات – الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا.

إن ما نود أن نؤكده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر اصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً– لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب

الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين غير الشرعيتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير 2009 و2014، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا "الحكومتين" في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة ....يتبع الى الحلقة 9

****

2017/6/30

الحلقة التاسعة : (من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017(

من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من 160 ألف موظف/أسرة في الضفة والقطاع والخارج ، في حين أن حركة حماس وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من 40 ألف موظف/أسرة في قطاع غزة ، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة، ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة، علماً بأن مجموع الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية 835,772 أسرة، منها 533,392 أسرة في الضفة الغربية و302,380 أسرة في قطاع غزة ، حيث أن هناك حوالي (200) ألف أسرة تحصل على رواتب من حكومتي رام الله وغزة، يعني أن (635,772) أسرة لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل حوالي 3.5 مليون نسمة) ، أكثر من 80% منهم ، يعانون من الفقر والفقر المدقع والغلاء في ظل استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي إمكانية لإعادة الاعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما

على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للاعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة، خارجية وداخلية، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

إننا ندرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل، وتوسيع، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات هامة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وتترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب....يتبع الى الحلقة العاشرة

****

2017/6/30

الحلقة العاشرة : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

هنا ساتحدث عما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية المتسارعة في مجتمعنا راهنا، ودورها في توفير "الفرص" لشرائح بيروقراطية عليا، في الإثراء السريع، وهي متغيرات ذات سمات خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية، التي ظلت مرهونة –بهذه الدرجة أو تلك– للنفوذ السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة، سواء خلال الحقبة الماضية من الاحتلال، أو في مرحلة السلطة، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة، وللعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة، خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضا "للبورجوازي" في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب عبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية "قبولهم" في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم "النجاح والشطارة" أو في "مواجهة الحصار" وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لان مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من ناحية ويتناقض

بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية ثانية.
وبالتالي فإن هذا "البورجوازي" الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة الرجعية للبورجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي الموحد للنظام الاستبدادي الفردي في كلا الحكومتين، الآن أو أي نظام أو مجموعة قيادية أخرى قد تفرض على شعبنا في مرحلة قادمة، كإطار ينسجم مع تشوه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها، بمثل ما يحمي ويعبر عن مصالحهم.
في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطا بدواعي التغيير المستقبلي المنشود، ذلك إننا وإن كنا نلتزم في تحليلنا بالماركسية ومنهجيتها، ونتفق معها، في تحليلها لمؤشرات الانتماء الطبقي، إلا أننا –وبمنهج الماركسية أيضا– يجب أن نتعاطى مع واقعنا، برؤية وتحليل موضوعي يعكس تفاصيل هذا الواقع وإلا وقعنا في خطأ التطبيق الآلي أو نقل التجربة بصورة ميكانيكية ضارة ومعوقه.

****

2017/6/30

الحلقة 11 : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة :
بداية أشير إلى أن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية.
والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة

على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي:

)أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

)ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ .(

)ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة.

)د) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

وفي تناولنا لطبقة "البرجوازية الصغيرة" نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع)، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا) ، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها....يتبع الى حلقة 12

****

2017/7/1

الحلقة 12 : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني – هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

"إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت "هذا الإنسان الصغير" على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية . "

"إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات

والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة، والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية...الخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً –تتابع الجزر والمد– تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع . "

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

"أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ)" .يتبع الى حلقة 13

****

2017/7/1

الحلقة 13 : البورجوازية الصغيرة (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

قضية البرجوازية الصغيرة، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإنالتردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة –قبل وبعد الانقسام– وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع

سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة– عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا ...يتبع الى حلقة 14

****

2017/7/1

الحلقة 14 : تابع /البورجوازية الصغيرة (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

تعرضت البورجوازية الصغيرة – بعد قيام السلطة في الضفة وغزة – لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من ابنائها فرصته– بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت مدخلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتماءهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولوحظ زيادة دخول بعضهم وارتفاع اجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والاغلاق الإسرائيلي منذ عام2001 وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الامني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في حزيران2007، تعرض العديد من هؤلاء إلى الافقار والافلاس والانهيار خاصة في قطاع غزة، طوال سنوات الحصار والانقسام، واصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.

إن قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم، والطلاب الجامعيين، والمثقفين عموما، وكل هذا الكم الواسع من الناس – في كافة بلدان الوطن العربي – يشكلون هذه الطبقة، أكثر الطبقات عددا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها –على الأغلب الأعم – تتشكل بنية جميع الأحزاب في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية، والمستنيرة، والأحزاب الوطنية الوسطية

المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك، إذ أن الظروف الموضوعية، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل واحزاب اليسار، في ظروف أو مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الافق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية إلى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي انتجت وعمقت عوامل الاحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات "بناء" الأحزاب والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام التجربة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من ان تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد ان بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

إننا إذ نعي هذه الحقائق، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين، بين التقدم والتراجع، وبين التغيير الديمقراطي والجمود، بين الثورة والاستسلام، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا، وذلك يعتمد – إلى حد كبير– على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني، ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

****

2017/7/2

الحلقة 15 : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني:

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل

انواعهم...الخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها.

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/غزة، يشكل 20% من مجموع القوة العاملة بالفعل، يبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية ثانية، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الاكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن انتهازية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها أو لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف والتردد والانتهازية في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائها السياسي، ادراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين "فتح وحماس" (في اطار الصراع والانقسام الراهن) ان امتصاص هذا القدر من افراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب اضعاف امكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً واضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو ان هذا الهدف يشكل احد اهم جوانب "الاتفاق " بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة 60% من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي 2.89 مليون نسمة يتوزعون على حوالي (482) ألف أسرة بواقع 6 أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة و ينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 2500 دولار شهرياً ولا يتجاوز 5000 دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من 2,5 % من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء ومسئولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون 20–50 دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو ألمصلحي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلا شهريا يبدأ من 1000 $ ولا يتجاوز 2500$ وتمثل تقريبا حوالي 5% من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ 117 ألف نسمة، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من 5 – 20 دونم، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها.

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ 2375 شيكل (580 دولار) شهريا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة 92,5 % من أفراد طبقة البورجوازية الصغيرة (حوالي (2.67) مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة، وهي شريحة أقرب –من ناحية موضوعية– إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب "الطبقة" العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف احزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والإسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه "إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على اثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشاتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الاهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات."

****

2017/7/2

الحلقة 16 : الطبقة العاملة : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم .

الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر.

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم.

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي– ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات

والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معا، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي أو التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية ...يتبع الى الحلقة 17

****

2017/7/2

الحلقة 17 : تابع /الطبقة العاملة : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يمكلون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرب أو طفيلي ...إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع –مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

بلغ مجموع القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية منتصف عام 2016 (1,299) مليون عامل ، يتوزعون بنسبة 64.2% في الضفة (833,958 عامل) وفي قطاع غزة بنسبة 35.8% ما يعادل (465) ألف عامل. وبلغت نسبة البطالة، (25.9%) في الضفة والقطاع، بنسبة 17.3% في الضفة الغربية (ما يعادل 144,274 عاطل عن العمل) و 41% في قطاع غزة، أو ما يعادل (190,650) عاطل عن العمل، بمجموع مقدراه (334.9 ألف) عامل عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعيلون بصورة مباشرة مالا يقل عن أربع افراد لكل منهم –كحد ادنى– اي ما يوازي مليون شخص، وهذا يعني تزايد واتساع معدلات الفقر وتزايد

نسب الغلاء، وتراجع متوسط الانفاق في الضفة والقطاع وفق ما اوردته النشرات الاحصائية للجهاز المركزي الاحصائي، حيث اشارت إلى أن متوسط الانفاق الشهري لأسرة مكونة من ستة أفراد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ (886 دينار أردني) تتوزع هذه النسبة في الضفة الغربية بمبلغ (993) دينار (ما يعادل 1418 دولار) مقابل (680) دينار في قطاع غزة (حوالي ألف دولار شهرياً)، وقد شكل الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام الجزء الأكبر من متوسط الإنفاق الكلي للأسر في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الإنفاق على مجموعة الطعام 33.0% (بواقع 31.7% في الضفة الغربية مقابل 37.7% في قطاع غزة. (

****

2017/7/3

الحلقة 18 : الانفاق للاسرة والفرد في الضفة والقطاع : (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

أشير إلى تقرير أحوال السكان / الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الصادر في تموز/يوليو 2016، حيث يؤكد بناء على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2011، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 4,822 شيكلاً في فلسطين، بواقع 5,398 شيكلاً في الضفة الغربية مقابل3,719 شيكلاً في قطاع غزة، لأسرة متوسط حجمها في فلسطين 6.0 أفراد بواقع 5.7 فرداً في الضفة الغربية و6.6 فرداً في قطاع غزة، وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي الشهري للأسرة في فلسطين 34.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.

وفي هذا الجانب، نشير إلى تفاقم انتشار ظاهرة الفقر في قطاع غزة ، خاصة بعد العداون الصهيوني في تموز/آب 2014، علماً بان معدل الفقر بلغ بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 (قبل العدوان)، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496,620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة ما يعادل 682,880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217,620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة ما يعال (371,360) نسمة .

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580 $) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470.($

إنفاق الفرد الشهري:

بلغ متوسط إنفاق الفرد النقدي الشهري في فلسطين حوالي 808 شواكل، بواقع 960 شيكلاً في الضفة الغربية مقابل 560 شيكلاً في قطاع غزة. في حين بلغت نسبة الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في فلسطين 35.9%، بواقع 34.2% في الضفة الغربية و40.8% في قطاع غزة، أما على مستوى نوع التجمع السكاني، فقد بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري 838 شيكلاً في التجمعات الحضرية مقابل 785 شيكلاً في التجمعات الريفية و606 شواكل في المخيمات. والجدول التالي يعرض متوسط إنفاق الفرد الشهري (بالشيكل الإسرائيلي) على مجموعات السلع والخدمات.

****

2017/7/3

الحلقة 19 : الفقر في الضفة وقطاع غزة):🤒 مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

وفقاً للمفهوم الوطني للفقر والذي يستند إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997. ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر، فقد قدر معدل الفقر بين السكان وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. كما تبين أن 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة. هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 2,293 شيكلاً وخط الفقر المدقع قد بلغ 1,832 شيكلاً .

الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية : أشارت البيانات التي تم التوصل لها من خلال مقياس فجوة الفقر الى أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء، وخط الفقر (خط الفقر العادي)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر.

حسب نشرة الأمن الغذائي – العدد 3 – شتاء 2010 ، نورد فيما يلي عدداً من المؤشرات :

•وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بين إجمالي الأسر الفلسطينية إلى % 43 في عام 2009. في حين ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العام 2008 و 2009 على مستوى % 25 من إجمالي عدد الأسر، ازداد الوضع تدهوراً في القطاع لتصل معدلات انعدام الأمن الغذائي فيه لأكثر من % 60 مقارنة مع % 56 خلال العام 2008.

•بلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي % 52.5 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، موزعة بين % 49 في الضفة الغربية، و% 56 في قطاع غزة.

ونظرا لثبات الأجور –في الضفة والقطاع– التي تتراوح بين 25–40 شيكل للعمال العاديين، وبين 40–65 شيكل لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص ، فإن أكثر من 60% من مجموع الطبقة

العاملة في السوق المحلي الفلسطيني يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي 1975 شيكل) ، في حين أن 40% منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي 2375 شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أوالعاملين في إسرائيل، هي الأدنى، فالمعروف أن نسبة أجور عمال قطاع غزة إلى أجور عمال الضفة تبلغ 80% ، وبالنسبة إلى أجور العاملين في "إسرائيل" فهي 49.7% فقط، ومع ملاحظة استمرار التراجع في مستوى المعيشة، إلى جانب استمرار تصاعد الرسم البياني للغلاء وارتفاع الأسعار، مع ثبات الأجور طوال السنوات الأخيرة، سنتبين عمق البؤس الاجتماعي العام الذي يعيشه عمالنا عموما وعمال قطاع غزة بصورة خاصة الذي يشهد –في ظل استمرار الحصار والانقسام– أعلى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني، بما يفرض، إيلاء قضايا الطبقة العاملة اهتماما إضافيا في برنامج ومهام القوى اليسارية، في إطار النضال المطلبي الهادف إلى رفع أجورهم ومستوى معيشتهم عبر توعيتهم، وإشراكهم في العمل العام والعمل النقابي وتنظيمهم دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم .

وفي هذا السياق يتوجب الإشارة إلى أن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، خاصة، وأننا نعرف جيدا أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في المخيمات والمناطق الفقيرة من مدن وقرى الضفة والقطاع، وهو أيضا وقبل كل شئ حديث عن القاعدة الاساسية المؤهلة للصمود وللنضال الوطني التحرري، بمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء والكادحين عموما الذين كانوا –وما زالوا– في طليعة نضال شعبنا في تاريخه القديم والحديث والمعاصر.

وفي ضوء قراءتنا لتوزيع السكان في الضفة والقطاع حسب فئات العمر (انظر الجدول رقم 5) يتضح أن نسبة الفتوّة (أقل من 15 سنة) في أوساط شعبنا الفلسطيني، تبلغ 40.6% (1,991,248 نسمة) ، في حين أن نسبة القوة البشرية (15 سنة فاكثر) تبلغ 59.3% (2,902,321 نسمة)، و في هذا السياق فإن القوة البشرية تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم من هم خارج القوى العاملة، أو الأفراد خارج إطار النشاط الاقتصادي مثل الطلاب وربات البيوت والمرضى والمعوقين ممن بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر.

مع الاخذ بعين الاعتبار بان جميع الافراد داخل القوى العاملة عبارة عن النشيطين اقتصادياً الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، ويطلق على هذه المجموعة اسم القوى العاملة التي يبلغ عددها في الضفة وقطاع غزة عام 2016 (1,299 مليون عامل) ويشكلون نسبة 41.6% (نسبة المشاركة) من القوى البشرية خلال العام 2016 أو ما يعادل 26.9% من مجموع السكان، تتوزع بواقع (833,958) شخص عامل في الضفة، أي بنسبة 64.2% من إجمالي القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية، وبواقع (465,042) شخص عامل في قطاع غزة، أي بنسبة 35.8 %،الأمر الذي يعني أن معدل الإعالة الفعلي – في الضفة والقطاع – يبلغ 1 : 5 تقريبا، أي أن كل فرد يعمل يعيل نفسة ويعيل أربعة أشخاص آخرين معه، ويرتفع هذا المعدل إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة كما في منتصف 2016 إلى 25.9% ، أو ما يقدر بحوالي (334,941) عاطل عن العمل منهم (130,274) عاطل عن العمل في الضفة، و (204,667)

عاطل عن العمل في قطاع غزة أي بنسبة 41%، بسبب استمرار الانقسام والحصار الإسرائيلي، حيث ترتفع نسبة الإعالة في هذه الحال في قطاع غزة إلى 6.9 أفراد لكل عامل، وفي الضفة إلى 4.3 فرد لكل عامل، (أنظر الجدول رقم5) ، ونشير هنا إلى أن هذه النسبة تكاد تمثل استنتاجاً ميكانيكياً أو كمياً حسابياً لا يعبر عن الواقع الموضوعي بصورة حقيقية، حيث أن الواقع الفعلي يقول لنا أن هناك آلافاً من الأسر بلا معيل – بسبب الاستشهاد أو الاعتقال والسجن أو الإعاقة – و بلا أي دخل نتيجة استمرار أوضاع الحصار والمعاناة والبطالة والفقر في الظروف الراهنة.

****

2017/7/4

عشية الذكرى 45 لاستشهاد رفيقنا المناضل القائد الجبهاوي الاديب والروائي والفنان غسان كنفاني...

نحن مع غسان حينما يقول ما معناه : لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب ، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

****

2017/7/4

الحلقة 20 : تابع / الطبقة العاملة (مقتطفات من كتاب غازي الصوراني ...الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة(1994 – 2017.(

في سياق الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا، الذين يعيشون تحت خط الفقر بالذات ، وتحكم عليهم بتجرع المعاناة اليومية، بحيث يمكن تحولهم –بصورة تدريجية واكراهية– إلى مجموعات اجتماعية معدمة، يسود في اوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سالبة تجاه مجتمعهم المحيط، لذلك لا غرابة –إذا استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا– بوتائرها الراهنة، من تشكل كتلة ثابتة من السكان –خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقرا في الضفة– لا يتميزون بمعاناتهم وبؤسهم فحسب، وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم "الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديدا الفئات العمالية العاطلة عن العمل والمهمشة، إلى منح الأولوية للقضايا المعيشية –بأي ثمن– على حساب القضايا الديمقراطية"، وعلى حساب القضايا الوطنية أيضا، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى "بروليتاريا" رثة، أو شرائح من المعدمين الذين يسهل استغلالهم في كل أشكال الجرائم والاعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو، إذا لم يجدوا –خاصة في ظروف

الحصار والانقسام الراهنة– من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر اطر التكامل الاجتماعي والمعايشة والتنظيم في الأطر النقابية، والجماهيرية، والحزبية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فإنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء، –كما يقول سلامة كيلة– مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، وما يساعدها على ذلك، إن إمكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، وانطلاقاً من المنهجية الماركسية، إمكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعليتها، ومن ثم توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوة هامة كبيرة، في الصراع الوطني، التحرري والديمقراطي معاً، فإذا كانت الجماهير الفقيرة تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وهنا بالضبط تتبدى الحاجة إلى تطور وتفعيل أحزاب اليسار الماركسي وانتقالها من حالة القصور والعجز الراهنة إلى حالة التفاعل والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال خصوصاً.يتبع الى حلقة 21

****

2017/7/5

في هذه اللحظة بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الامبريالية الامريكية)، يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

****

2017/7/5

سبل نهوض احزاب وفصائل اليسار العربي.....

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره

، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة وتكريسه في خدمة واقعنا بكل تفاصيله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ.(

فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها قبل ان يسدل الستار عليها وولادة الجديد من بين احشائها ومن خارجها.

****

2017/7/5

في ذكراه الخامسة والاربعين ، ربما نسأل أنفسنا ، ترى لماذا لا زال يُكتَب حتى اليوم عن غسان كنفاني وكأنه اغتيل أمس أو كان أدبه كتب قبل لحظة، والجواب بسيط ، غسان كنفاني مناضل ومثقف ثوري وروائي مبدع متعدد الأوجه والدلالات والأفكار وعمق الرؤية ، فمع كل مرة تقرؤه تكتشف جديداً، كلما رأيته اكتشفت في وجهه ملامح جديدة ، المؤسف أننا نستطيع الزعم بان العدو اكتشف مواهب الرجل قبل أن يكتشفها كثير من الفلسطينيين والعرب، فحسم أمره في حين لا زال البعض في الساحة الثقافية اليسارية الفلسطينية والعربية غير منتبه إلى ذلك الكائن السري الساكن بين حروف كنفاني.

اغتاله الأعداء لأنه حمل فاعلية الكتابة التي تصنع جيلاً سيعثر على أداة التعبير عن فاعليته في سلاح الوعي

بالنظرية الثورية والواقع وفي صيرورة بناء الحزب الثوري الجماهيري ضمانة رئيسية ووحيدة لكي يستعيد اليسار الماركسي دوره النضالي التحرري والديمقراطي.

****

2017/7/6

في الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استشراء السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدموية ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال ..ماذا لو كان رفيقنا القائد الشهيد المناضل والمثقف الثوري الروائي غسان كنفاني على قيد الحياة وعاد إلى الوطن "يعتكز عصا عادية ويحدق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام البشع وتشتت الهوية والشعب وتصفية القضية الفلسطينية تمهيدا لدويلة ممسوخة لا مستقبل لها في قطاع غزة وتكريس المخطط الصهيوني في الضفة عبر حكم ذاتي موسع يمهد لتقاسم وظيفي اسرائيلي اردني فيها؟ ماذا لو عاد غسان ليرى بأم عينيه مدى انحطاط واستسلام وخضوع معظم النظام العربي للمخطط الامبريالي الصهيوني عموما ودويلات الصهاينة العرب المسلمين في الخليج والسعودية خصوصا؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي الوطني والقومي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكترث بأعماله ولا باستلهامها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكترث أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..!؟ .... الإجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا وبرسم كل الوطنيين الفلسطينيين القابضين على الجمر اصرارا منهم على استكمال المسيرة التي استشهد من اجلها غسان وكل شهداء شعبنا لتحقيق هدف الحرية والاستقلال في دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على الاراضي المحتلة 1967كحل مرحلى لا ولن يلغي حق شعبنا التاريخي في ارض وطنه فلسطين..... فلتتداعى كافة الفصائل والأحزاب بالاستعدادِ والتحضيرلحراك وطني جماهيري ، الكفيل وحده بإنهاءَ هذه الحالة من الانقسامِ تمهيدا لاختيار قيادة وطنية وديمقراطية جديدة ترفض كل اشكال العلاقات المشبوهة مع دويلات الخليج والسعودية ، عبر ضغط شعبي ديمقراطي متصل دون توقف في كل مدن ومخيمات وقرى الضفة والقطاع والمنافي تحت شعار " إنهاء الوضع غير الدستوري وغير الشرعي للحكومتين" ، وتحكيم صندوق الاقتراع الذي سيحدد وحده مستقبل كل من فتح وحماس وغيرهما من القوى والفصائل والفعاليات الوطنية كمدخل وحيدٍ لصمود شعبنا وضمان وحدته وتعدديته الديمقراطية في الضفة والقطاع والشتات و 48.

****

2017/7/6

45عاما على استشهاد رفيقنا القائد المناضل والكاتب والروائي غسان كنفاني..

حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حاملِ الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادىء جبهته الشعبية وأهدافِها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطةِ التقاءٍ هامةٍ، وهي الوظيفةُ النقديةُ للمثقف، والوظيفةُ النقدية هنا تتخطى التبشيرَ أو الرسالةَ إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوةُ رسوخِ ووضوحِ الهويةِ الفكريةِ ، الماركسية ومنهجِها المادي الجدلي من ناحية ، وقوةِ رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغَلين والمضطهدين من ناحيةٍ ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادِنا بصورةٍ مريعةٍ ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتبُ القيمِ "فتقدمت قيمُ النفاقِ السياسي والتلفيقِ الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها مُنظّروها ومشرّعوها الذين صنعتهم انساقُ وآلاتُ السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهُم وأفسدتهُم منظمات NGO S كما هو الحالُ في وضعِنا الراهن في فلسطين –على سبيل المثال وليس الحصر– عبر مروجي ما يسمى بثقافةِ السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعُها وتركيبُها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من اجل التشكيك في صحةِ أفكارِ فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلِها بما يضمن تكريسَ تبعيةِ هذه البلدان واستمرارِ تخلفِها وخضوعِها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كلِ من يرفع شعارَ الليبرالية الجديدة في بلادِنا: إن النيو – ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزلُه التجربة ويختزلُ ذاتَه إلى مجردِ ممسوسٍ بلوثةِ عداءٍ فَقَد بريقَه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

****

2017/7/6

طوال حياة رفيقنا القائد الجبهاوي الشهيد غسان كنفاني ، كان يؤكد دوما على موقف الجبهة المبدئي الذي يتلخص في أن المساهمة في مساندة وتأييد النضال الوطني والقومي التقدمي لاسقاط انظمة الرجعية والعمالة شرطا اساسيا لانطلاق وانتصار النضال التحرري الفلسطيني...ماذا لو عاد غسان – اليوم – ليرى بأم عينيه مدى انحطاط واستسلام وخضوع معظم النظام العربي للمخطط الامبريالي الصهيوني عموما ودويلات الصهاينة العرب المسلمين في الخليج والسعودية خصوصا لتصفية قضيتنا وتحطيم وحدة شعبنا ونضاله؟ وجواب رفيقنا القائد الشهيد غسان أن الطريق الى القدس يجب ان تمر اولا عبر تحرير العواصم العربية واسقاط انظمة التخلف والعمالة وادانة كل من يفكر من الفلسطينيين بالتحالف او التقارب معهم تحت اي ذريعة او مبرر....

****

2017/7/7

بعد خمسة واربعين عاما من استشهادك رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل تفكك وتخلف وخضوع النظام العربي للتحالف الامبريالي الصهيوني ، وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدمويةحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية

مركزية في اذهان شعوبنا العربية ، وفي ظل استمرار تكريس الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وتزايد انتشار مظاهر الاحباط واليأس في اوساط شعبنا ، يحتفل عدونا الإسرائيلي الغاصب بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في الذكرى التاسعة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .بعد خمسة واربعين عاما من استشهادك رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل تفكك وتخلف وخضوع النظام العربي للتحالف الامبريالي الصهيوني ، وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدمويةحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية في اذهان شعوبنا العربية ، وفي ظل استمرار تكريس الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وتزايد انتشار مظاهر الاحباط واليأس في اوساط شعبنا ، يحتفل عدونا الإسرائيلي الغاصب بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في الذكرى الثامنة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

****

2017/7/8

مداخلات عشية الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا القائد المفكر والاديب غسان كنفاني

المداخلة الأولى : الحديث عن المثقف غسان كنفاني ، وهو حديث يحملُنا إلى رؤية رفيقنا المثقف الثوري المبدع المناضل الشهيد غسانِ للثقافة كما فهمها وجسدها ، باعتبارها جملةُ ما يستوعبُه ويراكمُه ويبدعُه هذا الرفيقُ او ذاك على صعيدِ الفلسفةِ الماركسية ومنهجِها ، والتاريخِ الوطني والقومي من ناحية ، وعلى صعيدِ العلمِ والأدبِ والفنِ بالارتباطِ الوثيقِ بمجالاتِ الحياةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ وكافةِ مجالاتِ الحياةِ المادية والروحية من ناحيةٍ ثانية ، من اجل استخدامِها للإجابةِ على أسئلةِ الجماهير الشعبية المطروحة في كل مرحلةٍ من مراحل مسيرتِها الثوريةِ من أجل التحررِ والديمقراطيةِ والتقدم ، في إطار العلاقة الجدليةِ بين الأهدافِ الوطنيةِ والقومية ، وهنا تتجلى خصوصيةُ الواقعِ العربي وتخلفِه التاريخي ، واستتباعِه واستبداده وخضوعِه عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي ، كما تتجلى أيضا في دروسِ وعبرِ الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجلِ تغيير هذا الواقع من خلال استلهامِه الخلاّقِ للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادِها ومكوناتِها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهميةِ تكريسِها في

صفوف رفاقِه الجبهاويين ، إن رؤيتَه هذه للثقافة تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوزِ الإبداعِ الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا المثقفِ الحزبي أو ذاك، وهنا بالضبط ترسخت العلاقةُ الجدليةُ التبادلية بين شهيدِنا غسان وجبهتِه الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المثقف العضوي الذي يمكننا تعريفَه وتحديدَ معالمِه وفقَ رؤية الجبهة ، بأنه : العضوُ المنتمي للحزب الماركسي الثوري ، هو الحاملُ لرسالةٍ، لموقفٍ، لرؤيةٍ نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً ، "الداعيةُ" "الاختصاصيُ" "المُحَرِّضُ" "صاحبُ الايدولوجيا" أو حاملُها، المدافعُ عن قضايا وتطلعاتِ الجماهير الشعبية ، الملتزمُ بالدفاعِ عن قضيةٍ سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفتُه ومنهجيتُه، بل هذه مشروعيتُه ومسئوليتُه تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

المداخلة الثانية : في الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استشراء السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدموية ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال ..ماذا لو كان رفيقنا القائد الشهيد المناضل والمثقف الثوري الروائي غسان كنفاني على قيد الحياة وعاد إلى الوطن "يعتكز عصا عادية ويحدق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام البشع وتشتت الهوية والشعب وتصفية القضية الفلسطينية تمهيدا لدويلة ممسوخة لا مستقبل لها في قطاع غزة وتكريس المخطط الصهيوني في الضفة عبر حكم ذاتي موسع يمهد لتقاسم وظيفي اسرائيلي اردني فيها؟ ماذا لو عاد غسان ليرى بأم عينيه مدى انحطاط واستسلام وخضوع معظم النظام العربي للمخطط الامبريالي الصهيوني عموما ودويلات الصهاينة العرب المسلمين في الخليج والسعودية خصوصا؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي الوطني والقومي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكترث بأعماله ولا باستلهامها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكترث أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..!؟ .... الإجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا وبرسم كل الوطنيين الفلسطينيين القابضين على الجمر اصرارا منهم على استكمال المسيرة التي استشهد من اجلها غسان وكل شهداء شعبنا لتحقيق هدف الحرية والاستقلال في دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على الاراضي المحتلة 1967كحل مرحلى لا ولن يلغي حق شعبنا التاريخي في ارض وطنه فلسطين..... فلتتداعى كافة الفصائل والأحزاب بالاستعدادِ والتحضير لحراك وطني جماهيري ، الكفيل وحده بإنهاءَ هذه الحالة البشعة من الانقسامِ الكارثي تمهيدا لاختيار قيادة وطنية وديمقراطية جديدة ترفض كل اشكال العلاقات المشبوهة مع دويلات الخليج والسعودية ، عبر ضغط شعبي ديمقراطي متصل دون توقف في كل مدن ومخيمات وقرى الضفة والقطاع والمنافي تحت شعار " إنهاء الوضع غير الدستوري وغير الشرعي

للحكومتين" ، وتحكيم صندوق الاقتراع الذي سيحدد وحده مستقبل كل من فتح وحماس وغيرهما من القوى والفصائل والفعاليات الوطنية كمدخل وحيدٍ لصمود شعبنا وضمان وحدته وتعدديته الديمقراطية في الضفة والقطاع والشتات و 48 .

المداخلة الثالثة : الحديثُ عن غسانَ الكاتبِ الروائي المناضلِ والمثقفِ الجبهاوي –كما الحديثِ عن الحكيمِ ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعدات وكلِ الثوريين– لا معنىً له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثوريا وديمقراطيا من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى ان لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعُنا الفلسطينيةِ من طريقٍ وأفقٍ مسدودٍ على كافةِ الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيثُ بات من المؤكدِ لكم ولكلِ أبناءِ شعبِنا في الوطنِ والمنافي ان استمرارَ هذا الانقسام هو خدمةٌ صافيةٌ للعدوِ الصهيوني مدعوماً من ألّدِ أعداءِ الفلسطينيين والعرب وكلِ فقراء العالم ،الولاياتُ المتحدة الامريكية.

المداخلة الرابعة: حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حاملِ الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادىء جبهته الشعبية وأهدافِها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطةِ التقاءٍ هامةٍ، وهي الوظيفةُ النقديةُ للمثقف، والوظيفةُ النقدية هنا تتخطى التبشيرَ أو الرسالةَ إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوةُ رسوخِ ووضوحِ الهويةِ الفكريةِ ، الماركسية ومنهجِها المادي الجدلي من ناحية ، وقوةِ رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغَلين والمضطهدين من ناحيةٍ ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادِنا بصورةٍ مريعةٍ ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتبُ القيمِ "فتقدمت قيمُ النفاقِ السياسي والتلفيقِ الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها مُنظّروها ومشرّعوها الذين صنعتهم انساقُ وآلاتُ السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهُم وأفسدتهُم منظمات NGO S كما هو الحالُ في وضعِنا الراهن في فلسطين –على سبيل المثال وليس الحصر– عبر مروجي ما يسمى بثقافةِ السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعُها وتركيبُها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من اجل التشكيك في صحةِ أفكارِ فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلِها بما يضمن تكريسَ تبعيةِ هذه البلدان واستمرارِ تخلفِها وخضوعِها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كلِ من يرفع شعارَ الليبرالية الجديدة في بلادِنا: إن النيو – ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزلُه التجربة ويختزلُ ذاتَه إلى مجردِ ممسوسٍ بلوثةِ عداءٍ فَقَد بريقَه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

المداخلة الخامسة : لعل من اهم ابداعات المفكر الماركسي الثوري " انطونيو جرامشي" تأكيده على دور "المثقف المتمرد" ، أو المثقف العضوي الملتزم، فالمثقف بالمعنى الحقيقي هو الذي لا يرتضي بالأفكار السائدة أو المألوفة، هذا هو المبدأ الذي جسده غسان كنفاني حتى لحظة استشهاده .وهنا بالضبط تتجلى دروس وعبر تجربة رفيقنا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي غسان ...لذلك ينبغي التمييز بين من

يمارسون الفكر من أجل تغيير الواقع والثورة عليه، وبين من يمارسون تحطيم الفكر والوعي حفاظاً على مصالحهم الانتهازية وتبريراً للنظام أو السلطة أو الواقع البائس الذي يحتضنهم ...فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم والمطالب الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة الحزب الذي لا ينخرط- عبر التزام ووعي فكري ثقافي عميق – في العملية التغييرية ؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجعت الجبهة الثقافية وأقصد ، هوية الحزب اليساري الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، فإنه لا محاله سيخسر كل الجبهات الأخرى ، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية .. تلك هي كلمات القائد الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية ، ليس كجبهة أخيرة فحسب ، بل أيضا كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين العرب بان يكرسوا كل جهودهم من اجل وعي الماركسية ومنهجها بصورة تطورية نقدية ومتجددة تخدم متطلبات واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يوفر لهم كل الامكانات والقدرات في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من اجل قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق اهدافها في القضاء على كل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي .

المداخلة السادسة : كان غسان مثالا للمثقف العضوي الحداثي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد ، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية ، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعاً في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش، فلم يكن ناطقاً باسم النص بل كان ثورياً يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجبهة الشعبية من جهة ثانية.

هكذا أدرك غسانَ أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي ، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبرير ،او النفاق الانتهازي والشللي أو الاعتراف بالأمر الواقع ، هنا يتداخل عضويا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيداً لرؤيتها .

المداخلة السابعة : بعد خمسة واربعين عاما من استشهادك رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل تفكك وتخلف وخضوع النظام العربي للتحالف الامبريالي الصهيوني ، وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدمويةحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية في اذهان شعوبنا العربية ، وفي ظل استمرار تكريس الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وتزايد انتشار مظاهر الاحباط واليأس في اوساط شعبنا ، يحتفل عدونا الإسرائيلي الغاصب بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في الذكرى الثامنة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ،

يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .
المداخلة الثامنة : نحن مع غسان حينما يقول ما معناه : لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب ، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب .

المداخلة التاسعة : تضمنت أعمال الشهيد غسان كنفاني رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة ، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبدالله على سبيل المثال ، ذلك إن روايات غسان كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روائيين تقدميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيدر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد كما يقول – حليم بركات– توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع ، فتصبح الأماني والأزمات والانتصارات والهزائم والآلام والأفراح واحدة ، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح ، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها مبادئ الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب ، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير .
وهناك ثانياً : مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعاش ، وليس من مفاهيم مجردة.

****

2017/7/8

ماذا لو عاد غسان – اليوم – ليرى بأم عينيه مدى انحطاط واستسلام وخضوع معظم النظام العربي للمخطط الامبريالي الصهيوني عموما ودويلات الصهاينة العرب المسلمين في الخليج والسعودية خصوصا لتصفية قضيتنا وتحطيم وحدة شعبنا ونضاله؟ وجواب رفيقنا القائد الشهيد غسان أن الطريق الى القدس يجب ان تمر اولا عبر تحرير العواصم العربية واسقاط انظمة التخلف والعمالة وادانة كل من يفكر من الفلسطينيين بالتحالف او التقارب معهم تحت اي ذريعة او مبرر...

****

2017/7/8

المفاهيم عند هيجل هي في حركة مستمرة، تنتقل وتتحول من احد إلى آخر، أو تتحول إلى ضدها، بحركة تصاعدية تبدأ بالمفاهيم المجردة التي هي مفاهيم وحيدة الجانب، وفقيرة بمحتواها، وتنتهي بمفاهيم أكثر عينية وأكثر غنى، كاشفة بذلك عن التناقضات الملازمة لها باطنيا، والتي تشكل القوة المحركة لتطور تلك المفاهيم .
ولا شك أن "هيجل" – كما يقول الراحل د . حامد خليل – كان واقعياً إلى أقصى حدود الواقعية في هذا المجال، فقد كان التناقض الحاد القائم في مجتمعه هو المصدر الذي استقى منه فكرته المذكورة عن تحول المفهوم وتحول الماهية من صورة إلى أخرى، بفعل قوة التناقض والسلب الكامنين فيهما .
غير أن "هيجل" لم ينظر إلى التناقض المذكور كما لو كان شذوذا أو عيباً في الإنسان، وإنما نظر اليه، على العكس من ذلك، على أنه مبدأ كل حركة ذاتية وكل تطور .
وآية ذلك أن التطور يؤدي إلى نفي صورة الظاهرة، لكن هذا النفي لا يأتي إليها من الخارج، وانما هو متضمن فيها، ومن هنا ينتج أن النفي هو مرحلة حتمية لعملية التطور، لا تنفصل بحال من الاحوال عن المضمون الداخلي لتلك العملية .
وهكذا – كما يضيف د. حامد خليل – فان مفهوم الإنسان، أو فكرته، هو تاريخه، أو قل إنه عملية تحققه في التاريخ، وحين يترجم هيجل هذا إلى لغة اجتماعية ، فانه يقول إن تحقق الإنسان هو ان يعيش بمقتضى العقل، أي أن يخلق نظاماً اجتماعياً يتفق مع متطلبات العقل بالكامل .
لكن طالما أن الأوضاع الخارجية التي يعيش فيها ذلك الإنسان تظل لا تتفق مع ما يكونه الإنسان حقاً، أي أن حالة وجوده لا تكون عقلية على النحو المذكور، فانه يأخذ على عاتقه جعلها كذلك، أي جعلها عقلية بالكامل .
والحق ان التاريخ الإنساني ليس سوى عملية صراع الإنسان مع ذاته ومع القوى المحيطة به للوصول إلى تلك النتيجة، أعني الوصول بالإنسان إلى الحالة الإنسانية الكاملة التي يجسد فيها مبدأ العقل ذاته، أي أن يصبح واعياً بذاته بالكامل، إذ عندها فقط يكون حراً.

****

2017/7/8

الأمة العربية _ كما يقول د.عبد الله العروي _ تقف اليوم على باب التاريخ الجدي ، وأنها ستجابهه في الغد لا بعد غد ؛ لكن ذلك لن يكون بفتح باب الاجتهاد فحسب بل يجب إغلاق باب التقليد كلياً ونهائياً أي الابتعاد عن المطلق والاعتقاد بأن الواقع (الحاضر) يستوجب منطقاً لفهمه واستيعابه ، ولن يكون ذلك إلاَ بتبنى المنهج الجدلي العلمي أو التاريخانية فكراً وممارسة.
لذلك فالسؤال عن المستقبل هو سؤال عن المصير وعن الوعي بالتاريخ بهدف الانتقال من التاريخ الحدثي إلى التاريخ الإستراتيجي المستقبلي ، خاصة وأن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا اليوم كما يرى د. فوزي منصور في كتابه " خروج العرب من التاريخ " لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الأستراليون الأصليين غزاتهم وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير أوضاعنا وهذه العملية لن تتم في

رأيه بدون " ثورة حقيقية في الفكر الديني تخرجه من أطر العصور الوسطى وتحوله من قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه. "

****

2017/7/8

حينما نتحدث عن القائد الجبهاوي المناضل المثقف والاديب الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حاملِ الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادىء جبهته الشعبية وأهدافِها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطةِ التقاءٍ هامةٍ، وهي الوظيفةُ النقديةُ للمثقف، والوظيفةُ النقدية هنا تتخطى التبشيرَ أو الرسالةَ إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوةُ رسوخِ ووضوحِ الهويةِ الفكريةِ ، الماركسية ومنهجِها المادي الجدلي من ناحية ، وقوةِ رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغَلين والمضطهدين من ناحيةٍ ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادِنا بصورةٍ مريعةٍ ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتبُ القيمِ "فتقدمت قيمُ النفاقِ السياسي والتلفيقِ الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها مُنظّروها ومشرّعوها الذين صنعتهم انساقُ وآلاتُ السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهُم وأفسدتهُم منظمات NGO S كما هو الحالُ في وضعِنا الراهن في فلسطين –على سبيل المثال وليس الحصر– عبر مروجي ما يسمى بثقافةِ السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعُها وتركيبُها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من اجل التشكيك في صحةِ أفكارِ فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلِها بما يضمن تكريسَ تبعيةِ هذه البلدان واستمرارِ تخلفِها وخضوعِها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كلِ من يرفع شعارَ الليبرالية الجديدة في بلادِنا: إن النيو – ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزلُه التجربة ويختزلُ ذاتَه إلى مجردِ ممسوسٍ بلوثةِ عداءٍ فَقَد بريقَه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

****

2017/7/10

في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

****

2017/7/13

غازي الصوراني ... الحلقة الرابعة : عن طبيعة وسمات التشكل الطبقي ونتائجه/ آثاره في بلادنا :

-14تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 15.4% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى 26.5% من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2016، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (200) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (42) ألف يتقاضون رواتبهم من "حكومة" حماس، و (158) ألف من حكومة رام الله، منهم (100) ألف في الضفة و (58) ألف في قطاع غزة .

-15آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي- أدت فيما أدت إليه – إلى تغيير بعض المناهج والكتب الدراسية وفق رؤاها السياسية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة.

-16دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير كما تؤكد تقارير "برنامج غزة للصحة النفسية" وغيرها من التقارير الصادرة خلال أعوام 2009 – 2015، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه 50% من مياه الصرف الصحي (ما يعادل 77 مليون لتر من المياه العادمة.(

-17انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن 51% من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن 47% منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح 48% منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على 61% منهم.

-18انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الانيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام 2014 أن نسبة الأطفال الاطفال العاملين (10-14 سنة) 1.6% أما الاطفال في الئة العمرية (15-17 سنة) فبلغ حسب الجهاز المركزي للاحصاء 7.5% ، أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم ، فقد بلغت في الفئتين العمريتين 16.2% و 30.8% على التوالي – الاطفال دون سن 18- العاملين بأجر أو

دون أجر بلغت 3.7 % أو ما يعادل (70300 طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ 1.9 مليون طفل.....يتبع الى الحلقة الخامسة

****

2017/7/15

الانقسام الكارثي الذي جرى منذ 14 حزيران 2007- واستمر ثقيلا ضاغطا على عقول وقلوب وارواح شعبنا - شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده الوطني السياسي الاجتماعي الموحد.

****

2017/7/16

في البلدان المتخلفة او بلدان العالم الخامس او السادس، ومنها بلدان وطننا العربي(المفكك والمنهار راهنا)، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون- كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ- هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير -إن كان جذرياً- الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية- علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً - وقبل كل شيء- نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

****

2017/7/16

العقد الاخير من القرن العشرين والعقد الاول والثاني من هذا القرن الحادي والعشرين حملوا صوراً واوضاع ومتغيرات بشعة من التراجع العربي لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث ، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر و النهوض الوطني و القومي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة و سكانه إلى رقم كبير –يعج بحركات وجماعات الاسلام السياسي بمختلف مسمياتها ويعج بالصراعات الطائفية الدموية والاثنية وبالنزاعات الداخلية و العداء بين دوله المفككة او الضعيفة– ، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية ، و تحولت معظم أنظمته و حكوماته إلى أدوات للقوى المعادية ، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة و الفعل و المواجهة ، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها و أشكالها السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية والثقافية و السيكولوجية ، في ظروف فقدت فيها القوى و الأحزاب الديمقراطية الوطنية و القومية و اليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية و موضوعية– على الحركة و النشاط و النمو ، و تراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها.

و في مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور و تجدد و صعود المشروع الوطني و القومي في بلدان الوطن العربي كله ، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة ، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب ، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي ، في السياسة و الاقتصاد و الفكر و الثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين و المعايير العسكرية و السياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب ، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض او المهادنة إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس.

****

2017/7/16

انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لانهاء ودفن الانقسام الكارثي كطريق وحيد لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق إنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، وقطع الطريق على دويلة غزة المسخ ، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته رفض ما يسمى بصفقة القرن ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية،ورفض مشاريع ومخططات دول النظام العربي الرسمي للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني، خاصة دويلات العمالة والخضوع او الصهاينة العرب المسلمين في الخليج والسعودية الأشد خطرا من الصهاينة اليهود ، وادانة وفضح كل من يتعامل مع مشاريعهم المشبوهة ، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، والغاء وفضح كل اساليب القهر والاستبدا لكي نناضل معاً كمواطنين احرار كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

****

2017/7/17

لا يمكن أن يكون التغيير الثوري في بلداننا تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الفصائل أو القوى اليسارية التقدمية الديمقراطية التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا السياسي والاجتماعي والثقافي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر والديمقراطية والنهوض السياسي والحضاري والتنموي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/7/18

النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي من ارضية الصراع الطبقي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها.

****

2017/7/20

أُعيد التأكيد والتذكير بأن احزاب وفصائل المعارضة الوطنية واليسارية الديمقراطية الفلسطينية، أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي عليها استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض عليها ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير أوضاعها الداخلية للخروج من أزمتها الداخلية الراهنة، ومن أحوال ضعفها وعزلتها صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الوجود الصهيوني بصورة منهجية وهادفة، جنباً إلى جنب مع النضال المطلبي الديمقراطي للارتقاء بأوضاع الجماهير الفقيرة، بما يمكن هذه القوى من استعادة دورها ومصداقيتها في النضال من اجل انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة بكل أشكالها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية.

على أية حال ، أُدرك أن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية الديمقراطية، بمثل ما تحتاج إلى

أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني ديمقراطي، من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي الهدف الاستراتيجي لإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.

****

2017/7/21

مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل احزاب وفصائل اليسار الماركسي...

الاغتراب لدى فصائل واحزاب اليسار يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالتراجع والتفكك والهبوط السياسي والانتهازية والارتداد الفكري وفقدان المصداقية والتأثير في اوساط الجماهير، وحينما تشعر – هذه الفصائل –أن ثقافتها وشعاراتها السياسية ورؤيتها الفكرية وبرامجها لم تعد من ممتلكاتها وأن أسسها ومبادئها النظرية والفكرية والسياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية أو لفهم مقتضيات النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي والصراع الطبقي ، فتتكمش على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تتكرس حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية او المحددات النظرية كما وردت في وثائق هذاالحزب أو الفصيل او ذاك ، وفي مثل هذه الاحوال من التراجع يصبح الاغتراب مظهرا رئيسا لدى العديد من الاعضاء الطليعيين المتميزين بوعيهم والتزامهم العملي والنضالي بالاهداف والمبادىء ، ولذلك يمارسون كل اشكال التحدي لازاحة الاغتراب ، لكن تراكم مظاهر وشخوص التراجع الانتهازي والشللي التي تكرس عوامل الانهيار الفكري والسياسي تجعل موازين القوى داخل الحزب او الفصيل لصالح قوى الارتداد والتراجع ، ومن ثم يصبح الحزب او الفصيل معرضا لمزيد من عوامل التفكك تمهيدا لانهياره واسدال الستار عليه وولادة القوى الثورية الجديدة من داخله ومن خارجه.

****

2017/7/22

القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي ، وفق مصالحها في هذه المرحلة أو تلك ، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على

فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي لمواصلة تنفيذ مخططاتها العدوانية لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني وتفكيك هويته واستسلامه لشروطها، خاصة في ظروف الانقسام والصراع على المصالح بين طغيان واستسلام القيادة المتنفذة في م.ت.ف، وطغيان حركة حماس وتفاوضها على المهادنة، في مقابل تزايد مظاهر القمع والاستبداد والتفرد الدكتاتوري في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال في مجمل النظام العربي اليوم، حيث يعيش المواطن العربي اشكالاً متنوعة من القهر والقمع تتراوح درجاتها في البشاعة بين طغيان النظام الحاكم أو بشاعة ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة أو كلاهما معاً.

****

2017/7/23

65عاما على ثورة 23 يوليو ...أهم دروس وعبر القائد الخالد جمال عبد الناصر...التقاط هموم ومعاناة العمال والفلاحين الفقراء ورفع شأنهم والارتقاء والاعتزاز بهم ، الى جانب الموقف الحازم ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وزمرة حكام الانظمة الرجعية العميلة...فهل تتعظ وتتعلم احزاب وفصائل اليسار العربي لعلها تبادر جديا للخروج من ازماتها السياسية والفكرية والتنظيمية المتفاقمة على طريق استرداد دورها الطليعي ورسالتها الثورية الديمقراطية التغييرية ببعديها الطبقي والسياسي ومواصلة نضالها من اجل اسقاط انظمة التبعية والتخلف والاستبداد ،وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية استكمالا وتعزيزا لجوهر ثورة يوليو ومبادىء القائد الخالد جمال عبد الناصر؟

****

2017/7/23

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تطالب حركة حماس حل اللجنة الادارية وتطالب الرئيس ابو مازن الغاء الإجراءات الجائرة التي اتخذتها السلطة بحق قطاع غزة فوراً، والبدء بحوار وطني شامل لانهاء الانقسام والمصالحة الوطنية استنادا الى اتفاق القاهرة مايو 2011 وتحقيق وحدة وطنية تعددية، باتت تنظر إليها جماهير شعبنا بأمل كبير، تستطيع من خلالها تجاوز المخاطر الجدية التي تتعرض إليها قضيتنا الوطنية . وأي تباطؤ أو تأخير في التقاط اللحظة الراهنة لتنفيذ اتفاقات المصالحة بآليات وطنية سيضع حركتي فتح وحماس أمام مسؤولية تاريخية ووطنية كبيرة.

****

2017/7/24

غازي الصوراني ....عن رثاثة التطور الطبقي في مجتمعاتنا العربية.

الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية وشبه " الرأسمالية" ذات الطابع الرث السائدة في مجتمعاتنا، الى جانب استشراء حركات الاسلام السياسي والصراعات الطائفية الدموية البشعة – ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" هنا – اذا صح التعبير – هي حتمية

الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي (العسكري والمدني) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة والخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الديمقراطي الثوري ، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته الفكرية السياسية المجتمعية التنموية ، وتعميق الوعي بها في صفوف الاعضاء ، بما يضمن تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الاسلاموي ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع – بصورة يومية – في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى والمخيمات بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية الناظمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا في بنية الاقتصاد التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط من خلال توعية جموع الفقراء والمضطهدين باسباب وأدوات الظلم والاستغلال الطبقي تمهيدا لتأطيرهم وتنظيمهم واندماجهم في الحراك الثوري ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها.

****

2017/7/24

ان الإصرار على أن تكون القدس العربية عاصمة للفلسطينيين موقف تسنده الحقوق التاريخية والقانونية إلى جانب الشرعية الدولية، أما من ناحية السيادة المشتركة عليها، فهو أمر غير قابل للتحقق.

لأن رفض التوحد بين الهويتين المتناقضتين لا يعود إلى الحق التاريخي للفلسطينيين والعرب في مدينة القدس وكل فلسطين فحسب، ولكنه يمثل في الحاضر والمستقبل بصورة واعية تستند إلى أن وجود الفلسطينيين ومستقبلهم مرهون بالانتماء إلى محيطهم العربي في المكان والزمان، وهو وجود يعبر عن انتماء عضوي عميق لا تؤثر فيه الهزيمة المؤقتة أو عوامل القوة الصهيونية في اللحظة الراهنة في عالم متغير يقول لنا ببساطة إن المستقبل هو للأمة العربية شرط امتلاكها عناصر القوة والنهوض، وهو مستقبل يعكس نفسه على الفلسطينيين بما يعزز استحالة اندماجهم في إطار الهوية الصهيونية التي لا تتضمن في داخلها مقومات مستقبلها.

****

2017/7/25

المفكر الراحل محمد أركون ، يدعونا دائما للمقارنة لكي نفهم، إنه يقارن دائما بين الأنظمة اللاهوتية الثلاثة، اليهودية فالمسيحية فالإسلامية، ويكشف عن أن آلياتها في النبذ والاستبعاد تبقى واحدة على الرغم من اختلاف مضامينها وعقائدها وطقوسها، إنه يدعونا للخروج من الجدران الضيقة لتراثاتنا الخاصة التي ولدنا فيها أو تربينا عليها لكي نتعرف على تراثات أخرى ونفهم الظاهرة الدينية من أوسع أبوابها.. إنه يدعونا لتوسيع عقولنا ولو

قليلا لكي نخرج من طوائفنا ومذاهبنا ونتنفس الهواء الطلق في الخارج .
المشكلة الأساسية –كما يقول د. هاشم صالح– هي في كيفية الانتقال من مرحلة العقل الديني إلى مرحلة العقل العلمي أو العلماني الفلسفي. فالعرب لم يتجاوزوا بعد المرحلة اللاهوتية القروسطية من مراحل التطور، والمشكلة الأساسية –كما يستطرد هاشم صالح– هي: كيف يمكن تعزيل التراث من أوله إلى آخره لكيلا يظل عالة علينا، عبئا على كاهلنا، لكيلا يعرقل إلى الأبد تقدمنا، انطلاقتنا، نهضتنا. فنحن سجناء أنفسنا شئنا أم أبينا..المشكلة الأساسية تكمن في كيفية تفكيك كل الرواسب التراثية والطائفية: أي كل اليقينيات المطلقة التي لا يتجرأ أحد على مساءلتها مجرد مساءلة حتى ولو خلعت المشروعية الإلهية على التفجيرات العمياء وقتلت آلاف البشر في الداخل والخارج على حد سواء، المشكلة الأساسية تكمن في كيفية توليد لاهوت ليبرالي تحرري قادر على مواجهة هذا اللاهوت الظلامي الذي يتحكم برقابنا منذ ألف سنة على الأقل، وبالتالي فأركون لا يريد القضاء على الدين وإنما توليد فهم آخر، حر ومتسامح للدين.
****

2017/7/25

يقول المؤرخ الفرنسي العظيم ول ديورانت في سياق حديثه عن الفيلسوف الالماني العظيم هيجل:
....ان اعاظم الرجال ليسوا الخالقين للمستقبل ولكنهم وسطاء في تحقيق هذا المستقبل وما يقومون بفعله ليس سوى تحقيق لما ترسمه روح العصر .
ان العبقري لا يضع سوى حجرا آخر في كوم البناء كما يفعل الآخرون، "ولكن لحسن حظ العبقري انه يجئ اخيراً، وعندما يقوم بوضع حجره يقف البناء على دعائمه "ان مثل هؤلاء الافراد لا يشعرون بالفكرة العامة التي يقومون بكشفها.. ولكن لديهم بصيرة في حاجات الزمن، وما هي الامور التي تم نضجها وآن حصادها .
يبدو أن مثل هذه الفلسفة عن التاريخ تؤدي إلى نتائج ثورية، ان هذه العملية المنطقية في سير التاريخ تجعل من التغيير مبدأ الحياة الأساسي، اذ لا شيء خالد، وفي كل مرحل من مراحل الاشياء يوجد تناقض وتعارض لا يقوى على حله سوى صراع الاضداد، لذلك فان الحرية هي قانون السياسة، وهي طريق مفتوحة للتغيير، والتاريخ هو نمو الحرية وتطورها.
****

2017/7/26

لست اول من يتساءل عن مصير حماسته او آراءه وكتاباته في محيط يزخر بالانتهازيين والمنافقين والجهلة ويستولد في دواخلي حالة من القلق ، لا تفزعني كثيرا ،بل تمدني بالمزيد من عناصر التحدي والقوة المعنوية التي تتعمق مع دفء بعض الرفاق والاصدقاء ومحبتهم وتواصلهم المعرفي والسياسي مع كتاباتي ، لان ما اكتبه اودع فيه قطعة من عقلي وروحي واثقا من تفاعلهما مع ارواح وعقول رفاقي واصدقائي في فلسطين وكل ارجاء الوطن العربي، فكيف اذن يمكن ان تفتر حماستي وكيف يمكن ان اتخلى عن قناعتي الفكرية بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنوير والعقلانية العلمانية ، وبالماركسية ومنهجها بعيدا عن كل مظاهر الجمود والتقديس في مسيرة نضالنا المشترك ضد الوجود الامبريالي وضد انظمة الرجعية والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد

الوجود الصهيوني في بلادنا ..ذلك هو اليسار الحقيقي بالنسبة لي ..الذي يلتزم بهذا الموقف السياسي الواضح الذي ينطلق برؤيته التقدمية الثورية كحامل لمفاهيم الحداثة والتنوير والديمقراطية واستخدامها في النضال من اجل الغاء كل مظاهر التخلف والتبعية والاستبداد والاستغلال وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في مجتمع ديمقراطي محكوم باسس العدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية...

****

2017/7/27

بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية وتأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني بشقيه الليبرالي الرث والاسلام السياسي، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركاً الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطاً بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ.

وبالتالي فإن الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى. "

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم ، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية"العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره.

****

2017/7/28

الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها

****

2017/7/28

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان طبقيتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مُسَيْطَر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية العسكرية والمدنية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

****

2017/7/28

رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي.....

انطلاقا من ان فكرة المقاومة (بكل اشكالها)الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية أقدم رؤية راهنة ومستقبلية عن دور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ورؤيتها ومواقفها المطلوبة تجاه الوضع العربي وفق الاسس التالية:

–1الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها انها " وجدت لتبقى " او انها"دولة اليهود "أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية

–2انطلاقا من ان التناقض الاساسي التناحري مع العدو الصهيوني ، دون تجاوز التناقض مع انظمة التبعية والاستبداد والتخلف الرجعية العربية باعتباره تناقض سياسي رئيسي ، ولا يعني ذلك أن تقوم القوى الثورية الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية الثورية الديمقراطية لإسقاط أي نظام رجعي أو تابع للحلف الإمبريالي الصهيوني.

–3ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي الديمقراطي النهضوي العربي:

فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية المشار اليها ، ولكنه يصبح شعاراً ضارّاً إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني .

4-المساهمة في إسقاط نهج الخيانة ، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كامل أهداف الشعوب والجماهير الشعبية العربية في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة.

5-المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي :

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري.

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري.

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

****

2017/7/29

الحركات والفصائل والاحزاب الوطنية الديمقراطية والتقدمية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها.

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا (قوى ديمقراطية وطنية ويسارية)أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الديمقراطي العلماني أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية الديمقراطية بكل ابعادها التنويرية العقلانية العلمانية التقدمية النقيضة لكل مفاهيم العنصرية الاثنية والشوفينية القومية ، وذلك انطلاقا من منظور الصراع الطبقي ومنهجه المادي الجدلي، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف التقدمي الديمقراطي ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

****

2017/7/29

الثورة الوطنية الديمقراطية ترتكز إلى تحالف واسع من الجماهير يضم القوة الرئيسية للتحالف الثوري المكونة من العمال والفلاحين الفقراء، الى جانب الشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة ، (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ويخطئ كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأسا نحو"الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود. فهي تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي ، كما وترمي إلى القيام بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل اشكال التبعية للامبريالية وانهاء هيمنة الكومبرادور والراسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والقطاع العام والمختلط ، وهذا يعني أن مهامها :

.1تصفية البنية الاقتصادية التابعة وتصفية البنية الاقتصادية الكومبرادورية ، والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي.

.2تصفية البنى اليمينية الليبرالية وبنى الاسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفكيك وازاحة هيمنتها في البناء الفوقي ، وهذا يعني اعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لالغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

.3اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في كل قطر عربي ارتباطا بمبدأ الاعتماد الجماعي العربي.

****

2017/7/30

اليسار العربي ومجابهة الهبوط السياسي والتدهور الاجتماعي والاخلاقي.....

احزاب وفصائل اليسار العربي لا تدعي الكمال في سلوك قياداتها وكوادرها، ولكن المطلوب دائماً وأبداً وعي وبلورة القيم والثوابت الأخلاقية الديمقراطية والمجتمعية الأساسية التقدمية والحفاظ على نقاوتها عبر الممارسة العملية وتطبيقها اولا داخل فصائلنا واحزابنا،....لذلك فان مهمة محاربةالانحراف والهبوط السياسي و التدهور الاجتماعي والأخلاقي في احزابنا ومجتمعاتنا تبقى مهمة طوباوية إذا كنا لا نطلبها بالدرجة الأولى وبإلحاح من لدن رفاقنا، وإذا لم تتحصن كوادر احزابنا ضد كل مظاهر السلوك الاخلاقي الشائن في المجتمع او في الحزب، فإن تعلقنا بشعار الحرب على هذه المظاهر –في السلطة وفي المجتمع– واستعادة دورنا الطليعي ومصداقيتنا في اوساط جماهيرنا الفقيرة يبقى وهماً من الأوهام.

****

2017/7/30

باتت قضيتنا الفلسطينية اليوم محكومة لقيادات سياسية– في فتح وحماس – استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل استمرار الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء في فلسطين ، انتقلت

قضيتنا من التسوية الى التصفية، ويرقص عدونا الإسرائيلي طربا بهذا المصير الذي لم يستطع تحقيقه في كل حروبه ضدنا ؟؟!!!، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

****

2017/7/30

يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الثانية – فبراير 2014 – موقع الحوار المتمدن.(

****

2017/7/30

تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر إلى آخر، يحمل بالتأكيد مخاطر خطيرة، فينبغي تفادي هذا الجمع.

لذلك يجب التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخري منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه. ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية لدولة هي نفسها أصبحت حليفًا مرؤوسًا للولايات المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة إلى النساء، واختزال العقيدة في شكلية طقوسية، وعنصرية طائفية تابعة ومتعصبة.

****

2017/7/30

مرة ثانية ...رسالة دافئة الى رفاقي وأصدقائي في احزاب وفصائل اليسار العربي.....

تعالوا معا.. ندعو احزاب وفصائل اليسار العربي إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر بما يلبي احتياجات ومصالح الجماهير الشعبية ، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون]ديمقراطيا ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا السياسي والاجتماعي والثقافي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر والديمقراطية والنهوض السياسي والحضاري والتنموي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/7/31

في توصيف ازمة المجتمعات العربية واسباب انحطاطها...

من المهم والضروري في اطار النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور فيها(بالتجاور مع الانماط القبائلية العشائرية وشبه الاقطاعية) ، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، خاصة مع استشراء استغلال الشرائح الطبقية الكومبرادورية والعقارية والمالية الطفيلية، وتراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح الاقتصادي والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ،وأفسح المجال واسعا امام انتشار الحركات الاسلاموية والصراعات الطائفية الدموية بعد أن غابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية

في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...الأمر الذي يفرض على قوى اليسار العربي تفعيل النضال السياسي والصراع الطبقي والاندماج في حركة السيرورة الثورية للعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين لتحقيق اهدافهم في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/7/31

عن تخلف وتشوه التطور الطبقي في بلادنا.....

بالرغم من نفوذ أسلوب الإنتاج الرأسمالي على المستوى الاقتصادي الفلسطيني، إلا أننا لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنته على المستوى الأيديولوجي والسياسي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة وملموسة تعكس بوضوح رؤية أو أفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية، حيث نجد صعوبة كبيرة في رصد ممارساتها السياسية والأيديولوجية، خاصة مع ضعف وجود تنظيمات سياسية تعبر عنها، مما يجعلنا نتفق مع عالم الاجتماع الراحل د.عبد الباسط عبد المعطي في أن التكوين الاجتماعي في بلادنا (فلسطين ومصر وبقية البلدان العربية) يبدو كما لو كان يعيش دون سياسة بالمعنى الدقيق والشامل للصراعات والتحالفات، وهذا الوضع، يفسر إلى حد كبير، تمايز وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية وبعض رموز ال NGO's في الحقل السياسي والاقتصادي للسلطة ودرجة تأثيرها تفوق قوى وتشكيلات سياسية ذات ارث نضالي تاريخي.

إن الفساد السياسي الذي انتشر وتعمق ببطء –وبصورة محدودة أو مغلقة– قبل أوسلو، عبر تحالف قيادة م.ت.ف مع رموز رأس المال الفلسطيني المغترب، الذين راكموا ثرواتهم ضمن شروط النظام الرأسمالي المعولم، أدى إلى تمهيد الطريق صوب أوسلو وما تلاه من إقامة أشكال الائتلاف الاقتصادي والسياسي، والمشاركة بين رموز التحالف الطبقي في السلطة الجديدة من ناحية، وبين رموز رأس المال الفلسطيني المغترب من ناحية ثانية، للعمل معاً ضمن المصالح المشتركة في نفس المسار أو المرجعية الإسرائيلية الأحادية، التي حددت منذ البداية، طبيعة نمو واتجاهات حركة رأس المال والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، بحيث ارتهن أكثر من 80% من هذه القطاعات عموما والصادرات والواردات خصوصا لهذه المرجعية، أما النسبة المتبقية فقد ارتهنت حركتها في الاستيراد والتصدير أو الاستثمار بموافقة المرجعية الإسرائيلية، الأمر الذي راكم بصورة متسارعة في ولادة المشهد الاجتماعي الجديد.

****

2017/8/1

عن انحسار دور المثقف الوطني الديمقراطي التقدمي في مجتمعاتنا.....

أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي التقدمي الديمقراطي عموما في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير اموال النفط الخليجي والادوار المشبوهة لحكام دويلاته وادواتهم ، وبتأثير واضح ايضا لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب

وارتداد الآلاف – من المثقفين الوطنيين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق الخليج او طبق NGO.s ، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية والتطبيع والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم .

على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح و التراجع والهبوط السياسي ما بعد كامب ديفيد واوسلو والاعتراف بالدولة الصهيونية وتزايد ارتهان وخضوع النظام العربي للتحالف الامبريالي الصهيوني وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين أجراء لمن يدفع أكثر، أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

****

2017/8/1

يسار لفظي شكلاني عصي على ممارسة النقد الذاتي....

حين يكون هناك يسار عصي على ممارسة النقد الذاتي ، وفي ذات الوقت لا يمل الحديث اللفظي طبعا عن ضرورة مراجعة خطابه واسباب فشله طوال العقود الماضية دون اية خطوة جدية صوب المراجعة او البحث عن اسباب الفشل !! ، كيف لهذا اليسار ان يعترف بالخطأ، وبمسؤوليته عن الخطأ ، بل كيف يقوم باصلاح الخطأ ؟ بل ان السؤال الجارح كيف بامكان اليسار هذا ان يمارس الصح ان لم يقبض على رأس الخطأ ؟ انه لا يدرك ان قضيتنا واوضاعنا وحركتنا الوطنية بكل مسمياتها تعيش مأزقا خانقا يتطلب من كل وطني مخلص اعادة النظر في كافة البرامج والرؤى السابقة التى اوصلتنا الى هذا المأزق الذي يعني بصراحة شديدة وصولنا الى حالة قصوى من العطب في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، فالمأزق حالة عطب أو فشل أوهزيمة حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة .

فحين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به الى ذلك المأزق، ولا سبيل الى خروج الفكر السياسي من انسداد طريقه او من مأزقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته الى النهاية المقفلة، وعدم نفع عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود ..

..والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او

تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

****

2017/8/2

غازي الصوراني – الحاجة إلى التنوير والتثوير والتجديد الفكري.....

نحن بحاجة إلى تنوير و' تثوير ' فكري ، لا مجرد تجديد ، ونقصد بالتثوير – كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد –تحريك العقول بدءا من سن الطفولة . فقد سيطرت على أفق الحياة العامة في مجتمعاتنا سواء في السياسة أو الاقتصاد أو التعليم – حالة من ' الركود ' طال بها العهد حتي أوشكت أن تتحول إلى ' موت '. هذه الظاهرة مشهودة في أفق الحياة العامة ، بصرف النظر عن مظاهر حيوية جزئية هنا أو هناك ، في الفنون والآداب بصفة خاصة , فستجد أن بؤر الحيوية تلك مثل بقع الضوء التي تكشف المساحات الشاسعة للظلمة . فإذا وصلنا إلى مجال الفكر ، فحدث عن اغتراب الفكر وغربة المفكرين ، إلا من يحتمي بمظلة سلطة سياسية أو إثنية أو دينية تحوله إلى بوق ينطق بما ينفخ فيه، وبالتالي فإن حالة ' مخاصمة ' الفكر تلك ، والتنكر له تنكرا تاما– كما يضيف نصر ابو زيد– ، هي المسئولة عن شيوع نهج ' التكفير ' في حياتنا . ولا أقصد التكفير الديني فقط ، وإن كان أخطر أنماط التكفير ، ولكني أشير أيضا إلى التكفير السياسي والعرقي والثقافي ، وكل أنماط الاستبعاد والإقصاء . إن ' التكفير ' هو النهج الكاشف عن مخاصمة ' التفكير ' والانقلاب ضده.

كما يرتبط منهج التجديد بالحاجة إلى التجديد في سياقها التاريخي الاجتماعي ، السياسي والفكري . فالتجديد في أي مجال لا ينبع من رغبة شخصية أو هوى ذاتي عند هذا المفكر أو ذاك ، إنه ليس تحليقا في سماوات معرفية ، أو بالأحرى عرفانية ، منبتة عن أرض الحياة وطينها ، وعن عرق الناس وكفاحهم في دروب الحياة

الاجتماعية . من هنا يمكن القول إن ' التجديد ' ليس حالة فكرية طارئة ، بل هو الفكر ذاته في تجاوبه مع الأصول التي ينبع منها ويتجاوب معها بوسائله الخاصة.

****

2017/8/2

تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف الديمقراطي التقدمي في بلادنا للاسهام في مجابهة وتغيير هذا الواقع المنحط، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ذلك أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية هو مفهوم حديث، وهو مفهوم نخبوي رغم أن مفهوم النخبة قديم وسابق على مفهوم المثقف، لكنني لست معنياً بتاريخية هذا المفهوم بقدر اهتمامي بمضمونه ودوافعه، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً وقبل كل شيء المثقف العضوي الماركسي، "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" ، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام عموما والفقراء والكادحين وكل المضطهدين خصوصا، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

****

2017/8/3

السياسة التي تستحق اسمها– كما يقول الصديق أ . جاد الجباعي – سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها الأخلاق والحياة الأخلاقية . المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.

لكن يبدو ان احزاب وفصائل اليسار العربي ما زالت تعيش حالة من الاوضاع المأزومة المحكومة للعديد من مراكز القوى او التكتلات الشللية لاسباب متعددة من اهمها غياب الوعي العميق بمبادىء واهداف الحزب وبالتالي انعكاس مظاهر التخلف المجتمعي وتجذرها في العديد من هيئات الحزب وقواعده.

فعلى الرغم من وجود عدد من الاعضاء والكوادر والقيادات المحترمه في اخلاقها وممارساتها وعلاقاتها الموضوعية مع الآخر ، الا أنه من المؤسف والمحزن في آن –أن السياسة والعلاقات الحزبية الرفاقية والاجتماعية والشخصية لم ترقَ عند معظم احزاب وفصائل اليسار العربي إلى مستوى العمل في سبيل الارتقاء بالحزب او الفصيل صوب وحدته الاخلاقية وتعدديته الديمقراطية الداخلية وصولا الى سيادة العلاقات الرفاقية والشخصية الدافئة القائمة على الاحترام المتبادل ، ومن ثم الحرص على رفض وادانة ومعاقبة كل من تسول له نفسه الاساءة الشخصية الى أي رفيق أو رفيقة ، اذ أن هذه الاوضاع الشاذه اللااخلاقية بقدر ما تثير الحزن والأسى والقلق على مستقبل حركات اليسار العربي ، فانها تفرض على كل ماركسي ثوري مخلص ان يستثير في دواخل عقله وقلبه وروحه كل نوازع الاخلاص لمبادىء واهداف احزاب وفصائل اليسار العربي وتضحياتها ونضالاتها ، كما تفرض ايضا ان تستثير كل حوافز الوعي الثوري والدافعية الذاتية والشغف بالمبادىء الثورية

من اجل ازالة كل مظاهر الازمات الفكرية والسياسية والاخلاقية على طريق بناء الحزب الثوري القادر على مجابهة قوى اليمين بكل تلاوينه الليبرالية والاسلاموية وكل انظمة الاستبداد والاستغلال بروح عالية من التحدي والمقاومة المشفوعه بالأخلاق الثورية والشخصية في آن واحد لتغيير هذا الواقع صوب تحقيق اهداف الثورة التحررية الوطنية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/8/3

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/8/4

لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا.

****

2017/8/4

غازي الصوراني .....المعرفة التي نتطلع إليها...

المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي، فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة قابلة بدورها للتطور والارتقاء . إذن ، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، والفيزياء وعلوم الفضاء والنانو تكنولوجي الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا – إلى حد بعيد – في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين تلك البلدان.

****

2017/8/4

في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، تتهاوى كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي، فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة قابلة بدورها للتطور والارتقاء . إذن ، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، والفيزياء وعلوم الفضاء والنانو تكنولوجي الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة

عضوية لا انفصام فيها من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا – إلى حد بعيد – في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين تلك البلدان .

****

2017/8/5

الانقسام البشع واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

****

2017/8/5

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين .....

إن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية . إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب وقوى اليسار على وجه الخصوص.

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية على وجه الخصوص ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها الحلف المعادي، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها

الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا، قادرة على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

****

2017/8/5

على الرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 69 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 50% من مجموع الإسرائيليين ، والباقي ونسبتهم (50%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال.

****

2017/8/6

ان وعي مفهوم المواطنة ، والإقرار به كمرجعية من كافة القوى السياسية الفلسطينية، يشكل بدوره أساساً حضاريا ومعرفياً وديمقراطيا ومجتمعياً وقانونيا، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية توحيدية محددة تلتزم بتكريس وتفعيل" القانون الاساسي" وتأسيس نظام سياسي فلسطيني عصري وطني تحرري وديمقراطي يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما

يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة(فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي(دول عربية او غير عربية) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية أو تنفيذ عملية الاعمار ورعاية اسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي الفلسطيني الديمقراطي وثوابته، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن اعادة البناء والاعمار ورعاية ابناء الشهداء والجرحى ، ومواجهة مظاهر واسباب البطالة والفقر ، وتوفير اسس التطور الحضاري الاجتماعي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والدخل ، في اطار وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات العامة والفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري ، ووفق قواعد الديمقراطية كمعيار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك ،والغاء كل مظاهر الاستبداد والخوف المتراكمة منذ سنوات طويلة في صدور ابناء شعبنا، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في الخارطة الطبقية أو السلّم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي وفق رؤى وبرامج وطنية تحررية وديمقراطية تضمن وحدة الشعب والارض والقضية لمواصلة النضال وتحقيق الاهداف الوطنية الكبرى لشعبنا.

****

2017/8/7

الى الاخوة في حركتي فتح وحماس.....

لا معنى ولا جدوى من اي شعار وطني طالما ظل هذا الانقسام جاثما على صدور ابناء شعبنا...وبالتالي فإن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً أو نكبة غير مسبوقة على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من استعادة وحدة شعبنا لمجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد ، وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية.

****

2017/8/8

الطائفية والمصالح الطبقية تاريخيا وراهنا.....

أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف فيما بعد –خاصة بعد قيام الدولة الأموية– تعود إلى

حاجة الحكام إلى نصوص تشريعية أو مبررات دينية تبرر وجودهم السياسي من جهة وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكرياً وسياسياً.

وبالتالي فإن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب ، بل أن الصراع الطائفي يتذرع بالدين لكي يعبر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية ، وبالتالي فإن حديثنا عن الطائفة أو الطوائف يجب ان لا ينطلق من الدين وحده ، بل يتخطاه إلى السياسة كمحدد رئيسي في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفية التاريخية والراهنة بين السنة والشيعة أو بين الفرق الإسلامية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضامن وتمرد طائفة الشيعة ، ودورها الثوري التاريخي والراهن، سواء داخل الدولتين الأموية والعباسية أو في المراحل اللاحقة وصولاً إلى المرحلة الحالية، يعود في أسبابه لاعتبارات ومبررات موضوعية ارتبطت بالظلم والاضطهاد الذي وقع –وما يزال – على هذه الطائفة طوال تلك المراحل ، يؤكد على ذلك ممارسات النظام الوهابي السعودي وكذلك الأمر في اليمن والبحرين ولبنان والعراق ، حيث قام النظام الامبريالي الامريكي بعد احتلال العراق بتأجيج الصراع الطائفي من خلال تكريس سيطرة الشرائح الطبقية الكومبرادورية والعشائرية المتنفذه من الطائفة الشيعية في العراق، وبالتالي امتداد اشتعال الصراع الدموي الطائفي في العراق وسوريا واليمن وليبيا والبحرين والسعودية كما نشهده اليوم.

****

2017/8/8

نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة.

****

2017/8/9

حديثي عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة ، عبر رؤية وممارسة جديدتين ، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي التقدمي العربي ، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وآفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي ، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها ، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة ، والتسارع غير العادي ، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي ، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم ، بحيث أصبحت –اليوم– واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا ، كل ذلك يجعل من المثقف العربي ، –بالمعنى الجمعي المنظم– بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي ، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي القومي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية.

****

2017/8/9

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد 10 سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر

والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

****

2017/8/10

التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن ، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل.

لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك .

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان .

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل

المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، بل اعتباره هدفا اساسيا في هذه المرحلة إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

****

2017/8/11

في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة في حياة شعوبنا العربية وشعبنا العربي الفلسطيني ، من المهم دوماً أن نستذكر الفيلسوف الفرنسي الوجودي التقدمي والديمقراطي غير الماركسي "جان بول سارتر" صاحب القول المشهور بأن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي.إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

****

2017/8/11

الاختلاف العميق او التناقض بين فتح وحماس هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بسياسات الهبوط الاوسلوية وبأهداف ومصالح حمساوية وبرامج انقسامية فئوية محددة في اطار ما يسمى بدويلة غزة والمهادنة ، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها ، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

****

2017/8/11

نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف ، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين م.ت.ف باعتبارها كيانا معنويا، وتعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية، التي يجب أن ترتكز سياستنا لحمايتها كمنجز وطني، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ومن خارجه.

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، فإنني أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف ودورها

وبرنامجها ومشروعها، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها ، الامر الذي يفرض علينا رفض عقد المجلس الوطني في رام اللة ، والنضال بكل الوسائل السياسية من اجل تشكيل مجلس وطني جديد يجسد تمثيل كافة القوى الوطنية والاسلامية الفلسطينية والفعاليات والمؤسسات الوطنية ومن ثم عقده في الخارج ضمانا لمشاركة الجميع.

****

2017/8/12

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات.

ولذلك فإنني أعتقد أن النضال الاشتراكي في البلدان المتخلفة عموماً، وبلدان وطننا العربي خصوصاً، مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يؤكد بحق المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

****

2017/8/12

من أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل وطني فلسطيني، تلك التي تتجلى في التزايد المتسارع لتراكمات الاحباط واليأس في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات في ظروف باتت فيها وحدة شعبنا السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية مهددةً بالفعل بعوامل التفكك والانقسام والصراع على المصالح الفئوية بصورةٍ غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، حيث نشهد في هذه اللحظة المهينة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة، لحساب الأفكار والرؤى الانتهازية والمصالح الطبقية التي تروج لسياسات "الاعتدال" والواقعية المستسلمة في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من

التطابق في النتائج السياسية الكارثية ، بين مسار الحركة الوطنية ما بعد عام 48 ، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى مشهد الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس ، وهو مشهد زاخر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل وضحى من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للحركتين.....

****

2017/8/12

أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين – غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري ، مظهراً رئيسياً –غير مسبوق– لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة.

الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرّثة) ، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ5. %

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

****

2017/8/12

بالرغم من تأكيد بعض فصائل اليسار ، وخاصة الجبهة الشعبية ، في سياق رؤيتها وقبولها للحل المرحلي، التي تقوم على أن هذا الحل لن يلغي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين.

إلا أن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فقط بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين فتح وحماس وآثاره الضارة على

قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً، وهذا هو الأساس بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في المنطقة العربية والإقليم الشرق أوسطي.

ونتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام 1967 ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرأت – انطلاقاً من مصالحها الطبقية – السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال 24 عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً، وهنا بات شعبنا –في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط– في تناقض مع جوهر سياسات م.ت.ف بعد ان اعترفت رسمياً بإسرائيل دون أي مقابل، وهو أيضاً في تناقض مع السلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، بمثل ما هو في تناقض باتت تراكماته التدرجية واضحة للعيان مع حكومة حماس غير الشرعية في غزة، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن والشتات، باتوا يشعرون –في ظل حالة شبه يائسة تسود في أوساطهم– بأن الانقسام والصراع الفئوي الراهن بين فتح وحماس قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي وشهداؤهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام 48 بات أكثر سوءاً بصورة غير مسبوقة.

****

2017/8/13

تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر إلى آخر، يحمل بالتأكيد مخاطر خطيرة، فينبغي تفادي هذا الجمع. لذلك يجب التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخرى منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه. ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية شكلية ومظهرية لدولة العائلة السعودية هي نفسها أصبحت "حليفًا" وتابعا مرؤوسًا للولايات المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة لاستخدام الدين في تبرير مصالح امراء ومشايخ وملوك آل سعود وخيانتهم (كما هو حال مشايخ او عملاء دويلات الخليج)، بحيث تم اختزال العقيدة في شكلية طقوسية وعنصرية طائفية متعصبة في اطار تسييس الدين في خدمة السيد الامريكي وتوابعه من العملاء أو العائلات والمشيخات الحاكمة.

****

2017/8/13

وجهة نظر.....

تفتقر مجتمعاتنا العربية الى تبلور طبقي بورجوازي حديث بالمعنى الراسمالي ، وبالتالي فانني لا استطيع القول بوجود انظمة رأسمالية في بلاد العرب ، وانما هناك فقط علاقات رأسمالية كومبرادورية تابعة ذات طابع

استهلاكي رث ، وبالتالي فإن القوى "الرأسمالية" بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي، في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

****

2017/8/13

شعبنا الفلسطيني في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي –في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية– وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي

****

2017/8/13

غازي الصوراني ...من مقدمة كتابي " مدخل الى الفلسفة الماركسية....."

خلال الثلاثة عقود الماضية كان من الطبيعي أن تتعرض القوى والأحزاب الشيوعية والماركسية، العربية والعالمية ، إلي حالة من التراجع والارتباك الذي وصل إلي شكل من أشكال الفوضى الفكرية ، خاصة تجاه المواقف من الماركسية، لكن بشاعة الاستغلال والاحتكار الرأسمالي في مرحلة العولمة الراهنة ، أكدت من جديد على عودة الماركسية ليس فقط كنظرية ثورية تلبي تطلعات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، بل أيضاً عودتها كنظرية علمية متجددة قابلة للتطور وفق ظروف عصرنا الراهن ومتغيراته بما يخدم خصوصية هذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك . من هنا يبرز أمامنا سؤال ما هي الفلسفة الماركسية؟ الذي مازال متداولاً . بهذه الدرجة أو تلك من الجدية والوعي أو التراجع أو الارتباك . بين معظم رفاقنا في جميع أحزاب وفصائل اليسار العربي، ومازال النقاش حول هذا السؤال محمولاً بالشكوك أو اليقين العاطفي البعيد . بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك . عن امتلاك الوعي بالفلسفة وبالنظرية الماركسية وقوانينها ومقولاتها وجوهرها المادي النقيض للفلسفة المثالية ولكل الأفكار والمفاهيم الغيبية أو الميتافيزيقية، مما يعني أن أحزاب وفصائل اليسار العربي تعيش عموماً حالة من الارتباك الفكري أو فوضى الأفكار، عززت وكرست . حتى اللحظة . نوعاً من التفكر أو التراجع في هويتها الفكرية لحساب "هويات" وأفكار طارئة توفيقية وملتبسة أو شكلانية ذات طابع وطني أو يومي مبسط أو مبتذل أو ديني أو ليبرالي مشوه على الرغم من أن الماركسية نظرية علمية لا تحتمل أي شكل من أشكال التوفيق مع "الهويات" الأخرى المشار إليها.

****

2017/8/13

من أقوال القائد الوطني والقومي والاممي الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني:

–إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعبث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات واللاءات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه وثوابته. هل استطاعت أوسلو ووثائقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاءاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاءات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاءات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية.

–أن الصراع مع عدو، كالصهيونية – وإسرائيل – والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها

النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحريته القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

****

2017/8/14

على الرغم من نقدي للسياسات والمواقف الهابطة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الا أنني لا استهدف ابدا الدعوة إلى شطب وتجاوز م.ت.ف أو إيجاد مرجعية بديلة على طريقة حركة حماس و الإسلام السياسي، فهي مازالت –رغم كل شيء – تمثل كإطار وبرنامج سياسي وصيغة تنظيمية جامعة وليس كقيادة ومؤسسات راهنا ، هي "أهم منجز حققته الثورة الفلسطينية المعاصرة" كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشعب وحقوقه الوطنية، وهو منجز تبلور وتطور عبر عملية صراعية تاريخية، جعلت من م.ت.ف الإطار الوطني الفلسطيني الجامع الذي استطاع من خلال نضالات شعبنا وقواه المنظمة من فرض ذاته كَمُعَبِّر سياسي قانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وهويته وشخصيته الوطنية وكيانه الوطني. استنادا إلى ذلك فان خيارنا كفلسطين يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً ووطنياً إطاراً جمعياً، ومُعَبِّراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، لان شعبنا لم يحقق استقلاله وسيادته بعد، فان الحفاظ على المنظمة يعتبر ضرورة ومصلحة وطنية عليا تستدعي ايلائها الأهمية التي تستحق الارتقاء إلى ما تفرضه من مهام ومسؤوليات، وجعل هذه المسألة قضية وطنية عامة أو فكرة توحيدية مركزية يجري التحشيد والتأطير على نطاق شعبي واسع من اجل الالتفاف حولها وتطويرها وشطب كافة الاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي باسمها ، حيث بات اليوم أضر مما في أي وقت ماضي تأييد الصيغة المكرسة: "م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ارتباطاً بتلك الاتفاقات وخاصة اعترافها بالدولة الصهيونية، إذ إن هذه الصيغة لا علاقة لها بنضالات وتضحيات شعبنا طوال المئة عام المنصرمة من ناحية ، ولا تعبر بالمطلق عن أماني ومصالح شعبنا من ناحية ثانية ، بل هي بكل وضوح شيك على بياض تم تقديمه للعدو الإسرائيلي دون أي مقابل يمكن أن تدافع عنه قيادة منظمة التحرير.

****

2017/8/14

يبدو أن أحزاب وفصائل اليسار العربي –بدرجات متفاوتة– أصبحت أو كادت تصبح في مساحة هامة من علاقاتها الداخلية ومواقفها الأقرب الى الصمت والمهادنة لهذا النظام أو ذاك، صورة مشوهة عن واقع التخلف الاجتماعي السائد في مجتمعاتها، الأمر الذي يفسر بوضوح ساطع أسباب تراجع وعزلة قوى اليسار العربي وانحدارها.

ان الصمت على تراكم عوامل الأزمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطيء لهذه الأحزاب/الفصائل ...لكنه لا يعني مطلقا موت الأفكار والمبادىء والتضحيات العظيمة التي انطلقت من أجلها.

****

2017/8/14

في مواجهة السؤال: ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... والجواب الصريح يكمن في هذا التراكم المتسارع في عوامل التبعية والتخلف والارتهان، هذا هو سبب فشل مجتمعاتنا في صناعة فلاسفة كبار على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، او تلك القطيعة المعرفية السائدة منذ ابن رشد وابن خلدون الى يومنا هذا، حيث كان ومازال تخلف المجتمع واحتجاز تطوره سبباً في غياب دور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره في مجال التنمية والتصنيع والتقدم الشامل من ناحية وعبر المشاركة الشعبية لكل القوى والمؤسسات المنتجة والمبدعة من ناحية ثانية.

الحقيقة إن المثقف العربي قادر على التعاطي والتفاعل مع التطور والحداثة .. لكن قبضة البيروقراطية والاوتوقراطية الحاكمة تحول دون ذلك.. وهي قبضة لا بد من مواجهتها وكسرها.. وتلك هي المهمة الرئيسة كيف؟ ليس بالرفض السياسي للعولمة فحسب، بل باستيعاب جوهرها العلمي، واستخدام كافة العناصر والمقومات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية في مواجهتها، انطلاقاً من ظروف ومحددات واقعنا المباشر .. وهذه المواجهة تحتاج إلى صحوة قومية بالمعنى السياسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والأيدلوجي من أجل كسر وإزاحة عوامل التخلف والتبعية و من ثم إخضاع مستقبلنا كعرب وفقا لتطلعاتنا وليس وفقاً لشروط العولمة.

إذن لا بد من التأسيس لحركة تقدمية عربية تملك رؤية قومية وإنسانية نقيضة لرؤية العولمة الرأسمالية، وتسعى إلى تجاوز هذا الواقع العربي المهزوم والمأزوم وبناء البديل القومي الديمقراطي العربي الموحد.

أخيرا ، إن المهمة الثقافية الكبرى التي تنتظر المثقف العربي التقدمي اليوم هي بناء عقل حديث لحركة التحرر القومي الديمقراطية العربية بآفاقها الاشتراكية.

وهنا بالتحديد لابد من مراجعة وإعادة بناء الوعي الفكري الماركسي المتجدد ووحدته الجدلية والمباشرة بكل تفاصيل ومكونات واقعنا العربي.

****

2017/8/15

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة بناء وصياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها.

وبالتالي فان التحدي الكبير الذي يواجه الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الثورية العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ثوري وديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها سواء باسم الليبرالية الرثة او باسم القبيلة والطائفة في اطار الصراع الدموي

اوالتخلف الرجعي او الاسلام السياسي، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة التابعة والمستبدة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

****

2017/8/15

الرسالة السياسية للفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632-1677.....:(

يقول المؤرخ الفرنسي ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة " أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

كما وضع سبينوزا فلسفته السياسية التي يؤيد فيها الديمقراطية في نفس العصر الذي كان فيه "هوبز" يمجد الملكية المطلقة في إنجلترا، فالدولة الكاملة ينبغي ان لاتحد من قوة مواطنيها الا اذا أدت هذه القوة إلى الحاق الضرر والاذى بأفراد المجتمع، وينبغي على الدولة ان لا تنزع حرية من مواطنيها الا اذا اضافت في مكانها حرية أوسع منها.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن".

ويضيف قائلا "انني أكرر القول بان الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كاسرة والآت صماء، ولكن الغاية منها تمكين اجسامهم وعقولهم من العمل في امن واطمئنان ، وان ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضا. وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة " .

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية. ولكن ماذا يفعل الناس لو كبتت القوانين النمو وخنقت الحرية؟ وماذا يفعل الناس لو اتجهت الدولة إلى ايثار مصلحة الطبقة الحاكمة والتسلط على الشعب و الاستغلاله، وسعى الحكام إلى الاستئثار بالمناصب والكراسي وعدم افساح المجال لغيرهم للوصول إلى الحكم؟

ويجيب سبينوزا على هذه الأسئلة بوجوب اطاعة القوانين حتى ولو كانت جائرة وظالمة ما دامت الحكومة لا تمنع الناس من حرية الكلام والاحتجاج للوصول إلى تغيير الأوضاع بالوسائل السلمية.

اذ ان حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على الا يطيقوا كبت آرائهم التي يعتقدون بانها حق والا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والامساك عن مقاومة الحكومة

عار وخزي بل شرف عظيم .

وينتهي سبينوزا بقوله "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً"، واذا نال الناس هذه الحرية، فلن يضيرهم أي نوع من أنواع الحكومة تتولى امورهم، سواء كانت ديمقراطية أو ارستقراطية أو ملكية أو غيرها، وهنا سبينوزا يميل إلى تفضيل الحكومة الديمقراطية.

****

2017/8/16

جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة ،كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية في بلادها الأم سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة في عصرنا ، إنهم يتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردنا ويقدمون الدعم لأنظمة الاستبداد في بلادنا في موازاة دعم هذه المنظمات التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا ضد أنظمة القمع والاستبداد التي أقاموها .. وهنا تكمن المفارقة !!

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والرذائل الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

****

2017/8/16

أولى ميزات الحوار الجريء أن يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية، والأسئلة الموضوعية، والوقفة النقدية الصارمة للأخطاء، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة، وعن الإجابات الصحيحة والعقلانية، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير للمساهمة في حل المشكلات.وإضافة خبرة إنسانية جديدة .

فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يُؤَمِّن معرفة الذات أيضاً، ، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة .

كما وتفترض ثقافة الحوار اختيار الحوار العقلاني، وتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة وتضخيم عيوب الآخرين، والرغبة في الانتصار والهيمنة. ونبذ أسلوب التآمر.

****

2017/8/17

حلقة (1)التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني

)دراسة مقدمة إلى مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17(

الحديث عن الأخلاق في مناسبة الذكرى العاشرة لرحيل الانسان القائد الوطني الديمقراطي د. حيدر عبد الشافي، هو حديث عن قيمة رئيسية من جملة القيم الانسانية التي سكنت عقله وروحه، وكانت مرجعاً أولياً في كل ممارساته ومواقفه السياسية والمجتمعية.. ففي ذكراه العاشرة لا نفتقده وجوداً فحسب، بل نفتقد أيضاً قيم الحرية والديمقراطية، وقيم الحق والعدل والخير واحترام الآخر ونظافة اليد واللسان والتواضع والشجاعة في الموقف، وقبل كل شيء نفتقد الاخلاق كقيمة طالما كان يرددها باعتبارها شرطاً أساسياً – إلى جانب الديمقراطية والنظام– لتحقيق أهداف فصائل وأحزاب الحركات الوطنية في فلسطين، بدونه لن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام إن لم تتعرض لمزيد من التراجعات والأزمات والصراعات والانقسامات كما هو حالنا اليوم.

كان الراحل الكبير د. حيدر محقاً في موقفه وعناده وإصراره على ضرورة تطبيق تلك القيم عموماً ، وقيمة الاخلاق خصوصاً، وذلك انطلاقاً من وعيه إلى أن هذه القيم لابد لها أن تكون ألقاعدة أو الأساس الرئيسي لقيادات وكوادر القوى السياسية.

في رحاب الذكرى العاشرة لرحيل الانسان الاخلاقي الديمقراطي النبيل د.حيدر، لا نملك إلا ان نكون أوفياء له ولمبادئه مستلهمين الدروس والعبر من سيرته لكي نطرق أبواب الحوار الموضوعي الجرئ الذي بات اليوم حاجة أكثر من ملحة في واقعنا السياسي المجتمعي الفلسطيني والعربي المنحط الراهن، وصولاً إلى خلق الحوافز المعرفية والسياسية والاجتماعية الكفيلة، من خلال رؤى وبرامج وطنية وديمقراطية نقيضة للانحطاط والاستبداد والخضوع والتخلف والاستتباع، وذلك انطلاقاً من وعينا للترابط بين السياسية والاخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانيه الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك. فالسياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية. وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية .

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها .

وفي هذا الجانب، يقول هاشم صالح "إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"، وفي هذا السياق أعتقد أن السياسة في الأنظمة العربية وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية.

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهذيب ذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثرثرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم. وبالتالي فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصا بشكل موجع."

وفي هذا الجانب أتفق مع الراحل الكبير، مؤكداً على أن القيم –في مقدمتها الأخلاق– تعني بالنسبة لي، جملة التصورات التي يمثلها الوعي الجماعي لكل شعب من الشعوب في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية في حقبة أو مرحلة تاريخية محدده، وهذه التصورات تتصل في مستوى أقل تجريداً بقيم الاقتصاد والسياسة" والفنون – كما يقول د. سعيد بن سعيد العلوي ، ومن ثم "فإنه لا مندوحة لمجموعة القيم السائدة في عصر من العصور من الخضوع، من حيث المضامين وليس من جهة الصوريه لشرط أول هو التاريخية ، ولشرط ثان هو النسبية. "

****

2017/8/17

من اقوال المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد :حول الاستخدام النفعي للاسلام.....

من أهم التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا العربية الآن، ذلك الاستخدام الإيديولوجي النفعي للإسلام لتحقيق مصالح وغايات ذات طبيعة فئوية محلية عاجلة. وسواء تم هذا الاستخدام من جانب جماعات سياسية بعينها، أو من جانب أنظمة وسلطات سياسية فاقدة للمشروعية الاجتماعية والسياسية والقانونية، فالنتيجة واحدة، هي تحويل الإسلام إلي أداة من الأدوات واختزاله في وظائف وغايات ذات طبيعة دنيوية متدنية. ولننظر مثلا في مقولة أن الإسلام دين شمولي، من أهم أهدافه ووظائفه تنظيم شئون الحياة الإنسانية الاجتماعية والفردية في كل صغيرة وكبيرة، بدءا من النظام السياسي ونزولا إلي كيفية ممارسة الفرد لنظافته الذاتية في الحمام. هذه المقولة تفترض أن دخول الفرد في الإسلام بالميلاد والوراثة أو بالاختيار الواعي يعني تخلي الإنسان طواعية أو قسرا عن طبيعته الإنسانية الفردية التي تسمح له باتخاذ القرار بشأن كثير من التفاصيل الحياتية التي من شأنها أن تتضمن اختيارات عديدة ، وهذا يتناقض كليا مع حديث نبي هذا الدين – الذي لم يجد غضاضة، حين لم ينجح اقتراحه في تأبير النخل – أن يعلن موقفه الصريح والصحيح قائلا' أنتم أدري بشئون دنياكم' ...وهو حديث يتوافق مع مفاهيم وشعارات التطور والتقدم بما فيها شعار " فصل الدين عن الدولة وليس عن المجتمع. وبالتالي فان خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" يكمن في ذلك الفهم السقيم للإسلام، الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية، لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات. ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا. فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون، عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية، فالواقع الفعلي يؤكد وجود هذه السلطة، بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا. والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة، فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة، وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين، وتختزل الدين في الوطن. وهنا يختزل الوطن في

الدولة، وتختزل الدولة في نظامها السياسي، ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن. إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع، أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها، والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء.!

****

2017/8/17

حلقة (2)الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء.

الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية.

والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد.

ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم."

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد .

ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة.

نخلص مما تقدم، إبل أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه.

"إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة."

وبالتالي فإن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها.

بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي."

****

2017/8/17

(3)مقتطف من محاضرة غازي الصوراني "التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني"مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17(

السياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية. وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية .

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها .

وفي هذا الجانب، يقول هاشم صالح "إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"، وفي هذا السياق أعتقد أن السياسة في الأنظمة العربية وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية.

****

2017/8/18

حلقة (4): (من محاضرة غازي الصوراني "التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني"مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17(

الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية.

والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد.

ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم."

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد .

ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة.

نخلص مما تقدم، إبل أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه.

"إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛

ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة."

وبالتالي فإن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها.

بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي."

****

2017/8/18

حلقة (5) : التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة : (من محاضرة غازي الصوراني "التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني"مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17(

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيدا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية ، التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لإن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله ، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد."

وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير.

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" (551 – 479 ق . م) في الصين ، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية.

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م) ، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي.

يعتبر الفيلسوف سقراط (469 –399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في آثينا.

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إيحاء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً.

الفيلسوف "أفلاطون" (427 – 347 ق.م) قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع

عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية."

أما الفيلسوف أرسطو (284 –322 ق.م) "فهو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد.

"وفي العصر العبودي الذي إمتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي:

–1الريبية – مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365–275 ق.م) ، الانسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم.

–2الفلسفة الابيقورية : نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" (341–270ق.م) ، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر.

–3الرواقيون :– اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م – 262 ق.م)، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية .

وفي المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر ، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية ، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) ونجحت في تثبيت ما سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر ، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه ، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة. (

****

2017/8/18

حلقة (6) : الاخلاق لدى ميكافيللي وفرنسيس بيكون وديكارت وسبينوزا : (من محاضرة غازي الصوراني "التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني"مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17(

نيقولا ميكافيللي (1469 – 1527) : حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة:" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية

ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب.

هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

وفي القرن السادس عشر ظهر " فرنسيسس بيكون " (1561_ 1626) ، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها.

"فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء."

لقد كان بيكون أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

ثم ظهورت الفلسفة الحديثة مع رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) مؤسس المذهب العقلانيالذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس.

باروخ سبينوزا" (1632–1677(: أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن".

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية. وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية.

****

2017/8/18

يبدو ان الصراع السياسي في حالتنا الفلسطينية الراهنة ، يقترن بتصادم مبادئ اخلاقية تعبر عن مصالح طبقية قديمة وطارئة او مستحدثة تتعارض اليوم مع مصالح وتطلعات الشرائح الواسعة من فقراء شعبنا ، لكنها – عبر التراكم– ستنتقل في مرحلة تالية الى شكل من التناقض قد يأخذ في مساره طابعا حادا بعيدا عن شكل

الصراع السياسي الديمقراطي المطلوب.
خاصة وأن المفاهيم الاخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ، ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية او لدى بعض المسؤولين ، او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.
ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط."
ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال.
فاذا كانت هذه الخصائص او السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها ، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته ، بمثل تجاهلها للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة .. فهل نحن كذلك ؟ اسألكم ؟ فان كان جوابكم لا .. لسنا كذلك .. فلماذا هذا الصمت على الانقسام والاستبداد من حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين؟
****

2017/8/19

خلاصة القول أن كل الأحاديث عن الأخلاق والفضيلة والواجب بدون تحديد وبدون مضمون سياسي واجتماعي وبدون الاستعداد للفعل من أجل تغيير العلاقات التي تولد كل أشكال الهبوط الأخلاقي من نوع: الكذب والنفاق والنهب والسمسرة واستغلال الآخرين... وتحويل الإنسان والجسد والجمال وحتى الأخلاق إلى سلع بقيم تبادلية وفق قوانين السوق الوحشية (الشاطر يكسب).. فإن كل اللغو عن الأخلاق هو مجرد وسيلة لتكريس الواقع... لا أكثر."
وإذا كان الحديث عن فساد واستبداد وتخلف الأنظمة العربية يثير الأسف، فإنّ الحديث عن تكرس الانقسام والصراع التناحري على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني، تثير الحزن والأسى بقدر ما يتوجب أن تثير في نفوس وعقول أبناء شعبنا كل نوازع التحدي والمقاومة لتغيير هذا الواقع صوب نظام سياسي فلسطيني تحرري وديمقراطي.

****

2017/8/19

أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة.

****

2017/8/19

)من محاضرة غازي الصوراني "التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني"مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17(

.....ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال.

فاذا كانت هذه الخصائص او السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها ، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته ، بمثل تجاهلها للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة .. فهل نحن كذلك ؟ اسألكم ؟ فان كان جوابكم لا .. لسنا كذلك .. فلماذا هذا الصمت على الانقسام والاستبداد من حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين؟

****

2017/8/20

جان جاك روسو (1712 –1778) دعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا.كما اعتبر "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون."

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية."

****

2017/8/20

المفاهيم الاخلاقية السيئة – بسبب تراكم عوامل الانحطاط الاجتماعي – التي ترعرعت في مجتمعنا – مع نفاقم مظاهر الاستبداد والفساد والتخلف –خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ، ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية او لدى بعض المسؤولين ، او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.

ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط."

ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال.

****

2017/8/21

إذا بقي واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الأخلاق والحداثة والنهضة والديمقراطية بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية، الوطنية التقدمية الديمقراطية النهضوية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية .

وبالتالي ، لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية حره وديمقراطية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة ، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها.

نحن اليوم امام منعطف التغيير، امام منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي لمجتمعاتنا.
فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها.
****

2017/8/21

القانون الأساسي بالنسبة لنا في فلسطين هو قيمة أخلاقية في ذاته، ونظام عام لإنتاج القيم الأخلاقية في الوقت عينه، وهو دستورنا المؤقت ، المعبر عن ماهية النظام الفلسطيني الديمقراطي.
هنا تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.
لكن الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغيير المنشود.
****

2017/8/21

إن الوضع السياسي الراهن، يؤكد على أن شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص.
في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.
****

2017/8/22

السياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية.
وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية.
وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما:

التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها.

****

2017/8/22

ابو علي مصطفى...16 عاما على استشهاد انسان عظيم الاخلاق والتواضع والوفاء..ورفيق وقائد جبهاوي وطني وقومي تقدمي وديمقراطي باسل

إنّ إيمان رفيقنا القائد الشهيد ابو علي بمبادئ الجبهة من ناحية وبالإنسان عموماً ، وبالإنسان الفلسطيني والعربي خصوصاً ، هو الذي دفعه إلى التمسك بالمشروع الماركسي وترابطه الوطيد بمفاهيم التحرر الوطني الديمقراطي على صعيد فلسطين والوطن العربي.

وارتباطاً وانعكاساً لهذه السمات ، لم يكن صعوده على رأس الجبهة، خاضعاً لأي تساؤل ، بل كان صعوداً ديمقراطياً بما يشبه الإجماع ، وليس من المبالغة القول أنّ هذا الصعود كان متعالياً على أية "تناقضات داخلية " ، أو لنقل "مجموعات شللية أو تكتلات شخصية أو محاور اجتهادية، هي غالباً ما تلعب الدور الرئيس، داخل فصائلنا وأحزابنا ومجتمعاتنا في تحديد رأس الجماعة لأسباب متنوعة؛ أهمها التخلّف في الوعي وضعف المصداقية الثورية. بالطبع كان صعود رفيقنا (أبي علي) نقيضاً لكل مظاهر التخلّف أو الأزمة الداخلية ، وكان صعوداً منسجماً مع طبيعة البيئة التنظيمية والفكرية الداخلية للجبهة التي تحتكم لمعايير الكفاءة والموهبة والاقتدار في صياغة المسؤليات القيادية ، وهذه المعايير التي لم تزل حتى اللحظة مُحَددّاً أولياً في وثائق الجبهة ونظامها الداخلي ، هي ما يجب أن يُعَوّل عليها لاستيعاب وتجاوز الأزمة الراهنة صوب النهوض، وهي إمكانيةٌ قابلةٌ للتحقق، إذا ما توفرت عناصر الوعي العميق بمبادئ الجبهة وأسسها التنظيمية وهويتها الفكرية الماركسية ومنهجها.

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لرفيقنا مصطفى الزبري ، يشكّل خسارةً لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع ما وقع، فللجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على رفاقنا الشباب لمواصلة السير وفق النهج الذي اختطه القائد الراحل.

****

2017/8/23

سيرة رفيقنا القائد الوطني الجبهاوي أبو علي مصطفى ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني لا تستحق أن تدّرس فقط لتُخَلدّ في ذاكرة الأجيال، بل تستحق أن تدّرس أيضاً لأنها ، "تنم عن السبب الذي حمل العدو الصهيوني على تصفية صاحبها. وهي في أي حال سيرة رجل امتزجت حياته الشخصية امتزاجاً كاملاً بالحياة العامة فقدمت إيجازاً بليغاً لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ العام 1948."

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لـ(مصطفى الزبري) يشكّل خسارةً لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع

ما وقع، فللجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على استمرار النهج الذي اختطه القائد الراحل.

وإننا اليوم في الذكرى السادسة عشر لاستشهاده ، نستلهم من تجربته بوعي واحترام عميقين دروساً وعبراً، ونؤكد أيضاً على الرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة– أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، سيظل وفياً لمبادئه وتضحيات أبنائه ، وفي المقدمة منهم الشهيد القائد الانسان العظيم باخلاقه وتواضعه أبو علي مصطفى ، الذي ظل ملتزماً بمبادئ الجبهة وهويتها الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، في صيرورة تطورها وتجددها الدائمين في كل مسيرة حياته النضالية، حتى لحظة استشهاده وخلوده الأبدي.

****

2017/8/23

مفهوم الصراع الاجتماعي من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين...

إن مفهوم الصراع الاجتماعي الديمقراطي يأخذ ترجمات متنوعة وشاملة لأبعد حد، ويشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار لبرنامج البديل الوطني الديمقراطي، ذلك أن التمايزات على صعيد العنوان السياسي بين تيارات قوى المعارضة تبقى متقاربة، بينما التمايز الجدي بالنسبة لنا في الجبهة يتجلى في البرنامج الاجتماعي الاشتراكي من منطق الرؤية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

لهذا فإن قدرتنا في الجبهة على صياغة برنامجنا الاجتماعي على أساس ديمقراطي تقدمي، وعلى أساس معطيات الواقع، وقدرتنا على استعادة دورنا في المجتمع سيشمل اختباراً حقيقياً لجديتنا وفعاليتنا، وهذا غير ممكن بدون إعادة نظر جدية في خطابنا وممارستنا، وبدون إعادة بناء جدية على الصعيد الفكري/الثقافي لمفاهيمنا السياسية الاجتماعية،والفكرية، بحيث يصبح في مقدورنا التأثير الملموس والمتدرج، لإحداث إزاحات حقيقية في موازين القوى الاجتماعية وبالتالي السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وبهذا الفهم يمكن لبرامجنا على صعيد العمال، والفلاحين، والعاطلين عن العمل، وعلى صعيد الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة، المياه، كما على صعيد الشباب و المرأة والمهنيين.... إلخ ، أن لا تظل أفكاراً مجردة معزولة عن أعضاء حزبنا وعن القطاعات الشعبية ذات العلاقة من أبناء شعبنا، وإنما تصبح برامج مقبولة من جميع الأوساط إذا ما أعددناها وفق منهجية علمية متخصصة تستند إلى حقائق المجتمع وفق كل اختصاص ، وبهذا المنهج والأداء التطبيقي له سنحقق الربط الجدلي بين مختلف جوانب العملية النضالية ببعديها الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي من ناحية والربط الجدلي والموضوعي بين الواقع الفلسطيني والواقع العربي القومي ببعده الأممي من ناحية ثانية .

****

2017/8/24

إن كيفية فهمنا لفكرة الاختلاف (كحزبيين وكمثقفين ماركسيين وديمقراطيين عرب) تحدد بشكل أو بآخر مصيرنا المستقبلي – بمعنى كيف سنتعامل مع هذه الفكرة (الاختلاف) عبر الديمقراطية والتطور والتقدم

والصعود إلي الأمام من خلال بديلنا القومي الماركسي الديمقراطي النقيض ،عبر فهمنا لطبيعة الصراع الحالي مع انظمة الرجعية والتبعية والاستبداد وشكل أو أسلوب مواجهة هذا الصراع ، الى جانب فهمنا ومجابهتنا للوجود الصهيوني الامبريالي في بلادنا ، اذ أن هذا الفهم مشروط بمعرفة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية بكل تفاصيلها وصياغة الرؤية الثورية والبرامج العملية المطلوبة لعملية الصراع والتغيير في قلب النضال التحرري والديمقراطي المطلبي المجتمعي.

****

2017/8/24

التطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها فيلسوفنا الثوري كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد مجتمعاتنا نمطاً عبودياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية ، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الأسيوي للإنتاج ، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم) ق.م.) في مصر والعراق، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية عبر تكريس مظاهر التفرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي ونمط"الاقطاع الشرقي" واسلوب الانتاج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع الرث والكومبرادوري)الامر الذي يتطلب من قوى اليسار العربي دراسة واستيعاب خصوصية تطور مجتمعاتنا (من كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية ...الخ) بما يمكنها من بلورة رؤية علمية وثورية وبرامج مطابقة للواقع تعبر بوضوح عن هموم واوضاع الجماهير ومن ثم تلتف حولها وتناضل من اجلها تمهيدا للتغيير الثوري والديمقراطي المنشود.

****

2017/8/25

الذكرى السنوية السادسة عشر لاستشهاد رفيقنا القائد المناضل الوطني التقدمي الديمقراطي ..الانسان العظيم باخلاقه وتواضعه ابوعلى مصطفى الغائب الحاضر في عقولنا وقلوبنا....

نستذكر رفيقنا الغائب الحاضر ونقول بفخر "ليس محل شك أنّ (أبو علي مصطفى) هو الفلسطيني الوحيد ، ويكاد أن يكون العربي الوحيد، الذي يصبح فيه عاملٌ فقير أميناً عاماً لحزبٍ سياسي ، وتكشف هذه الظاهرة الممتنعة النادرة في بعض عبارتها الفكرية الثقيلة عن : فك التباسٍ حقيقي بين مفهوم الطليعة ومضمونها الطبقي. لقد بقى هذا الالتباس مشروعاً ومبرراً في نظرية الانسلاخ الطبقي، فقط على يد (أبو علي مصطفى) استحال مفهوم الطليعة طبقياً خالصاً ؛ بل طبقياً حاراً ومباشراً دون انسلاخات طبقية" وما أحوج جبهتنا الشعبية

اليوم ، إلى بلورة وتحقق مفهوم الطليعة الديمقراطية الماركسية الثورية ، عبر سياقه أو وعاءه الطبقي الطبيعي وأقصد بذلك الشرائح الفقيرة والكادحين من العمال والفلاحين .

كما نفتخر أيضاً ، بأن رفيقنا الشهيد القائد أبو علي تميز بشخصيته الجمعية المقتّدرة متعددّة المعاني والأبعاد ، والباحثة عن كل ما هو جدّي ووطني وحدوي ديمقراطي وخلاق في حياة الوطن والحزب والناس ، والمفعمة بالصدقية والمبدئية والنزاهة والجدّية وطول النفس ، والحاضنة الخصيبة الدافئة للآراء والاجتهادات .... كان الشهيد القائد أبو علي مثالاً للمثقف العصامي الذي استطاع امتلاك مواصفات المثقف العضوي ، حيث امتزجت تربيته الفكرية والثقافية في الحركة والجبهة بالثقافة الشعبية المحببة غير المتعالية.

وانعكاساً لهذه السمات ، لم يكن صعوده على رأس الجبهة، خاضعاً لأي تساؤل ، بل كان صعوداً ديمقراطياً بما يشبه الإجماع ، وليس من المبالغة القول أنّ هذا الصعود كان متعالياً على أية "تناقضات او ازمات داخلية " ، أو لنقل "مجموعات شللية أو تكتلات شخصية أو محاور اجتهادية، هي غالباً ما تلعب الدور الرئيس، داخل فصائلنا وأحزابنا ومجتمعاتنا في تحديد رأس الجماعة لأسباب متنوعة؛ أهمها التخلّف في الوعي وضعف المصداقية الثورية .

ففي العقدين الأخيرين قبل استشهاده، ارتقى وعي الرفيق (أبو علي) إلى حالة تراكمية من النضوج المعرفي الواعي بالماركسية ، إلى درجة أنه كان يؤمن تماماً بأنّ الهروب من تعبير الماركسية لدى بعض الأحزاب، هو هروب من التراث الماركسي كله، حيث أدرك أنّ التراجع عن الماركسية لحساب كلمة اليسار والمنهج الجّدلي، معناه أنّ البنية الثورية (السياسية والتنظيمية) ستتراجع بالضرورة، إذ لا يمكن موضوعياً، الحديث عن المنهج المادي الجدّلي دون الماركسية، وبالتالي، فإنّ الهروبَ من الماركسيةِ باسم المنهج الجدّلي، خُطَوةٌ تؤكد انتصار التيار الليبرالي البرجوازي الصغير، داخل الحزب الشيوعي أو اليساري من جهة، أو تَجسيدٌ للانتهازية الليبرالية أو لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرطٍ للتعاطي مع المنهج المادّي الجدلي من جهة ثانية.

إنّ المسار النضالي ، الفكري والسياسي والكفاحي لرفيقنا الخالد (أبو علي) ، محمولاً بكل سماته الشخصية الأخلاقية ، ومواصفاته الثورية، ومصداقيته العالية، وقناعاته النابعة من وجدانه وعقله الشغوف بفكر جبهته وهويتها ومبادئها ، تجلّت بعد عودته إلى أرض الوطن عندما أطلق شعار " عدنا لنقاوم لا لنساوم" ، وفي ظل تطور وتنامي دور الجبهة ، واستعادتها لبعض عافيتها وشعبيتها وجماهيريتها، أدرك العدو حجم المخاطر، التي يمثّلها مثل هذا القائد، ليس فقط لما قام به من جهودٍ كبيرة على صعيد أوضاع الجبهة الشعبية؛ بل لما لعبه من دورٍ إيجابي على صعيد وحدة النضال الفلسطيني ، الأمر الذي جعل رأس الدولة الصهيونية، يتخذ قراراً بتصفية هذا الرمز والقائد الفلسطيني صباح يوم الاثنين 2001/8/27، مراهناً بذلك على تفكك الجبهة.

سيرة رفيقنا القائد (أبي علي مصطفى) ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني. لا تستحق أن تدّرس فقط لتُخَلدّ في ذاكرة الأجيال، بل تستحق أن تدّرس أيضاً لأنها ، "تنم عن السبب الذي حمل صانع القرار (الإسرائيلي) على تصفية صاحبها. وهي في أي حال سيرة رجل امتزجت حياته الشخصية امتزاجاً كاملاً بالحياة العامة فقدمت إيجازاً بليغاً لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ العام 1948."

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لـ(مصطفى الزبري) يشكّل خسارةً لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع

ما وقع، فللجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على استمرار النهج الذي اختطه القائد الراحل .

وإننا إذ نحتفل اليوم بالذكرى السادسة عشر لاستشهاده ، لنستلهم من تجربته بوعي واحترام عميقين دروساً وعبراً، ونؤكد أيضاً على الرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة– أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، سيظل وفياً لمبادئه وتضحيات أبنائه ، وفي المقدمة منهم (أبو علي مصطفى) ، الذي ظل ملتزماً بمبادئ الجبهة وهويتها الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، في صيرورة تطورها وتجددها الدائمين في كل مسيرة حياته النضالية، حتى لحظة استشهاده وخلوده الأبدي.

****

2017/8/25

27/8/2001استشهد القائد الوطني والقومي والاممي الرفيق الانسان ابو على مصطفى الذي كان في كل سنوات حياتهِ حريصاً على التطابُقِ بين ممارساتهِ وأخلاقهِ ، بمثل حرصهِ الالتزام في السياسةِ بالمنطلقات الفكريةِ لحزبه .

وبمزاياه كُلِّها – كما يقول الصديق العزيز أ.فيصل حوراني– "شق مصطفى الزبري طريقه من القاعدة الشعبية الفقيرة التي أنبتته إلى قمة القيادة. فعل الرجل هذا بمثابرتهِ على النضال وتضحياتِه وحرصه على تطوير ثقافته، هو الذي حُرم من متابعة التعليم الأكاديمي، دون أن يفقد في مراحل تطوره كلها إحساسه بمزاج القاعدة وحاجاتها وقيمها، ودون أن يُفقِده وجوده في القمة تواضعه الأصيل ."

واليوم – بعد 16 عاما على اغتيال العدو الصهيوني للقائد الشهيد ابا علي – إذا استحضر أيما فلسطيني أياُ كان لونه السياسي أسماء القادة، الذين حظوا بالاحترام من مؤيديهم ومخالفيهم على حد سواء، فلابد من أن يرد اسم أبو علي مصطفى في المقدمة بمواقفه المبدئية ونبل اخلاقه وتواضعه واحترامه لرفاقه واخوانه .المجد والخلود لشهيدنا ابا علي ولكل شهداء شعبنا وامتنا العربية.

****

2017/8/26

في الذكرى السنوية السادسة عشر لاستشهاد القائد الوطني والقومي والاممي أبو على مصطفى

حرص الرفيق القائد الشهيد أبو علي مصطفى الامين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على أهمية التطبيق الخلاقّ للنظام الداخلي ولوائحه بوسائل ديمقراطية ومنطلقات اخلاقية محترمة، وخاصة ما يتعلق بأهمية ضبط تركيب الحزب النوّعي والكمّي لتوطيد صفوفه تنظيمياً وسياسياً من خلال تطهيره من العناصر الغريبة، والقلقة سياسياً، والوصولية والانتهازية، وكذلك من غير النشيطين، مِن مَن لا يبررون اللقب السامي للرفيق، ومقاومة كل أشكال ومظاهر الانحراف الحزبي، والتكتلات الشللية ورموزها .

كما التزم أيضاً، برؤية الجبهة تجاه مستلزمات القيادة الحزبية التي تتطلب وحدة القيادة وانسجامها الداخلي،والاحترام الصادق المتبادل بين كافة الرفاق سواء على صعيد العلاقات التنظيمية أو في علاقاتها

الاجتماعية الخاصة.

كما حرص – بعد أن تولى مسئولية الأمانة العامة للجبهة– على استمرار توفير كل الاهتمام بالدائرة الفكرية في الحزب، باعتبارها العقل المفكّر له،متابعا شغوفا لكل انتاجها، اذ أنه كان متفقاً تماماً مع رأي رفيقه الحكيم والعديد من رفاقه على أنّ غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش لدى الرفاق، هو أحد أهّم أسباب استمرار الأزمة ومؤشراتها ومظاهرها الضّارة، كما أنّه كانٍ مقتنعاً بأنّ استمرار ظاهرة غياب الوعي داخل هيئات ومراتب الجبهة، يؤدي إلى ضياع البوصلة وغياب الرؤية، ومراكمة مظاهر التخلف والهبوط السياسي والارتداد الفكري وتوليد الفرص أمام كلِّ أنواع الأزمات الداخلية؛ لكي تصل بتراكماتها إلى الهيئة الأولى أو الرأس القيادي للحزب، وعندها تصبح كل الأبواب مشرّعة أمام شخوص وأدوات الأزمة، ومن ثم انتشار وتنوع مظاهرها وأشكالها ضمن منطلقات ذاتية لا أخلاقية ، في إطار لا تتحاور فيه المبادئ والأفكار بصورة ديمقراطية، بل تتصارع فيه المصالح الشخصية والنفاق والانتهازية أو المواقف العدمية أو الهابطة، بسبب غياب الشعور بالشغف بمبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه، ومن ثم تراجع مفهومي الانتماء والالتزام لحساب هشاشة الوعي وتخلّفه من ناحية وضعف البنيان المؤسسي بهيكلية الحزب التنظيمية ووحدته الفكرية والسياسية من ناحية ثانية، وفي مثل هذه الحالة يتفكك النظام العام للحزب إلى مجموعة من الشلل أو التكتلات، التي تتولد عن الاختلافات غير المبدئية، المحكومة بالاعتبارات الشخصية، دون أي منطلقٍ أو رؤيةٍ فكريةٍ محددة المعالم، وهي كلها مظاهر تعزز عوامل التراجع والهبوط الفكري والتنظيمي والسياسي في أي حزب من الأحزاب.

****

2017/8/27

على رفاقنا وكوادرنا في احزاب وفصائل اليسار أن يقدموا المثل الصالح والقدوة الحسنة مع انفسهم ورفاقهم من جهة وأمام جماهير الشعب من جهة ثانية عبر سلوكهم الاخلاقي الديمقراطي كعنصر اساسي ورئيسي لتقدم الحزب وانتشاره.

طبعاً، نحن في احزاب وفصائل اليسار العربي لا ندعي الكمال المطلق في سلوك القيادات والكوادر، ولكن المطلوب دائماً وأبداً تحقيق الثوابت الأخلاقية الأساسية والحفاظ على نقاوتها عبر الممارسة العملية، مما يجعل من هذه الكوادر شموساً وهاجة تتحدى ظلام الواقع الراهن في هذه المرحلة الشديدة الانحطاط بسبب استشراء التخلف والاستبداد والتبعية لمجمل النظام العربي الى جانب تفاقم الصراع الطائفي/الطبقي الدموي.

وبالتالي فإن مهمة محاربة الفساد والانحطاط السياسي و الاجتماعي والأخلاقي في مجتمعنا تبقى مهمة طوباوية إذا كنا لا نطلبها بالدرجة الأولى وبإلحاح من لدن رفاقنا في احزاب اليسار العربي. وإذا لم تتحصن كوادر تلك الاحزاب من كل مظاهر السلوك الشائن في المجتمع. فإن تعلقنا بشعار الحرب على الانحطاط والظلم والاستبداد والتخلف والفساد –في السلطة وفي المجتمع– يبقى وهماً من الأوهام.

****

2017/8/28

سؤال الى رفاقي واصدقائي في احزاب اليسار العربي حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ....؟

في محاولتي الاجابة على هذا السؤال... لا بد من طرح السؤال التالي: هل الأخلاق النبيلة والتربية القائمة على احترام الآخرسواء بالمعنى الشخصي أوالتنظيمي او المجتمعي مع الجمهور يجب ان تكون شرطا اساسيا من شروط العضوية في احزاب وفصائل اليسار العربي، توجب ان يتمتع اعضاء الحزب بروح وممارسة ديمقراطية يجب ان تسود – عبر التربية الحزبية – بين اعضاء الحزب اوالفصيل ، لان احترام الاخرهو مؤشر على الانسان المحترم من ناحية وهو ايضا شرط لتقدم الحزب وانتشاره من ناحية ثانية، باعتبار الاخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ فهل على الاخلاق والعلاقات الديمقراطية المحترمة الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه ؟ الجواب : نعم ...ففي غياب الاخلاق والاحترام المتبادل لا مستقبل لأي حزب او فصيل بل على العكس، غياب الاخلاق والتربية والاحترام المتبادل والنقد الموضوعي سيؤدي لا محالة الى اسدال الستار على الحزب وانهياره او تحويله الى اطار استزلامي دون أي مصداقية او احترام بين الناس.

اذن لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق والتربية والوعي الديمقراطي بمبادىء الحزب واهدافه من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسية والشخصية المحترمة ،الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق المجتمعية المحترمةالتي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية للاعضاء عموما والكوادر القيادية خصوصا، فإذا كانت الأحزاب اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي بين جميع اعضائها وكوادرها، موقف تربوي وديمقراطي محمول ومستند الى موقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الاهداف الوطنية التحررية الديمقراطية والتقدمية ، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع ووعي تفاصيله وصيرورته المستقبلية ، وبالطبع رفض اية تحالفات سياسية مع قوى يمينية علمانية او اسلامية.

فالممارسة الاخلاقية – الشخصية والتنظيمية والمجتمعية –القائمة على الوعي والاحترام والتواضع هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذا الحزب او ذاك، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة.

****

2017/8/28

الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.

لكن الديمقراطية عندنا (بسبب الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس) بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغيير المنشود.

****

2017/8/29

سؤال برسم الاجابة من رفاقي واصدقائي الاعزاء في الوطن العربي...

هل الأخلاق النبيلة والتربية القائمة على احترام الآخرسواء بالمعنى الشخصي أوالتنظيمي او المجتمعي مع الجمهور يجب ان تكون شرطا اساسيا من شروط العضوية في احزاب وفصائل اليسار العربي، توجب ان يتمتع اعضاء الحزب بروح وممارسة ديمقراطية – عبر التربية الحزبية – بين اعضاء الحزب اوالفصيل ؟

ذلك ان نضوج الوعي الفكري والسياسي والتنظيمي يعزز الوعي الذاتي بمفهوم الاخلاق النبيلة لدى العضو ، ليصبح احترام الاخرهو مؤشر على الانسان المحترم من ناحية وهو ايضا شرط لتقدم الحزب وانتشاره من ناحية ثانية، باعتبار الاخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ فهل على الاخلاق والعلاقات الديمقراطية المحترمة الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه ؟ الجواب : نعم ...ففي غياب الاخلاق والاحترام المتبادل لا مستقبل لأي حزب او فصيل بل على العكس، غياب الاخلاق والتربية والاحترام المتبادل والنقد الموضوعي سيؤدي لا محالة الى اسدال الستار على الحزب وانهياره او تحويله الى اطار استزلامي دون أي مصداقية او احترام بين الناس.

اذن لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق والتربية والوعي الديمقراطي بمبادىء الحزب واهدافه من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسية والشخصية المحترمة ،الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق المجتمعية المحترمةالتي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية للاعضاء عموما والكوادر القيادية خصوصا، فإذا كانت الأحزاب اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي بين جميع اعضائها وكوادرها، موقف تربوي وديمقراطي محمول ومستند الى موقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الاهداف الوطنية التحررية الديمقراطية والتقدمية ، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع ووعي تفاصيله وصيرورته المستقبلية ، وبالطبع رفض اية تحالفات سياسية مع قوى يمينية علمانية او اسلامية.

فالممارسة الاخلاقية – الشخصية والتنظيمية والمجتمعية –القائمة على الوعي والاحترام والتواضع هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذا الحزب او ذاك، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة.

****

2017/8/29

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل واحزاب اليسار – في الظروف الراهنة – تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتقه ، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنه من تحقيق عملية النهوض الذاتي صوب دوره الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقه

وبرامجه –تاريخياً وراهناً– ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة قوى اليسار العربي في نضاله الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف الثورة التحررية والديمقراطية الوطنية والقومية.

إن هذه الافكار ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق اليساريين (في فلسطين والوطن العربي)فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصداقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق، آخذين في الاعتبار ان هذه العملية الاخلاقية ، الثورية ،الاستنهاضية لفصائل واحزاب اليسار العربي ، هي أكثر من ملحة وضرورية في ظل الحقبة الانتقالية الراهنة بين مرحلتين تاريخيتين نوعيتين، مرحلة تراجع الحركة الوطنية بكل أطيافها صوب الهبوط الليبرالي السياسي من ناحية ومرحلة صعود التيار الديني وبروز وانتشار هوية الإسلام السياسي من ناحية ثانية، وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب او الفصيل اليساري الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى أخلاقيا وفكرياً وسياسيا ونضاليا

****

2017/8/30

انني أتحدث عن واقع مأزوم ومتخلف منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط والتحالفات الانتهازية والممارسات اللااخلاقية ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات العربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية الديمقراطية الاخلاقية فكريا وتنظيميا وسياسيا ، وعياً وممارسة ، بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية القصوى والتماسك الداخلي ، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ديمقراطية واخلاقية.

****

2017/8/30

مرة ثالثة ...عن مخاطر هبوط مفهوم الأخلاق في أحزاب وفصائل اليسار العربي.....

يبدو ان احزاب وفصائل اليسار العربي ما زالت تعيش حالة من الاوضاع المأزومة المحكومة للعديد من مراكز القوى او التكتلات الشللية لاسباب متعددة من اهمها غياب الوعي العميق بمبادىء واهداف الحزب وبالتالي انعكاس مظاهر التخلف المجتمعي وتجذرها في العديد من هيئات الحزب وقواعده.

فعلى الرغم من وجود عدد من الاعضاء والكوادر والقيادات المحترمه في اخلاقها وممارساتها وعلاقاتها الموضوعية مع الآخر ، الا أنه من المؤسف والمحزن في آن –أن السياسة والعلاقات الحزبية الرفاقية

والاجتماعية والشخصية لم ترقَ عند معظم احزاب وفصائل اليسار العربي إلى مستوى العمل في سبيل الارتقاء بالحزب او الفصيل صوب وحدته الاخلاقية وتعدديته الديمقراطية الداخلية وصولا الى سيادة العلاقات الرفاقية والشخصية الدافئة القائمة على الاحترام المتبادل ، ومن ثم الحرص على رفض وادانة ومعاقبة كل من تسول له نفسه الاساءة الشخصية الى أي رفيق أو رفيقة ، اذ أن هذه الاوضاع الشاذه اللااخلاقية بقدر ما تثير الحزن والأسى والقلق على مستقبل حركات اليسار العربي ، فانها تفرض على كل ماركسي ثوري مخلص ان يستثير في دواخل عقله وقلبه وروحه كل نوازع الاخلاص لمبادىء واهداف احزاب وفصائل اليسار العربي وتضحياتها ونضالاتها ، كما تفرض ايضا ان تستثير كل حوافز الوعي الثوري والدافعية الذاتية والشغف بالمبادىء الثورية من اجل ازالة كل مظاهر الازمات الفكرية والسياسية والاخلاقية على طريق بناء الحزب الثوري القادر على مجابهة قوى اليمين بكل تلاوينه الليبرالية والاسلاموية وكل انظمة الاستبداد والاستغلال بروح عالية من التحدي والمقاومة المشفوعه بالأخلاق الثورية والشخصية في آن واحد لتغيير هذا الواقع صوب تحقيق اهداف الثورة التحررية الوطنية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/8/31

لماذا لم تستثمر قوى اليسار العربي اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والاستبداد في النظام العربي؟

احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر معاناة الجماهير كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها التحرري والديمقراطي /الطبقي بسبب ازماتها الناجمة عن ضحالة الوعي والعديد من مظاهر التخلف الذي عزز من تفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية وبيروقراطيتها الشكلية وغياب الجوهر الديمقراطي والعلاقات الرفاقية المحترمة المحمولة بالاخلاق النبيلة والتواضع، مما أدى الى تراكم العديد من مظاهر العجز والتراجع نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

اولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر التنويري العقلاني الديمقراطي والاخلاقي والتربوي علاوة على عجزها واهمالها لعملية التثقيف والتوعية بالفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم فشلت في ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني الديمقراطي في مجابهة قوى اليمين الدينى والعلماني في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وفي الصراع ضد القوى الرجعية وانظمة الكومبرادور والاستبداد من ناحية ثانية.

ثالثا – عجزت عن تكريس العلاقات الرفاقية والشخصية الدافئة بالمعنيين الانساني والاجتماعي ، كما فشلت في بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري الديمقراطي في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف

والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

وفي حال استمرار كل من هذا العجز والفشل سيسدل الستار عليها...في انتظار ولادة الانوية والاطر الماركسية الثورية الديمقراطية من داخلها او من خارجها.

****

2017/8/31

إن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا –وفق قواعد الديمقراطية والياتها وفق اسس الحداثة والنهوض– رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والمعتقد وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى. فالديمقراطية بالنسبة لنا تعني على الصعيد المعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الانسان من كل اشكال القهر والقمع والاستبداد وضمان حقه الكامل في ابداء رأيه بكل حرية دونما أي تردد او خوف ، في مناخ الحريات العام ، و حرية المواطن وحرية الرأي والمعتقد التي تتيح الفرصة أمام الجميع الاعلان عن ارائهم ومواقفهم السياسية والفكرية دون اية معوقات.

****

2017/8/31

في مناسبة " العيد...."

بسبب استمرار الانقسام وتزايد مظاهر الاستبداد والانحطاط وانسداد الافق السياسي والافقار والبطالة والمعاناة لدى الاغلبية من ابناء شعبنا ومرارة آلامهم وافتقادهم للفرح الحقيقي بسبب الظلم والظلام و عجزهم عن تأمين أدنى مستلزمات العيد لاطفالهم تضيع البهجة من قلوبهم في انتظار بصيص من الامل ينهي الانقسام ويدفنه ويخرج الكل الفلسطيني من حالة التيه والضياع وتفكك الهوية صوب عيد حقيقي تنتظره جماهير شعبنا بشوق كبير وعندها نقول بفرح غامر... دمتم وكل عام وانتم بخير....

****

2017/9/1

في هذا "العيد" وكل "عيد" نستذكر شهداء شعبنا الفلسطيني وأسراه وجرحاه الابطال.. نستذكر ونُذَكّر بمعاناة أبناء شعبنا المكلومين اللاجئين والنازحين بالشتات ... نستذكر آلاف المشردين عن بيوتهم قسراً بعد العدوان الصهيوني الاخير على غزة الصمود .. نستذكر كل التضحيات التي يقدمها أبناء شعبنا الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني في القدس وفي كل ارجاء الضفة الفلسطينية ...ونستذكر نضال شعبنا وتضحياته من أجل تحقيق الاهداف الوطنية الكبرى في العودة وتقرير المصير، رافعين رايات المقاومة والصمود ضد كل اشكال

ومظاهر عدوانية الدولة الصهيونية وحصارها لشعبنا ، ومواصلة النضال السياسي ضد الانقسام وأشكال الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وما نتج عنه من استبداد وافقار وبطالة وقطع ارزاق وتخلف وقهر وقمع الحريات، وكلها مظاهر وممارسات سرقت من جماهير فقراء شعبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح الفلسطيني فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد .. كما أدعو في هذه المناسبة ، كل الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع العهد والوفاء للشهداء بأن تظل رايات المقاومة خفاقة حتى تحقيق الاهداف التي استشهدوا من اجلها ، جنبا الى جنب مع مواصلة النضال ضد كل أنظمة الفساد والاستبداد والاستغلال والتخلف والتطبيع والهبوط بالثوابت ، مدركين أن العيد الحقيقي لجماهيرنا الشعبية الفقيرة في فلسطين والوطن لن يتحقق إلا باسقاط هذه الانظمة العميلة واجتثاث رموزها الطبقية لكي ترتفع رايات الثورة الشعبية الكفيلة بتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية الكبرى التي قدّم لها فقراء أبناء شعبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والامال الكبرى .. كل عام وانتم على موعد مع الفرح .. كل عام وانتم على موعد مع الوحدة الوطنية التعددية والنظام الوطني الديمقراطي لمواصلة النضال حتى تحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة.....

****

2017/9/1

كلمات عن ابن رشد مهداة الى صديقي العزيز الروائي خلوصي عويضه وجميع الرفاق والاصدقاء الاعزاء.....

ابن رشد (1126 م. _ 1198 م.) (مقتطف من محاضرة القاها الاستاذ غازي الصورانى فى معهد كنعان الثقافى –غزة بتاريخ 13-1-99 بمناسبة مرور ثمانمائة عام على وفاة ابن رشد(.

هو أبو الوليد محمد بن رشد المولود في قرطبة ، كان فيلسوفاً وفقيهاُ وطبيباً وقبل كل ذلك كان قاضياً إذ تولى منصب قاضي القضاة في قرطبة بعد وفاة والده ، شرح أرسطو حتى قال معاصروه : " لقد فسر أرسطو الطبيعة ، أما ابن رشد فقد فسر ارسطو " ولكنه لم يكتف بالتفكير والشرح بل نَّقح وعَّدل وطور في فلسفته كما يؤكد عدد من المفكرين الذي كتبوا عنه.

يؤكد مؤلفو كتاب " تاريخ الفلسفة " أن ابن رشد كان " يرى أن العالم المادي لانهائي فى الزمان ولكنه محدود مكاني ، وهو يرفض التصورات اللاهوتية عن خلق العالم من لا شيء " لم يرفض أبداَ وجود الله ولكنه يقول بأن الله والطبيعة معاً موجودان منذ الأزل ، فلم يكن هناك زمن وجد فيه الإله قبل أن توجد الطبيعة ، ويقول أيضاً أن الله هو المصدر الازلي للواقع ، في حين تشكل المادة الأساس الوحيد للوجود والمصدر الأزلي للمكان _ نلاحظ هنا موقفاً مادياً صريحاً _ ثم يستطرد كتاب " تاريخ الفلسفة " بالقول أن : المادة والصورة عند ابن رشد متلازمتان لا توجد إحداهما بدون الأخرى ، المادة هي المصدر الكلي والأزلي للحركة، والحركة أزلية خالدة مستمرة وكل حركة جديدة تصدر عن سابقتها (نلاحظ هنا جدلية ابن رشد) . وينتهي الكتاب إلى القول أن: " أفكار ابن رشد المادية لم تخل من شوائب مثالية حيث تشكل الموجودات في رأيه مراتب أو درجات يتربع على قمتها الله باعتباره العلة الأخيرة للوجود "

أما خليل شرف الدين في كتابه " ابن رشد " فيؤكد على ما تقدم بقوله أن " ابن رشد " آمن بالعقل باعتباره منطلقاً لتصحيح مسار التفكير الإسلامي الذي انحرف بفعل الافكار الأشعرية والمعايير الغزالية والمبادئ الصوفية ، وساهم في كبح جماح الغزالي وكَشَف وعرَّى الكثير من أقواله ونظرياته الخاطئة ورد للفلسفة اعتبارها في كتابه " تهافت التهافت " ضد كتاب الغزالي " تهافت الفلاسفة " ، ويستطرد خليل شرف الدين بقوله أن: ابن رشد قال أن " العالم أزلي وليس بين العالم وبين خالقه انقطاع زمني " كما قدم الفلسفة على الدين ، وألزم أهل البرهان (أو الفلاسفة) بالتأويل : أي استخراج المعنى الباطن الذي ينطوي عليه ظاهر النص الشرعي ، إنه بهذا يريد حصر المعرفة الحقيقية بالفلاسفة لأنهم وحدهم الذين بإمكانهم إدراك ذلك المعنى الباطن ، أما الظاهر فهو لأهل الجدل وجمهور العامة الذين يكتفون عادة بالنقل دون العقل ؛ تأثر به الكثيرون من المفكرين في فرنسا وأوربا (الذين سموا أتباع ابن رشد) وانتشر بواسطتهم التيار العقلي والعلماني في أوربا مما دفع بالكنيسة في فرنسا إلى إصدار إدانتين لابن رشد وأفكاره (الإدانة الأولى في عام 1271 م. والثانية في عام 1277 م.)

ومن هذه الأفكار المدانة حسب لائحة الكنيسة_:

إنكار الرشديين لحدوث العالم وإصرارهم على القول بأزليته.

إنكارهم على الله الخلق من عدم.

إنكارهم على الله العلم بالجزئيات.

إنكارهم للخوارق والمعجزات.

قولهم بمبدأ الحقيقتين أي أن : الحقيقة الفلسفية والحقيقة الدينية موجودتان وصادقتان وأن اختلفتا ظاهراً (أي أن طبيعة الدين لا تتنافى مع طبيعة الفلسفة.(

يعزز هذه الآراء د. محمود قاسم في رسالته عن ابن رشد التي قدمها لجامعة السوربون بقوله بأن : " ابن رشد استقل برأيه عن أستاذه أرسطو ، خاصة في اكتشافه لمبدأ الحتمية وتفسيره للعلم بالغيب بأنه معرفة وجود الموجود في المستقبل وخلود العقل الإنساني "، إن تعليقنا علىهذا الموقف أن ابن رشد كان يرى أن كل شيء من الممكن معرفته ، وبالنسبة لتأثير ابن رشد على الحضارة الغربية فإن د. قاسم لا يبالغ كثيراً حينما يؤكد بأنه " لو كُتب للمدرسيِّين الأوربيين ورجال الكنيسة أن يبسطوا تفكيرهم السلفي المثالي على التفكير الغربي لما نهضت أوربا تلك النهضة العلمية العملاقة المرتكزة على الفكر الأرسطي الرشدي ومن ثم معطيات الفكر الفلسفي البديل كالنهج الديكارتي والكانطي والهيجلي.

أخيراً ، أو د الإشارة إلى أن الشوائب المثالية لدى ابن رشد لاتتعارض مع ماعرف عنه بأنه من أنصار العقل ، فالعقل عنده هو مبدأ المبادئ وهو المرشد للبرهان ، كان ينادي بضرورة أن يخضع كل شئ عدا المعتقدات الدينية الموحى بها لحكم العقل.

وفي كتابه " ظُهر الإسلام " يقول أحمد أمين ، إن ابن رشد اهتم " بالتوفيق بين الدين والفلسفة ، فكان يؤول في الدين حتى يتمشى مع الفلسفة " ، وهذا صحيح في رأينا ، إذ أن كتابات ابن رشد – كما العديد من الفلاسفة – عرضة لشتى التفسيرات ، فقد كان فقيهاً وقاضياً جمع بين الفلسفة والدين ، كان فيلسوفاً رأى أن العالم المادي هو لانهائي في الزمان ، لكنه محدود مكانياً ، رفض التصورات الدينية في خلق العالم من " لاشئ " ، ومن جهة

أخرى فإن الموجودات عنده – تأخذ شكلاً تراتبياً يتربع على قمتها الله ، ويبدو أنه استند في مفارقاته هذه ، أنه خصص لكل من الفلسفة والدين مجاله المستقل ، الفلسفة للنظر والعقل ، والدين للعامة والعمل ، هذا هو جوهر توفيقيه ابن رشد ، وهو موقف متقدم على عصره بكل تأكيد.

إن محاولتنا – عبر هذه المحاضرة – لاتهدف استعراضنا لفلسفة ابن رشد ، فهو أمر لا أمتلكه ولا أدعيه ، رغم أهمية ذلك وضرورته ، لكنها مجرد محاولة جزئية الطابع ، تطمح إلى الاسهام في تجسيد الرؤي والتفكير العقلاني الرشدي القديم وربطه باطار التفكير العقلاني التنويري الحديث والمعاصر والهدف إحياء الجوانب الإيجابية في تراثنا العربي الاسلامي ، مدركين أن حوارنا البسيط حول ابن رشد ، لاتتوقف قيمته عند الجانب التاريخي فحسب ، بل هو حوار له قيمته الفلسفية التي لاتدعو إلى تبني أفكاره بشكل ميكانيكي ، وإنما إلى " تمثلها تمثلاً عقلانياً نقدياً في إطار مستجدات واقعنا وعصرنا الراهن " كما يقول بحق المفكر العربي محمود أمين العالم.

في ضوء كل ما تقدم لم يكن غريباً أن يتهم ابن رشد بالهرطقة ويحاكم بعد أن وشى به الكثيرون وزَورَّوا عليه ، حيث تمت محاكمته في المسجد الأكبر بقرطبة وبحضور الخليفة " المنصور " الذي حكم عليه بالإبعاد مع أن تهمته كانت نكران القرآن ، وهو حكم مخفف على أي حال بالقياس إلى أحكام عصرنا ؛ مما يدل في رأينا على استنارة حكام أو قضاة عصره في الأندلس.

****

2017/9/3

في نقضه للتفسير التاريخي لـ "التخلف " يقول المفكر الماركسي الشهيد مهدي عامل "ليس الماضي ، في بقائه في الحاضر، سبب "التخلف" بل الحاضر هو سبب بقاء الماضي فيه". فمجرد الإقرار بأن الأزمة التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية القائمة هي أزمة الحضارة العربية، يفرض على الفكر اتباع منهج يبتعد فيه عن معالجة الازمة الفعلية من حيث هي أزمة هذه المجتمعات في بنياتها القائمة، ليسير في اتجاه آخر هو اتجاه البحث عن أسباب هذه الأزمة في بنية الحضارة العربية نفسها فيرتد بهذا إلى الماضي للبحث عن أسباب علة الحاضر. ويعيد تأكيد هذا المعنى قائلاً "لا شك في ان أشكالاً من الإنتاج سابقة على الإنتاج الرأسمالي لا تزال حاضرة في خاطر البنيات الاجتماعية العربية. إنما هذا لا يبرر على الإطلاق إتباع منهج الرجوع هذا في محاولة فهم الحاضر، بل إن استمرار تلك الأشكال السابقة من الإنتاج لا يمكن فهمها بذاتها أو بإرجاعها إلى ما كانت عليه سابقاً حين كانت مسيطرة، ففهمها في حضورها الآن في المجتمعات العربية ليس ممكناً إلا في علاقتها ببنية علاقات الإنتاج الرأسمالية في هذه المجتمعات "أن الحاضر مفتاح الماضي وليس العكس " القضية الرئيسية التي تواجه مجتمعاتنا إذن هي قضية تحررها من السيطرة الإمبريالية، أي من علاقة التبعية البنيوية التي تربطها بالإمبريالية ، كما أن الازمة التي يواجهها تطور هذه المجتمعات هي ازمة الإنتاج المسيطرة في واقعها الإنتاجي أزمة الطبقة المسيطرة فيه وأزمة سيطرتها الطبقية.

****

2017/9/3

جواب مختصر على سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟ (مفتطف من محاضرة غازي الصوراني – ندوة يوتوبيا المعرفة – التجمع الشبابي من أجل المعرفة بعنوان : "هل انتهت الفلسفة ؟"فندق الفصول الأربعة –غزة – 2010/4/29)

أبدأ الجواب على سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟ بسؤال ما معنى الفلسفة ؟ إنها البحث عن الحكمة والمعرفة، فهل توقف هذا الفعل البحثي، وهل يمكن للبشرية انهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ ، الجواب ببساطة : لا كبيرة ، لأن "السؤال" كان وما يزال الطريق إلى الحكمة والفهم والمعرفة منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا. وإذا كان عصرنا اليوم يتميز بشيء فلربما بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها.

في ماهية السؤال ؟ يحدد "ديكارت" ، على هذا الصعيد، ثلاثة شروط لأهلية "السؤال" كتمهيد للمعرفة: أولاً : ينبغي أن يكون في كل سؤال شيء غير معروف. وثانياً : أن يكون هذا المجهول معروفاً على نحو معين أو إلى حد معين. وثالثاً: أن هذا المجهول لا يمكنه أن يصبح معروفاً إلا بواسطة ما هو معروف.

إذن فإننا نرى أن كل من يسأل يعرف ويجهل بآن . لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه . أن السؤال ينطلق من المعرفة ويعود إليها.

أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة. وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي في "التجمع الشبابي من أجل المعرفة"، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون "قدر" الأسئلة التي يطرحها.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع ، من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره.

في ضوء ذلك لا بد لنا من الإقرار بصعوبة تحديد مفهوم كلمة "نهاية" ،حيث أن هذا التحديد يكمن في فصل هذا المفهوم عن مفهوم الغاية ، إذ إن كلمة نهاية ، في الفلسفة ، استعملت في غالب الأحيان مقرونة بكلمة غاية وكأن النهاية لا تكون إلا بتحقيق الغاية والوصول إليها.

في إطار الحديث عن الفلسفة ومفاهيمها، من المفيد ان نستعرض سريعاً المباحث أو العناوين الكبرى الرئيسية التي تناولتها الفلسفة : أ. الميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة) : وجود عالم غيبي يقوم فيما وراء عالمنا المحسوس!. ب . المنطق : هو علم يدرس الاستدلال من حيث الصحة والفساد. ج. نظرية المعرفة (الابستيمولوجيا): تتناول نظرية المعرفة مسائل أساسية أربع هي : (1)أصل المعرفة البشرية ومصدرها. (2) طبيعة المعرفة البشرية. (3) صدق المعرفة، أي كيف تتميز المعرفة الصادقة عن المعرفة الكاذبة. (4) حدود المعرفة البشرية.

****

2017/9/3

تكمن أهمية الفلسفة العقلانية عموماً من أجل التنوير واعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو امر هام ، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين إعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا

منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي إذ اننا أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. وتحديات التحرر والاستقلال وحق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة... تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية ... وكل ذلك مرهون بمراكمة وانضاج ومن ثم خوض المعركة الثقافية –بمنطلقاتها ومحدداتها السياسية – انطلاقاً من البنية، كنقطة انطلاق أو ارتكاز من ناحية، وكشرط موضوعي ليس لخوض المعركة الثقافية داخل فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في بلداننا العربية، بل أيضاً لضمان التفاعل بين الحزب والجمهور عبر لجان تنظيمية متخصصة – في إطار مراكمة وتشكل الوعي النقيض لكل من الثقافة الغربية الليبرالية ومن ثم إدراك الأسس والآليات المطلوبة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني باعتبار أن تناقضنا معه هو تناقض تناحري ووجودي في آن ، وإدراك ومواجهة واقع التخلف والتبعية والإرتهان من أجل تجاوزه في إطار الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن راهناً ، بما في ذلك الصراع الديمقراطي مع كافة مكونات التيار الديني السلفي أو ما يسمى بالإسلام السياسي من ناحية ثانية بما يضمن تحقيق الوعي ووضوح الرؤية الفكرية ارتباطاً بثبات الهدف ومرونة الوسائل وحركة الواقع، وهنا يكون الوعي بمثابة الشرط النوعي لبلورة وتطور ما أسماه جرامشي بـ "الكتلة التاريخية" تمهيداً لحرب المواقع.

****

2017/9/4

تعريف مفاهيم : العقل /المعرفة /المنهج الجدلي/ المنهج الميتافيزيقي.....

العقل هو أداة المعرفة ، والمعرفة هي أسلوب وجود الوعي...الذي يحمل بدوره خمسة جوانب: الوعي معرفة– الوعي وعي للذات – الوعي انفعال – الوعي تخيل – الوعي إرادة وهو أهم جانب من جوانب الوعي .. أما الفكر فهو إدراك هويات جميع الأشياء .

أما الإدراك فهو نوعان: الأول: الإدراك الحسي ، الثاني :الإدراك في التجريد الفكري العالي: مثلاً الحق غير الباطل : ضده .. كلاهما الفكر.. فإذا توصلنا إلى المعرفة أو الفكر .. وميزنا بين الحق والباطل ... بين الرأسمالية والصهيونية والرجعية و الطبقات المُستَغِلة (بكسر الغين) واليمين الليبرالي والاسلام السياسي من ناحية وبين التحرر والديمقراطية والتقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثورة الاشتراكية من ناحية ثانية، فان الواجب يدفعنا إلى رفض الباطل من أساسه .. باطل الفكرة... وكل هذه المفاهيم يضمها إطار المنهج ، الذي يحدد الطريق – طريق المقاومة والنضال بكل أشكاله السياسية والجماهيرية والكفاحية والديمقراطية– الذي يؤدي بنا إلى الهدف من أجل تحقيق مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا ... وهنا بالضبط يتجلى المنهج العلمي الجدلي العقلاني –كمنهج وحيد– لابد من أن نستخدمه في طريقنا إلى المعرفة الواعية، بمعنى المعرفة التي تأتي انعكاساً لحركة الواقع الموضوعي بعيداً عن الغيبيات أو الميتافيزيقا، إذ أن هذا

المنهج يتوافق كلياً مع النظرة العلمية إلى العالم ، و الجدلية هنا هي روح المنهج المادي الجدلي.
أما المنهج الميتافيزيقي (الغيبي) فهو الطريق الذي يذهب بعيداً إلى ما وراء الطبيعة أو الوجود بعيداً عن الواقع الملموس، حيث تستخدمه " الطبقات" الحاكمة او التحالف الكومبرادوري البيروقراطي وكل قوى التخلف والثورة المضادة ضد الفقراء من العمال والفلاحين والكادحين المضطهدين لضمان استمرار احتجاز تطور مجتمعاتنا واستمرار تبعيتها وتخلفها ، واستمرار تكريس استغلالهم واستعبادهم في خدمة القوى الرأسمالية وعملاؤها في بلادنا.

****

2017/9/4

المثقف العربي ودوره في نشر ثقافة الحوار على طريق مجابهة وتجاوز الاستبداد والتبعية والتخلف صوب النهوض الحداثي الديمقراطي....

اذا كنا نتفق على أن الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي ايضاً –وهذا هو المهم– نشاط فكري واعي وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي في بلادنا العربية خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز واقع التبعية والتخلف والاستبداد ، ذلك أننا –عبر الوعي بالمسائل الفلسفية– نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار الديمقراطي الحداثية كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية ، وامتلاك سبل التنوير العقلاني والتقدم الاجتماعي . ولذلك أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر بما يلبي احتياجات ومصالح شعوبنا العربية ، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ديمقراطيا بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الديمقراطي تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا الثقافي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم ، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة والديمقراطية ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/9/4

الفلسفة ليست علما مطلقا أو علما غريبا عن الحياة العملية والصراع الطبقي والنضال التحرري والديمقراطي.

ان مهمة الفلسفة والفكر التنويري الديمقراطي التقدمي الاجتماعي تكمن في ممارسة النقد الذي لا يرحم لكل ما هورجعي ومتخلف ومستبد، وهو نقد لا يرحم بمعنيين، الأول لا يهاب استنتاجاته الذاتية والثانى لا يتراجع أمام

الاصطدام بالإيديولوجيات الغيبية والدينية الرجعية ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة، هكذا اقترح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم" حب الحكمة"، وأنا بالطبع أحب الحكمة والمعرفة، لكنني – كتلميذ لماركس – اتوافق كليا مع موقفه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي من أجل التغيير المتمثل في اهدافنا التي تتلخص في النضال التحرري ضد العدو الصهيوني الامبريالي جنبا الى جنب مع النضال الديمقراطي السياسي والفكري (في اطار الصراع الطبقي)عبر المعارك الايديولوجية ضد القوى الرجعية والرأسمالية الرثة عموما وضد الايديولوجيات الدينية التي تفرض نفسها بأفكار سياسية باسم الاسلام السياسي لا همَّ لها سوى تزييف وعي شعوبنا العربية عموما وشعبنا الفلسطيني خصوصا في معاركه من أجل المستقبل.

بناء على ذلك أقول بوضوح لاشيء يمنعنا أن نربط ممارستنا في النقد السياسي وفي صراعنا وتناقضنا الرئيسي التناحري مع العدو الصهيوني الامبريالي من جهة، وصراعنا وتناقضنا الرئيسي السياسي مع العدو الطبقي المتمثل في القوى الليبرالية الرثة المستسلمة عموما وقوى وحركات الإسلامي السياسي وأنظمة الرجعية الظلامية خصوصا.

****

2017/9/4

بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة.

****

2017/9/4

شارل مونتسكيو (1689م. – 1755م:(.

المحامي الفرنسي شارل – لويس دو سيكوندا والذي صار في ما بعد البارون دو مونتسكيو (1689 – 1755)، كان أحد اوائل المنظرين السياسيين في سبعينيات العام 1700.وهو من أوائل رجال التنوير الفرنسي.

عرف مونتسكيو بشكل خاص بإسهامين اثنين أساسيين وهما: نظرية فصل السلطات كشرط للحرية، ونظرية تأثير البيئات المختلفة على السياسة.

في كتابة في روح الشرائع (1748)، اقترح مونتسكيو أطروحة ثنائية تتعلق بالقانون: أطروحة حقوق طبيعية تفيد أن القوانين المختلفة هي صياغات القانون الواحد نفسه، وأطروحة سوسيولوجية تفيد أن تلك الصياغات المختلفة للقانون تحددها أنواع مختلفة من البيئات المحيطة، الاجتماعية والطبيعية.

ومن أهم آرائه ، رأيه في الحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً مناقضاً للطبيعة الإنسانية ومناقضاً للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها ، وفي مجال العقوبات يضع مونتسكيو حداً فاصلاً بين الفعل وبين نمط التفكير ، فالعقاب يستحق على الأفعال التي يقترفها الإنسان لا على أفكاره أو آراءه؛ إن عقاب الإنسان على أفكاره هو امتهان فاضح للحرية ، كان أيضاً من المعادين للتعصب الديني ورفض كافة أساليب التعذيب ودافع عن الزنوج وإلغاء

الرق في أميركا.

وفي كتابه روح القوانين او الشرائع ، يرى مونتسكيو أن "إمكانية وجود أشكال الحكم المختلفة لا تعود إلى الظروف الاجتماعية التاريخية بل إلى التوافق بين شكل الحكم وبين الظروف الطبيعية للبلاد وامتدادها الجغرافي ومناخها.. ثم يأتي بعد ذلك كله نمط حياة الشعب وأشغاله الرئيسية (تجارة ، زراعة ..الخ) ودرجة رخائه أو فقره أو معتقداته وأخلاقه.

وفضلاً عن ذلك، وضع مونتسكيو عرضاً تصنيفياً لثلاثة أشكال من الحكم (الجمهوري والملكي والاستبدادي) وثلاثة مبادئ مقابلة (الفضيلة والشرف والخوف .(

فالجمهورية هي الصورة المثالية لروما القديمة، والاستبداد هو الصورة المرعبة لما يمكن أن تصبح عليه فرنسا، والملكية تعكس وجهة نظر مونتسكيو عن الحكم البريطاني كمثال أعلى لفرنسا.

ورغم أن مونتسكيو لم ينجح نجاحاً كاملاً في تطبيق الشروط التي وضعها هو للبحث العلمي، فإنه كان مدافعاً مهماً عن الحرية وعن الواقعية السياسية والموقف العلمي .

وفي جميع أشكال الحكم يدرس مونتسكيو الشروط التي تكفل له تأدية المهمة المناطة به ، مهمة ضمان حرية الفرد ، كما يبحث في الظروف التي يتحول فيها الحكم إلى طغيان ، وهو يرى أن الضمانة الأساسية للحرية في المؤسسات الدستورية التي تحد من العسف وتكبحه ، يرى في التفاني وإخلاص كل فرد وتضحيته من أجل المصلحة العامة ، القوة المحركة في النظام الديمقراطي وأساس ازدهاره.

****

2017/9/5

ما الفلسفة :(غازي الصوراني – عرض مختصر للفلسفة وتطور الفكر البشري منذ الاغريق حتى القرن الحادي والعشرين –مخطوطة لم تنشر بعد – يوليو 2017...(

الفلسفة ليست كما يقولون حب الحكمة .. إنها حب المعرفة وهي قبل كل شئ موقف الانسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان لايستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للاحتلال هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف الوطنية والقومية .. وبدون ذلك الوعي .. في شكله العفوي أو الطليعي لايكون رد الفعل المقاوم للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هو موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر ، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير.

الفلسفة أيضاً هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة – كما يقول د.عادل ضاهر – ، إنها الأداه الفعلية المطلوبة لتسويغ المثال السياسي والاجتماعي الذي يسعى إلى بلورته من أجل بناء نظام اجتماعي وطني /قومي على صورته ، وبالتالي فإن وظيفة الفلسفة هي المساهمة في تزويدنا بالنظرات الجديدة والشاملة التي يفترض بناء الإنسان الطليعي بها ، ووضوح البناء الايديولوجي الذي يحدد مسار الإطار الطليعي من جهة ، وسمات أو

طبيعة وشكل النظام السياسي – الاجتماعي الذي يفترض أن ننتهي إلى إقامته من جهة أخرى.
هكذا نتوصل إلى التعريف الذي نتوخاه للفلسفة الذي يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.
–إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود)– هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(
هناك مستويين من الوعي الاجتماعي:
.1مستوى عفوي.
.2مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي(
الأول : المستوى العفوي:
أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية وبما يعزز دور " الطبقات السائدة. "
الثاني : مستوى الأيديولوجيا:
ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيدلوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ (الوعي الأيدلوجي) بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية (إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(
الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لايمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني الفلسطيني والعربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

****

2017/9/5

هل تتطابق ظروف الغرب الرأسمالي وتحولاته الفكرية على بلدان العالم الثالث عموماً وعلينا في بلدان الوطن العربي خصوصاً ؟ أم إننا بحاجة إلى العودة إلى الفلسفة وإنتاجها الحداثي والتنويري العقلاني وامتلاك المعرفة ووعي التعددية وحرية الرأي والمعتقد بدلاً من سؤال النهاية ؟ خاصة واننا في البلدان العربية نعيش حالة غير

مسبوقة من الانحطاط بالمعنى السوسيولوجي ، قد تحيل هذه المجتمعات إلى إعادة مفهوم الرعية في سياق تراكم الاستبداد والفقر والتخلف والتبعية في بلادنا التي يمكن ان تتحول مجتمعاتها إلى نوع من تراث العبيد.

لعل اللحظة التاريخية تحفزنا –في اللحظة الراهنة – لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة، بعد أن تم اهمال أو تجاوز الحقبة الكبرى من الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومعنى الوجود سواء كان أزلياً أو نتاجاً "للفكر" أو "الروح" ، وبالتالي الإجابة –من موقع الرؤية المادية ومنهجها الجدلي– على الأسئلة الكبرى المرتبطة بالعقل والحرية والطبيعة والمجتمع.

إن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين إعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني والعربي بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي، إذ اننا أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية.

****

2017/9/5

التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

–إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود)– هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي:

.1مستوى عفوي.

.2مستوى أيديولوجي/ طليعي

الأول : المستوى العفوي:

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية وبما يعزز دور " الطبقات السائدة. "

الثاني : مستوى الأيديولوجيا:

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى

الأيدلوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ (الوعي الأيدلوجي) بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية (إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(

الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لايمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني الفلسطيني والعربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

****

2017/9/6

بعد هزيمة ألمانيا، وبروز الأزمة المصيرية التي تعرضت لها (وهي مشابهة لأزمتنا كعرب اليوم) توجه الفيلسوف الألماني كارل يسبرز (1883 . 1969) الى شعبة المنكسر بهذه الكلمات: "أقولها هنا والى كافة المسئولين حاجتنا اليوم هي أن نحاور بعضنا بعضاُ، حاجتنا ليست فقط كيف يعبر كل منا عن رأيه، بل كيف يسمع كل منا رأي الآخر، علينا ألا نعبر عن آرائنا وحسب، بل أن نفكر ونستمع ونصغي لما يقوله العقل، وأن نكون مستعدين لتقبل النظرة الأخرى.. نحن بحاجة الى قبول رأي الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصل الى رؤية أخرى مختلفة، والمطلب الأهم أن نكتشف ما يجمع بين كل وجهتي نظر مختلفتين لا أن نركز على اختلافهما... فيعلن الطرفان استحالة الحوار. "

****

2017/9/6

غازي الصوراني ...المواطنة والدين وموقف اليسار من الإسلام السياسي:

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي ترتبط بالتباين الشديد بين الانتماء للدين أو الوطن، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان (أوطان) مختلفة، وقد تكون متناحرة متخاصمة، وهذا يجري كثيراً في التاريخ والواقع ، فقد يكون بلدان أبناؤها من دين واحد وبينهما حروب طاحنة (دفاعاً عن الوطن)، ويكون على أبناء كل بلد من البلدين أن يقاتلوا دفاعاً عن بلدانهم ضد أبناء عقيدتهم الدينية ومذهبهم، ومن هنا لا تصح المماهاة بين المسلم والمواطن، وهنا تصبح مقولة (الدين لله والوطن للجميع)"هي المعيار الرئيسي الأول هذه العلاقة بين الوطن والدين.

وفي هذا الجانب ، أقول بأن أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية تجاه حركات "الاسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، وانعكاس ذلك على المسار التحرري والديمقراطي لمجتمعاتنا، فعلى الرغم من أن هذه القوى تبدي رفضا قاطعا إزاء قمع أو تغييب الأنظمة والطبقات الحاكمة لهذا الاتجاه، فإنها تنظر بنوع من التشكك والريبة إزاء ما يمثله الإسلام السياسي من موقف تجاه هذه المسألة، خاصة في ظل الانتفاضات العربية عموماً وفي مصر وتونس واليمن والبقية على الجدول، حيث أن حركات الإسلام السياسي

يمكن أن تتعاطى مع قضية الديمقراطية، بطريقة استخدامية ، كآلية للوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم الاستفراد بها، وتحويلها من مهدٍ للتغيير الديمقراطي ، والتطور السياسي والمجتمعي إلى لحد لهذه العملية كلها، وما قد يترتب على ذلك من إعادة إنتاج التبعية والاستبداد بأشكال وصور مستحدثة إذا ما تم التحالف بين قوى الإسلام السياسي من ناحية والجيش ورجال الأعمال من ناحية ثانية، وما سيؤدي إليه هذا المشهد من قيود جديدة، يتم فرضها على عملية النهوض والتطور الديمقراطي لمجتمعاتنا، عبر تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، إلى جانب الموقف الرجعي تجاه مفاهيم الحداثة والتطور المجتمعي عموماً ومن قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل خصوصاً.

أما بالنسبة للعلاقة بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والاستقلال والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فهي تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الخلافية بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند – من وجهة نظري – إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي على طريق التفكك كما هو الحال في ليبيا وسوريا والبحرين والأردن...إلخ ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور ، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه.

****

2017/9/6

بالنسبة للعلاقة بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام

مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والاستقلال والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فهي تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الخلافية بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند – من وجهة نظري – إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي على طريق التفكك كما هو الحال في ليبيا وسوريا والبحرين والأردن...إلخ ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور ، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه.

****

2017/9/6

فيما يتعلق بالعلاقة الخلافية بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند – من وجهة نظري – إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع انظمة الاستبداد والتخلف والتبعية ، ما يعني ان هذا المنطق الغيبي يعزز إعادة إنتاج أنظمة مستبدة، متخلفة وتابعة ومحتجزة التطور ، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي الرث على ما هو عليه.

****

2017/9/7

عن الحداثة وعصر النهضة ..وتخلف المجتمعات العربية.....

على الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم

وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

****

2017/9/8

إن استمرار القطيعة أو الصراع الفئوي بين فتح وحماس (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس .

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "لحماس" أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

****

2017/9/8

مسيرة النضال الفلسطيني انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي مضى عليه اكثر من عشر سنوات غامرة بعوامل القلق والاحباط واليأس والاستبداد

والافقار، بعد ان ادى الانقسام إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

****

2017/9/8

احزاب وفصائل اليسار ....لماذا أخفقت وفشلت ؟

تظل الإجابة على سؤال لماذا أخفقت وفشلت – وما زالت تخفق وتفشل – احزاب وفصائل اليسار في تحقيق اهدافها او التوسع بين جماهيرها الى جانب الفشل في العديد من المحطات السياسية كما في الانتخابات النيابية والنقابية .....تظل هذه الاخفاقات قضية مثارة لمزيد من البحث والتفكيك ومن ثم إعادة البناء، لازاحة التراكمات السلبية وحالة الترهل والجمود والتراجع السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري التي أفرزت مجموعة كبيرة من أسباب الفشل التي أدت إلى عزوف الجماهير الشعبية، نورد هنا بعضاً منها:

–1غياب الوعي بالنظرية ومنهجها المرتبط بوعي الواقع المعاش، وانتشار الأزمة التنظيمية الداخلية بمختلف مظاهرها ومكوناتها وتنوعها، الى جانب غياب العلاقات الديمقراطيه داخل هذه الاحزاب والفصائل.

–2فشل احزاب وفصائل اليسار في تحويل أي قضية من القضايا التي تتبناها في برامجها وأدبياتها إلى قضية عامة، بسبب عدم اندماجها في اوساط الجماهير الفقيرة وعجزها عن وعي القضايا الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها الامر الذي اودى بها الى العجز عن تحقيق مطالب الجماهير الفقيرة او الاجابة على اسئلتها.

–3عجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر التخلف والفساد والاستبداد السائدة في الانظمة الحاكمة الى قوة جماهيرية في محيط هذه الفصائل والأحزاب. مما أدى إلى ما نشاهده اليوم من تمحور الحالة السياسية المجتمعية الفلسطينية والعربية ضمن قطبي الصراع الرئيسيين : القطب اليميني الحاكم وقطب اليمين الديني بكل تلاوينه التي نجحت – في اطار مخططات عدوانية خارجية – في تنظيم عشرات الالاف من اوساط الجماهير الفقيرة عبر استغلالها عفويتهم وبساطتهم..

–4الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي كطريق وحيد لوعي الواقع من جهة وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.

–5فشل اليسار في تفعيل دوره كحضور فعال في إطار الأطر النقابية العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات.

–6عجز قوى اليسار العربي والفلسطيني عن تنظيم أو إكتشاف قيادات جديدة طبيعية، نابعة من بين الجماهير وتحويلها إلى كوادر حزبية.

–7تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة وكوادر وقواعداحزاب وفصائل اليسارالعربي، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضاً،حيث لم يعد مدركاً بوضوح من هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي، أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرة ما يؤكد على اتساع الفجوة –بدرجة كبيرة– بين الهوية الفكرية اليسارية من ناحية وبين الغالبية من كوادر وأعضاء قوى اليسار من ناحية ثانية، وقد أدت هذه

الحالة من غياب الوعي، الى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد افكار واهداف قوى اليسار، اهدافا شخصية لاعضاء الحزب وكادراته، وغاب التلازم الجدلي والثوري بينهما بصورة مفجعة.

****

2017/9/9

إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد المواقف السياسية والمطلبية او على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، وكذلك على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي، و التطوّر المجتمعي. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال الوطني واسقاط انظمة التخلف والتبعية والاستبداد وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في اطار الثورة الشعبية الديمقراطية ومواصلة المسيرة لتحقيق هدف النهوض والتوحيد القومي الديمقراطي بافقه الاشتراكي.

****

2017/9/9

العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف.....

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية– كما يؤكد بحق المفكر الراحل ياسين الحافظ – ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات.

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا

التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

****

2017/9/9

عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!!

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات الثقافة العربية ومجتمعاتها إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على جموع المثقفين الديمقراطيين العرب أن يراجعوا مسارهم، كي يعودوا للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتهم العقلانية المستنيرة بكل ابعادها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل...

****

2017/9/10

إن الوضع الفلسطيني الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي وفق مناهج واليات ديمقراطية، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً

وعمقاً من نكبة 48.

إن ما جرى منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

****

2017/9/10

الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل –عبر الممارسة في أوساط الجماهير– بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي لكل مظاهر الاستغلال الطبقي ، وكذلك التصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل باسلوب ديماغوجي إلى استغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

****

2017/9/11

اغلبية شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها، وما زالت غير قادرة على امتلاك مفاهيم وأسس الحداثة ، حيث حرصت الأنظمة الحاكمة والطبقة السائدة فيها على التمسك بتراث موهوم، وأن تفرض على الناس أن يتعاطوا مع تاريخ خيالي يقدسونه ، ذلك أن وعيهم العفوي عاجز عن دخول العصر الحديث في مقابل عجز القوى الديمقراطية اليسارية عن التأثير في الوعي العفوي عبر توعية الجماهير الشعبية وتنظيمها.

كما نلاحظ أيضاً انتشار نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن على الإرادة العربية االعفوية (اذا صح التعبير)ويجعلها تنام على معاناتها واسباب قهرها عبر صبر عاجز يجعلهاتهرب من تحديات الديمقراطية والحرية والعدالة ومجابهة الاستبداد والاستغلال ، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، جعلت منه الأنظمة وأجهزتها مصدراً للتواكل والكسل والخوف أو الاستسلام لمقاديرها.

****

2017/9/11

خاطرة...للحوار الهادىء... حول فرضية نظرية صحيحة تقول : ان العالم او المستقبل الذي نفكر فيه كيساريين هو غير العالم او الواقع المتخلف الذي نعيشه ....لكن واقع اليسار العربي (في اللحظة الراهنة)على

النقيض من هذه البديهية ..!!!؟؟؟

فاذا كنا نتفق على ان العالم الذي فكر فيه هوبز او فرنسيس بيكون او ديكارت او سبينوزا او جان جاك روسو وفولتير وديدرو وماركس ولينين وجرامشي وماوتسي تونج وهوشي منه هو نقيض العالم الذي عاشوه ، وقدموا افكارهم وفلسفتهم النقيضة لمجمل الفلسفات والافكار الرجعية السائدة في مجتمعاتهم مع دعوتهم وممارستهم لعملية التغيير بما يطابق فكرهم....هذه الحقيقة التاريخية تتناقض مع تفكير وممارسات معظم – ان لم يكن جميع – احزاب وفصائل اليسار العربي في المرحة الراهنة ...فاذا اتفقنا على ان العالم او المجتمع الذي يفكر فيه الحزب او الفصيل الثوري مختلف بالضرورة عن العالم او المجتمع الذي يعيش فيه ذلك الحزب او الفصيل....فلماذا لا تنطبق هذه المقولة على احزاب وفصائل اليسار في بلادنا...حيث نلاحظ ان هذه الاحزاب والفصائل غارقة – بدرجات متفاوتة – في اوضاع وعلاقات التخلف السياسي والاجتماعي السائدة في مجتمعاتها ، بل احيانا تكون اكثر تخلفا – بصورة انتهازية – من مجتمعاتها، بحيث تتلاشى او تتراجع صورة العالم الذي يجب ان نفكر فيه برؤية ثورية وديمقراطية تغييرية ، لتحل محلها داخل الحزب او الفصيل – بصورة مشوهة وباهته – صورة التخلف المجتمعي الراهن...وتلك هي اهم سمات المأزق الذي وصلته (من حيث تراجعها وعزلتها وغياب مصداقيتها)تلك الفصائل والاحزاب في بلاد العرب....

****

2017/9/11

إن استمرار الانقسام والصراع الفئوي بين فتح وحماس (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة علاوة على تفكيك الهوية الوطنية وتزايد احوال الاحباط واليأس في اذهان شعبنا ، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني والحرية والاستقلال والعودة لشعبنا هو الاصرار على الانقسام دون اي مبرر من الفريقين (فتح وحماس)، وهذا يعني ربحا صافيا للعدو الصهيوني بمثل ما يعني تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكونات شعبنا السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام مزيد من عوامل الاستسلام واليأس ومن ثم تسهيل تصفية قضيتنا الوطنية.

****

2017/9/11

إن استمرار الانقسام والصراع الفئوي بين فتح وحماس (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتيهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة علاوة على تفكيك الهوية الوطنية وتزايد احوال الاحباط واليأس في اذهان شعبنا ، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني والحرية والاستقلال والعودة لشعبنا هو الاصرار على الانقسام دون اي مبرر من الفريقين (فتح وحماس)، وهذا يعني ربحا صافيا للعدو الصهيوني بمثل ما يعني تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكونات شعبنا

السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام مزيد من عوامل الاستسلام واليأس ومن ثم تسهيل تصفية قضيتنا الوطنية.

****

2017/9/12

ان أي ممارسة بيروقراطية او ديماغوجية أو تدخل سلبي لحبس عملية تطور الحزب اليساري الثوري تحت سقف معايير هابطة تستبعد او تهمل الاهتمام بتكريس وتعميق الوعي باهداف وبرامج الحزب الوطنية التحررية والديمقراطية والاجتماعية الطبقية ، وتهمل العمل على تعميق وتعميم الوعي بهوية الحزب الفكرية (الماركسية ومنهجها) ، يعني التأسيس لمزيد من التراكمات المؤدية الى تراجع الحزب وفقدانه لمصداقيته وعزلته عن جمهوره ، ومن ثم انتشار اوضاع التفكك والاستزلام والانهيار الداخلي لمجمل بنيانه، وفي هذا الجانب يجب التأكيد على أن وعي واستيعاب وتطبيق برامج تطوير الحزب وتثقيف الاعضاء بقضايا الصراع مع العدو الامبريالي والصهيوني ، وبقضايا الصراع الطبقي الاجتماعي الداخلي ضد كل اشكال الاستغلال والاستبداد ، جنبا الى جنب مع تثقيف الاعضاء بالنظرية وبمشكلات الواقع المعاش بصورة صحيحة ، مشروط بمستوى كفاءة الهيئات والكوادر القيادية للحزب او الفصيل اليساري، وتبعاً لذلك يرتبط مستوى الكفاءة بشرط القدرة على مواكبة واستيعاب تطور الواقع المادي والعملي والمعرفي. ذلك ان أي نجاح أو إخفاق لهذا الفصيل او الحزب او ذاك ، يتقرر بمدى قدرته الدائمة و المتجددة على مواكبة حركة الصراع التناحري مع العدو الخارجي من اجل التحرر والاستقلال، ومواكبة حركة المجتمع وصراعاته الطبقية المعقدة و المتشابكة لأبعد حد ، و بالتالي القدرة على تلبية مصالح و أهداف الجماهير الشعبية الفقيرة من اجل التحرر والحرية والعدالة الاجتماعية والخلاص من كافة مظاهر وادوات الاستبداد والاستغلال الطبقي وغيرها من الاهداف التي تأسس الحزب اصلا من اجلها.

****

2017/9/12

ان فرضية أن يكون الإنسان أخلاقيا في مبادئه مهما كانت منطلقات تلك المبادئ ، ليست فرضية مثالية كما يدعي البعض ، فالأخلاق النبيلة أولا ، النابعة من التواضع واحترام الآخر هي التي تحدد... مجرى وسلوك السياسي عموما والمناضل من اجل الحرية والعدالة والديمقراطية خصوصا ، وهنا يمكن بسهولة تفسير هذا الالتفاف المشفوع بكل معاني الاحترام والتقدير والحب للقائد الحكيم جورج حبش من كل من عايشه ليس من رفاقه وأصدقاءه فحسب بل من كل الذين لم يتعرفوا عليه في المكان لكنهم عرفوه في الزمان عبر مواقفه وكلماته أو ما قرأوه أو سمعوه عنه ، ذلك أن الحكيم جسد في كل محطات حياته مع العائلة والرفاق والأصدقاء اصدق وأجمل معاني الأخلاق الإنسانية التي لا يمكن بدونها أن يكون الإنسان –أي إنسان– وطنيا أو ثوريا صادقا.

****

2017/9/13

رغم ان معظم ابناء شعبنا في الوطن والشتات يعيشون اليوم حالة تختلط فيها مشاعر القرف والسخرية والازدراء والاحباط بعد ان ثبت لهم بالملوس كذب مصداقية فتح وحماس في الوصول الى اكثر الكلمات ابتذالا

واقصد بذلك " المصالحة "...فهم يعتقدون ان شروط حل لجنة غزة وتراجع ابو مازن عن اجراءاته نوع من الضحك على اللحى والاستهزاء بعقول الناس عبر مبررات وذرائع شكلية مكشوفة وفاقعة وفارغة بلا اي مضمون...لان المصالحة الجادة ، الصادقة ، الحريصة على انهاء الانقسام وتخلى حماس عن استئثارها بقطاع غزة ، وتوقف الرئيس ابومازن عن اوهامه في التفاوض العبثي ....تشترط الغاء ثنائية او دويخة فتح وحماس والالتزام بالاعداد الفوري لعقد لقاء وطني شامل في القاهرة لتنفيذ بنود واليات اتفاق القاهرة ايار / مايو 2011.

فالانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس – كما يدرك ابناء شعبنا –ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، وتفكيك أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

كما أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي ....وبالتالي لا سبيل للخروج من هذا المأزق الانقسامي التصفوي الا بعقد الاجتماع/ اللقاء الوطني لكافة الفصائل والفعاليات الوطنية للبدء الفوري في تنفيذ اليات اتفاق القاهرة 2011....وبدون ذلك التصفية قادمة.

****

2017/9/14

الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغيير المنشود.

****

2017/9/14

رغم ان معظم ابناء شعبنا في الوطن والشتات يعيشون اليوم حالة تختلط فيها مشاعر القرف والسخرية والازدراء والاحباط بعد ان ثبت لهم بالملوس كذب مصداقية فتح وحماس في الوصول الى اكثر الكلمات ابتذالا

واقصد بذلك " المصالحة "...فهم يعتقدون ان شروط حل لجنة غزة وتراجع ابو مازن عن اجراءاته نوع من الضحك على اللحى والاستهزاء بعقول الناس عبر مبررات وذرائع شكلية مكشوفة وفاقعة وفارغة بلا اي مضمون...لان المصالحة الجادة ، الصادقة ، الحريصة على انهاء الانقسام وتخلى حماس عن استئثارها بقطاع غزة ، وتوقف الرئيس ابومازن عن اوهامه في التفاوض العبثي ....تشترط الغاء ثنائية او دويخة فتح وحماس والالتزام بالاعداد الفوري لعقد لقاء وطني شامل في القاهرة لتنفيذ بنود واليات اتفاق القاهرة ايار / مايو 2011.

****

2017/9/14

عدم تبلور مفهوم المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية:

على الرغم من تداول هذا المفهوم في الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في بعض البلدان العربية، إلا أن هذه الظاهرة –كما أشرنا من قبل– لا تعني وجوداً أو تبلوراً لمجتمع مدني عربي كما يروج البعض، إذ أننا ما زلنا في وجود وتأثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية والطائفية، والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج أو التشكل الطبقي المشوه والسائد –حتى اليوم– في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة أو تلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من »الجماعات« ما قبل الحداثة أو المدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته الديمقراطية وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معاً، مرحلة ما قبل الحداثة أو ما قبل المجتمع المدني، وإنّ كلَّ ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي أو في المفاهيم، من مظاهر حداثية لا يعدو أن يكون شكلاً فقط بدون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز أو بلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، أي »طبقات بذاتها« تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الأنماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنماط القديمة والحديثة معاً، تبدو واضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار ففي هذا السياق وحده، نستطيع نفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لمفهوم المجتمع المدني من جهة، ونستطيع أيضاً نفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في هذا المناخ المهزوم والمأزوم، حيث ترعرع مفهوم »المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية« وبات مألوفاً من كثرة تداوله في معظم »الحوارات والندوات وورش العمل التي تعقدها بعض القوى السياسية وتروج لها المنظمات غير الحكومية، وهي »حوارات وورشات عمل« استطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول العربية في أوساط نخبة يتكرر حضورها في هذه الندوة أو الورشة أو تلك بصورة شبه دائمة، وهي ظاهرة تدعو إلى إثارة الانتباه والتأمل، وليس الاستغراب، من حيث أن هذه »الورش والندوات« التي »نجحت« في القفز بمفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى أعلى سلم الأولويات في الإطار الضيق »للنخبة السياسية« التي تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تنجح –بالمقابل– في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير أن تستوعبها، نورد بعضاً منها على سبيل المثال: »التمكين في المشاركة« »الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق«،

»تنمية قدرات الإنسان«، »تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!« »تنمية المبادرات المحلية«، »المنظمات الأهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة«، »دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص«، »التنمية البشرية من منطلق الأطفال«، »الجندر«، »عمليات التشبيك«، »الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق«.. الخ. وهي عبارات غريبة في معظمها عن واقعنا، مما جعل منها عبارات عامة ومبهمة و»جديدة« حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والديمقراطيةوالعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/9/15

اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة، الى جانب تفاقم الصراعات الطائفية الدموية تحت مظلة الحركات الاسلاموية التي اعادت انتاج التخلف والتبعية بصورة غير مسبوقة ، بل إن اليسار الفلسطيني – على سبيل المثال –ركز على عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية الديمقراطية والصراع الطبقي ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

****

2017/9/16

عشر سنوات عجاف على الانقسام والصراع على المصالح الفئوية لحركتي فتح وحماس حملت معها ابشع معاني التفكك والانهيار والفشل في تحقيق الحد الادنى من الاهداف الوطنية بل على العكس حقق العدو الصهيوني كل اهدافه، كما حمل الانقسام ايضا ابشع ممارسات الاستبداد والقهر والتخلف والافقار، وراكم في نفوس ابناء شعبنا مزيدا من عوامل الاحباط واليأس بصور غيرمسبوقة ، بحيث بات وضع الاستقطاب الراهن

بين فتح وحماس يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

****

2017/9/16

وثيقة الوفاق الوطني مايو 2011 هي المخرج الوحيد من الانحطاط والخراب القادم.....

عشر سنوات عجاف على الانقسام والصراع على المصالح الفئوية لحركتي فتح وحماس حملت معها ابشع معاني التفكك والانهيار والفشل في تحقيق الحد الادنى من الاهداف الوطنية بل على العكس حقق العدو الصهيوني كل اهدافه، كما حمل الانقسام ايضا ابشع ممارسات الاستبداد والقهر والتخلف والافقار، وراكم في نفوس ابناء شعبنا مزيدا من عوامل الاحباط واليأس بصور غيرمسبوقة ، بحيث بات وضع الاستقطاب الراهن بين فتح وحماس يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

****

2017/9/17

الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع من حوله وليس غربة عن الذات (جنون). ومعاني الاغتراب متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية، ويمكن إجمالها في انحلال الرابطة بين الفرد والمجتمع،فيصبح المرء مرهونا له/ لها، بل مستلَبا. وهذا ما يولِّد شعورا داخليّا بفقدان الحرية والإحباط والتشيؤ والتذرّي والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه.

****

2017/9/17

قطاع غزة "سفينة نوح" الفلسطينية.....

الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 1993" الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم منتصف 2017 حوالي(2) مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، من صفد والجليل إلى

يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية.. وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة– بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية.

****

2017/9/17

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993:

.1بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع، ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط، بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً، إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين."

ولهذا العامل ايجابيات كثيرة، لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع من قبل النظام العربي الرسمي عموماً. فالشعور بالاغتراب، والحرمان من الإقامة والعمل، ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صوره ...إلخ، هي العراقيل التي تلاحق ابن غزة أينما ذهب.

.2المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.35%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.

.3الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي إلى تعزيز النهوض الوطني في ظروف موضوعية (عربية ودولية) مواتية، أو تؤدي إلى مفاقمة اوضاع الاحباط واليأس، كما هو الحال في الظروف والمتغيرات العربية الراهنة التي تتسم بتكريس التبعية والتخلف وانفجار الصراع الطائفي الدموي ارتباطاً بانتشار حركات الاسلام السياسي.

.4عزلة القطاع الثقافية، حيث لا توجد مؤسسات ثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة. فمن المعروف أن قطاع غزة طوال المرحلة (1967–1993) لم تصدر فيه أية صحيفة أو مجلة ثقافية، فكرية، تنويرية، أو سياسية. وأشير في هذا الصدد إلى مسؤولية كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية التي ركزت اهتمامها منذ البدء على البعد العسكري – كعنصر وحيد – في النضال، مما أدى إلى تهميش النضال الديمقراطي المطلبي الجماهيري والنقابي والثقافي طوال مرحلة 1967–1993، الأمر الذي أسهم – مع عوامل عديدة أخرى – في تطور وانتشار حركات الإسلام السياسي.

.5الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة – خاصة في قطاع غزة ـ التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث، التي تكرست مع مظاهر التخلف الاجتماعي التي تفاقمت في ظل انتشار حركات الإسلام السياسي، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وممارساتها الهادفة إلى تكريس شعار جماعة الإخوان المسلمين، "الإسلام هو الحل"، فإنها بذلك تجسد خطر مقولة "الاسلام دين شمولي" التي تجسد الفهم السقيم للإسلام، الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات، كما قال بحق المفكر المصري الراحل نصر حامد أبو زيد. ومن شأن هذا الاستفحال

والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا. فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون، عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية، فالواقع الفعلي في بلادنا، يؤكد وجود هذه السلطة، بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا.

****

2017/9/17

قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 6 مليارات دولار للإغاثة والاعمار، وانشاء محطتي تحلية للمياه في القطاع بطاقة لا تقل عن 50 مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، إلى جانب إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة، ومحطة للكهرباء وتوريد محولات جديدة بما يضمن تلبية حاجة القطاع من التيار الكهربائي البالغة 550 ميغاوات وبالتالي الاستغناء عن التيار الكهربائي الوارد من دولة العدو الاسرائيلي. لكن مؤتمر الدول المانحة لم يأخذ بعين الاعتبار أولويات القطاع وحاجته للمياه العذبة والتيار الكهربائي ومعالجة المياه العادمة.

بالطبع ، إنني أدرك أن مؤتمر" الدول المانحة "ليس معنياً بمعاناة شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب إدراكنا أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، بل هي مشروطة سياسياً بالتوافق مع مصالح الدولة الصهيونية انعكاساً للموقف الأمريكي.

وهذا يعيدنا إلى الموقف الرسمي العربي، خاصة السعودية والخليج، القادر على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 1/2 % (نصف بالمائة ما يعادل ستة مليارات دولار) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. لكن بلدان النظام العربي عموماً، والسعودية والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الامبريالي، الأمر الذي يجعل من هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، لا بد لي من أن أشير – بكل ألم - إلى تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات بالنسبة لدعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!

****

2017/9/17

..الحديث عن حركات الإسلام السياسي عموماً وما يسمى بتنظيم الدولة "داعش" وانتشاره في هذه المرحلة بصورة مريبة خصوصاً، لابد له من تفسير موضوعي استند إليه ذلك الانتشار المريب، بحيث باتت المحددات أو القوى الرئيسية للصراع في المرحلة الراهنة محصورة بين حركات الإسلام السياسي من ناحية، وبين الأنظمة العربية وجيوشها من ناحية ثانية، في ظل غياب أو انحسار ملموس لدور القوى والفصائل والأحزاب الديمقراطية الليبرالية، واليسارية العربية، التي كما يبدو لم يعد لها أي حساب أو ثقل في إطار الصراع الدائر أو في ذهنية الشعوب العربية التي تعيش في لحظة الارهاب والاقتتال والصراع الدموي الطائفي أوضاعاً غير مسبوقة من الخوف والاحباط والمعاناة والتشرد والحرمان وغياب آفاق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات العامة.

المسألة الأخرى المرتبطة بهذه المرحلة الظلامية هي في تقديري أشد خطورة ، وأقصد بذلك تراجع التناقض

الرئيسي التاريخي بين شعبنا الفلسطيني، وشعوبنا العربية من ناحية، وبين الإمبريالية ودولة العدو الصهيوني من ناحية ثانية، حيث بات من الواضح أن ذلك التناقض لم يعد رئيسياً، إن لم يكن قد تحول بالفعل إلى تناقض ثانوي –في المرحلة الراهنة– بعد أن تكرس خضوع النظام العربي ومنه السلطة الفلسطينية –بدرجات متفاوتة– لشروط النظام الإمبريالي، واعترافه بدولة العدو الصهيوني أو التطبيع معها أو مهادنتها كما هو الحال مع حركة حماس، ما يعني أن التناقض الرئيسي مع الإمبريالية، والدولة الصهيونية، قد تمت إزاحته بفعل التراجعات العربية – الفلسطينية المتلاحقة طوال العقود الثلاثة الماضية، لكن يبدو لي أن ذلك الانزياح، لم يقتصر على الموقف العربي الرسمي فحسب، بل إن تراكمات الأحداث والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من تزايد مظاهر الاستغلال والإفقار والحرمان في أوساط الجماهير ، أدى بالقضية الفلسطينية والتعاطف الشعبي العربي معها إلى حالة من التراجع والنكوص غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني منذ نكبة 1948 حتى اليوم، حيث لم تعد القضية الفلسطينية مسألة مركزية في الذهنية العربية، وباتت معظم الشعوب العربية غير معنية بأي موقف عدائي ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية ، بل بدأنا نلاحظ موجات من العداء الشعبي العربي للفلسطينيين في العديد من الدول العربية بتأثير القوى الرجعية والفضائيات المشبوهة، والأخطر من كل ذلك، ان تراجع وانزياح ذلك التناقض الرئيسي ، لحساب القضايا المطلبية والحياتية الداخلية التي أصبحت تشكل عنوان التناقضات الرئيسية في المرحلة الراهنة انعكاساً لأوضاع وممارسات الإرهاب، والقتل، والتشرد لملايين الجماهير العربية الفقيرة من ناحية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة وغياب الأفق لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، و العدالة، والديمقراطية، والكرامة، وحرية الرأي والمعتقد، إلى جانب وصول الوضع الفلسطيني إلى حالة من المأزق المسدود بسبب غياب الأفق السياسي لدى الفلسطينيين، الذين باتوا اليوم في أوضاع أقرب إلى الاحباط واليأس في الضفة وقطاع غزة والشتات عموماً، ومدينة القدس خصوصاً، ما يؤكد على ذلك تكالب الآلاف من سكان القدس للحصول على الجنسية الإسرائيلية ، حيث أعلن الباحث المقدسي خليل التفكجي ان 24 ألف من سكان القدس حصلوا على الجنسية الإسرائيلية حتى منتصف 2015، عدا الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية ، واعتبر ذلك مؤشراً خطيراً يظهر لأول مرة بهذا الحجم في هذا العام 2015[3]، إلى جانب استعداد وشوق عشرات الآلاف من شباب عمال غزة للخروج منها للهجرة، أو العمل في أسواق دول الخليج والسعودية أو شوقهم لفتح سوق العمل الإسرائيلي، كما هو الحال في الضفة!!، علاوة على قلق وخوف آلاف العاملين في وكالة غوث اللاجئين من توقفها وبالتالي مواجهة مصيرهم المحتوم في البطالة والتشرد.

****

2017/9/17

إن كل من يعتقد أن ظهور حركات سياسية مرتبطة بالإسلام، تعبئ جماهير واسعة، هي ظاهرة مرتبطة بشعوب متخلفة ثقافياً وسياسياً، لا تستطيع أن تفهم سوى اللغة الظلامية التي تكاد ترتد لعصورها القديمة وحدها، فإنه يقع في خطأ كبير –كما يقول بحق د.سمير أمين– فالشعوب الإسلامية لها تاريخها، مثل بقية الشعوب، والذي يمتلئ بالتفسيرات المختلفة للعلاقات بين العقل والإيمان، وبالتحولات والتغيرات المتبادلة للمجتمع وديانته. ولكن حقيقة هذا التاريخ تتعرض للإنكار لا على يد الخطاب الأوروبي المركزي وحسب، بل أيضاً على يد

حركات الإسلام السياسي المعاصرة"[4 .]

لكن الخطاب الإسلامي، الذي يقدم كبديل لخطاب النهضة والديمقراطية، والمواطنة، وحرية الرأي والعقيدة، هو خطاب ذو طابع سياسي، تحت غطاء ديني شكلاني وطائفي رجعي. فالإسلام السياسي يدعو إلى التغيير الذي يعيد إنتاج وتجديد التخلف عبر النموذج السلفي الرجعي، لخدمة مصالح طبقية كومبرادورية وطفيلية راهنة. ولم تحاول أية حركة إسلامية، "لاراديكالية ولا معتدلة"، أن تتبنى أفكار لاهوت التحرير أو أفكار الديمقراطية والمواطنة والنهضة، إذ أن كل اهتمامات حركات الإسلام السياسي بالدين الإسلامي ينحصر في العمل على تحقيق مشروعها السياسي الديني الذي يتلخص في إعادة نظام دولة الخلافة الإسلامية بما تعنيه من رفض لكافة صيغ أو مشاريع الدولة الوطنية القومية والديمقراطية الحديثة، ما يعني أن هذه الحركات تستخدم الشعارات الدينية لنقل الصراع – كما يقول د.سمير أمين– من مجال التناقضات الاجتماعية (الطبقية) إلى مجال العالم الخيالي أو السماوي الديني، وقد نجحت في ذلك ارتباطاً بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتردية، ومساندة القوى الطبقية الحاكمة من جهة ، ودعم ومساندة بلدان النظام الرأسمالي العالمي من جهة ثانية خاصة وأن خطاب الحركات الإسلامية لا يتعارض أبداً مع خطاب رأس المال العالمي ومصالحه.

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدم وجود أي اختلاف جوهري بين التيارات المسماة "بالراديكالية" للإسلام السياسي، وبين تلك التي تفضل تسمية نفسها "بالمعتدلة" فمشروع كل من النوعين متطابق.....ويتبع

****

2017/9/17

العوامل، التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية عموماً والمتطرفة خصوصاً:

أولاً: استغلال النظام الإمبريالي للأوضاع العربية المترديه في ظل العولمة الراهنة، وحرصه على إدامة حالة الخضوع والتبعية والتخلف انسجاماً مع مصالحه الاستراتيجية في بلادنا، التي تحوي في باطنها أكبر احتياطي استراتيجي من النفط في العالم ، و ما يعنيه بالنسبة للنظام الإمبريالي، الذي أسهم دوماً في التخطيط والدعم للحركات الإسلاموية في بلادنا، حفاظاً على تلك المصالح من جهة ، ولتكريس وتعميق أهدافه في المرحلة الراهنة، عبر إعادة تفكيك وتقسيم البلدان العربية وفق أسس طائفية دينية ومذهبية واثنية، تمهيداً لتفتيتها إلى دويلات تابعة ومتخلفة، بما يضمن إدماجها تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي ، و ما يعنيه هذا من ترسيخ تبعية وخضوع تلك الدويلات بالكامل وفق شروطه.

وفي هذا السياق نشير إلى أن التكوينات الاجتماعية تتعرض فى "العالم الرابع" للتفكيك فى ظل سياسة الكومبرادورية السائدة ، وفى هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات الطائفية والمذهبية نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات الكارثية الحقيقية للأوضاع الاجتماعية، حيث يعطى التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجى التقليدى الماضوي، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة.

وفي هذا الجانب، فإننا نعتقد أن عجز أو ضعف السلطة المركزية في الدولة العربية عموماً، وفي سورية والعراق واليمن خصوصا، وفر الظروف الملائمة لانتشار وتمدد الجماعات الإسلاموية المتطرفة من ناحية، وارتباط الصراع الداخلي بأبعاد ومنطلقات مذهبية وطائفية شكلت حاضنة اجتماعية لتلك الجماعات من ناحية ثانية.

آخذين بالاعتبار حالة الانغلاق اللاهوتي الطائفي الذي يعيد الجماهير العفوية البسيطة إلى عقلية القرون الوسطى.

وفي هذا السياق، فأن عجز أو تفكك الدولة القطرية كان سبباً في صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية هناك، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.

مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة، حيث وجدنا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر/ سيناء إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية السنية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، سواء كانت شيعية أو عِرقية أو غيرها ستجد فرصةً للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستتنشر في مكان آخر ، ما يعني أن حركات التطرف الإسلاموي "ليست غريبة أبداً عن البيئة العربية ، بل هي نتاجاً صادقاً وأميناً للواقع الراهن ومؤشراً موضوعياً للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الانهيارات السياسية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية، وهي أيضاً ليست كائناً غريباً عن مخرجات الأنظمة السلطوية الفاسدة من جهة والسياقات الاجتماعية المتردية من جهة ثانية ، وجمود المنظومة الفقهية والفكرية والاختلالات التي تعاني منها من جهة ثالثة".....يتبع الى العامل الثاني.....

****

2017/9/17

تابع /العوامل، التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية عموماً والمتطرفة خصوصاً:

ثانياً: التحولات الاقتصادية التي وقعت في ظل انفتاح النظام الساداتي في مصر، ثم في تونس والجزائر واليمن وسوريا أواخر عهد الرئيس حافظ الأسد، وصولاً إلى العدوان الأمريكي على العراق وسقوط النظام، ومن ثم انهيار ما تبقى من المشروع القومي، وكافة مشاريع التنمية على الصعيد الوطني، مما أفسح المجال واسعاً أمام ظهور "دولة الكومبرادور" ، وتكريس التبعية والتخلف والإفقار ، وبالتالي توفير وخلق المناخ الملائم لانبعاث الحركات الإسلامية السياسية، التي نجحت في استغلال ظروف الإفقار والاستبداد السائدة ، وأن تقدم رؤيتها الخاصة لما حدث ، و تعرض ما عرف بالحل الإسلامي البديل تحت شعار "الإسلام هو الحل"، في مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي، تزايدت فيه مظاهر الحرمان والمعاناة للجماهير الشعبية الفقيرة، في جميع البلدان العربية غير النفطية بدرجات متفاوته، الأمر الذي أدى إلى توفير كافة العوامل التي عززت إعادة ظهور وانتشار حركة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلاموية التي تفرعت وولدت من بطن الجماعة الأم.

ثالثاً: وفي ظل سياسة تزايد مظاهر الإفقار والاستبداد، تنامت الحركات والدعوات الإسلامية بصورة غير طبيعية وغير مسبوقة، حيث كثر بناء المساجد الأهلية، وظهر (أو تجدد) الاهتمام بمقامات الأولياء والأضرحة، وتزايد الإقبال على الطرق الصوفية، وأصبحت الجماعات الدينية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، تملك المؤسسات المالية والاقتصادية والعقارية، والمستشفيات، والمدارس، والشركات، وتعددت وتشعبت نشاطاتها، بحيث جاوزت المهام الدينية لتقدم من خلال المساجد العديد من أشكال الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية، كما لوحظ انتشار هذه الظاهرة على المستوى الفكري عبر انتشار الكتابات الدينية، وإعادة وطبع كتابات "إسلامية" جسدت الرؤية الوهابية المتخلفة ، المعبرة عن المصالح الطبقية للأسرة الحاكمة في السعودية، وبقية الأسر، والمشايخ في الخليج العربي ، كما عبرت عن مصالح الكومبرادور المتنامي في بقية الدول العربية ، وذلك من خلال التركيز على الشكليات والبدع والخرافات، ورفض مفاهيم الحداثة والتقدم العلمي ، إلى جانب التركيز على رفض الديمقراطية، والعلمانية، والشيوعية، دون أي إشارة تدعو إلى النضال ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية ، وقد راجت هذه الكتابات واتسع سوقها وجمهورها (تطبع بالملايين وتوزع بسعر زهيد أو مجاناً!) إلى جانب المجلات والدراسات التي تؤكد على الخطاب الأيديولوجي الديني، الذي يقوم على تمجيد الماضي وإضفاء حالة القداسة عليه.

وعلى المستوى القانوني والتشريعي، ارتفعت الأصوات المطالبة بإلغاء كل تشريع ديمقراطي يتعارض مع الشريعة الإسلامية، داعية إلى تطبيق الشريعة وإلغاء القوانين الوضعية، ومطالبة الحكومات بإصدار تشريعات لمعاقبة الكتاب والمفكرين الذي يتعرضون للإسلام بسوء.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى أحد أهم عوامل التخلف الفكري في الثقافة العربية، المرتبط بالمناهج، والكتب التربوية، في المدارس والجامعات العربية، التي تكرس المفاهيم السلفية الشكلية من منطلق التناقض مع المفاهيم والقيم الحضارية الحديثة، خاصة قيم الاختلاف والرأي والرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة وتعلن رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية ، علاوة على انها لا تتناول أي إشارة إلى التنوع الديني في بلادنا من منطلق المساواة أمام القانون، بل إن معظم الكتب المقررة للتعلم في المدارس العربية تعتبر الإسلام حقيقة مطلقة ووحيدة، بل تشجع على التطرف والعنصرية تجاه الآخر، الأمر الذي يدرج الطوائف والعقائد الأخرى ضمن مفاهيم الضلال والكفر، ويسهم في تربية جيل ناقل وحافظ للمعلومة ، غير قادر على الخلق والتفكير الموضوعي السليم، وكل ذلك يعود إلى أن النظام التربوي في الوطن العربي يحد من القدرة لدى الطالب على طرح الأسئلة وعلى فهم المعلومة المقدمة له، وإعادة صياغتها في عقله، بشكل نقدي بل يؤسس ويكرس لفعل قمع العقل عن التساؤل وتهيئته فقط للتلقي، ما يسطح عقلية الطلاب ويخلق منهم جيلاً ناقلاً لا فاهماً أو مساهمة في صنع الفكرة، بحيث بات الدين في ثقافة المجتمع عموماً، والأطفال وطلاب المدارس خصوصاً ، هو جزء أساسي من الخبرات التي يتلقاها الأطفال في عمر مبكر جدا أثناء تنشئتهم. فمنذ سن الرابعة أو الخامسة، يبدؤون التعرف على الله والجنة والنار، ويصبحون على تماس مباشر بطقوس الصلاة والصيام والحج. ويُطلب منهم استظهار أناشيد وقصص تتعلق بالرسول والصحابة وغيرها من القصص الدينية. وهذا الشكل من التنشئة لا يقتصر على الأسر الذي يأخذ تدينها طابعا فكريا أيديولوجيا، بل إن له طابعا اجتماعيا عاما. ويجب أن نعترف أن هذه التنشئة

عموما، لا ترحب بالآخر المختلف دينيا، بل هي على النقيض ترفضه، إذ هي تتعامل مع العقيدة الإسلامية هنا بوصفها الحقيقة الجاهزة المكتملة المطلقة، غير القابلة للنقاش، ويوصم كل ما عداها من عقائد بالضلال، ويتلقى الأطفال هذا النوع من التنشئة في وقت يستخدم فيه الدين في الوقت الحاضر، كما استخدم دوما، أداة لإثارة النزاعات وإدارتها، ومن هنا يأتي خطر أن تظل المدرسة امتدادا لهذا النوع من التنشئة.

ومن هنا فإن المحتوى التعليمي لكتب الصفوف الثلاثة الأولى، لا يمثل خطوة باتجاه تكريس ثقافة التسامح الديني، والاعتراف بحق الآخر في الوجود، بل هو في الحقيقة يواصل تكريس القيم النقيضة لها.

وفي هذا السياق، فإننا نخطئ خطأً جسيماً لو ظننا أن تجديد الفكر الدينى يتمثل أساسا فى مراجعة ونقد بعض الأفكار المتطرفة المبثوثة فى الخطاب الدينى، وذلك لأن المطلوب قبل إحداث ثورة دينية هو القيام "بثورة معرفية" تركز على مناهج التعليم العتيقة البالية سواء فى المعاهد الأزهرية التى تخصصت فى تعليم الفكر الدينى، أو فى مؤسسات التعليم المدنى الزاخرة بقشور العلم، والتى لا محل فيها لفكر دينى مستنير.

"وهذه الثورة المعرفية المقترحة لها أركان أساسية، أهمها على الإطلاق تأسيس العقل النقدى الذى يطرح كل الظواهر الاجتماعية والثقافية والطبيعية للمساءلة وفق قواعد التفكير النقدى المسلم بها فى علوم الفلسفة والمنطق. والركن الثانى تجسير الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على أساس مبدأ وحدة العلوم. والركن الثالث هو الدراسة العلمية للسلوك الدينى لمعرفة صوره وأنماطه السوية والمنحرفة على السواء. والركن الرابع والأخير استخدام الاكتشافات الجديدة فى علم اللغة والمنهجيات المستحدثة فى تحليل الخطاب لتأويل الآيات القرآنية حتى تتناسب أحكامها مع روح العصر."

والنتيجة أن مجتمعاتنا العربية، أصبحت تعاني من ازدواجية واضحة على مختلف المستويات العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والثقافية. ازدواجية تتمثل في وجود قطاعين أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية، منفصلين ولكنهما متعايشان معاً داخل المجتمع الواحد: أولهما عصري، مستنسخ عن النموذج الغربي، ومرتبط به ارتباطاً تبعياً، والثاني تقليدي أو أصيل، وهو استمرار لما كان قائماً من قبل التغلغل الإمبريالي، ويتم الدفاع عنه بدعوى الأصالة والحفاظ على تراث الأسلاف !!.....يتبع الى رابعا....

****

2017/9/18

خمسون عاما على تأسيس طلائع المقاومة الشعبية – الجهاز العسكري لحركة القوميين العرب في قطاع غزة.....

في مثل هذا اليوم 18/سبتمبر/1967 استوفت الهيئة القيادية لفرع حركة القوميين العرب في قطاع غزة التحضيرات التنظيمية والعسكرية المطلوبة لتأسيس الجهاز العسكري للحركة التي بدأت نشاطها النضالي (التنظيمي والسياسي) ضد المحتل الصهيوني منذ منتصف حزيران 1967 ، ثم بدأ التفكير والتخطيط منذ اول اغسطس 1967 لتأسيس الجهاز العسكري للحركة في قطاع غزة الذي تأسس وباشر مساره الكفاحي كأول جهاز سري عسكري لمقاومة الاحتلال الصهيوني في الاول من اكتوبر 1967 بقيادة جماعية من ثلاثة اعضاء ، هم

: الملازم اول الرفيق الراحل عمر خليل عمر ، والرفيق الملازم اول رمضان داود سليمان ، والرفيق ناصر ثابت ، وكان لي شرف عضوية الطلائع التي بلغ قوامها (73) رفيقا مناضلاً ممن وافقوا على الالتحاق بالجهاز العسكري من اعضاء وكوادر حركة القوميين العرب آنذاك ، وأكدوا استعدادهم لممارسة الكفاح المسلح بإسم طلائع المقاومة الشعبية التي تشكلت وفق الترتيب التالي : الملازم أول عمر خليل عمر (مسئولاً لمنطقة شمال القطاع) والملازم أول رمضان داود سليمان (مسئولاً عن مدينة غزة) و ناصر ثابت (مسئولاً عن جنوب قطاع غزة.(

أما بقية الرفاق أعضاء الجهاز أذكر منهم – وبالاستناد الى معلومات الرفيق اللواء رمضان سليمان – حسب المناطق الجغرافية للقطاع ما يلي:

أولاً : منطقة الشمال : جودت عبد خميس سلمان (بيت لاهيا) ، محمود درويش حمدونة (بيت لاهيا) ، مصطفى عبدالحميد قشقش (بيت لاهيا) ، علي عبدالله غبن (جباليا) / عبد الرحمن عساف (جباليا) ، عطا قاسم (جباليا) ، جمعة رجب طنطيش (جباليا) ، حسن أبو حميده)جباليا) ، محمود كيلاني (جباليا) ، صابر الشرافي (مخيم جباليا) ، جبر عبدالله سالم (بيت لاهيا)، عبد المجيد ديب المسلمي (بيت لاهيا) ، إبراهيم أبو جراد (بيت لاهيا) ، يوسف محمد دواس (بيت لاهيا) ، شحدة صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، جابر عبد الله سالم (بيت لاهيا) ، خضر أحمد زايد (بيت لاهيا)، عطايا عبد الخالق كيلاني (بيت لاهيا) ، أحمد صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، شعبان سالم المصري (بيت لاهيا) ، أحمد محيسن (بيت لاهيا)، محمود دواس)بيت لاهيا) ، خميس صبري عليان (بيت لاهيا)، أحمد الزعانين (بيت حانون)، أحمد فكري أبو وردة (النزلة) ، محمود فرح (جباليا) ، عبدالله أبو رفيع)مخيم جباليا) ، عبد القادر أبو سمرة (مخيم جباليا) يونس سرحان (مخيم جباليا.(

ثانياً :مدينة غزة:

أ– منطقة مخيم الشاطىء /غزة : الشهيد محمد حسن الأسود – جيفارا غزة – عبد الرحيم الغول ، عبد الكريم الغول، كايد الغول ، أبو خالد علي جبر شريم، يوسف غبن.

ب – منطقة الشجاعية والزيتون /غزة : غازي الصوراني – مسئول المنطقة، حسن خليل السكافي حسن محمد السكافي، جلال عزيزة (ابو حافظ (–حمدي حرودة – ، عبد العزيز أبو القرايا، ابو علي عايش العكشية، حمدي القدرة، كامل المغني، فاروق المصري، عارف عاشور، موسى عاشور.

ثالثاً: خانيونس والوسطى وبني سهيلا : د.محمد أيوب أبو هدروس – نائب مسئول الجنوب ، الشهيد نايف الغلبان، رأفت عثمان النجار، محمد الفقي – الملقب أبو الطيارة ، محمود أبو شحادة، عمران الأسطل، طلال الأسطل، محمد العديني، عمران العديني ، عبدالله الجبور، محمود أبو دامو (بني سهيلة)، عبد العزيز فنونة (النصيرات)، أبو إبراهيم دافو (النصيرات)، جميل فنونة (النصيرات)، إسماعيل أبو ابطيحان (النصيرات .(

وقد نفذ الرفاق من مناضلي الطلائع حوالي 36 عملية ضد قوات الاحتلال وضد العملاء حسب تأكيد رفيقنا المناضل اللواء رمضان سليمان.

وعلى أثر تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 11/12/ 1967 اندمجت الطلائع بالجهاز العسكري للجبهة الشعبية، هذا وقد استطاعت اجهزة الاحتلال الصهيوني اكتشاف الجهاز العسكري للطلائع وقامت

باعتقال 67 رفيقاً (من أصل 73) فجر يوم 25/ يناير/1968، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال المسلح في قطاع غزة بإسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

****

2017/9/19

تابع /العوامل، التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية عموماً والمتطرفة خصوصاً:

رابعاً: منذ عقد اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979 وما تلاها من دعاوي التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي مع العدو الإسرائيلي، وصولاً إلى أوسلو 1993، ثم وادي عربه 1994، بدأت مرحلة جديدة عنوانها "الأزمة المجتمعية الشاملة" كان أحد أهم تعبيراتها ذلك النمط المشوه من النمو الاقتصادي التابع الذي عمّق بدوره جوانب الخلل والتشوه في بنية المجتمعات العربية، حيث أدى هذا النمط إلى عدد من النتائج: زيادة الاعتماد على الخارج باستيراد الغذاء، وحدوث تراكم هائل في حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول العربية غير النفطية ، ومن ثم تزايد مظاهر الاستبداد، والإفقار والتخلف، إلى جانب تزايد سيطرة النظام الإمبريالي على مقدرات شعوبنا العربية، في موازاة تزايد هيمنة الدولة الصهيونية، وعنصريتها العدوانية، الأمر الذي بات فيه الوضع العربي مهيئاً لانتشار وهيمنة القوى والجماعات والحركات الدينية الأكثر غلواً في تطرفها وتخلفها وبشاعة ممارساتها الدموية غير المسبوقة في التاريخ العربي الحديث، كما هو حالة معظم بلدان الوطن العربي اليوم، مع حركة "داعش" وغيرها من حركات التطرف الإسلاموي التي لا يمكن تحليل مصادر قوتها وانتشارها بمعزل عن القوى الرجعية العربية في السعودية والخليج والنظام التركي ، بالتنسيق والتخطيط والدعم الإمبريالي الصهيوني، بهدف الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية، عبر إبقاء مجتمعاتنا العربية في حالة من التبعية والتخلف لتكريس احتجاز تطورها وتفكيك دولها، والحَؤوْل دون نهوضها السياسي والاقتصادي الوطني والقومي الديمقراطي.

خامساً: عفوية وعدم وعي الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية :

في ظل التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه والمتخلف ، كان من الطبيعي ان يعاد انتاج التخلف ليس على الصعيد الاقتصادي والصناعي والعلمي والحداثي فحسب، بل أيضاً على صعيد إعادة إنتاج وتجديد التخلف الذهني بالمعنى الثقافي في اوساط الجماهير العربية عموماً، والفقراء الذين يمثلون اكثر من 70% من مجمل عدد سكان الوطن العربي، ما زال معظمهم أُمِّيين أو شبه أمِّيين ، وبالتالي فإن وعيهم العفوي البسيط، يعزز لديهم الإيمان والتسليم الكامل بالقضاء والقدر والغيب، ويلجاؤن إليه لعلهم يجدون فيه مخرجاً من فقرهم ومعاناتهم وظروف معيشتهم القاسية، الأمر الذي جعل من هذه الجماهير الفقيرة مخزوناً بشرياً هائلاً، نجحت الجماعات والحركات الإسلاموية في مخاطبة عفويته واستغلاله وتحريضه، ومن ثم توسعها التنظيمي الذي ضم مئات الآلاف منهم في تلك الجماعات والحركات .

إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح أو الموضوعي للدين الإسلامي من حيث النص القرآني، أو من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك

حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، أو ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ، وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة.

وفي مثل هذه الأوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة أو السنة لتلك الخطابات أو الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ أو "الفقهاء" ذات الطابع الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق.

****

2017/9/19

غازي الصوراني ....وجهة نظر.....

الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية وشبه " الرأسمالية" ذات الطابع الرث السائدة في مجتمعاتنا، الى جانب استشراء حركات الاسلام السياسي والصراعات الطائفية الدموية البشعة – ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" هنا – اذا صح التعبير – هي حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي (العسكري والمدني) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة والخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الديمقراطي الثوري ، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته الفكرية السياسية المجتمعية التنموية ، وتعميق الوعي بها في صفوف الاعضاء ، بما يضمن تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الاسلاموي ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع – بصورة يومية – في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى والمخيمات بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية الناظمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا في بنية الاقتصاد التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط من خلال توعية جموع الفقراء والمضطهدين باسباب وأدوات الظلم والاستغلال الطبقي تمهيدا لتأطيرهم وتنظيمهم واندماجهم في الحراك الثوري ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها.

****

2017/9/19

منذ أن أعلن النبي محمد رسالته الحاملة للدين الإسلامي، وحتى لحظة وفاته ، سادت الأفكار والمفاهيم والقيم التي تحض على العدل والتسامح والمحبة والمساواة بصورة عامة، وبعد وفاته عام (11هـ)، بدأ العد التنازلي لقيم العدل والمساواة والشراكة في الاجتماع الذي عُقد في سقيفة بني ساعدة في المدينة ، فمنذ ذلك الاجتماع، وعلى أثر الاختلاف بين الانصار والمهاجرين وعمر بن الخطاب، أعيد إنتاج الأفكار والنزعات المعبرة عن مصالح النخب القبلية والعشائرية ما قبل الإسلام ، لكن تلك الافكار والنزعات لم تتمكن من الانتشار والتأثير بفضل الدور الذي لعبه ابو بكر الصديق في مواجهتها بالقوة كما جرى في حروب الردة ، وبوفاة ابو بكر بعد عامين على توليه الخلافة (634–636م) ، بدأ عهد عمر بين الخطاب الذي استمر على رأس الدولة الاسلامية منذ عام (636–646م) ، تميزت عموما بالعدل والاستقرار الاجتماعي في معظم ارجاء الدولة الاسلامية التي توسعت في عهده.

وبوفاة الخليفة ابن الخطاب (عام 646م) تولى من بعده عثمان بن عفان لمدة 12 عام بين الفترة من (646م–657م) كانت حافلة بالمتغيرات "الطبقية" والسياسية المنحازة لأقاربه وأنسبائه من بني أمية ، مما أدى الى تراكم الثروات في اوساطهم وأوساط القبائل الحليفة لهم ، في مقابل تزايد مساحات الفقر والظلم لدى غالبية المسلمين في مجمل أركان الدولة الاسلامية ، فكانت الثورة على عثمان ومقتله عام 657م تمهيدا للصراع بين معاوية بن ابي سفيان وعلي بن ابي طالب واعلان الدولة الاموية بعد معركة صفين ، وبداية مرحلة جديدة في التاريخ الاسلامي بقيادة الدولة الاموية ، تميَّزت بالكثير من مظاهر الاستبداد والتراجع عن قيم العدل التي سادت في المراحل السابقة ، واستعادت النخب القبائلية لدورها بعد ان اصبح نظام الحكم في الدولة الاموية ملكيَّاً وراثياً نقيضاً لجوهر الدين الاسلامي ورسالته.

وبسبب عودة الاستغلال والتمايز "الطبقي" في اطار المجتمع القَبَلي ، حدث انقسام سياسي في المجتمع ، حيث تشكلت معارضة ضد نظام الحكم ، مكوَّنة من طبقة الفقراء والعبيد والموالي والمقصيين عن المشاركة في الحكم ، متخذةً من علي بن أبي طالب زعيماً روحياً لها ، وظلت تلك المعارضة تطالب بما اعتبرته حقاً مشروعاً لأسرة بني هاشم من قريش في خلافة الرسول، وهو ما عُرِف ظاهريا بالتشيع لآل البيت النبوي.

****

2017/9/19

في قراءتنا للتاريخ البشري عموماً ، والتاريخ الإسلامي خصوصاً، لا يجوز، ولا يمكن تفسير الأحداث التاريخية من منطلق المصادفات أو الرؤى الغيبية ، بل يتوجب البحث عن المصالح السياسية والاجتماعية أو الطبقية، التي كان لها –وما زال– دور أساسي في تفجير الصراعات الطائفية والدينية المذهبية في تاريخنا العربي الإسلامي، آخذين بعين الاعتبار، أهمية النصوص الدينية والأحاديث، التي قام العديد من الفقهاء وأصحاب المذاهب الدينية بتحويرها واعادة تفسيرها وفق متطلبات هذه المرحلة أو تلك من مراحل التاريخ الإسلامي، منذ مقتل عثمان بن عفان وبداية الصراع الدموي في موقعة الجمل عام 36هـ، ثم موقعة صفين عام 37 هـ بين علي ومعاوية ، وتكريس الدولة الاموية والتوريث في الخلافة ، وصولاً إلى موقعة كربلاء

عام 61 هـ، ومقتل الحسين بن علي، واشتداد الصراعات الدينية الشكلية الطائفية (سنة وشيعة)، ذات البعد السياسي والطبقي الصريح في الدولتين الأموية والعباسية، دون أن نتجاوز دور بعض المفكرين والفلاسفة والشعراء الذين ابتكروا أفكاراً أقرب إلى العقلانية والنظره الموضوعية للعقل والاستنارة، إلى جانب الفقهاء الإسلاميين الذي مارسوا نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة ذلك الاجتهاد، بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

لكن ذلك الاجتهاد الفكري عموماً، والعقلاني التنويري خصوصاً، توقف منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي تقريباً، وبدأت المجتمعات العربية تعيش حالة من الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب الفقهية، وضاق هامش التفسير الحر للشريعة ، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

****

2017/9/19

كيف وصل العرب في المرحلة المعاصرة إلى هذه الحال من الانحطاط، وأين يكمن الخلل؟

وجوابنا انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترودولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الفرضيات والحركات السلفية الغيبية، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاما مع تزايد تبعية وتخلف ومن ثم ارتهان المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والافكار الرجعية السلفية ، التي كانت – وما زالت – تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية التنويرية العربية، وأبقت الأوضاع العربية أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره – كما يقول المفكر الراحل محمدالجابري – " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها . ولهذا يقول المفكر الراحل محمود العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تحول " القبيلة " في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتحول " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة ، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من المثقف العربي في مجابهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، التأمل والتفكير والنضال الديمقراطي ضد الاستبداد والاستغلال ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثوريا وديمقراطيا بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع.

****

2017/9/19

وجهة نظر للحوار.....

أعتقد أنه بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الإمبريالية الأمريكية) يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم للتهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي" عبر شكل "جديد" من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد، بعيداً عن أي شكل من أشكال الحوار أو الإختلاف في الرأي، بل تقوم بمحاولة فرض رؤاها السلفية الماضوية بوسائل دموية من خلال الذبح والقتل العشوائي والتعذيب البشع، كوسائل إكراهية إرهابية تتوهم الجماعات الإسلاموية عموماً، وداعش خصوصاً، خضوع الجماهير واقتناعها بشعار الإسلام السياسي.

وفي كل الأحوال ، يبدو أن أنظمة الاستبداد العربية عموماً وأنظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا في قطر والخليج والسعودية، إلى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى الديمقراطية اليسارية ..مهد الطريق –كما أشرت من قبل– إلى انتشار حركات الإسلام السياسي وحركة "داعش" على وجه الخصوص، عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الأمر الذي أدى إلى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الإمبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا التي ستكتشف –طال الوقت أم قصُر– طبيعة حركات الإسلام السياسي وزيف برامجها وعدم تناقضها مع السياسات الرجعية والامريكية، ودورها النقيض للمصالح والاهداف التي تجسد تطلعات الجماهير الشعبية، ولكل أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية (أو الشعبية) بآفاقها الاشتراكية في كل بلد عربي، تلك الأهداف تشكل بالنسبة لكل القوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين والوطن العربي، أحد أهم المنطلقات الاستراتيجية الثورية لنضالنا الوطني والتحرري الديمقراطي في هذه المرحلة.

****

2017/9/21

على الصعيد التاريخي في عصر النهضة الاوروبية، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور

شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

****

2017/9/21

غازي الصوراني ....نظرة تحليلية مكثفة لواقع التخلف العشائري والنمط شبه الرأسمالي التابع والرث في مجتمعاتنا العربية....

.....من المهم والضروري في اطار عملية النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور في البلدان العربية عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ، وغابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...وبالتالي لا خيار أمام احزاب اليسار

الديمقراطي الثوري سوى الاندماج في حركة السيرورة الثورية الجماهيرية لتحقيق اهداف العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/9/22

عن تكريس وتجديد التخلف المعرفي والاجتماعي في بلداننا العربية.....

–في محاولة للإجابة ، لنتذكر أن مفكرينا العرب لم يحلوا بعد إشكالية الثنائية في خطابنا المعاصر بين التراث والتحديث أو الأصالة والمعاصرة أو العلم والدين او فصل الدين عن الدولة ،فمازال الحاضر عندنا صورة أخرى من الماضي، لأننا ما زلنا أسرى لحالة الانقطاع الفكري التي سادت بلادنا منذ القرن الثاني عشر ومايزال تأثيرها إلي يومنا هذا دون أي تفعيل جوهري لمضمون الاختلاف أو التعدد . أو ربما كما يقول الياس مرقص نحن مع معطيات مادية لحظية لا تؤدي بنا سوى إلي العدم وغياب الهوية .. لم تتوفر لدينا المعرفة لإعادة إنتاج واقعنا بواسطة الفكر أو الصور العامة أو المفاهيم .. والمقصود هنا بالمعرفة الفكر النظري .. العلم .. الفلسفة ، الفلسفة والعلم هنا يندمجان معاً .. إن الواقع من حولنا كأنه خارج رؤوسنا .. باق كما هو كما كان .. لذلك إن الحركة الفكرية المطلوبة هي – كما يقول المفكر الراحل الياس مرقص – انفكار الحركة الواقعية في رأس الإنسان .. انتقال العياني المفكور، أو صورة الواقع الى الرأس ... أو كما قلنا في السابق ضرورة الوعي بكل جوانب الخاص في واقعنا ، هنا يكون إدراك حركة الواقع والاختلاف والتباين عبر الفهم والفكر والعقل من جهة ، وعبر الاسلوب الديمقراطي الذي يجب ترسيخه بالرغم من كل المعاناة التي قد نتعرض لها ، لغايات الوصول الى التعددية والاختلاف طريقا أساسياً من أجل التحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية .

–ومن هنا تكون المعرفة إعادة إنتاج للواقع بالفكر (وبالتالي كل معرفتنا :– حكومة – سلطة–مخيم – مدينة علاقات اجتماعية –أنواع نباتات وحيوانات ... الخ) هي نتاج الانسان وليست "موضوع طبيعة" أو غيب أو قدر محتوم ؟؟

–كل الأنواع لها أصل هو أصلها ،مثلما المنظومة الشمسية لها أصل (حسب كانط ولابلاس) ، ونقصد بذلك أن هذا يعني : لها نشوء ، تَكَوُّن ، تاريخ صاعد .. هكذا انطلق "دارون" في رؤيته للواقع (بني بالفكر والملاحظة أنواعاً وفصائل وأفراد) ، بعد دارون جاء "مندل" مؤسس علم الوراثة كمقدمة لاكتشاف السيتوبلازم والنواة و الكروموزوم والجينات و DNA،وها نحن نعيش اليوم عصر العولمة والمعارف العلمية والتقنية والجينوم البشري والهندسة الوراثية والفضاء والفيزياء الحديثة والكيمياء الحيوية والاستنساخ من الخلية الحية .. الخ ، إن حقائق الحياة ستستمر في الوضوح والتكشف الى مالا نهاية ... وهي تدعونا الى السير والغوص في داخلها لا الانبهار بها ؟؟(العرب اليوم يعيشون حالة الانبهار الشكلي عبر ثقافة الاستهلاك السائدة(!!

–هنا نقترب من فكرة القَبل غير البَعد ، المطلق والنسبي .. الثابت والمتغير .. الجمود والحركة ، إذا تمسكنا كعرب "بالقبل" فإننا نتمسك بالمطلق ، المطلق حد على النسبي.

****

2017/9/22

العولمة والتعددية الشكلية في كوكبنا....

إن تسارع عمليات العولمة رغم مظاهر التعددية والاختلاف بين دولها المركزية (أمريكا / أوروبا / اليابان / روسيا / الصين / البرازيل / الهند... إلخ)، وهي تعددية تنافسيه تقف جميع دولها على أرضية الرأسمالية وأيديولوجيتها لخدمة المصالح الخاصة لكل دولة من هذه الدول دون أي تناقض رئيسي مع الولايات المتحدة، وهذا التوافق التعددي المعولم أدى إلى تغيير مضامين الكثير من المفاهيم والعلاقات الدولية مثل "العالم الثالث" والشرعية الدولة وحق الشعوب في تقرير المصير والموقف من الصهيونية، وكذلك الموقف تجاه مفاهيم "التقدم" "العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية" وحوار الشمال والجنوب" إذ أن هذه المفاهيم لم يعد لها معنى مع تزايد البطالة والفقر وتحرر الأسواق والانفتاح والتخلي عن كل الضوابط التي أدت إلى تحكم 20%من سكان الكوكب بمقدرات 80 % من سكانه، يؤكد على ذلك ما ورد في أحد تقارير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة حيث تتوزع شعوب العالم على خمس شرائح كما يلي:

•أغنى 20% يمتلكون 82.7% من دخل العالم.(1.3 م.نسمة يمتلكون 64.3 تريليون $ بمعدل 49461 $ للفرد سنوياً(

•أل 20% التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم.(1.3 م.ن يمتلكون 9.1 تريليون $ بمعدل 7000 $ للفرد سنوياً(

•أل 20% التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم. (1.3 م.ن يمتلكون 1.8 تريليون$ 1384$ للفرد سنوياً(

•أل 20% التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم.(1.3 م.ن يمتلكون 1.5 تريليون$ 1153$ للفرد سنوياً(

•أفقر 20% التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم .(1.3 م.ن يمتلكون 1.1 تريليون $ 846$ للفرد سنوياً(

****

2017/9/22

لم يكن غريبا ما يجري اليوم ، من تزايد حدة التناقضات بين ظاهرة العولمة الامبريالية من جهة، وبين مفهوم النضال من اجل الاستقلال الكامل والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في دول العالم الثالث من جهة أخرى ، وهي تناقضات كامنة حتى اللحظة ، ومقتصرة على المستوى الجماهيري العفوي الشعبي الذي يتحمل مظاهر الاستغلال والاضطهاد، ويراكمها لحين لحظة انفجارها.

لكن هذا المستوى الشعبي يفتقر للقوى التغييرية اليسارية الديمقراطية المنظمة ، القادرة على الخروج بهذه التناقضات الى شكل المواجهة العلني الديمقراطي والثوري المطلوب ، خاصة وأن أنظمة دول العالم الثالث عموما تتعرض اليوم –بحكم تبعيتها ومصالحها الطبقية الانانية الخاصة– لحالة من الرخاوة والخضوع والتراجع، لضمان تلك المصالح، بل وتبريرها والدفاع عنها وعن رموزها من الملوك والاراء والمشايخ والرؤساء، بوسائل دعائية وحيثيات ديماغوجية تجيرِّ الدين وتزيف التاريخ لحساب المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة، عبر مئات القنوات الفضائية الدينية والسياسية المسخرة لمخاطبة الوعي العفوي الشعبي في محاولة لاطفاء وخداع الجماهير المضطهده باسم الدين والوعي الزائف، لتعويضهم عن متاع الدنيا أو وعد الآخره.

لكن كل هذه الممارسات الديماغوجية لم تمنع انتشار مزيد من حالات الاحباط واليأس في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة التي وجد قطاعاً واسعاً فيما ملاذه الوحيد صوب الالتحاق بحركات الاسلام السياسي بمختلف أنواعها.

وفي هذا السياق ، فإن المثقفين اليساريين عموما ، وبخاصة في إطار القوى والأحزاب التقدمية – في دول المراكز الرأسمالية وفي البلدان المهمشة بالذات– يتحملون دورا مركزيا في إعادة إحياء النضال الطبقي ضد كل أنظمة الاستغلال، بكل ما يترتب عليه من قمع ومعاناة وتضحيات ، للخروج من المأزق الذي وصلته تلك القوى، عبر صياغة وامتلاك البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي (في كل بلد) المستند الى أيديولوجية الماركسية كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره من جهة، ودليل عمل في النضال من أجل التغيير من جهة ثانية ، بشرط إعادة النظر –بصورة موضوعية وبعقل جمعي– في كثير من الاستنتاجات والتحليلات الماركسية التي تلقاها معظم المثقفين العرب بصورة ميكانيكية في المرحلة السابقة ، دون أي نقاش جدي أو وعي جدلي حقيقي بها ، بحث أصبح الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتفاصيله الحياتية في واد ، والنظرية عبر تلك العلاقة في واد آخر ، وهو ما يفسر بقاء المثقف في بلدان العالم الثالث والوطن العربي ، متلقيا للمعرفة عاجزا –بشكل عام– عن إنتاجها ، ولا شك أن لهذه الظاهرة أسبابا متعددة ، ولكن يبدو أن أهمها –كما يقول– المفكر العربي التقدمي محمود أمين العالم "إننا لا نمتلك معرفة حقيقية بالماركسية ، وعلينا أن نعترف بأن هذه المعرفة معرفة محدودة، مسطحة، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتها ليس على الصعيد العالمي فحسب، بل في بقية بلدان العالم الرابع أيضاً، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي.

****

2017/9/22

عن الحداثة وعصر النهضة ..وتخلف المجتمعات العربية وأفكار الفيلسوف الايطالي الماركسي جيانتيريزو "فاتيمو...."

على الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في

التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

ولا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي فاتيمو التي تنتمي – في قسم منها– إلى الفكر الحداثي عموماً والفلسفة الماركسية خصوصاً، لكنني اختلف بالتأكيد مع طروحاته الفكرية التي تنتمي إلى ما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة . خاصة وأنه يربط بين العدمية وحقيقة التاريخ، معتبراً أن التاريخ هو مسيرة علمنة وخيبة أمل، لكنه يرى "أنها مسيرة تفترض قراراً بنبذ العنف"، وهو قرار ينطلق من دعوة ارادوية ذاتية ومثالية في آن واحد ، على الرغم من أنها تحمل ابعاداً ومضامين انسانية الطابع، لكنها تتجاوز طبيعة الصراعات السياسية والطبقية المتفاقمة انعكاساً لمصالح الرأسمالية العالمية في الظروف الراهنة، والدور الامبريالي المتحكم في موازين القوى العالمية حتى اللحظة ، وتأثيره الفعال – المباشر وغير المباشر– في التخطيط والتنفيذ لعمليات عدوانية عنيفة تكريساً لضمان "ديمومة" مصالحه في بلادنا ، إلى جانب دوره المعروف في إثارة واشعال أبشع مظاهر العنف الدموي، الطائفي والاثني والمذهبي، التي باتت اليوم عنواناً بارزاً في العديد من البلدان العربية بديلاً عن الصراع الطبقي ، وبديلاً عن الصراع العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

****

2017/9/23

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ،وغموض المفاهيم واضطرابها ، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني الفلسطيني –والقومي– العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية بالمعنى الديمقراطي، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة –خاصة في الساحة الفلسطينية– عبر حالة الاختلال أو الانقسام ليس في السياسة والجغرافيا فحسب ، بل نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوجد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا.

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية المتطورة المتجددة البعيدة عن الجمود، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي عموما والخليجي والسعودي خصوصا، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

****

2017/9/24

تتركز الوظيفة الأساسية للصراع الطبقي في استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية من اجل تغيير النظام الاستغلالي وتغيير المجتمع (وليس الدولة) وإحلال تكوين اجتماعي – اقتصادي اشتراكي محل آخر راسمالي تابع ورث وكومبرادوري طفيلي . فالصراع في جوهره نتيجة للتراكم الكمي للتناقضات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد كل اشكال الاستغلال و الاستبداد والتبعية والتخلف، فهو اذن صراع سياسي وطبقي ضد الطبقة الحاكمة المهيمنة على الدولة والتي تمثل التحالف الطبقي الكومبرادوري البيروقراطي والرجعي.

****

2017/9/24

مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة:

في ظروف العولمة الراهنة، وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الذي تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمته رغم العديد من مظاهر التعددية التي برزت مع العقد الثاني لهذا القرن في روسيا / الصين / إلى جانب الدور الأسبق لكل من الاتحاد الأوروبي واليابان كشركاء للولايات المتحدة .

لكن رغم أهمية دور الاتحاد الأوروبي واليابان ثم روسيا والصين، إلا اننا نلاحظ استمرار الطابع الممركز المهيمن للولايات المتحدة على مجمل النظام الرأسمالي المعولم عموماً، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الفقيرة والمتخلفة أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات والشروط السياسية والفكرية والمادية الجديدة، للعولمة من خلال ركائزها الثلاث–:

–1صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.

–2منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي ، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع.

–3الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على الجوانب الأساسية من العلاقات الرأسمالية العالمية، والتي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (35) ترليون دولار، علماً بأن إجمالي الناتج المحلي لكل دول العالم في عام 2014 بلغ 77.8 تريليون دولار، وبلغ الناتج الاجمالي للولايات المتحدة من أصل الاجمالي العالمي 17.4 تريليون دولار ، فيما بلغ الناتج الاجمالي للاتحاد الأوربي 18.5 تريليون دولار، أما الصين الشعبية فقد بلغ ناتجها الاجمالي 10.3 تريليون دولار.

****

2017/9/24

الشركات المتعددة الجنسية أخطر ركائز الامبريالية المعولمة ، تهيمن على الجوانب الأساسية من العلاقات الرأسمالية العالمية، وتملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (35) تريليون دولار، علماً بأن إجمالي الناتج المحلي لكل دول العالم في عام 2014 بلغ 77.8 تريليون دولار حسب احصاءات البنك الدولي ،كما بلغ الناتج الاجمالي للولايات المتحدة من أصل الاجمالي العالمي 17.4 تريليون دولار ، فيما بلغ الناتج الاجمالي للاتحاد الأوربي 18.5 تريليون دولار، أما الصين الشعبية فقد بلغ ناتجها الاجمالي 10.3 تريليون دولار.

****

2017/9/25

على االرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2,4 تريليون دولار عام 2015، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي وصل عدد سكانها نهاية عام 2016 إلى 92 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ مع بداية عام 2017 تزايد مظاهر الفقر والبطالة والغلاء وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ علماً بأن إجمالي الناتج المحلي المصري لعام 2015 بلغ (332) مليار دولار، في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2015 (646) مليار دولار، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل ان تتولى صدارة وقيادة المشهد العربي الراهن – بصورة مباشرة وغير مباشرة– ، إلى جانب دورها في إضعاف وتفكيك سوريا واليمن وليبيا، هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض.

****

2017/9/25

أهم مؤشرات التراجع الاقتصادي على الصعيد العربي: (مقتطف من مخطوطة غازي الصوراني – الأوضاع والعلاقات الدولية والعربية والفلسطينية في المرحلة الراهنة – 2017/9/9.(

.1استمرار تراجع القطاع الصناعي في مجمل الصناعات التحويليه العربية بسبب هيمنة الاسواق الرأسمالية على الأسواق العربية، رغم الامكانات العربية المتوفرة للتطور الصناعي ، لكن الكومبرادور العربي لا يجد مصالحه سوى في استمرار خضوعه وعمالته للنظام الرأسمالي العالمي، وفي هذا الجانب أشير إلى ان مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي العربي 11% فقط، مقابل 22.6% مساهمة الصناعات الاستخراجية .

.2تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج العربي عام 2015 إلى 5.8% حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2016، وهذا يعني استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف ان الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6 % سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2 – 3% فقط ، ففي عام 2014 تزايدت الفجوة الغذائية العربية من 29 مليار دولار عام 2010 إلى 34 مليار دولار عام 2014 ، والمفارقة هنا ، انه في ظل هذا العجز وما رافقه من بطالة وافقار ، فقد قامت الدول العربية ، النفطية منها خصوصا ، باستيراد اسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها –حسب العديد من المصادر– 3 تريليون دولار خلال العقود الثلاث الماضية، بما في ذلك 480 مليار دولار عن صفقة أسلحة تم تقديمها إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اثناء زيارته شهر حزيران 2017 للسعودية!! وهي اسلحة ومعدات لم تستعمل قط.

.3التدني الشديد في معدلات الاكتفاء الذاتي العربي حيث أن سلع العجز الغذائي التي تشمل الحبوب والدقيق بلغت 52.6% والقمح 51.5% والسكر 35.7% والزيوت النباتية 35.1% بالإضافة إلى العجز في اللحوم 23.5% والبقوليات 35% والأرز 38% رغم وجود مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والجزائر والعراق مازلت دون أي اهتمام اقتصادي أو تنموي، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار (119 مليون دون) ما يعني ان المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالاً، رغم أن سكان الريف في الدول العربية عام 2014 وصل عددهم إلى 151.8 مليون نسمة، وبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي 26.1 مليون نسمة، يعيشون في أوضاع شديدة الفقر والبؤس.

يتضح مما تقدم، تزايد الاعتماد العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، رغم توفر الأراضي الزراعية لتأمين احتياجات المواطن العربي.

وفي هذا الجانب نورد مثالا على هزال النظام العربي : في السودان حوالي 650 مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى 30 مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن؟ !!

وبالتالي الحديث عن التنمية–مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه– نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية السياسية لدى المنتفعين من الغرب والأنظمة العربية عموما ،ومثقفي الأنظمة ممن روجوا لليبرالية الجديدة خصوصا.

السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، وهي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم الراهن، او استمرار عملية التكيف السلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ...الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل انواعها (التجارية والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية).....يتبع

****

2017/9/25

تابع أهم مؤشرات التراجع الاقتصادي على الصعيد العربي: (مقتطف من مخطوطة غازي الصوراني – الأوضاع والعلاقات الدولية والعربية والفلسطينية في المرحلة الراهنة – 2017/9/9.(

.4المياه : الوطن العربي هو الأفقر في المياه بالمقارنة مع دول العالم الأخرى إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي 814 متر مكعب سنوياً بالمقارنة مع 7 آلاف متر مكعب للفرد على المستوى العالمي. وتواجه بعض الدول العربية وضع الفقر المائي الخطير إذ لا يتجاوز معدل نصيب الفرد فيها 500 متر مكعب سنوياً ، كما هو حال قطاع غزة.

أما الصورة المستقبلية فهي أشد حدة إذ يقدر أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى 400 متر مكعب (بدلاً من 814 م3 حالياً) وستصبح (13) دولة تحت خط الفقر المائي ، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية مهددة بتناقص في كمية المياه التي ترد إليها من الخارج والتي تمثل حوالي 50% من المياه المتاحة وذلك مثل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجله والفرات .

وتقدر الموارد المائية في الوطن العربي بحوالي 350 مليار متر مكعب يستخدم منها حوالي 245 مليار م2 (70% من الموارد المتاحة) ويحظى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد حيث يستحوذ على 85% منها ، يليه الاستخدامات المنزلية 9% ثم الاستخدامات الصناعية 6 . %

.5تزايد مظاهر التخلف التي كرست القطعية مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة ، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية ، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية ، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات ، إلا أن تبعية وارتهان عرب النفط أو دويلات الصحراء للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها ، وإبقاء تطورنا محتجزا ومتخلفا .

.6تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية – الزراعة والمياه بشكل خاص – فحسب، وإنما امتد تأثيرها على الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي التي لم تعمل جدياً على تأسيس منظومة قومية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بالرغم من توفر الخبرات والإمكانات اللازمة لهذه المنظومة، حيث تشير البيانات إلى ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة او ما يعادل 11 مليار دولار من أصل اجمالي الناتج المحلي العربي لعام 2015، البالغ 2.4 تريليون دولار، في حين أن هذه النسبة تزيد في دولة العدو الصهيوني عن 3% او ما يعادل 9 مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار في نهاية 2015.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى الحجم الهائل للتخلف العلمي والتكنولوجي لدى المجتمعات العربية ارتباطاً بسياسات أنظمتها ومصالح الطبقات الحاكمة فيها ، ويتجسد هذا التخلف بصورة فاقعة في مجال البحث العلمي و الجامعات الاكاديمية العربية ، حيث نلاحظ أن الجامعات الاسرائيلية حظيت في الاعوام 2008 وما تلاها حتى عام 2015 بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز 64 على مستوى العالم، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الاولى. وان هنالك تسعة علماء اسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على 6 جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية، ومنهم العالم المصري أحمد زويل الذي نال الجائزة على ابحاثه التي أجراها في الجامعات الامريكية .

.7انخفاض –وهشاشة– حجم التجارة البينية العربية بحيث لم تتجاوز نسبة 8.3% عام 2015، وهذا يعني دليلاً فاضحاً على حجم سيطرة الكومبرادور العربي على الاقتصاد العربي! (في هذا الجانب نشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85% من إجمالي التجارة الأوروبية) ....يتبع

****

2017/9/26

إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا ، من أجل إستعادة الحق المغتصب، ونفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من ان يتواصل حتى تتحقق ارادة شعبنا وشعوبنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية وهذا يعني:

أولاً: إن أية إتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية.

إن اللحظة الراهنة من المشهد العربي – على الرغم من مخاطر حركات التطرف الاسلاموي والصراع الدموي الطائفي – تؤكد على أن الإمبريالية الأمريكية و صنيعتها و حليفتها الحركة الصهيونية و "إسرائيل" ، لم تنجحا في نزع إرادة الشعوب العربية، في مسارها و تطور حركة جماهيرها الشعبية و تطلعها نحو التحرر و الديمقراطية و التقدم و العدالة الاجتماعية ، وبالتالي فإن هذه اللحظة تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً و إسرائيلياً لم و لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار ، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض و إخضاع شعوب هذه الأمة ، التي صنعت ماضي و حاضر هذه المنطقة ، و ليست جسماً غريباً طارئاً فيها ، و لذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في

داخلها ، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم ، بعيداً عن السكون ، مشهد الجماهير المنظمة ، أو مشهد ما بعد سقوط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد، الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة.

****

2017/9/26

تابع أهم مؤشرات التراجع الاقتصادي على الصعيد العربي: (مقتطف من مخطوطة غازي الصوراني – الأوضاع والعلاقات الدولية والعربية والفلسطينية في المرحلة الراهنة – 2017/9/9.(

.8تزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2016) حوالي 6880 دولار، أما على مستوى الدخل للفرد في كل بلد عربي، فهناك فجوه هائلة بين هذه المستويات، حيث يبلغ دخل الفرد رغم انخفاض اسعار النفط عالمياً، 68770$ سنويا في قطر والإمارات 43000 $ وفي الكويت 29000 $ والبحرين 23360 $ والسعودية 20800 $ وعُمان 16800 $ وليبيا بسبب تفكك النظام، 2266 $ فقط (كان 9600 $ عام 2012)، والاردن 5500 $ والجزائر 4500 $ وتونس 3900 $ واليمن 900$ ثم لبنان 6243 $ في حين بلغ في فلسطين أقل من 1000 دولار في قطاع غزة وفي مصر 1759 $ وفي السودان 1543 $ ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع.

.9تزايد الامية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي البالغ عدد سكانه في نهاية 2015 (387) مليون نسمة منهم 75 مليون أمي أي بنسبة اجمالية تصل إلى 19.5% ، هذا وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) حوالي 7.2% وهي اعلى من كل النسب في الدول النامية، أما الإناث (15 سنة فما فوق) فقد بلغت نسبة الأمية 27.4.%

.10تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل عام 2015 إلى 16.5% من مجموع العمالة العربية البالغة 128 مليون عامل، وتزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كما اشرنا من قبل، هذا ويتركز أكبر عدد من العاطلين عن العمل في مصر والسودان والصومال وفلسطين وسوريا والعراق.

.11من المتوقع – في ظل بقاء الوضع الراهن – تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية الى اكثر من 800 مليار دولار مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن(بلغت قيمة خدمة الديون العربية حوالي 16.6 مليار دولار عام 2015)، وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية بسبب لجوء بعض الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتحويل العجز المالي، وبسبب تغير أسعار صرفا لعملات الرئيسية مقابل الدولار.

.12في ضوء الغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق –خلال العقود الثلاثة الماضية– تعرضت الصناعات الوطنية العربية – الى انهيار شبه شامل نتيجة اغراق السوق المحلي العربي بالسلع والمنتجات الاجنبية في ظل غياب القدرة على المنافسة.

.13تراجع القوة التصديرية العربية – ما عدا النفط – في مقابل تنامي القوة التصديرية لكل من تركيا واسرائيل، نتيجة التراجع والركود السياسي/ الاقتصادي العربي وليس نتيجة لغياب الامكانيات العربية.

.14فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ، وهي مشاريع تم اقرارها على الورق منذ عام 1950 قرار انشاء المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية التجارة والترانزيت عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 واتفاقية الصندوق العربي للانماء عام 1967 وصولاً الى مصادقة 18 دولة عربية على اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام 1997 وما تلاها من اتفاقيات شكلية في اطار الجامعة العربية طوال الفترة منذ عام 2000 إلى نهاية عام 2016 دون تفعيل حقيقي ، بل مزيد من التراجع والانهيارات.

وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى النفط العربي بما له من تأثير رئيسي على ما نحن فيه من تبعية وتخلف وخضوع، فقد كان النفط – وما زال – محوراً رئيسياً للمنافسة والصراع بين أقطاب النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى سيطرة التحالف الامبريالي المعولم على النفط العربي وفي هذا الجانب فإن الاستهلاك اليومي العالمي من النفط 85 – 90 مليون برميل وصل الى 120 مليون برميل عام 2015 . (الولايات المتحدة تستهلك 20 مليون برميل يوميا . (

أخيراً، لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

****

2017/9/27

لا يمكن أن يكون التغيير الديمقراطي التقدمي تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها من خلال نضوج وعيها بالديمقراطية وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا الثقافي والاجتماعي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي والتنويروالديمقراطية والعلمانية واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم ، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية التنويرية والديمقراطية العلمانية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/9/27

اننا – كمجتمعات عربية – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية التنويرية والديمقراطية العلمانية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

****

2017/9/27

أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبنية الفوقية في تحديد الطبقة....

الطبقة الاجتماعية جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات – كما يقول عالم الاجتماع الراحل د.عبد الباسط عبد المعطي –فيما يلي: "

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني. (

ج. الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال. (

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية .

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية : رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل ، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة على السيطرة على احدها أو معظ/مها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً ، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين ، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل.

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية ، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية . والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية.(

****

2017/9/27

يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية ، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية . والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية.(

****

2017/9/28

يقول المفكر السوري الماركسي الديمقراطي الراحل الياس مرقص "نحن مع معطيات مادية لحظية لا تؤدي بنا سوى إلي العدم وغياب الهوية .. لم تتوفر لدينا المعرفة لإعادة إنتاج واقعنا بواسطة الفكر أو الصور العامة أو المفاهيم .. والمقصود هنا بالمعرفة الفكر النظري .. العلم .. الفلسفة ، الفلسفة والعلم هنا يندمجان معاً .. إن الواقع من حولنا كأنه خارج رؤوسنا .. باق كما هو كما كان .. لذلك إن الحركة الفكرية المطلوبة هي – كما يضيف المفكر الراحل الياس مرقص – انفكار الحركة الواقعية في رأس الإنسان .. انتقال العياني المفكور، أو صورة الواقع الى الرأس ... أو كما قلنا في السابق ضرورة الوعي بكل جوانب الخاص في واقعنا ، هنا يكون إدراك حركة الواقع والاختلاف والتباين عبر الفهم والفكر والعقل من جهة ، وعبر الاسلوب الديمقراطي الذي يجب ترسيخه بالرغم من كل المعاناة التي قد نتعرض لها ، لغايات الوصول الى التعددية والاختلاف طريقا أساسياً من أجل التحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية.

–ومن هنا تكون المعرفة إعادة إنتاج للواقع بالفكر (وبالتالي كل معرفتنا :– حكومة – سلطة–مخيم – مدينة علاقات اجتماعية –أنواع نباتات وحيوانات ... الخ) هي نتاج الانسان وليست "موضوع طبيعة" أو غيب أو قدر محتوم ؟؛

****

2017/9/28

إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية العربية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح أو الموضوعي للدين الاسلامي من حيث النص القرآني، او من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، او ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ،

وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة من ناحية ثانية .
وفي مثل هذه الاوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة او السنة لتلك الخطابات او الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ او "الفقهاء" ذات الطابع الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق .
هكذا باتت معاناة الجماهير العربية الفقيرة ، وعاءً مفتوحاً دون قيود لاستقبال الحركات الدينية، دون وعي منها لدور الاستعمار تاريخياً والقوى الامبريالية راهناً في تأسيس تلك الحركات بالتنسيق مع القوى الرجعية الطبقية في الداخل، وبالتالي فإن "قبول" الجماهير أو إقبالها على الحركات الاسلامية كان –وما زال– انعكاساً لشدة معاناتها وبؤسها وليس انعكاساً لرؤيتها او لوعيها الديني البسيط والساذج، إلى جانب أوضاع العجز والقصور لدى كافة القوى اليسارية والديمقراطية العربية، وهكذا مضت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلداننا العربية، على العكس مما جرى في أوروبا، خاصة بعد انهيار النظام الناصري بسبب سياسات الانفتاح والخضوع الساداتي، التي تواصلت مع نظام حسني مبارك، وغياب الدور الوطني والقومي لمصر العربية، ومن ثم ظهور الدور الرجعي السعودي والخليجي في "قيادة" مرحلة الهبوط والتبعية والتخلف، وفق مقتضيات ومخططات النظام الامبريالي.
****

2017/9/28

.....في تناولنا للحالة الجماهرية العربية وموقفها أو رد فعلها تجاه الحركات والجماعات الإسلاموية المتطرفة، يمكن القول بأن هناك نوع من ردة الفعل في أوساط الجماهير العفوية تجاه حركات الإسلام السياسي، تتراوح بين الحياد والرفض المستهجن لممارساتها البشعة والإرهابية، وبين القبول والترحيب والاندفاع في تأييدها دونما وعي حقيقي من الجماهير بطبيعة دور حركات الإسلام السياسي ورؤاها وشعاراتها الديماغوجيه وبرامجها، الأمر الذي يفسر تمسك كافة الجماهير العفوية بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريح الجماهير عموماً، ويسوغ لبعضها انشدادها للتيارات الدينية طالما ظل البديل الديمقراطي غائباً .
وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري العفوي للجماهير عبر انتفاضاتها وثوراتها، مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه الانتفاضات والثورات لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة، تثور مرة، ثم تعود إلى سباتها سنوات، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها من خلال نشاطها الثوري. إن هذه الواقعة، فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي، لن يأتي للعمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري، ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة الظلم التبعية والاستبداد والتخلف.
لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي

الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد تزايد انتشار حركات الإسلام السياسي والصراع الطائفي الراهن ، دون ان نتجاوز تأثير الحالة الثورية العربية الراهنة – بالمعنى النسبي – في قسم هام من القطاعات الشعبية الفقيرة عموماً ، وفي المدن والعواصم العربية خصوصاً.(مقتطف من مخطوطة غازي الصوراني – الأوضاع والعلاقات الدولية والعربية والفلسطينية في المرحلة الراهنة – 2017/9/9.(

****

2017/9/28

في الليلة الظلماء يفتقد البدر ....الزعيم المصري القومي العربي الراحل جمال عبد الناصر الغائب الحاضر. 47 عاما من الحضور .. جمال عبد الناصر من الشعب واليه قائد ثورة 23 يوليو 1952 ...الثائر العربي المصري الخالد في قلوب الشعب المصري الشقيق وفي قلوب وعقول الجماهير العربية..عاشت مصر حرة عربية...المجد والخلود للزعيم الراحل عبد الناصر في ذكراه الخامسة والاربعين...لا مستقبل للنضال الفلسطيني ولكل الشعوب العربية بدون مصر الرائدة ...ذلك ان اي محاولة اذلال لمصرنا من قبل الامبرياليين والصهاينة وحكام السعودية والخليج وكل الارهابيين والرجعيين هو اذلال لكل العرب ...وأي نهوض وطني لمصر هو نهوض لكل شعوب العرب ...عاشت مصر حرة عربية.... المجد والخلود ايها القائد الخالد أبا خالد .....غازي الصوراني

****

2017/9/28

اليوم 28/سبتمبر/2017 – 47 عاما على رحيل القائد الوطني والقومي التقدمي الخالد جمال عبد الناصر .....

المنديل المحلاوي غير مسار حياة مئات الاف العمال ..الرسالة وصلت ولم يفهمها سوى "عبد الناصر ...." فى بداية ثورة يوليو كان جمال عبد الناصر فى جولة بالقطار بمحافظات الصعيد، وكان القطار يقف فى كل محطة ويلوح عبد الناصر بيديه للناس، وفى إحدى المحطات أراد أحد عمال التراحيل أن يقول شيئاً للرئيس ولم ينجح،فألقى عليه بمنديله المحلاوى، وتلقف عبدالناصر المنديل بينما أصيب الأمن المرافق له بالهلع خوفاً من أن يكون داخل المنديل قنبلة، وفتح الرئيس المنديل فوجد به (بصلة... ورغيف عيش بتاو)، ولم يفهم أحد من الحضور رغم نمو حاسة حب الاستطلاع ، لماذا رمى الرجل الطيب بهذا المنديل وما داخله؟.. إلا أن جمال عبد الناصر كان الوحيد الذى فهم ماذا تعنى هذه الرسالة وأطل برأسه بسرعة من القطار واخذ يرفع صوته فى اتجاه الرجل الذى ألقى بمنديل قائلا له: " الرسالة وصلت يا أبويا ، الرسالة وصلت . . "،وعندما وصل أسوان أصدر قانون عمال التراحيل والحد الأدنى والأقصى للأجور،وفى خطابه مساء ذلك اليوم فى جماهير أسوان قال : " أحب أقول إن الرسالة وصلت وأننا قررنا زيادة أجر عامل التراحيل إلى 25 قرشا فى اليوم بدلا من 12 قرشا فقط ، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعى والصحى على عمال التراحيل لأول مرة فى مصر"... لقد فهم

جمال عبد الناصر الرسالة التى لم يستطع أحد غيره أن يكسر شفرتها ، فالمنديل المحلاوى هو رمز عمال التراحيل وهم العمال الموسميين الذين يتغربون فى البلاد بحثا عن لقمة العيش ولا يجدون ما يأكلونه سوى عيش البتاو وهو نوع من الخبز يعرفه أبناء الصعيد يصنع من الذرة مع مسحوق الحلبة.

****

2017/9/29

سمات العولمة الراهنة: (مقتطف من مخطوطة غازي الصوراني – الأوضاع والعلاقات الدولية والعربية والفلسطينية في المرحلة الراهنة – 2017/9/9.)

بعد مرور ما يقرب من خمسة عقود على ولادة نظام العولمة، يتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عموما، وتفجر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر:

1–طغيان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت في جميع بلدان العالم، وما أدت اليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان العالم الثالث، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجددا أنها اعادت انتاج التشوهات في النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة (البنيوية) والبطالة المؤقتة، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في اوساط الجماهير الكادحة، بحيث أصبحت هذه الاحوال المتردية السمة الرئيسة للعولمة الراهنة في تطبيقاتها على بلادنا وبلدان العالم الثالث، علاوة على تزايد انتشار حركات التطرف الارهابي وحركات الاسلام وانتشار الصراعات الاثنية والطائفية إلى جانب انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهيار النفسي، في بلدان آسيا وأفريقا وأمريكا اللاتينية جنبا إلى جنب مع اقتصاد الكومبرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم، دون أن نتجاوز انتشار كل أنواع الجرائم داخل الولايات المتحدة وغيرها من بلدان المراكز الرأسمالية.

2–التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية، بفعل الفجوة الهائلة في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن 70% من ناحية ثانية.

3–تطور الفقر وتفاوت الدخول عالميا واقليميا وقطريا بفعل العولمة الراهنة حيث اتسع الفقر افقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر.

4–التراجع المهني على الصعيد العالمي، عن نظام الخدمات أو التكافل الاجتماعي، بينما تتقدم التكنولوجيا وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقق انتاجية فائقة وارباحا اسطورية، والمفارقة هنا بينما تزيد الانتاجية وتتضاعف في نظام العولمة، تتقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود في البلدان الفقيرة، وبدرجات أقل من الولايات المتحدة وأوروبا.

5–تتجلى فى المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعى والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من "تحديث الفقر". فلا تزال مجتمعات الأطراف تعانى من حجم كبير "لجيش احتياطى" من قوى العمل يستحيل امتصاصها فى إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالى، وخاصة فى إطار انفتاح التراكم المحلى

على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر .

فالمنافسة فى هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركيز الاستثمارات فى مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالى يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية فى القطاعات التى تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظواهر "تحديث الفقر" قد أخذت فى البروز خلال المرحلة الأخيرة للنظم الاشتراكية والنظم الوطنية الشعبوية (أى مرحلة التآكل والتفكك)، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مع دخول آليات التراكم أزمتها الراهنة.

وبالتالى فإن مشروعات "التخلص من الفقر" (حسب لغة البنك الدولى) لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلى عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذى يفترض بدوره –كما يقول سمير امين– الشروط الآتية –:

–1على المستوى القطرى، إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعى حقيقى.

–2على المستوى العالمى، بناء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تتيح هامشاً لتحرك الطبقات الشعبية فى مختلف المجتمعات المكونة للمنظومة العالمية بما يمكن من حلول هذه العولمة البديلة محل نمط العولمة الليبرالية السائدة.

****

2017/9/29

إن التحدي الذي تفرضه إمبريالية العولمة اليوم على مجمل العلاقات الدولية، وعلى الشعوب المحكومة لأنظمة الكومبرادور والتخلف والتبعية في آسيا وأفريقيا، هو في حقيقته انعكاس لظرف موضوعي، يعبر عن التناقض التاريخي والراهن على صعيد كوكبنا الأرضي، الذي وصل اليوم الى ذروته عبر الصراع أو التناقض بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة، وضرورات كسر التبعية والتخلف في بلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض والتقدم من جهة أخرى ، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضا، تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي ، بوصفه محددا رئيسيا للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين ما يسميه ماركس الطابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف الى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة ، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الهائل الذي دفع الى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة من جهة ثانية، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسبوق في الإنتاج، وفي تراكم رأس المال وحركته المتسارعة والمعولمة.

وفي ضوء ذلك ، لم يكن غريبا ما يجري اليوم ، من تزايد حدة التناقضات بين ظاهرة العولمة الامبريالية من جهة، وبين مفهوم الاستقلال الكامل والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في دول العالم الثالث من جهة أخرى ، وهي تناقضات كامنة حتى اللحظة ، ومقتصرة على المستوى الجماهيري العفوي الشعبي الذي يتحمل مظاهر الاستغلال والاضطهاد، ويراكمها لحين لحظة انفجارها.

****

2017/9/29

)مقتطف من مخطوطة غازي الصوراني – الأوضاع والعلاقات الدولية والعربية والفلسطينية في المرحلة الراهنة – 2017/9/9.(

.....المثقفين اليساريين عموما ، وبخاصة في إطار القوى والأحزاب التقدمية – في دول المراكز الرأسمالية وفي البلدان المهمشة بالذات– يتحملون دورا مركزيا في إعادة إحياء النضال الطبقي ضد كل أنظمة الاستغلال، بكل ما يترتب عليه من قمع ومعاناة وتضحيات ، للخروج من المأزق الذي وصلته تلك القوى، عبر صياغة وامتلاك البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي (في كل بلد) المستند الى أيديولوجية الماركسية كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره من جهة، ودليل عمل في النضال من أجل التغيير من جهة ثانية ، بشرط إعادة النظر –بصورة موضوعية وبعقل جمعي– في كثير من الاستنتاجات والتحليلات الماركسية التي تلقاها معظم المثقفين العرب بصورة ميكانيكية في المرحلة السابقة ، دون أي نقاش جدي أو وعي جدلي حقيقي بها ، بحث أصبح الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتفاصيله الحياتية في واد ، والنظرية عبر تلك العلاقة في واد آخر ، وهو ما يفسر بقاء المثقف في بلدان العالم الثالث والوطن العربي ، متلقيا للمعرفة عاجزا –بشكل عام– عن إنتاجها ، ولا شك أن لهذه الظاهرة أسبابا متعددة ، ولكن يبدو أن أهمها –كما يقول– المفكر العربي التقدمي محمود أمين العالم "إننا لا نمتلك معرفة حقيقية بالماركسية ، وعلينا أن نعترف بأن هذه المعرفة معرفة محدودة، مسطحة، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتها ليس على الصعيد العالمي فحسب، بل في بقية بلدان العالم الرابع أيضاً، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي .

على أنه برغم ما حدث خلال السنوات الماضية ، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة النظام الرأسمالي ضد الفكر الاشتراكي عامة ، والماركسي خاصة ، فلم تبرز الحاجة الى الاشتراكية والى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تمارسه الرأسمالية العالمية اليوم من اشكال الاستغلال وقهر الشعوب الفقيرة بشراسة عدوانية مجرمة، إلى جانب رفضها أو عجزها عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني المرير لشعوب العالم الفقيرة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

****

2017/9/30

سؤال الى الرفاق والاصدقاء....

إذا كنا نتفق على أن الفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون الحداثة والنهضة والليبرالية و مفاهيم المجتمع المدني(او ما يسميه ماركس بحق المجتمع البورجوازي او مجتمع الصراع الطبقي) التي نشأت وترعرعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا،أكثر من مائة عام، فما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ وفي لحظة الانحطاط العربي الراهن ...وهي لحظة فارقة غير مسبوقه من تاريخنا الحديث والمعاصر تتجلى

فيها وتترسخ مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد جنبا الى جنب مع تزايد السيطرة الامبريالية الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا بالتعاون المباشر من العملاء الكبار والصغار ممن يطلق عليهم أمراء وملوك ورؤساء لا هم لهم سوى مراكمة الثروات لحساب مصالحهم الشخصية على حساب دماء الاغلبية الساحقة من شعوبنا ...ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية ديمقراطية ،وطنية وقومية،بمنطلقات وافاق اشتراكية تنهي حكم هذه الطغم الحاكمة ؟ وتضع حدا لاستبداد وتبعية وخضوع قوى اليمين الكومبرادوري الليبرالي والرجعي والظلامي أوالاسلام السياسي ؟ وتطال كل جوانب البنية الفوقية المجتمعية العربية بكل ما فيها من اقزام توارثوا الحكم بالعمالة والاستتباع والخيانة والقهر والاستبداد والاستغلال والنهب– امراء و ملوك ورؤساء – لاجتثاثهم ودفنهم في مزابل التاريخ ؟ ثورة بقيادة احزاب وحركات طليعية ، شعبية ديمقراطية يسارية الوجه واليد واللسان لتحقيق الاهداف التي طال انتظار جماهير فقراء العرب لها رغم تضحياتهم الغالية من اجلها، في تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي وتجاوز وانهاء التبعية ومجابهة التخلف بالرؤى العقلانية التنويرية وامتلاك ادوات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية المستقلة والتصنيع ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل في اطار التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي القادر وحده على توفير كل مقومات قوة الردع لطرد وازالة الوجود الامبريالي والصهيوني من بلادنا وحل المسألة اليهودية بصورة ديمقراطية في مشهد عربي نهضوي تقدمي وديمقراطي يفرض احترامه وهيبته على الاعداء قبل الاصدقاء ...وعندها فقط يمكن ان نتفاخر بصوت عال ..هذا هو المجتمع المدني الذي تريده جماهير شعوبنا ومجتمعاتنا العربية ...هل توافقونني على ذلك ؟

****

2017/9/30

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح. وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية والوحدة العربية، كائنات غريبة مُشَوِّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

****

2017/9/30

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح. وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية والوحدة العربية، كائنات غريبة مُشَوِّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

****

2017/9/30

تتجلى أهمية وعينا العميق لأسباب التدهور والانحطاط الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية، والانهيارات التي تتعرض لها بعض الدول العربية راهناً (العراق ، ليبيا ، سوريا، اليمن) خاصةً وعينا لعمق التخلف أو التأخر السياسي والمجتمعي فيها، إذ أن ضرورة وعي هذا التخلف تتجلى في محاولتنا (مع كافة القوى اليسارية العربية) لتجاوزه "وتوفير بنية فكرية سياسية ديمقراطية تتجاوز الوعي التقليدي السائد" –كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ– آخذين بالاعتبار أن الشعارات التي تنطلق من حرق المراحل هي اقرب إلى الوَهَمَ، لأن للتاريخ العربي وتطوراته وتراكماته وزناً لا يمكن القفز عليه أو تجاوزه من خلال حرق المراحل .

بناءاً على ما تقدم فإن نضالنا من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ارتباطاً بالثورة القومية الديمقراطية والوحدة العربية، تظل بالنسبة لنا شعاراً استراتيجياً نضالياً في مجابهة التاخر والاستبداد والاستتباع العربي، بما يضمن تحقيق وحدة الشعب ونشر الحريات وسيادة الديمقراطية ، وتأكيد سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة كعناوين رئيسية لتسييس شعوبنا التي حرمت منها بسبب طغيان وتخلف وتبعية معظم الأنظمة العربية.

****

2017/10/1

قطاع غزة "سفينة نوح" الفلسطينية.....

الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 1993" الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم منتصف 2015 (1.788) مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية.. وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة– بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية.

فعلى أثر هزيمة "الجيوش" العربية التي قادها الجنرال الانجليزي "جلوب" عام 1948، وإعلان قيام "دولة إسرائيل"، ومن ثم عقد اتفاقية الهدنة الموقعة في رودوس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ 24 شباط/ 1949، تحددت "خارطة" منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة أبناء شعبنا الفلسطيني فيها، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة، والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (13688 كيلو متر مربع) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين" وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا / والنزلة / بيت لاهيا / بيت حانون / دير البلح / بني سهيلة / عبسان الكبيرة والصغيرة / خزاعة / رفح، وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز 365 كيلو متر مربع تمثل نسبة 1.35% من أراضي فلسطين.

أما اصطلاح "قطاع غزة" فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني1954 في "قرار رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكماً إدارياً لقطاع غزة" ضمن حدوده "الجديدة" التي تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي 45 كيلو متر وعرض يتراوح بين 6–11 كيلو متر.

****

2017/10/1

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة بعد النكبة:

عبر استقراء نتائج النكبة عام1948، يمكن التعرف بوضوح على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة ضمن الأوضاع الطارئة الجديدة، فقد "ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع الفلسطيني في مرحلة ما قبل اعلان " دولة " العدو الصهيوني ايار1948. "

ويمكن تلخيص أبرز ملامح "المجتمع الجديد" فيما يلي:

-1تعرض قطاع غزة لتغير بنيوي على الصعيدين الاجتماعي والسكاني، فقد كان عدد سكانه قبل النكبة (90) ألف نسمة، ارتفع إلى 300 ألف خلال عام واحد، ومعظم هؤلاء (لاجئين ومواطنين) منحدرون من أصول ريفية فقيرة جداً "ولا يتمتعون بخبرات فنية أو تقنية مميزة. "

-2فقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية:

أ) 67% من أراضيه ضمن قضاء غزة.

ب) انتشرت البطالة في صفوف العمال من أبناء القطاع الذين عملوا في السابق في معسكرات قوات الانتداب، أو في الأسواق الفلسطينية المختلفة.

ج) فقد العدد الكبير من المقاولين والتجار جزءاً كبيراً من أعمالهم.

-3تقلصت ملكيات كبار الملاكين إلى درجة كبيرة، فلم تعد العائلات الغزّية شبه الإقطاعية (الأفندية) تستحوذ على عشرات الألوف من الدونمات، وفقدت معظمها أكثر من 80% من أراضيها، ورغم ذلك فقد ظل عدد من هذه العائلات يمتلك قطعاً كبيرة من الأراضي قياساً إلى مساحة الأراضي الزراعية في القطاع ضمن الأوضاع الجديدة.

ومن الجدير بالتسجيل أن هذه العائلات بقيت هي الأكثر سطوة ونفوذاً، وبقي الطابع "الأرستقراطي" الإقطاعي وعقلية "السيادة" في التعامل مع الجماهير الفلسطينية في القطاع أمراً مميزاً وملحوظاً بشكل حاد خاصة في أوساط الفقراء والفلاحين والأُجراء الزراعيين لا فرق بين مواطن ولاجئ.

استمر هذا الوضع حتى ستينيات القرن الماضي مع بداية تأسيس وانتشار الحركات القومية والوطنية ثم م.ت.ف ، حيث تراجع الدور السياسي لعائلات كبار الملاك، وانتهى بصورة كلية بعد هزيمة 1967 وبروز دور فصائل المقاومة الفلسطينية التي تشكلت قياداتها من الشرائح البرجوازية الصغيرة أكثر من 70% من بين أبناء اللاجئين.

-4من الملاحظ أيضاً أن التغير البنيوي الذي تعرض له القطاع بعد 1948 على الصعيد الاجتماعي، لم يؤدِّ إلى تغير ملموس في الوعي الاجتماعي العفوي للجماهير الفقيرة في علاقتها بطبقة كبار الملاك، خاصة وأن رموز هذه الطبقة استطاعوا نسج علاقات مع الإدارة المصرية الحاكمة، وقاموا بتجديد علاقاتهم مع عدد من المخاتير ومشايخ البدو من اللاجئين والمواطنين على حد سواء، وهي علاقات استندت إلى المصالح الطبقية المشتركة بين الفريقين.

-5إن المتغيرات الجديدة أدت إلى "انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه"، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة –في المخيمات– ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والعمل في مهن جديدة، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى فقط إلى خلق حالة من الاغتراب ، فالوضع البائس في المخيم ولَّد شعوراً دونياً وإذلالاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة من وكالة الغوث (UNRWA) ، وطوابير للحصول على المياه، وطوابير على أبواب الحمامات

المشتركة للمخيم، وطوابير للحصول على العلاج والدواء، وتفشي مظاهر الفقر والبطالة والأمراض ، وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية في القطاع، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين الذين لم يكن الخلاص بالنسبة لهم يعني تحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلص من علَّة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا – ومعهم جماهير المواطنين الفقراء –مشاريع الإسكان والتوطين التي طرحت في فبراير 1955 حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية، وذلك على الرغم من أن 80% من اللاجئين في قطاع غزة، كانوا يعيشون –في تلك المرحلة– ضمن أوضاع اقتصادية اجتماعية بالغة البؤس، وفي ضوء ذلك يكمن السبب الرئيسي للنهوض الثوري لسكان القطاع، بتأثير مباشر وغير مباشر للحالة الوطنية والقومية النهضوية المقاومة للاستعمار والصهيونية بقيادة مصر عبد الناصر في تلك المرحلة، على النقيض من المرحلة الراهنة التي بات فيها مجمل النظام العربي خاضعاً –بدرجات متفاوتة– للتحالف الامبريالي الصهيوني.

****

2017/10/1

كلمات مهداة الى رفيقي وصديق عمري أ.فهمي الكتوت.....

لا بد أن تكرس كافة القوى الديمقراطية العربية عموما والماركسية خصوصا، كل الجهود النظرية وأشكال النضال – الميداني اليومي –السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة الديمقراطيةعلى قاعدة فصل الدين عن الدولة ...اذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي اوسياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري ..بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها.

****

2017/10/1

الدولة الديمقراطية الحديثة وضرورة وعي مفهوم المواطنة.....

يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

وفي هذا الجانب، أُشير إلى أن وعي مفهوم المواطنة ، والإقرار به كمرجعية ، يشكل بدوره أساساً معرفياً ومجتمعياً، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة ، تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الألوان السياسية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان انتقال المصالحة من طابعها الشكلاني، إلى محتواها وطابعها الوطني والديمقراطي

العام ، الذي يضمن وأد الصراع والاقتتال الدموي والاحتكام لتلك الأسس عبر الحوار المشترك ، الهادف إلى توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي الفلسطيني وثوابته، وأهدافه الوطنية العامة في التحرر الوطني والديمقراطي، التي تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الصهيونية، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات الفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري من ناحية ، ووفق قواعد الديمقراطية كمعيار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك من ناحية ثانية، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في الخارطة الطبقية أو السلّم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي.

****

2017/10/2

حديثي عن النضال من اجل تأسيس الدولة الديمقراطية العلمانية في بلداننا العربية ،هو حديث يستدعي – على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار العربي ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية الديمقراطية التقدمية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوربية والوحدة القومية الأوربية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب (عمالا وفلاحين فقراء وكل الكادحين والمضطهدين)هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها الثورية من اجل التغيير الديمقراطي الثوري واسقاط كل انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بمنطلقاتها وافاقها الاشتراكية، ومن ثم خلق الظروف الذاتية والموضوعية لمواصلة النضال التحرري والطبقي لازالة الوجود الصهيوني والامبريالي من بلادنا .

****

2017/10/2

قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لايستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي

وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

****

2017/10/2

فرحة شعبية عفوية غامرة بالأمل لانهاء الانقسام.....

إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من مجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد من جهة وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية، والتي نلخصها –بصورة مكثفة– فيما يلي :

(1)اتفاق القاهرة 2005/3/17 الذي نص على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية دون أي تفريط، إلى جانب الاتفاق على استكمال الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية، والاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف.

(2)وثيقة الأسرى / وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على صيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، كما نصت على ضرورة انجاز كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة مارس 2005، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بمختلف الوسائل، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس "برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، والعمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة بإسم "جبهة المقاومة الفلسطينية"، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، و التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية حرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة ، و نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد"، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والإلتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها.

(3)اتفاق المصالحة بالقاهرة (مايو 2011) ، حيث تم اتفاق الجميع على التوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، وكذلك الاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، إلى جانب الاتفاق على قضايا الأمن ومعايير وأسس إعادة بناء الأجهزة الأمنية ومهامها ، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع .. إلخ وفق آليات تفصيلية محددة وردت في الاتفاق المذكور.

(4)وثيقة القاهرة 2011/12/20 بين حركتي فتح وحماس التي لم تخرج في نصوصها عما ورد في اتفاق القاهرة ايار/مايو 2011.

(5)اتفاق المصالحة "الشاطئ" 2014/4/23 الذي أسفر عن الاتفاق على انهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية .. إلخ .

ثانياً: أدعو إلى طرح فكرة المطالبة بالإعداد الفوري لانتخاب (أو الاتفاق على تشكيل) مجلس وطني جديد بمشاركة كافة القوى يعزز وحدة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، والإعداد للانتخابات التشريعية ، وانتخابات الرئاسة بإشراف دولي وعربي ومحلي لإنهاء الانقسام من ناحية، ومن ثم تشكيل حكومة السلطة في إطار نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي فلسطيني تعددي يضمن تكريس وحدة شعبنا وتعدديته في الوطن والشتات.

ثالثاً: تلتزم القيادة المنتخبة الجديدة بإعداد برنامج الصمود والمقاومة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية لمواصلة النضال الوطني ، التحرري والديمقراطي، وفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني واتفاقات المصالحة خاصة اتفاق القاهرة مايو 2011.

****

2017/10/2

عن ازمات المياه والكهرباء والاوضاع الصحية والفقروانفاق الاسرة في قطاع غزة.....

1-إن الاستخراج الحالي للمياه من المخزون الجوفي، والمقدر سنوياً بـ 160 مليون متر مكعب لتلبية الطلب الكلي الحالي، قد تجاوز ذلك بكثير. ومع تناقص مستويات المياه الجوفية تتسرب المياه من البحر الأبيض المتوسط المجاور الى المخزون الجوفي ، مما تسبب بالتالي في رفع مستويات الملوحة عن مستوى المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية للمياه الصالحة للشرب. وتزامن ذلك مع تلوث طبقة المياه الجوفية بالنترات الناجمة عن التحكم في مياه المجاري والصرف الصحي وأسمدة الري في الأراضي الزراعية.

وتعتبر % 90 من المياه الجوفية في الوقت الحاضر غير صالحة للشرب دون معالجة . وبالتالي فإن توفر المياه الصالحة للشرب أصبح محدوداً لمعظم سكان غزة، حيث بلغ متوسط استهلاك يتراوح بين 60 إلى 70 لتر للفرد في اليوم)وبحسب الموسم)، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية ب 100 لتر للفرد يومياً.

ومن الممكن أن تصبح طبقة المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال في عام 2016 ، وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام 2020 .

إن وضع معالجة المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي ليس أفضل حالاً، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة للاستثمارات ضخمة في مرافق المعالجة والبنية التحتية المرتبطة بها لتلبية الطلب الحالي، ناهيك عن الاحتياجات المستقبلية .

وفي الوقت الراهن، يمكن معالجة وإعادة ترشيح % 25 فقط من مياه الصرف الصحي، أي حوالي 30000 متر مكعب في اليوم للاستخدام في المساحات الخضراء وبعض أنواع الزراعة. كما يتم تصريف حوالي 90000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئياً إلى البحر الأبيض المتوسط المجاور والمنطقة المجاورة له (أي حوالي 33 مليون متر مكعب في العام) ، مما يخلّف تلوثاً ومخاطر على الصحة العامة ومشاكل في صناعة الأسماك.

لا يزال العمل جارياً لإنشاء وترميم محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتلبية الطلب في الحالي والمستقبلي على حد سواء. ولكن تحتاج هذه الجهود إلى تسريع. ففي الوقت الحاضر، ينتج قطاع غزة حوالي 44 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً ، وهو مرشح للارتفاع ليصل 57 مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام 2020.

– 2الكهرباء: بات من المعروف أن أزمة الكهرباء الطاحنة في قطاع غزة ، هي أزمة مستعصية طوال الأعوام العشرة الماضية ، حيث ينقطع التيار الكهربائي يومياً بمعدل يتراوح بين 12 ساعات إلى 16 ساعة ، مما يسبب أضراراً مادية (اقتصادية واجتماعية) ونفسية بالغة. وفي هذا السياق، أشير إلى أن محطة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في غزة تنتج –في الأوضاع الطبيعية في حال تأمين الوقود اللازم من السولار– 100 ميغاوات، وبالتالي فإن القطاع يغطي احتياجاته من مصر التي تقدم 22 ميغاوات تستخدم في انارة منطقة رفح جنوب قطاع غزة، وحوالي 120 ميغاوات من "إسرائيل"، علماً بأن حاجته اليومية من الكهرباء لهذا العام تتطلب تأمين 450 ميغاوات، سترتفع هذه الحاجة إلى 550 ميغاوات عام 2020.

–3إنفاق الأسرة : بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 6.0 أفراد (بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للاسرة في الضفة والقطاع 34.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.

–4الفقر: قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة ما يعادل 682880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة ما يعال (371360) نسمة .

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه منتصف 2014 إلى أكثر من 60% ، هبطت في منتصف 2015 إلى 43.9% من مجموع القوى العاملة،

ما يعادل 198903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر 5- إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل ($580) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل ($470).

-6الواقع الصحي : تشير البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نمو الموارد البشرية الصحية في الضفة والقطاع ما زال متدنيا، على الرغم من انتشار الأمراض المتنوعة في الأراضي الفلسطينية عموماً وقطاع غزة خصوصاً، من أهمها أمراض سوء التغذية والتفوئيد وضغط الدم والسكر والكبد الوبائي والسرطان بأنواعه ، والسحايا، وأمراض العيون والفشل الكلوي وغير ذلك من الأمراض الخاصة بالأطفال، علاوة على تراجع الكفاءة والخبرة التمريضية لدى نسبة عالية من الممرضين/ة في مستشفيات القطاع، وقلة الأطباء الاختصاصيين في الأورام والجهاز الهضمي والقلب والدماغ وجراحة العيون والعظام.

وقد أشار "تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان " غزة في عام 2020"" إلى الوضع الصحي في قطاع غزة مؤكداً على الحاجة الماسة لتحسين الجودة في الأوضاع الصحية من جهة، ومؤكداً على أن معظم المرافق الصحية غير قادرة على تقديم خدمات آمنة وكافية مما يستدعي إعادة تأهيلها وتطويرها.

ستكون هناك حاجة ماسة لأطباء وممرضات وأسرةّ إضافية لمواجهة النمو السكاني المتزايد. وطبقاً لتوقعات المعدلات الحالية للنمو السكاني، فإن الحفاظ على المعدل الحالي 1.3 سرير طبي لكل 1000 شخص في قطاع غزة سيتطلب إضافة 800 سرير إضافي بحلول عام 2020 بإجمالي 2800 سرير. وبالمثل، فإن الحفاظ على المعدلّ الحالي للأطباء والممرضين لكل 1000 شخص، يستوجب رفع عدد الأطباء من 1000 إلى 4900طبيب، وزيادة عدد الممرضين من 2000 إلى 8200 بحلول عام 2020.

****

2017/10/2

-الدمار الناجم عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة تموز 2014:

بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت تدميراً كلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئياً إلى جانب تدمير أكثر من 150 مصنع تدميراً كلياً وجزئياً وأكثر من 200 منشأة زراعية وأكثر من 40 الف منزل ومنشأة سكنية ومحلات تجارية وورش صغيرة، الأمر الذي ادى إلى شلل الحياة الاقتصادية بعد أن تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً 327 مدرسة، 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الورديتين، بالإضافة إلى 6 جامعات تم تدميرها جزئياً، فيما بلغ عدد المساجد التي دمرت كلياً أو جزئياً 71 مسجداً إضافة إلى تدمير بعض الكنائس ، أما عدد المباني الحكومية التي تم تدميرها تدميراً كلياً فبلغ 20 مبنى، بالإضافة إلى تدمير 29 مستشفى ومركز رعاية صحية أولية .

وفي هذا الجانب ، أشير أن تقديرات إعادة إعمار قطاع غزة حسب ما يسمى بالخطة الوطنية للإنعاش (إعداد

وزارة الاقتصاد / رام الله) قد تحددت بمبلغ 4 مليار دولار للاعمار بالإضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014–2017) ما مجموعه 8,504 مليار دولار ، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار – القاهرة 2014/10/12– وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ، فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي –حسب الخطة– 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1,235 مليار دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقب دولي بما يزيد عن مائة مليون دولار، بالإضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للاعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ومقداره 1,216 مليار دولار، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

في ضوء ما تقدم، فإنني اعتقد ان قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 6 مليارات دولار للإغاثة والاعمار، وانشاء محطتي تحلية للمياه في القطاع بطاقة لا تقل عن 50 مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، إلى جانب إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة ، ومحطة للكهرباء وتوريد محولات جديد بما يضمن تلبية حاجة القطاع من التيار الكهربائي البالغة 350 ميغاوات وبالتالي الاستغناء عن التيار الكهربائي الوارد من دولة العدو الاسرائيلي ، لكن مؤتمر الدول المانحة لم يأخذ بعين الاعتبار أولويات القطاع وحاجته للمياه العذبة والتيار الكهربائي ومعالجة المياه العادمة ، وقرر تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع، علماً بأن نصف هذا المبلغ سيذهب إلى تغطية عجز السلطة الفلسطينية.

بالطبع ، إنني أدرك –كما تدركون – أن مؤتمر الدول المانحة ليس معنياً بمعاناة شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب ادراكنا أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، بل هي مشروطة سياسياً بالتوافق مع مصالح الدولة الصهيونية انعكاساً للموقف الأمريكي.

وهذا يعيدنا إلى الموقف الرسمي العربي، خاصة السعودية والخليج القادر على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 1/2 % (نصف بالمائة ما يعادل ستة مليارات دولار) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، لكن بلدان النظام العربي عموماً، والسعودية والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الامبريالي، الأمر الذي يجعل من هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، لابد لي من أن أشير –بكل ألم– إلى تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات بالنسبة لدعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد."

بالنسبة لكميات مواد البناء اللازمة لعملية الأعمار، تؤكد الإحصائية شبه النهائية الصادره عن وزارة الأشغال العامة في غزة، أن إجمالي كميات مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار غزة، تبلغ 1.5 مليون طن إسمنت (125 ألف طن شهرياً) و (4166 طن يومياً)، و227 ألف طن حديد، وخمسة ملايين طن حصى، ما يعني توفير أكثر من 600 شاحنة يومياً على مدار العامين القادمين لتأمين وصول هذه الكميات من مواد البناء إضافة إلى

أكثر من 400 شاحنة يومياً لتأمين مستلزمات قطاع غزة في حين أن معبر كرم أبو سالم لا يستوعب أكثر من 600-700 شاحنة يومياً.!!

المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها ، هي حديثي عن المفارقة التالية، للتأمل والحوار: فعلى الرغم من إدراك الجميع لحجم الدمار المضاعف الناجم عن عدوان 2014 مقارنة بعدوان 2009 إلا أن المؤتمر وخطة الاعمار (وزارة الاقتصاد والسلطة) طالبوا بنفس المبلغ 4 مليار دولار دون مراعاة الفرق الهائل في الدمار والشهداء والجرحى بين 2014 و 2009 !!؟

على أي ، إنني اعتقد –ولعلكم تشاركونني في الرأي – أن الهدف المركزي "للدعم" المالي الموعود والمشروط لكل من الضفة وقطاع غزة من الولايات المتحدة و أوروبا و "إسرائيل" يسعى –كما هو الحال في السابق– إلى توسيع الهوة بين القلة من أصحاب المصالح و بين الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا ،كما يسعى الى تخفيف بشاعة الاستغلال والاضطهاد والعدوان الامبريالي الصهيوني ، إلى جانب تحقيق هدفه الرئيسي في الحصول على المزيد من التنازلات السياسية ومن تغييب مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة وخلق شرائح طبقية مستفيدة ومنفذه لبرامجه وشعاراته، ما يعني اتساع إطار الفساد وآلياته وأدواته جنبا إلى جنب مع الهبوط السياسي ، إنه الدعم الذي يحول المعادلة من حرب ضد الفقر والبطالة إلى حرب ضد الفقراء أنفسهم كما يمارسونها اليوم في قطاع غزة ، مستهدفين تركيع شعبنا و إذلاله و استسلامه للمخطط الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي، لكي يتحول الوطن و الشتات إلى مجرد كائنات اقتصادية تستسلم للقمة العيش و ضروراتها.

****

2017/10/3

غازي الصوراني ...أرقام ومعطيات احصائية كما في منتصف عام 2017:

.1يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف عام 2017 بحوالي (12,930,608) مليون نسمة يتوزعون كما يلي-:

4,966,972نسمة في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع بنسبة 38.4% من إجمالي الشعب الفلسطيني (بواقع 1,934,505 في غزة بنسبة 38.9%، و 3,032,467 في الضفة الغربية ما يعادل 61.1 .(%

1,529,575نسمة داخل الخط الأخضر – الأراضي المحتلة 1948 (بدون القدس) بنسبة 11.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني.

5,720,887نسمة في الدول العربية بنسبة 44.2% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

713,173نسمة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى بنسبة 5.5% من اجمالي الشعب الفلسطيني.

12,930,608إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2017

.2بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في منتصف عام 2017 (6.434 مليون نسمة) بنسبة 49.8% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام

1948، (6.496 مليون نسمة) بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني .

.3يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين كما في منتصف عام 2017 ، نحو (6,020,150) نسمة، أي بنسبة 46.5% من إجمالي الشعب الفلسطيني، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع من إجمالي الشعب الفلسطيني فتبلغ 19% . أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأنروا) فتبلغ 40.9% في منتصف عام 2017.

****

2017/10/3

من دراسة غازي الصوراني –معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2017

.6يقدر عدد اللاجئين (في منتصف عام 2017) في قطاع غزة نحو (1,453,448 لاجئ)، أي بنسبة 75.1% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (1,014,778 لاجئ) أي بنسبة 33.4% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.7. %

.7نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع منتصف 2017 تبلغ 31.2% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 8.1% من مجموع سكان الضفة.

.8وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) منتصف عام 2017 فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ 6.496 مليون نسمة ، بنسبة 49.8% من مجموع السكان اليهود والعرب في فلسطين، البالغ عددهم 13,050,000 نسمة منهم 6,551,100 يهودي بنسبة 50.2 .%

.9بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2017 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

.10المستعمرات الصهيونية: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في أوائل العام 2016 في الضفة الغربية حوالي 420 موقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس فقد بلغ حوالي 800 ألف مستوطن ، منهم 375 ألف مستوطن في القدس الشرقية..

ويتضح من البيانات أن 48.5% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني.

****

2017/10/3

ادعو الى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة – في إطار م.ت.ف والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة ، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال التسعة وستين عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من (200 مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة – منذ نكبة 1948 – بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف ، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية. (من دراسة غازي الصوراني –معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2017.(

****

2017/10/3

)من دراسة غازي الصوراني –معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2017.(

.8فيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) منتصف عام 2017 فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ 6.496 مليون نسمة ، بنسبة 49.8% من مجموع السكان اليهود والعرب في فلسطين، البالغ عددهم 13,050,000 نسمة منهم 6,551,100 يهودي بنسبة 50.2 .%

.9بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2017 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

.10المستعمرات الصهيونية: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في أوائل العام 2016 في الضفة الغربية حوالي 420 موقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس فقد بلغ حوالي 800 ألف مستوطن ، منهم 375 ألف مستوطن في القدس الشرقية..

ويتضح من البيانات أن 48.5% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني .

.11جدار الضم والتوسع: تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2أراضٍ زراعية و110 كم2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم2 أراضٍ مبنية فلسطينية(وهنا بالضبط تكمن فكرة

تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013.(

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

.12الأطماع الصهيونية في غور الأردن: تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

****

2017/10/3

من دراسة غازي الصوراني بعنوان "نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع" بتاريخ 2017/4/17

الفقر: قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496,620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة ما يعادل 682,880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217,620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة ما يعال (371,360) نسمة .

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580 $) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470.($

وفي هذا السياق ، نشير إلى أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي 2,375 شيكلاً إسرائيلياً (حوالي 593 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 1,975 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 493 دولار أمريكي). أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة (5916 دولار) أو (986 دولار) للفرد سنويا كمعدل متوسط ، هذا هو المقياس

الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيدا عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع – عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص– المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية والتنموية العامة.

****

2017/10/4

اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً هدفها الاغتصاب والقتل وممارسة كل اشكال الارهاب وتلك هي وظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية ...فالعنصرية الصهيونية – كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين (وهو من ابرز المناهضين للحركة الصهيونية– " ان الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن" ...في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... وبالتالي...لا مفر من ان نؤكد معاً أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد..

****

2017/10/4

نعم لانهاء الانقسام ودفنه الى الابد على طريق استعادة وحدة شعبنا الوطنية والتعددية في نظام وطني تحرري وديمقراطي ...لأن الانقسام الذي جرى منذ 14 حزيران 2007، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

****

2017/10/4

عن المستعمرات الصهيونية وجدار الفصل العنصري وغور الاردن (من دراسة غازي الصوراني –معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2017.(

.10المستعمرات الصهيونية: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في أوائل العام 2016 في الضفة الغربية حوالي 420 موقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس فقد بلغ حوالي 800 ألف مستوطن ، منهم 375 ألف مستوطن في القدس الشرقية..

ويتضح من البيانات أن 48.5% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني .

.11جدار الضم والتوسع: تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2أراضٍ زراعية و110 كم2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم2 أراضٍ مبنية فلسطينية(وهنا بالضبط تكمن فكرة تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013.(

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

.12الأطماع الصهيونية في غور الأردن: تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

****

2017/10/4

الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة (من دراسة غازي الصوراني – نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع– 2017/4/1.(

يقدر الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2015 بحوالي 7,722 مليار دولار (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) ، يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 77.1% ما يعادل 5,954 مليار دولار، وبنسبة 22.9% لقطاع غزة ما يعادل 1,768 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية والقطاع 1,746 دولار، يتوزع في الضفة 2,265 $للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة

إلى $1,002 للفرد/سنة .

وفي هذا الجانب، نشير إلى أن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو معدلات النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياسا موضوعيا، إنه مقياس كمي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل.

في هذا السياق أشير إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للضفة وقطاع غزة ، شهد نمواً بنسبة 3.5% خلال العام 2015. ونتيجة لذلك، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% ليصل إلى 1,745.9 دولار أمريكي. تفاوتت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية خلال العام 2015، حيث بلغ معدل النمو في القطاع 6.8% مقارنة مع 2.5% في الضفة الغربية. ونتيجة لهذا التباين في معدلات النمو، ارتفعت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 23.6%، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة قليلاً، ولكنه بقي يمثل 44.3% فقط من مثيله في الضفة الغربية. ارتفعت القيمة المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2015، باستثناء أنشطة الزراعة والصناعة، وسجلت أنشطة الإنشاءات أعلى ارتفاع نتيجة إعادة إعمار قطاع غزة، ولكن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى ظلت المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

****

2017/10/4

السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع: (من دراسة غازي الصوراني – نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع– 2017/4/1.(

عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2016 (4,82) مليون نسمة، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61% ما يعادل 2,943,500 شخص، وقطاع غزة بنسبة 39% ما يعادل 1,877,750 شخص.

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000 شخص ، يتوزعون بنسبة 47.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828,360 فرد، منهم 81.4% يعملون بالفعل عددهم 674,285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154,075 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453,084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254,180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل ، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل في قطاع غزة بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء

الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

بالنسبة للأجور المدفوعة في الضفة وقطاع غزة ، فإننا نشير إلى أن معدل الاجر اليومي الاسمي في الضفة والقطاع خلال العام 2015 لم يتغير، حيث بلغ 83.1 شيكل، وهو نفس المعدل خلال العام 2014، ولكن معدل الأجر اليومي الحقيقي انخفض بنسبة 1.4% خلال نفس الفترة. كما انخفض متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في فلسطين خلال العام 2015 بنسبة 1.6% مقارنة مع عام 2014، أما معدل الأجره اليومية في قطاع غزة 59 شيكل ، في حين أن المعدل في الضفة الغربية 82 شيكل يومياً.

ومن أهم مواصفات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العالم 2015 ما يلي :

ϖأنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 40.7% (60.8% للإناث، 36.4% للذكور). وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر الجدول التالي.(

ϖأنها متمركزة في اوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 21.0% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما 18.6% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر .

ϖهناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالعلاقة مع سنوات التعليم، إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم فإن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48.0% بينما ينخفض إلى 6.5% بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

****

2017/10/4

الموارد الطبيعية في الضفة وقطاع غزة ..(من دراسة غازي الصوراني – نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع- 2017/4/1.(

-بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة وغزة ، يبين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في كتاب صامد الاقتصادي العدد رقم (92) حزيران 1993 :- هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين 26-28% وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيدا من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين 30-260 غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين 50-70 طن من اليورانيوم سنويا) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته 100 كم2 ويتراوح سمكها ما بين 6-10 أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي 220 مليون طن . كذلك يوجد الجبس في مناطق

أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي 95 متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحياكة والاسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصباغ .

كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس – بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جيري متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس و هي أنواع و كميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية و المطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كلٍ منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر و الأسود و الأصفر في منطقة بيت ساحور ، و الرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على الطريق بين القدس و أريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه 11% ، و قد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الأواني المزخرفة.

البترول والغاز الطبيعي:- تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام 1958 بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بوادر على وجود البترول بعمق 4500 متر عام 1973 ثم توقف العمل نهائيا بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى 1945 متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخرا في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر ويقدر الطاقة الانتاجية له 60 مليار م3 (حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش اعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في اوائل شهر سبتمبر 2005.(

****

2017/10/5

رسالة الى فريقي الانقسام / المصالحة...لا تخذلوا شعبنا ...بكفي

ملخص تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب 2012"غزة في عام 2020" هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟

بحلول عام 2020 ، سيرتفع عدد سكان غزة إلى حوالي2.1 مليون نسمة. ولا تكاد البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والبلدية تكفي لمواكبة احتياجات تزايد السكان المتنامية، حيث يجب مضاعفة تزويد الكهرباء لتلبية الطلب بحلول العام 2020 ، وسيستحيل إصلاح الضرر في المياه الجوفية الساحلية ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وستكون هناك حاجة إلى مئات من المدارس الجديدة والتوسع في الرعاية الصحية لسكان غالبيتهم من الشباب، كما أن هناك حاجة الآن إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية.

لا زال أهل غزة يعيشون في وضع أسوأ مما كانوا عليه في التسعينيات ، كذلك فإن نسبة البطالة مرتفعة وتؤثر على النساء والشباب بشكل خاص (اكثر من 100 ألف خريج جامعي عاطلين عن العمل(

وحتى لو تحسنت الحالة السياسية بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، فإن القضايا المشار إليها ستبقى بحاجة إلى معالجة وعلى وجه السرعة.

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز مؤخراً، يستوجب الضغط السكاني والتدهور في البنية التحتية وجود نمو اقتصادي بعيد الأمد ومستدام وواسع النطاق يعتمد على تجارة السلع والخدمات. وسيكون من الضروري ضمان توفير البنى التحتية الأساسية (وبشكل خاص المياه والصرف الصحي والكهرباء) وتحسين الخدمات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم .(

نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي يعادل 88 ٪ فقط من مستوى العام 1994 و61٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الضفة الغربية .

بلغت نسبة البطالة في غزة % 29 في عام) 2011 ارتفعت عام 2016 الى 43% حيث بلغ مجموع العاطلين عن العمل في القطاع حوالي 210 ألف معظمهم من الشباب .(

يعتمد اقتصاد غزة على المساعدات الخارجية، واقتصاد الأنفاق، اضافة الى ما يرد اليها من التحويلات المالية . ويمكن القول أن النمو الاقتصادي الراهن لا يبدو مستداماً.

تؤدي الزراعة دوراً مهماً ولكنه محدود في غزة، حيث من الصعب أن يكون لتصدير كميات صغيرة من الفراولة والورود والكرز والبندورة، في الاغلب إلى أوروبا، أي تأثير جوهري على الوضع الاقتصادي العام .

كما يرتبط مستقبل الزراعة ارتباطاً وثيقاً بمدى القدرة على الحصول على المياه بالنوعية والكمية الكافية. ويرتبط بنفس القدر أيضاً مع الوصول إلى الأراضي التي أصبحت محدودة ليس فقط بوجود المنطقة العازلة والمناطق المغلقة وإنما أيضاً بالتطور الحضري .

الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق : يعاني كثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء .

وتعاني أكثر من نصف الأسر في غزة إما من انعدام الأمن الغذائي (% 44) أومن كونها عرضة له (% 16) ، حتى مع الأخذ في الاعتبار توزيع الأمم المتحدة للأغذية لما يقارب 1.1 مليون شخص .

وتنفق الأسر بمعدل يقارب % 50 من دخلها على الغذاء .ويشار الى أن حوالي % 80 من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات ، في حين يعيش% 39 من السكان تحت خط الفقر جرّاء تدني مستويات الدخل للفرد.

****

2017/10/5

فقرة من تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب 2012"غزة في عام 2020" هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟

تمتاز غزة بكثافة سكانية عالية تصل إلى 1.6 مليون نسمة بمعدل 4505 شخص لكل كم²، نصف سكانها من الأطفال وثلثيهم من اللاجئين ، ويتوزعون على مساحة تبلغ 365 كم².

وقد أصبحت غزة منطقة حضرية كثيفة، تواجه نقصاً حالياً في عدد الوحدات السكنية يقدر بحوالي 71000

وحدة سكنية .

وبناء على تنبؤات مختلفة تستند على معدل النمو السكاني الحالي، فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في غزة 2.13 مليون نسمة بحلول عام 2020 ، و 2.76 مليوناً بحلول عام 2028 ، الأمر الذي سينتج عنه كثافة سكانية تصل إلى 7562 شخص لكل كم² .

وستتسبب الزيادة الحتمية في عدد السكان بالمزيد من المعيقات للحصول على المساكن بأسعار معقولة والخدمات بما فيها الكهرباء والماء ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما أن النمو السكاني والعدد الكبير للبالغين الذين سينضمون للقوى العاملة في السنوات القادمة يعني أيضاً ضرورة نمو الاقتصاد لتلبية حاجات القوى العاملة المتزايدة.

تضخم شريحة الشباب

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات اضافية. يشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي % 51 من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل % 48 بحلول عام 2020 . ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح اعمارهم بين 0 إلى 14 سنة. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" (نسبة الشباب من (15–29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان) تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي % 53 (ومن المتوقع ان تنخفض إلى % 50 في عام 2020.(

إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة: أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جدا ، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدنيّ معدلّات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء .(

ثانياً، من الممكن أن يكون لاتساع شريحة الشباب آثار إيجابية وأخرى سلبية. فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، سيستفيد الاقتصاد من زيادة العدد في العمالة مما يسهم في خلق عوائد. ولذلك، ثمةّ حاجة لتدريب الشباب واكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى. وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

****

2017/10/5

إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية تصفوية(باسم التسوية) وفق مخططات ومنطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي .. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني ، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها بحيث تكون

المحدد الرئيس لأية وثيقة تفاوضية للحل المرحلي.

وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكننا لن نقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبولنا هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضنا هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض على شعبنا إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ، والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا .. هذا هو الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة.

****

2017/10/5

في تناولهم لمفهوم الحرية ، ينطلق الليبراليون في الدعوة لهذا المفهوم وتطبيقاته في بلادنا من الأسس الحاكمة للاقتصاد الرأسمالي التابع وحرية السوق والاستغلال الطبقي، بما يجعل من حرية الأفراد في مجتمعاتنا رهينة لتلك الأسس ومفهومها الليبرالي الرث، والسؤال: ما قيمة هذه الحرية مع الجوع والفاقة والحرمان لما يقرب من مائة مليون عربي يعيشون عند خط الفقر (أقل من دولارين يوميا للفرد) أو دونه (أقل من دولار في اليوم) لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية ، لعجزهم عن تأمين الحد الأدنى لتغطية هذه الحاجات ، فأي حرية هذه ؟ إنها حرية قوانين اقتصاد السوق ، التي لا تعني سوى حرية المنافسة ، التي لا يملكها سوى القلة البيروقراطية المتنفذة في أنظمة الحكم من ناحية ، وحلفائها من الشرائح الطبقية العليا ، الكومبرادورية ، والطفيلية من ناحية ثانية ، لا يهمهم سوى مراكمة الأموال بأي ثمن كان ، في سياق استجابتهم لبرنامج وشروط العولمة الأمريكية والتطبيع مع العدو الصهيوني في بلادنا ، التي تعني فصل مفهوم الحرية عن الواقع ، أو تجريده من متطلباته المادية ، وأولها إشباع الحاجات الأساسية لجماهير العمال والفلاحين الفقراء وتأمين الدخل اللائق الذي يوفر لهم القدرة على فهم معناها وقيمتها وممارستها ،لكي يتحول مفهوم الحرية الى قيمة غيبية (ميتافيزيقية) رجعية او قيمة شكلانية معزولة عن الواقع ، كما يجري الان في فلسطين وبقية البلاد العربية.

****

2017/10/5

من ابداع ولدي الغالي الاديب والكاتب الساخر أكرم الصوراني.....

معقول نعيش لليوم اللي نرجع فيه ع البلاد . معقول نعيش لليوم اللي ما نشوف فيه حواجز . معقول نعيش لليوم اللي يصيرلنا فيه دولة ع 67 . معقول نعيش لليوم اللي تتوحد فيه غزة ورام الله على قلب "راتب" واحد . معقول نعيش لليوم اللي تبطل تردح فيه الفصائل لبعض . معقول نعيش لليوم اللي تصير فيه انتخابات . معقول نعيش لليوم اللي يفتح فيه المعبر . معقول نعيش لليوم اللي ترخص فيه البندورة والمعسل والبيض والقرشلة واللحمة والدخان والشاورما . معقول نعيش لليوم اللي يدخل فيه الشمينتو ع البلد وتشم الناس ريحه الحديد والباطون زي ما شالله عليها فضائية الأقصى ونتحفظ على باقي الأسماء . معقول نعيش لليوم اللي نبطل نسب فيه ع البلدية

و مستشفى "العيا" وشركة الكهربا وشركة جوال وشركة الاتصالات وشركة غزة . معقول نعيش لليوم اللي تيجي فيه الكهربا 8 ساعات .. معقول إحنا عايشين لليوم!!

****

2017/10/6

رغم كل محطات الهبوط والهزائم ومخططات العدو الامبريالي الصهيوني ستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي ومحفزة على مواصلة النضال حتى تحقيق الحرية والاستقلال والعوده.....

منذ ما قبل النكبة 1948 والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً ، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة ، وطوال ما يزيد عن مائة عام مضت ، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافل من الشهداء الذين تجاوزوا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والتضحيات والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا الذكريات في كل عام ...ذكرى سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور نوفمبر 1917 وذكرى هبة البراق اغسطس 1929 وذكرى ثورة عز الدين القسام 1936 وتواصل الثورة وخيانة النظام العربي وصولا الى النكبة الأولى عام 48 ، وذكرى انتفاضة غزة ضد التوطين 28 فبراير 1955 وذكرى العدوان الثلاثي على غزة وبورسعيد وسيناء اكتوبر 1956 وذكرى هزيمة حزيران 1967وبداية النضال والكفاح المسلح في غزة والضفة وقواعد الفدائيين في الاردن ومآثر التضحيات الغالية من اجل التحرير، وذكرى ايلول الاسود 1970 ، وذكرى البطولات والمعارك الثورية ضد العدو الصهيوني من ارض جنوب لبنان ، وذكرى الحرب الاهلية في لبنان نيسان 1975،وذكرى اجتياح لبنان وخروج فصائل م.ت.ف من بيروت والجنوب صيف 1982 ، وذكرى شهداء مذبحة صبرا وشاتيلا 16/ ايلول/1982 على يد المجموعات الانعزالية اللبنانية المتمثلة بحزب الكتائب اللبناني وجيش لبنان الجنوبي العميل بدعم وتشجيع المحتل الصهيوني ، وذكرى اتفاقية كامب ديفيد 1979 ، وذكرى الانتفاضة في غزة والضفة ديسمبر 1987 وصولا الى ذكرى اتفاق اوسلو الكارثي 13 ايلول 1993 ، وذكرى الانتفاضة الثانية 28 ايلول 2000 وما تلاها من نضالات وتضحيات غالية من اجل الحرية وتقرير المصير والعودة ، والدولة المستقلة (كحل مرحلي)كاملة السيادة على ارضها وسمائها ومواردها ومياهها ومعابرها وعاصمتها القدس ، وهي نضالات وتضحيات متصلة ومتواصلة مع تضحيات ونضال شعبنا في الضفة وقطاع غزة والشتات حتى اللحظة الراهنة ، وهي لحظة تاريخية يتجدد الجرح الفلسطيني من خلالها، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن مع اخوانه في الضفة وقطاع غزة رغم التباعد في المكان، ورغم كل اثار الانقسام الكارثي المتواصل منذ اكثر من 10 سنوات ،ذلك أنهم يتنسمون رائحة الوطن الفلسطيني عبر رائحة وذكريات القرية، البلد، المدينة، كما يتنسمونها من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة من اجل الحرية والاستقلال، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء الى ابنائهم واحفادهم الذين يحملون اليوم الامانة بشرف وكبرياء وارادة ثورية وروح عالية من التحدي والصمود والمقاومة لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل والحلم الثوري والمسيرة الكفاحية حتى تتحقق الاهداف ،

فبالرغم من محطات كل تلك الذكريات ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة التي تتغذى وتكبر عبر صمود شعبنا في نضاله الكفاحي والسياسي والجماهيري الديمقراطي من اجل دفن الانقسام الى الابد وتحقيق المصالحة الوطنية وفق وثيقة الاسرى 2005 ووثيقة القاهرة مايو 2011 لمواصلة النضال الوطني التحرري والديمقراطي عبر وحدة وطنية تعددية كشرط رئيسي من شروط تحقيق الانتصار.

****

2017/10/6

ستظل الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة التي تتغذى وتكبر عبر صمود شعبنا في نضاله الكفاحي والسياسي والجماهيري الديمقراطي من اجل دفن الانقسام الى الابد وتحقيق المصالحة الوطنية وفق وثيقة الاسرى 2005 ووثيقة القاهرة مايو 2011 لمواصلة النضال الوطني التحرري والديمقراطي عبر وحدة وطنية تعددية كشرط رئيسي من شروط تحقيق الانتصار.

****

2017/10/7

رؤيتي لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية – تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص..... من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى احزاب اليسار الماركسي، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي –الاقتصادي–الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق "المثقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية

من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

****

2017/10/7

عن "الدعم" المالي الأمريكي والأوروبي وآثاره الاجتماعية والسياسية...

إن الهدف المركزي "للدعم" المالي الموعود والمشروط لكل من الضفة وقطاع غزة من الولايات المتحدة و أوروبا و "إسرائيل" يسعى –كما هو الحال في السابق– إلى توسيع الهوة بين القلة من أصحاب المصالح و بين الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا ،كما يسعى الى تخفيف بشاعة الاستغلال والاضطهاد والعدوان الامبريالي الصهيوني ، الى جانب تحقيق هدفه الرئيسي في الحصول على المزيد من التنازلات السياسية ومن تغييب مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة وخلق شرائح طبقية مستفيدة ومنفذه لبرامجه وشعاراته، ما يعني اتساع إطار الفساد وآلياته وأدواته جنبا الى جنب مع الهبوط السياسي ، إنه الدعم الذي يحول المعادلة من حرب ضد الفقر والبطالة إلى حرب ضد الفقراء أنفسهم كما يمارسونها اليوم في قطاع غزة ، سفينة نوح الفلسطينية و الحاضنة للهوية الوطنية، مستهدفين تركيع شعبنا و إذلاله و استسلامه للمخطط الامبريالي الصهيوني لكي يتحول الوطن و الشتات إلى مجرد كائنات اقتصادية تستسلم للقمة العيش و ضروراتها تمهيدا للنكبة الاجتماعية و الثقافية تضاف إلى النكبة السياسية "الجديدة" المتمثلة في اقرار مشروعية الكيان الصهيوني على حساب حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين، لكن شعبنا الفلسطيني وقواه الوطنية الثورية والديمقراطية لن يتكيف مع مثل هذه الأوضاع مهما غلت التضحيات وسترفضها جماهير شعبنا من الفقراء و الكادحين مثلما ترفض و تلفظ أدواته في هذه اللحظة السوداء المؤقتة.

****

2017/10/7

عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية !!؟؟؟

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي

السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى العلمانية الديمقراطية الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل؟؟؟

****

2017/10/8

في كل الدول العربية – خاصة فيما يسمى بالسعودية ودويلات الخليج –نلاحظ سيطرة طبقة الكومبرادور او السماسرة ، بالتحالف الوثيق مع رموز التخلف القبلي العشائري والشرائح البيروقراطية العليا (المدنية والعسكرية)على مجمل الاوضاع السياسيةوالاجتماعية المحلية من جهة واستخدامها لضرب اي حركة شعبية مناهضة للاستغلال والامبريالية كما هو الحال مع انتفاضة الفقراء في اليمن من جهة ثانية، وكل ذلك بتوجيه مدروس من " السيد " الامريكي، بالتعاون المباشر مع الثنائي الكومبرادوري والبيروقراطية اللذان يتميزان (في ظل النظام الملكي او الاميري او الجمهوري)بسمات طبقية راسمالية تابعة ورثة تجعل منهما اقرب الى المافيات الكبيرة الموزعة الى عدة اقسام مترابطة هي : (1) مافيات التجارة الخارجية والداخلية : أ– مافيات الاستيراد: * للسلع الوسيطة ، مثل: * المدخلات الزراعية * استيراد السيارات * استيراد الأجهزة مفككة لتجميعها في غيبة ضوابط تسعير السلع المستوردة .(2) مافيات التجارة الداخلية بالجملة ، مثل: * تجارة الخضروات والفواكة * تجارة السلع الصناعية على اختلافها. (3) مافيات الإسكان والعقار والبناء. (4) مافيات الاستثمار والانتاج الصناعي. (5) مافيات الخدمات وخاصة : * المستشفيات الخاصة المسماة بالاستثمارية . * المجمعات والمنتجعات السياحية...الى جانب مافيات الامن والاستخبارات والمخابرات والحرس الجمهوري والملكي والاميري والعشائري.....وكل هذه المافيات خاضعة بدرجات متفاوتة – مباشرة او غير مباشرة – لاسيادهم في واشنطن والعواصم الاوروبية وبالتالي خاضعة – ايضا بدرجات متفاوتة سرا او علنا – لسياسات التطبيع او الاعتراف او المهادنة تجاه دولة العدو الصهيوني ، وذلك انسجاما مع المصالح الطبقية لكل من الكومبرادور والبيروقراطية التي لا يهمها مصالح الوطن ومصالح الجماهير الفقيرة ، بحكم التداخل العضوي الوثيق بين قوى الثروة وقوى السلطة، بين العصابات النهابة–"المافيات"– و بين "جهاز الدولة" على المستويات العليا والوسيطة كما يقول د. محمد عبد الشفيع عيسى . وبالتالي فان استمرار ثورة جماهير الفقراء ضد انظمة الاستغلال والافقار والتبعية والاستبداد لا بد لها ان تتواصل حتى تحقق اهدافها لكي تنتقل شعلة الثورة والانتفاضة لتسقط ايضا الانظمة

صريحة العمالة والخيانة في قطر والخليج والجزيرة العربية " السعودية ".....عاشت ثورة الجماهير الشعبية ..على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/10/8

منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائماً لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها.

وكان "تكييف" الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء المعمورة، لكي تتلاءم مع الحاجات المتغيرة، والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطا ضروريا ولازما لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها.

وسوف نميز هنا بين خمسه "مراحل" أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

1.1.مرحلة الكشوف الجغرافية .(تمتد من نهاية القرن15 – منتصف القرن17.(

2.2.المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية).(منتصف القرن17 – النصف الثاني من القرن18.(

3.3.مرحلة الثورة الصناعية.(من منتصف القرن18 – سبعينات القرن 19.(

4.4.مرحلة الاستعمار والتوسع الإمبريالي (من النصف الثاني للقرن 19–1990 (انهيار الإتحاد السوفياتي.(

5.5.مرحلة العولمة الإمبريالية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة.(1990(.....–

****

2017/10/9

عن البديل الوطني التقدمي الديمقراطي.....

يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني التقدمي الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة.

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية وتأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني بشقيه الليبرالي الرث والاسلام السياسي، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركاً الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطاً بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ.

وبالتالي فإن الحديث عن البديل الوطني التقدمي الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر

لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها دولة العدو الصهيوني في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

****

2017/10/10

منذ نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، ثم تأسيس "دولة إسرائيل" في 1948/5/15 تم استخدام الأساطير الدينية والتوراتية ، لحساب الأهداف السياسية التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمه، فالأساطير الدينية والتوراتية استخدمت تاريخياً – ولازالت– لحساب الأهداف السياسية، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً، في إطار العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية، ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، وهذه العلاقة تؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري في بلادنا، المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالية في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية ومستقبلها بأي شكل من الأشكال.

****

2017/10/10

إن طبيعة ومضامين التحولات والتغيرات والسمات النوعية والتناقضات التي تعبر عنها المرحلة الجديدة ، تستدعي وتفرض خطة للمواجهة، تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تهدد راهن ومستقبل قضيتنا السياسية والمجتمعية.

والمواجهة بهذا المعنى تكتسي طابعا شموليا _ استراتيجيا _ وتكتيكيا، فهي عملية بناء بمعنى الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيد الوطني وعلاقته الجدلية بالبعد القومي في إطار الكتلة التاريخية المقترحة.

وعلى هذا الصعيد من الهام التنبه إلى بعض الجوانب المنهجية في إستراتيجية المواجهة:

أولا : بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها، فإن الضرورة تقضي إعطائها طابعا مجتمعيا شاملا ، عبر الدعوة إلى تأسيس الكتلة التاريخية، فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية، في موازاة أوضاع الهبوط والانقسام السياسي

وأوضاع التردي الاجتماعي الذي أشرنا إليه.

ارتباطا بهذا العنوان يصبح مطلوبا إعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني، وفق الرؤية الوطنية العامة الواردة في مضمون برنامج الكتلة التاريخية، وبما يؤمن استثمار طاقات الجماهير السياسية والكفاحية والنقابية والعلمية والثقافية والاقتصادية والقانونية...إلخ.

ثانيا : المواجهة المجتمعية الشاملة، ذات بعد تاريخي _ وزماني، أي أنها عملية تتراكم وتنضج مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها، ادراكاً منا بأن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية والصراع مع العدو الصهيوني ، هي عملية نضالية طويلة المدى نؤمن ايماناً عميقاً بحتمية انتصار شعبنا.

ثالثا : مسألة منهجية ثالثة يجب التوقف أمامها وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي، إذ أن هذا العنوان هو أحد المداخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة من أجل التحرير والبناء الاجتماعي والديمقراطي.

إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن للكتلة التاريخية المقترحة ، الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة، هي الضمانة للنجاح على صعيد المواجهة الوطنية ببعديها التحرري النضالي والديمقراطي المطلبي الداخلي.

****

2017/10/10

الحديث المقارن بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية هو حديث عن بنيتين، احداهما متخلفة والثانية متقدمة مستندة إلى قوى الاستعمار والامبريالية ، وهذا لا يعني أبداً توقف النضال ضد الحركة الصهيونية والامبريالية كعدو وسبب رئيسي في تكريس أوضاع التخلف والتبعية والانحطاط.

فقد تميز مسار الحركة الصهيونية منذ تأسيسها بالصعود والتقدم رغم افتقاره لأي عنصر من عناصر الشرعية أو الحق بالمعنى التاريخي أو السياسي .. لكن العامل الذاتي والظرف الموضوعي العالمي الامبريالي عزز من تقدمه وصولاً إلى اللحظة الراهنة التي تحولت فيها دولة العدو الصهيوني إلى حالة امبريالية صغرى في المنطقة، تميزت بممارسة أبشع وسائل العدوان والقتل والقهر العنصري النازي الذي تَفَوَّق على النازية الهتلرية.

أما مسار الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، فقد تميزت قيادته بالرخاوة والمهادنة ارتباطاً بمصالحها الطبقية سواء عبر كبار الملاك أشباه الاقطاعيين قبل نكبة 1948أو القيادات البرجوازية اليمينية في المرحلة الراهنة خاصة في اطار م.ت.ف، كما في اطار الحركات الاسلامية، وبالتالي تميز ذلك المسار بغياب المواقف المبدئية والبرامج الواضحة، علاوة على التناقضات الداخلية وسيطرة المصالح الطبقية ومهادنة الاستعمار، إلى جانب تآمر العملاء العرب من الملوك والامراء وصولاً إلى اللحظة الراهنة من الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس، وتفكك النظام السياسي وتراجع المشروع الوطني في ظروف لم تعد فيها قضيتنا الوطنية مسألة مركزية في اذهان شعوبنا العربية.

****

2017/10/10

المفاهيم والسلوكيات الاخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ، ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية او لدى بعض المسؤولين ، او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.

ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط."

ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال.

فاذا كانت هذه الخصائص او السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها ، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته ، بمثل تجاهلها للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة .. فهل نحن كذلك ؟ اسألكم ؟؟!!!

****

2017/10/10

نتيجة تراكمات السنوات الثلاث والعشرين الماضية عموما وسنوات الانقسام منذ منتصف 2007 خصوصا، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع

غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والصمود والمقاومة.

****

2017/10/11

"دولة " العدو الصهيوني تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم سلوك االعدولإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل الى جانب ارتكازها للنظام الامبريالي .

من هنا يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على تخطي ورفض مرجعيات الشرعية الدولية، واستفراده بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت – وما زالت – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم.

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الامبريالي العالمي.

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي – من هذه الزاوية– هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فان الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الامبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني ايار 2011، الأمر الذي يفرض ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لانهاء الانقسام واستعادة الحد الادنى من الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي تحرري يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة والنهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه،احتراما ووفاء لدما الشهداء وتضحيات الشباب في الضفة والقطاع ، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

****

2017/10/11

بمناسبة الحديث عن ما يسمى بالدولة اليهودية.....

اليهودية ديانة يمكن أن يعتنقها العربي ، والانجليزي والفرنسي والألماني والأمريكي والصيني والياباني والأفريقي والهندي... إلخ، دون أن يعني ذلك أن هؤلاء الذين اعتنقوا اليهودية يمكن أن يشكلوا أمة واحدة، لكن

استمرار ضعف وتراجع حركة التحرر الفلسطينية والعربية ، والهزائم التي لحقت بها ، أفسح المجال واسعاً أمام مقتضيات التوسع الرأسمالي ، لكي يتجاوز هذه الحقائق ، ويتذرع بالأسطورة التوراتية الغيبية التي تتحدث عن ما يسمى بـ"أرض الميعاد"، أو أي مسمى أسطوري أو ديني أخر لو لم تكن "التوراة"، وكما قال " بالمرستون" رئيس وزراء بريطانيا في تلك المرحلة، "لو لم تكن الحركة الصهيونية لخلقنا حركة صهيونية في خدمة مصالح بريطانيا" . وبانحسار الدور الاستعماري البريطاني، وبروز الدور الإمبريالي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، تعاملت الولايات المتحدة مع الحركة الصهيونية ودولتها ضمن رؤية موحدة وتبادلية حريصة على تكريس المصالح الإمبريالية من ناحية واستخدام كافة الوسائل والأساليب العدوانية الكفيلة بعرقلة تطلعات الشعوب العربية نحو التطور والنهوض والوحدة.

وفي هذا السياق ، لابد من التأكيد على أن أحوال الضعف والتخلف السائدة في بلدان الوطن العربي، بسبب هيمنة القوى الرجعية شبه الاقطاعية والبرجوازية على قيادة الحركة الوطنية منذ أوائل القرن العشرين حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ساعدت في خلق الظروف الملائمة لنجاح الاستعمار في دعم وتطوير الحركة الصهيونية وإقامة مستوطناتها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تمهيداً لاغتصاب فلسطين وإعلان "دولة إسرائيل" في 15 أيار 1948.

****

2017/10/11

ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟

إن الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث عن إشكاليتين:

1-الإشكالية الأولى: تتمثّل في تغييب الإستراتيجية الصهيونية، وتقزيمها إلى إستراتيجية تسعى للسيطرة على فلسطين فقط. وهذه قضية خطيرة لأنها تخفي الإستراتيجية الصهيونية الحقيقية، ووظيفتها المركزية من أجل السيطرة على بلدان الوطن العربي كله، وإعادة تجزئتها وتفكيكها بهدف حماية مصالح النظام الرأسمالي العالمي .

2-والإشكالية الثانية: هي في فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي، وفصل نشاط الجماهير الفلسطينية عن نشاط الجماهير العربية. وبالتالي تصبح قضية فلسطين هي قضية الفلسطينيين. وهي بهذه الصورة مهزومة مسبقاً، ولعل ما جرى خلال السنوات الماضية والنتائج الكارثية التي وصلنا إليها اليوم تؤكد هذه الحقيقة.

إن المشكلة الحقيقية هنا، ليست في دور الجماهير الفلسطينية والمناضلين الفلسطينيين، من أجل طرد المحتل واقامة دولتهم كاملة السيادة، واختيارهم النضال بكل أشكاله لتحقيق ذلك، بل في الإطار الذي وُضع فيه النضال الفلسطيني والرؤية الأيديولوجية الرثة – كما عبرت عنها حركة فتح ثم لحقت بها كامل حركات وأحزاب القوى الفلسطينية– التي أوجدت تجمعاً متعصباً، مغلقاً، يعتبر نفسه متمايزاً عن محيطه العربي، ليس هذا فحسب، بل ومتفوقاً عليه.

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي

عاشتها هذه القوى وتعثُّر مسارها، ثم تفتتها واستئثار أقسام منها بكل إمتيازات السلطة، وتحوّل هذه الأقسام إلى فئات كومبرادورية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي.

وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت بها إرتباطاً بأوسلو وما تلاها من ناحية وبما يسمى بالقرار الفلسطيني المستقل من ناحية ثانية.

إذن كيف نوحِّد بين الأهداف القومية العامة والأهداف العملية (التي تسمى عادة قطرية، أو وطنية...)؟ ، وكيف نسقط المنطق القومي المجرّد والمنطق الإقليمي المتعصب؟

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط هذه بتلك، بمعنى آخر، ربط النضال القومي التحرري بالنضال الطبقي والديمقراطي عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بالجماهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية، وفي هذا الجانب نشير بوضوح إلى أهمية إبراز دور النضال التحرري والسياسي والديمقراطي في الإطار القطري أولا وانتشاره وتوسعه في أوساط الجماهير كشرط أولي لتقدم المشروع القومي على مستوى الأمة، الأمر الذي يتطلب تعميق الوعي بالضرورة الموضوعية للخيار القومي الديمقراطي التقدمي كفكرة توحيدية ناظمة لكافة قوى اليسار العربي .

وفي هذا السياق علينا ان ندرك أن النضال القومي الديمقراطي التقدمي، بحاجة لأن يقف على أرجل حقيقية مستندة الى رؤية فكرية ماركسية ومنهج علمي جدلي الى جانب البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي الواضح. ولكي يحقق ذلك يجب أن يرتبط بقضايا الجماهير، ولهذا فإن البرنامج القومي – المرتبط بوعي الفكرة والالتزام بها– من الضروري أن يترجم في الواقع من خلال مهام محلية محددة، يسهم تحقيقها في تحقيق البرنامج القومي (وهو ما يطلق عليه عادة بالمهام القطرية، أو البرنامج القطري.(

****

2017/10/12

مخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل....."

–1هذا الاعتراف يجعل الدولة الصهيونية أمراً مشروعاً من كل النواحي السياسية والتاريخية والثقافية والأخلاقية، وهو وضع أكثر من خطير (أنه هزيمة كبرى ونهائية لمشروعنا الوطني) لأنه يعني أن الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع (كما هو حال م.ت.ف.) بل يعترفون بشرعيتها التاريخية وحقوقها في فلسطين على حساب حقوق شعبنا التاريخية .

–2اعتبار كل حركة وطنية أو حزب أو فصيل يناضل من أجل العودة وتقرير المصير مجرد ارهابي لابد من التخلص منه ، إلى جانب التخلص أيضاً –بالتدريج – من عبء الوجود الفلسطيني داخل أراضي 1948 ، والقدس عاصمة موحدة للدولة الصهيونية ، واعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً على بعض الضفة، مع بقاء سيطرة وسيادة إسرائيل ما بين النهر والبحر.

– 3عدم مساواة الفلسطينيين في 1948 مع اليهود ، ليصبحوا مجموعة قومية بدون انتماء إلى دولة أو وطن.

****

2017/10/12

يقول المفكر التقدمي الديمقراطي الفلسطيني فيصل دراج: نسي الفلسطينيون، في غمرة تفاؤلهم، التوقف أمام أربع قضايا أساسية: ما هي طبيعة "الكيان الصهيوني" الذي سيحاربونه؟ ما هي العلاقة بين الكفاح المسلّح والعمل السياسي، وهل يتكاملان ويتفاعلان ، أم أنّ لكل منهما قناة منعزلة عن الآخر؟ الأمر الذي حوّل الكفاح المسلّح إلى عادات إعلامية يومية تتحدّث عن الشهداء ، وإلى مجال للتنافس الكئيب بين تنظيمات مختلفة. ما علاقة الكفاح المسلّح بالتسييس داخل المجتمع الفلسطيني نفسه ، وهل المقاتل يساوي البندقية أم أنّ البندقية لا معنى لها إلاّ إذا كانت في يد مقاتل مبادر عاقل مستقل، له دور في "التحرير" لا في تزيين ملصقات متشابهة أم متنافرة .

أمران سلبيان أساسيان ميّزا العمل الوطني الفلسطيني: يمس أولهما معنى الإنسان المقاتل ، هكذا تمّ القفز فوق "قيمة الإنسان" ، علماً أنّ احترام الإنسان هو المقدّمة البسيطة الأولى لإنجاز أي عمل وطني. ويمس ثانيهما علاقة السياسة بالأخلاق ، ذلك أنّ سياسة تحوّل الإنسان إلى شيء مجرّد ، لا تستطيع ، التأسيس لسياسة وطنية ناجعة .

أمران مأساويان جديران بالتوقف عندهما ، الشعب الفلسطيني ، الذي سقط عليه سوء حظ تاريخي لا يحتمل ، أعطى ، ولا يزال ، كل ما يستطيع وخاصة الفئات الفقيرة منه ، التي يشهد على مصيرها الظالم مخيّم تل الزعتر وصبرا وشاتيلا في لبنان ، وصولاً إلى أحياء ومخيمات الضفة وأحياء ومخيمات قطاع غزة.

****

2017/10/12

"هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، وبالتالي فأن "إسرائيل" ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، وخلق اسس النهوض الحداثي الديمقراطي وبناء القاعدة المادية الانتاجية والتكنولوجية المدنية والعسكريةالكفيلة بتوفير عناصر القوة والنضال التحرري في اطار الصراع العربي الصهيوني وفي الطليعة منه شعبنا الفلسطيني من اجل تحقيق اهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.

****

2017/10/13

لقد آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية .

لكن الانتقال إلى مثل هذا الهجوم السياسي الديمقراطي المضاد يستدعي، بل يفترض النجاح سلفاً في حل أزمة قيادة الحركة الوطنية العربية. إنه يتطلب نقل هذه القيادة إلى أيدي تحالف واسع أو كتلة تاريخية للقوى الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة في مواصلة المعركة ضد الوجود الامبريالي الصهيوني، وتحقيق التقدم الاجتماعي الديمقراطي في ذات الوقت .

هذا التحالف الوطني الواسع يجب أن يجذب إليه طلائع المثقفين وكافة القوى والعناصر الديمقراطية في كل أرجاء الوطن العربي. ولا يمكن أن يتحقق مثل هذا التطور من غير السعي الدءوب من أجل كسب وممارسة مفاهيم الحرية والحداثة والمواطنة والحريات الديمقراطية، هذه المفاهيم التي ينبغي أن تكفل لا مجرد حق الجماهير في التعبير، بل أن تكفل لها أيضاً حقها في التغيير في الوطن العربي، مدركين أن مثل هذا التغيير مستحيل بغير الدور القيادي لمصر –عبر قواها الديمقراطية التقدمية القومية– ذلك أن التغيير الديمقراطي على الصعيد القومي، مشروط بقوة مصر ورؤيتها الوطنية والقومية، فذلك قدرها أو بالأحرى دورها الريادي الراهن والمستقبلي، إلى جانب كل من سوريا والعراق رغم كل ما جرى فيهما حتى اللحظة، إلا أن صمودهما في وجه التدخل الخارجي، وفي وجه الحركات الرجعية الاسلاموية ، أدى إلى ما نشهده اليوم في النصف الثاني من هذا العام 2017 ، من أن انكشاف مشروع الاسلام السياسي على حقيقته، بوصفه امتداداً لمشروع تجديد الهيمنة الامريكية على المنطقة، وزوال سحرة الخادع عن عقول الجماهير، هما خطوة كبيرة إلى الأمام ، تؤكد على أن حركات الاسلام السياسي لن تستطيع تجديد نفسها وإن بقي تأثيرها موجوداً.

****

2017/10/13

في مرحلة الانحطاط الراهنة بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للشعوب العربية، ولا مجال للخروج من هذه الحلقة الطويلة من التخلف والتبعية والتراجعات والهزائم والانكسارات والانهيارات؛ إلا باستنهاض البعد الوطني والاجتماعي التقدمي الديمقراطي داخل كل بلد عربي أولاً، تمهيداً لاستنهاض البعد القومي الديمقراطي في الصراع، ودفعه نحو مواقعه اللازمة، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تعتبر من أكثر المراحل ركوداً وهبوطاً، وشعوراً بالمخاطر والتحديات، التي لا تقتصر على القضية الفلسطينية وحدها؛ حيث نشهد الانقسامات المذهبية والاثنية والجغرافية والصراعات الطائفية والدينية الدموية غير المسبوقة، وثقافة الكراهية والفوضى والإرهاب تعصف بالكثير من الدول العربية، والتي باتت تهدد وجودها، وغير ذلك من الأسباب التي يتداخل فيها القومي بالطبقي، والداخلي بالخارجي. الأمر الذي يفرض تعزيز النضال التحرري والديمقراطي في كل بلد عربي من أرضية الصراع الطبقي بمضامينه الحداثية ، التنويرية، النهضوية، العقلانية، بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مواجهة استبداد الأنظمة وتزايد المد الرجعي والصراعات الطائفية الدموية من حركات الإسلام السياسي عموماً، والمتطرفة منها بشكل خاص (داعش والنصرة وبقايا

القاعدة وغير ذلك) من جهة، وتزايد العدوانية الامبريالية/الصهيونية والعمل على استعادة القضية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من جهة ثانية.

****

2017/10/14

العولمة تقوم على عدد من الأركان، من أهمها وأولها تعميم السوق باعتبارها إطاراً شاملاً لا للنشاط الاقتصادي وحده وإنما للنشاط المجتمعي والإنساني بمجمله؛ فالسوق باتت قلب هذا النظام الجديد وعقله معاً. أما الركن الثاني للعولمة فهو التحرير الاقتصادي، ولا سيما تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال وتسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية.

-1أما الركن الثالث للعولمة فهو تعاظم دور الشركات الكبرى المتعددة الجنسية وتوسع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية فوق القومية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية فيتم اختزال اكثر من (30) ألف شركة منها إلى حوالي (500) شركة هي الأكبر في العالم كما وردت في قائمة "فورش (Fortune)"والتي تتوزع جغرافيا كالتالي-:

472 -في الشمال (162 في أمريكا – 126 في اليابان – 158 في الاتحاد الأوروبي – 14 في سويسرا – 6 في كندا – 5 في استراليا – شركة واحدة في روسيا) 28 شركة في الجنوب (13 في كوريا الجنوبية – 5 في البرازيل – 3 في الصين – 6 في كل من تركيا وماليزيا والهند وتايوان وجزر انتليس الهولندية بمعدل شركة في كل دولة.(

-ويعادل إيراد ال500 شركة 41% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتتبع إليها آلاف الشركات الموزعة في جميع أنحاء العالم.

وتتوزع 424 شركة من ال500 شركة في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (أمريكا ،اليابان، كندا، فرنسا،إنجلترا ، ألمانيا، إيطاليا.(

وفي هذا الجانب لابد أن اشير إلى ان تعميم السوق والتحرير الاقتصادي أو التجاري وتعاظم دور المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية لم يكن ممكنا لهذه الاركان الاقتصادية أن تتحقق بدون التأثير المباشر والفعال لثورة المعلومات والاكتشافات العلمية والاتصالات التي جعلت من العلم قوة اساسية من قوى الانتاج، تضاف إلى الارض وراس المال والعمل، وبالتالي فإن أهم سمة تميز كوكبنا في مرحلة العولمة، هي سمة المعلوماتية أو مجتمع المعلومات، حيث بات العالم عموماً، والبلدان الصناعية المتقدمة خصوصاً، يمتلك ملامح جديدة ابرزها انتاج المعلومات وتداولها من خلال الية غير مسبوقة هي الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات .. هذا هو الاساس في اطلاق اسم "مجتمع المعلومات" على كوكبنا في نهاية القرن العشرين.

****

2017/10/14

تطور مفهوم العولمة وآثاره الضارة:

في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا ، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكييف السلبي ، شجعت على تطبيق شروط العولمة ، إضافة إلى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف ، الذي أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية ، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة لأنظمة محكومة للشرائح العليا من التحالف البيروقراطي الكومبرادوري من ناحية أو لهذه الشرائح أيضاً بالتحالف مع رموز التخلف القبلي أو العشائري كما في مشيخات الخليج والسعودية، وقامت – حفاظاً على مصالحها الطبقية النقيضة لمصالح شعوبها– بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي " الجديد " تحت عناوين تحرير التجارة العالمية ، إعادة الهيكلة ، والتكيف ، والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو العولمة ، كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية –دولية وإقليمية– مواتية ، وليس كحتمية تاريخية كما يدعي أو يتذرع أصحابها أو المدافعين عنها الخاضعين لشروطها المذلة ، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري ، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو ، المتسارع والبطيء ، منذ مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر ، الى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر ، ومن ثم تطورها الى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى –استنادا الى منطق إرادة القوة المتوحشة– الى العودة بشعوب العالم الى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلادنا كما في بلدان الأطراف جميعا ، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنة ، ولضمان عملية التوسع الاكراهي –بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والتخلف والخضوع أو كلاهما معا– ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة، تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان (تتكفل به ما يسمى بـ "المنظمات غير الحكومية")، هدفه الضغط على دول العالم عموما ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول د.رمزي زكي "أول مشروع أممي ، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف ، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة. "

هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، وهو أيضا استمرار

للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة، وذلك بالاستناد الى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن

****

2017/10/14

دور العولمة الامبريالية في تفكيك الثقافة والهوية الوطنية... مقتطف من محاضرة غازي الصوراني" العولمة واثارها السياسية والطبقية على الاقتصاد والشباب في الوطن العربي " – غزة – صيف 2009. .

.....بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية المعولمة ، تراجع دور العامل الثقافي– الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية والنامية، فقد اتضح أن الاختراق الحاصل في ظل العولمة وآلياتها المتشابكة المعقدة، يؤدي إلى تهديد منظومة القيم الوطنية والعقلانية الشعبية التكافلية الأصيلة، ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها عناصر الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.

ويشكل العالم العربي خير مثال على ما ذهبنا إليه، إذ نجد التطلع الشديد للبحث عن الجديد في الأسواق –ولا سما بلدان النفط – بغض النظر عن حاجة المجتمع الفعلية لهذه السلع والبضائع.

وكان لصناعة الإعلان والفضائيات دور بارز في هذا المنحى، إذ جرى توجيه نمط الثقافة نحو تفكك وتجاهل القيم التقليدية وعناصر الثقافة الشعبية بذرائع شتى، واستبدالها بعناصر ثقافية واستهلاكية تخدم التوجهات والمصالح الطبقية للنظام العربي من ناحية ولتحالف الأمريكي الصهيوني من ناحية ثانية.

وتكمن خطورة الثقافة المعولمة في انها تنهل أسباب وجودها وقوتها من مصادر آتية من خارج المجتمع الوطني، وهي تهدد بمجملها استقلالية الثقافات المحلية، وتقوم على فلسفة التخلي عن الخصوصية والهوية الوطنية والقومية، لحساب هوية الإسلام السياسي والأصوليات الدينية كما هو حال هذه الاصوليات في بلادنا (الاخوان المسلمين وحركة حماس والجهاد والقاعدة وجماعة التكفير وجماعة الدعوة وحزب التحرير ..إلخ). كما في العديد من بلدان العالم (طالبان في أفغانستان / حزب جاناتا الهندوسي في الهند / المحافظين والمسيحيين الجدد في امريكا وأوروبا / الاحزاب الدينية في اسرائيل ... إلخ.(

في ضوء ما تقدم ، يمكن أن نستخلص ما يلي :

العولمة تتحول إلى أيدلوجية صارمة "أيدلوجية الإخضاع"، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى مسألتين في هذا الجانب :

–الأولى: أن العولمة ليست مفهوماً مجرداً، إنها عملية مستمرة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم والاتصالات.

–الثانية: أن العولمة ليست أمراً طارئاً ولا هي قطيعة بالمعنى التاريخي أو المعرفي مع الماضي، إنها عملية

تاريخية تعرضت لأشكال متنوعة من الحركة البطيئة أو المتسارعة وعبر مراحل (من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى مالية امبريالية إلى رأسمالية معولمة.(

****

2017/10/15

ركائزالعولمة.....

1-صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.

2-منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي ، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع.

3-الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على الجوانب الأساسية من العلاقات الرأسمالية العالمية، والتي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (35) ترليون دولار، علماً بأن إجمالي الناتج المحلي لكل دول العالم في عام 2014 بلغ 77.8 تريليون دولار، وبلغ الناتج الاجمالي للولايات المتحدة من أصل الاجمالي العالمي 17.4 تريليون دولار ، فيما بلغ الناتج الاجمالي للاتحاد الأوربي 18.5 تريليون دولار، أما الصين الشعبية فقد بلغ ناتجها الاجمالي 10.3 تريليون دولار.

واستناداً إلى هذه الركائز فقد جرت العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على المنظومة العالمية، والتي أدت إلى تبلور ما يطلق عليه اسم "الاحتكارات الخمسة الجديدة" كوسائل جديدة لضمان السيطرة على صعيد عالمي لصالح الثالوث المركزي المهيمن (الأمريكي – الأوروبي – الياباني) أخذين بعين الاعتبار أن هيمنة الولايات المتحدة ترتكز على التفوق الكاسح لقوتها العسكرية، إلى جانب "مزايا" نظامها الاقتصادي، وهي تستطيع لذلك ان تفرض نفسها كزعيم بلا منافس للثالثوث، مستفيدة من قوتها العسكرية، ومن قوة حلف الاطلنطي الذي تسيطر عليه، بوصفها القبضة الحديدية الظاهرة التي تهدد كل من يجرؤ على معارضة النظام الامبريالي المعولم.

****

2017/10/15

العالم اليوم يعاني أزمة حضارية، وأن امبريالية العولمة الرأسمالية ازدادت توحشاً وأصبحت نظاماً غير قادر على الاستجابة للتحديات المتراكمة في البلدان الفقيرة عموما وبلداننا العربية خصوصاً. لكن على الرغم من ذلك، فإن القوى المناهضة للعولمة، والمناهضة للاستبداد والاستغلال في البلدان الفقيرة (خاصة احزاب وفصائل وقوى اليسار العربي)،مازالت للاسف في وضع أقرب إلى القصور والعجز في مواجهة توحش العولمة.

****

2017/10/15

إن تسارع عمليات العولمة رغم مظاهر التعددية والاختلاف بين دولها المركزية (أمريكا / أوروبا / اليابان / روسيا / الصين / البرازيل / الهند... إلخ)، وهي تعددية تنافسيه تقف جميع دولها على أرضية الرأسمالية وأيديولوجيتها لخدمة المصالح الخاصة لكل دولة من هذه الدول دون أي تناقض رئيسي مع الولايات المتحدة، وهذا التوافق التعددي المعولم أدى إلى تغيير مضامين الكثير من المفاهيم والعلاقات الدولية مثل "العالم الثالث" والشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير المصير والموقف من الصهيونية، وكذلك الموقف تجاه مفاهيم "التقدم" "العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية" وحوار الشمال والجنوب" إذ أن هذه المفاهيم لم يعد لها معنى مع تزايد البطالة والفقر وتحرر الأسواق والانفتاح والتخلي عن كل الضوابط التي أدت إلى تحكم 20%من سكان الكوكب بمقدرات 80 % من سكانه.

****

2017/10/16

On the road to a secular, democratic Palestine for all its inhabitants: Ghazi Sourani

We are printing the following paper, delivered to the World Social Forum Free Palestine in Brazil by Ghazi Sourani, recently translated to English:

On the road to a secular, democratic Palestine for all its inhabitants

by Ghazi Sourani, Gaza, Occupied Palestine

A paper presented to the World Social Forum in Solidarity with the Palestinian people, Brazil, 29 Nov. 2012

Comrades and friends in the World Social Forum

From occupied Palestine, from the heart of the Zionist aggression, blockade and occupation of our homeland, I extend the greeting and respect to the friendly people of Brazil for hosting the World Social Forum under the banner “Free Palestine” in solidarity with our Arab Palestinian people’s struggle and our rights to freedom, return and self-determination. I also express appreciation and thanks to you comrades and friends participating in World Social Forum in solidarity with our Palestinian working to struggle to confront the Zionist imperialist alliance and its plans for our country.

Dear Friends and comrades:

Since the inception of the Zionist movement in the late 19th century, then the establishment of the "Israeli state" on 15 May 1948, biblical religious myths have been used for political goals in order to serve the big lie of the so-called "Jewish nation." It is well known historically that religious belief has never been personally essential for the Zionist movement leaders and theoreticians, some of whom wholly rejected the Jewish religion. In addition, many Jewish thinkers, historically and at present, have rejected the "Jewish nation" argument. One such prominent Jewish writer today is Shlomo Sand, a professor of history at Tel Aviv University, who wrote in the introduction to the Arabic-language edition of his book "The Invention of the Jewish People":

"Although the term 'people' is loose and ambiguous, I don't believe that there was, at any time, a homogeneous Jewish people, exactly like nor were there a homogeneous Muslim people. There were (and there still are) Jews and Muslims in history, their history is rich, varied and interesting. Judaism is similar to Christianity and Islam, was always an important religious civilization, but not a popular national culture."

In this concern, Sand affirms that the historical narrative saying that the "Jewish people" as such has existed since the revelation of Torah in Sinai; that Jewish males and females, who are from the Jewish origin, are the children of that people, which "went out" from Egypt, occupied the "land of Israel" and settled in it because it was supposedly a divinely "promised land", then established the two kingdoms of David and Solomon, and finally that this people was expelled for about two thousand years in diaspora after the second temple destruction, is utterly untrusted narrative.

In the frame of this situation, Sand views the "Jewish people's" expulsion from its homeland as something that has in practical reality has never taken place. He continues saying, the expulsion and vagrancy narrative was necessary for the construction of a collective memory which posits an imagined exiled race of people, a direct continuation of the biblical line. Sand writes:

I engaged in a search for books discussing the expulsion of the Jews from the country. This has been discussed as a seminal and underlying event in Jewish

history, almost akin to the Holocaust, but I was surprised when I realized that there were no books or literature documenting such an event. The reason, simply, lies in the fact that no one expelled the people of the land. The Romans never expelled peoples after occupying them. They weren't able to do that even if they wanted since there weren't trains or trucks to deport them or the force to exile peoples or whole inhabitant groups.

It is clear that the religious and biblical myths historically used – and still used – for political aims on the basis that Zionism is the national arm of Judaism. "Israel" is, in fact, a political realization and practical materialization of two phenomena, in the framework of the organic relationship between the Zionist movement on one hand and the interests of the capitalist imperialist system, on the other. Therefore, this relationship confirms that "Israel"'s role and function was to serve in the expansionist interests of capital.

Israeli state identity, which is connected to the concept of the "Jewish nation" and the "Jewish people" will continue to be a created and imposed identity that is not part of the fabric of the Arab area or the region. This identity could not be centred in the region as a dominating and exclusive power without brutal coercive force supported by the imperialist forces. Israel will continue to be a rejected imperialist entity in the Arab area. This "state" is no more than a military base composed of multiple nationalities, such as Russian, Polish, Ukrainian, European, Asian, and African. Each group has its own culture and heritage, and are seeking the opportunity made available by world imperialism for them to come to Palestine and colonize it under the pretext of the "return to the promised land," as an outlet from their local crises, or in order to realize their class interests. Without the encouragement and support of European capitalism, and specifically British capitalism, the Zionist movement would not have made its initial steps forward. And it has followed since that the economic and military progress that the Israeli enemy state has achieved would not have been possible without the unconditional support to the Zionist movement and later the Israeli state by the bourgeois imperialist forces in Europe and the United States of America.

It should be noted that weaknesses and backward conditions in the Arab world, due to the domination of semi-feudal and bourgeois reactionary Arab forces over the leadership of the national movements since the early 20th century (1920-1950), helped to generate the favourable circumstances for the success of settler colonialism in Palestine, including the establishment of Zionist settlements and political, military and economic institutions. These preparations came in advance of the declaration of the establishment of the "state of Israel" and the theft of Palestine, on May 15, 1948. The United Nations conditioned its recognition and acceptance of this state upon the pledge of Ben Gurion's government, and his foreign minister Moshe Shertok, to apply both UN Resolutions 181 (the Partition resolution of 29 November 1947) and 194 (the Right of Return resolution of 11 December 1949). However, immediately upon attaining that recognition, the Zionist state retreated from its pledges as it has since that time rejected all resolutions and agreements of international legitimacy from 1948 to the present day, including its own refusal to apply even the terms of the infamous Oslo accords and the later agreements and plans termed the "Road Map," despite the injustice of all these resolutions and agreements against Palestinian legitimate rights.

Friends and Comrades:

This Zionist refusal of international law and resolutions would never be possible without the direct support of Britain for Zionist settler colonialism during the Mandate period and later, American imperialism, and also without the continuation of the policies of surrender, subordination and backwardness of the Arab states acting as accomplices with the imperialist system. This means that we must do the following:

1. Awaken the Arab liberation movement,
2. Lift this force from its crisis toward restoring its political and democratic struggle to support steadfastness and resistance in Palestine,
3. Overcome the reactionary, subordinate and despotic regimes, and
4. Liquidate the bureaucratic, bourgeois/comprador alliance.

All of these four points mean transfer of leadership and state power to radicalized and previously oppressed social classes and sectors which are able, based on a

revolutionary party, to provide the economic and military elements and capabilities needed to defeat Israel and establish a democratic Palestine for all its residents. However, despite all retreats in our people's national liberation movement and democratic constants, the question of land and the right of return constitute the essence of the Palestine question. These are political, humanitarian and moral questions, but also directly material issues – and form the core of the Palestinian struggle in the Arab/Zionist conflict. In fact, the right of return is a scale against which the rightness and seriousness of any proposed project or political solution can and should be measured. Political forces and individual political figures' stances and credibility can also be tested against this scale.

The urgent task in front of the Palestine national democratic movement is to reconsider the strategic, liberation, democratic and territorial/national vision in its political and social dimensions. It is also necessary to revive and renew our national awareness of the nature of the Zionist state, and its function and role as an imperialist project that not only targets Palestine, but also ensures imperialist control over the capabilities of the Arab world and its underdevelopment.

The conflict with the Zionist project is a struggle against the capitalist and imperialist system for change and to overcome the existing Arab comprador system. It is a strategic conflict on the road to achieve the national democratic revolution and its struggle with imperialism. Furthermore, it is a struggle against the Zionist project, to bring about the end of the settler-colonial state and create, instead, the democratic state of Palestine for all of its citizens.

The Palestinian struggle is an Arab struggle. Israel was established as a bulkhead and military base in the Arab region, to support and maintain the imperialist/Zionist project of hegemony and control over the Arabs. Understanding this issue of hegemony and control is essential in understanding the nature of the conflict and in determining the possible solution.

Through the so-called "peace process", from 1990 to the present, it is clear that the Zionist entity continues to refuse, as it has since 1948, the establishment of two states, Jewish and Arab. The Zionist entity considers all Palestine as being "Israel"

and it still sees the Palestinian population as a dangerous "demographic threat" that must be overcome and a problem in need of a solution.

The ceiling of the negotiations under this "peace process" is the concept of "autonomy," or incomplete sovereignty/self-rule over portions of the West Bank of Gaza relinquished by the Israeli enemy, or consolidating the separation of a "state of Gaza." All of these solutions are based in the maintenance of Zionist and imperialist hegemony and its "5 NOs": no for withdrawal from Jerusalem, no for withdrawal from Jordan Valley, no for removal of settlements, no for refugee return and no for a complete sovereign and independent Palestinian state.

The "two-state solution," in accordance with Israeli terms, is nearer to an illusion than a solution under the current deep power imbalance. It does not constitute an interim solution or partial objective. Instead, it is merely an application of the Israeli/American vision which has distorted the concept into one of "autonomy," or "temporary state, incomplete sovereignty, or sharing of authority," all of which do not contradict US/Israeli terms. It is time for all Palestinian national forces to affirm their commitment to national constants and Palestinian historical rights as it is quite clear that the two-state solution of a "Jewish state" and a "Palestinian state with sovereignty" is impossible, and the solution within the framework of one state of Israel is utterly impossible as well. These two "solutions" are in fact impossible because they are prevented from any viability by the Zionist commitment to exclusivity, domination and dispossession and the definition of the exclusionary "Jewish state."

Thus it is important to re-examine the Zionist project, its nature, and relationship with world imperialism.

The pivotal question is grounded upon the fact that the conflict with the Israeli enemy state will not be solved without activating the democratic revolutionary social mobilization that alone ensures the elimination of the weaknesses in the Arab peoples' movements, including all facets of this weakness: political, economic, technological, or cultural in the human, progressive, or democratic sense.

The conflict will continue along its current process until these critical changes are made. No matter how lengthy the talk about "peace negotiations," these will never

mean anything more than the consecration of American/Israeli control and hegemony in the name of “peace” illusions or “states” without sovereignty, or “expanded autonomy.” The responsibility to manage this battle is, at its core, that of the Arab people, and the Palestinian people at the forefront.

The question of Zionism is one of hegemony and domination; it is a joint Zionist/imperialist project. This definition is essential in understanding the nature of the conflict and understanding the potential solution. The Palestinian question is inevitably connected to the Arab democratic nationalist project, the project of independence, unity, development and modernization.

Based on that, there could be a solution based on working for a democratic Palestine to be part of an Arab united democratic state through a popular Arab struggle with the Palestinian people is its pioneer.

Comrades and friends,

We are now in the second decade of the 21st century, and our people, who have given thousands of martyrs, are continuing their steadfastness and struggle despite all political concessions and absurd negotiations and the internal division between Fateh and Hamas movements, often over narrow interests and authority.

This period urges all Arab democratic and Leftist forces to seek more unity and struggle with clear active support and solidarity from all of the friendly forces and supporters of justice all over the world. This support and solidarity aims to support the foundations of the democratic and national revolution and programs related to democratic liberation national revolution’s perspective in its international framework. It also requires Palestinian leftist forces to review their political discourse including the discourse of the two state solution. Such review aims also to revive the spirit of the Palestinian struggle as a national liberation movement in the Arab/Zionist conflict.

Thus, the vision of all Arab national leftist forces including the Palestinian revolutionary leftist vision at the forefront, should be based on this understanding. The Zionist state is the anchor of the imperialist existence in the Arab World and the existence of this state is decisive for the continuation of imperialist control and Arab weakness.

This struggle is in the first place the mission of Palestinian and Arab Marxists. Palestinian revolutionary leftists who reject Oslo, negotiating with the enemy, and participating in the illegitimate Palestinian Authority, should be leading the struggle for regaining the historical, national and human rights of the Palestinian people and restoring their land.

Comrades and friends,

Despite the imperialist and Zionist terror, expulsion, torture, killing and suffering practiced against the Palestinian people from the inception of the Zionist aggression in the early 20th century until the present day, all of these practices have not succeeded in wholly uprooting our people from their land in accordance with the plans derived to achieve this end.

64 years after the Nakba, 4.2 million Palestinians live in the cities, villages and camps of the West Bank and Gaza Strip, while 1.6 million live in the cities and villages of 1948 occupied Palestine. Over 5 million Palestinians live outside Palestine, in refugee camps in Arab countries and abroad in exile and diaspora. The percentage of Israelis born in occupied Palestine does not exceed 45% out of the Israeli population according to 2010 estimates, despite numerous state policies encouraging "Jewish births". The other 55% came mostly from European countries, especially the former Soviet Union, and American, Arab, African, Asian and other varied nationalities different in their origins, histories, languages and cultures, and Israel continually attempts to recruit immigrants to maintain its "Jewish majority." There is no future for this artificially imposed apartheid state, that was created as a settler colonial project on the basis of brutal force and expropriation to forward imperialist interests in the Arab world; it never will be a naturalized part of the fabric of the area because of this role that it served and continues to serve.

The secular democratic Palestinian state is in fact the traditional solution of the Palestinian revolution and national liberation movement. After the bypasses of Oslo and "negotiations," it is important to mobilize the left to reconsider its political discourse and arrive at a discourse that responds to the current situation and future needs, a process that begins by returning to this classical solution of justice. This is part of a new stage of re-establishing national democratic liberation movements and

forces in order to mobilize the popular classes in Palestine and the Arab world. The working class and the oppressed and exploited must be prioritized and supported to play their leading role in this process.

The secular democratic Palestine state ensures a democratic future for the Jewish people who have been given the “Israeli identity” within a united, democratic, Arab social framework. Some may say that this is a utopian stance; but it is more than a revolutionary dream. This future can be realized in practice; it is a revolutionary dream that can become material through the action of the oppressed social sectors and classes of workers, farmers, and small bourgeoisie who are eager to participate in realizing this vision that embodies a national, democratic goal.

Secular, democratic Palestine manifests today as the revolutionary embodiment of the strategic optimum solution for our people’s rights and the whole Jewish question. It is a solution that ensures the restoration of our people’s historical and political rights in Palestine. However, making this vision reality means changing the current unfavourable balance of power. This leads back to activating the Arab/Zionist struggle which requires the work to overcome and change the current Arab systems, shifting the balance of power, in order to achieve and create the just solution of a democratic Palestine for all of its people.

The great challenge that faces our people today must begin with radical political change, and taking up the class struggle against the tyrannical, exploitative and corrupt regimes that rule our people. These regimes have formed the primary basis for increasing and expanding imperialist domination over our Arab people’s capabilities, resources and wealth. They also paved the ground for the increase and expansion of the Israeli state’s racism, smugness and savagery.

We know that there is no historically determined moment, of which the time and place are set for real change. What this does mean is that we must activate and struggle to build revolutionary leftist parties capable of struggling for real democratic change and building a revolutionary movement among the popular classes.

Comrades and friends,

Sixty-five years have elapsed since UN Resolution 181, the partition resolution of 29 November 1947. In that time, our people have never been provided even a minimum of our national goals, self-determination and establishing a state on their homeland. Our people's struggle, that of the popular masses of workers and farmers specifically, has never stopped. We have continued the fight against imperialism and the Zionist movement which continued after the founding of the Zionist state up to the present day using all forms of resistance, including popular and armed struggle. Our people have given hundreds of thousands of martyrs, injured, and prisoners, but the conditions of struggle were unfavourable, and contradicted our people's aspirations for freedom, self-determination and return. Instead, the hegemony of the Zionist state, its hostility, illegal expansionist colonization continued with no commitment to fulfilling any international laws or resolutions from that date to the present.

Sixty-four years have passed since the Zionist movement, the capitalist imperialist system, and its followers in the Arab reactionary regimes, perpetrated one of the most vicious crimes of the modern era: the crime of uprooting most of our Palestinian people from its homeland, replacing them with Zionists by force of arms and terror and the distortion of history. This is how the "Israeli state" was established, on a functional basis that ensures the fragmentation of Arab peoples and the protection of imperialist capitalist interests. This is not simply a Palestinian-Israeli conflict; it is a conflict between the progressive Arab liberation movement, hand in hand with the world's leftist and democratic forces, against the imperialist-Zionist alliance. It is also natural and inevitable that the Palestinians and their national movement have a pioneering role in that struggle to achieve its goals of self-determination and return to the secular democratic Palestinian state for all of its people, founded in the victory over the Zionist state, as an integral part of the Arab united democratic society.

Comrades and friends, the conference members,

As a reflection of your true solidarity with our people and their right to return and self-determination, I say: the story of our revolution is a national epic created by our people's sacrifices of hundreds of thousands of martyrs, causalities, captives, and

detainees in the Zionist prisons. This gathering, today, is an embodiment of a true solidarity with our people to achieve our legitimate national ends. Therefore, you must continue your active solidarity with our people's revolution: support it, with pride and dignity, through your people, colleagues, fellows, relatives and friends. See our revolution, our hopes and our inspiration in the eyes of the people, and in the steadfastness of the refugees in the camps. See them in your faces, minds, hearts, and emotions supporting us. Read in them revolutionary human, democratic, international, and national values. This is a popular revolution – human, revolutionary and democratic, which always aligns to those in the "bottom," as was Guevara's commitment to the poor, to the salt of the earth. The revolution fights for its liberation, freedom and progress until victory despite all forms of oppression and Zionist-imperialist aggression, and all sources and colors of right-wing storms. A revolutionary struggle is based on integration with the popular classes through its national fighting factions and the Popular Front for the Liberation of Palestine is at the forefront.

We find in your awareness, and in your moral and material solidarity with our revolution, a source of strength, power and reinforcement that lead to the escalation of the political and military struggle. This revolution lightens the future path for the masses and all workers. It is faithful to our people's sacrifices, our martyrs, those who paid years of their lives in the enemy's prisons, at their head the imprisoned PFLP General Secretary, the steadfast and revolutionary intellectual, Ahmad Sa'adat, the Fateh national fighter Marwan Al Barghouti, and all brother fighters from Hamas, Jihad, the Democratic Front and the People's Party.

We need more solidarity with our revolution, with our prisoners, more demonstrations, actions and conferences in all of your countries, cities and capitals under the calls: "Freedom for the Prisoners!" "Support the Palestinian resistance and its popular and armed struggle!" "Down with imperialism!" and "Freedom, independence, and the right of return for the Palestinian people!"

Glory and eternity for the martyrs; long live free, Arab Palestine; long live the progressive international friendship between the peoples of the world as they struggle jointly against the imperialist system and against all forms of colonialism,

aggression and racism, against all forms of tyranny, oppression and class exploitation. Long live the Palestinian democratic national liberation revolution as an integral part of the Arab democratic national revolution with socialist horizons. We will definitely be victorious!

****

2017/10/16

يقول المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية–الاستيطانية الإحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي. فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم.

****

2017/10/16

في فلسطين كما في بلدان وطننا العربي، في هذه المرحلة، يبدو أننا أمام مشهد معقد، ومأزوم، يكاد يصل بنا إلى أفق مسدود، بسبب تعمق وتكريس مظاهر التبعية والتخلف والخضوع لشروط العدو الأمريكي/الصهيوني وتواطؤ وعجز النظام العربي الرسمي –بدرجاته المتفاوتة، وبسبب الانحسار الشديد في بنيان الحركات الوطنية والقومية واليسارية وتراجع دورها السياسي في الشارع العربي، بصورة غير مسبوقة في كل تاريخنا الحديث.

وفي مقابل هذه الصورة، تتجلى حركات التيار الديني وتنوعها عبر ما يسمى ب "الإسلام السياسي" لتشكل العنوان الأبرز في الشارع السياسي العربي كما في الذهنية الشعبية العربية، إلى جانب العنوان الرئيسي الآخر، المتمثل في الأنظمة العربية بمختلف درجات استبدادها وتبعيتها وتخلفها خاصة فيما يسمى ببلدان الصحراء والنفط المحكومة حتى اللحظة لأكثر مظاهر التخلف والتبعية والانحطاط المجتمعي عبر العشيرة أو القبلية أو المشيخات .

وفي ظلال هذا المشهد المأساوي المهين، وقطبيه المتصارعين، اللذين لا يمكن لأي منهما أن يحمل أو يشتق برنامجاً مستقبلياً لمجابهة هذا الوضع المأزوم والخروج منه صوب التحرر والنهوض والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، لذلك فان وعينا في كل حركات اليسار العربي –بدورنا، ورؤيتنا صوب إعادة بناء الحركة الماركسية القومية العربية، كمخرج وحيد لكل أزماتنا، يجعلنا نؤكد على أهمية إعادة عملية البناء التنظيمي والفكري والسياسي لاحزابنا كأولوية تعلو على ما عداها، انطلاقا من أن هذه المرحلة السوداء، المحكومة لقطبي الصراع في فلسطين والبلدان العربية، ليست مرحلتنا من حيث المشاركة أو التحالف مع أي منهما، دون أن

يعني ذلك تغييب حضورنا وفعالياتنا في النضال الوطني والديمقراطي في اوساط الجماهيرمن جهة ودون أن تغيب عبر أذهاننا رؤيتنا وبرنامجنا المستقبلي من ناحية ثانية.

****

2017/10/17

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لإستمرار مهزلة التفاوض مع العدو من موقع الخضوع لشروطه ، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج مشروع الدولة والكيانية الخاصة على أرض فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، او "الدولة المؤقتة" ، او الحكم الذاتي الموسع أو الدويلة المسخ فاقدة السيادة في غزة،كلها أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

****

2017/10/17

الاخوة والرفاق الاعزاء في كافة الفصائل والحركات الوطنية والاسلامية الفلسطينية ...تعالوا معا لكي نجعل من الحوار الوطني الشامل مدخلا صحيا وموضوعيا لصياغة استراتيجية التحرر الوطني والديمقراطي التي تلتزم بنصوص وروح الوثائق التي تم اعتمادها والتوافق عليها بين الجميع ، خاصة اتفاق الاسرى واتفاق القاهرة مايو 2011، لنجسد معا رؤية وطنية تعيد الاعتبار للنضال السياسي الفلسطيني من على أرضية الشرعية الدولية ومقرراتها لكسر ومجابهة التعنت الأمريكي الاسرائيلي دون تجاوز فكرة وضرورة المقاومة ضد الاحتلال، في الزمان والمكان المناسبين، وما يتطلبه ذلك من توحيد الجهود السياسية والميدانية على الأسس التالية:

1- ان التحرر الوطني لا يخاض في أي مجتمع ولا تُكسب معركته الا بالسلاح الأمضى عند كل شعب: الوحدة الوطنية في مواجهة العدو.

2- ان الاطار الطبيعي والتنظيمي لوحدة الحركة الوطنية والاسلامية هو م.ت.ف، فهي رغم أي اختلاف على القضايا السياسية في إطارها، تظل في مرحلة التحرر الوطني المكان الطبيعي لتحقيق النظام التمثيلي والديمقراطي لشعبنا في الوطن والشتات ولمجتمعنا في الضفة والقطاع.

3- إن الاقتتال على السلطة والمحاصصة واقتسام المصالح عبر الصراع الدموي أو التناقض التناحري على حساب الديمقراطية والوحدة الوطنية التعددية هو أقصر الطرق إلى اسقاط المشروع الوطني والقضية الوطنية برمتها.

****

2017/10/17

غازي الصوراني – **ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 1994 – 2017**

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا، وآثار ونتائجه السياسية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية، وبالتالي فإنني أعتقد بأن دورنا في الجبهة الشعبية يتجلى تحديداً في استيعاب هذه المتغيرات ووعيها بكل تفاصيلها لكي تكون منطلقاً لنا – في المرحلة الراهنة والمستقبل القريب– لكي نعزز نضالنا السياسي التحرري والديمقراطي، وذلك انطلاقاً من ادراكنا ورؤيتنا بأن النضال الديمقراطي الهادف إلى تحقيق مصالح الجماهير الشعبية هو المدخل الرئيسي والشرط الأول لالتفاف تلك الجماهير والتحاقها في مسيرة النضال الوطني التحرري:

–1نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

–2تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه.

–3تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي.

–4بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

–5جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام

السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6-في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7-تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً -في سلطة الحكم الذاتي- تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

8-برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح للقيادات والكوادر المتقدمة ولكافة الفصائل الوطنية وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، بما في ذلك عدد لا يستهان به من الكوادر والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن.

9-تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع، في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، رغم توحد معظم اطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني، والاحتلال، مع الاخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الاطراف الطبقية الاخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة ثانية.

10-برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

11-تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في احترام القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. إلى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي – في سياق التخلف التاريخي- بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة

.

-12نتيجة تراكمات السنوات الخمس عشرة الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما.

-13تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 15.4% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى 26.5% من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2016، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (200) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (42) ألف يتقاضون رواتبهم من "حكومة" حماس، و (158) ألف من حكومة رام الله، منهم (100) ألف في الضفة و (58) ألف في قطاع غزة.

-14آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي– أدت فيما أدت إليه – إلى تغيير بعض المناهج والكتب الدراسية وفق رؤاها السياسية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة.

-15دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير كما تؤكد تقارير "برنامج غزة للصحة النفسية" وغيرها من التقارير الصادرة خلال أعوام 2009 – 2015، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه 50% من مياه الصرف الصحي (ما يعادل 77 مليون لتر من المياه العادمة.(

-16انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث

تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن 51% من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن 47% منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح 48% منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على 61% منهم[1.[

-17انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الانيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام 2014 أن نسبة الأطفال العاملين (10-14 سنة) 1.6% أما الاطفال في الفئة العمرية (15-17 سنة) فبلغ حسب الجهاز المركزي للاحصاء 7.5% ، أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم ، فقد بلغت في الفئتين العمريتين 16.2% و 30.8% على التوالي[2] – الاطفال دون سن 18- العاملين بأجر أو دون أجر بلغت 3.7 % أو ما يعادل (70300 طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ 1.9 مليون طفل.

-18خطوات "حكومة حماس" خلال عامي 2009/2008 في إزاحة رموز الفساد والفلتان العشائري وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت سكان قطاع غزة بعد أن فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها طوال سنوات الانقسام اللاحقة حتى منتصف عام 2017 ، كما سارت في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، ما جعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السلطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أشكال التعصب أو الانغلاق، إن النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" أو المخرز حامي والكف طري"، فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

-19تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

-20بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي

تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وقد أدى التهريب والأنفاق إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة أكثر من 250 عامل من هؤلاء حتى نهاية عام 2016 بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي 15 ألف عامل، وتراجع هذا العدد إلى أقل من ثلاثة آلاف بعد أن قامت الحكومة المصرية بضرب واغلاق معظم الانفاق بعد عام 2014.

21-تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيد (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (3) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب ان تتحمله القوى الوطنية الفلسطينية عموماً وقوى اليسار الفلسطيني خصوصاً، حيث ان دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.

****

2017/10/17

في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

****

2017/10/17

تزايد مظاهر الهبوط السياسي والانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في

ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه.

****

2017/10/18

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم متغيرات نوعية إضافية متسارعة ، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة ، الى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية ، وإخضاع الشعوب الفقيرة منها ، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلدان اسيا وافريقيا وفي بلدان وطننا العربي عموما والعراق أولاً ثم سوريا واليمن ومصر وليبيا وفلسطين خصوصاً، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية ، بدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى ، وصولا الى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينهما الموضوعية الحيادية، يشهد على ذلك عجز "الأمم المتحدة" عن تنفيذ قراراتها تجاه الشعوب المستضعفة خاصة شعبنا الفلسطيني، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوروبي واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، وفي بلداننا العربية خصوصاً.

لقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة –اليوم– غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية ، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة، أو لهذا الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى الى بروز معطيات جديدة في كوكبنا من أهمها–:

–1تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية ، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية.

–2تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب الى مسارح استراتيجية مضطربة ، بدأت ، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج ، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات كما جرى في يوغسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان ثم في سوريا والعراق وليبيا واليمن ومصر.. إلخ، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة الى الوراء، وكذلك الأمر في فنزويلا والبرازيل وإندونيسيا وأزمة افغانستان والباكستان وبنغلادش وسيريلانكا والعديد من بلدان أفريقيا.

****

2017/10/18

حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية:

في ضوء نتائج تطبيق سياسات وشروط ركائز العولمة، الصندوق والبنك الدّوليّين من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، منذ بداية القرن 21 خصوصاً، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم شأنا دوليا أو معولماً ، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعون عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير الى عدد من الحقائق-:

-1بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية الى ما يقرب من 10.5 تريليون دولار سنويا، فقد ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط ، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم.

-2بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن ذلك لم يحدث ، فقد تبين خلال تجربة العقود الثلاثة الماضية (منذ عام 1990 – 2017) أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التي تقدر بمبلغ 4 تريلون دولار) تذهب أساسا الى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين). أما بقية البلاد الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد حصلت على أقل من 10% من تلك الاستثمارات.

" -3ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي من 600 مليار دولار عام 1990، الى 2172 مليار دولار عام 1997، ووصلت عام 2016 الى ما يقارب من 3.5 تريليون دولار، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان الى ما يزيد عن 100%" كما وصل حجم الديون في بعض الدول الفقيرة إلى ما يعادل إجمالي ناتجها المحلي الاجمالي.

يتضح فيما تقدم، حجم التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب شعوب الدول الفقيرة تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج مدمرة على اقتصاد هذه البلدان، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية ، وأدت الى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا ، وتعرضها الى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واستيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، الى تقليص قدرة البلدان الفقيرة على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني الى مستواها المعولم من خلال الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

****

2017/10/18

انني على ثقة بأن توحش العولمة الامبريالية وآثارها على البلدان الفقيرة عبر ممارساتها البشعة ضد مصالح شعوب هذه البلدان ، سيدفع بهذه الشعوب عبر طلائعها اليسارية المنظمة (القديمة أو التي لم تولد بعد) إلى جانب دور المثقفين والرواد، الى استعادة دورهم الطليعي، ومن ثم الإعلان بكل صراحة ووضوح ، بأنه لو لم تكن هناك اشتراكية ، فسيحرص الجميع على السعي لإيجادها والإيمان بنظريتها وبلورة نظامها من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية ، وتثبيته وحمايته كنتيجة منطقية لظروف الحرمان والذل والاحتلال والاضطهاد والفقر والمرض والمعاناة بكل ألوانها التي تتعرض لها شعوب العالم الفقيرة في ظل العولمة وأدواتها الإمبريالية.

****

2017/10/19

إن مخاطر العولمة وآثارها على الوطن العربي لا تتوقف عند السياسية والاقتصاد فحسب ، بل تتخطى ذلك صوب القضايا المجتمعية والثقافية والنفسية ارتباطاً بهدف النظام الرأسمالي وحليفه الصهيوني الذي يتجسد في نقطة واحدة هي احتجاز تطور الشعوب العربية وإبقائها أسيرة للتخلف والتبعية.

في مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال" ، كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة ، أو الآلام في العهد الحالي ، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن ، مع ما يتبعها من علاقات سياسية و اجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً ، و التي تولدها تلك الأساليب ، ففي مثل هذه الأحوال ، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء ، و إنما بسبب الموتى أيضاً (واقصد بهم حكام ما يسمى بدويلات الخليج والسعودية): فالميت يكبل الحي"، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك ، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً ، و على جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

و الإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها ، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة الى المرحلة الجديدة أو العولمة ، بتسارع غير مسبوق ، و بمتغيرات نوعية تحمل في طياتها ، في الحاضر و المستقبل تحديات غير اعتيادية ، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية و المعرفية أولاً عبر أحكام سيطرة الحي على الميت ، "فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي و الاغترابي هو أبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر ، و تعيد إنتاج الاستبداد ، و تحافظ على البنى و العلاقات و التشكيلات القديمة ما قبل القومية ، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي ، و المستوى الاجتماعي الاقتصادي ، هي علاقة جدلية ، تحول كل منهما الى الآخر في الاتجاهين ، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد و محكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد.

****

2017/10/19

موقع صوت الشعب ...كتب المفكّر والمناضل غازي الصّوراني:

"منظمة التحرير الفلسطينيّة (م.ت.ف) في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكّلت عام 1964 . وحتى

لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجّب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ، كما في أوساط الجماهير، من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الديمقراطي التقدمي الموحد".

وأضاف قيادي "الشعبيّة:"

"إن الجبهة الشعبية ما زالت تنطلق في تعاملها مع م.ت.ف ، بأنها وبالرغم من كل ما لحق بها، "لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً إطاراً وطنياً جمعياً، ومعبراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يعني أن المنظمة تبقى معبراً عن معاني ومضامين وحدة الشعب السياسية، وبالتالي فهي ومضامينها ميدان لصراع القوى السياسية، دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجود قانوني وإطار مؤسساتي عام" .يستدعي ما تقدم "تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها، ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها.

إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى التزام المنظمة بالثوابت الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها. "

****

2017/10/19

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية– كما يؤكد بحق المفكر الراحل ياسين الحافظ – ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة. فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات. ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري

والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء

****

2017/10/20

نحو التفكير في كيفية استعادة أصل الصراع ضد الكيان الصهيوني.....

نحن أمام عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي بكل جوانبه الوطنية والقومية والسياسية والتاريخية والمجتمعية برؤية انسانية ديمقراطية تقدمية تستند الى منهج علمي جدلي ، كما يفرض علينا ثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية لكل احزاب وفصائل اليسار للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي بروح رفاقية اخلاقية دافئة ، والمبادرة الى تطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال في الضفة الغربية (ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم) بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الداخل والخارج ، بما يضمن تحقيق البعد الديمقراطي الثوري لعملية التوسع التنظيمي وأساليب النضال السياسية والديمقراطية المطلبية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي (من قلب الصراع الطبقي)على المستويين الفلسطيني والعربي .

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود.

****

2017/10/20

المفارقة، أوالثنائية المتناقضة أوالإشكالية الكبرى تتجلى في مطالبة احزاب وفصائل اليسار العربي

عبر شعاراتها التي تنادي بتطبيق الديمقراطية والعلمانية في دولنا ومجتمعاتنا، بدون أن تجسد هذين المفهومين على صعيد الوعي الذاتي بهما سواء لدى الاغلبية الساحقة من كوادر وقيادات هذه الاحزاب، أو على صعيد الممارسة داخل تنظيماتنا وأسرنا ومجتمعاتنا .

ولا أبالغ في القول، ما من حزب أو فصيل يساري عربي هو علماني وديموقراطي بصورة صريحة وواضحة نظرياً أو بالممارسة، بل إن عدوى التخلف الاجتماعي الموروث والراهن الى جانب عدوى الشعار المظهري الانتهازي انتقلت إلى صفوف معظم كوادر وقيادات وقواعد هذه الأحزاب، الأمر الذي عزز من تراجعها وعزلتها وفقدان دورها الطليعي لأسباب عديدة بالطبع، من بينها وربما أهمها غياب الوعي العميق بالرؤية الفلسفية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، الى جانب تفاقم مؤشرات ومظاهر الارتداد الفكري الانتهازي سواء باتجاه اليمين الليبرالي الرث او باتجاه اليمين الديني وممارسة طقوسهما بما يتناقض جوهرياً مع عنوان أو اسم الحزب أو الفصيل ومضمونه الطبقي الثوري وهويته الفكرية!!..انها بداية نهاية مأساوية اذا لم تتدارك قوى اليسار اوضاع ومظاهر ارتدادها الفكري والسياسي قبل فوات الاوان.

****

2017/10/21

أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبنية الفوقية في تحديد الطبقة....

الطبقة الاجتماعية جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات – كما يقول عالم الاجتماع الراحل د.عبد الباسط عبد المعطي –فيما يلي: "

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني. (

ج. الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال. (

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية .

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية : رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل ، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً ، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين ، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل.

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية ، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.
وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية . والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية.(

****

2017/10/21

إلى أي مدى يساهم المثقف القومي الديمقراطي التقدمي في رسم الخارطة الثقافية، العربية/ الفلسطينية؟ وكيف يمكن استنهاض وبلورة مشروع ثقافي عربي يتصدى لتحالف العولمة الأمريكي الصهيوني؟
أعتقد أن رسم الخارطة الثقافية مهمة ليست سهلة، تحتاج من حيث المبدأ إلى عملية تجديد، وهو تجديد لا يتم إلا من خلال إعادة بناء وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ارتباطاً بالتطور المادي الحضاري والسياسي الديمقراطي لمجتمعاتنا، بما يؤدي إلى ترابط الماضي بالحاضر والمستقبل. والشرط الاول لدخول عصر العلم والتقانة والتطور الفعال يكمن في امتلاكنا للروح النقدية والعقلانية والديمقراطية.
ففي ظروفنا الثقافية العربية الراهنة نكتشف بؤس الحداثة العربية المتأخرة كما يرى بحق د.فيصل دراج، بسبب أن المجتمع العربي هو مجتمع تابع ومتخلف تحكمه علاقات ما قبل الحداثة العشائرية والطائفية. وتغيب او تتعطل فيه الى درجة كبيرة معظم أشكال سيادة القانون او الديمقراطية او المساواة او الحرية او المواطنة، انه مجتمع مشوه، مجتمع الامتثال والطاعة، يتجاور مع "ثقافة السلام" او "ثقافة الاستهلاك" والتبعية والخصخصة التي لا تتوافق مع تطلعات الجماهير او الأغلبية بل تتناقض معها.
وهنا بالضبط تكمن أهمية المثقف الملتزم التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم بل ممارسة النقد لما هو كائن التزاما بما يجب أن يكون، عبر كل أشكال الثقافة التنويرية التقدمية في الأدب والشعر والمسرح والرواية والفنون والاقتصاد والسياسة والتعليم والتلفزيون والصحافة...الخ.؟
على أي حال في مواجهة السؤال: ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... والجواب الصريح يكمن في هذا التراكم المتسارع في عوامل التبعية والتخلف والارتهان، هذا هو سبب فشل مجتمعاتنا في صناعة فلاسفة كبار على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، او تلك القطيعة المعرفية السائدة منذ ابن رشد وابن خلدون الى يومنا هذا، حيث كان ومازال تخلف المجتمع واحتجاز تطوره سبباً في غياب دور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره في مجال التنمية والتصنيع والتقدم الشامل من ناحية وعبر المشاركة الشعبية لكل القوى والمؤسسات المنتجة والمبدعة من ناحية ثانية.
الحقيقة إن المثقف العربي قادر على التعاطي والتفاعل مع التطور والحداثة .. لكن قبضة البيروقراطية

والاوتوقراطية الحاكمة تحول دون ذلك.. وهي قبضة لا بد من مواجهتها وكسرها.. وتلك هي المهمة الرئيسة كيف؟ ليس بالرفض السياسي للعولمة فحسب، بل باستيعاب جوهرها العلمي، واستخدام كافة العناصر والمقومات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية في مواجهتها، انطلاقاً من ظروف ومحددات واقعنا المباشر .. وهذه المواجهة تحتاج إلى صحوة قومية بالمعنى السياسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والأيدلوجي من أجل كسر وإزاحة عوامل التخلف والتبعية و من ثم إخضاع مستقبلنا كعرب وفقا لتطلعاتنا وليس وفقاً لشروط العولمة.

إذن لا بد من التأسيس لحركة تقدمية عربية تملك رؤية قومية وإنسانية نقيضة لرؤية العولمة الرأسمالية، وتسعى إلى تجاوز هذا الواقع العربي المهزوم والمأزوم وبناء البديل القومي الديمقراطي العربي الموحد.

أخيرا ، إن المهمة الثقافية الكبرى التي تنتظر المثقف العربي التقدمي اليوم هي بناء عقل حديث لحركة التحرر القومي العربية بآفاقها الاشتراكية.

وهنا بالتحديد لابد من مراجعة وإعادة بناء الوعي الأيدلوجي الماركسي ووحدته الجدلية عبر نقد التجربة التاريخية الميكانيكية السابقة ، وان تلتزم عملية المراجعة النقدية بمنطلقات ورؤى تجديدية ديمقراطية مستنيرة نقيضة لكل مظاهر التقديس والجمود العقائدي بما يمكننا من تجديد ومواصلة مسيرة النضال التحرري والديمقراطي المطلبي او المجتمعي من خلال وعينا العميق بكل تفاصيل ومكونات واقعنا العربي.

****

2017/10/21

ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... الخ ؟؟؟

والجواب الصريح يكمن في هذا التراكم المتسارع في عوامل التبعية والتخلف والارتهان، هذا هو سبب فشل مجتمعاتنا في صناعة فلاسفة كبار على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، او تلك القطيعة المعرفية السائدة منذ ابن رشد وابن خلدون الى يومنا هذا، حيث كان ومازال تخلف المجتمع واحتجاز تطوره سبباً في غياب دور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره في مجال التنمية والتصنيع والتقدم الشامل من ناحية وعبر المشاركة الشعبية لكل القوى والمؤسسات المنتجة والمبدعة من ناحية ثانية.

الحقيقة إن المثقف العربي قادر على التعاطي والتفاعل مع التطور والحداثة .. لكن قبضة البيروقراطية

والاوتوقراطية الحاكمة تحول دون ذلك.. وهي قبضة لا بد من مواجهتها وكسرها.. وتلك هي المهمة الرئيسة كيف؟ ليس بالرفض السياسي للعولمة فحسب، بل باستيعاب جوهرها العلمي، واستخدام كافة العناصر والمقومات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية في مواجهتها، انطلاقاً من ظروف ومحددات واقعنا المباشر .. وهذه المواجهة تحتاج إلى صحوة قومية بالمعنى السياسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والأيدلوجي من أجل كسر وإزاحة عوامل التخلف والتبعية و من ثم إخضاع مستقبلنا كعرب وفقا لتطلعاتنا وليس وفقاً لشروط العولمة.

****

2017/10/22

عن العلمانية(فتح العين.....(

العلمانية بالنسبة لي – ولكثيرين من رفاقي واصدقائي – هي صمام الامان للديمقراطية والعكس صحيح، فهي تعني على صعيد النضال الديمقراطي الثوري والمعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الإنسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، إنها عملية تاريخية او صيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي أو عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الديمقراطية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد والعقلانية والعلم والتطور والنهضةوالتقدم والتحرر السياسي الاجتماعي والاقتصادي كعناوين تجسد جوهر الحداثة في هذه المرحلة من تطور شعوبنا ، لذلك يتجلى وعي جوهر الحداثة وحركتها اللانهائية انطلاقا من وعي التراث الفكري التقدمي العالمي عموما ، ووعي النظرية الماركسية في سيرورة تطورها وتجددها مهمة رئيسية من مهمات احزاب وفصائل اليسار العربي في مجابهة مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والقهر والاستغلال الطبقي في موازاة النضال ضد الوجود الامبريالي الصهيوني على طريق التحرر والنهوض والثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/10/22

وجهة نظر في الثقافة والمثقف.....

لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص – لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف – بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته معرفيا وثوريا من اجل تغيير الواقع المأزوم ، وهو أمر لن يتم تحققه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش . وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، وكيف نبني منظومة قيم معرفية وأخلاقية تحفز على الثورة وتحرض عليها عبرالعمل المنظم والمبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به...ويمكن ان نتفق على تعريفه بأن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة التحررية والمجتمعية الكبرى للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية....أنا شخصياً انحاز إلى هذا التعريف للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، عبر الحوار الموضوعي الجريء.

****

2017/10/22

ما البورجوازية الرثة ؟؟؟

"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع.
والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها."

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

****

2017/10/23

الى صديقي ورفيقي أ.ابراهيم حجازين ...اوافقك تماما على انه لايصح إطلاق مسمى الرأسمالي

بالمعنى الحديث / البورجوازي على شخوص الفئات الطفيلية والعقارية والكومبرادور ..الخ. لأن العلاقات الاقتصادية في مجتمعاتنا العربية ما زالت محكومة بتأثير وبقاء العديد من انماط وتشكيلات اقتصادية اجتماعية شبه اقطاعية عشائرية او قبلية مختلطة ومندمجة مع اوضاع وعلاقات رأسمالية تابعة ، فلا وجود لنظام رأسمالي نقي في بلادنا العربية.

فمنذ ثمانينات القرن العشرين بدأ في الظهور ما يسمى بـ " الدولة الكومبرادورية " نتيجة التداخل العضوي بين مصالح البيروقراطية المهيمنة في الدولة من ناحية ومصالح الكومبرادور من ناحية ثانية ، دون أن يعني ذلك تبلور الطبقة البرجوازية العربية بصورة مكتملة أو ناضجة أو واضحة المعالم في بلادنا ، وهنا لابد من " إزالة اللبس والخلط في المفاهيم –الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية – بين تعبيري " البرجوازية " و " الرأسمالية " ، فمصطلح البرجوازية له دلالة اجتماعية وسياسية وثقافية ، إذ أن كلمة " البرجوازية " تفيد معنى التمدن في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة ، بينما تعبير رأسمالية كما يقول محمود عبد الفضيل " مشتق من نمط الإنتاج الرأسمالي ، فهو مرتبط بملكية علاقات الإنتاج والاستغلال الرأسمالية " وبالتالي فان المصطلحات أو الصفات المميزة للشرائح الرأسمالية العليا في بلادنا انها شرائح رأسمالية في اطار العلاقات الراسمالية التابعة والمتخلفة في مجتمعاتنا ، واوافقك بانها – في معظمها –ليست رأسمالية بالمعنى الطبقي او التاريخي الحديث ، فهي تندرج – عموماً – تحت أوصاف " الرأسمالية الكومبرادورية أو " الطفيلية " أو " رأسمالية المحاسيب " أو برجوازية الصفقات والسمسرة " او " راسمالية الفقاعات"، وبناء على ما تقدم ، يمكن لنا القول انه بينما يمكن الحديث عن " فئات رأسمالية " أو " طبقة رجال الأعمال " أو " المستثمرين " في المجتمع العربي المعاصر ، فانه يصعب الحديث عن ظهور " برجوازية " بالمعنى الاصطلاحي في السياق الأوروبي ، أي تلك الطبقة التي تضطلع بمهمات النهضة والتصنيع والتنمية الاقتصادية " بعد أن نشأت عبر صراعها الحاد مع النظام الإقطاعي وقامت بتصفية مؤسساته وقيمه وآثاره في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء ، بعكس الفئات الرأسمالية والبيروقراطية– التابعة الرثة او الكولونيالية بتعبير مهدي عامل – الحاكمة في بلادنا التي نشأت من رحم كبار الملاك وأشباه الإقطاعيين حاملة معها مساحة كبيرة من علاقاتهم وتراثهم وقيمهم الرجعية والمتخلفة ، سواء في إطار النظام البيروقراطي العثماني أو في إطار الاستعمار البريطاني / الفرنسي ، ثم استمرت فيما بعد في إطار دول النظام العربي – بهذه الدرجة أو تلك – من التطور البطيء الذي تميز ومازال إلى يومنا هذا بحالة من الفرز الطبقي تداخلت من خلاله العديد من الشرائح الاجتماعية ذات الأصول والأنماط المختلفة لم تتبلور بعد على شكل طبقات محددة المعالم ، بحيث تتمكن كل طبقة منها تحديد رؤيتها الأيدلوجية والسياسية أو إنشاء أحزابها المعبرة عن مصالحها الاقتصادية بصورة واضحة ، ينطبق ذلك على " البرجوازية " بمثل ما ينطبق على " الطبقة العاملة " ، وذلك يعود لأسباب داخلية وخارجية : الأولى ترتبط بخصوصية الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي حكمت مسار التطور الاجتماعي التاريخي في بلادنا بوتائر ومعايير مختلفة تماماً عن تلك التي حكمت مسار التطور في البلدان الأوروبية ابان عصر النهضة ، أما الثانية ، الأسباب الخارجية ، فهي تعود بالدرجة الأولى إلى تعمق وتكريس مظاهر التخلف والتبعية عبر الهيمنة الاستعمارية الحديثة والمعاصرة التي استطاعت في المرحلة الراهنة ، دمج بلداننا العربية بصورة ذيليه تابعة وخاضعة لنظام العولمة الرأسمالي....محبتي وتقديري

****

2017/10/23

التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه

مجتمعاتنا لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات اوضاع اجتماعية انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية . وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ، لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخي او الاميري) لجأ الى التحالف مع النظام الراسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات شكلا من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة التي تزايدت معاناتها بحكم هذه السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب" شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن اصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيمن وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسيب" ، كما زادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، وأصبح للنفوذ السياسي دورا واضحًا في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والاجهزة الحاكمة إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية..

****

24/10/2017

العلاقات الرأسمالية الرثة واثرها على تخلف مجتمعاتنا العربية...

على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية(الرثة والمشوهة) في بلادنا، الا أن المجتمعات العربية لم تستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في اوروبا منذ اكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والديمقراطية والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة اشتراكية شعبية تغييرية شاملة تختصر الزمن وتقتلع الانظمة الحاكمة(ملوكا

ورؤساء وامراء ومشايخ)وشرائحها الطبقية الاستغلالية العميلةوالمستبدة من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا ؟.

****

2017/10/24

تتجلى معضلة التحليل الطبقي لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية المحكومة حتى اللحظة

لشرائح اجتماعية في أنظمة تابعة ومتخلفة ، هي خليط طبقي من بقايا الأنماط الاجتماعية القديمة والحديثة الشكلية التي تسودها وتحكمها العلاقات الرأسمالية الرثة المتداخلة فيما بينها في إطار تتنوع وتتجاور فيه الخصائص والسمات الطبقية العشائرية مع شرائح الكومبرادور من ناحية، ومع شرائح البيروقراطية المتنفذة (العسكرية والمدنية) من ناحية ثانية، في مقابل عدم تبلور الشرائح البرجوازية الطبقية بالمعنى الحداثي العقلاني المستنير، إذ أن التطور الاجتماعي الفلسطيني والعربي المشوه أدى إلى افتقاد مجتمعنا لهذه الطبقات المدركة لذاتها ولوعيها الطبقي، ومن ثم عجزها عن امتلاك رؤية وطنية ديمقراطية وتنموية ، إلى جانب عجزها عن خدمة أو خوض عملية الصراع التحرري والطبقي.

****

2017/10/24

البورجوازية الصغيرة من بين اقدم الطبقات في التاريخ.....

في تناولي لطبقة "البرجوازية الصغيرة" أقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع)، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (البورجوازية والبروليتاريا) ، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني – هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

"إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت "هذا الإنسان الصغير" على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله

السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية . "

"إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة، والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية...الخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً –تتابع الجزر والمد– تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع. "

****

2017/10/25

مرة ثانية عن البورجوازي الصغير ...المثقف والمتدين ...الى جانب سمات البورجوازية الصغيرة وتذبذب البورجوازي الصغير...

بالنسبة لعلاقة البورجوازي الصغير مع الدين ....يستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي....الخ، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

"أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ. "(

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث

أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة –قبل وبعد الانقسام– وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة– عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا.

****

2017/10/25

عن سمات البورجوازي الصغير....

بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في البلدان المتخلفة (كما هو حال بلداننا العربية)باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ. "(

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف

آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة –قبل وبعد الانقسام– وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله!

****

2017/10/25

تكمن أهمية المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في رؤيته التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم بل ممارسة النقد لما هو كائن التزاما بما يجب أن يكون، عبر كل أشكال الثقافة التنويرية التقدمية في الأدب والشعر والمسرح والرواية والفنون والاقتصاد والسياسة والتعليم والتلفزيون والصحافة...الخ.؟

على أي حال في مواجهة السؤال: ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... والجواب الصريح يكمن في هذا التراكم المتسارع في عوامل التبعية والتخلف والارتهان، هذا هو سبب فشل مجتمعاتنا في صناعة فلاسفة كبار على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، او تلك القطيعة المعرفية السائدة منذ ابن رشد وابن خلدون الى يومنا هذا، حيث كان ومازال تخلف المجتمع واحتجاز تطوره سبباً في غياب دور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره في مجال التنمية والتصنيع والتقدم الشامل من ناحية وعبر المشاركة الشعبية لكل القوى والمؤسسات المنتجة والمبدعة من ناحية ثانية.

****

2017/10/25

تثوير الفكر الذي نحتاجه يتطلب – كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد – السعي إلي تحريك العقول بالتحدي والدخول إلي المناطق المحرمةأو اللا مفكر فيه حسب تعريف' محمد أركون'، وفتح النقاش حول القضايا. وأهم من ذلك التخلص من ذلك الجدار العازل الذي طال وجوده في ثقافتنا بين' العامة' و'الخاصة'، فتلك الدعوات التي تتردد بين الحين والآخر عن حصر النقاش في بعض القضايا الدينية داخل دائرة' أهل العلم'، حتي لا تتشوش عقائد العامة أو يصيبها الفساد، دعوات في ظاهرها الرحمة والحق، وفي باطنها السوء والباطل. ...والسؤال هنا : كيف يمكن في عصر السماوات المفتوحة(العولمة) التي تنقل' العالم' إلي غرف النوم، وفي عصر اكتساح ثورة المعلومات لكل الحدود، أن يطالب البعض بحماية' العامة' من خطر العقل والفكر العلمي في أخطر القضايا التي تمس حياتهم. إنه للأسف منطق' الوصاية' والمصالح الطبقية يتذرع باسم' الحماية' لممارسة ديكتاتورية فكرية وعقلية أشد خطرا من الديكتاتورية السياسية في مجتمعاتنا.

****

2017/10/26

سؤال : إن التاريخ هو سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل بحسب الفيلسوف الإيطالي جيانتيريزو، وما التاريخ بحسب المفكر السياسي غازي الصوراني ؟ (الاديبة والمثقفة الديمقراطية العراقية فاطمة الفلاحي في حوار مع غازي الصوراني – نيسان /ابريل 2014(

اعتقد أن وصف التاريخ على أنه "سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل" يندرج تحت ما أسميه نزوة رغبوية ذاتية في تفسير التاريخ، وكأنه العنصر الرئيسي المباشر في إدارة العملية التطورية للبشر في كوكبنا الأرضي، وهي نزوه ارادوية تلغي او تتجاوز المفاهم المُؤَسِّسة أو الصانعه للتاريخ ، وأقصد بذلك ، القوى المنتجة وانماط وعلاقات الانتاج ، وقبل كل شيء الصراع الطبقي والتناقضات التناحرية وغيرها ، الكامنة في اطاره ضمن البنى التحتية (المادية والانتاجية) والبنى الفوقية الفكرية والقانونية المنعكسة عنها.

وإذا كان السياق التطوري للمجتمعات البشرية في المنظور العام على هذه الشاكلة، فإن خصوصية التطور في كل مجتمع من المجتمعات عموماً ، وبين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات التابعة والمتخلفة خصوصاً، تفرض مساراً وسيرورة للتاريخ تختلف باختلاف تطور المجتمعات ، بحيث يمكن القول، إن إبراز حركة التاريخ وسيرورته رهن بطبيعة تطور المجتمع ، أو هي بالأحرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع تقدم أو تخلف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والفكرية التي تحدد أو تصنع معالم التاريخ وسيرورته في هذا المجتمع أو ذاك.

وهنا أشير إلى ان الفيلسوف الايطالي جيانتيريزو فاتّيمو (المتميزبمواقفه المعادية للامبريالية والصهيونية والمتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني) يُعَرِّف التاريخ (حسب السؤال المطروح أعلاه) من منظور أيديولوجي بحيث يصبح التاريخ ملحقاً للأيديولوجيا ، على النقيض من رؤية كارل ماركس التي أنهت الحاق التاريخ بالأيديولوجيا ، عندما انطلق من الأسس المادية العلمية (الاقتصادية الاجتماعية) لتطور التاريخ، وبذلك صاغ ماركس القواعد الأساسية لميدان كان قد بقي حتى ذلك الوقت موضع حلم أو تفسير ذاتي او ارادوي، بدل أن يكون موضع استكشاف فعلي من قلب العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات في مرحلة زمانية محددة، وهذا ما حصل بالفعل على أثر تراجع ثم اضمحلال قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية ومن ثم العلاقات الاجتماعية في المرحلة الاقطاعية في أوروبا التي امتدت تقريباً منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن السابع عشر، وبزوغ عصر النهضة أو ما يعرف اليوم بالحداثة من قلب العلاقات الرأسمالية الجديدة انعكاساً قوياً لمصالح البورجوازية الناهضة منذ نهاية القرن السابع عشر.

فعلى الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ

بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

ولا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي فاتيمو التي تنتمي – في قسم منها– إلى الفكر الحداثي عموماً والفلسفة الماركسية خصوصاً، لكنني اختلف بالتأكيد مع طروحاته الفكرية التي تنتمي إلى ما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة . خاصة وأنه يربط بين العدمية وحقيقة التاريخ، معتبراً أن التاريخ هو مسيرة علمنة وخيبة أمل، لكنه يرى "أنها مسيرة تفترض قراراً بنبذ العنف"، وهو قرار ينطلق من دعوة ارادوية ذاتية ومثالية في آن واحد ، على الرغم من أنها تحمل ابعاداً ومضامين انسانية الطابع، لكنها تتجاوز طبيعة الصراعات السياسية والطبقية المتفاقمة انعكاساً لمصالح الرأسمالية العالمية في الظروف الراهنة، والدور الامبريالي المتحكم في موازين القوى العالمية حتى اللحظة ، وتأثيره الفعال – المباشر وغير المباشر– في التخطيط والتنفيذ لعمليات عدوانية عنيفة تكريساً لضمان "ديمومة" مصالحه في بلادنا ، إلى جانب دوره المعروف في إثارة واشعال أبشع مظاهر العنف الدموي، الطائفي والاثني والمذهبي، التي باتت اليوم عنواناً بارزاً في العديد من البلدان العربية بديلاً عن الصراع الطبقي ، وبديلاً عن الصراع العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

وهنا بالضبط يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية، وعند ذلك فقط يمكن الحديث عن نبذ العنف وفق رؤية وممارسة واقعية ثورية بعيداً عن الأوهام المثالية أو العدمية المنسجمة مع أفكار "ما بعد الحداثة"، وهي عندي ليست سوى نوع من الانحراف عن مجرى فلسفة الحداثة ومسارها التطوري اللانهائي.

وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي –الراهن و المستقبلي– للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي – بالمعنى الجمعي، العضوي، الحزب– لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة

ومحددة تقوم على القطيعة المعرفية والسياسية مع مفاهيم التاريخ الماضي من خلال القطيعة الثورية مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي ، و النظام الرأسمالي أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية هي في ذات الوقت رؤية تاريخية حداثية تقدمية راهنة يتوجب أن تنطلق بداية من الغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والافقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الامبريالي، هو شرط أول يتوازى ويندمج تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بضرورة العمل على مراكمة العوامل الموضوعية والذاتية لتحقيق هذه الرؤية الثورية الهادفة إلى تغيير مجمل العلاقات الاجتماعية القديمة وتحطيمها على طريق بلورة علاقات وقوى انتاجيه وبنى فوقية تكون قادرة على اشتقاق مسار وسيرورة تاريخنا المعاصر بعيداً عن كل خيبات الأمل أو سيرورات التراجع والاضعاف.

****

2017/10/26

الحداثة المعطلة في مجتمعاتنا العربية.....

على الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

****

2017/10/26

العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ، ينطبق في كثير من تركيبته ومفاهيمه على اوضاع مجتمعاتنا العربية في المرحلة الراهنة،حيث هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في اوروبا آنذاك، وتحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت والملوك والامراء عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ...، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني في خدمة الطبقات الاقطاعية...وهو انحطاط لا يختلف عما هو سائد في مجتمعاتنا العربية المحكومة لمصالح الشرائح القبلية والعشائرية وشبه الاقطاعية عبر التحالف مع قوى الكومبرادور والرأسمالية الرثة.

****

2017/10/27

"دولة " العدو الصهيوني تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية، واستفراده بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت – وما زالت – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم .

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الامبريالي العالمي .

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي – من هذه الزاوية– هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فان الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الامبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني ايار 2011، الأمر الذي يفرض ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لانهاء الانقسام واستعادة الحد الادنى من الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي تحرري يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة

والنهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه،احتراما ووفاء لدما الشهداء وتضحيات الشباب في الضفة والقطاع ، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

****

2017/10/27

الاستلاب ضرورة من ضرورات استمرار الرأسمال وتوسعه، ففي النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتحقق التراكم أو الحصول على فائض القيمة، إلا من خلال عمل العامل، وهذا في حد ذاته ابشع مظاهر الاستلاب، حيث يصبح العمل أو الشغل وسيلة وأداة لاستلاب الذات وقهرها وإذلالها في ظل شروط الانتاج الرأسمالي التي تقوم على شراء قوة عمل العامل، وهنا تجلت عبقرية كارل ماركس حين أكد أن مملكة الحرية لا يمكن أن تبدأ في الواقع إلا حين تنتهي تلك العلاقة الاستغلالية أو الاستلابية بين العامل ورأس المال، من خلال الثورة الاشتراكية والقضاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية ديمقراطية ومؤنسنة ، تضمن أن يكون العمل والانتاج ، خاضعاً للحاجات الإنسانية ومعبراً عنها وعن كرامة الانسان.

)من حوار الاديبة والشاعرة المبدعة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الرابعة– موقع الحوار المتمدن(

****

2017/10/27

بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية والديمقراطية، بالنسبة لكافة قوى اليسار، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر.

****

2017/10/28

عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية !!؟؟؟

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى العلمانية الديمقراطية الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل؟؟؟

****

2017/10/28

دور العولمة الامبريالية في تفكيك الثقافة والهوية الوطنية...محاضرة غازي الصوراني" العولمة واثارها السياسية والطبقية على الاقتصاد والشباب في الوطن العربي " – غزة – 2009/7/2.

بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية المعولمة ، تراجع دور العامل الثقافي– الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية كما هو الحال في المجتمعات التابعة والمتخلفة، فقد اتضح أن الاختراق الحاصل في ظل العولمة وآلياتها المتشابكة المعقدة، يؤدي إلى تهديد منظومة القيم الأصيلة، ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها عناصر الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.

ويشكل العالم العربي خير مثال على ما ذهبنا إليه، إذ نجد التطلع الشديد للبحث عن الجديد في الأسواق تعزيزا للعقلية الاستهلاكية –ولا سيما في دويلات الخليج والسعودية – بغض النظر عن حاجة المجتمع الفعلية لهذه السلع والبضائع.

وكان لصناعة الإعلان والفضائيات دور بارز في هذا المنحى، إذ جرى توجيه نمط الثقافة نحو تفكك وتجاهل القيم التقليدية وعناصر الثقافة الشعبية بذرائع شتى، واستبدالها بعناصر ثقافية واستهلاكية تخدم التوجهات والمصالح الطبقية للنظام الحاكم من ناحية والتحالف الأمريكي الصهيوني من ناحية ثانية.

وتكمن خطورة الثقافة المعولمة في انها تنهل أسباب وجودها وقوتها من مصادر آتية من خارج المجتمع الوطني، وهي تهدد بمجملها استقلالية الثقافات المحلية، وتقوم على فلسفة التخلي عن الخصوصية والهوية الوطنية والقومية، لحساب هوية الإسلام السياسي والأصوليات الدينية كما هو حال هذه الاصوليات في بلادنا (الاخوان المسلمين وحركة حماس والجهاد والقاعدة وجماعة التكفير وجماعة الدعوة وحزب التحرير ..إلخ). كما في العديد من بلدان العالم (طالبان في أفغانستان / حزب جاناتا الهندوسي في الهند / المحافظين والمسيحيين الجدد في امريكا وأوروبا / الاحزاب الدينية في اسرائيل ... إلخ.(

في ضوء ما تقدم ، يمكن أن نستخلص ما يلي :

العولمة تتحول إلى أيدلوجية صارمة "أيدلوجية الإخضاع"، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى مسألتين في هذا الجانب :

–الأولى: أن العولمة ليست مفهوماً مجرداً، إنها عملية مستمرة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم والاتصالات.

–الثانية: أن العولمة ليست أمراً طارئاً ولا هي قطيعة بالمعنى التاريخي أو المعرفي مع الماضي، إنها عملية تاريخية تعرضت لأشكال متنوعة من الحركة البطيئة أو المتسارعة وعبر مراحل (من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى مالية امبريالية إلى رأسمالية معولمة(

****

2017/10/28

التركيب والتطور الطبقي المشوه في مجتمعاتنا العربية.....

–التطور والتركيب الطبقي في المجتمعات العربية ما زال في حالة من السيولة والتشوه ، فهي في معظمها مجتمعات متعددة الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة(النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع الكومبرادوري الطفيلي). يتداخل فيها "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية التابعة المشوهه بدون وجود طبقة بورجوازية حداثية ووطنية تحرص على تطوير وتسويق انتاجها وحماية اسواقها – عبر المنافسة– من البضائع الاجنبية . ذلك ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية .

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همًّا أساسياً بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسر (في ظروف الحالة الثورية العربية الراهنة) عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي(الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

****

2017/10/28

انعي الى جماهير شعبنا وفاة الصديق المثقف والصحفي والكاتب المناضل الوطني التقدمي

الكبيرأ.مسلم بسيسو وأتقدم باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسمي الى الاخوة والاصدقاء عائلة بسيسو والى كل اصدقاء ومحبي الفقيد الراحل باصدق مشاعر العزاء والمواساة...

****

2017/10/29

سمات مجتمع المعلومات....من محاضرة غازي الصوراني" العولمة واثارها السياسية والطبقية على الاقتصاد والشباب في الوطن العربي " غزة – 2009/7/2.(

تتميز المعرفة في المجتمعات الاوروبية بأنها امتداد خلاق للتراكم التطوري في سلسلة المعرفة والتقدم العلمي في الحضارة الغربية، على العكس من الحالة العربية التي تعيش حتى اللحظة حالة من تراكم التخلف التاريخي والانقطاع المعرفي مما ادى إلى بقاء مجتمعاتنا العربية ضمن المنظومة المعرفية المتخلفة في القرن الثالث عشر، ما يعني أنها لم تتطور او تنتقل من مرحلة الميثولوجيا او الاسطورة والميتافيزيقا إلى مرحلة التنوير والعقلانية والفيزياء الكلاسيكية / فيزياء نيوتن، وبالطبع لم تنتقل أو تصل حتى اللحظة إلى مرحلة العلمانية أو مرحلة فيزياء النسبية وعدم اليقين – اينشتاين وماكس بلانك وهيزنبرج. وبالتالي ظلت المجتمعات العربية مستهلكة للمعرفة في حين أن المجتمعات الغربية هي مجتمعات مُصَنّعة ومبتكرة للمعرفة، ويعود السبب في ذلك إلى أسلوب التعليم في المجتمعات العربية الذي يتم بطريقة التلقي والتلقين بعيداً عن التفكير أو الفهم، وفي هذا السياق يقول د. نبيل علي ، أن هناك ثلاثة مفاهيم عامة كان لها أثر كبير في التعليم هي : 1- التعليم كعملية "تذكر " 2- التعليم كعملية "تدريب العقل" 3- التعليم كعملية "تعديل في السلوك". والمفهوم الأخير هو الذي يمثل حجر الزاوية في اغلب الاتجاهات الحديثة لانه يغير من شخصية المتعلم ويعدل سلكوا ويصبح اكثر قدرة على تفسير ومعالجة الظواهر الاجتماعية والحياتية من حوله بصورة نقدية.

بهذا التقديم أصل إلى تحديد سمات مجتمع المعلومات:

1-هو مجتمع عالمي متعدد الشبكات يوحده الاقتصاد، المعلومات فيه غير قابلة للاستهلاك أو التفتت لأنها تراكمية.

2-ان قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد وتنمية القدرة على اختيار أكثر القرارات فعالية.

3-التركيز على العمل الذهني (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء .(

4-الصناعة القائدة ستكون هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي العالمي.

5-الكونية ستصبح هي روح الزمن في مجتمع المعلومات القادم.

تنتقل الإنسانية اليوم عبر عملية معقدة صوب صياغة مجتمع عالمي جديد تحت تأثير الثورة الكونية، وثورة المعلومات في مشهد حضاري تسوده ثلاثية النهايات والمابعديات ومنفيات "بلا": نهاية المكان، نهاية المسافة، نهاية الوسطاء، نهاية الأيدلوجية، نهاية المكتبة، ما بعد الصناعة، ما بعد الحداثة، ما بعد الكنزية، ما بعد البترول ....الخ.

مصانع بلا عمال، تعليم بلا معلمين، مركبات بلا سائقين، مكتبة بلا رفوف، موظفين بلا مكاتب، جنس بلا رفقة، جيرة بلا قرب.

****

2017/10/29

لابد لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية، لم يكن سوى ذريعة استخدامية لتكريس مصالح النظام الاستعماري البريطاني في بلادنا الذي امتد وجوده حتى عام 1957، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية –منذ ذلك العام– قيادة النظام الرأسمالي في صيغته الامبريالية المعولمة، عبر استخدام نفس الذرائع التوراتية والأفكار الصهيونية العنصرية رغم كل حقائق التاريخ التي تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية، ما يعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة " إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، عبر دعمها للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم وممأسس.

****

2017/10/30

مفكرنا الراحل د.جمال حمدان، في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، يقول فيه إن "العودة" اليهودية إلى فلسطين ظاهره استعمارية استيطانية إحلاليه، وليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي، غير قابل للامتصاص.. فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم.

إن اليهود اليوم إنما هم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، بل هم في الأعم الأغلب بعض وجزء منهم وشريحة، لحماً ودماً، وإن اختلف الدين، ومن هنا اليهود في أوروبا وأمريكا وروسيا ليسوا كما يدعون غرباء أو أجانب دخلاء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت، وإنما هم من صميم أصحاب البيت نسلاً وسلالة، لا يفرقهم عنهم سوى الدين.

وانطلاقا من هذا ، لا يمكن الاقرار بأن اليهود يمثلون قومية أو شعباً أو أمة، بل هم مجرد طائفة دينية تتألف من أخلاط من كل الشعوب والقوميات والأمم والأجناس، فما الذي يجمع بين الافريقي من أثيوبيا أو المصري أو اليمني أو الهولندي والأمريكي والروسي والصيني والبولندي والانجليزي والفرنسي سوى الدين التوراتي؟ انها دولة بلا مستقبل لا تعيش الا بدواعي القوة والعنف وضعف العرب وتفككهم.

****

2017/10/30

الصهيونية....

أول من استعمل هذا المصطلح كان المفكر والكاتب اليهودي "نتان بيرنباوم" (1864–1937). وفي طبعة 2000 من الموسوعة البريطانية نقرأ تعريفا خطيرا للصهيونية، بلغ في تزييفه للحقائق التاريخية، وخضوعه للرؤية الصهيونية، حد تسمية فلسطين بـ"أرض إسرائيل". بل تستخدم الموسوعة اللفظ العبري لتعميق هذا المعنى، مقدمة كل ذلك وكأنه من المسلمات التي لا خلاف عليها! حيث جاء في الموسوعة: "الصهيونية حركة يهودية قومية تستهدف إنشاء ودعم دولة لليهود في فلسطين "إرتز يسرائيل" (أرض إسرائيل بالعبرية).وهكذا نلاحظ أن الموسوعة في جملة واحدة تكرر أرض إسرائيل ثلاث مرات بترادف وتكرار!

وبناء على ما سبق يتضح أن التعريفات التي قدمتها الموسوعتان الفرنسية والبريطانية، تغّيب على نحو مقصود الشعب الفلسطيني صاحب الأرض،الأمر الذي يؤكد خضوع أكبر الموسوعات الغربية للرؤية الصهيونية والقيام بدعاية لها.

وفي هذا الجانب يقول المفكر الراحل د. عبد الوهاب المسيري : إن مصطلح "صهيونية" نفسه لم يكن قد تم سكه، إلا بعد تبلور الهجمة الإمبريالية الغربية على الشرق ، ومع تبلور الفكر المعادي لليهود في الغرب.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897) في بازل ، تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج أو مشروع "بازل" الذي لم يتحقق إلا من داخل مشروع استعماري غربي ، وهذه هي الصهيونية السياسية، وهناك وجوه متعددة للصهيونية: (صهيونية دينية / ثقافية / صهيونية اشتراكية/ صهيونية مركبة/ صهيونية نظرية / صهيونية عملية / صهيونية مسيحية / صهيونية اسلامية .. فالصهيونية ليست أيديولوجية محددة، وكل هذه الأنواع من الصهيونية أو "الايديولوجية" مرتبطة بالمصالح الرأسمالية الحديثة أو الاستعمار ثم الامبريالية ثم العولمة.(

تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة التي ظهرت في القرن التاسع عشر في كتاب ثيودور هرتزل "الدولة اليهودية" الذي ظهر عام 1896.

إلا أن قيام هرتزل بالدعوة إلى عقد المؤتمر الأول العام 1897 في بازل – سويسرا عزز دوره باعتباره المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية فكراً وممارسة.

****

2017/10/30

حقائق التاريخ تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية، ما يعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة " إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها بريطانيا والولايات المتحدة، عبر دعمهما للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك

(وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل وطني منظم وممأسس...بل ان بعضها- خاصة حكام الاردن والسعودية - لم يتورع عن تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للحركة الصهيونية وفق اوامر سيدهم البريطاني آنذاك ...كما هو حال معظم انظمة العرب اليوم التي باتت اكثر خضوعا واستتباعا وعمالة لسيدها الامريكي.

****

2017/10/31

من وحي العدوان الهمجي على قطاع غزة ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني...

ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية وفي طليعتها القوى الثورية الفلسطينية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض اساسي . فإما استمرار هيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني المتمدد واما المشروع النهضوي الديمقراطي العلماني العربي. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين- :

الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية"لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية . انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع دون ان يعني ذلك التوقف عن مواصلة النضال من اجل التحرر والحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كهدف مرحلي ...المجد والخلود لشهداء شعبنا.

****

2017/10/31

غزة تبصق لعابا مصبوغا بالدم على كل من خذلها.....

غزة - سفينة نوح الفلسطينية -الصامدة المقاومة تتلقى ضربات العدو الصهيوني وتكتم احزانها وتودع شهداؤها وتحنو على جرحاها وتحتضنهم وحدها لكن كبرياؤها يمنعها من الصراخ ..يا وحدي ...وتسأل كل احزاب وفصائل اليسار العربي- والألم يعتصر فؤادها - ما الذي جرى لانتماؤكم ولثقافتكم الوطنية يا اهلي ..يا اخوتي ..فلسطينيين وعرب ...أما آن لكم ...لبعضكم ...لفصائلكم ...لاحزابكم ...لجامعاتكم وجمعياتكم ونواديكم

ان تخرجوا عن صمتكم ..تضامنا مع غزة وشهدائها وجرحاها واهلها الصامدين في وجه الالة العسكرية الصهيونية ....لكن غزة بدونكم تصنع اليوم عبر تضحياتها بوابة الحرية وحق تقرير المصير وتحقيق الدولة المستقلة كاملة السيادة على ارضها وسمائها ومعابرها ومواردها وبحرها ومياهها كحل مرحلي لن يلغي حق شعبنا التاريخي في فلسطين.

****

2017/10/31

من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني:

–إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعبث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات واللاءات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه وثوابته. هل استطاعت أوسلو ووثائقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاءاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاءات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاءات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية.

–أن الصراع مع عدو، كالصهيونية – وإسرائيل – والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحريته القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

****

2017/11/1

مقدمات وعد بلفور بدأت فعليًا قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بسنوات عديدة، وترسمت بعد أن اتضحت معالم هزيمة التحالف الألماني التركي وانهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث قررت دول التحالف الاستعماري آنذاك (بريطانيا وفرنسا) تنفيذ مخططهم الاستراتيجي الخاص لتقسيم الوطن العربي، فكان الإعلان عن توقيع اتفاق سايكس/بيكو عام 1916 كاستجابة للمصالح الاستعمارية من ناحية وارتباطاً بالمشروع الصهيوني ووظيفته في خدمة المخطط الاستعماري من ناحية ثانية، بما يضمن المصالح الرأسمالية الاستعمارية، وتفكيك الجغرافيا السياسية العربية بما يحول دون توحدها من ناحية واستمرار تخلفها واحتجاز تطورها من ناحية ثانية ، وبالتالي كان إصدار وعد بلفور تتويجاً للرؤية الاستعمارية البريطانية / الفرنسية الخاصة بإقامة الدولة الصهيونية في فلسطين تحقيقاً لتلك المصالح ارتباطاً بوظيفة ودور الحركة الصهيونية ودولتها .

ذلك هو مغزى وهدف وعد بلفور الذي جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية –التي تفتقر لأي أساس تاريخي – في خدمة تلك المقتضيات والمصالح.
****

2017/11/1

وعد بلفور جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية –التي تفتقر لأي أساس تاريخي – في خدمة تلك المقتضيات والمصالح.

وتأكيداً لهذه الحقائق لابد لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية ، لم يكن سوى ذريعة استخدامية لتكريس مصالح النظام الاستعماري البريطاني في بلادنا الذي امتد وجوده حتى عام 1957 ، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية –منذ ذلك العام– قيادة النظام الرأسمالي في صيغته الامبريالية المعولمة ، عبر استخدام نفس الذرائع التوراتية والأفكار الصهيونية العنصرية رغم كل حقائق التاريخ التي تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية ، مايعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة " إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها الانظمة الرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، عبر دعمها للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم وممأسس ، بسبب تعمق مظاهر التخلف في ظل الهيمنة العثمانية من جهة وبسبب الطبيعة المهادنة للشرائح الطبقية من اشباه الاقطاعين والقمم العشائرية من جهة ثانية ، الأمر الذي كان عاملاً أساسياً مهد لنجاح المشروع الاستعماري الصهيوني، ولم يكن ممكناً لأوهام "العودة التوراتية" أن تتحقق دون ذلك.
****

2017/11/2

100عام على صدور وعد بلفور....

في كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج . هـ . ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم."

يؤكد على ذلك المسار التاريخي لأصحاب الديانة اليهودية منذ أن طردهم "هادريان" من فلسطين عام 135م حتى نهاية القرن التاسع عشر – حوالي 1750 عام – لم يعرف التاريخ أية دلائل أو مؤشرات جدية لحركة أو تجمع سياسي يهودي يسعى إلى إقامة دولة إسرائيل ، وظلت هذه المسألة محصورة ضمن الرؤية الدينية التي تخلى عنها عدد كبير من اليهود إبان عصر النهضة وبداية عصر الرأسمالية ومصالحها الإستراتيجية التي

اقتضت تأطير أو صياغة الفكرة السياسية لما أسموه "الوطن القومي" لليهود.
في هذا الجانب يقول المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية–الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي.فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم.
هكذا يتوجب تحليل "وعد بلفور" ومنطلقاته إرتباطاً بمصالح ومقتضيات المصالح الاستعمارية الرأسمالية – بصورة رئيسية – التي تشكل الحقيقة الموضوعية والتاريخية التي لا بد من العودة إليها عند البحث في العوامل الرئيسية لقيام "دولة إسرائيل" وخاصة سايكس بيكو، ثم وعد بلفور ، ثم الانتداب البريطاني على فلسطين ، ومن نافل القول إن "دولة إسرائيل" لم يكن ممكناً ظهورها على الخريطة دون هذا الانتداب.
****

2017/11/2

مقارنة.....

نلتقي اليوم في مناسبة مرور مائة عام على وعد بلفور في ظروف وأوضاع فلسطينية وعربية أكثر سوءاً وانحطاطاً على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، بحيث لا نبالغ في القول ان لحظة صدور"الوعد البريطاني" عام 1917، تميزت بتفتح بذور الأفكار الوطنية والقومية التوحيدية ، لدى فئة قليلة من النخب الليبرالية المثقفة، التي افتقرت إلى العمل المنظم أو القاعدة الشعبية بسبب خصوصية الحالة الاجتماعية والسياسية المتخلفة في تلك المرحلة ، ورغم ذلك فإن تلك النخب مثلت حالة متقدمة في رؤيتها وأهدافها الوطنية والقومية ،أفضل مما تمثله النخب الطبقية السائدة في المرحلة الراهنة ارتباطاً بتبعيتها وهبوطها السياسي وخضوعها وارتهانها للشروط الامبريالية /الصهيونية ، ولكونها كرست حالة التراجع بالنسبة للأهداف الوطنية والقومية التوحيدية الكبرى.
****

2017/11/2

مقدمات ونتائج وعد بلفور.....

رفاقي اصدقائي....لم يذكر التاريخ أن أحداً تناول المسألة اليهودية خلال المرحلة التي كانت أوروبا فيها تعيش في ظل النظامين العبودي (حتى القرن الرابع الميلادي) و النظام الاقطاعي الذي استمر حتى القرن الثامن عشر.
ومع بداية عصر النهضة ونشأة النظام الرأسمالي في أوروبا، الذي بدأ –انطلاقاً من تراكم وتطور وتوسع حركة رأس المال – في التفكير والبحث عن السبل الكفيلة بحماية مصالحه الاستراتيجية في المشرق العربي، تقاطعت هذه الرؤية الاستراتيجية للنظام الرأسمالي مع اعادة احياء المسألة اليهودية بعد حوالي 17 قرن من غيابها في

الذهنية السياسية الأوروبية قبل عصر النهضة ، وبالتالي فقد حرص النظام الرأسمالي الجديد على اعادة احياء الطابع الديني للمسألة اليهودية وتشجيع الفكر الصهيوني ورواده على النقيض من عقلانية عصر النهضة وفلسفته التنويرية والانسانية القائمة على الديمقراطية والمواطنة ، لكن قوة المصالح الرأسمالية طغت على كل الشعارات والأسس الفكرية التي ميزت عصر النهضة، وذهبت صوب احياء البعد الديني التوراتي الغيبي كذريعة تختفي ورائها تلك المصالح الرأسمالية لتحقيق هدفها الاستراتيجي في اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري (فلسطين) الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ، ومن ثم كان تشجيعها لعقد المؤتمر الصهيوني الاول 1897، ثم عقد مؤتمر لندن 1907 او ما يعرف بـ "مؤتمر كامبل بنرمان" ثم اتفاقية سايكس بيكو، ثم وعد بلفور وصولاً إلى صك الانتداب 1922 والاعتراف الرسمي بالوكالة اليهودية ودورها في فلسطين حتى عام 1948 ، واستمرار وتواصل الصراع ضد العدو الصهيوني عبر آلاف الشهداء من ابناء العمال والفلاحين والفقراء الذين كانوا – وما زالوا – وقوداً للنضال والثورة، في كل مراحلها التاريخية، وصولاً إلى حالة الانحطاط السياسي والمجتمعي الذي نعيشه اليوم ، في فلسطين كما في كل البلدان العربية ، في ظل أنظمة تابعة ومتخلفة لا مصلحة لحكامها وللشرائح الطبقية المتنفذة فيها سوى الحفاظ على مصالحهم عبر الخضوع والارتهان للإمبريالية الأمريكية وشريكها الصهيوني في بلادنا، في ظل حالة الانحطاط التي أصابت مجمل حركة النضال الوطني والقومي، بحيث أصبح المشهد الراهن أو العامل الذاتي، الفلسطيني والعربي الرسمي ، صورة ممسوخة وأكثر تشوهاً مما كان عليه العامل الذاتي عند صدور وعد بلفور، إذ أن القيادة البورجوازية الرثة، الفلسطينية والعربية، تفوقت في تنازلاتها في هذه المرحلة على القيادة الإقطاعية التي رفضت رغم رخاوتها وعد بلفور، بمثل ما رفضت قرار التقسيم أو الاعتراف بإسرائيل ، في حين أن قيادة م.ت.ف اعترفت بدولة العدو وتراجعت 180 درجة من شعار الكفاح المسلح لتحرر فلسطين إلى الاعتراف بدولة العدو دون أي مقابل.

****

2017/11/2

100عاما على وعد بلفور .....حديث عن هرتزل وبلفور والدور الوظيفي للكيان الصهيوني.....

مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" كان مدركاً بقوة طبيعة العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية، وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي ، ومع هزيمة حزيران 1967 ، تحولت دولة العدو الإسرائيلي تدريجياً إلى شريك حقيقي للإمبريالية الأمريكية ، خاصة في ظروف العولمة الراهنة وخضوع الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي الرسمي لمقتضيات وشروط التحالف الصهيوني الإمبريالي عبر

اتفاقات "كامب ديفيد" و "وأوسلو" و "وادي عربة" وبداية مسلسل التطبيع مع "إسرائيل ."
ولعلنا لا نبالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ومصر ،إذ أن هذا الضعف العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم.

****

2017/11/2

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين ...بمناسبة 100سنة على وعد بلفور....

إن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية . إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب العربية وقوى اليسار على وجه الخصوص.
إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها العدو الصهيوني/الامبريالي ، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا العربية، قادرة عبر قواها الوطنية التقدمية على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.
إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.
هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

****

2017/11/2

خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948 يقول المفكر القومي التقدمي الراحل ياسين الحافظ أن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وحتى اللحظة الراهنة.

وبالتالي .. لا مفر من ان نؤكد معاً –رغم المأزق الذي نعيشه اليوم – أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.

وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني التحرري والديمقراطي التقدمي بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام لكل المخططات العالمية والعربية والصهيونية.

****

2017/11/3

ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين،وفق شروط العدو الاسرائيلي ، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً او هدفاً مرحلياً ، وانما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسخ وتقزيم هذا المفهوم واخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" او "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" او تقاسم وظيفي او أي مسمى اخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الامريكية. أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً ،هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل ازالة الكيان الصهيوني وتحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص.

****

2017/11/3

خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948 يقول المفكر القومي التقدمي الراحل ياسين الحافظ أن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وصولا الى اللحظة الراهنة.

****

2017/11/3

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية خاصة مع استمرار تكريس الانقسام الذي كان ومازال مكسبا صافيا للعدو الاسرائيلي .

ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية ،فمن المعروف ان حجم الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي– بكل اسف وتقزز – يصل الى اكثر من 3 مليار دولار ...وما زال البعض ينتظر روتشيلد الفلسطيني.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني....

****

2017/11/4

كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة المنقسمة) ،ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في فلسطين والبلدان العربية..

تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون

من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

****

2017/11/4

الوظيفة الجوهرية للفكر.....

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، وفي هذا السياق ، نقول ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى ...جنب مع الحديث عن البدايات ، إذن فكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر ....أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة... وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي من أجل تعميق معارفهم في خدمة ممارساتهم من اجل التغيير ، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

وفي كل الأحوال ، فإن الفلسفة لا يمكن ولا يتسنى لها أن تحقق معانيها وترسم معالمها إلا برسم التصور العام الذي تتموضع داخله الأجزاء وتنسجم ، إن الفلسفة هنا إذن: تنظيم المعارف الإنسانية وإكتشاف حركتها ونظامها ، بهذا فإن المعرفة العلمية نفسها هي موضوع للفلسفة وهكذا فإن أدوات العلم موضوع بحث بذاته من مواضيع الفلسفة وهذا يدخل في أقانيم البحث الفلسفي في إطار ما يسمى علم القيم (AXIOLOGY) وعلم المنهج (METHODOLOGY)وعلم المعرفة (EPISTIMOLOGY) التي يفتقر إليها العلم.

إن كان بإمكان العلم أن يبحث في نتائج العمل فإن الفلسفة تبحث أيضا في غاياته وقيمه ، علم المعرفة في ذاته يمثل فلسفة للعلوم ، فالعلوم مستقلة –نسبياً–عن بعضها بل والمباحث المتفرعة داخل العلم الواحد كذلك ، واتجاه العلم كله نحو المزيد من التفكك بين المباحث وهذا كله يجعل العلم ونتاجه معا يبدو مفككا وغير مفهوم ، كيف يتحرك وكيف يتداخل نتاجه وكيف يعمل معا لخدمة وتطوير الانسان ؟ فلسفة العلوم – ومنهجها المادي الجدلي –هنا هي المسؤولة عن تقييم هذا الكل وانسجامه، إنها تجعل الباحث أكثر وعيا بطبيعة العمل الذي يؤديه ودوره ومكانته منسجما مع فلسفة العلوم بعامة ، وهي التي ترسم حدود المنهج وتحدد نوع وتوجه البحث العلمي واهدافه النهائية.

كما تهتم الفلسفة ببحث الميتافيزيقيا أو الماورائيات ، فتحاول الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بطبيعة المادة والحياة والفكر وعلاقة الروح بالجسد والكائن والموجود ..الخ . إن الإنسان موجود ، بالتالي الفلسفة هي محاولة لفهم منظم لهذا الوجود.

****

2017/11/4

هل انتهت الفلسفة ؟

أبدا الجواب على سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟بسؤال ما معنى الفلسفة ؟ إنها البحث عن الحكمة والمعرفة ، فهل توقف هذا الفعل البحثي وهل يمكن للبشرية انهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ بل هل يمكن للإنسان الفرد ممارسة هذه القطيعة مع الحكمة والمعرفة ؟ الجواب قطعاً لا يمكن..

كان "السؤال" وما يزال الطريق إلى الحكمة والفهم والمعرفة، منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا . وإذا كان عصرنا اليوم يتميز بشيء فلربما بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها.

أرسطو ، كان هو أول من جعل من "السؤال" قضية فلسفية في كتاباته المنطقية، وبعد ذلك

بقي "السؤال" والسؤال عن "السؤال" طوال ما يزيد عن خمسة عشر قرنا عند حدود التساؤلات العامة والتصاريح العمومية إلى أن حل القرن التاسع عشر بنهضته المنطقية.

إذّاك حاول هؤلاء الفلاسفة الحديثون، من جديد، اخضاع علاقة القضية بالسؤال إلى الفحص التأملي.

في ماهية السؤال ؟ يحدد "ديكارت" ، على هذا الصعيد، ثلاثة شروط لأهلية "السؤال" كتمهيد للمعرفة:

أولاً : ينبغي أن يكون في كل سؤال شيء غير معروف.

وثانياً : أن يكون هذا المجهول معروفاً على نحو معين أو إلى حد معين.

وثالثاً: أن هذا المجهول لا يمكنه أن يصبح معروفاً إلا بواسطة ما هو معروف.

فالفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة، وهي قبل كل شيء موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف، الإنسان اللامبالي، إنسان لا يستحق الاحترام.. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي في شكله العفوي أوالطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي، هنا يتحول الوعي – عبرالمعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

إذن فإننا نرى أن كل من يسأل يعرف ويجهل بآن . لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه . أن السؤال ينطلق من المعرفة ويعود إليها.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، وفي هذا السياق ، نقول ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى جنب مع الحديث عن البدايات ، إذن فكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر

آخر.

أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة. وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى أصدقائي في التجمع الشبابي من أجل المعرفة، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

****

2017/11/5

اشكالية او خطأ أحزاب وفصائل اليسار ، تكمن في انهم اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية المطلبية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها وقيادتها في خضم النضال الوطني التحرري والديمقراطي .(غازي الصوراني –عن اسباب الضعف الفكري والسياسي داخل فصائل واحزاب اليسار العربي وتزايد مساحة الاغتراب فيها ؟ – 2016/3/22(

****

2017/11/5

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل واحزاب اليسار الثوري – في الظروف الراهنة – تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتقه ، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنه من تحقيق عملية النهوض الذاتي صوب دوره الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقه وبرامجه –تاريخياً وراهناً– ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة قوى اليسار العربي في نضاله الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف الثورة التحررية والديمقراطية الوطنية والقومية.

إن هذه الافكار ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق اليساريين (في فلسطين والوطن العربي)فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصداقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق، آخذين في الاعتبار ان هذه العملية الاخلاقية ، الثورية ،الاستنهاضية لفصائل واحزاب

اليسار العربي ، هي أكثر من ملحة وضرورية في ظل الحقبة الانتقالية الراهنة بين مرحلتين تاريخيتين نوعيتين، مرحلة تراجع الحركة الوطنية بكل أطيافها صوب الهبوط الليبرالي السياسي من ناحية ومرحلة صعود التيار الديني وبروز وانتشار هوية الإسلام السياسي من ناحية ثانية، وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب او الفصيل اليساري الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى أخلاقيا وفكرياً وسياسيا ونضاليا....

****

2017/11/5

لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة المتنفذة عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، او الى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضا تحال الى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب.

****

2017/11/6

لن يصدق شعبنا أولئك "المثقفين" أو السياسيين الفلسطينيين الذين استمرأوا الاستسلام باسم الواقعية الرثة والمصالح الشخصية الانتهازية.

المثقف عندي هو الحامل لرسالة، لموقف وطني وتقدمي ديمقراطي، ولرؤية مستقبلية نقيضة للانحطاط الراهن من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المُشَكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية الطبقية التي ينطلق منها المثقف،وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي التقدمي الديمقراطي في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم بحيث باتت القيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والاستسلام والقيم الفردية الانانية والقيم الاستهلاكية التي أصبح لها منظروها ومشرّعوها – من المثقفين والسياسيين الانتهازيين –الذين صنعتهم انساق وآلات سلطوية" قديمة أو جديدة أو مستحدثة كما هو الحال في وضعنا العربي الراهن (انظروا الى الدور التمويلي القذر الذي يمارس من خلال" شيوخ" القبائل الاقزام في قطر والخليج والسعودية وغيرهم من العملاء المنتشرين في انظمة الحكم العربية تنفيذا لأوامر سيدهم الامريكي(.

****

2017/11/6

حول تعريف المثقف الثوري.....

بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير... والزاوية التي اقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية .

فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المُشَكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، وتضحياته من اجل المبادىء العظيمة التي نذر نفسه من اجلها ، فهذه صفة ومنهجية المثقف العضوي الثوري، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير الثوري والديمقراطي.

****

2017/11/6

ما الاسباب التي ادت الى انحسار دور المثقف الديمقراطي التقدمي في مجتمعاتنا ؟؟؟

أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي عموما والماركسي خصوصا في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s وانظمة النفط العميلة التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s ، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية

الدولة الصهيونية والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم . على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح و التراجع والهبوط السياسي ما بعد كامب ديفيد واوسلو وانهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة العولمة الامريكية وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

****

2017/11/6

باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة لدى عدد غير قليل من المثقفين اليساريين السابقين بتأثير واضح لمنظمات NGO.sوانظمة النفط العميلة التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s ، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها

****

2017/11/7

إن شكل ومضمون السياسة في الحزب او الفصيل الوطني والقومي والتقدمي الثوري يتشابك عضوياً مع شكل ومضمون الثقافة والفكر داخل بنيته، بحيث تصبح الثقافة ممارسة للسياسة...كان المفكر والقائد الثوري الراحل الرفيق جورج حبش يردد دوما مقولته "إذا خسرنا الجبهة الثقافية خسرنا كل شيء" وهي مقولة صادقة كل الصدق ، اذ لا وجود لثقافة وطنية وتقدمية ديمقراطية او مطلبية إلا في كونها حاملاً لرؤية فكرية تنطلق من التراث النضالي الوطني والقومي والانساني الى جانب الماركسية ومنهجها، لكي تصبح حاملا لمشروع سياسي اجتماعي اقتصادي ثقافي محرضاً على الواقع من أجل التغيير.

والثقافة هنا من واجبها أن تصبح ممارسة فلسفية إلى جانب ممارستها السياسية والاجتماعية والكفاحية في اطار الصراع الطبقي والسياسي ضد قوى وانظمة الاستغلال والاستبداد ، وفي اطار الصراع التناحري ضد الإمبريالية وحليفها الصهيوني...لكن الممارسة النضالية لا معنى ولا أفق لها بدون امتلاك الوعي الثوري النقيض .. وهنا بالضبط تتحقق مقولة "لا حركة ثورية دون نظرية ثورية."

****

2017/11/7

حول مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية....

الثورة الوطنية الديمقراطية هي باختصار ثورة وطنية وطبقية مناضلة ضد كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ، وضد كافة قوى اليمين الليبرالي او الاسلام السياسي ، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة احزاب يسارية ماركسية ثورية، بما يضمن تطبيق اسس ومفاهيم الحداثة والتنوير العقلاني والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الادنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل ، وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن خمسة اضعاف دخل العامل المنتج الى جانب تطوير الاوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية والرفاه للجماهير الشعبية وتحقيق مبادىء واليات العدالة الاجتماعية الثورية.

بهذا التوجه في الرؤية والبرامج ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها ، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية ، بما يضمن توفير اسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا الى جنب مع خطط محو الأمية ، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء الى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والانساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية.

اخيرا ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

****

2017/11/8

عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي اليميني الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي.....

بعد ان طغت وتفاقمت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي في اوساط معظم فصائل واحزاب اليسار العربي .نشاهد اليوم "قادة" انتهازيون شوهوا وأساءوا للفكرة والتاريخ والنضال ،لا يتورعون – بوقاحة عز نظيرها – عن رفضهم للماركسية والاشتراكية والصراع الطبقي والنضال الكفاحي، ويتلذذون بالليبرالية وافكارها باعتبارها " سمة المرحلة او عنوانها" سواء بالنسبة لحرية السوق او التطبيع والاعتراف بالدولة الصهيونية بذريعة السلام الموهوم ، لا تنقصهم الذرائع والمبررات ....ينتشرون اليوم بكثرة مريبة في صفوف فصائل واحزاب اليسارالعربى.... ينتمون للحزب بالقطعة او من اجل غاية شخصية محددة لا علاقة لها بالمبادىء او الاخلاق الثورية .... فكل شيء بالنسبة للانتهازيين ، قابل للبيع والشراء ، من أجل ممارسة التسلق التنظيمي و الطبقي ، الذي يرفعهم إلى مستوى الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي ... يتاجرون بالتاريخ النضالي ، بمثل متاجرتهم بالنضال السياسي والشعبي والنقابي والحزبي و يستفيدون المزيد من الامتيازات ، على حساب معاناة الكادحين المقهورين.... .فهل من صحوة ثورية واعية ومخلصة من كوادر فصائل واحزاب اليسار تنتشلها من براثن الانتهازيين وتطهر احزابها وفصائلها منهم لتستعيد دورها الطليعي في اوساط جماهيرها؟؟؟ أم ان تفاقم الازمات والخيبات وقوة انتشار الانتهازيين سيعزز من انتشار روح القلق واللامبالاة والاحباط واليأس ؟؟؟! وفي مثل هذه الحالة يحق لي – دون ان يعني ذلك يأسا مني – ان اتساءل.... ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالأكاذيب والنفاق والجهل والادعاء الكاذب بالنضال والغرور والانتهازية ...؟؟

****

2017/11/8

عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي اليميني الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي.....

بعد ان طغت وتفاقمت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي في اوساط معظم فصائل واحزاب اليسار العربي .نشاهد اليوم "قادة" انتهازيون شوهوا وأساءوا للفكرة والتاريخ والنضال ،لا يتورعون – بوقاحة عز نظيرها – عن رفضهم للماركسية والاشتراكية والصراع الطبقي والنضال الكفاحي، ويتلذذون بالليبرالية وافكارها باعتبارها " سمة المرحلة او عنوانها" سواء بالنسبة لحرية السوق او التطبيع والاعتراف بالدولة الصهيونية بذريعة السلام الموهوم ، لا تنقصهم الذرائع والمبررات ....ينتشرون اليوم بكثرة مريبة في صفوف فصائل واحزاب اليسارالعربى.... ينتمون للحزب بالقطعة او من اجل غاية شخصية محددة لا علاقة لها بالمبادىء او الاخلاق الثورية .... فكل شيء بالنسبة للانتهازيين ، قابل للبيع والشراء ، من أجل ممارسة التسلق التنظيمي و الطبقي ، الذي يرفعهم إلى مستوى الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي ... يتاجرون بالتاريخ النضالي ،

بمثل متاجرتهم بالنضال السياسي والشعبي والنقابي والحزبي و يستفيدون المزيد من الامتيازات ، على حساب معاناة الكادحين المقهورين.... .فهل من صحوة ثورية واعية ومخلصة من كوادر فصائل واحزاب اليسار تنتشلها من براثن الانتهازيين وتطهر احزابها وفصائلها منهم لتستعيد دورها الطليعي في اوساط جماهيرها؟؟؟ أم ان تفاقم الازمات والخيبات وقوة انتشار الانتهازيين سيعزز من انتشار روح القلق واللامبالاة والاحباط واليأس ؟؟؟! وفي مثل هذه الحالة يحق لي – دون ان يعني ذلك يأسا مني – ان اتساءل.... ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالأكاذيب والنفاق والجهل والادعاء الكاذب بالنضال والغرور والانتهازية ...؟؟

****

2017/11/8

حول مفهوم الثقافة.....(من محاضرة غازي الصوراني حول الثقافة ودور المثقف– منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 2008/8/31(

المعروف أن مصدر كلمة ثقافة في العربية من الفعل الثلاثي ثقف، ثقف الشيء بمعنى حذقه او استوعبه، وثقف الرجل، بمعنى انه أصبح رجلاً حاذقاً او ماهراً، ويقال ثقف الرمح بمعنى سوّاه او صقله، إذن فالثقافة بمعناها ومضمونها في لغتنا العربية، تشير إلى المهارة والعقل والذكاء .

أما في اللغات الأوروبية فان لفظة ثقافة Culture تعني الزرع، وجاءت بهذا المعنى لأن الزراعة تعنيالسكن أو الإقامة في القرى والمدن أو أنها تعني التحضر والاستقرار، أما في اللغة العربية نلاحظ تمييزاً بين "الحضارة" وهي كلمة تدل على مجموعة المنجزات الاجتماعية، وبين "الثقافة" وهي الكلمة التي تحمل مضموناً لحالة التقدم العقلي وحده.

أما في اللغة الألمانية، وكذلك في الأدبيات الأمريكية، تستعمل كلمة ثقافة مرادفاً لكلمة حضارة، ومعنى ذلك إن مفهوم الثقافة ينطوي على معنيين اثنين: احدهما ذاتي هو ثقافة العقل، وثانيهما موضوعي وهو جملة الأحوال الاجتماعية والمنجزات الفكرية والعلمية وأنماط التفكير والقيم السائدة.

أنا شخصياً أميل إلى الجمع بين مفهومي الثقافة والحضارة رغم إدراكي بان الحضارة هي وعاء الثقافة، لكنه وعاء متحد او ملتصق او متفاعل مع محتواه إذ لا يمكن فصل أي منهما عن الآخر خاصة وان شريان اللغة يجمعهما معاً .

على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالحضارة بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر دون أن نسعى إلى تقويضه أو تجزئته .

وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، فقد أحصى الباحث الأمريكي "ادوارد تايلور" ما يزيد عن 200 تعريف للثقافة، في حين أن الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ

للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ما هي قيمنا الثقافية القابلة للتبادل في سوق القيم، ومكونه لعقلية حداثية، ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

على أي حال يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

****

2017/11/8

أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، فقد أحصى الباحث الأمريكي "ادوارد تايلور" ما يزيد عن 200 تعريف للثقافة، في حين أن الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ما هي قيمنا الثقافية القابلة للتبادل في سوق القيم، ومكونه لعقلية حداثية، ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

على أي حال يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

****

2017/11/8

ما معنى كلمة ديالكتيك ؟

اصل كلمة الديالكتيك اغريقي ...دياليجين ..وتعني الحوار بين خصمين يعتمد كل منهما على حجج وحيثيات الآخر لتقديم حججه ودفاعه المضاد .....وفي عصر النهضة كان الفيلسوف الالماني العظيم جورج ويلهلم

فريدريك هيجل (1770 – 1831) : أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور ، وهنا تكمن مأثرته التاريخية العظيمة . لقد صاغت فلسفة –هيجل– بشكل منظم النظرة الجدلية–الديالكيتكية– إلى العالم (اثبات – نفي – اثبات)، وكانت مصدراً رئيسياً من مصادر فلسفة ماركس..... اما نقطة الانطلاق في فلسفة "هيجل" ، فتتلخص فيما يلي : إن الوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري للعالم هي: "وحدة الوجود والفكر" ، حيث يرى "هيجل" أن الفكر "يغيـر" وجوده إلى شكل مادة، طبيعة، وهذه المادة او الطبيعة عنده هي وجود آخر لهذا الفكر القائم موضوعياً والذي يسميه هيجل "بالفكرة المطلقة"؛ وهكذا إن العقل ليس ملكة خاصة بالإنسان بل هو الأساس الأوَّلي للعالم، ولذا فان العالم يتطور وينمو وفقاً لقوانين الفكر أو العقل.. وبهذا يكون الفكر أو العقل عند هيجل هو الجوهر المطلق للطبيعة والإنسان والتاريخ العالمي(والعقل عنده ايضا مستقل عن الإنسان والإنسانية)؛ على ان هذا العقل او الفكر هو ماهية جوهرية موجودة لا خارج العالم بل في العالم ذاته بوصفها (أي الماهية) المستوى الداخلي لهذا العالم، وهنا تكمن الرؤية الفلسفية والمنهجية الجدلية العبقرية عند فيلسوفنا العظيم هيجل الاب الحقيقي للديالكتيك.....

****

2017/11/8

تعريف مبسط لمفاهيم العقل ، الوعي ، الفكر ، الإدراك ، المنهج.....

تعريف مفهوم العقل : هو أداة المعرفة ، والمعرفة هي أسلوب وجود الوعي...الذي يحمل بدوره خمسة جوانب: الوعي معرفة– الوعي وعي للذات – الوعي انفعال – الوعي تخيل – الوعي إرادة وهو أهم جانب من جوانب الوعي .. أما الفكر فهو إدراك هويات جميع الأشياء .

أما الإدراك فهو نوعان: الأول: الإدراك الحسي ، الثاني :الإدراك في التجريد الفكري العالي: مثلاً الحق غير الباطل : ضده .. كلاهما الفكر.. فإذا توصلنا إلى المعرفة أو الفكر .. وميزنا بين الحق والباطل ... بين الرأسمالية والصهيونية والرجعية و الطبقات المُستَغِلة (بكسر الغين) من ناحية وبين التحرر والديمقراطية والتقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي والاشتراكية من ناحية ثانية، فان الواجب يدفعنا إلى رفض الباطل من أساسه .. باطل الفكرة... وكل هذه المفاهيم يضمها إطار المنهج ، الذي يحدد الطريق – طريق المقاومة والنضال بكل أشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية– الذي يؤدي بنا إلى الهدف من أجل تحقيق مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا..... أما المنهج الميتافيزيقي (الغيبي) فهو الطريق الذي يذهب بعيداً إلى ما وراء الطبيعة أو الوجود بعيداً عن الواقع الملموس، حيث يستخدمه اعداء التنوير والنهوض والتطور الديمقراطي ، وخاصة القوى الرجعية وقوى الاسلام السياسي لخدمة مصالحهم الطبقية النقيضة لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة . ... وهنا بالضبط يتجلى المنهج العلمي المادي الجدلي العقلاني –كمنهج وحيد– لابد من أن نستخدمه في طريقنا إلى المعرفة الواعية، بمعنى المعرفة التي تأتي انعكاساً لحركة الواقع الموضوعي بعيداً عن الغيبيات أو الميتافيزيقا، إذ أن هذا المنهج يتوافق كلياً مع النظرة العلمية إلى العالم ، و الجدلية هنا هي روح المنهج المادي الجدلي.

****

2017/11/8

في تعريف التبعية ومخاطرها على مستقبل شعوبنا العربية.....

التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية وثقافية ، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه، فالتبعية إذن –في ظروف العولمة الإمبريالية والصهيونية الراهنة – هي الحاق مجمل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة أو ما كان يعرف بـ–العالم الثالث– أو البلدان المتخلفة عموما وبلداننا العربية خصوصا باقتصاد النظام الامبريالي المعولم، بما يحقق استمرار سيطرته على هذه البلدان، وديمومة تخلفها وافقارها لضمان الاستيلاء على ثرواتها وفائض القيمة لشعوبها وافشال نموها، بما يعني ان التبعية – وخاصة في ظل انظمة الاستبداد والاسلام السياسي –تؤدي إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... إلخ. وللتبعية أنواع أهمها : التبعية السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والثقافية والسيكولوجية، وهنا يمكن الدخول إلى مفهوم التخلف على أساس أن التبعية هي جوهره الحقيقي من خلال خضوع أنظمة الحكم في بلادنا لشروط النظام الإمبريالي ، حرصاً منها على مصالحها الطبقية دون أي اعتبار للشعب او الوطن ، فهي أنظمة مستبدة فقدت وعيها الوطني ، وبسبب هذه الأوضاع، تكرست ظاهرة التخلف باعتباره ظرف موضوعي تشكل تاريخياً في بلادنا ويعاد انتاجه اليوم جنبا الى جنب مع تجديد التبعية للنظام الامبريالي في مشهد الاسلام السياسي او المأزق الراهن، وهو مأزق ناجم عن استمرار سيطرة فرقاء الرأسمالية الرثة، الاحتكارية والبيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية الحاكمة على الاقتصاد والدولة والمجتمع بصورة لا تختلف عن الانظمة المخلوعة، الأمر الذي يحتم على قوى واحزاب اليسار تفعيل الصيرورة الثورية الشعبية من جديد حتى تحقيق الاهداف التي انطلقت من اجلها انتفاضات الشباب والفقراء العرب...فلا خيار سوى تفعيل النضال الوطني التحرري والسياسي الثوري الديمقراطي من قلب الصراع الطبقي لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية حتى لا نصبح هنودا حمرا في بلادنا.

****

2017/11/8

عن العقل والعقلانية.....

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسَّد في السلوك الديمقراطي ، إلا إذا انطلقنا من الفعل والممارسة لمضامين الحداثة والتنوير والعلمانية والمواطنة والديمقراطية وخضعنا لمنطقها، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر الى يومنا هذا حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية

والاجتماعية القديمة والمشوهة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت الطبقات الحاكمة على تكريسه – بقوة القهر –في بلادنا ، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة في الوطن العربي عبر انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعابه لمفهوم المثقف التقدمي الديمقراطي ودوره في التنوير والتحريض على مواصلة الثورة الوطنية التحررية الشعبية الديمقراطية في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

****

2017/11/9

رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م(.

وهو فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا؛ بعد أن أدى فترة تجنيده العسكرية ، استقر في هولندا الدولة الرأسمالية الأولى في عصره حيث كرس نفسه للبحث العلمي والفلسفي؛ وبسبب آراءه اضطهده اللاهوتيون الهولنديون مما اضطره إلى الانتقال إلى السويد عام 1649 حيث مات بعد ذلك بعام.

وترتبط فلسفة "ديكارت" بنظريته في الرياضيات وعلم نشأة الكون "الكوسموجونيا" والفيزياء؛ وهو أحد مؤسسي الهندسة التحليلية.

كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية ديالكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص" أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً دراسة لمقولة العقل وابراز مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ الديكارتي العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أوالكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

*الأفكار الأساسية في فلسفة "ديكارت_: "

ينطلق في فلسفته من أثينية DUALISM الروح والجسد، ويسلم بوجود جوهرين مستقلين هما: مادي وغير مادي، يتمتع الجوهر غير المادي بصفة أساسية هي التفكير، بينما يتميز الجوهر المادي بالامتداد ، إنه كما يقول ماركس : يفصل فصلاً تاماً بين فيزيائه وميتافيزيقاه ففي إطار الفيزياء تشكل المادة الجوهر والأساس

الوحيد للوجود والوعي. "

لقد بدأ "ديكارت" من "التشكيك بيقينية جميع المعارف التي كانت تعتبر حقيقة لا يرقى إليها الشك" إنه ينطلق من الشك المطلق الكلي والراديكالي لكنه لم يكن لا إدرياً) AGNOSTIC ولا ريبياً ،(إنه ينتقد المعرفة الموجودة بهدف البحث عن معرفة أكثر يقينية) ، يدفعه في ذلك الإيمان بوجود مثل هذه المعرفة ، فالشك عنده وسيلة لامتحان معارفنا ومنهجاً للوصول إلى اليقين ، فمهما اتسعت دائرة الشكوك يبقى هناك في النشاط المعرفي شيء لا يرقى إليه الشك (الشك ذاته) ، وفي كل الحالات يبقى وجود الشك ذاته ، وبما أنني أشك فإنني أفكر وبما أنني أفكر إذن أنا موجود. ..

ولكن إذا كان الشك هو الوسيلة العقلية الوحيدة التي استخدمها "ديكارت" في البرهان على التفكير ، فما هي الكيفية التي بدأ بها شكوكه ؟ يجيب "ديكارت" أن من الممكن ألاَ يكون جسمي موجوداً فمن الجائز أن تكون هناك روح خبيثة أوجدتني على حالة أظن بها أن لي جسماً ، بينما لا أملكه في الواقع ، ولكني أعلم يقيناً بأنني أنا الذات المفكرة والشاكة لست وهماً بل موجوداً أنا أفكر إذن أنا موجود..

****

2017/11/9

المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير...

المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين لم تدخل بعد الى عصر التنوير..بسبب استمرار سيطرة وهيمنة الانظمة المستبدة والتابعة والرجعية التي تجسد أبشع المصالح الطبقية وتفرز يوميا أبشع الافكار الغيبية المتخلفه في اطار من القهر والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية الفقيرة التي فاض الكيل من شدة استغلالها وظلمها وباتت في شوق شديد يلفه الاحباط بسبب عجز القوى والاحزاب التي من المفترض انها تجسد طموحها وتعبر عن تطلعاتها وتوعيتها وقيادتها صوب التمرد السياسي والاجتماعي ومواصلة الثورة من اجل الحريه والانعتاق والعدالة وسيادة مفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية بعد ان تكشفت زيف مشهد الاسلام السياسي ومحاولاته في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد والقهر النقيضة لمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي يستحيل انتشارها وتكريسها طالما بقيت مفاهيم وأدوات التخلف وثقافته الرجعية سائدة مهيمنة على مجتمعاتنا .... وهنا تتبدى الحاجة الى وعي مفاهيم التنوير ودمجها مع مفاهيم الثورة التحررية الديمقراطية ...تلك المفاهيم التي انتشرت في القرن الثامن عشر في اوروبا فيما عرف بعصر التنوير الذي لم يكن مجرد حقبة متميزة أو تغير حاسم في التاريخ الإنساني فحسب ، بل كان حركة سياسية وعلمية ، وأخلاقية هائلة ...قادها صفوة رواد عصر النهضة من الفلاسفة والمفكرين : فولتير ، ومونتسكيو ، وديدرو ، وروسو ، وهولباخ، ودالمبير، وديفيد هيوم .... جون لوك ، وفرانسس بيكون ، وتوماس هوبز ، وقبل هؤلاء جميعا اسحاق نيوتن.

****

2017/11/9

تعريف الفلسفة (من كتاب مدخل الى الفلسفة الماركسية – غازي الصوراني – غزة – 2014 – ط 1 :(

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة، وهي قبل كل شيء موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف، الإنسان اللامبالي، إنسان لا يستحق الاحترام.. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي في شكله العفوي أوالطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي، هنا يتحول الوعي – عبرالمعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها .. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره.

فما هي الفلسفة ؟

إن التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

•إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود.(

•هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي : 1 – مستوى عفوي – اعتيادي 2– مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي.(

الأول : المستوى العفوي(الاعتيادي:(

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية .

الثاني : المستوى الطليعي(الثقافي الايديولوجي:(

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيديولوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية (إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق

نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(

أخيرا ..الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

****

2017/11/9

ما هي الفلسفة ؟

إن التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

•إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود.(

•هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي : 1 – مستوى عفوي – اعتيادي 2– مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي.(

الأول : المستوى العفوي(الاعتيادي:(

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية .

الثاني : المستوى الطليعي(الثقافي الايديولوجي:(

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيديولوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية (إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(

****

2017/11/10

الحصار المفروض على قطاع غزة، هو جزء لا يتجزأ من الحصار المفروض على أبناء شعبنا الفلسطيني كله، سواء بصورة مباشرة كما هو الحال في الضفة الفلسطينية، عبر الاعتقالات اليومية والحواجز

والجدار، أو بصورة غير مباشرة كما هو حال اللاجئين الفلسطينيين في المنافي، الذين يتعرضون للعديد من الإجراءات التي تكرس معاناتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة يتميز في كونه الأكثر بشاعة وهمجية سواء في دوافعه وأسبابه الاقتصادية والسياسية المباشرة أو الآنية، أو في دوافعه السياسية البعيدة المدى وفق المخطط الإسرائيلي، وهو أيضاً حصار يختلف من حيث شكل ممارسته وأهدافه عن أشكال الحصار المعروفة في التاريخ الحديث والمعاصر فهو على النقيض من حصار القوى الإمبريالية للثورة الروسية عام 1917، وعلى النقيض من حصار الثورة الكوبية، كما هو على النقيض من حصار العراق وكوريا الشمالية، فهو حصار لا يستهدف إنهاء الانقسام أو إسقاط حكوماته، بقدر ما يستهدف تفكيك البنيان السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للشعب الفلسطيني كله، وإيصاله إلى حالة من الإحباط واليأس عبر تراكم عوامل الإفقار والمعاناة والحرمان التي تمهد بدورها إلى إرباك الأولويات في الذهنية الشعبية الفلسطينية تجاه الصراع مع العدو والصمود في مواجهته ومقاومته، ليصبح أولوية ثانية أو ثانوية، لحساب أولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش، ارتباطاً بانسداد الأفق السياسي، وتفاقم مظاهر البطالة والفقر التي تراكم بدورها مظاهر الإحباط واليأس، حيث "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" كما يقول ماركس، كما هو مآل فقراء شعبنا الذين قد يصبرون على غياب الدقيق في ظروف التوحد السياسي والاجتماعي الداخلي، التي توفر مقومات الصمود الوطني والمجتمعي بمثل ما تحافظ على بقاء الآمال الوطنية الكبرى حية وقوية في عقول وقلوب الجماهير، لكنهم في ظروف الانقسام والتفكك السياسي والاجتماعي، علاوة على الحصار المحكم، تعرضوا – وما زالوا– لحالة من القلق والإحباط قد تدفع بهم صوب المزيد من نفاذ صبرهم، في ظل انسداد الأفق –راهناً– في وجه أهدافهم الوطنية أو آمالهم الكبرى وهي أهداف وآمال هبطت إلى قاع مشاعرهم وسلم أولوياتهم بعد أن باتت "الكابونة" أو "سلة الغذاء" المدفوعة الثمن من الخارج، ملاذاً يسعى إليه المحرومين مع اضطرارهم إعلان الولاء لهذه الجهة "المغيثة" أو تلك من الأحزاب والفصائل أو المنظمات غير الحكومية لا فرق عندهم في ظل تراجع الآمال بالنسبة للاستقلال والحرية والوحدة الوطنية. ففي ظل انتشار البطالة والفقر المدقع والعوز والحرمان بصورة غير مسبوقة في قطاع غزة، تعمقت وتزايدت بعد مسلسل العدوان الهمجي نهاية ديسمبر 2008 وأول يناير 2009 ونوفمبر 2011 وصولا الى العدوان النازي اغسطس 2014 الذي أعاد إلى أذهان العالم صور ومشاهد المحرقة النازية في القرن الحادي والعشرين الأكثر بشاعة من سابقتها، بما يؤكد على أن الهدف الإسرائيلي منذ فرض الحصار والعدوان والعودة مجدداً للحصار، هو تحديداً استمرار تفكيك النظام السياسي الفلسطيني وانقسامه، بما يضيف إلى الذرائع الإسرائيلية في رفضها لمبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذرائع فلسطينية داخلية تتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية بطريق مباشر أو غير مباشر.

****

2017/11/10

حينما نقول : يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، الماركسي المتطور المتجدد الديمقراطي خصوصاً.....ماذا يمكن أن يعني ، بالملموس ، هذا الكلام ؟

إنه يعني ان نتخلى عن النظرة العقائدية الجامدة إلي الماركسية ، واعادة الاعتبار إلي جوهر" الديالكتيك

التاريخي"والمنهج المادي الجدلي ، والاقتناع بأن التاريخ الذي لا نهاية له لا يسير دوما وبالضرورة على خط مستقيم صاعد، وان الصراع الطبقي هو أحد اهم العوامل الرئيسية المحركة له إلي جانب عوامل أخرى، لذلك يجب أن تستعيد الماركسية في مجتمعاتنا العربية دورها ككاشف – من ارضية الصراع الطبقي – لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعد الوطنية والقومية والاممية.(

–كما يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الثوري في كل بلد عربي عبر دور طليعي متميز على طريق الحوار الجاد لتأسيس الحركة الماركسية الديمقراطية العربية.... هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الاستراتيجي المركزي في لحظة تفاقم التناقضات التناحرية مع العدو الامبريالي الصهيوني ، وفي لحظة تفاقم التناقضات الطبقية مع القوى الرجعية وقوى الاسلام السياسي وبداية تفكك الأنظمة العربية الدكتاتورية..

****

2017/11/11

سؤال وجواب ... أين مجتمعاتنا العربية من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم المواطنة ؟

جواب ....إن هذه المجتمعات تجابه عموماً أنظمة سادت واختلطت فيها مظاهر الاستبداد التقليدي أو المحدث ، بأنواعه ، الديكتاتورية ، والأتوقراطية ، والثيوقراطية ، التي تضمن احتكار الحكم ومركز السلطة للطبقة الحاكمة من ناحية، ومن خلال "احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع "عبر اختراق مختلف مستوياته ومؤسساته الحكومية والمجتمعية وجامعاته وأحزابه ان وجدت"، من ناحية ثانية ، بحيث باتت المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين:

"الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان الفكري الذي يتحكم بالرأي العام ويحوله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق". من هنا ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض . لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين. فهما يتغذيان من نتائج عملهما المتبادل. فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش."

****

2017/11/11

ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض . لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين. فهما يتغذيان من نتائج

عملهما المتبادل. فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

****

2017/11/11

بعض ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة الناجمة بسبب الانقسام.....

–برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

–ان تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في احترام القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. إلى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي – في سياق التخلف التاريخي– بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة .

–ونتيجة لتراكمات السنوات العشرة الماضية في ظل الانقسام، تسود مجتمعنا اليوم، مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما.

****

2017/11/11

عندما يكون هناك يسار عصي على ممارسة النقد الذاتي، وفي ذات الوقت لا يمل الحديث اللفظي طبعا عن ضرورة المراجعة، فكيف لهذا اليسار ان يعترف بالخطأ، وبمسؤوليته عن الخطأ، بل كيف يقوم

بإصلاح الخطأ؟

بل إن السؤال الجارح كيف بإمكان اليسار هذا أن يمارس الصح إن لم يقبض على رأس الخطأ؟ إنه لا يدرك أن قضيتنا وأوضاعنا وحركتنا الوطنية بكل مسمياتها تعيش مأزقا خانقا يتطلب من كل وطني مخلص إعادة النظر في كافة البرامج والرؤى السابقة التي أوصلتنا إلى هذا المأزق الذي يعني بصراحة شديدة وصولنا إلى حالة قصوى من العطب في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، فالمأزق حالة عطب أو فشل أوهزيمة حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة.

في الأزمة خلل يقبل تصحيحاً أو تداركاً، وحتى إن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق الذي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي خيض فيه وقاده في المطاف الأخير إلى المأزق.

****

2017/11/12

في مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية....

قضيتنا وأوضاعنا وحركتنا الوطنية بكل مسمياتها تعيش مأزقا خانقا يتطلب من كل وطني مخلص إعادة النظر في كافة البرامج والرؤى السابقة التي أوصلتنا إلى هذا المأزق الذي يعني بصراحة شديدة وصولنا إلى حالة قصوى من العطب في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، فالمأزق حالة عطب أو فشل أوهزيمة حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة.

ففي الأزمة خلل يقبل تصحيحاً أو تداركاً، وحتى إن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق الذي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي خيض فيه وقاده في المطاف الأخير إلى المأزق.

****

2017/11/12

لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني االديمقراطي التقدمي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل أحزاب اليسار ، بما يغلق الابواب امام إنتاج قيادة انتهازية رخوة عاجزة ، مرتدة وغير متجانسة ستدفع بهذا الفصيل أو الحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

فعندما تهترئ الأطر السياسية التي تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال التحرري والمجتمعي الديمقراطي الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في ظل الانقسام والصراع المتواصل على السلطة والمصالح ، وفي ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي.

****

2017/11/12

إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من الانتهازية والرخص في بعض المنظومات الإعلامية من أجل الترويج – المدفوع الثمن – لسياسات وممارسات انظمة التبعية والاستبداد والتخلف ، والشاهد على ذلك ، انحسار دور المثقف الوطني الديمقراطي التقدمي في مجتمعاتنا، على الرغم من نضوج الظرف الموضوعي للنضال ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال ، وهو انحسار مريع ومقلق في هذه المرحلة التي –على ما يبدو– تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمعظم منظمات NGO.sالتي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية، وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s أو المحتل الأجنبي، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في تبرير احتلال بلاده بذريعة الديمقراطية والسلام، ومن ثم تمهيد الطريق للاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية وتوسعها وتزايد عدوانيتها في مقابل تفكيك الدول العربية وفق المخطط الامبريالي/ الصهيوني عبر العديد من الممارسات من بين اهمها اشعال الصراعات الدموية الارهابية ببعديها الطائفي والاثني علاوة الصراعات والتناقضات بين الدول العربية في ظل احتدام مظاهر وممارسات الاستبداد والاستغلال الطبقي فيها.

****

2017/11/13

الدوافع التاريخية والقانونية المحفزة للنضال الفلسطيني:

أولا: إن الاتفاقات غير المبنية على الحقوق الوطنية (مثل كامب ديفيد واوسلو ووادي عربة وغيرها)، بصورة مباشرة وواضحة ، لا تصمد طويلا ، بل إنها تتحول ، طال الوقت أم قصر ، إلى بذرة حرب بين أطرافها ، طالما أنها تستند إلى الإكراه وإرادة القوة دون أي اعتبار لحقوق تاريخية أو شرعية ، وفي مثل هذه الأحوال يكون الحديث عن آفاق السلام العادل والمتوازن حديث أوهام بلا نتيجة أو جدوى ، تكشفه وتصده حقائق الواقع والتاريخ المرتبطة بأرضنا وشعبنا وقضيتنا وعروبتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

ثانيا: لقد بات من الواضح أن العدو الصهيوني ، في ظل نظام العولمة الراهن ، وبمساندة مباشرة من الإمبريالية الأمريكية ، يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب، بديلا لكل شرعية، سواء تلك المستندة إلى الحقوق الوطنية التاريخية أو تلك المستندة إلى الشرعية الدولية ومقرراتها ، لذلك كله يتجلى الصراع مع الدولة الصهيونية والوجود الامريكي صراعا تناحريا ووجوديا.

ثالثا: إن استمرار هذا الصمود والنضال المتواصل لشعبنا لا يلغي حقيقة هذا الترابط العضوي العميق والمتجدد في أوساط شعبنا – وبصورة عفوية– حول شعار وحدة الأرض والشعب والقضية ، بمثل ما يؤكد أيضاً –وبنفس

الدرجة من القوة والترابط- ان الصراع هو في الدرجة الاولى صراع عربي صهيوني في الطليعة منه القوى الثورية الفلسطينية.

****

2017/11/13

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها العدو الصهيوني/الامبريالي ، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا العربية، قادرة عبر قواها الوطنية التقدمية على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

****

2017/11/14

مقدمة ونتيجة ...ورؤية مستقبلية ...للحوار

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب- نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الماركسية الثورية

القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي للنمط الرأسمالي السائد في بلادنا ، وهو نمط رث وتابع ومشوه.
****

2017/11/14

ببالغ الحزن والشجن تلقيت صباحا نبأ توقف نبضات قلب صاحب القلب الطيب وصاحب الأخلاق النبيله صديق عمري وابن عمي طارق خضر الصوراني الوطني الفلسطيني الذي ما عرفته إلا إنسانا عظيماغامرا بمشاعر الحب والاحترام لكل من عرفه يحترم الآخر ويقدره ولو اختلف معه فلطالما كان الفقيد دوما محبوبا متواضعا كريم النفس مرتفع الأخلاق وطني الهوى فمذ شبابه التحق بحركة فتح وكان زميل النضال مع الشهيد عاطف بسيسو وغيره من المناضلين .. لصديق عمري الراحل كل الوفاءمني ومن كل من أحبه ....وخالص عزاؤنا أن أبو خضر رحل وترك خلفه سيرة طيبة سيذكرها كل من عرفه...اصدق مشاعر العزاء والمواساة لاصدقائي واحبتي اخوانه الاعزاء المهندس مالك وأ.راجي والمهندس بسام ود.غسان ولكل ابناء العائلة واصدقاء ومحبي فقيدنا الغالي.
****

2017/11/15

آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية .

لكن الانتقال إلى مثل هذا الهجوم السياسي الديمقراطي المضاد يستدعي، بل يفترض النجاح سلفاً في حل أزمة قيادة الحركة الوطنية العربية. إنه يتطلب نقل هذه القيادة إلى أيدي تحالف واسع أو كتلة تاريخية للقوى الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة في مواصلة المعركة ضد الوجود الامبريالي الصهيوني، وتحقيق التقدم الاجتماعي الديمقراطي في ذات الوقت. وهذا التحالف الوطني الواسع يمكن أن يضم البرجوازية الصغيرة وطلائعها المتقدمة ذات القدرات الثورية المتجددة، ويضم أيضاً الطبقة العاملة النامية حيث تضطلع فيه بدور أساسي متصاعد، للخروج من الإطار الرأسمالي وأنظمة الاستبداد، وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية وذلك انطلاقاً من وعينا أن الدول العربية – في الوضع الراهن– لن تستطيع تحقيق أي نوع من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من دون الفعل الثوري الطليعي والجماهيري معاً.
****

2017/11/15

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض ثوري ديمقراطي لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات العربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

****

2017/11/15

مائة عام من النضال ومائة عام من الخسارة او الفشل، لا يعني هذا أبداً الكفّ عن النضال الوطني ضد العدو الصهيوني والامبريالي في موازاة النضال الديمقراطي ضد انظمة الاستبداد والاستغلال من قلب الصراع الطبقي، بل مراجعة ما جرى ، بحثاً عن أفق وطني ديمقراطي تقدمي جديد ، يفصل بين الوهم والحقيقة ، وبين الالتزام الوطني بالاهداف والرؤى الثورية الديمقراطية وبين تحزّب الحسابات الفقيرة ضيقة الافق لئلا نعيد انتاج الفشل والخسارة من جديد.

****

2017/11/16

المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض.....

المعارك الايديولوجية (على قاعدة احترام الرأي والرأي الآخر)كانت – ومازالت وستظل– هي الاساس الأول لصعود وانتشار وانتصار الاحزاب الثورية، بمثل ما كانت –ومازالت– الأساس الأول لصعود عملية التطور الفكري للبشرية ونهوضها وتقدمها وتعرجاتها منذ الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر التي جسدها سقراط وأفلاطون وأرسطو وأبيقور وأفلوطين وأوغسطين والفلسفة السكولائية الرجعية وصولا إلى روجر بيكون الذي طرح فكراً نقيضاً للسكولائية عبر إعلانه "ان الوصول إلى الحقيقة ويتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة وأهمها رواسب الجهل والصمت على المفكرين الرجعيين" ، كذلك الأمر في تلك المرحلة التاريخية حتى القرن الرابع عشر تطورت وتفاعلت وتصارعت المعارك الأيديولوجية في التاريخ الاسلامي بين المذاهب الاسلامية المتنوعة مثل: الخوارج ،وجماعة المرجئة والمعتزلة والشيعة وصراعها مع المذاهب السّنية المحافظة ، وصولا الى جماعات الزهد والتصوف الغيبية ، وهنا علينا أن نذكر جيداً كل من الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون ، الذين خاضوا معارك ايديولوجية ضد الفلاسفة المسلمين السلفيين، من أمثال الغزالي وتلميذه ابن تيميه وابن القيم الجوزيه، حيث لم يتورع الفلاسفة العقلانيين المسلمين وخاصة ابن رشد والمعتزلة وهم فرسان العقل في الاسلام من خوض المعارك الايديولوجية مع خصومهم الطبقيين والسياسيين، دون أن يفكر أحد منهم في تجنب فتح معارك ايديولوجية، ولو حصل ذلك التجنب منهم أو من فلاسفة الغرب الماديين والعقلانيين، لما كان ممكنا أن يتطور الوعي البشري وأن تتوهج روح النهضة والثورة السياسية والعقلانية من جهة، ولما كان ممكنا أن تشتعل الثورات الشعبية كما حصل في الثورة الامريكية والانجليزية والثورة الفرنسية والحركات الثورية الأخرى في العالم من جهة ثانية.

****

2017/11/16

الموقف ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف العربي عموما وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء ومشايخ السعودية والخليج خصوصا ، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته

الحركة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية قوى المعارضة الوطنيةالديمقراطية الثورية.

****

2017/11/16

لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم.

****

2017/11/16

الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة والثورة وفق مبادىء الثورة الوطنية الديمقرطية بافاقها الاشتراكية.

****

2017/11/17

الخطاب الوحدوي الذي عبر عنه الأخ السنوار بالأمس يؤكد مصداقية الاخوة في حماس لانهاء الانقسام هل سيقابله خطابا من الاخوة في قيادة فتح يبدأ بالغاء الاجراءات العقابية على غزة وينتهي ببرنامج وطني توحيدي تعددي يؤكد على المصداقية باتجاه المصالحة ؟؟؟

****

2017/11/17

إما المصالحة والوحدة عبر حوار وطني ديمقراطي شامل أو مزيد من الضياع والتفكك لشعبنا وقضيتنا ونكبة أشد خطورة بما لا يقاس من نكبة 1948

****

2017/10/17

الأخوة والرفاق الاعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية وحليفها الأمريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو

أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

****

2017/11/18

لا بد من ممارسة الضغط الشعبي لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية

على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني.

****

2017/11/18

إن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة، هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار وطني وقومي سياسي تقدمي وديمقراطي من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة والمثقفين الثوريين.

****

2017/11/18

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها لا تكتمل بالهيمنة على فلسطين بل على المحيط العربي لأنها تدرك العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

****

إما المصالحة والوحدة عبر حوار وطني ديمقراطي شامل أو مزيد من الضياع والتفكك لشعبنا وقضيتنا ونكبة أشد خطورة بما لا يقاس من نكبة 1948

****

2017/11/19

الصهاينة الحكام العرب في السعودية ودويلات الخليج أشد خطرا على شعوبنا من الصهاينة اليهود.

****

2017/11/19

"الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين ، اليوم –في ظل احادية العولمة الإمبريالية– ، ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف، لأنه يعكس اهتماما يهدف إلى تكريس سيطرة دولة العدو الصهيوني وتوسعها على حساب قضية اللاجئين والأرض الفلسطينية .

أما عنصر القوة الفلسطيني ، فهو مرهون بممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لانهاء الانقسام واستعادة الالتفاف الشعبي حول المبادئ والثوابت الوطنية والنظام السياسيي الوطني والديمقراطي ومواصلة النضال من أجل وحدة النضال التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني والعربي.

****

2017/11/19

الالتزام بتطبيق وثيقتي الأسرى 2006 والقاهرة 2011 ضمانة وحيدة للمصالحة والوحدة الوطنية

****

2017/11/19

منطلق السعودية هو أنه لاستمرار حكم العائلة المالكة ومصالحها يجب أن تُخضع المنطقة لأيديولوجية تمنعها من التفكير في التقدم

****

2017/11/20

حول التناقض الأساسي التناحري مع الكيان الصهيوني.....

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، اي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا اقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

****

2017/11/21

عن اعتراف م.ت.ف بالكيان الصهيوني ونتائجه الكارثية المتراكمة حتى اللحظة ..وموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين....

ادى الاعتراف منذ لحظة توقيعه في سبتمبر 1993 الى افراغ المنظمة من مضمونها وأفكارها ومبادئها التحررية التي شكلت قبل كارثة أوسلو أفكارا توحيدية لكل أبناء شعبنا وفصائله وأحزابه..

أما اليوم فقد تفككت الأفكار التوحيدية للمنظمة وبات شعبنا بلا فكرة سياسية توحيدية جامعة له ، ويعيش اليوم حالة من الانقسام والتشتت السياسي في الأهداف والبرامج إلى جانب عجز الجميع في إطار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس عن إنهاء الانقسام وتحقيق حد أدنى من وحدة الصف ناهيك عن وحدة الأهداف الوطنية ، وغاب او تقزم وتقلص المشروع الوطني التحرري ليصبح صراعا على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس.

وهنا يتجلى قصور وعجز القوى اليسارية والديمقراطية عن إثبات وجودها السياسي والمجتمعي بما يمكنها لتحقيق البديل الديمقراطي الشعبي المعبر عن مصالح وأهداف شعبنا عبر استعادته لمبادئ م.ت.ف في خضم النضال التحرري المقاوم بكافة الأشكال الكفاحية والسياسية والجماهيرية التي وحدها يمكن ان تفرض على العدو الإسرائيلي انسحابا فعليا من الأراضي المحتلة بما يمكننا من إثبات وجودنا الفعال في المحافل الدولية ومن ثم بلورة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس كحل مرحلي لا ولن يتوقف عند ما يسمى بحدود 1967، وهذا هو جوهر ومضمون مواقف الجبهة الشعبية حسب مواثيقها ، إذ أن تحقيق هدف الاستقلال المرحلي في مثل هذه الحالة هو نتاج لعملية نضالية تحررية وديمقراطية نستطيع من خلالها مواصلة النضال من اجل استرداد كامل ترابنا الوطني الفلسطيني على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

****

2017/11/22

عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني.....

تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أوتأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل عبر علاقة جدلية وثيقة بين برنامج التحرر الوطني وبرامج النضال والصراع الطبقي، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

****

2017/11/24

الصيغة العامة لبيان الحوار الوطني بالقاهرة تفضح العجز والفشل.....

لقد بات من الواضح في أذهان أبناء شعبنا، أنه على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية، على العديد من وثائق الوفاق أو المصالحة، وآخرها بيان القاهرة أول أمس 2017/11/22 ، إلا أن هذه "المصالحات" والبيانات التي لم تتضمن اية خطوات عملية محددة لادخال الطمأنينة واستعادة التفاؤل في نفوس وعقول ابناء شعبنا بل اعادت طرح الشعارات العامة المتكررة بدون جدوى دليلا على اخفاء عجز كافة الفصائل وفشلها في الاتفاق على صيغة تتضمن الخطوات العملية التنفيذية لاتفاق القاهرة ، وبالتالي فان البيان الاخيرالمخيب لكل الامال لم يعد اليوم محل سخرية وتندر أبناء شعبنا فحسب، بل باتت للأسف مصدراً لمزيد من تراكم عوامل القلق والاحباط واليأس في ظل استمرار رفض رئيس السلطة الغاء اجراءاته وقراراته العقابية ضد الموظفين ورفض الاتفاق على مواعيد زمنية محددة لإجراء الانتخابات المتزامنة للرئاسة وللمجلسين الوطني والتشريعي قبل منتصف 2018، الى جانب الفشل في الاتفاق على عقد اللجنة

التحضيرية بمشاركة كافة القوى الوطنية والاسلامية لاعادة بناء وتفعيل منظمة التحريربذريعة التمكين الكلي الشامل المطلق دونما اي اعتبار للعديد من خطوات حركة حماس على طريق التمكين وهو دليل على استمرار مناخات عدم الثقة وغياب حسن النوايا من جهة والاستجابة الكاملة لشروط امريكا وغيرها على المستويين الدولي والاقليمي/العربي من جهة ثانية دون اي اعتبار لمعاناة شعبنا في الوطن والشتات بل على العكس تزايد درجات التشاؤم وتزايد مشاعر اليأس ومن ثم تزايد عزلة شعبنا وانفضاضه عن الجميع حيث نلاحظ اليوم تراجعا في مفاهيم الوطنية والانتماء والنضال الوطني التحرري والديمقراطي لحساب قيم التفكك والتخلف واللامبالاة ، وكل ذلك بسبب فشل 14فصيل عموما وحركتي حماس وفتح خصوصا في الاتفاق على خطوات او خطوة تنفيذية تخفف بعضا من المعاناة.

****

2017/11/24

الجبهة الشعبية تدين الهجوم الارهابي الذي استهدف المصلين في مسجد الروضة

أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الهجوم الإرهابي الذي استهدف مصلين في مسجد الروضة ببئر العبد، وأدى إلى استشهاد وجرح العشرات منهم.

وأكدت الجبهة وقوفها إلى جانب مصر وشعبها الشقيق في هذا المصاب الجلل، وفي مواجهة خطر الإرهاب ومجوعاته التكفيرية التي تستهدف الآمنين كما وحدة مصر وأراضها، خدمة لأهداف الإمبريالية والصهيونية في الوطن العربي، في عدم الاستقرار وإبقاء المنطقة مشتعلة طائفيًا ومذهبيًا.

واعتبرت أن مواجهة الإرهاب ومخاطرة يتطلب تكثيف كل الجهود الوطنية والقومية والدينية المتنورة، الذي يبدأ بخلق بيئة مناهضة لمنابعه الفكرية والعملية وأدواته الممتدة في مساحات كبيرة في الفكر الديني السائد، وهذا أيضًا رهن بمدى فعالية القوى التقدمية في ساحتنا العربية.

وتقدمت الجبهة بتعازيها الحارة لأسر وذوي الشهداء والجرحى، وعموم الشعب المصري الشقيق، وأكدت وقوفها ومساندتها ومعها كل الشعب الفلسطيني إلى جانبهم في مصابهم ومصابنا الجلل.

المجد للشهداء والخزي والعار للإرهاب وقواه ومنتجيه

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الإعلام المركزي

24/11/2017

****

2017/11/24

على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية، على العديد من وثائق الوفاق أو المصالحة، وآخرها بيان القاهرة أول أمس 2017/11/22 ، إلا أن هذه "المصالحات" والبيانات التي لم تتضمن اية خطوات عملية محددة لادخال الطمأنينة واستعادة التفاؤل في نفوس

وعقول ابناء شعبنا بل اعادت طرح الشعارات العامة المتكررة بدون جدوى دليلا على اخفاء عجز كافة الفصائل وفشلها في الاتفاق على صيغة تتضمن الخطوات العملية التنفيذية لاتفاق القاهرة ، وبالتالي فان البيان الاخيرالمخيب لكل الامال لم يعد اليوم محل سخرية وتندر أبناء شعبنا فحسب، بل بات للأسف مصدراً لمزيد من تراكم عوامل القلق والاحباط واليأس في ظل استمرار رفض رئيس السلطة الغاء اجراءاته وقراراته العقابية ضد الموظفين ورفض الاتفاق على مواعيد زمنية محددة لإجراء الانتخابات المتزامنة للرئاسة وللمجلسين الوطني والتشريعي قبل منتصف 2018، الى جانب الفشل في الاتفاق على عقد اللجنة التحضيرية بمشاركة كافة القوى الوطنية والاسلامية لاعادة بناء وتفعيل منظمة التحريربذريعة التمكين الكلي الشامل المطلق دونما اي اعتبار للعديد من خطوات حركة حماس على طريق التمكين وهو دليل على استمرار مناخات عدم الثقة وغياب حسن النوايا من جهة والاستجابة الكاملة لشروط امريكا وغيرها على المستويين الدولي والاقليمي/العربي من جهة ثانية دون اي اعتبار لمعاناة شعبنا في الوطن والشتات بل على العكس تزايد درجات التشاؤم وتزايد مشاعر اليأس ومن ثم تزايد عزلة شعبنا وانفضاضه عن الجميع حيث نلاحظ اليوم تراجعا في مفاهيم الوطنية والانتماء والنضال الوطني التحرري والديمقراطي لحساب قيم التفكك والتخلف واللامبالاة ، وكل ذلك بسبب فشل 14فصيل عموما وحركتي حماس وفتح خصوصا في الاتفاق على خطوات او خطوة تنفيذية تخفف بعضا من المعاناة.

****

2017/11/25

عن شعار " الدولة اليهودية" ودونالد ترامب والتحالف الامريكي الصهيوني والمجابهة المطلوبة.....

ان تعريف الدولة الصهيونية بأنها «دولة يهودية وديموقراطية» يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية والامريكية، "دولة قومية لليهود لكن بنظام ديموقراطي". أما دولة ديموقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس، بشر، لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه العلماني والديني.

لهذا نلاحظ توحد اليمين الصهيوني المتطرف العلمانيين والسلفيين المتطرفين (الحريديم) ليطالبوا بدولة يهودية ديموقراطية لليهود، انعكاساً لعقلية القوه والغطرسة الصهيونية، بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية وكل رؤسائها واخرهم رئيسها ترامب ، الأمر الذي سيؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عموماً، ومع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 خصوصاً، وذلك ارتباطاً بوعيهم لمخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" التي تفوق بسلبيتها ما لا يمكن قياسه من الآثار السياسية المباشرة. وعلى سبيل المثال:

.1يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني ان الفلسطينيين والعرب يعترفون بشرعيتها التاريخية، ما يجعل المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل قيام "إسرائيل" عام 1948 وبعد قيامها، أمراً غير مشروع وغير أخلاقي، بل عملا ارهابيا من وجهة نظر التحالف الإمبريالي الصهيوني وتوابعه في بلادنا!!

.2يفرض هذا الاعتراف على فلسطينيي 1948 قسم الولاء عنوة للدولة اليهودية.

.3يفرض على أي نائب عربي منتخب، الولاء لا للدولة وقوانينها باعتباره مواطناً، بل الولاء للرموز الدينية أو القومية للدولة اليهودية كالعلم والشعار والنشيد..؟؟؟

وبالتالي فان تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي لتحقيق اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي.

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض،تحت مسمى " دولة قابلة للحياة"، او تقاسم وظيفي اسرائيلي فلسطينى اردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراط لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة دولة العدو الصهيوني وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي ديمقراطي موحد..

****

2017/11/25

تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي لتحقيق اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة غير المسبوقة من الضعف والخضوع العربي الرسمي.

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض،تحت مسمى " دولة قابلة للحياة"، او تقاسم وظيفي اسرائيلي فلسطينى اردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراط لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى

"الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة دولة العدو الصهيوني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي ديمقراطي موحد..

****

2017/11/25

إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا.....

لا بد من مواصلة الحوار الوطني الشامل لتنفيذ وتطبيق اتفاقية الوفاق الوطني2006 والقاهرة 2011 بالاضافة الى اتفاق حماس وفتح بالقاهرة بتاريخ 2017/10/12بروح عالية غامرة بالحس الوطني لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا.

****

2017/11/25

عن مأزق المشروع الوطني الفلسطيني....

حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به إلى ذلك المأزق، ولا سبيل إلى خروج الفكر السياسي من انسداد طريقه أو من مأزقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته إلى النهاية المقفلة، وعدم نفع عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود.

فالفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل أوسلو لمظاهر متنوعة من الأزمات وصولا إلى الأزمة الأكبر، وأعني بها اتفاق أوسلو التي راكمت مزيدا من الأزمات أودت بشعبنا وقواه السياسية والمجتمعية إلى المأزق الحاد الراهن، الذي لا يبدو أننا –كقوى سياسية– نستطيع الخروج منه بعد أن تلاشت فكرة الدولة المستقلة كاملة السيادة ، وبعد أن بات المقرر الخارجي: الأميركي والصهيوني والعربي الرسمي والإقليمي والدولي متحكما رئيسيا

في حاضرنا ومستقبلنا المنظور.

والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل أكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار أوهام حل الدولتين! ولسنا نحتاج إلى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن!

ثم تحولت الفكرة أو تقزمت إلى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الآمال... فانفجر الصراع عليها وصولا إلى لحظة الانقسام حزيران/يونيو 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة... كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية إلى هويتين متضادتين وطنية هابطة تقابلها هوية إسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة الغربية وآخر في مخيمات المنافي وآخر في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948!

وضاعت الأفكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل إحباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل أو الهجرة رغم مخاطر الموت في الخارج والبحث عن الكرامة والحرية بعد أن سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلي في غزة والضفة، والبحث عن "جرة" الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...إلخ.(

وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد أن نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟ وبوضوح، الإجابة – مهما كانت مؤلمة– يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وإرادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على أساس تنفيذ اتفاقيتي الاسرى 2006 والقاهرة 2011 وفق ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير اسس ومقومات الحرية والديمقراطية والعدالة ويعزز عوامل الصمود والمقاومة بكل اشكالها على طريق تحقيق اهداف شعبنا في طرد المحتل الصهيوني واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

****

2017/11/25

إن الاتفاقات غير المبنية على الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني ، لن تصمد طويلا ، بل إنها تتحول ، طال الوقت أم قصر ، إلى بذرة حرب بين أطرافها ، طالما أنها تستند إلى الإكراه وإرادة القوة دون أي اعتبار لحقوق تاريخية أو شرعية ، وفي مثل هذه الأحوال يكون الحديث عن آفاق السلام العادل والمتوازن حديث أوهام بلا نتيجة أو جدوى ، تكشفه وتصده حقائق الواقع والتاريخ المرتبطة بأرضنا وشعبنا وقضيتنا وعروبتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

****

النظام الرجعي السعودي العميل يستقبل" ثواراً" يسبحون بحمده واموال نفطه

****

في ظل الانحطاط تتجلى وقاحة النظام السعودي ليعقد مؤتمرا ضد الارهاب!

****

2017/11/26

مأزقنا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: ويتمظهر في المشروع الذي بدأ قبل أكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار أوهام حل الدولتين! ولسنا نحتاج إلى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ثم تحولت الفكرة أو تقزمت إلى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الآمال... فانفجر الصراع عليها وصولا إلى لحظة الانقسام حزيران/يونيو 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة... كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية إلى هويتين متضادتين وطنية هابطة تقابلها هوية إسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة الغربية وآخر في مخيمات المنافي وآخر في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948!

للخروج من هذا المأزق البشع لا بد أن نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟ وبوضوح، الإجابة – مهما كانت مؤلمة– يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وإرادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على أساس تنفيذ اتفاقيتي الاسرى 2006 والقاهرة 2011 واتفاق جماس وفتح 2017/10/12وفق ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير اسس ومقومات الحرية والديمقراطية والعدالة ويعزز عوامل الصمود والمقاومة بكل اشكالها على طريق تحقيق اهداف شعبنا في طرد المحتل الصهيوني واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

****

2017/11/26

للخروج من هذا المأزق البشع لا بد أن نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟ وبوضوح، الإجابة –مهما كانت مؤلمة– يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وإرادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على أساس تنفيذ اتفاقيتي الاسرى 2006 والقاهرة 2011 واتفاق جماس وفتح 2017/10/12وفق ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير اسس ومقومات الحرية والديمقراطية والعدالة ويعزز عوامل الصمود والمقاومة بكل اشكالها على طريق تحقيق اهداف شعبنا في طرد المحتل الصهيوني واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

****

2017/11/26

اهداء الى وردتي وشريكة عمري الانسانة والمربية العظيمة الغالية على قلبي وروحي أم جمال ،

والى اجمل زهرات بستان حياتي بناتي رانيا ورنا وروا ن ...كذلك الى رفيقاتي وصديقاتي في الجبهة وفي حركات اليسار العربي والاطر النسوية الديمقراطية العربية .. ولكل النساء العربيّات .. بمناسبة 25 / نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة.....

ربّما البعض/الجميع/فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومثقفين وشخصيات تبرق للمرأة في الخامس والعشرين من نوفمبر عبارات التأييد والتضامن والادانة والرفض لكل اشكال ومظاهر وممارسات العنف والتمييز .. وأنا بدوري أبرق لها/لهنّ ، لكل النساء العاملات ، وربّات البيوت ، وكل الكادحات ، والمناضلات ، وبائعات البسطات ، وأخريات ، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والاتهام أنهن ناقصات عقلٍ ودين ..!! لهنّ كلهن في هذه المناسبة ... أقول : أصالةً عن نفسي والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونيابةً عن كل/بعض مُدَّعِ تقدمية وفي ممارسته بعضٌ من رواسب الشرق وعاداته وتقاليده ومفرداته وذكوريته العليا في أنانتهم السفلى .. ورغم أنّي أفترض انتمائي إلى المثقف الحداثي/التقدمي بل والماركسي .. الا انني أرى وألمس هشاشة وزيف تطبيق شعار المساواة بين الرجل والمرأة الذي مازال مجزوءاً ومزيفاً ومغشوشاً عند الكثيرين من اهل اليسار كما هو الحال لدى الرجعيين والمتخلفين من أهل اليمين.

لذلك ، وبهذه المناسبة أتوجه إلى كل المثقفين الحداثيين الديمقراطيين عموما والماركسيين منهم على وجه الخصوص ، مواصلة النضال من أجل الارتقاء بدور ومكانة المرأة ليس في اللحظة الراهنة ، ولا بصورة موسمية ، مناسبيّه ، بل أدعوهم إلى أن يتخطوها صوب الأصل بموقف عملي وممارسة حقّه تجاه العمل الدؤوب من أجل تغيير العادات/التقاليد / النظم / الأفكار والأعراف البالية والقوانين وكل الموروثات المتخلفه التي ترفض التعاطي مع المرأة كانسان والتطبيق العملي عبر الاقتناع والممارسة بمساواتها الكاملة مع الرجل . ومن أجل ذلك ، فإنني أرى أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمساواة وحق العمل والعلاقات المدنية والحرية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل إزالة ورفض كل أشكال العنف والاضطهاد والتمييز ضد المرأة جنبا الى جنب مع الممارسة المعنوية والقانونية والفعلية التي تؤكد على تحريرها من كل القيود الموروثة ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد الأسري والذكوري والاستغلال الاقتصادي والمجتمعي الذي تعانيه المرأة العربية ... وبدون هذه القناعات المشروطة بالممارسة ، فإن كل حديث عن التضامن مع المرأة هو حديثٌ زائف لا قيمة له ولا تأثير.

تحية محبة وتقدير واعتذارإلى كل "ضلعٍ أعوج" .. أسموه حوّاء .. وما أعوج منه إلا اعوجاج العقل الذكوري الشرقي المتخلف والمستبد...

****

2017/11/27

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية ، فإننا لا نزعم أننا سنقدم جديداً ، بالمعنى النوعي الإيجابي في المسار التطوري الاجتماعي للمرأة في بلادنا ، لأن هذه القضية هي جزء من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها بالأزمة العامة للمجتمعات العربية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي و المعرفي الشمولي، الذي يقوم على أن مجتمعاتنا عموما ، لا تعيش ، أو تنتسب إلى زمن حداثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري ، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط القديمة وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيضة لمفاهيم العقلانية والتنوير، و إعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، أمرا يكاد يكون طبيعيا بوسائل إكراهية وعنيفة أحيانا ، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى.

في ضوء هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي – الصهيوني، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية و الفقر و التخلف العام ، سنتناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية، فهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان و يتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقية أو العنصرية أو غير ذلك.

ففي العقود الثلاثة الأخيرة، نلاحظ تزايد تراكم مظاهر التخلف والقهر في حالتنا المجتمعية العربية والفلسطينية، كان نتاجاً لتزايد انهيار المشروع القومي العربي، وتكريس تبعية وارتهان الدولة القطرية للنظام الامبريالي، وتحكم الشرائح البيروقراطية والكمبرادورية فيها، وخضوعها لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج ما يسمى بـ "عصبية الدم" أو العلاقات العشائرية والحمائلية والعائلية، التي استعادت –بدرجات متفاوتة– دورها الرجعي تحت مظلة النظام العربي المهزوم، كما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، وهي أوضاع لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص –للرجل أو المرأة– المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب ، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراده من النساء والرجال على حد سواء.

)من دراسة غازي الصوراني : المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني الديمقراطي(

للتحميل من الرابط أدناه:

http://www.ahewar.org/debat/files/550881.pdf

****

2017/11/27

غازي الصوراني ...**عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!!**

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة

واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي الديمقراطي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل؟؟؟

****

2017/11/27

تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم – كعرب – نعيش حالة تجديد التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي علاوة على اعادة انتاج الصراع الطائفي الدموي الديني والاثني ونعود من خلال الانحطاط والرثاثة الى اسوأ مما كنا عليه في عصر المماليك؟!

****

2017/11/28

النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري ، المنحاز للجماهير الفقيرة في مجتمعاتنا العربية ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس والأطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للمجتمع ، ما يعني أن تطبيق هذه العملية في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار العقلانية الديمقراطية التقدمية الثورية والأفكار الأصولية الرجعية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها –في اللحظة الراهنة بالتحديد– تكاد تكون محسومة –بنسبة عالية– لصالح الأفكاراليمينية الأصولية السلفية في اطار حركات الإسلام السياسي وشرائحها الطبقية من الرأسمالية الكومبرادورية والبورجوازية الرثة ، ولصالح الافكار اليمينية الليبرالية الرثة في اطار تحالف قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة(العسكرية والمدنية) الى جانب قوى الثورة المضادة بانواعها واشكالها في

البلدان العربية ، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر اطراف وقوى حركات التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين والوطن العربي عموما ، وفصائل وأحزاب اليسار الماركسي العربي خصوصا، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن وحسم الصراع الوطني والديمقراطي المطلبي /الطبقي لمصلحة الجماهير الفقيرة انطلاقا من اسس ومفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية وبرامجها السياسية التحررية الديمقرطيةوالاجتماعيةالنقيضة للامبريالية والصهيونية وكل اشكال الاستغلال والاستبداد .. وبالاستناد الى قناعة موضوعية راسخة ان المستقبل هو لكل من يناضل من اجل هذه الرؤية الديمقراطية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية .. اذ لا مستقبل لشعوبنا سوى هذه الرؤى مهما اشتد ظلام التخلف والخضوع والتطبيع والانحطاط وادواته الطبقية في هذه اللحظة العابرة.

****

2017/11/28

70عاما على قرار التقسيم...مهما طال الزمن ...لا حل الا بمواصلة النضال الوطني والقومي لازالة الكيان الصهيوني...

ان صراعنا مع الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، باعتبار هذا الوجود يمثل شكل وجوهر المشروع الامبريالي الهادف ليس فحسب السيطرة على فلسطين بل أيضاً وهذا هو الأساس للسيطرة على ثروات ومقدرات الشعوب العربية وابقاء بلدانها ضمن اثار التخلف والتبعية، لذلك كله تتبدى فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي، يكفل ويضمن استعادة شعبنا لحقوقه التاريخية والسياسية والسيادية في فلسطين وهو حل مرهون بتغيير موازين القوى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

وبالتالي يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها "دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية، انطلاقا من ان المعركة مع المشروع الامبريالي/ الصهيوني هي في صميم معركة القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية والعربية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، في مجابهة النظام الرأسمالي، ما يحتم على هذه القوى أن تبدأ جدياً في عملية إعادة البناء الذاتي – الحزب– فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، بما يمكنها من لعب دورها المستقبلي الفعال، حيث يقع عليها عبء إعادة النظر في الرؤية والممارسة، وتنظيم قدرات الشعب الفلسطيني والجماهير الشعبية

العربية في إطار عملية البناء الحزبي في كل قطر من أقطارها بما يخلق المقومات المطلوبة لعملية تقدم ونجاح الأهداف التحررية والديمقراطية.

****

2017/11/28

سبعون عاما على قرار التقسيم...

إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا ، من أجل إستعادة الحق المغتصب، ونفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من ان يتواصل حتى تتحقق ارادة شعبنا وشعوبنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية وهذا يعني:

أولاً: إن أية إتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية.

إن اللحظة الراهنة من المشهد العربي – على الرغم من مخاطر حركات التطرف الاسلاموي والصراع الدموي الطائفي – تؤكد على أن الإمبريالية الأمريكية و صنيعتها و حليفتها الحركة الصهيونية و "إسرائيل" ، لم تنجحا في نزع إرادة الشعوب العربية، في مسارها و تطور حركة جماهيرها الشعبية و تطلعها نحو التحرر و الديمقراطية و التقدم و العدالة الاجتماعية ، وبالتالي فإن هذه اللحظة تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً و إسرائيلياً لم و لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار ، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض و إخضاع شعوب هذه الأمة ، التي صنعت ماضي و حاضر هذه المنطقة ، و ليست جسماً غريباً طارئاً فيها ، و لذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها ، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم ، بعيداً عن السكون ، مشهد الجماهير المنظمة ، أو مشهد ما بعد سقوط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد، الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة.

****

2017/11/29

بات الموقف من حق العودة خطأً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد. لذلك فإن المهمة العاجلة

أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره . وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور .

وبالتالي فإن المسألة المركزية تقوم على أن الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي ، باعتباره صراعاً عربياً صهيونياً بالدرجة الأولى، لن يجد حلاً إلا من خلال تفعيل الحراك الاجتماعي الثوري الديمقراطي الكفيل وحده بالقضاء على أسباب ضعف جبهة الشعوب، وأعنى هنا علاج أسباب هذا الضعف العضوي من مختلف أوجهه السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بالمعنى الحضاري النهضوي الديمقراطي التقدمي والإنساني . والي أن تتوافر هذه الشروط تدريجيا سوف يستمر الصراع كما هو، بالتالي فمهما طال واستمر الحديث عن التفاوض من اجل السلام وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية، فلن يكون في ذلك سوى تكريسا للهيمنة والسيطرة الأمريكية الإسرائيلية باسم أوهام " السلام " أو الحلول المحسومة لدويلة قابلة للحياة أو توسيعاً للحكم الذاتي دون أي شكل من أشكال السيادة على الأرض والمعابر والحدود والموارد، ما يعني أن إدارة هذه المعركة من صميم مسئولية جميع شعوب المنطقة وفي طليعتها شعبنا الفلسطيني.

****

2017/11/29

للخروج من مأزقنا البشع الراهن ،لا بد أن نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟

وبوضوح، الإجابة –مهما كانت مؤلمة– يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وإرادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على أساس تنفيذ اتفاقيتي الاسرى 2006 والقاهرة 2011 واتفاق جماس وفتح 2017/10/12وفق ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير اسس ومقومات الحرية والديمقراطية والعدالة ويعزز عوامل الصمود والمقاومة بكل اشكالها على طريق تحقيق اهداف شعبنا في طرد المحتل الصهيوني واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

****

2017/11/30

قيادي في الجبهة الشعبية أكد أن قصة توطين الفلسطينيين في سيناء «أكذوبة كبرى«

غازي الصوراني: سلاح المقاومة لن يكون عقبة في إتمام المصالحة الفلسطينية

ورداً على سؤال حول ما يتردد في الإعلام المصري من وقت لآخر عن توطين الفلسطينيين في سيناء، قال الصوراني «هذه أكذوبة لا أساس لها من الصحة ولا تتردد إلا في الإعلام، اذ لا يوجد في أدبيات الحركة

الوطنية الفلسطينية أو وجدان الشعب الفلسطيني، أي قبول لأي تفكير من هذا النوع. عام 1955 حين طرحت الولايات المتحدة الأميركية ما يسمى بـ(مشروع جونسون) لتوطين اللاجئين في سيناء، وتوزيع 250 ألف فدان عليهم بعد توصيل المياه لهم، خرجت التظاهرات تهتف في غزة بقيادة الشاعر معين بسيسو (لا توطين ولا إسكان – يسقط عهد الأميركان)، وجاء عبدالناصر يومها الى غزة، وظل بها ساعتين، ليعلن منها رفض المشروع، كان هناك يومها 90 ألف لاجئ فقط، بينما اليوم هناك مليون ونصف المليون، وكان هناك فائض مياه مصري يمكن استغلاله، اليوم مصر لديها عجز مائي يصل إلى 20 مليار متر مكعب، علاوة على أن حصتها المكونة من 55 مليار متر مكعب مهددة بالنقصان، وكانت سيناء يومها بلا مشكلات، اليوم سيناء مملوءة بالتعقيدات، فمن أين يأتون بمثل هذا الكلام؟ المرة الوحيدة التي طرح فيها هذا الكلام وبشكل خافت في الأدبيات الإسرائيلية، فيما تردد تحت اسم «(ايجور لاند) نحن لسنا بحاجة إلى القول إن الشعب الفلسطيني بكل قواه لم يفكر في هذا الطرح.«

****

2017/12/1

إذا نظرنا إلى حال مجتمعاتنا العربية على ضوء مفاهيم عصر التنوير ، لأصبنا بإحباط عميق. وكأن المذهب السائد في مشهد التخلف والتبعية والصراع الطائفي والمذهبي الدموي نقيض مباشر وكامل لإعلان مونتسكيو الذي يقول ما فحواه> :لو عرفت شيئاً يسيء إلى الجنس البشري ولكنه يفيد أمتي، لاعتنقته بدون تردد. ولو عرفت شيئاً يضر بأمتي لكنه يفيد ديانتي، لسعيت إلى ترسيخه في ذهني. ولو عرفت شيئاً يسيء إلى ديانتي ويفيد طائفتي، أو يسيء إلى طائفتي ويفيد... قبيلتي أو بالأحرى عشيرتي، لاعتبرته إحساناً.

****

2017/12/1

حدوتة المشروع الوطني الفلسطيني ... الى أين ؟

منذ أن تأسست حركات التحرر الوطني الفلسطينية حملت شعار تحرير فلسطين ثم بعد أقل من عشرة أعوام طرحت البرنامج المرحلي واقامة سلطة على اي قطعة أرض يتم تحريرها ، وبعد حرب 1982 على لبنان نجح العدو الصهيوني الامريكي في اخراج الفصائل الفلسطينية وترحيلها الى منافي بعيدة في تونس والجزائر وليبيا واليمن والسودان حيث تراجعت المنظمة وتراجع تأثيرها العربي والفلسطيني الى أن تفجرت انتفاضة شعبنا 1988/1987 التي كانت قارب انقاذ للمنظمة والمشروع الوطني معا . وكان شعار الانتفاضة الحرية والاستقلال والدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الى جانب حق العودة ، الا أن قيادة م.ت.ف سخّرت الانتفاضة لحساب مشروع أوسلو والاعتراف بالدولة الصهيونية دون أي اعتراف مقابل من دولة العدو سوى تقديم صيغة هزيله من الحكم الذاتي المحدود على بعض الضفة الغربية وقطاع غزة.

والمعروف أنه في بداية الانتفاضة تأسست حركة حماس وأعلنت ميثاقها الذي أكد على تحرير فلسطين من النهر الى البحر باعتبارها وقف اسلامي دون أن تعترف بمنظمة التحرير .

ومع تأسيس سلطة الحكم الذاتي في تموز 1994 بدأت الصراعات والتناقضات الداخلية الحادة بين حركة حماس ومنظمة التحرير وصولا الى لحظة الانقسام حزيران/2007 الذي استمر أكثر من عشر سنوات تخللتها عدة اتفاقات تدعو الى انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية ، الا أنها فشلت في تحقيق هدف الوحدة الوطنية من جهة الى جانب تراكم وتفاقم عوامل الاحباط والقلق واليأس في صفوف شعبنا من جهة ثانية .

وقبل عام تقريبا طرحت حماس وثيقتها الجديدة التي أعلنت فيها القبول بحل الدولتين واقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 الى جانب اعترافها بمنظمة التحرير وفق ما نصت عليه وثيقة الاسرى/وثيقة الوفاق 2006 واتفاق القاهرة مايو/2011 واخيرا وفق ما نص عليه اتفاق القاهرة أكتوبر/2017 الذي أكد على تمكين حكومة الوفاق الوطني من ادارة قطاع غزة كما في الضفة الغربية وفقا للنظام والقانون الأمر الذي خلق حالة ملحوظة من الارتياح والتفاؤل في اوساط شعبنا بديلا لحالة الاحباط واليأس والمعاناة التي ترسخت بسبب الانقسام وبسبب التحولات العربية والاقليمية والدولية النقيضه لآمال وتطلعات شعبنا .

فهل تتجلى الموضوعية لدى كافة الفصائل الفلسطينية عموما وحركتي فتح وحماس خصوصا للعمل من أجل استعادة الوحدة الوطنية التعددية وانقاذ المشروع الوطني الفلسطيني عبر نظام تحرري وطني وديمقراطي صوب تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والدولة المستقلة كاملة السيادة ونستطيع تغليب الوطني العام على الذاتي الخاص لنتمكن من مجابهة ما يسمى بـ "صفقة القرن" التي تستهدف تصفية قضيتنا واسدال الستار على حقوق شعبنا ؟

****

2017/12/1

هل تتجلى الموضوعية والالتزام بأولوية اهداف وتطلعات ومصالح شعبنا ويكون الوطن قبل التنظيم لدى كافة الفصائل الفلسطينية عموما وحركتي فتح وحماس خصوصا للعمل من أجل استعادة الوحدة الوطنية التعددية وانقاذ المشروع الوطني الفلسطيني عبر نظام تحرري وطني وديمقراطي صوب تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والدولة المستقلة كاملة السيادة ونستطيع تغليب الوطني العام على الذاتي الخاص لنتمكن من مجابهة ما يسمى بـ "صفقة القرن" التي تستهدف تصفية قضيتنا واسدال الستار على حقوق شعبنا ؟

****

2017/12/2

استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة ، وبدون ربطها بالعدالة الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، فالحركات الأصولية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها (الفقر والبطالة)، وتولد وتنمو مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواكبة لها والناجمة عنها ، وهنا بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية . من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي

الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو التنوير والحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

****

2017/12/2

عن الفيلسوف الالماني عمانويل كانط... من وحي مظاهر التخلف والاستبداد واساليب الترهيب وقمع الرأي والرأي الاخرالسائدة في بلادنا.....

عمانويل كانط (1724 – 1804): مؤسس الفلسفة العقلانية ...عارض مزاعم الإقطاع الألماني في "أن الشعب لم ينضج بعد للحرية؛ مبيناً أن التسليم بصحة هذا المبدأ يعني أن الحرية لن تأتي في يوم من الأيام. ...يقول المفكر الديمقراطي هاشم صالح :عندما سألوا كانط في الربع الأخير من القرن الثامن عشر: هل نحن مستنيرون؟ هل نحن نعيش في عصر مستنير حقا؟ أجاب بما معناه: لا ولكننا نعيش في عصر تنبثق فيه الأنوار من عدة جهات وتنتشر تدريجيا. لقد كتب هذا الكلام عام 1784 أي في أوج القرن الثامن عشر المدعو بعصر التنوير الكبير. لماذا قال ذلك؟ لأنه كان يعرف أن التنوير لا يزال محصورا بأقلية ضيقة أو بنخبة مثقفة استطاعت بعد جهد جهيد أن تخرج من وصاية رجل الدين أو الكاهن المسيحي. أما عامة الشعب التي لا تستطيع أن تستخدم عقلها أو تفكر بنفسها فكانت لا تزال خاضعة للأصوليّين وتتشرب مواعظهم وكأنه كلام منزل أو معصوم تماما كما تفعل الآن الجماهير العفوية من المسلمين مع الشيخ القرضاوي أو كلام بقية الشيوخ من سنة وشيعة في الجوامع والفضائيات. ولو سألنا أحدهم الآن: هل يعيش العالم العربي أو الإسلامي فترة تنوير؟ أي لو طرح علينا نفس السؤال الذي طرح على كانط قبل مائتي سنة أو أكثر لربما ترددنا في الجواب ولكنا أقل تفاؤلا منه. فنحن لسنا فقط لا نعيش مرحلة تنويرية وإنما نغوص في عكسها: أي في الظلامية والأصوليّة. بالطبع هناك نخبة مثقفة مستنيرة عندنا مثلما كان عليه الحال لدى الألمان والفرنسيين ومعظم شعوب أوروبا الغربية في عصر كانط.ولكن المشكلة هي ان الهجمة الأصوليّة شرسة جدا من ناحية، ثم إن المثقفين العرب المستنيرين عاجزون عن نقد الدين بشكل فلسفي كما كان يفعل كانط أو ليسنغ من قبله أو فولتير أو جان جاك روسو آو ديدرو وبقية الموسوعيين هذا ناهيك عن المفكرين الذين جاؤوا بعدهم في القرنين التاسع عشر والعشرين.

****

2017/12/3

اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني عصري وطني تحرري وديمقراطي يعزز ويلتزم في سلوكه بمفاهيم الحرية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والصمود والمقاومة بكل اشكالها في الضفة والقطاع ، بمثل ما يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة(فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير

العامل الخارجي(دول عربية او غير عربية) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية أو تنفيذ عملية الاعمار وتأمين الأسر المشردة التي دمر العدوان الصهيوني بيوتها ، ولا جدوى ايضا من الحديث عن رعاية اسر الشهداء والجرحى والمعتقلين او حل مشكلة الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة....فهل من صحوة شعبية وطنية غاضبة ضدالانقسام واسقاطه عبر الانتخابات ودفن مشروع دويلة غزة المسخ وغيرها من المشاريع السياسية الهابطة ....هل من صحوة فعلية ضد كل من يعيق بلورة وترسيخ النظام السياسي الوطني الديمقراطي ليعزز المزيد من عوامل الاستقرار والنهوض الديمقراطي والتحرري ؟

****

2017/12/3

المجتمعات العربية والحداثة التي لم تتبلور بعد في بلادنا.....

الفرد /المواطن وفق مفهوم الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

****

2017/12/3

ورداً على سؤال حول ما يتردد في الإعلام المصري من وقت لآخر عن توطين الفلسطينيين في سيناء، قال غازي الصوراني «هذه أكذوبة لا أساس لها من الصحة ولا تتردد إلا في الإعلام، اذ لا يوجد في أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية أو وجدان الشعب الفلسطيني، أي قبول لأي تفكير من هذا النوع. عام 1955 حين طرحت الولايات المتحدة الأميركية ما يسمى بـ(مشروع جونسون) لتوطين اللاجئين في سيناء، وتوزيع 250

ألف فدان عليهم بعد توصيل المياه لهم، خرجت التظاهرات تهتف في غزة بقيادة الشاعر معين بسيسو (لا توطين ولا إسكان – يسقط عهد الأميركان)، وجاء عبدالناصر يومها الى غزة، وظل بها ساعتين، ليعلن منها رفض المشروع، كان هناك يومها 90 ألف لاجئ فقط، بينما اليوم هناك مليون ونصف المليون، وكان هناك فائض مياه مصري يمكن استغلاله، اليوم مصر لديها عجز مائي يصل إلى 20 مليار متر مكعب، علاوة على أن حصتها المكونة من 55 مليار متر مكعب مهددة بالنقصان، وكانت سيناء يومها بلا مشكلات، اليوم سيناء مملوءة بالتعقيدات، فمن أين يأتون بمثل هذا الكلام؟ المرة الوحيدة التي طرح فيها هذا الكلام وبشكل خافت في الأدبيات الإسرائيلية، فيما تردد تحت اسم «(ايجور لاند) نحن لسنا بحاجة إلى القول إن الشعب الفلسطيني بكل قواه لم يفكر في هذا الطرح.«

****

2017/12/3

ورداً على سؤال ما إذا كان يتوقع أن يكون «سلاح المقاومة» هو العقبة الكبرى التي تهدد المصالحة الوطنية الفلسطينية، بعد حل بقية الاشكالات، قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية غازي الصوراني «أستبعد ذلك. هناك صياغات عدة لحل مشكلة السلاح، من بينها تكوين قوة مقاومة موحدة تضم جميع الفصائل. كما أننا قلنا للأخوة في (حماس)، إن المقاومة مشروعة في الضفة الغربية، لأنها طبقاً للقانون الدولي تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومن ثم فإن حق المقاومة فيها (مشرعن)، ولا يستطيع أحد أن يصفه بغير ذلك أو أن يصمه بالإرهاب، لكن القيام بعمليات مسلحة في غزة لا يمكن أن يوصف دولياً كذلك، حيث إن الإسرائيليين خرجوا منها، وهم يبدون أمام العالم بهذه الصفة.«

وحول ما اذا كانت المصالحة الفلسطينية تنطلق من قاعدة «الشعب الواحد»، أو من قاعدة «الغالب والمغلوب»، قال «لا شك أن هناك توازنات وتغيرات ومعادلات محلية وإقليمية، وآثرت في قضية الانقسام والمصالحة وإنكار ذلك قراءة غير سياسية، لكننا في (الشعبية) نرفض إقرار معادلة (غالب ومغلوب)، ونؤمن أن التناقض في الصف الوطني، والتناقض الفلسطيني– الفلسطيني، مختلف عن التناقض مع العدو، أو التناقض الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي نرفض أي ممارسات يشتم منها الإساءة أو الضغط على طرف، ونعتبر ذلك نهجاً يؤدي الى افشال المصالحة.«

ورداً على سؤال عن امكانية وجود علاقة بين المصالحة الفلسطينية، وما يسمى بـ«صفقة القرن»، قال الصوراني «نحن نتوجس من صفقة القرن التي لم تتبين بعد ملامحها، ويتردد أنها ستعلن في يناير المقبل، ولا شك أننا نتوجس ممن يتصورون أن تكون المصالحة خطوة في هذا الاتجاه، ونعرف أن هناك من يعتقد أن المزاج الفلسطيني حالياً في حالة احباط، وأن ظروف الحصار والاحتلال وتدمير الاقتصاد خلقت قابلية للتعاطي مع فكرة أولوية إعادة الانتعاش الاقتصادي، ولو بثمن سياسي، ونعرف ايضاً أن هناك من يغازل أو يخطط على هذا النحو، لتصبح صورة الحل نمواً اقتصادياً وسياحة في غزة، ومشروعات وأحلام ثراء. ندرك هذا كله، لكن في المقابل نثق بحركتنا الوطنية الفلسطينية، وقبلها بوعي شعبنا الفلسطيني، وبتاريخه في المرور بتحديات شبيهة بذلك وأخطر منها، والأهم من ذلك أننا مؤمنون بأن الوحدة وتجاوز الانقسام وتمتين الهوية الفلسطينية، هي

الشرط الناجز لوقوف شعبنا على قدميه، وتحقيق هدفه النضالي سلماً أو حرباً، لذا فنحن معنيون بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وادماج كل منظمات المقاومة ضمنها، وإعادة اللحمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.«

****

2017/12/4

حول ما اذا كانت المصالحة الفلسطينية تنطلق من قاعدة «الشعب الواحد»، أو من قاعدة «الغالب والمغلوب»، قال غازي الصوراني«لا شك أن هناك توازنات وتغيرات ومعادلات محلية وإقليمية، وآثرت في قضية الانقسام والمصالحة وإنكار ذلك قراءة غير سياسية، لكننا في (الشعبية) نرفض إقرار معادلة (غالب ومغلوب)، ونؤمن أن التناقض في الصف الوطني، والتناقض الفلسطيني– الفلسطيني هو تناقض سياسي ديمقراطي، مختلف عن التناقض التناحري مع العدوالإسرائيلي، وبالتالي نرفض أي ممارسات يشتم منها الإساءة أو الضغط على طرف، ونعتبر ذلك نهجاً يؤدي الى افشال المصالحة.«

****

2017/12/4

رفاق وأنصار وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ...في مناسبة (50)لانطلاقتها..المجد والخلود لشهداء شعبنا عاشت الذكرى ...دامت الثورة..حتما سننتصر.....

رفاق وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وغسان كنفاني ووديع حداد وأحمد سعدات وكل مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية وشهداءها وجرحاها وأسراها... أقول ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سنديانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادر وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً متطورا ومتجددا.. ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدمياً واشتراكياً لا يعرف لون الحياد ... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانحياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله...

****

2017/12/6

القدس مدينتنا وعاصمتنا الخالدة.....

غازي

انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال الصهاينة الباغي لفلسطين عملاً مشروعاً. في إطار هذه النظرة الشمولية ننظر إلى قضية القدس باعتبارها قلب فلسطين والعرب المسلمين والمسيحيين من حيث الأهمية السياسية والدينية والتاريخية التي لا يمكن إزاحتها من الذهنية العربية الإسلامية والمسيحية في آن واحد، هذه الأهمية لا تتوقف عن الجانب المكاني أو الواقع المادي البشري أو الجغرافي بقدر ما تتغلغل في السيكولوجي الفلسطيني والعربي الداخلي الكامن رغم هذا الواقع المأزوم والمهزوم الذي نعيشه اليوم.

وبالتالي فإن تسليم بعض حكام العرب العملاء بأن القدس مدينة موحدة – عاصمة للكيان الصهيوني – تجسيد لدورهم الخياني سيصيب بالضرر البالغ، الذي سيدفع إلى العزلة الكاملة بين الشعب الفلسطيني – وكافة الشعوب العربية والإسلامية – من جهة، وبين أي قيادة فلسطينية تقبل بهذا التسليم تحت أي ذريعة أو مبرر من جهة أخرى.

ذلك أن الإصرار على أن تكون القدس العربية عاصمة للفلسطينيين موقف تسنده الحقوق التاريخية والقانونية إلى جانب الشرعية الدولية، أما من ناحية السيادة المشتركة عليها، فهو أمر غير قابل للتحقق، خاصة في ظل السياسة العنصرية الصهيونية، عدا عن حقائق الواقع التي تشير إلى الوجود الموضوعي لمجموعتين سكانيتين في القدس – كما في فلسطين عموماً – لكل منهما هوية وطنية مختلفة ونقيضه للهوية الأخرى، وفي هذا السياق لا يمكن للهوية الفلسطينية أن تنتمي للهوية الصهيونية مهما امتلكت هذه الأخيرة من عوامل القوة والإكراه من جهة، ومهما تبدت عوامل الضعف والتراجع العربي في هذه المرحلة.

إذ أن مسألة التوحد أو الاندماج السياسي بين الهويتين لا يعني أن تتم وفق ضرورات الأمر الواقع، أو وفق شروط القوة الصهيونية، لأن رفض التوحد بين الهويتين المتناقضتين لا يعود إلى الحق التاريخي للفلسطينيين والعرب في مدينة القدس وكل فلسطين فحسب، ولكنه يمثل في الحاضر والمستقبل بصورة واعية تستند إلى أن وجود الفلسطينيين ومستقبلهم مرهون بالانتماء إلى محيطهم العربي في المكان والزمان، وهو وجود يعبر عن انتماء عضوي عميق لا تؤثر فيه الهزيمة المؤقتة أو عوامل القوة الصهيونية في اللحظة الراهنة في عالم متغير يقول لنا ببساطة إن المستقبل هو للأمة العربية شرط امتلاكها عناصر القوة والنهوض، وهو مستقبل يعكس نفسه على الفلسطينيين بما يعزز استحالة اندماجهم في إطار الهوية الصهيونية التي لا تتضمن في داخلها مقومات مستقبلها.

ومن هنا فلا مجال للحديث عن إنجاح مسار التسوية عبر التنازل عن السيادة الكاملة للفلسطينيين على القدس بجوامعها وكنائسها وأرضها، وهو موقف لا تنفرد به المعارضة الفلسطينية، ذلك أن المشروع الصهيوني بالنسبة للقدس واللاجئين وحق العودة له أهداف ومطامع يصعب قبولها أو التسليم بها من قبل الفريق الفلسطيني الذي وقع على اتفاقات أوسلو، فالتفاوض على الحل النهائي شيء يختلف جوهرياً في قيمته ومخاطره ومستقبله عن المرحلة الانتقالية، فالوطن لا يعوض، والقدس – بكل ما تمثله – هي درة هذا الوطن وما حوله من محيط عربي وإسلامي .. فهل يمكن تعويضها؟.

****

2017/12/6

تسليم حكام العرب العملاء بأن القدس مدينة موحدة عاصمة للكيان الصهيوني تجسيد لخيانتهم

****

2017/12/6

دفن الانقسام وتجسيد الوحدة الوطنية والمقاومة بكل اشكالها حتى الحرية والاستقلال

****

2017/12/7

الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الرجعي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

****

2017/12/7

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين.....

إن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية . إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب وقوى اليسار على وجه الخصوص.

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية على وجه الخصوص ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها الحلف المعادي، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا، قادرة على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً .

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس .

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات

الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

****

2017/12/7

يا شعوبنا العربية انتفضوا من أجل فلسطين والقدس ومن أجل مستقبلكم....

إن الدور الخياني المتواطئ لمشيخات الخليج وآل سعود وحكام العرب بالتماهي مع واشنطن يجعل الفلسطيني الذي دفع ويدفع دوما وحيداً وبإختياره الحر ضريبة الصراع العربي الصهيوني دفاعاً عن قضيته وعن شرف الأمة العربية يراهن ويتطلع الى دور حقيقي وفاعل للشعوب في زعزعة عروش هؤلاء الحكام ليس انتصاراً للقدس وفلسطين فحسب وإنما أيضاً وبصورة أوليه انتصارا لمستقبلهم في الخلاص من أنظمة التخلف والتبعية والاستبداد ..... القدس وغزة ورام الله وجنين ونابلس وبيت لحم وشعبنا في أراضي 48 الآن ينتفض ويتحدى قرار ترامب والمحتل الصهيوني معاً من أجل الحرية والاستقلال وقيام دولته المستقلة فماذا تنتظر عمّان والقاهرة وبيروت ومكة والمدينة وتونس والمغرب وبغداد والأردن والجزائر..

****

2017/12/7

ينتفض شعبنا في القدس وبيت لحم ونابلس وغزة والدهيشة وبلاطة وجباليا وخانيونس ضد أمريكا والاحتلال الصهيوني ...فأين أحزاب وحركات التحرر العربية لتحريض وتحريك شعوب العرب ضد الوجود الامريكي والاسرائيلي وضد انظمة العمالة والاستغلال والتخلف والاستبداد

****

2017/12/8

النظام السعودي العميل يحذر رعاياه من المشاركة في فعاليات صمود القدس.

****

أين أحزاب وحركات التحرر العربية لتحريض وتحريك شعوب العرب ضد الوجود الامريكي الصهيوني وضد انظمة العمالة

****

2017/12/9

من باع فلسطين وأثرى بالله

سوى قائمة الشحاذين على عتبات الحكام

ومائدة الدول الكبرى ؟

أقسمت بتاريخ الجوع ويوم السغبة

لن يبقى عربي واحد إن بقيت حالتنا هذي الحالة
بين حكومات الكسبة
القدس عروس عروبتكم
فلماذا أدخلتم كل زناة الليل إلى حجرتها ؟؟
ووقفتم تستمعون وراء الباب لصرخات بكارتها
وسحبتم كل خناجركم
وصرختم فيها أن تسكت صوناً للعرض
فما أشرفكم
أولاد القحبة هل تسكت مغتصبة ؟
أولاد القحبة
لست خجولاً حين أصارحكم بحقيقتكم
يا شرفاء
المهزومين
ويا حكام المهزومين
ويا جمهوراً مهزوماً
ما أوسخنا .. ما أوسخنا.. ما أوسخنا ونكابر
ما أوسخنا
لا أستثني أحداً.
سنعوي في الصحراء بلا مأوى
هل وطن تحكمه الأفخاذ الملكية،هذا وطن أم مبغى ؟
أصرخ فيكم
أصرخ أين شهامتكم..؟
إن كنتم عرباً.. بشراً.. حيوانات
فالذئبة.. حتى الذئبة تحرس نطفتها
و الكلبة تحرس نطفتها
و النملة تعتز بثقب الأرض
وأما انتم فالقدس عروس عروبتكم
أولاد القحبة
سيكون خراباً.. سيكون خرابا
سيكون خرابا

هذي الأمة لابد لها أن تأخذ درساً في التخريب

مظفر النواب

****

2017/12/9

بصراحة ووضوح.....

إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي ، هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية العربية بافاقها الاشتراكية طال الزمن أم قصر.

فالحزب او الفصيل الماركسي لا يجب ان ينطلق في مواقفه من الثقة الذاتية او الروح النضالية فحسب ، بل يجب ان يسبق ذلك الوعي والتحليل العميق لواقع واطراف الصراع التاريخي والراهن في ضوء آلياته الداخلية وتناقضاته وقواه وآفاقه الممكنة بعيدا تماما عن ما يسمى بحرق المراحل قبل استيفاء الشروط الموضوعية والذاتية للعملية الثورية .

فالحقيقة الموضوعية هي أساس الفعل الثوري وأكبر قوة ثورية في حد ذاتها، كما لا يجب ان يخضع –مهما كانت الذرائع والمبررات– للانطلاق في حركته من مواقف براجماتية أو مصلحية لتأمين بعض احتياجاته أو رغبة منه في ارضاء هذه الجهة او تلك، اذ أن هذه المواقف او الممارسات او " التحالفات" هي في حقيقتها نقضا وتراجعا عن رسالة اليسار ورؤاه واهدافه، علاوة على انها تشكل نوعا من التزوير الايديولوجي – بوعي او بدونه – تفرضه دواعي الحاجة ، أو في احسن الاحوال تشكل نوعا من الانفعال العاطفي اللحظي ، او نوعا من الاوهام التي تكرس – عند اول محطة خلافية – مزيدا من عزلة اليسار وانحساره، فالتاريخ لا يرحم ، لانه يفرض حقيقته الموضوعية التي تتفتح لا محالة رغم كل المظاهر البراقة (السياسية والاعلامية الديماغوجية)للتزوير الايديولوجي والاوهام المثالية.

****

2017/12/10

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي

الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.
لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.
****

2017/12/10

في الذكرى الخمسين لانطلاقة جبهتنا .. نستشعرُ مرارةَ الانقسامِ والصراعِ على السلطة بين فتح وحماس طوال الأحد عشر عاماً الماضية، الذي أدى إلى تفكيكِ "النظام" السياسي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال وحدتنا الوطنية التعددية ومن ثم تزايد مظاهر التفرد والهبوط السياسي المتواصل والتفاوض العبثي منذ أوسلو إلى يومنا هذا محمولاً بأوهام التسوية البغيضة وفق محططات التحالف الامبريالي / الصهيوني وركائزه في أنظمة الرجعية العربية عموماً والنفطية منها في السعودية والخليج على وجه الخصوص .
وها نحن اليوم إذ نلتقي مع جماهير شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية والأرض المحتلة 1948 والشتات، احتفالاً بالذكرى الخمسين لانطلاقة مسيرة حزبنا النضالية، نحتفل أيضاً بلحظة وطنية وتاريخية تؤشر بوضوح على إمكانية انهاء الانقسام البغيض ودفنه إلى الأبد، ومن ثم استعادة وحدة شعبنا الوطنية بمختلف اطيافه السياسية في إطار م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لشعبنا وإعادة بنائها وفق نصوص الاتفاقات التي أجمعت عليها كافة الفصائل والحركات والقوى الفلسطينية عموماً ووفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني 2006 والقاهرة 2011 وصولاً إلى ما تم الاتفاق عليه في اكتوبر ونوفمبر 2017 برعاية الاشقاء في مصر .
وبالتالي فإن هذه اللحظة تفرض علينا في الجبهة الشعبية، بمثل ما تفرض على الرفاق والاخوة في كافة الفصائل والحركات الوطنية ان نؤكد مجدداً على التزامنا العميق بتنفيذ نصوص تلك الاتفاقات ، ليس تجسيداً لاستعادة وحدتنا الوطنية والارتقاء بمسيرتنا النضالية فحسب، بل أيضاً تجسيداً لآمال وطموحات شعبنا الفلسطيني الذي يترقب اليوم –بتفاؤل حذر– لحظة الاعلان الحقيقي لاسدال الستار على الانقسام وبداية مرحلة جديدة في نضالنا الوطني التحرري والديمقراطي ترتقي إلى مستوى آمال وتطلعات شعبنا في إعادة بناء م.ت.ف وانتخاب مجلسها الوطني بمشاركة كافة القوى السياسية الفلسطينية إلى جانب الانتخابات التشريعة والرئاسية باشراف حكومة وطنية مؤقتة وصولاً إلى إقامة نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تكون أولى مهماته وقف التفاوض العبثي ورفض الشروط الأمريكية الصهيونية، على قاعدة الوحدة الوطنية التعددية الفلسطينية كضمانة وحيدة لمواصلة نضالنا التحرري ضد المحتل الصهيوني وتحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة.
****

2017/12/11

الى جانب احتفالنا بمناسبة 50 عاما على المسيرة النضالية لجبهتنا ، نحتفل أيضاً بلحظة وطنية وتاريخية تؤشر بوضوح على إمكانية انهاء الانقسام البغيض ودفنه إلى الأبد، ومن ثم استعادة وحدة شعبنا

الوطنية بمختلف اطيافه السياسية في إطار م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لشعبنا وإعادة بنائها وفق نصوص الاتفاقات التي أجمعت عليها كافة الفصائل والحركات والقوى الفلسطينية عموماً ووفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني 2006 والقاهرة 2011 وصولاً إلى ما تم الاتفاق عليه في اكتوبر ونوفمبر 2017 برعاية الاشقاء في مصر.

وبالتالي فإن هذه اللحظة تفرض علينا في الجبهة الشعبية، بمثل ما تفرض على الرفاق والاخوة في كافة الفصائل والحركات الوطنية ان نؤكد مجدداً على التزامنا العميق بتنفيذ نصوص تلك الاتفاقات ، ليس تجسيداً لاستعادة وحدتنا الوطنية والارتقاء بمسيرتنا النضالية فحسب، بل أيضاً تجسيداً لآمال وطموحات شعبنا الفلسطيني الذي يترقب اليوم –بتفاؤل حذر– لحظة الاعلان الحقيقي لاسدال الستار على الانقسام وبداية مرحلة جديدة في نضالنا الوطني التحرري والديمقراطي ترتقي إلى مستوى آمال وتطلعات شعبنا في إعادة بناء م.ت.ف وانتخاب مجلسها الوطني بمشاركة كافة القوى السياسية الفلسطينية إلى جانب الانتخابات التشريعة والرئاسية باشراف حكومة وطنية مؤقتة وصولاً إلى إقامة نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تكون أولى مهماته وقف التفاوض العبثي ورفض الشروط الأمريكية الصهيونية.

****

2017/12/12

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى رفاقنا في الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وكافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

****

2017/12/12

تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية عموما واليسارية خصوصا، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

****

2017/12/12

لا سبيل أمام كافة القوى الوطنية سوى تجسيد المصالحة وفق نصوص اتفاقيتي الأسرى2006 والقاهرة 2011 ومن ثم استعادة الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي التعددي، بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني تحرري وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات.

****

2017/12/13

النضال ضد العدو الامبريالي الصهيوني لن يستقيم او تتحقق اهدافه الا في موازاة النضال من اجل تحقيق مشهد المُواطِنْ والمُواطَنَة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي والمعتقد وكسر الخوف ورفض فكرة استبداد الحزب او الحركة او ما يسمى "القائد المخلِّص" ...ولكي تتحول القيادة إلى وظيفة "مدفوعة الأجر" خاضعة لروح التغيير والحرية والديمقراطية والشعور بالمواطنة التي ترفض الخضوع للقائد الفرد أو أي قائد أو رئيس يعتبر نفسه رمزا للسلطة او للدولة ... هذه الروح تنتشر اليوم لتسكن عقول وقلوب جماهير شعبنا الفلسطيني التي انطلقت من جديد ضد العدو الصهيوني من اجل القدس ومن اجل الحرية، لكنها ايضا رسالة لطرفي الانقسام في الضفة وغزة لرفض وادانة كل اشكال القمع والارهاب والاعتقال السياسي ومصادرة حرية الرأي والكلمة والمعتقد ... وتناضل ايضا لانهاء الانقسام الكارثي الفئوي وادواته وتستبدله بقيادة ديمقراطية منتخبة تحكمها معايير ومرجعية الوطن والوطنية والمواطنة والحريّة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية للفرد والجماعة ضمن عقد اجتماعي مدني وديمقراطي يفصل الدين عن السياسة ويفصل السياسة عن الدين ويكون المصدر الوحيد لشرعية الرئيس–الموظف المدفوع الأجر لمدة محددة ، يعود بعدها ذلك الرئيس مواطنا عاديا بين الناس الذين من حق أي منهم أن يُرشح نفسه لذلك المنصب أو تلك الوظيفة ... تلك هي طموحات شعبنا وكل الشعوب العربية في لحظة ثورتها ، ضد كل مظاهر القمع والتخلف والاستبداد والاستفراد والتَحَكُّم في مستقبلها.

****

2017/12/14

جواب على سؤال من صديق عزيز...حول جمود الايديولوجيا

الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني ، إذ يصبح لدينا مرجع وحيد يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض النقد والمراجعة الفكرية والتطوير للأيدلوجية.

وبالتالي فإن تأسيس ثقافة الحوار (داخل المجتمع او داخل الحزب) دون الاعتراف بالاستقلال النسبي للأنا أو الذات، مستحيل. فالوعي المستقر يعني الموت، وما دام العالم متطوراً فإن الوعي الذي يمتلك العالم نظرياً، معرفياً، ينبغي أن يتطور، أن يخضع لتجديد دائم، المهم يا صديقي مزيد من الوعي والتثقيف الذاتي دونما أية مواقف مسبقة، لكي تراكم في وعيك ما يؤهلك للحوار بعيداً عن جمود الأيديولوجيا من ناحية ولقبولك وحرصك على احترام الرأي والرأي الآخر من ناحية ثانية.

****

2017/12/14

المأزق الفلسطيني الراهن.....

المأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

****

2017/12/14

عن مأزق القوى التقدمية العربية وضرورة المراجعة النقدية على طريق النهوض....

نحن أمام حركة تحرر عربية (ديمقراطية يسارية)تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة ازمتها الراهنة، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً أمام المزيد من هيمنة العدو الامبريالي الصهيوني

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة

، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغةعلى طريق النهوض:

أولاً : إشكالية النهضة القومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسى في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانيا : الاستيعاب الموضوعي – بالمعنى الثوري – لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية ،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، لاقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

ثالثا : إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

رابعا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيديولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

خامسا : الحاضر والماضي : هنا أقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الأخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

إنني لا أزعم –كيساري وطني و قومي ديمقراطي– أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدرجي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

****

2017/12/15

-بعد هزيمة ألمانيا، وبروز الأزمة المصيرية التي تعرضت لها (وهي مشابهة لأزمتنا اليوم)

توجه الفيلسوف الألماني كارل يسبرز(1883 . 1969) الى شعبه المنكسر بهذه الكلمات :

"أقولها هنا والى كافة المسئولين حاجتنا اليوم هي أن نحاور بعضنا بعضاُ، حاجتنا ليست فقط كيف يعبر كل منا عن رأيه، بل كيف يسمع كل منا رأي الآخر، علينا ألا نعبر عن آرائنا وحسب، بل أن نفكر ونستمع ونصغي لما يقوله العقل، وأن نكون مستعدين لتقبل النظرة الأخرى.. نحن بحاجة الى قبول رأي الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصل الى رؤية أخرى مختلفة، والمطلب الأهم أن نكتشف ما يجمع بين كل وجهتي نظر مختلفتين لا أن نركز على اختلافهما... فيعلن الطرفان استحالة الحوار. "

****

2017/12/16

الاقتصاد في الانظمة العربية ، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب وغسل الأموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري –الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار تطور اقتصاد الصمود عبر التخطيط والتنمية والتقشف بعدا شاسعا.

وبالتالي فان التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ وتبعيتها وارتهانها للنظام الراسمالي الامبريالي المعولم، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية – في البلدان العربية (وفي الضفة وقطاع غزة) – ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ، سواء عبرالشرائح الراسمالية القديمة من ورثة كبار الملاك وغيرهم، ومن أصحاب رؤوس الأموال الطفيليين الجدد وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي – من موقع التبعية للنظام الامبريالي – بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل اليساريين العرب والفلسطينيين ممن تخلوا عن أحزابهم لحساب رؤى ومصالح الانظمة والسيد الامريكي باسم مفاهيم الليبرالية الرثة عبر منظمات NGO s في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

****

2017/12/16

بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني: التأكيد على "راهنية" شعار المقاومة العربية الشاملة بالسياسة والكفاح المسلح والاقتصاد والاجتماع خياراً وحيداً

جدّد المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني إدانته الشديدة للقرار العدواني لرئيس الولايات المتحدة الأميركية ترامب، بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني والذي يكشف حقيقة الولايات المتحدة من قضية فلسطين باعتبارها، ليست عدوة فلسطين وقضيتها فحسب، وإنما أيضاً عدوة كل الشعوب الساعية للتحرر،

وهي ما كانت لتصدر هكذا قرار لولا تواطؤ الأنظمة العربية الرجعية مع إسرائيل، والتي تجهد لتصفية القضية وإلغاء حق العودة وتوطين الفلسطينيين حيث هم.

وفي هذا السياق توقف المكتب السياسي عند المبادرات والتحركات والتظاهرات الشعبية التي قامت بها القوى السياسية في لبنان، مؤكداً على أهميتها، متوقفاً بشكل خاص عند التظاهرة الشعبية الحاشدة أمام السفارة الأميركية في عوكر، موجهاً التحية إلى كل الرفاق والأصدقاء وإلى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، وإلى سائر القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية والجمعيات الأهلية والمدنية الذين أكدوا بمشاركتهم في هذه التظاهرة رفضهم الحاسم للقرار العدواني للرئيس الأميركي، كما توجّه المكتب السياسي بالتحية إلى الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة وإلى كل المتظاهرين والمعتصمين في الشوارع في جميع بلدان العالم وفي البلدان العربية تنديداً بهذا القرار، داعياً إلى استمرارية هذه التحركات وتصعيدها، كي تستطيع من خلالها تصويب بوصلة الصراع في المنطقة بالاتجاه الصحيح، بوصلة الصراع العربي – الإسرائيلي، باعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، حيث الوجهة واضحة والعدو محدد، ووفق سقف سياسي واضح يلتف الجميع حوله: من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة وتقرير المصير ووحدة الأرض.

وبناءً عليه يؤكد المكتب السياسي على الآتي: إن القدس عربية، وهي عاصمة دولة فلسطين، وواجب تحريرها وكل فلسطين، مهمة مطلوبة وضرورية، ولا يمكن شطب التاريخ والجغرافيا بقلم بلفور العصر وسياساته الرعناء. والتأكيد على خيار المقاومة أساساً للوحدة الوطنية الفلسطينية – وليس المشاركة في الحلول الجزئية التي لا تلبي إلّا المطالب الإسرائيلية – وإلى تصعيد الكفاح المسلح الفعال بمشاركة كل القوى المؤمنة بهذا الخيار، وإلى تصعيد الانتفاضة الشعبية لتعمّ كل فلسطين التاريخية وكل ساحات العالم العربي، ولتشكل أساساً لمقاومة شعبية عارمة حاضنة وحامية للقضية الفلسطينية من خطر التصفية التي يتهددها من المشاريع الأميركية والصهيونية والرجعية العربية. ودعوة كل القوى اليسارية والوطنية والقومية العربية والقوى الحريصة إلى أوسع تحرك رفضاً للسياسة الأميركية الجائرة والمستبدة، وإلى الضغط على الحكومات لقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق سفارات دولة الإرهاب الأولى وطرد سفرائها من كل العواصم العربية، وإلى التظاهر والتحرك الشعبي أمام السفارات والمصالح الأميركية في كل مكان. وأيضاً الطلب من السلطة الفلسطينية بالخروج من اتفاقيات أوسلو، وأيضاً من الدول العربية التي وقعت اتفاقات منفردة مع الكيان المحتل والتي لم تجن منها إلّا التنازلات، مع وقف كل أشكال التعاون مع سلطات الاحتلال وتحديداً الأمني. الطلب من الدولة اللبنانية تطوير الموقف الرسمي الذي عُبّر عنه في اجتماع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي واستكماله بوقف كل برامج التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وتحديداً مع الجيش اللبناني، وبالتالي اقفال سفارتها في لبنان. التأكيد على "راهنية" شعار المقاومة العربية الشاملة بالسياسة والكفاح المسلح والاقتصاد والاجتماع خياراً وحيداً، بعد فشل كل الإتفاقات المنفردة، وانكشاف مشاريع صياغة شرق أوسط جديد، على حساب مصالح شعوبنا العربية، ما يستوجب الدعوة لتوحيد كل القوى الوطنية والمقاوِمة العربية بكافة فصائلها حول في مواجهة الغطرسة الأميركية والصهيونية في المنطقة.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني
بيروت 15-12-2017

****

2017/12/16

البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية.....

ان »تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة »ما بعد الاستقلال«، لعب أدواراً مهمة في تسهيل عمليةِ نموِّ البورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية وتوسّعِها، الى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي تاريخياً، »ورأس المال الدولي« حديثاً، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح »البورجوازية الكومبرادورية« التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية –في كل بلدان النظام العربي–، وثيقاً وعضوياً الى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور »الدولة الكومبرادورية«، التي تحكمها »بورجوازية الصفقات« أو اقتصاد المحاسيب والأقارب أو ما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف »جون ماينارد كينز« »اقتصاد الكازينو« في إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام 1929.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية.

****

2017/12/17

سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، فان مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى مهماز يتقدم بها نحو الحداثة بكل مفرداتها ومفاهيمها العقلانية المتمثلة في حرية الفرد والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهي وجوه لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت(شيوخ قبائل وامراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين) أكثر من الحي(النهوض الوطني والقومي الديمقراطي)،ففي مثل هذه الاوضاع

يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل...فما هي قيمة الحياة والوجود لأي مثقف ديمقراطي ان لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد.
****

2017/12/17

الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطننا العربي عام 1916 ، ووعد بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961 ، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، و تعمقت و امتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث ، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر و النهوض الوطني و القومي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة و سكانه إلى رقم كبير –يعج بحركات وجماعات الاسلام السياسي بمختلف مسمياتها ويعج بالصراعات الطائفية الدموية والاثنية وبالنزاعات الداخلية و العداء بين دوله المفككة او الضعيفة– ، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية ، و تحولت معظم أنظمته و حكوماته إلى أدوات للقوى المعادية ، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة و الفعل و المواجهة ، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها و أشكالها السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية والثقافية و السيكولوجية ، في ظروف فقدت فيها القوى و الأحزاب الديمقراطية الوطنية و القومية و اليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية و موضوعية– على الحركة و النشاط و النمو ، و تراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها.
و في مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور و تجدد و صعود المشروع الوطني و القومي في بلدان الوطن العربي كله ، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة ، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب ، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي ، في السياسة و الاقتصاد و الفكر و الثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين و المعايير العسكرية و السياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب ، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض او المهادنة إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس.
****

2017/12/17

التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور و تجدد و ونهوض المشروع الوطني و القومي في بلدان الوطن العربي كله ، اسهم في تكريس وتزايد هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة ، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب ، إلى جانب عمليات الترويض الامبريالي الأمريكي للنظام الرسمي العربي في السياسة و الاقتصاد و الفكر و الثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين و المعايير العسكرية و السياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب ، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى

بعملية التفاوض او المهادنة إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس.

****

2017/12/18

هوية دولة العدو الصهيوني المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، وأن دولة العدو الصهيوني ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل انهاء وقبر الانقسام وتوفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة

****

2017/12/19

أي باحث موضوعي أو محايد، في تناوله لمفهومي المقاومة والإرهاب وتطبيقهما على الحالة الفلسطينية، سيجد نفسه – لا محالة – مضطراً للفصل بين المفهومين بحيث تتبدى بوضوح الممارسات العدوانية الهمجية الإسرائيلية كتجسيد لمفهوم الإرهاب الذي مورس على شعبنا الفلسطيني وأدى إلى اقتلاعه من أرض وطنه، واستمرار حرمانه من السلام العادل الذي يحقق أهدافه الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة وفق قرارات الشرعية الدولية، التي يناضل من أجل تنفيذها مستخدماً في ذلك كل أشكال النضال السياسي والمسلح التي لا يمكن تفسيرها إلا شكلاً من المقاومة المشروعة التي أقرتها المواثيق الدولية، وهي مقاومة ترتكز بصورة أساسية إلى إرادة هذا الشعب أكبر بما لا يقاس من ارتكازها إلى معدات القتال التي لا تملك منها شيئاً بالقياس إلى الآلة العسكرية الضخمة التي يمتلكها العدو الإسرائيلي بدعم لا محدود من الولايات المتحدة.

****

2017/12/19

الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟

****

2017/12/19

إن التزام القوى الوطنية الفلسطينية بالتواصل في مقاومة العدو الصهيوني، يجسد مبدءا اساسيا ومتوازيا مع النضال الديمقراطي الداخلي ، وذلك انطلاقا من أن النضال التحرري بكل اشكاله السياسية والمسلحة هو وسيلة ضرورية ومشروعة لشعب يناضل من اجل استرداد حقه في وطنه المغتصب ، في حين أن الوجود الصهيوني في بلادنا يجسد وسيلة الارهاب الصهيوني الرأسمالي وأداته في وطننا العربي كله، فليس هناك من شعب في التاريخ القديم أو المعاصر وافق باختياره على التوقيع على وثيقة استسلامه باسم " السلام " أو " التعايش المشترك " مع عدو غاصب . إن الاستعمار الاستيطاني ، والاغتصاب والهيمنة على بلد من البلدان قد يحقق للغاصب أو المحتل شكلا من أشكال السيادة السياسية على ذلك البلد ، لكنه لا يستطيع امتلاك السيادة القانونية وذلك بسبب افتقاره للحقوق التاريخية التي تعتبر الشرط الوحيد للسيادة القانونية التي لايمكن إن تتحقق أو تكتسب عبر الاحتلال أو الاستعمار والاستيطان بوسائل القوة والإكراه من جهه ، وهي حقوق لايمكن زوالها أو سقوطها بالتقادم مهما امتدت في الزمان حياة المحتل أو الغاصب من جهه أخرى.

****

2017/12/19

من دراسة غازي الصوراني "حول النضال الفلسطيني بين مفهومي المقاومة والإرهاب" – موقع بوابة الهدف الاخبارية –17 كانون أول / ديسمبر 2017

اننا ندرك أن كل من يسعى إلى التمييز بين المقاومة والارهاب في إطار الصراع العربي–الصهيوني ، لن يبذل كثيرا من الجهد في اكتشاف معالم الصراع من حيث حقيقة الدوافع الفلسطينية في المقاومة ، مقابل حقيقة الدوافع الصهيونية في اغتصاب الارض بحيث يصبح الارهاب عنوانا واداة رئيسة لتلك الدوافع دون أي مسوغ قانوني أو شرعي أو تاريخي ، في مقابل أن المقاومة الفلسطينية تملك علاوة على حقوقها التاريخية في السيادة الكاملة على ارض فلسطين ، حقوقا مشروعة في النضال لتحقيق اهدافها التي اكدت عليها المواثيق الدولية:

–1القانون الدولي والاعلانان العالميان لحقوق الانسان : وتقوم هذه المواثيق على "قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه ، وان حق العودة الى الوطن يعتبر حقا طبيعيا لصيقا ومطلقا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه ،حتى في حالات الطوارئ والاحتلال."

وبالنسبة لشعبنا فانه يرى –وبصورة موضوعية– أن هذه الانتهاكات تشكل مبررا قويا لمقاومته ، علاوة على المبرر الرئيسي للمقاومة الذي يقوم على أن الوجود الإسرائيلي هو بالاساس شكل من اشكال الاغتصاب والاستعمار والقهر.

–2ان رفض العدو الصهيوني تطبيق قرار 194 هو شكل من اشكال الارهاب ، يجعل من مقاومة شعبنا حقا وواجبا فالقرار 194 بتاريخ 1949/12/11 يعتبر من اهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ،بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة ، وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم.

-3قرار الجمعية العمومية رقم 2787 بتاريخ 1971/12/6 الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين.

-4القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم 3236 بتاريخ 1974/11/22 الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها-:

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم ، وتدعو الجمعية العامة الى اعادتهم اليها.

د- تعترف الجمعية العامة بان الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط.

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

و- تدعوا جميع الدول في العالم الى زيادة مساعدتها للشعب الفسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه المشروعة.

ز- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الى عضويتها على اعتبار انها عضو مراقب ،وكذلك تقر الجمعية العامة بحق م.ت.ف الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ..... وقد صدر هذا القرار بأغلبية (90) ضد (17) وامتناع (19) دولة عن التصويت.

-5القرار رقم 3376 بتاريخ 1975/11/10 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ،بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

****

2017/12/19

إنني لا أزعم -كيساري وطني و قومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدرجي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

****

2017/12/19

لماذا تستمر تراكمات التراجع في فصائل واحزاب اليسار ؟

يمكن أن أجيب بلا مواربه ، وبصورة مباشرة ، أن معظم قواعد وكوادر وبعض قيادات احزاب وفصائل اليسار العربي لم تكن على قدر من الوعي يؤهلها الاندماج الفعلي في اوساط جماهير الفقراء والمضطهدين ومن ثم تنظيمها وتوعيتها وتحريضها وممارسة الحراك الثوري في اوساطها بما يؤهلها لتحقيق أهدافها . ذلك ان هذه الفصائل والأحزاب التي طرحت نفسها معبرة عن مصالح "الطبقات" او الشرائح الأكثر جذرية، أي عن العمال والفلاحين وعموم الكادحين والفقراء، لم تكن على قدر من الوعي بالنظرية الماركسية ، ولم تكن ايضا على قدر من الوعي بهموم ومشاكل الفقراء وواقعهم – بالإضافة إلى أسباب أخرى– يؤهلها قيادة النضال الجماهيري في اتجاه التغيير الجذري . وهنا تبرز قضية الاختلاف حول أهمية عنصر الوعي، دون التقليل من اهمية وضرورة النشاط النضالي إن على الصعيد الوطني أو على الصعيد الديمقراطي المطلبي. وفي هذا السياق ، يمكن القول ان اليسار الفلسطيني(وغيره من اليسار العربي) تشكل في قلب النضال الوطني السياسي التحرري بعيدا عن ظروف الصراع والنضال الطبقي الى حد كبير، دون إغفال عوامل الأزمات الداخلية التي رافقته منذ البداية والممتدة تراكماتهاحتى اللحظة . لهذا جرى "إهدار النظرية" واهمالها او استبعادها كأولوية، مما أبقى الحركة السياسية لمجمل فصائل واحزاب اليسار ذات طابع عفوي في جانبهاالطبقي/الاجتماعي ، وبالتالي أبقى الحركة الجماهيرية حركة عفوية . لقد ركزت فصائل واحزاب اليسار العربي – أكثر مما ينبغي– على الشعارات العامة ،والشعارات لا تنتج ثورة أو حالة ثورية منظمة ومدركة لأهدافها ومؤثرة في اوساط الجماهير الشعبية، ويعود السبب في ذلك إلى نقص الوعي الذي هو في حقيقة الأمر ،مقتل الحركة اليسارية ، وبسبب هذا النقص تمكنت الأيديولوجيا الليبرالية السائدة من السيطرة والانتشار بهذه الدرجة أو تلك في بنية هذه الفصائل والاحزاب ، الى جانب سيطرة الأيديولوجيا اللاهوتية في هذا المناخ العربي المهزوم والمأزوم . وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري للجماهير ،مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه المعارك والثورات ،لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة ،تثور مرة ،ثم تعود إلى سباتها سنوات ، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها ،من خلال نشاطها الثوري . إن هذه الواقعة ،فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور كل فصيل او حزب يساري ، حيث يتوجب على كل رفيق الالتزام بهذا الدور ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالاضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري ...فما بالكم حينما يكون الحزب او الفصيل محكوما لأزماته السياسية والفكرية والتنظيمية لدرجة العجز عن الخروج من ازمته صوب النهوض ؟

****

2017/12/20

رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي.....

انطلاقا من ان فكرة المقاومة (بكل اشكالها)الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية أقدم رؤية راهنة ومستقبلية عن دور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ورؤيتها ومواقفها المطلوبة تجاه الوضع العربي وفق الاسس التالية:

1-الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها انها " وجدت لتبقى " او انها"دولة اليهود "أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية

2-انطلاقا من ان التناقض الاساسي التناحري مع العدو الصهيوني ، دون تجاوز التناقض مع انظمة التبعية والاستبداد والتخلف الرجعية العربية باعتباره تناقض سياسي رئيسي ، ولا يعني ذلك أن تقوم القوى الثورية الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية الثورية الديمقراطية لإسقاط أي نظام رجعي أو تابع للحلف الإمبريالي الصهيوني.

3-ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي الديمقراطي النهضوي العربي:

فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية المشار اليها ، ولكنه يصبح شعاراً ضارّاً إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني .

4-المساهمة في إسقاط نهج الخيانة ، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كامل أهداف الشعوب والجماهير الشعبية العربية في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة.

5-المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي :

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري.

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري.

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

****

2017/12/20

إن تأجج الصراع واستمرار المقاومة بكل أشكالها ضد العدو الصهيوني هو المسار الرئيسي لشعبنا الفلسطيني في نضاله من أجل انتزاع حريته وطرد المحتل الغاصب من بلادنا ، وهو ليس أمرا غريبا أو

طارئا من جهة ولا يمكن أن يوصف بأنه شكل من الإرهاب إلا من قبل العدو الصهيوني الأمريكي الذي استطاع في هذه المرحلة تزوير حقائق التاريخ ارتباطا بضغوط المصالح الرأسمالية وقوتها الغاشمة ، ذلك ان مجرى النضال والمقاومة الفلسطينية يحمل في طياته العديد من الدوافع التاريخية والقانونية:

أولا: إن الاتفاقات غير المبنية على الحقوق الوطنية ، بصورة مباشرة وواضحة ، لا تصمد طويلا ، بل إنها تتحول ، طال الوقت أم قصر ، إلى بذرة حرب بين أطرافها ، طالما أنها تستند إلى الإكراه وإرادة القوة دون أي اعتبار لحقوق تاريخية أو شرعية ، وفي مثل هذه الأحوال يكون الحديث عن آفاق السلام العادل والمتوازن حديث أوهام بلا نتيجة أو جدوى ، تكشفه وتصده حقائق الواقع والتاريخ المرتبطة بأرضنا وشعبنا وقضيتنا وعروبتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

ثانيا: لقد بات من الواضح أن العدو الصهيوني ، في ظل نظام العولمة الراهن ، وبمساندة مباشرة من الإمبريالية الأمريكية ، يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب، بديلا لكل شرعية، سواء تلك المستندة إلى الحقوق الوطنية التاريخية أو تلك المستندة إلى الشرعية الدولية ومقرراتها.

****

2017/12/21

عندما تهترئ الأطر السياسية الديمقراطية التقدمية التي يفترض أن تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري(الوطني التحرري والمطلبي الطبقي) وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي.

****

2017/12/21

في موازاة مأزقنا السياسي واوضاعنا الداخلية الفلسطينية ، برزت أيضا عوامل المأزق الوجودي لدولة العدو ولكن هذا المأزق لم يترك لها سوى طريق المواجهة العسكرية ، بعد أن تحول المجتمع الإسرائيلي لصالح برنامج اليمين الإسرائيلي، وقد عبر عن ذلك التحول عالم السوسيولوجي "باروخ كيمرلنج" بقوله "إن ما كنا نخشاه أصبح اليوم حقيقة فاليهود والفلسطينيون ارتدوا للقبليات المعقدة ، والحرب واقعة لا محالة كقدر لا يمكن اجتنابه" ووصف هذه الحرب بأنها ستكون "حربا كولونيالية شريرة" مع اتساع الهجمة العدوانية ووضوح اهدافها في ضرب واقتلاع عنوان المقاومة الوطنية التحررية من جذوره ، في موازاة الاستيطان والتوسع وضم الاراضي الفلسطينية ومحاولة خلق روح اليأس والاحباط في صفوف شعبنا.

ففي هذا المناخ تحول الصراع مع هذا العدو إلى شكل الصراع الوجودي رغم ادراكنا جميعا بأن جوهر هذا الصراع –في هذه المرحلة– يقوم على أن نضال الاغلبية الساحقة من شعبنا يستند إلى هدف اقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الاراضي المحتلة 67 وفق قرارات الشرعية الدولية ، كحل مرحلي ، في مقابل

اصرار العدو الصهيوني ، بدعم امريكي غير محدود ، على حرمان شعبنا من تحقيق هذا الهدف ، وهنا نصبح مجددا امام استحالة الجمع بين المقاومة والارهاب أو بين الضحية والمغتصب.

ولذلك لم يكن مفاجئا تفاعل الصراع الدموي مع العدو ارتباطا بالازمة المستفحلة في الاوضاع الداخلية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والافق السياسي المسدود ، او ارتباطا بحالة الارتهان والتبعية والخضوع العربي الرسمي لشروط العولمة الامريكية من ناحية ، وصمته على همجية العدو الصهيوني وعدوانه اليومي ضد شعبنا ومقدراته من ناحية ثانية.

****

2017/12/21

الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني

****

2017/12/22

إن طرحنا لفكرة الكتلة التاريخية ، ينطلق من تحليلنا الموضوعي، الذي يستنتج أن كل فصيل أو حزب أو طرف فلسطيني (أو عربي) لابد أن يقتنع –في هذا الظرف والمأزق التاريخي الفلسطيني والعربي– أنه بمفرده لا يمثل كل الشعب، لأنه من الناحية العملية لا يستطيع وحده ان يحقق الاهداف والمرامي والطموحات الشعبية، ما يعني ضرورة اتفاقنا على المهام المطروحة في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي الراهنة، ونتفق على تحقيقها كمرحلة انتقالية لنجتاز –كمجتمع فلسطيني ومجتمعات عربية– المأزق الذي نحن فيه. (بكل أبعاد هذا المأزق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار الصراع ضد الاستبداد والاستغلال والإرهاب الديني ، وفي الصراع ضد الصهيونية والامبريالية بصورة وبأشكال نضالية تحررية وديمقراطية متوازية.(

ومن الواضح أنه لكي يكون للتاريخية في عبارة "الكتلة التاريخية" معنى، ينبغي ألا تظل أهدافها مبعثرة، بل يجب أن تخدم مشروعاً للوطن ككل، يجعل من المصلحة الوطنية والقومية العليا –النهضوية الديمقراطية– المرجعية التي تنحني لها جميع المرجعيات الأخرى، على أن تلتزم كافة قوى اليسار العربي بأن تقدم هذا المشروع

الوطني/القومي الكبير، بوصفه بديلاً للاستبداد الداخلي يقوم على التحرر والديمقراطية والعدالة والتنمية، وبديلاً للتبعية الشاملة للإمبريالية لغاية التحرر من التخلف.

****

2017/12/22

لكي يكون للتاريخية في عبارة "الكتلة التاريخية" معنى، ينبغي ألا تظل أهدافها مبعثرة، بل يجب أن تخدم مشروعاً للوطن ككل، يجعل من المصلحة الوطنية والقومية العليا –النهضوية الديمقراطية– المرجعية التي تنحني لها جميع المرجعيات الأخرى، على أن تلتزم كافة قوى اليسار العربي بأن تقدم هذا المشروع الوطني/القومي الكبير، بوصفه بديلاً للاستبداد الداخلي يقوم على التحرر والديمقراطية والعدالة والتنمية، وبديلاً نقيضا تناحريا للوجود الامبريالي الصهيوني.

****

2017/12/22

تتبدى فكرة الكتلة التاريخية الهادفة إلى ضم واستيعاب الآلاف من الجماهير في الوطن والشتات من مختلف الشرائح ، بما يضمن لقوى اليسار تشكيل قوة سياسية اجتماعية جماهيرية تُعيد الاحترام والمصداقية لها ، وتعزز وتخدم دورها المأمول في المرحلة الراهنة والمستقبل إذا ما أحسنا التعاطي والتفاعل الجاد والصادق مع هذه الفكرة.

إن هذه الكتلة التاريخية المقترحة ، ستخوض وتجابه التحديات الماثلة اليوم أمام مسيرة النضال الوطني والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات ،وذلك مرهون بدورنا الطليعي المتميز كقوى وطنية يسارية في اطار النضال السياسي والكفاحي والمطلبي الديمقراطي داخل الكتلة التاريخية ودورها المأمول في مجابهة ثنائية فتح وحماس بأشكال سياسية وديمقراطية، بما يمكننا من مواصلة النضال وفق الرؤية والثوابت الوطنية في الصراع مع العدو الصهيوني من ناحية ، وفي الصراع الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي الكومبرادوري المهيمن راهناً عبر القيادة اليمينية في م.ت.ف والسلطة ، أو قوى اليمين الديني في حماس والحركات والسلطة ، بحيث نحقق من خلال هذا الصراع تجديد وإعادة بناء الاهداف والثوابت الوطنية وآليات النضال الشعبي والمسلح، بالاستناد إلى برنامج المجابهة الوطنية الديمقراطية الشامل.

****

2017/12/23

انطونيو جرامشي (1891– 1937) الكتلة التاريخية والهيمنة الثقافية ونظرية "البراكسيس" والمثقف العضوي والحزب

يعد المفكر الشيوعي انطونيو جرامشي أحد أهم الشخصيات الماركسية التي تجاوزت الاطر التقليدية في تفسير المتغيرات التاريخية عبر تناول دقيق لفهم الواقع المحلي لايطاليا، عبر سيرورة الانتقال من الاقتصادي إلى السياسي، أو في البنية التحتية إلى البنية الفوقية إلى وجدان الناس، عبر الحزب والمثقف العضوي، مما أضفى على آرائه طابعا تحليليا يتجاوز الفهم التقليدي للمدرسة الرسمية المتمثلة بتجربة ستالين وتقديسها للنصوص

بصورة براقة، ففي خطابه الأخير قبل دخوله السجن انتقد ورفض سياسة ستالين البيروقراطية ضد المعارضة اليسارية.

لقد استهدف جرامشي الخروج بالمادية التاريخية من النسق المغلق ذى الاتجاه الاحادي الذي يحكمه انتظام ثابت في حركة التاريخ، وهو مفهوم ميكانيكي جامد للمادية التاريخية، وعلى هذا الأساس ، قام جرامشي بالتنظير "للتحالف بين البروليتاريا والفلاحين، بين العمال الصناعيين والزراعيين. ومن يقوم بتوطيد مثل هذا التحالف هم الطليعة المثقفة.

وفي أفق هذه النظرة لطبيعة وكيفية التحالف أسس غرامشي لمفهوم (الكتلة التاريخية) حيث يشكّل المثقفون "الاسمنت العضوي الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية ويتيح تكوين كتلة تاريخية"، كما أكد على تثقيف البروليتاريا واهتمامه بدور الوعي والثقافة في التاريخ، حتى أن الثقافة والمثقف يمكن –كما يقول– أن يطوي المراحل ويسرع حركة التاريخ.

أنطلق جرامشي من أن لكل طبقة مثقفوها اللذين رأى أن من واجبهم العمل على تحقيق الهيمنة الفكرية الثقافية في مواجهة سيطرة الدولة وأجهزتها، والسؤال: كيف نعمل –كقوى يسارية ديمقراطية عربية– على ممارسة الهيمنة الثقافية في أوساط الفقراء بدون امتلاك الوعي النظري والوعي بالواقع؟ هذا هو دور المثقف الجمعي/الحزب من أجل تحقيق الهيمنة التي تعني تحقيق السيطرة الأيديولوجية من خلال التوعية والتحريض من خلال المعركة السياسي والطبقية.

هنا ، تتجلى أمامنا تجربة جرامشي وأفكاره ، فقد استحدث جرامشي مفاهيم لم تكن مطروقة في حقل الفكر الماركسي، مثل مفهوم الهيمنة الثقافية التي تعني أن الطبقة البرجوازية تهيمن على المجتمع لا بامتلاكها وسائل الإنتاج والجيش وأجهزة القمع والسجون وإدارتها والتحكم بمؤسسات الدولة وحسب، وإنما عن طريق فرض تصوراتها وأفكارها على المجتمع أيضاً، إلى الحد الذي تستدرج معه الطبقة العاملة لِتَبَنّي تِلْكُم التصورات والأفكار، والتي تغدو كما لو أنها تصورات وأفكار المجتمع برمته.

لقد كان جرامشي ماركسياً مخلصاً، لكنه رفض عبارة ماركس كمعصوم من الخطأ، الملزم الصريح والوحيد عنده: هو شعار "يا عمال العالم اتحدوا" وما عدا ذلك تفاصيل قابلة للاجتهاد والنقاش العلمي.

فالماركسية عند جرامشي تتكون من الاقتصاد السياسي (القيمة) والعلم السياسي والفلسفة وهو صاحب نظرية "البراكسيس" أو النشاط العملي والنقدي فالبراكسيس عنده ممارسة ونظرية في آن واحد.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن جرامشي، استخدم مفهوم "البراكسيس" للتمويه على الرقابه الفاشية في عصره (موسوليني) ، إلى جانب معارضته واختلافه مع ستالين، رافضاً آلية النقل الميكانيكي لماركس وانجليز (واحترامه لينين) ، مؤكداً على التجديد واستخدام العقل في تطوير الماركسية ، فوضع مفهوم "الهيمنة" في مقابل "دكتاتورية البروليتاريا" .. الهيمنة بالإقناع من خلال التوعية والتثقيف ، وليس من خلال السيطرة أو الدكتاتورية، حيث كان جرامشي يخشى من قيام دكتاتورية في الاتحاد السوفياتي بدون هيمنة ثقافية فكرية.

وهذا ما قاد جرامشي إلى بلورة تصور جديد عن الحزب الثوري الذي يكون أعضاؤه مجموعة ناشطة من المثقفين العضويين المُعَبّرين والمرتبطين بقوة بقضايا المجتمع، لاسيما البروليتاريا والفلاحين."

لقد شكل تفكير جرامشي في مسألة "المثقف العضوي" تجديدا جريئا داخل الفكر الماركسي، فلا بد أن يتم بناء الحزب على أساس الانتاج ، أي على أساس خلايا في مكان العمل في المصنع أو المزارع والمنشآت.

والحال أن الحاجة إلى المثقف في مجتمعاتنا العربية، ما زالت حاجة قائمة وراهنة، بل هي حاجة اشتدت وتعاظمت بتعاظم النكسات والهزائم التي شلت الكيان العربي قيادة وشعوبا، ثقافة وسياسة، وأدت إلى تزايد انتشار الأفكار الرجعية وحركات الإسلام السياسي، وصولاً إلى الصراع الطائفي الدموي الذي نعيشه اليوم بتغذية مباشرة وغير مباشرة من النظام الامبريالي العالمي عبر أدواته الرجعية العميلة في الخليج والسعودية.

****

2017/12/23

لعل العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف ، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، حيث انتقل النظام العربي في معظمه، من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي الديمقراطي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والارتهان السياسي والاقتصادي والاستبداد والاستغلال كعنوان جديد، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق بين التحالف البيروقراطي – الكومبرادوري المهيمن على النظام العربي من جهة، وبين التحالف الأمريكي – الإسرائيلي من ناحية ثانية، مما فاقم من مظاهر الإفقار والبطالة والحرمان، والاستبداد المرتكز إلى الأجهزة الأمنية، ومن ثم توسع وانتشار حركات الإسلام السياسي وانفجار الصراعات الطائفية الدموية في المشهد الراهن، في ظل حالة غير مسبوقة من العزلة الهائلة الاتساع بين الشعوب وأنظمتها ، وهي حالة أسهمت بدورها في اتساع الفجوة بين القله من الأثرياء بمختلف مسمياتهم البورجوازية الرثة (الكومبرادوية ، والعقارية ، والمالية ، والزراعية ، والبيروقراطية العسكرية والمدنية.. إلخ) وبين الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية العربية الفقيرة التي عانت –وما زالت– من كل أشكال ومظاهر الاستبداد والقهر والافقار طوال العقود الماضية.

والسؤال اليوم هو : ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟

يَحقُّ لنا أن نطرح هذا السؤال، ونحن نُعايِن مجمل التحولات التي حصلت وتحصل في المجتمعات العربية منذ سنة 2011 ، سنة الانفجارات التي عمَّت مجموعة من البلدان العربية، وترتَّب عنها تداعيات سلبيه وصراعات طائفية ومذهبية دموية تصنع، اليوم أبرز سمات مشهدها السياسي وجوهرها الطبقي.

ولا شك في أن محصلة ما يجري، على الرغم من عنفها وعنف آثارها، ستراكم جملة من الخبرات السياسية والتاريخية التي تُعَدُّ مجتمعاتنا، قبل ذلك وبعده، في أمسِّ الحاجة إليها"، لكن الزاوية التي ننطلق منها كيسار عربي ديمقراطي، تنطلق من رؤيتنا الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية، في بعدها الإنساني التقدمي، النقيض ليس لرؤى وبرامج حركات الإسلام السياسي فحسب، بل أيضاً، النقيض لكافة أساليب ومظاهر التخلف والتبعية والاستبداد في مجمل النظام العربي، والالتزام بالمسار التحرري الديمقراطي لبناء الدولة العربية الحديثة المعبرة عن خيارات وطموحات الجماهير العربية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

****

2017/12/23

الحاجة إلى المثقف الديمقراطي التقدمي في مجتمعاتنا العربية، ما زالت حاجة قائمة وراهنة، بل هي حاجة اشتدت وتعاظمت بتعاظم مظاهر التخلف والانحطاط والنكسات والهزائم التي شلت الكيان العربي قيادة وشعوبا، ثقافة وسياسة، وأدت إلى تزايد انتشار الأفكار الرجعية وحركات الإسلام السياسي، وصولاً إلى الصراع الطائفي الدموي(من على ارضية الصراع الطبقي) الذي نعيشه اليوم بتغذية مباشرة وغير مباشرة من النظام الامبريالي العالمي عبر أدواته التابعة العميلة عموما وفي الخليج والسعودية خصوصا.

****

2017/12/24

معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا، على الرغم من كثافة وعمق انتشار ظلام التخلف وقسوة الاستبداد وصلف العدو الصهيوني وعنصريته وتهاون وهوان النظام العربي ، الى جانب استمراراشتعال الصراع الدموي المذهبي والطائفي والسياسي الذي يجسد أحد أبشع مظاهر الصراع الطبقي السائد في مجتمعاتنا في اللحظة الراهنة ونحن على عتبة العام 2018...

أقول كل عام ومواطنينا من مختلف الأديان والعقائد موحدين في النضال من اجل التنوير والنهوض والحرية والتحرر والبناء الديمقراطي والمساواة والمواطنة والعدالة الاجتماعية والتقدم.

كل عام ومواطنينا من مختلف الاديان والمذاهب بخير في مجتمع ديمقراطي علماني يقوم على الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانات مقاومة الاستغلال والاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف و مجابهة العدو الامبريالي الصهيوني والانتصار عليهم بامتلاكنا لروح وارادة الثورة وأداتها لتأسيس مقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي بافاقه الوطنية الديمقراطية الثورية المأمولة.

****

2017/12/25

معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي...

أتقدم من كل الأخوات والأخوة المسيحيين ، بتهنئتهم بأعيادهم آملاًَ الارتقاء بالنشاط السياسي والاجتماعي في بلادنا لتكريس مفاهيم وآليات الديمقراطية على طريق إقامة الدولة الديمقراطية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع : المتدين وغير المتدين التي تبيح للجدلية الاجتماعية التاريخية ان تفعل مفعولها وتمارس دورها بشكل طبيعي وفق أسس وقواعد المواطنة بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التعصب والطائفية والانغلاق الديني.. إذ ان مبادئ المواطنة والمساواة السياسية والمجتمعية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، هي النقيض للمنطق الطائفي الذي يسعى إلى تفكيك وتدمير الهوية الوطنية والقومية الجامعة لحساب منطق تراجعي يسعى إلى تقسيم

المواطنين في المجتمع الواحد إلى مسيحي ومسلم وسني وشيعي وعلماني وغير متدين ... إلخ وكل عام وانتم بالف خير.

****

2017/12/26

على الرغم من ارتقاء مقاومة شعبنا الفلسطيني – عبر نضاله السياسي والكفاحي والجماهيري – الى حالة وارادة ثورية وبسالة غير مسبوقة وتضحيات غالية طوال العقود الستة الماضية قدم اكثر من عشرة آلاف من الشهداء واكثر من مائة الف جريح واكثر من نصف مليون اسير ومعتقل ...الا اننا – كفصائل واحزاب ثورية عربية –سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، فان مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى احزاب وفصائل ديمقراطية وثورية تتمكن من مراكمة عوامل مراكمة وانضاج ثورة وطنية ديمقراطية تمهد لبناء مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الكفيلة بهزيمة وطرد الوجود الصهيوني والامريكي من بلادنا ،وبدون ذلك لن نستطيع تحقيق اي هدف تحرري ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت(شيوخ قبائل وامراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين وقوى يمينية سلفية) أكثر من الحي(النهوض الوطني والقومي الديمقراطي)،ففي مثل هذه الاوضاع يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل...فما هي قيمة الحياة والوجود لأي حزب أو مثقف ديمقراطي ان لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد.

****

2017/12/26

مراكمة عوامل ومقومات الثورة على انظمة التخلف والتبعية في الوطن العربي على رأس اولويات احزاب اليسار الماركسي في بلادنا.....

إذا كانت المسالة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري في البلدان الرأسمالية، فإنها تأخذ أيضا في بلادنا وبلدان الوطن العربي أهمية خاصة، فالحزب أو الجسد التنظيمي يمثل العامل الذاتي في التطور، في حين تشكل علاقات الإنتاج والوضع الاجتماعي _ الاقتصادي ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي، والحال إن أهمية العامل الذاتي في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث المتخلف أو الضعيف التطور اقتصاديا تفوق أضعافا مضاعفة أهميته في بلدان الغرب المتطورة اقتصاديا، ففي بلادنا، ما زالت الطبقة العاملة هنا ضعيفة، هزيلة النمو، يمكن تسمية تطورها في إطار مفهوم السيولة الطبقية التي لم تستقر او تتبلور اجتماعياً حتى اللحظة، ما يعني أن مقوماتها وشروطها الاقتصادية_ الاجتماعية الموضوعية لا تؤهلها لان تفرز عضوياً حزبها السياسي الطليعي، ذلك أن السمة الرئيسية البارزة في مسار النمط الاقتصادي الاجتماعي في بلادنا تكاد تنحصر في طبيعته المشوهة التي نلاحظها في مجمل دول ومجتمعات النظام العربي التابعة والمتخلفة ، التي تتميز بتعدد الانماط حيث تتداخل فيها العلاقات القبلية والعشائرية مع العلاقات الرأسمالية الكومبرادورية التابعة الرثة والعلاقات البيروقراطية العسكرية والمدنية المهيمنة ، المرتبطة بل الخاضعة أصلا –

بصورة مباشرة وغير مباشرة – لشروط التوسع الرأسمالي العالمي،وخاصة في مشهد الاسلام السياسي الراهن ، الامر الذي يبرر ويفرض مراكمة عوامل ومقومات الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية على هذه الانظمة والقضاء على بنيتها ورموزها الطبقية ، وهنا على وجه التحديد تتجلى اهمية وضرورة تفعيل وبناء العامل الذاتي، الحزب الماركسي الثوري عموماً وكوادره الطليعية خصوصاً، في كافة أقطار الوطن العربي، فالمطلوب من الحزب الثوري في هذه البلدان أن يخلق وحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين ، عبر الاندماج السياسي والطبقي في أوساطهم، بما يمكنه من خلق المقومات اللازمة لإبراز دورهم القيادي ارتباطاً بتعميق وتصليب وعيهم الطبقي، فالمطلوب من الحزب (في واقعنا الاقتصادي الاجتماعي) لا أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط لا وجود لها في بنية الاقتصاد أو المجتمع _ وإنما أن يخلق هذه الشروط.

هذه الأهمية الفائقة لدور العامل الذاتي في البلدان المتخلفة، تصبح أهمية استثنائية بالنسبة إلينا في كل أقطار وطننا العربي الذي لا يواجه مشكلة التخلف والتبعية فحسب بل يواجه أيضا مشكلة تحرره الوطني وتطوره الديمقراطي والتنموي ومشكلة وحدته القومية الوثيقة الصلبة بالرؤية الأمميةالانسانية الديمقراطية لكل احزاب وفصائل اليسار في الوطن العربي.

****

2017/12/26

حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في راهن مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من حرية الرأي ومن الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية في بلادنا(ملكا او رئيسا او أميرا او شيخا) لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الاول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة ، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر الى جانب احتكار السلطة، وكلاهما له مصالح طبقية رأسمالية رثة وتابعة ولا يتناقض أي منهما ابدا مع النظام الامبريالي.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الاحزاب والحركات اليسارية والفعاليات الديمقراطية العلمانية التقدمية في اوساط المثقفين والمفكرين والفنانين والادباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن وانتزاعه التدرجي من الفقر والجهل والولاءات العصبية ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية

التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي.
ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية(بناء الاحزاب اليسارية الثورية) التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد

****

2017/12/27

الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل –عبر الممارسة في أوساط الجماهير– بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي لكل مظاهر الاستغلال الطبقي ، وكذلك التصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل باسلوب ديماغوجي إلى استغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

****

2017/12/27

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي وديمقراطي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها.

****

2017/12/27

كيف نفهم العلمانية والديمقراطية ؟.....

العلمانية بالنسبة لنا تعني على الصعيد النضال الديمقراطي الثوري والمعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الإنسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين

وتدخلهم في حياة الانسان، إنها عملية تاريخية او صيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي أو عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي لا ننكر أنها منظومة معقدة ومتشعبة، لابد من وعي جوهر حركتها اللانهائية.

فعلى الرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية والديمقراطية، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لان استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، من هنا يمكن تفسير فشل الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد ، وتفسير كراهية وحقد وتمرد جماهير شعوبنا على أنظمة الاستبداد وعبادة الفرد أو الزعيم ، ومشاركتها في الانتفاضات الشعبية العربية تحت شعار الحرية والعدالة والكرامة، بعيداً عن قيود الحاكم الفرد المطلق أو الزعيم أو الحزب الواحد ، وبعيداً عن الفكرة الواحدة والشعارات النمطية الواحدة التي قتلت روح الإبداع والحريات الفردية والعامة .

كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية وفق منظورنا ومنطلقنا الطبقي الماركسي ، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية.

****

2017/12/28

على الرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ،

إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية والديمقراطية، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر

****

2017/12/28

وجهة نظر للنقاش من الرفاق والاصدقاء.....

اعتقد أن البنية الفوقية المتخلفة الموروثة في بلادنا منذ مئات السنيين أنتجت – في المرحلة الراهنة – بنية اكثر تخلفا في ظل استمرار بقاء القاعدة المادية او البنية التحتية على حالها من حيث الجوهر رغم التغيرات الشكلية التي طرأت عليها منذ التشكيلات الريعية والخراجية التي سادت طوال عهود ومراحل الدولة الاسلامية مرورا

بالنظام العثماني وصولا الى انتشار العلاقات الرأسمالية التابعة ذات الطابع الاستهلاكي وجوهره الطفيلي الكومبرادوري المتخلف السائد راهنا في مجتمعاتنا ، الأمر الذي أدى – من وجهة نظري – الى توفير عوامل انحطاط البنية الفوقية وتوليدها لمزيد من عوامل تجديد التخلف التي باتت عنوانا رئيسا لمجتمعاتنا العربية في المرحلة الراهنة.

****

2017/12/29

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر.

****

2017/12/29

الواقع السياسي والمجتمعي العربي المنحط والمتخلف الراهن يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الاحزاب والحركات اليسارية والفعاليات الديمقراطية العلمانية التقدمية العربية ، كما في اوساط المثقفين والمفكرين والفنانين والادباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن وانتزاعه التدرجي من الفقر والجهل والولاءات العصبية ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي.

ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية(بناء الاحزاب اليسارية الثورية) التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد

****

2017/12/29

أهم المحددات المتعلقة بالبديل الوطني الديمقراطي:

1-ان البديل الوطني الديمقراطي هو تعبير أصيل عن ضرورة موضوعية قائمة في مجتمعنا، وليس مسألة مفتعلة او رغبة ذاتية لدى مجموعة من الأفراد، لذلك علينا واجب تشكيل صيغة تنظيمية للمعارضة الديمقراطية على المستوى الوطني ، خاصة وان الظروف الموضوعية – على المستوى الشعبي- ناضجة وجاهزة للاستجابة إلى العامل الذاتي الذي يبادر إلى التفاعل معها والارتقاء بها.

2-البديل أو التيار الوطني الديمقراطي هو أوسع بكثير من القوى السياسية المصنفة كقوى ديمقراطية حيث أنه يمتد خارجها بما هو أوسع وأرحب ليطال تجمعات وأفراد ابناء شعبنا في الوطن والشتات.

3-لقد أوضحت التجربة الملموسة لسنوات من العمل من أجل بلورة هذا التيار، ان هناك ضرورة لوجود قوة طليعية تكون الأكثر تأثيراً وقدرة على تحريك ودفع الأمور الى الأمام، وفي هذا السياق يأتي دور القوى اليسارية الماركسية العربية.

4-ان عملية بناء البديل أو التيار الثالث ليست عملية سهلة، وتعترضها بعض العقبات منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي، كما يلعب التباين السياسي بين القوى المصنفة كـ "قوى ديمقراطية" دوراً في إعاقة بلورة هذا التيار، خاصة فيما يتعلق بالموقف من أوسلو أو المشاركة في المفاوضات العبثية أو حكومة السلطة.

5-ارتباطاً بما سبق، علينا ان نأخذ بعين الاعتبار اهمية مسألة التفاعل والحوار وتحديد الاهداف والقواعد والاطر المشتركة والموحدة بين الهيئات والمراكز القيادية اولا ، وكذلك التفاعل والنضال المشترك بين قواعد تلك القوى باتجاه التجسيد الحقيقي لخيار التيار الثالث على اوسع قاعدة اتفاق وبنى تنظيمية ومؤسساتيه موحدة ممكنة.

وبولادة البديل الديمقراطي من المؤتمرات الشعبية، سيتولى عندئذ مهمة الانتشار والتوسع –عبر شعاراته الوطنية الديمقراطية التقدمية التوحيدية- في إطار الكتلة التاريخية الشعبية وقيادتها وبهدف تحقيق فكرة "الهيمنة" بالمعنيين السياسي والثقافي في أوساط جماهير الكتلة بصورة اختيارية قائمة على اقتناعهم بالأفكار والشعارات الرئيسية المطروحة من برنامج البديل الديمقراطي، فإذا حققنا هذه الهيمنة أو الاستجابة الشعبية، سنتملك مقومات العديد من القوة لفصائل واحزاب اليسار الفلسطيني والعربي، باتجاه الارتقاء بالنضال السياسي والكفاحي التحرري، إلى جانب التقدم على صعيد نضالنا الديمقراطي سواء في الانتخابات التشريعية أو القدرة على مجابهة مظاهر الاستبداد والاستغلال وأية ممارسات سياسية هابطة أو متناقضة مع الأهداف والمصالح العليا الوطنية والديمقراطية لشعبنا.

****

2017/12/30

بالنسبة لاحزاب وفصائل اليسار العربي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" كشعار معلن في مقابل واقع معاكس يقر بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً"الى جانب التدني او الهبوط السياسي والتنظيمي.وفي هذا السياق ، لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، وازمة التحرر والنهوض ومجابهة التخلف والتبعية والاستبداد من قلب الصراع الطبقي التي تفاقمت في جميع الاقطار العربية وادت الى انتشار

مظاهر الطائفية والصراع الدموي المذهبي وحركات الاسلام السياسي، هذه الازمة لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز النظام الطبقي الكومبرادوري الحاكم او ما يسمى بالقيادة التاريخية – في هذا البلد او ذاك – عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، ، بل أيضا عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي الثوري الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب ، بل فشل فشلا ذريعا ، بما يفرض على كافة قوى اليسار مراجعة نقدية صارمة لتجربتها التاريخية التى اوصلتها الى مثل هذا الفشل او الهزائم ، لعل في هذه المراجعة ما يدفعها الى اعادة صياغة رؤيتها الماركسية ومنهجها الجدلي ومن ثم اعادة صياغة رسالتها وبرامجها المعبرة عن مصالح جماهيرها الشعبية ، وعندئذ يمكن القول انها بدأت الخطوات الاولى للخروج من مأزقها الراهن صوب نهوضها واستعادة دورها الطليعي الذي تنتظره جماهيرها بشوق كبير...

****

2017/12/30

منذ القرن 14 تعيش مجتمعاتنا العربية (بدرجات متفاوتة)حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة ما قبل الرأسمالية وما قبل الحداثة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الرجعيةالحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف ، بوسائل استبدادية قمعية ،بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة حفاظا على انظمتها المتخلفة والاستغلالية التابعة او العميلة للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني ،وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف الديمقراطي التقدمي في بلادنا للمساهمة في التحريض على هذا الواقع البائس المهزوم على طريق تغييره واسقاط كل رموز العمالة والتخلف فيه.

****

2017/12/31

أتقدم من كل الرفاق والاصدقاء في فلسطين والوطن العربي بتهنئتهم باطلالة العام 2018 آملاً أن يكون أقل سوءا مما سبقه.

****

2017/12/31

نأمل ان نحتفل في يوم ما بالعيد في مجتمع ديمقراطي علماني يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع